

# حَاشِيَةٌ الرَّوْضِ الْمُرْبِعِ شَرْحُ زَادِ الْمُتَّقِنِ

جمع

الفقيه الربيعي رحمه الله تعالى

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي

الحنبلي رحمه الله

١٣١٢ - ١٣٩٢ هـ

المجلد الرابع

الطبعة الأولى

١٣٩٧ هـ

حقوق الطبع محفوظة



## بسم الله الرحمن الرحيم

### باب محظورات الإحرام<sup>(١)</sup>

أي المحرمات بسببه<sup>(٢)</sup> ( وهي ) أي محظوراته ( تسعة )<sup>(٣)</sup>  
أحدها ( حلق الشعر ) من جميع بدنه بلا عذر<sup>(٤)</sup> .

---

(١) الممنوع فعلهن في الإحرام شرعاً ، وكفارات المحظورات ، وما يتعلق بذلك ، والمحظورات جمع محظور ، صفة لمحذوف ، تقديره : الخصلات ، أو الفعلات المحظورات ، والمحظور المحرم ، والمحظور الممنوع .

(٢) أي بسبب الإحرام ، والممنوع فعلهن فيه ، قال ابن نصر الله : وفي ثبوت الإثم عليها تردد عندي ، إذ يحتمل أن معنى حظرها : وجوب الكفارة والفدية بها ، لا تحريمها ، وترتيب الإثم عليها كاليمين يجب بفعل المحلوف عليه ، ولا إثم ، إذ لم ينقل عن أحد أن من فعل محظوراً يأثم ، ولا أنهم أمروه بالاستغفارا . وهذا والله أعلم إذا كان فعل المحظور الحاجة ، كحلق الشعر لمن آذته هو أم رأسه ، فرخص له النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما مع عدم الحاجة فلا ، لارتكابه المنهي عنه عمداً .

(٣) بالإستقراء .

(٤) من مرض أو قمل ، أو قروح ، أو صداع ، أو شدة حر ، لكثرته ، مما يتضرر بإيقائه إجماعاً ، ولو من أنفه ، إذ حلق الشعر يؤذن بالرفاهية ، وهي تنافي الإحرام ، لكون المحرم أشعث أغبر ، والقص في معنى الحلق ، فثبت حظره بدلالة النص .

يعني إزالته بحلق ، أو نتف ، أو قلع<sup>(١)</sup> لقوله تعالى (ولاتحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله)<sup>(٢)</sup> ( و ) الثاني ( تقليم الأظفار )<sup>(٣)</sup> أو قصها ، من يد أو رجل بلا عذر<sup>(٤)</sup> فإن خرج بعينه شعر ، أو انكسر ظفره فأزالهما ، أو زالا مع غيرهما فلا فدية<sup>(٥)</sup> .

---

(١) قال في المبدع : بغير خلاف نعلمه . فقيس النتف والقلع ، على الحلق المنصوص ، لأنهما في معناه ، وإنما عبر به في النص ، لأنه الغالب ، ولأن فيه إزالة الشعث ، وقضاء النتف .

(٢) أي مكانه الذي يجب أن يذبح فيه ، ويفرغ الناسك من أفعال المناسك ، ونص تعالى على حلق الرأس ، وعدي إلى سائر شعر البدن وفاقاً ، لأنه في معناه ، ولحصول الترفه به ، بل أولى ، لأن الحاجة لا تدعو إليه ، وشعر الرأس والبدن واحد ، كسائر البدن ، وكلبسه قميصاً ، وسراويل ، وعنه : لكل منهما حكم يخصه وفاقاً ، لأنهما كجنسين .

(٣) لأنه يحصل به الرفاهية ، فأشبه إزالة الشعر ، وذكره ابن المنذر إجماعاً ، وقال الموفق : أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من أخذ أظفاره ، قال في المطالع : القلم يستعمل في الأخذ من الجوانب .

(٤) فيباح عند العذر كالحلق ، فتقليم الأظفار أو تقصيصها أو قلعها محظور بغير خلاف ، لكونه مؤذناً بالرفاهية ، وهي منافية لحال المحرم .

(٥) أي أزالهما هو « أو زالا » يعني الشعر والأظفر ، مع غيرهما ، كأن قطع جلداً عليه شعر ، أو أتملة بظفرها ، فلا فدية في ذلك إجماعاً ، أما في إزالتها فقط فلا ذاهما ، كالصيد الصائل عليه ، وأما زوالهما مع غيرها فلكونهما بالتبعية ، =



وإن حصل الأذى بقرح أو قمل ونحوه<sup>(١)</sup> فأزال شعره لذلك فدى<sup>(٢)</sup> ومن حلق رأسه بإذنه<sup>(٣)</sup> أو سكت ولم ينهه فدى<sup>(٤)</sup>.

= والتابع لا يفرد بحكم ، كما لو قطعت أشفار عيني إنسان ، فإنها تضمن ، دون أهدابها ، بخلاف ما إذا حلق شعره لقمل ، أو صداع ، أو شدة حر ، فإنها تجب الفدية ، كما يأتي ، لأن الأذى من غير الشعر .

(١) كصداع ، أو شدة حر ، لكثرة ما يتضرر بإبقاء الشعر .

(٢) أي أزال شعره للقرح والقمل فدى ، قولاً واحداً ، لقوله تعالى ( فمن كان منكم مريضاً ، أو به أذى من رأسه ، ففدية من صيام ، أو صدقة ، أو نسك ) ولحديث كعب بن عجرة قال : كان بي أذى من رأسي ، فحملت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقمل يتناثر على وجهي ، فقال « ما كنت أرى الجهد يبلغ بك ما أرى ، نجد شاة ؟ » قلت : لا . فترلت ( ففدية من صيام ، أو صدقة أو نسك ) قال : « هو صوم ثلاثة أيام ، أو إطعام ستة مساكين ، نصف صاع ، طعاماً لكل مسكين ، أو ذبح شاة » متفق عليه ، وكأكل صيد لضرورة ، واستيعاب الحلق ليس بمعتبر في وجوب الفدية إجماعاً .

(٣) فدى المخلوق ، ولا شيء على الخالق ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، و « حلق » بالبناء للمفعول .

(٤) أي المخلوق ، لأنه غير ذلك بإذنه ، أشبه ما لو باشره ، ولأنه تعالى أوجب الفدية عليه ، مع علمه أن غيره يحلقه ، ولأنه فرط بالسكوت ، وعدم نهيه ، كما لو أتلف ماله وهو ساكت ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحد القولين للشافعي ، ولا شيء على الخالق ، وإن كان مكرهاً بيد غيره ، ولو نائماً ، فعلى الخالق ، نص عليه ، ومن طيب غيره فكحالت ، وإن حلق محرم حلالاً ، أو قلم أظفاره فلا فدية عليه .

ويباح للمحرم غسل شعره بسدر ونحوه <sup>(١)</sup> ( فمن حلق ) شعرة واحدة ، أو بعضها فعليه طعام مسكين <sup>(٢)</sup> .

(١) كخطمي ، وكأشنان ، وصابون ، ما لم يقطع شعراً ، لقوله صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي وقصته دابته « اغسلوه بماء وسدر » مع بقاء الإحرام ، وله غسله في حمام وغيره بلا تسريح ، روي عن عمر ، وعلي ، وابن عمر وجابر ، وغيرهم ، وهو مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه غسل رأسه وهو محرم ، ثم حرك رأسه بيديه ، فأقبل بهما وأدبر ، واغتسل عمر ، وقال : لا يزيد الماء الشعر إلا شعثاً ، وهو مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، ورجح في الفروع أن الأولى تركه ، لأنه مزيل للشعث والغبار ، مع الجزم بالنهي عن النظر في المرأة ، لإزالة شعته وغباره ، مع أن الحجة « انظروا إلى عبادي ، أتوني شعثاً غبراً » ويحمل ما سبق على الحاجة أو أنه لا يكره ، وقال الشيخ : له أن يغتسل من الجنابة بالإتفاق ، وكذا غير الجنابة . وقال النووي وغيره : أجمع العلماء على جوازه ، في الرأس وغيره ، إذا كان له عذر ، وأشار أبو أيوب بيديه ، فأقبل بهما وأدبر ، ليريه كيف يغسل المحرم رأسه ، لأنه المقصود بالسؤال ، وخص ابن عباس الرأس بالسؤال ، لأنه موضع الإشكال .

وقال ابن القيم : يجوز للمحرم أن يمشط رأسه ، ولا دليل من كتاب ، ولا سنة ، ولا إجماع على منعه من ذلك ، ولا تحريمه ، وليس في ذلك ما يحرم على المحرم تسريح شعره ، فإن أمن من تقطيع الشعر ، لم يمنع من تسريح رأسه ، وإلا ففيه نزاع ، والدليل يفصل بين المتنازعين ، فإنه لم يدل كتاب ، ولا سنة ، ولا إجماع على منعه ، فهو جائز .

(٢) نص عليه ، لأنه أقل ما وجب شرعاً فدية ، وعنه : قبضة طعام . لأنه لا تقدير فيه ، فدل على أن المراد يتصدق بشيء ، وهو ظاهر مذهب مالك ، وأبي حنيفة ، وثالث درهم عند الشافعي .

وشعرتين ، أو بعض شعرتين ، فطعام مسكينين<sup>(١)</sup> وثلاث شعرات ، فعليه دم<sup>(٢)</sup> ( أو قلم ) ظفراً فطعام مسكين<sup>(٣)</sup> وظفرين فطعام مسكينين<sup>(٤)</sup> و ( ثلاثة فعليه دم ) أي شاة<sup>(٥)</sup> أو إطعام ستة مساكين<sup>(٦)</sup> .

(١) وفي بعض النسخ ( فطعاما مسكينين ) بالثنية ، وتقدم أن المثني إذا أضيف أفرد .

(٢) شاة ، أو صيام ثلاثة أيام ، أو إطعام ستة مساكين ، وخصت بالثلاث لأنها جمع ، وهذا مذهب الشافعي ، واعتبرت الثلاث في مواضع ، كمحل الوفاق ، قال في الفروع : وسواء كان عامداً ، أو مخطئاً ، أو ناسياً . وعنه : لا يجب إلا في أربع شعرات فصاعداً ، نقله الجماعة ، واختارها الخري ، لأن الأربع كثير ، وعند أبي حنيفة : في ربع الرأس ، وعند مالك : فيما يماط به الأذى ، ويحصل به الترفه ، وإزالة التفت قال في الفائق : والمختار تعليق الحكم به ، وأنكر ابن القيم أنه يستفاد وجوب الدم على من قطع من جسده أو رأسه ثلاث شعرات أو أربعاً من قوله تعالى ( ولا تحلقوا رؤوسكم ) .

(٣) كما في شعرة ، لأنه أقل ما وجب شرعاً فدية .

(٤) نص عليه ، وفي قص بعض الظفر ما في جميعه ، كالشعرة ، لأنه غير مقدر بمساحة ، سواء طالا أو قصرا ، بل هي كالموضحة مع كبرها وصغرها .

(٥) ما يجزىء في أضحية .

(٦) لكل مسكين مدبر ، أو نصف صاع من تمر أو شعير ، وكذا قال الشيخ : لكل مسكين نصف صاع من تمر ، أو شعير ، أو مدبر . وإن أطعمه خبزاً جاز ، ويكون رطلين بالعراقي ، تقريباً من نصف رطل بالدمشقي ، وينبغي أن يكون مأدوماً ، وإن أطعمه ممياً كل كالبقسماط ، والرقاق ، ونحو ذلك جاز ، وهو =

أو صيام ثلاثة أيام<sup>(١)</sup> وإن خلل شعره ، وشك في سقوط شيء به استحب<sup>(٢)</sup> .

=أفضل من أن يعطيه قمحاً أو شعيراً ، وكذلك في سائر الكفارات ، إذا أعطاه مما يقتات به مع أدمه ، فهو أفضل من أن يعطيه حباً مجرداً ، إذا لم يكن عادتهم أن يطحنوا بأيديهم ، ويخبزوا بأيديهم ، والواجب في ذلك كله ما ذكره الله بقوله ( فإطعام عشرة مساكين ، من أوسط ما تطعمون أهليكم ) فأمر بإطعام المساكين من أوسط ما يطعم الناس أهليهم ، ورجح أنه يرجع إلى العرف فيه ، فيطعم كل مما يطعمون أهليهم ، وذكر قصة كعب بن عجرة ، لما كانوا يقتاتون الثمر أمره أن يطعم منه .

(١) سواء كان حرم في الإحرام لأجل الرفه ، أو كفارة ثبت فيها التخير ، وحكم الرأس والبدن في إزالة الشعر ، وفي الطيب ، وفي اللبس واحد ، لأنه جنس واحد ، وعنه : لكل منهما حكم منفرد ، نقلها الجماعة ، ونصرها جماعة ، وفاقاً للأئمة الثلاثة ، لأنهما كجنسين ، لتعلق النسك بالرأس وحده ، فهو كحلق ولبس ، فإن حلق شعر رأسه وبدنه ، أو تطيب ، أو لبس فيهما ففدية واحدة .

(٢) يعني الفدية له احتياطاً ، ولا تجب ، وقال أحمد وغيره : لا شيء عليه ، وإن تيقن أنه بان بالمشط أو التخليل فدى ، وله حك بدنه ورأسه برفق ، ولا يقطع شعره ، وقال الشيخ : إذا اغتسل ، وسقط شيء من شعره بذلك لم يضره ، وإن تيقن أنه قطع بالغسل ، وقال فيمن احتاج إلى قطعه بحجامة ، أو غسل لم يضر . وقال : وله أن يحك بدنه ، ويحتجم في رأسه ، وغير رأسه ، وإن احتاج أن يحلق شعراً لذلك جاز ، فإنه قد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم في وسط رأسه وهو محرم ، ولا يمكن ذلك إلا مع حلق بعض الشعر ، وله أن يفتصد إذا احتاج إلى ذلك ، وفي المبدع : يخلل لحيته ، ولا فدية بقطعه بلا تعد .

« الثالث » تغطية رأس الذكر إجماعاً<sup>(١)</sup> وأشار إليه بقوله (ومن غطى رأسه بملاصق فدى)<sup>(٢)</sup> سواء كان معتاداً كعمامة ، وبرنس<sup>(٣)</sup> أم لا كقرطاس ، وطين ، ونورة ، وحناء<sup>(٤)</sup> أو عصبه بسير<sup>(٥)</sup> .

(١) حكاه الوزير وجمع ، لنهيه صلى الله عليه وسلم عن لبس العمام والبرانس ، وقوله في المحرم الذي وقصته راحلته « لا تخمروا رأسه ، فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً » متفق عليهما ، ولنقل الخلف عن السلف ، وقال ابن القيم وغيره : كل متصل ملامس يراد لستر الرأس ، كالعمامة ، والقبع ، والطاقي ، والخوذة وغيرها ، ممنوع بالإتفاق ، وكان ابن عمر يقول : إحرام الرجل في رأسه . والأذنان منه للأخبار وتقدم ، فما كان منه ، حرم على ذكر تغطيته .

(٢) عند جمهور أهل العلم ، لارتكابه النهي .

(٣) بالضم قلنسوة طويلة ، أو كل ثوب رأسه منه ، دراعة كان أو جبة أو مطراً .

(٤) يعني أو ملاصق ، غير معتاد ، كقرطاس ، فيه دواء أو غيره ، أولاً دواء فيه ، فعليه الفدية بلا نزاع ، « والقرطاس » بكسر القاف وضمها ، وهو الذي يكتب فيه ، وفي المطالع : تسمى الصحيفة قرطاساً ، من أي نوع كان . والطين معروف ، وسواء طلاه به ، أو بحناء ، أو غيره ، لعذر أو غيره « والحناء » — بالتشديد والمد — هو هذا المعروف ، ويقال له الرقون ، والرقان ، والرنا ، فعليه فدية وفاقاً .

(٥) من جلود ، أو غيرها ، لصداع ، أو رمد ، أو نحوهما ، أولاً ، لأنه فعل محرماً في الإحرام ، يقصد به الترفه ، أشبه حلق الرأس ، ويفدي وفاقاً ، ويجوز تلييد رأسه بعسل ، وصمغ ، ونحوهما ، لثلا يدخله غبار ، أو ديب ، =

أو استظل في محمل ، راكباً أولاً<sup>(١)</sup> ولو لم يلاصقه<sup>(٢)</sup>  
ويحرم ذلك بلا عذر<sup>(٣)</sup> .

= أو يصيبه شعث ، ولا شيء عليه ، لما في الصحيحين عن ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يهل ملبداً ، واتفقوا على أنه يجوز تضميد العين وغيرها بالصبر ونحوه مما ليس بطيب ، ولا فدية في ذلك .

(١) وكذا هودج ، وعمارية ، ومحارة ، وفاقاً للشافعي ، وأبي حنيفة ، وكذا لو استظل بثوب ونحوه ، راكباً أو نازلاً حرم وفدى ، « والمحمل » بكسر الميم ، قاله ابن مالك وغيره ، وهو مركب يركب عليه على البعير ، وقال الجوهري : كمجلس ، شقتان على البعير ، يحمل فيهما العديلان ، ويقال : المحمل الهودج ، وفي معنى المحمل الشقدف المعروف بالحجاز ، والهودج ، مركب للنساء ، معروف عند العرب ، والمحفة كالهودج ، إلا أنها ليس لها قبة كقبة الهودج ، والعمارية نحوها ، ويقال : رقعة مزينة تخاط في المظلة « والمحارة » يؤتى بها من جهة الشام ، تقطر بين بعيرين ، يركب فيها واحد أو اثنان .

(٢) أي ما تقدم من التغطية ، ويفدي وهو مذهب مالك ، لأنه قصد ما يقصد به الترفه ، أو لأنه ستره بما يستدام ، ويلازمه غالباً ، أشبه ما لو ستره بشيء يلاقيه ، ولما روي عن ابن عمر من طرق : النهي عنه ، واحتج به أحمد .

(٣) ورأى ابن عمر رجلاً ظلل عليه ، فقال : أيها المحرم أضح لمن أحرمت له . ولهذا كان السلف يكرهون القباب على المحامل التي لها رأس ، وقال الشيخ : وأما الإستظلال بالمحمل — كالمحارة التي لها رأس — في حال السير ، فهذا فيه نزاع ، والأفضل للمحرم أن يضحى لمن أحرم له ، كما كان صلى الله عليه وسلم وأصحابه يحرمون . وذكر أثر ابن عمر لما رأى على رجل عوداً يستره من الشمس ، فنهاه ، واحتج به ، وعنه : يكره الإستظلال بالمحمل ، ولا يحرم ، اختاره الموفق ، =

لا إن حمل عليه<sup>(١)</sup> أو استظل بخيمة ، أو شجرة ، أو بيت<sup>(٢)</sup>  
« الرابع » لبس المخيط<sup>(٣)</sup> .

= والشارح ، وصححه المجد ، وعنه : يجوز ، وفاقاً لأبي حنيفة والشافعي ، ولأن أسامة رفع ثوبه يستر به النبي صلى الله عليه وسلم من الحر ، حتى رمى جمرة العقبة رواه مسلم .

(١) أي على رأسه شيئاً ، كطبق ونحوه ، لا لقصد التغطية ، وكذا لو وضع يده عليه ، لأنه لا يستدام ، وما فيه فدية فلا أثر للقصد فيه ولا عدمه .

(٢) أو جدار ، أو نصب حياله ثوباً ، لحر أو برد ، أمسكه إنسان ، أو رفعه على عود ، نخير جابر : فأتى عرفة ، فوجد الخيمة قد ضربت له ، فترل بها . واستمر عمل الناس عليه ، ونخير أسامة المتقدم ، ولو قصد به الست فلا شيء عليه ، قال الشيخ وابن القيم وغيرهما : باتفاق أهل العلم . ولأنه لا يقصد به الترفه في البدن عادة ، وحكي عن مالك المنع من وضع ثوبه على الشجرة يستظل به ، وخالفه الجمهور ، وكذا لو غطى الرجل وجهه ، وهو مذهب الشافعي ، فقد روي عن عثمان ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس ، وابن الزبير ، وغيرهم ، واتفق البخاري ومسلم وغيرهما على رواية « لا تخمروا رأسه » واختلف في تخمير الوجه ، وقالوا : رواية النهي عنه غير محفوظة ، وعدم تخميره أولى ، خروجاً من الخلاف .

(٣) في بدنه ، أو بعضه ، بما عمل على قدره ، إجماعاً ، قل ، أو كثر ، من قميص ، وعمامة ، وسراويل ، وبرنس ، ونحوها ، ولو درعا منسوجاً ، أو لبدأ معقوداً ، ونحوه مما يعمل على شيء من البدن .

وفي الإنصاف : ما عمل على قدر العضو إجماعاً ، وكالخفين ، والقفازين ، ولو غير معتاد ، كجورب في كف ، وخف في رأس ، وكران ، لما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم سئل : ما يلبس المحرم ؟ قال « لا يلبس القميص ، ولا =

وإليه الإشارة بقوله ( وإن لبس ذكر مخيطاً فدى )<sup>(١)</sup>

= العمامة ، ولا البرنس ، ولا السراويل ولا ثوباً مسه ورس ولا زعفران ، ولا الخفين » الحديث ، قال الترمذي وغيره : والعمل عليه عند أهل العلم .

فيلحق بالقميص الجبة ، والدراعة ونحوها ، وبالعمامة كل ملاصق ، أو ساتر معتاد ، وبالسراويل الثبان ، وما في معناه ، سواء كان مخيطاً ، أو درعاً منسوجاً ، أو لبداً معقوداً ، ولا فرق بين قليل اللبس وكثيره ، لظاهر الآية والخبر ، ولأنه استمتع ، فاعتبر فيه مجرد الفعل ، كالوطء في الفرج ، وهو مذهب الشافعي .

وقال شيخ الإسلام وغيره : النبي صلى الله عليه وسلم نهى المحرم أن يلبس القميص ، والبرنس ، والسراويل ، والخف ، والعمامة ، ونهاهم أن يغطوا رأس المحرم بعد الموت ، وأمر من أحرم في جبة أن يترعها عنه ، فما كان من هذا الجنس فهو ذريعة ، في معنى ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، فما كان في معنى القميص فهو مثله ، وليس له أن يلبس القميص ، بكم ولا بغير كم ، وسواء أدخل يديه أو لم يدخلهما ، وسواء كان سليماً أو مخروفاً ، وكذلك لا يلبس الجبة ، ولا القباء الذي يدخل يديه فيه ، وكذلك الدرع الذي يسمى « عرق جبن » يعني الفنيلة ، وأمثال ذلك باتفاق الأئمة .

وأما إذا طرح القباء على كتفيه ، من غير إدخال يديه ، ففيه نزاع ، وهذا معنى قول الفقهاء : لا يلبس المخيط ، والمخيط ما كان من اللباس على قدر العضو ، ولا يلبس ما كان في معنى السراويل ، كالثبان ونحوه .

(١) عالم بالتحريم ، ذاكر لإحرامه ، مستديم لبسه فوق المعتاد في خلعه ، وأجمعوا على اختصاص النهي بالرجل دون المرأة ، واتفقوا على جواز ستر بدنه بغير المخيط .



ولا يعقد عليه رداءً ولا غيره<sup>(١)</sup> إلا إزاره<sup>(٢)</sup> ومنطقة وهمياناً  
فيهما نفقة ، مع حاجة لعقد<sup>(٣)</sup> .

(١) كمنطقة ، وهميان ، لقول ابن عمر : ولا يعقد عليه شيئاً . رواه النسائي ،  
ويباح الهميان ، قال ابن عبد البر : أجازوه فقهاء الأمصار ، متقدموهم ومتأخروهم ،  
وليس له أن يجعل لذلك زراً وعروة ، ولا يخله بشوك ، أو إبرة ، أو خيط ،  
ولا يغرز أطرافه في إزاره ، وقال الشيخ : والرداء لا يحتاج إلى عقده ، فلا يعقده ،  
فإن احتاج إلى عقده ففيه نزاع ، والأشبه جوازه حيثئذ ، وهل المنع من عقده منع  
كراهة ، أو تحریم ؟ فيه نزاع ، وليس على تحریم ذلك دليل ، إلا ما نقل عن  
ابن عمر ، واختلف متبعوه فيه .

(٢) أي فله عقده ، لحاجة ستر عورته فأبيح ، كاللباس للمرأة ، قال في  
الإنصاف : إذا لم يثبت إلا بالعقد فله بلا نزاع .

(٣) أي وإلا منطقة وهمياناً جعل فيهما نفقة ، فله عقدهما إذا لم تثبت المنطقة  
والهميان إلا بالعقد ، لقول عائشة : أوثق عليك نفقتك . وروي عن ابن عباس وابن  
عمر معناه ، ورفع بعضهم ، ولأن الحاجة تدعو إلى عقدهما ، فجاز كعقد الإزار ،  
فإن ثبت بغير عقد أو بأن أدخل السيور بعضها في بعض لم يعقده لعدم الحاجة ،  
وجوز الشيخ عقده مطلقاً ، لأنه ليس بلبس مخيط ، ولا في معناه ، وكذا السيف  
والسلاح ، فلا يكره « والمنطقة » - بكسر الميم ، وفتح الطاء - كل ما شددت  
به وسطك « والهميان » بكسر الهاء ، معرب ، يشبه تكة السراويل ، توضع فيه  
الدراهم والدنانير ، ويشد على الحقو ، ويجوز شد وسطه بمنديل وحبل ونحوهما ،  
إذا لم يعقده ، قال أحمد - في محرم حزم عمامته على وسطه - : لا يعقدها ،  
ويدخل بعضها في بعض وقاله الشيخ وغيره : قال طاووس : فعله ابن عمر ، وقيل :  
لا بأس احتياطاً للنفقة ، ويتقلد بسيف الحاجة وفاقاً ، لقصة الحديبية .

وإن لم يجد نعلين لبس خفين <sup>(١)</sup> أو لم يجد إزاراً لبس سراويل ، إلى أن يجد ، ولا فدية <sup>(٢)</sup> .

(١) ونحوهما من ران وسرموزة ، وزربول ، إلى أن يجد ، ولا فدية ، سواء احتاج إلى لبس أولاً ، بأن يمكنه المشي حافياً ، أولاً يحتاج إلى شيء ، لأن الرخصة في ذلك لمظنة المشقة ، فلا تعتبر حقيقتها كالمشقة في السفر ، وفي المنتهى : ويحرم قطعهما ، ونص عليه أحمد ، وقال : هو إفساد ، واحتج الموفق وغيره بالنهي عن إضاعة المال ، وهذا هو المختار ، عملاً بإطلاق حديثي ابن عباس وجابر ، فإنه لم يأمر فيهما بقطع ، بل ثبت عن ابن عباس أنه قال : لم يقل : ليقطعهما . ولو كان القطع واجباً لبيته النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الجمع العظيم .

قال الشيخ : فإن لم يجد نعلين لبس خفين ، وليس عليه أن يقطعهما دون الكعبين ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالقطع أولاً ، ثم رخص في ذلك في عرفات ، في لبس الخفين ، لمن لم يجد نعلين ، وإنما رخص في المقطوع أولاً ، لأنه يصير بالقطع كالنعلين ، وهذا أحسن من ادعاء النسخ ، قال : ولهذا كان الصحيح أنه يجوز أن يلبس ما دون الكعبين ، مثل الخلف المكعب ، والجمجم ، والمداس ونحو ذلك ، سواء كان واجداً للنعلين أو فاقداً لهما ، وإذا لم يجد نعلين ، ولا ما يقوم مقامهما ، مثل الجمجم والمداس ونحو ذلك ، فله أن يلبس الخلف ولا يقطعه ، هذا أصح قولي العلماء .

(٢) فإذا وجد إزاراً نزع السراويل ولبسه ، لخبر ابن عباس : سمعته يخطب بعرفات يقول « السراويل لمن لم يجد الإزار » متفق عليه ، قال الشيخ : وإن لم يجد إزاراً فإنه يلبس السراويل ولا يفتقه ، هذا أصح قولي العلماء ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في عرفات في لبس السراويل لمن لم يجد إزاراً ، كما رواه ابن عباس ، وكذا يجوز أن يلبس كل ما كان من جنس الإزار والرداء ، فله أن يلتحف بالقباء والجبة ، والقميص ، ونحو ذلك ، ويتغطي به باتفاق الأئمة عرضاً ، ويلبسه =

( الخامس ) الطيب <sup>(١)</sup> وقد ذكره بقوله ( وإن طيب ) محرم  
( بدنه أو ثوبه ) أو شيئاً منهما <sup>(٢)</sup> أو استعمله في أكل أو  
شرب <sup>(٣)</sup> .

= مقلوباً ، يجعل أسفله أعلاه ، ويتغطى باللحاف وغيره ، ولكن لا يغطي رأسه إلا  
لحاجة اه ، وإن اترز بقميص فلا بأس ، ولا يجوز لبسه ولو عدم الإزار اتفاقاً ،  
لأنه يمكن أن يترز به « وسراويل » أعجمي مفرد معرب ، ممنوع من الصرف وجهاً  
واحداً ، لشبهه بمفاعيل .

(١) يعني من محظورات الإحرام ، فيحرم على المحرم إجماعاً ، لأنه صلى الله  
عليه وسلم أمر يعلى بن أمية بغسل الطيب ، وقال في المحرم الذي وقصته راحلته  
« ولا تحنطوه » متفق عليهما ، ولمسلم « ولا تمسوه بطيب » ولأبي داود والترمذي  
وغيرهما ؛ قال رجل : من الحاج يا رسول الله ؟ قال « الشعث التفل » والحكمة أن  
يبعد عن الترفه وزينة الدنيا وملاذها ، ويجمع همه لمقاصد الآخرة ، ولكونه من  
أسباب دواعي الوطء ، فتحريمه من باب سد الذرائع .

(٢) فدى ، لأنه يعد متطيباً بواحد منهما ، ولو من غيره بإذنه ، أو سكت ولم  
ينه ، ويحرم عليه لبس ما صبغ بزعفران ، أو ورس ، لما تقدم من قوله صلى الله  
عليه وسلم « ولا ثوباً مسه ورس أو زعفران » ولبس ما غمس في ماء ورد ، أو بخر  
بعود ونحوه ، والجلوس والنوم عليه ، فإن فرش فوق الطيب ثوباً صفيقاً ، يمنع  
الرائحة والمباشرة غير ثياب بدنه فلا ، وإذا تطيب ناسياً أو عامداً لزمه إزالته مهما  
أمكن ، من الماء وغيره من المائعات ، وإلا فمن الجامدات ، كحكه بخرقه وتراب ،  
وله غسله بنفسه ، ولا شيء عليه ، لملاقاة الطيب ببدنه والأفضل الاستعانة على غسله  
بحلال .

(٣) يظهر فيه طعمه أو ريحه فدى ، لأن الطعم مستلزم الرائحة ، والرائحة  
هي المقصود منه ، ولو مطبوخاً أو مسته النار ، قال في الإنصاف : بلا نزاع أعلمه ، =

(أو ادهن) أو اکتحل ، أو استعط ( بمطيب<sup>(١)</sup> أو شم )  
قصداً ( طيباً<sup>(٢)</sup> أو تبخر بعود ونحوه )<sup>(٣)</sup> .

= لأنه استعمال للطيب ، أشبه شمه ، حتى ولو ذهبت رائحته ، وبقي طعمه ، لبقاء المقصود منه ؛ فمن فعل شيئاً من ذلك فدى ، لفعل ما حرم بالإحرام ، فإن بقي اللون فقط فلا بأس بأكله ، ومذهب أبي حنيفة ومالك : لا فدية .

(١) أثم وفدى ، لأنه استعمال للطيب ، أشبه شمه .

(٢) كمسك ، وكافور ، وعنبر ، وغالية ، وماء ورد ، وزعفران ونحوها مما يأتي ونحوه ، أو شم الأدهان المطيبة كدهن ورد ، وبنفسج وخيري ونحوها ، اختاره القاضي ، والموفق وغيرهما ، وصححه غير واحد ، لأنها تقصد رائحتها ، وتتخذ للطيب ، أشبهت ماء الورد ، وقال ابن القيم : تحريم شمه بالقياس ، ولفظ النهي لا يتناوله بصريحه ، ولا لإجماع معلوم فيه ، يجب المصير إليه ، ولكن تحريمه من باب تحريم الوسائل ، فيمنع منه للترفة واللذة اهـ .

وفي رواية : يباح شم الريحان ، والنرجس ، والبنفسج ، والورد ، والبرم ونحوها . قال في المبدع : اختاره أكثر الأصحاب ، وهو قول عثمان ، وابن عباس ، لأنه إذا بیس ذهبت رائحته اهـ . ويحرم الإدهان بها « وقصداً » وقع حالا ، أي حال كونه قاصداً الشم ، ومفهومه أن الشم إذا لم يكن قصداً لم يكن عليه إثم ولا فدية ، كما صرح به غير واحد .

وقال ابن القيم وغيره : فأما من غير قصد ، أو قصد الاستعلام عند شرائه ، لم يمنع منه ، ولم يجب عليه سد أنفه ، ولمشتریه حملة ، وتقليبه إذا لم يمسه ، ولو ظهر ريحه ، لأنه لم يقصد الطيب ، وإن علق الطيب بيده — كالسحوق ، والغالية ، وماء الورد — فدى .

(٣) كعنبر وند فدى ، لأنها هكذا تستعمل على وجه التطيب .

أو شمه قصداً<sup>(١)</sup> ولو بخور الكعبة ، أثم و ( فدى )<sup>(٢)</sup> ومن الطيب مسك ، وكافور ، وعنبر<sup>(٣)</sup> وزعفران ، وورس<sup>(٤)</sup> وورد ، وبنفسج<sup>(٥)</sup> .

(١) أي شم البخور بعود ونحوه قاصداً الشم فدى ، لأنه قصد للطيب المنهي عنه ، قال الشيخ : ومما ينهى عنه المحرم أن يتطيب بعد الإحرام في بدنه ، أو ثيابه ، أو يتعمد لشم الطيب .

(٢) لأنه شمه قاصداً ، أشبه ما لو باشره ، وإن جلس عند عطار ، أو في موضع كقصد الكعبة حال تجميرها ليشم الطيب فشمه ، أو حمل عقدة فيها مسك ليجد ريحها فشمها فدى .

(٣) المسك بكسر الميم ، فارسي معرب ، وهو طيب من دم دابة كالظبي ، يدعى « غزال المسك » وتقدم ، وكانت العرب تسميه المشموم ، « والكافور » نبت طيب ، نوره أبيض ، كنور الأقحويان ، وطيب معروف يؤخذ منه ، أو أخلاط من الطيب ، ويقال : من شجر بيجال الهند والصين ، وتقدم ، « والعنبر » طيب معروف ، قيل : روث دابة بحرية ، والمشموم رجيعها ، أو نبع عين في البحر يكون جماجم ، أو شمع عسل ببلاد الهند ، يحمى ويتزل البحر ، وقيل غير ذلك ، وأجوده الأبيض .

(٤) نبات أصفر كالسمسم باليمن ، يزرع فيبقى عشرين سنة ، يتخذ منه الحمرة للوجه ، نافع للكلف طلاء ، وللبهق شرباً ، والزعفران من الطيب ، وهو هذا الصبغ المعروف وتقدم .

(٥) الورد من كل شجرة نورها ، وقد غلب على نوع الحوجم ، وهو الأحمر المعروف الذي يشم ، واحدته « وردة » ويقال إنه معرب « والبنفسج » بفتح الموحدة والنون ، وسكون الفاء ، وفتح السين ، قيل : معرب ، وهو نبات زهره أزرق ، طيب الرائحة ، ينفع من السعال .

والينوفر<sup>(١)</sup> وياسمين<sup>(٢)</sup> وبان<sup>(٣)</sup> وماء ورد<sup>(٤)</sup> وإن شملها بلا قصد<sup>(٥)</sup>  
أو مس ما لا يعلق كقطع كافور<sup>(٦)</sup> أو شم فواكه<sup>(٧)</sup> أو عوداً<sup>(٨)</sup>  
أو شيحاً<sup>(٩)</sup> .

(١) بلام التعريف ، وفتح المثناة والنون ، وسكون الواو ، وفتح الفاء ،  
ضرب من الرياحين ، طيب الرائحة ، ينبت في المياه الراكدة .

(٢) ويقال « ياسمون » نبات زهره طيب الرائحة ، نوعان ، أبيض ، وأصفر ،  
يقال : شمنت الياسمين .

(٣) شجر معروف ، ينمو ويطول في استواء ، مثل نبات الأثل ، وورقه له  
هدب كهذب الأثل ، وثمرته تشبه قرون اللوبيا ، واحدته بانه ، ولحب ثمره دهن  
طيب معروف .

(٤) عصارتها ، معروف ، وهو نوع من الطيب ، قال الحافظ : وكل مايتخذ  
منه الطيب يحرم بلا خلاف .

(٥) فلا فدية ، وتقدم أنه لا يجب عليه سد أنفه ، وأن له حملة ، ولو ظهر  
ريحه ، لأنه لم يقصد الطيب .

(٦) ومسك غير مسحوق ، وعنبر ، ونحوه ، فلا فدية عليه بذلك بلا نزاع ،  
لأنه غير مستعمل للطيب .

(٧) من الأترج ، والتفاح ، والسفرجل ، ونحوها ، فلا فدية وفاقاً .

(٨) من غير تبخير وفاقاً ، لأنه لا يتطيب به إلا بالتبخير .

(٩) أو خزامى ، أو قيصوماً ، أو إذخرأ ونحوه مما لا يتخذ طيباً وفاقاً ،  
وكذا ما ينبت الآدمي لغير قصد الطيب ، كحناء ، وعصفر ، وقرنفل ، ودار صيني ،  
ونحوه ، « والشيخ » بكسر الشين : نبت سهلي من الأمرار ، له رائحة طيبة ، منبته  
القيعان والرياض ، ترعاه الخليل والنعم .

أو ريحاناً فارسياً<sup>(١)</sup> أو نماماً<sup>(٢)</sup> أو ادهن بدهن غير مطيب فلا فدية .<sup>(٣)</sup> السادس : قتل صيد البر واصطياده<sup>(٤)</sup> .

(١) وهو الحبق : نبت طيب الرائحة ؛ معروف بالحجاز ، والشام ، والعراق ، « والريحان » عند العرب هو الآس ، ولا فدية في شمه ، وكذا ماء ريحان ، وفواكه ، وعصفر ، وقرنفل ، ونحوها .

(٢) بفتح النون ، وتخفيف الميم : نبت طيب الرائحة مُدِرٌّ ، يخرج الجنين الميت والدود ، ويقتل القمل ، وكذا نرجس ، وبرم ، ومرنجوش ، وهو السمق ، وقاله عثمان ، وذكره البخاري قول ابن عباس ، وذكر القاضي أنه يحتمل أن المذهب — رواية واحدة — لا فدية .

(٣) لأنه صلى الله عليه وسلم فعله ، رواه أحمد ، والترمذي ، وكذا لو ادهن بدهن زيت ، وشيرج ، وسمسم ، ودهن بان ، وساذج ، ونحوها ، قال الشارح : فأما الدهن الذي لا طيب فيه ، فنقل ابن المنذر الإجماع على أن له أن يدهن بدنه بالشحم ، والزيت ، والسمن ، وعنه : لا يدهن رأسه ، لأنه يزيل الشعث . وأجمعوا على إباحته في اليدين ، وقال شيخ الإسلام : وأما الدهن في رأسه وبدنه ، بالزيت والسمن ونحوه ، إذا لم يكن فيه طيب ، ففيه نزاع مشهور ، وتركه أولى ، ولم يحرم الله إزالة الشعث بالإغتسال ، وليس السدر من الطيب في شيء ، وقد أمر به في غسل المحرم .

(٤) أي السادس من محظورات الإحرام قتل صيد البر المأكول ، وذبحه ، عمداً أو خطأ ، وعليه جزاؤه إجماعاً ، لقوله تعالى ( لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ) أي : محرمون بالحج أو العمرة ، أو اصطياده إجماعاً لقوله ( وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً ) أي يحرم عليكم الاصطياد من صيد البر ، ما دمتم محرمين ، ويحرم أذاه ولو لم يقتله أو يحره ، قال الشيخ : ولا يصطاد صيداً برياً ، ولا يعين =

وقد أشار إليه بقوله ( وإن قتل صيداً مأكولاً ، برياً أصلاً )<sup>(١)</sup> كحمام وبط ، ولو استأنس<sup>(٢)</sup> بخلاف إبل ، وبقر أهلية ، ولو توحشت<sup>(٣)</sup> ( ولو تولد منه ) أي من الصيد المذكور<sup>(٤)</sup> ( ومن غيره ) كالمثولد بين المأكول وغيره<sup>(٥)</sup> .

---

= على صيد ، ولا يذبح صيداً ، ولا يصطاد بالحرم صيداً ، وإن كان من الماء كالسمك ، على الصحيح ، بل ولا ينفر صيده ، مثل أن يقيمه ليقعد مكانه ، وفي الإنصاف : لو نفر صيداً قتل أو نقص في حال نفوره ضمنه ، بخلاف فيهما اهـ . فأما صيد البحر كالسمك ونحوه فله أن يصطاده ويأكله ، والصيد هو الحيوان الممتنع ، المتوحش بأصل الخلقة .

(١) فعليه جزاؤه إجماعاً ، لقوله تعالى ( ومن قتله منكم متعمداً ، فجزاء مثل ما قتل من النعم ) ويعتبر كونه أصلاً لا وصفاً ، فلو تأهل وحشي ضمنه ، لا إن توحش أهلي ، وأما ما ليس بمأكول ، كسباع البهائم ، والمستخبث من الحشرات والطير ، فيباح قتله ، لحديث « خمس فواسق يقتلن » الخ . . ويقاس عليها ما شابهها .

(٢) أي الحمام والبط وهو الأوز ، اعتباراً بأصله ، فيجب فيه الجزاء إجماعاً .

(٣) أي الإبل والبقر ، اعتباراً بأصلهما ، والأصل فيهما الإنسية ، قال أحمد — في بقرة صارت وحشية — : لا شيء فيها ، لأن الأصل فيها الإنسية .

(٤) تغليياً للتحريم ، كما غلبوا تحريم أكله ، ويفديه إذا قتله ، لتحريم قتله ، قال الموفق : هو قول أكثر العلماء .

(٥) فيحرم أكله واصطياده .



أو بين الوحشي وغيره ، تغليباً للحظر<sup>(١)</sup> ( أو تلف ) الصيد المذكور ( في يده ) بمباشرة<sup>(٢)</sup> أو سبب ، كإشارة ، ودلالة ، وإعانة ، ولو بمناولة آلة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) وهو الجانب الذي من جهة صيد البر ، والوحشي من دواب البر ما لا يستأنس غالباً ، والجمع الوحوش ، وقال الجوهري : الوحوش حيوان البر .  
(٢) فعليه جزاؤه ، لأنه تحت يد عادية ، أشبه ما لو أتلفه ، إذ الواجب إما إرساله ، أو رده على مالكه .

(٣) أو إعاره ليقته أو ليدبحه ، سواء كان مع الصائد ما يقتله أو يذبحه ، أولاً ، لأنه وسيلة إلى الحرام فكان حراماً ، كسائر الوسائل وفاقاً ، لحديث أبي قتادة لما صاد الحمار الوحشي : فأبصرته ثم ركبت ونسيت الرمح . قال : فقلت لهم : ناولوني . فقالوا : لا والله لا نعينك عليه بشيء ، إنا محرمون . قال : فتناولته فأتيت الحمار فعقرته ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال « هل أشار إليه إنسان منكم ، أو أمره بشيء ؟ » قالوا : لا . فعلق الحكم بالإشارة أو الأمر ، وكان أمراً معلوماً ، متقررّاً عند أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولذلك قالوا : لا والله ، لا نعينك عليه بشيء ، إنا محرمون . فيضمن المحرم الصيد بالدلالة ، والإشارة ، والإعانة ، ونحو ذلك .

قال القاضي : لا خلاف أن الإعانة توجب الجزاء ، فكذا الإشارة ، والدلالة ، خلافاً للمالك ، والشافعي ، ولأن المحرم قد التزم بالإحرام أن لا يتعرض للصيد بما يزيل أمنه ، والأمر به ، والدلالة عليه ، والإشارة إليه يزيل الأمن عنه فيحرم ، ولما مر النبي صلى الله عليه وسلم بالإثابة ، إذا ظني حاقف في ظل ، فيه سهم ، فأمر رجلاً أن يقف عنده ، لا يريه أحد من الناس ، حتى يجاوزوه ، وأما الآلة فمقصودة هنا ، بخلاف ما يأتي من : أن من دفع لشخص آلة ، فقتل بها شخصاً ، انفرد =

أو بجناية دابة هو متصرف فيها ( فعليه جزاؤه )<sup>(١)</sup> وإن دل ونحوه محرم محرماً فالجزاء بينهما<sup>(٢)</sup> . ويحرم على المحرم أكله مما صاده ، أو كان له أثر في صيده<sup>(٣)</sup> .

---

= القاتل بالضمان ، والفرق أن الآدمي لما كان من شأنه الدفع عن نفسه ، ولا يقدر عليه إلا بمزيد قوة ، تقدمت المباشرة ، فلم يلحق بها السبب ، بخلاف الصيد ، فإن من شأنه أن لا يدفع عن نفسه ، فضعفت المباشرة ، فألحق بها السبب .

(١) سواء كان بيدها ، أو فمها ، لا برجلها أو ذنبها ، وسواء كان راكباً ، أو سائقاً ، أو قائداً ، فلا ضمان عليه ، وإن أمسك صيداً حتى حل ضمنه بتلفه ، لتحريم إمساكه ، وكذا بذبحه ، وكذا إن أمسك صيد حرم ، وخرج به إلى الحل .

(٢) بأن أشار ، أو أعان ، وإن دل ونحوه حلال محرماً على صيد ، فقتله المحرم وحده ، فلا ضمان على الحلال ، لأنه ليس محلاً للضمان ، ويضمنه المحرم كله ، تغليبا للإيجاب ، كشركة نحو سبع ، إلا أن يكون في الحرم ، فيشتركان في الجزاء ، كالمحرمين ، وهو أحد قولي الشافعي ، وعنهما : على كل واحد جزاء كامل ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ، وإن جرحه محرم ، ثم قتله حلال ، ضمن المحرم أرش جرحه فقط ، وإن جرحه محرم ، ثم قتله محرم ، فعلى الأول أرش جرحه ، وعلى الثاني تمتته .

(٣) أي يحرم على المحرم ما صاده هو وغيره من المحرمين إجماعاً ، لأنه كالميتة إلا أنه حكى فيه قول للشافعي أنه يباح ، وكذا لو كان له أثر في صيده ، كما لو أعان الصائد بإعارة آلة ، أو مناولة وفاقاً ، كما تقدم ، وإن ذبح المحرم صيداً ، أو قتله فميتة وفاقاً ، ومثله صيد حرم ذبحه محل ، وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي في أحد قوليه ، وأحمد : له أن يأكل من الميتة ما يدفع به ضرورته ، ولا يأكل الصيد ، ومن اضطر إليه أبيح له ، بغير خلاف ، لقوله ( ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ) .

أو ذبح أو صيد لأجله<sup>(١)</sup> وما حرم عليه لنحو دلالة ، أو صيد له ، لا يحرم على محرم غيره<sup>(٢)</sup> .

---

(١) بالبناء للمفعول ، نقله الجماعة ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ، لما في الصحيحين من حديث الصعب بن جثامة ، أنه أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم حماراً وحشياً ، فردده عليه ، فلما رأى ما في وجهه قال « إنا لم نرده إليك إلا أنا حرم » ولمسلم نحوه من حديث ابن عباس ، ولأحمد « لحم الصيد للمحرم حلال ، ما لم تصيده ، أو يصد لكم » وهو في السنن ، وحسنه الترمذي ، وقال الشافعي : هذا أحسن حديث في هذا الباب ، وأقيس ، والعمل على هذا . وقال عثمان لأصحابه : كلوا . فقالوا : ألا تأكل ؟ قال : إني لست كهيتكم ، إنما صيد لأجلي . رواه مالك ، والشافعي ، وعليه الجزاء إن أكل كقتله ، وإن أكل بعضه ضمنه بمثله ، وإن قتله المحرم ثم أكله ، ضمنه لقتله ، لا لأكله ، لأنه ميتة ، وفاقاً لمالك ، والشافعي ، وصاحبي أبي حنيفة ، ولا يضمه محرم آخر وفاقاً .

(٢) بالجر صفة لمحرم ، أي غير الدال ، والمعين ، والذي صيد أو ذبح له ، لما سبق ، وكحلال ، وفي خبر أبي قتادة « هو حلال فكلوه » وأكل منه ، وهو في الصحيحين وغيرهما ، من طرق ، بالفاظ كثيرة ، وأمر أبا بكر فقسمه بين الرفاق ، وفيه دلالة واضحة على جواز أكل المحرم من صيد الحلال ، إذا لم يصد لأجله ، والحاصل أن ما صاده الحلال للمحرم ومن أجله ، فلا يجوز للمحرم أكله ، وما لم يصد من أجله ، بل صاده الحلال لنفسه أو لحلال ، لم يحرم على المحرم أكله ، وهذا قول الجمهور ، وقال ابن عبد البر : وعليه تصح الأحاديث ، وإذا حملت عليه لم تختلف ، وعلى هذا يجب أن تحمل السنن ، ولا يعارض بعضها ببعض ، ما وجد إلى استعمالها سبيل ، وقال ابن القيم : وآثار الصحابة في هذا الباب إنما تدل على هذا التفصيل ، ولا تعارض بين أحاديثه صلى الله عليه وسلم بحال .

ويضمن بيض صيد <sup>(١)</sup> ولبنه إذا حلبه بقيمته <sup>(٢)</sup> ولا يملك  
المحرم ابتداء صيداً بغير إرث <sup>(٣)</sup> وإن أحرَم وبملكه صيد لم  
يزل <sup>(٤)</sup> ولا يده الحكمة <sup>(٥)</sup> .

(١) أي يضمن المحرم بيض صيد — أتلفه ، أو نقله إلى موضع ففسد — بقيمته ،  
ولو باض على فراشه فنقله برفق ، لخبر الأنصاري في بيض نعامة ، قال صلى الله عليه  
وسلم « عليه بكل بيضة صوم يوم ، أو إطعام مسكين » حديث حسن ، وعن عائشة  
نحوه ، وللشافعي عن ابن مسعود ، وأبي موسى ، نحوه موقوفاً ، ولقول ابن عباس :  
في بيض النعام قيمته . وخبر أبي هريرة عند ابن ماجه « في بيض النعامة ثمنه » وقال  
الوزير : اتفقوا على أن يبيض النعام مضمون .

(٢) أي قيمة حليب الصيد مكان الإتلاف وفاقاً ، لأنه لا مثل له من بهيمة الأنعام  
والأولى « بقيمتها » إذ العاطف الواو .

(٣) أي لا يملك ابتداء ملكاً تجدد بشراء ، أو هبة ، أو نحوهما ، ولا بوكيله  
ولا باتهاب ، ولا باصطياد وفاقاً ، لخبر الصعب بن جثامة ، فإنه ليس محلاً  
للتملك ، لأن الله حرمه عليه كالخمر ، غير إرث وفاقاً ، لأنه أقوى من غيره ،  
ولا فعل منه ، بدليل أنه يدخل في ملك الصبي ، والمجنون ، ومثله لو أصدقها وهو  
حلال صيدا ، ثم طلق قبل الدخول ، عاد إليه نصفه ، قال الشيخ : ولا يصيد صيداً  
برياً ، ولا يملكه بشراء ، ولا اتهاب ، ولا غير ذلك اهـ . فإن أخذه بأحد هذه  
الأسباب الممنوع منها ثم تلف ، فعليه جزاؤه ، لعموم الآية .

(٤) بضم الزاي أي لم يزل ملكه عنه ، لقوة الإستدامة .

(٥) بأن يكون الصيد في ملكه ، ولا يكون معه ، أو بيده ، بل في يده ،  
مودعاً عند غيره ، بحيث لا يشاهده ، أو في يد نائبه الغائب عنه ، ونحو ذلك ،  
ولا يضمنه ، لأنه لم يفعل في الصيد فعلاً فيلزمه شيء ، كما لو كان في ملك غيره ،  
والياء مشددة ياء النسب ، والتاء للتأنيث ، لأنها صفة لليد ، أي اليد الحكمة .

بل تزال يده المشاهدة بإرساله <sup>(١)</sup> (ولا يحرم) بإحرام أو حرم (حيوان إنسي) <sup>(٢)</sup> كاللدجاج ، وبهيمة الأنعام <sup>(٣)</sup> لأنه ليس بصيد <sup>(٤)</sup> وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يذبح البدن في إحرامه بالحرم <sup>(٥)</sup> .

(١) إلى موضع يمتنع فيه ، وتخليته ، وهو مذهب أبي حنيفة ، « والمشاهدة » بفتح الهاء ، اسم مفعول من شاهد ، مثل ما إذا كان في قبضته ، أو خيمته ، أو رحله ، أو قفصه ، أو مربوطاً بحبل معه ، لأن ذلك إمساك للصيد المحرم إمساكه ، وقال مالك ، والشافعي : لا يلزمه إرساله ، لأن الشارع إنما نهى عن تنفير صيد مكة ، ولم يبين مثل هذا الحكم الخفي مع كثرة وقوعه ، ولأنه إنما نهى عن فعله في الصيد ، ولم يفعل ، بخلاف المشاهدة ، فإنه فعل الإمساك ، وفرق أحمد بين اليد الحكيمة والمشاهدة ، وهو مذهب مالك ، وأبي حنيفة ، وأحد القولين للشافعي .

ومن أمسكه في الحل ، فأدخله الحرم ، لزمه إرساله ، فإن أثلقه ضمنه كمحرم ، وفاقاً لأبي حنيفة ، وفي الفروع : يتوجه : لا يلزمه . ونظر قياسه على صيد الحرم ، وإن أمسكه في الحرم ، فأخرجه إلى الحل ، لزمه إرساله ، فإن تلف في يده ضمنه ، ولا ضمان على مرسله من يده قهراً ، وفاقاً لمالك ، والشافعي ، وصاحبي أبي حنيفة ، لأنه واجب في هذه الحالة ، بخلاف أخذه في حال الإحرام ، فإنه لم يملكه ، فلا يضممه مرسله إجماعاً .

(٢) إجماعاً ، والإعتبار في أهلي ووحشي بأصله وفاقاً .

(٣) الإبل ، والبقر ، والغنم .

(٤) ولو توحش ، وتقدم أن الاعتبار بالأصل .

(٥) كما هو مستفيض مشهور ، وقال « أفضل الحج العج والثج » والثج : إرسال الدماء بالذبيح والنحر « والبدن » بضم الموحدة ، جمع بدنة بفتحها ، وفدى عن نسائه بالبقر ، وذبح البقر والغنم ، ونحر الإبل بالحرم ، مما لا نزاع فيه .

( ولا ) يحرم ( صيد البحر ) إن لم يكن بالحرم<sup>(١)</sup> لقوله تعالى ( أحل لكم صيد البحر وطعامه )<sup>(٢)</sup> وطير الماء بري<sup>(٣)</sup> ( ولا ) يحرم بحر ولا إحرام ( قتل محرم الأكل )<sup>(٤)</sup> كالأسد ، والنمر ، والكلب<sup>(٥)</sup> .

(١) إجماعاً ، والبحر جميع المياه المالحة والحلوة والأنهار ، والآبار ، والعيون وفاقاً ، فإن كان مما لا يعيش إلا في الماء ، فلا خلاف فيه ، وإن كان مما يعيش فيهما ، كالسحفاة ، والسرطان ، فإن كان بالحرم حرم صيده ، جزم به غير واحد ، وصححه في التصحيح وغيره ، والشارح ، والشيخ ، وغيرهما ، لأن التحريم فيه للمكان ، ولا جزاء فيه .

(٢) « صيده » ما يصاد منه طرياً « وطعامه » ما يتزود منه مليحاً يابساً .

(٣) لأنه يبيض ويفرخ في البر ، فيحرم على محرم صيده ، وفيه الجزاء ، في قول عامة أهل العلم ، وقال الشارح : لا نعلم فيه مخالفاً إلا عطاء .  
(٤) وهو ثلاثة أقسام :

(٥) والفهد ، وما في معناه ، مما فيه أذى للناس ، لأنها أشد ضرراً من الفواسق ، وكالبازي ، والصقر ، والشاهين ، والعقاب ، والحشرات المؤذية ، والزنبور ، والبق ، والبعوض ، والبراغيث ، والقسم الثاني الفواسق ، وهي الحدأة ، والغراب الأبقع ، وغراب البين ، والفأرة ، والحية ، والعقرب ، والثالث ما لا يؤذي بطبعه كالرخم ، والبوم ، والديدان ، ولا جزاء في ذلك ، واستحبه بعضهم ، وقيل : يكره . جزم به في المحرر وغيره .

ويكره قتل النمر ونحوه ، إلا من أذية شديدة ، وقيل : يحرم . قال ابن كثير وغيره : وعليه الجمهور وحكى الوزير اتفاقهم على أنه لا يجوز أن يقتل المحرم الصيد على الإطلاق ، ولا يقتل ما لا يؤكل لحمه ، ولا يصيده ، ولا يدل عليه حلالاً ، ولا محرماً ، ولا يشير إليه ، ويكره قتل ما لا يضر ، كمنمل ، وهدهد ، إلا من أذى .

إلا المتولد كما تقدم<sup>(١)</sup> ( ولا ) يحرم قتل الصيد ( الصائل ) دفعاً عن نفسه ، أو ماله<sup>(٢)</sup> سواء خشي التلف أو الضرر بجرحه أولاً<sup>(٣)</sup> لأنه التحق بالمؤذيات ، فصار كالكلب العقور<sup>(٤)</sup> ويسن مطلقاً قتل كل مؤذ غير آدمي<sup>(٥)</sup> .

---

(١) قريباً في قوله : تولد منه ومن غيره ، تغليباً للحظر .

(٢) فعن نفسه خشية تلفها ، أو مضرة كجرحه ، ولا يضمه وفاقاً ، أو ماله ، خشية تلفه ، أو تلف بعض حيواناته ، ولا يضمه أيضاً ، لأنه قتله لدفع شره ، وقد أذن الشارع في قتل الفواسق ، لدفع أذى متوهم ، فالمتحقق أولى ، وكذا لو تلف بتخليصه من سبع ، أو شبكة ونحوها ليطلقه ، أو أخذه ليخلص من رجله خيطاً ونحوه فقتل بذلك ، لم يضمه وفاقاً ، كقتله لحاجة أكله وفاقاً ، وظاهر كلامه أنه لو دفع عن غير نفسه ، مما يجوز له الدفع عنه ، أنه يضمه ، وليس كذلك ، بل هو كالصائل عليه ، والصائل عليه : هو القاصد الوثوب عليه .

(٣) أي أو لم يخش التلف أو الضرر بجرحه ونحوه ، قال الوزير : اتفقوا على أنه إذا عدا السبع على المحرم ، فقتله المحرم ، فلا ضمان عليه ، وإن قتله ابتداء فقال مالك ، والشافعي ، وأحمد : لا ضمان عليه .

(٤) وليس المحرم صيداً حقيقة ، وفي الصحيحين « خمس فواسق ، يقتلن في الحل والحرم » .

(٥) فلا يحل قتله إلا بإحدى ثلاث ، والمراد غير الحربي ، وما سوى الآدمي من كل مؤذ يستحب قتله ، عدا عليه ، أو لم يعد ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، وكذا روي عن أبي حنيفة : العقور وغير العقور ، والمستأنس ، والمستوحش منهما سواء ، والفأرة الوحشية ، والأهلية ، والإطلاق يقتضي ذلك ، سواء كان بالحرم أو لا ، وجده دنا منه أولاً ، محرماً كان أو غير محرم ، أذى بالفعل أولاً . =

ويحرم بإحرام قتل قمل وصئبانه<sup>(١)</sup> ولو برمي<sup>(٢)</sup> ولا جزاء فيه<sup>(٣)</sup>  
لا براغيث ، وقراد ، ونحوهما<sup>(٤)</sup> .

= قال الشيخ وغيره : وللمحرم وغيره أن يقتل ما يؤدي بعادته الناس ، كالحية ،  
والعقرب ، والفأرة ، والغراب ، والكلب العقور ؛ وله أن يدفع ما يؤذيه من الآدميين  
والبهائم ، حتى لو صال عليه أحد ولم يندفع إلا بالقتال قاتله ، فإن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون حرمة فهو شهيد » وكذلك  
ما يتعرض له من الدواب ، فينهى عن قتله وإن كان في نفسه محرماً ، كالأسد ،  
والفهد ، فإذا قتله فلا جزاء عليه ، في أظهر قولي العلماء ، واختار أنه لا يجوز قتل  
نحل ، ولو بأخذ كل عسله ، وقال هو وغيره : إن لم يندفع ضرر نمل إلا بقتله جاز .

(١) لأنه يترفه بإزالته ، كإزالة الشعر ، وصئبانه يبيضه ، وحكاه الوزير اتفاقاً ،  
ومفهومه أنه لا يحرم بغير إحرام ، قال في المبدع : بغير خلاف . لأنه إنما حرم في  
حق المحرم لما فيه من الرفاهية ، فأبيح في الحرم كغيره .

(٢) وفي « مغني ذوي الأفهام » : يكره رميه حياً ؛ وصرح في الإقناع بحرمة  
رميه مقتولاً في المسجد .

(٣) أي في قمل وصئبانه إذا قتله أو رماه ، لأنه ليس بصيد ، ولا قيمة له ،  
جزم به الشيخ وغيره .

(٤) كبعوض ، ففي الفروع : قال الصحابة : ولا شيء في بعوض ، وبراغيث ،  
وقراد ، لأنها ليست بصيد ، ولا متولدة من البدن ، ومؤذية بطبعها ، وقال شيخ  
الإسلام : وإذا قرصته البراغيث والقمل ، فله إلقاؤها عنه ، وله قتلها . ولا شيء  
عليه ، وإلقاؤها أهون من قتلها . وقال أيضاً : إن قرصه ذلك قتله مجاناً ، وإلا فلا  
يقتله ، وقال غير واحد : لم يحرم الله قتله ، وأما التثلي بدون التأذي فهو من الترفه ،  
فلا يفعله ، ولو فعله فلا شيء عليه اهـ . ولا يكره أن يقرد بعيره ، روي عن ابن =



ويضمن جراد بقيمته<sup>(١)</sup> ولمحرم احتاج لفعل محظور فعله  
ويفدي<sup>(٢)</sup> وكذا لو اضطر إلى أكل صيد ، فله ذبحه وأكله<sup>(٣)</sup>  
كمن بالحرم<sup>(٤)</sup> .

= عمر وغيره ، كسائر المؤذي ، ولا يقتل بنار قمل ، ولا نمل ، ولا برغوث ،  
ولا غيرها ، وصحح في الفروع التحريم . ولا يكره إذا لم يزل ضرره إلا بذلك .

(١) يضمن بالبناء للمفعول ، « وجراد » اسم جنس ، الواحدة منه جرادة ،  
فإذا تلف بمباشرة أو سبب ضمن ، لأنه بري ، يشاهد طيرانه في البر ، وهذا مذهب  
الشافعي ، وذكره الموفق قول أكثر العلماء ، لأنه طير في البر ، وقال عمر لكعب  
— لما حكم في جرادة بدرهم — : إنك لتجد الدراهم ، لثمرة خير من جرادة .  
وقال مرة : قبضة من طعام . وعند الحنفية : يتصدق بما شاء . وقال مالك : عليه  
جزاؤه .

وعنه : يتصدق بثمرة عن جرادة ، قال القاضي : هذه الرواية تقويم ، لا تقدير ،  
فتكون المسألة رواية واحدة وقيل : يضمن حتى لو انقرش في طريقه بمشيئه فقتله ،  
وأن مثله دابته المتصرف فيها ، وقيل : لا لأنه اضطره إلى إتلافه كصائل ، وعنه :  
لا ضمان في الجراد . لما رواه الترمذي عن أبي هريرة : استقبلنا رجل من جراد ،  
فجعلنا نضربه بسيطانا وعصينا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « كلوه فإنه من صيد  
البحر » قال : وقد رخص فيه قوم من أهل العلم . وعن أبي سعيد أن كعباً أفتى  
بأخذه وأكله .

(٢) لقوله تعالى ( فمن كان منكم مريضاً ، أو به أذى من رأسه ففدية ) الآية ،  
وللخبر وتقدم ، وظاهره العموم حتى في الوطاء إلا أن يقال : إن الكلام في المحظور  
الغير المفسد ، كما استظهره غير واحد .

(٣) ما لم يجد ميتة وتقدم ، ويفدي لأنه ذبحه لمصلحته .

(٤) أي كمضطر بالحرم ، فله ذبح صيد الحرم وأكله ، لا اضطراره إليه .

ولا يباح إلا لمن له أكل الميتة<sup>(١)</sup> السابع : عقد النكاح<sup>(٢)</sup>  
وقد ذكره بقوله ( ويحرم عقد نكاح ) فلو تزوج المحرم ، أو  
زوج محرمة<sup>(٣)</sup> أو كان ولياً ، أو وكيلاً في النكاح حرم ( ولا  
يصح )<sup>(٤)</sup> لما روى مسلم عن عثمان مرفوعاً « لا ينكح المحرم  
ولا ينكح »<sup>(٥)</sup> .

(١) أي ولا يباح الصيد الذي ذبحه المحرم المضطر إلى أكله إلا لمن يباح له  
أكل الميتة ، وهو المضطر .

(٢) أي السابع من محظورات الإحرام عقد النكاح ، قال الوزير وغيره :  
أجمعوا على أن المحرم لا يعقد عقد نكاح لنفسه ، ولا لغيره .

(٣) أو غير محرمة ، فلا مفهوم له ، بل المحرمة وغيرها سواء ، يحرم عليه  
ولا يصح ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، سواء تعمد أولاً ، لصريح الخبر ،  
والآثار الآتية وغيرها ، ولأن الإحرام يمنع الوطء ودواعيه ، فمنع صحة عقده ،  
ولأنه من دواعيه ، فمنعه الإحرام منه كالطيب ، فيقع فاسداً .

(٤) أي النكاح ، وفاقاً لمالك والشافعي ، والإعتبار بحالة العقد ، لا بحالة  
الوكالة ، فلو وكل محرم حلالاً ، فعقده بعد أن حل صح ، ولو وكل حلال حلالاً ،  
فعقده بعد أن أحرم هو أو موكله فيه لم يصح ، ولا يصح أن يقبل له النكاح ، ولو  
وكله ثم أحرم ، فللوكيل عقده إذا حل ، لزوال المانع .

(٥) « الأول » بفتح الباء وكسر الكاف أي : لا يعقد لنفسه « والثاني » بضم الباء وكسر  
الكاف ، أي : لا يتولى العقد لغيره ، وفيه « ولا يخطب » ولأبي داود وغيره عن عمر مرفوعاً  
مثله ، وعن عمر أنه كان يقول : لا ينكح المحرم ، ولا ينكح ، ولا يخطب على نفسه ،  
ولا على غيره . رواه الشافعي وغيره ، ولأحمد عنه مرفوعاً : أن رجلاً أراد أن يتزوج =

( ولا فدية ) في عقد النكاح كشراء الصيد <sup>(١)</sup> ولا فرق بين الإحرام الصحيح والفساد <sup>(٢)</sup> ويكره للمحرم أن يخطب امرأة <sup>(٣)</sup> كخطبة عقده <sup>(٤)</sup> .

---

= فنهاه . وما في الصحيحين عن ابن عباس : أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم . فقال ابن المسيب ، وأحمد ، وغيرهما : وهم رضي الله عنه .

والصواب ما رواه مسلم عن ميمونة : أنه تزوجها وهو حلال . ولأبي داود : بسرف . ولأحمد والترمذي ، عن أبي رافع : تزوج ميمونة حلالاً ، وبني بها حلالاً ، وكنت السفير بينهما . وإسناده جيد ، ورواية الجلل أولى ، وفيها صاحب القصة ، ولا مطعن فيها ، بل ذكر بعضهم أنها متواترة ، ويوافقها ماسبق ، وابن عباس إذ ذاك صغير .

وروى مالك ، والشافعي ، وغيرهما : أن رجلاً تزوج امرأة وهو محرم ، فرد عمر نكاحه ، وعن علي ، وزيد معناه ، رواهما أبو بكر النيسابوري ، وفي المبدع : وعليه عمل الخلفاء . ولأن الإحرام يمنع الوطء ودواعيه ، وعقد النكاح يراد به الوطء غالباً ، فحرم مبالغة في حسم مواد النكاح عن المحرم .

(١) أي لا فدية عليه في عقد النكاح ، لأنه عقد فسد لأجل الإحرام ، فلم يجب به فدية ، كشراء صيد فسد عقده لأجل الإحرام .

(٢) فالإحرام الفاسد كالصحيح ، في منع النكاح ، وسائر المحظورات ، لأن حكمه باق في وجوب ما يجب بالإحرام ، فكذلك فيما يحرم به .

(٣) على نفسه أو غيره ، لأن الوسائل لها حكم الغايات .

(٤) أي كما يكره للمحرم أن يقرأ خطبة عقد النكاح بضم الخاء ، وهي قوله « إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه . . الخ لما تقدم في حديث عثمان ، وحرمها ابن عقيل وغيره .

أو حضوره ، أو شهادته فيه <sup>(١)</sup> ( وتصح الرجعة ) أي لو راجع المحرم امرأته ، صحت بلا كراهة ، لأنه إمساك <sup>(٢)</sup> وكذا شراء أمة للوطء <sup>(٣)</sup> « الثامن » الوطء <sup>(٤)</sup> وإليه الإشارة بقوله ( وإن جامع ) المحرم ، بأن غيب الحشفة في قبل أو دبر ، من آدمي أو غيره حرم <sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) بالرفع عطف على المصدر المتسبك من « أن » ومدخولها أي : ويكره حضور المحرم عقد النكاح ، أو شهادته فيه ، من محلين ، لا من محرمين لأن شهادته في الفاسد حرام مطلقاً ، وما روي « ولا يشهد » فلا يصح ، قاله في المبدع .
- (٢) ولأنها مباحة قبل الرجعة ، فلا إحلال ، واختاره الخراقي وجماعة ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، وروى المنع جماعة ، ونصره القاضي وأصحابه كالنكاح .
- (٣) وغيره ، قال الموفق : لا نعلم فيه خلافاً ، لأنه ليس بعقد نكاح ، لورود العقد على منفعة البضع وغيره ، بخلاف عقد النكاح ، فإنه على البضع خاصة ، ولا فدية عليه في شيء من ذلك كله ، كشراء الصيد .
- (٤) أي الثامن من محظورات الإحرام الوطء في قبل يفسد به النسك في الجملة إجماعاً ، والمراد الموجب للغسل ، فإن كان بحائل لم يفسد .
- (٥) أي وإن جامع المحرم ، بأن غيب حشفته الأصلية ، وإنما ترك التقييد بذلك لتعريفها باللام المفيد لذلك ، « في قبل » أصلي ، وتقييده بذلك أولى ، « أو دبر » من آدمي ، حي أو ميت ، أو غير الآدمي ، لوجوب الحد والغسل ، قال الشيخ : ويحرم على المحرم الوطء ومقدماته ، ولا يطاق شيئاً ، سواء كان امرأة ، أو غير امرأة ، ولا يتمتع بقبلة ، ولا مس بيد ، ولا نظر بشهوة اهـ . والحكمة أن يبعد عن ملاذ الدنيا وشهواتها ، ويجمع همه لمقاصد الآخرة .

لقوله تعالى ( فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ) قال ابن عباس : هو الجماع<sup>(١)</sup> وإن كان الوطء ( قبل التحلل الأول فسد نسكهما )<sup>(٢)</sup> ولو بعد الوقوف بعرفة<sup>(٣)</sup> ولا فرق بين العامد والساهي<sup>(٤)</sup> لقضاء بعض الصحابة رضي الله عنهم بفساد الحج ، ولم يستفصل<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أي الرفث المذكور في الآية هو الجماع ، لقوله تعالى ( أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ) يعني الجماع وقال الشيخ : الرفث اسم للجماع قولاً وعملاً .

(٢) وحكاية ابن المنذر والوزير وغيرهما لإجماع العلماء ، وأنه لا يفسد النسك إلا به ، أنزل أو لم ينزل ، وقال الشيخ : ليس في المحظورات ما يفسد الحج إلا جنس الرفث ، فلهذا ميز بينه وبين الفسوق ، وقال : فإن جامع فسد حجه ، وأما سائر المحظورات كاللباس والطيب ، فإنه وإن كان يأتى بها فلا تفسد الحج ، عند أحد من الأئمة المشهورين اهـ . والتحلل الأول يحصل بفعل اثنين من ثلاثة ، رمي وطواف ، وحلق ، ويأتي .

(٣) وهذا مذهب مالك والشافعي ، لأنه صادف لإحراماً تاماً ، كقبل الوقوف « ولو » إشارة إلى خلاف أبي حنيفة ، وحديث « من وقف بعرفة تم حجه » أي قارب ، وأمن فواته ، وذكر أبو بكر في السنة : أن من وطئ في الحج قبل الطواف فسد حجه ، وحمله بعضهم على ما قبل التحلل .

(٤) هذا المذهب المشهور ، وقول جمهور العلماء .

(٥) وهو ابن عمر رضي الله عنهما ، وعليه بدنة ، لقول ابن عباس : أهد ناقه ؛ وهو مذهب مالك ، والشافعي ، ولو كان قارناً قدم واحد ، وفاقاً لهما أيضاً ، وعنه : لا يفسد حج الناسي ، والجاهل ، والمكره ، ونحوهم ، وهو جديد قولي الشافعي ، واختاره صاحب الفائق ، والشيخ ، وغيرهما وأنه لا شيء عليه ، ولما =

( ويمضيان فيه ) أي يجب على الواطئ والموطوءة المضي في النسك الفاسد<sup>(١)</sup> ولا يخرجان منه بالوطء<sup>(٢)</sup> روي عن عمر ، وعلي ، وأبي هريرة ، وابن عباس<sup>(٣)</sup> فحكمه كالإحرام الصحيح<sup>(٤)</sup> .

= حكى الأقوال في المجامع في رمضان ناسياً أوجاهلاً ، ورجح أن لا قضاء عليه ، ولا كفارة ، لما قد ثبت بدلالة الكتاب والسنة ، قال : وطرد هذا أن الحج لا يبطل بفعل شيء من المحظورات ، لا ناسياً ، ولا مخطئاً ، لا الجماع ولا غيره ، وهو أظهر قولي الشافعي . قال في : الفروع وهو متجه .

(١) إجماعاً ، حجاً كان أو عمرة .

(٢) حكاه الوزير وغيره إجماعاً ، وقال : اتفقوا على أنه إذا أفسد الحج لم يتحلل منه بالإفساد ، ومعنى ذلك أنه متى أتى بمحظور من محظورات الإحرام ، فعليه فيه ما على المحرم في الحج الصحيح ، ويمضي في فاسده ، ويلزمه ذلك ، ثم يقضي فيما بعد ، لكن إن حل من أفسد حجه لإحصار ، ثم زال وفي الوقت سعة قضى في ذلك العام ، قال جماعة : وليس يتصور القضاء في العام الذي أفسد الحج فيه في غير هذه المسألة . وقيل للقاضي : لو جاز طوافه في النصف الأخير لصح أداء حجتين في عام واحد ، ولا يجوز إجماعاً .

(٣) فآثر عمر ، وعلي ، وأبي ، هريرة رواه مالك ، والبيهقي ، وسعيد ابن منصور ، وابن أبي شيبة ، وغيرهم ، وآثر ابن عباس رواه البيهقي وغيره .

(٤) في فعل ما يفعل بعد الإفساد ، كما كان يفعل قبله ، من الوقوف وغيره ، وفي اجتناب ما يجتنب قبل الإفساد من الوطء وغيره ، وعليه الفدية إذا فعل محظوراً بعده ، نقله الجماعة ، وذكره القاضي وغيره عن جماعة من الفقهاء .

لقلوله تعالى ( وأتموا الحج والعمرة لله )<sup>(١)</sup> ( ويقضيانه ) وجوباً  
( ثاني عام )<sup>(٢)</sup> روي عن ابن عباس ، وابن عمر ، وابن  
عمرو<sup>(٣)</sup> .

(١) ووجه الدلالة ما يفصح به عموم الآية ، وقد روي مرفوعاً أنه أمر المجامع  
بذلك ، ولأنه معنى يجب به القضاء ، فلم يخرج منه كالفوات .

(٢) أي بعد حجة الإسلام على الفور ، إن كان ما أفسداه حجاً واجباً فبلا نزاع  
في وجوب القضاء ، وكذا لو كان نذراً أو نفلاً ، لأنه لزم بالدخول فيه ، ولأن  
الصحابة لم يستفصلوا ، قال الوزير وغيره : اتفقوا على أن عليهما القضاء ، سواء  
كان الحج تطوعاً أو واجباً ، أو كانت مطاوعة أو مكرهة ، واتفقوا على أنه إذا وطئ  
في العمرة أفسدها وعليه القضاء .

(٣) بسند جيد ، أن رجلاً أتى عبدالله بن عمرو ، فسأله عن محرم واقع  
امراته ، فأشار إلى عبدالله بن عمر ، فقال : اذهب إلى ذلك فاسأله . قال شعيب :  
فلم يعرفه الرجل ، فذهبت معه ، فسأل ابن عمر ، فقال : بطل حجك . فقال الرجل :  
أفأقعد ؟ قال : لا ، بل تخرج مع الناس ، وتصنع ما يصنعون ، فإذا أدركت الحج  
قابلاً ، فحج وأهد . فرجع إلى عبدالله بن عمرو فأخبره ، فقال : اذهب إلى  
ابن عباس فاسأله . فقال شعيب : فذهبت معه ، فسأله فقال له مثل ما قال ابن عمر ،  
فرجع إلى عبدالله بن عمرو فأخبره ، ثم قال : ما تقول أنت ؟ قال : أقول مثل ما قالوا .  
ونحوه عند أحمد ، والدارقطني ، والحاكم ، وغيرهم ، ورواه الأثرم وزاد :  
وحلا إذا حلوا ، فإذا كان العام المقبل ، فاحجج أنت وامرأتك ، وأهديا هدياً ،  
فإن لم تجدا فصوما ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجعتما .

وفي حاشية المقنع : لما روى ابن وهب بإسناده عن سعيد بن المسيب ، أن رجلاً  
جامع امرأته وهما محرمان ، فسئل النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال لهما « أتما =

وغير المكلف يقضي بعد تكليفه ، وحجة الإسلام ، فوراً<sup>(١)</sup> من حيث أحرم أولاً إن كان قبل ميقات ، وإلا فمنه<sup>(٢)</sup> وسن تفرقهما في قضاء ، من موضع وطء ، إلى أن يحللاً<sup>(٣)</sup> .

---

= حجكما ، ثم ارجعا ، وعليكما حجة أخرى من قابل ، حتى إذا كنتما في المكان الذي أصبتها ، فأحرما وتفرقا ، ولا يؤاكل واحد منكما صاحبه ، ثم أتما مناسككما وأهديا » والمذهب لا يسقط الدم ، وهو مذهب مالك ، والشافعي .

(١) أي يقضي غير المكلف — بعد تكليفه ، وبعد حجة الإسلام — ما أفسده فوراً ، لأن الحج الأصلي يجب على الفور ، فهذا أولى ، لأنه قد تعين عليه بالدخول فيه .

(٢) أي يقضي من حيث أحرم ، وهو الموضع الذي أحرم منه بما فسد ، إن كان ما أحرم منه قبل ميقات ، وإن لم يكن أحرم إلا من الميقات لم يلزمه إلا منه ، وفاقاً للشافعي ، لما سبق من السنة ، ولأن القضاء بصفة الأداء ، وعند أبي حنيفة ومالك : من الميقات ، لأنه المعهود ، ولكراهة تقدم الإحرام . وفي الإنصاف : ويحرمان من الميقات بلا نزاع .

(٣) أي يحل الواطئ والموطوءة من الإحرام ، وفاقاً للشافعي ، لقوله « أتما حجكما ، ثم ارجعا ، وعليكما حجة أخرى من قابل ، حتى إذا كنتما في المكان الذي أصبتها فيه ، فأحرما وتفرقا ، ولا يؤاكل أحلكما صاحبه ، ثم أتما نسككما وأهديا » وإن ضعفه بعضهم ، فقد عضدته الآثار عن الصحابة ، وروى الأثرم عن ابن عمر ، وابن عباس معناه ، وعنه : من حيث يحرمان . وفاقاً لمالك وزفر ، لأن التفريق خوف المحذور ، فجميع الإحرام سواء ، ويحصل التفرق بحيث لا يركب معها على بعيد ، ولا يجلس معها في خباء ، وما أشبه ذلك ، بل يكون قريباً منها ، يراعي أحوالها ، لأنه محرماً ، وعلم منه أن الواطئ يصلح محرماً لها في حجة القضاء ، ومن أفسد القضاء قضى الواجب ، لا القضاء وفاقاً .



والوطء بعد التحلل الأول لا يفسد النسك<sup>(١)</sup> وعليه شاة<sup>(٢)</sup> ولا فدية على مكرهه<sup>(٣)</sup> ونفقة حجة قضائها عليه ، لأنه المفسد لنسكها<sup>(٤)</sup> التاسع : المباشرة دون الفرج<sup>(٥)</sup> وذكرها بقوله ( وتحرم المباشرة ) أي مباشرة الرجل المرأة<sup>(٦)</sup> ( فإن فعل ) أي باشرها ( فأنزل لم يفسد حجه )<sup>(٧)</sup> .

---

(١) وفاقاً لقوله « الحج عرفة » بل يفسد الإحرام .

(٢) فدية لفعله المحظور في الإحرام . وأما العمرة فكالحج ، يفسدها الوطء قبل الفراغ من السعي ، لا بعده ، وقبل حلق ، ويجب المضي في فاسدها ، والقضاء فوراً كالحج ، والدم شاة كما في الإقناع وغيره .

(٣) نص عليه ، كالصوم ، والمطاوعة كالرجل ، لوجود الجماع منها ، بدليل الحد ، والإشتراك في السبب ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ، ولما تقدم من الأخبار .

(٤) أي نفقة حجة قضاء المكرهه على الزوج ، لأنه هو المفسد لنسكها ، فكانت عليه نفقتها ، كنفقة نسكه ، ولو طلقها ، أو تزوجت بعد طلاقها . وإن كانت مطاوعة فعلها بلا نزاع ، لقول ابن عمر : وأهديا هدياً ، وقول ابن عباس : أهد ناقة ، ولتهد ناقة .

(٥) أي فيما دون الفرج بوطء في غيره ، ولو تقبيل أو لمس أو نظر ، لشهوة وفاقاً .

(٦) لأنه وسيلة إلى الوطء المحرم ، فكان حراماً . وقال الجوهري وغيره : مباشرة المرأة ملامستها .

(٧) لعدم الدليل ، ولأنه استمتاع ، لم يجب بنوعه الحد ، فلم يفسده ، وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي .

كما لو لم ينزل<sup>(١)</sup> ولا يصح قياسها على الوطء ، لأنه يجب به الحد دونها<sup>(٢)</sup> (وعليه بدنة ) إن أنزل بمباشرة ، أو قبلة ، أو تكرار نظر ، أو لمس لشهوة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) قال الوزير وغيره : اتفقوا على أنه إذا وطئ فيما دون الفرج — فلم ينزل ، وكان ذلك قبل الوقوف بعرفة — أن عليه دمًا ، ولا يفسد حججه ، وقال الموفق : لا نعلم فيه خلافاً ، وكذا لو لم يكن الإنزال لشهوة ، والفرق بين الحج والصوم : أنه يفسده كل واحد من محظوراته ، بخلاف الحج ، فلا يفسده إلا الجماع ، والرفث مختلف فيه ، فلم نقل بجميع ما فسر به ، مع أنه يلزم القول به في الفسوق والجدال .

(٢) أي المباشرة ، فلم يفسد بها الحج ، كما أنه لا يجب بها الحد .

(٣) لأنها مباشرة ، اقترن بها الإنزال ، فأوجبت القدية ، كما لو وطئ في الفرج . والبدنة والبدن : يختص بالإبل ، وهو قول الجمهور ، من المفسرين وغيرهم ، بل إطلاقها على البعير إجماع .

وسميت بدنة لعظم بدنها وضخامتها ، يقال : بدن الرجل بدنًا وبدانة . إذا ضخم ، وإطلاق البدنة على البقرة على الأصح ، لأنها تطلق عليها شرعاً ، وإذا أطلقت في كتب الفقه ، فالمراد بها البعير ، ذكرًا كان أو أنثى .

ويشترط عند الجمهور في جزاء الصيد ونحوه : أن تكون قد دخلت في السنة السادسة ، وأن تكون بصفة ما يجزىء في الأضحية ، وعنه : شاة وفاقاً ، إلا في تكرار النظر ، فقال أبو حنيفة والشافعي : لا شيء عليه . وتكرار الفكر من غير خروج مني ولا مذي ، لا يجب به شيء إجماعاً ، لقوله « إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ، ما لم تعمل أو تكلم » متفق عليه . ولأنه دون النظر ، وإن أمذى بنظر من غير تكرار ، لم يجب عليه شيء .

أو أَمْنَى باستمناء ، قياساً على بدنة الوطء<sup>(١)</sup> ، وإن لم ينزل  
 فشاة ، كفدية أذى<sup>(٢)</sup> وخطأ في ذلك كعمد<sup>(٣)</sup> وامرأة مع شهوة  
 كرجل في ذلك<sup>(٤)</sup> ( لكن يحرم ) بعد أن يخرج ( من الحل )  
 ليجمع في إحرامه بين الحل والحرم ( لطواف الفرض ) أي  
 ليطوف طواف الزيارة محرماً<sup>(٥)</sup> وظاهر كلامه : أن هذا في  
 المباشرة دون الفرج ، إذا أنزل ، وهو غير متجه ، لأنه لم  
 يفسد إحرامه ، حتى يحتاج لتجديده فالمباشرة كسائر  
 المحرمات ، غير الوطء ، هذا مقتضى كلامه في الإقناع  
 كالمنتهى والمقنع ، والتنقيح ، والإنصاف ، والمبدع وغيرها ،  
 وإنما ذكروا هذا الحكم فيمن وطئ بعد التحلل الأول<sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي وعليه بدنة إن أَمْنَى باستمناء ، قياساً على وجوب بدنة عليه بالوطء ،  
 وقال الوزير وغيره : إذا لم يفسد حجه ، فمذهب أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي :  
 عليه شاة .

(٢) وفقاً لأبي حنيفة ومالك ، ويخير بين الدم والصيام والإطعام ، وقال  
 الشافعي : لا شيء عليه .

(٣) أي وخطأ في مباشرة دون الفرج في التحريم ، ووجوب الدم كعمد ،  
 وهو مذهب الجمهور .

(٤) إن باشرت أو قبلت .

(٥) أي للزيارة ، سمي بذلك ، لأنهم يزورونها من منى ، ومقتضاه : أنه  
 لو طاف قبل الوطء لإحرام عليه ، وجزم به في المغني .

(٦) يعني الإحرام من الحل .

إلا أن يكون على وجه الإحتياط ، مراعاة للقول بالإنفساد<sup>(١)</sup>  
( وإحرام المرأة ) فيما تقدم ( كالرجل<sup>(٢)</sup> ) إلا في اللباس  
أي لباس المخيط ، فلا يحرم عليها<sup>(٣)</sup> ولا تغطية الرأس<sup>(٤)</sup>  
( وتجنب البرقع والقفازين )<sup>(٥)</sup> لقوله عليه السلام « لاتنتقب  
المرأة ، ولا تلبس القفازين » رواه البخاري وغيره<sup>(٦)</sup>.

---

(١) فهو متجه ، من هذه الحيثية .

(٢) فيحرم عليها ما يحرم على الرجل ، من إزالة الشعر ، وتقليم الأظفار ،  
والطيب ، وقتل الصيد ، وغير ذلك مما تقدم ، لدخولها في عموم الخطاب .

(٣) إجماعاً ، حكاه ابن المنذر وغيره ، لحاجتها إلى الستر ، وكعقد الإزار للرجل.

(٤) ولا تظليل محمل ولا غيره ، إجماعاً للخبر ، وحاجة الستر .

(٥) بلا خلاف يعتد به « والبرقع » - بضم الباء وسكون الراء وضم القاف -

لباس تغطي به المرأة وجهها ، فيه نقبان على العينين ، تنظر المرأة منهما « والقفازين »  
بالضم والتشديد .

(٦) وقال ابن المنذر : كراهية البرقع ثابتة عن سعيد ، وابن عمر ، وابن عباس  
وعائشة ، ولا نعلم أحداً خالف فيه ، وتحريم القفازين هو مذهب مالك وغيره ،  
قال ابن القيم : وخالف فيه أبو حنيفة ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى  
بالإتباع اهـ ؛ وكالنقاب ، وكالرجل وفاقاً وقال الشيخ : نهاها النبي صلى الله عليه  
وسلم ، أن تنتقب أو تلبس القفازين ، كما نهى المحرم أن يلبس القميص ونحوه ،  
مع أنه يجوز له أن يستر يديه ورجليه ، باتفاق الأئمة ، والبرقع أقوى من النقاب ،  
فلهذا ينهى عنه باتفاقهم ، ولهذا كانت المحرمة لا تلبس ما يصنع لستر الوجه ،  
كالبرقع ونحوه ، لأنه كالنقاب . =

والقفازان : شيء يعمل لليدين ، يدخلان فيه ، يسترهما من الحر<sup>(١)</sup> كما يعمل للبزاة<sup>(٢)</sup> ويفدي الرجل والمرأة بلبسهما<sup>(٣)</sup> ( و ) تجتنب ( تغطية وجهها ) أيضاً<sup>(٤)</sup> لقوله صلى الله عليه وسلم « إحرار الرجل في رأسه ، وإحرام المرأة في وجهها »<sup>(٥)</sup> .

---

= وقال ابن القيم : نهيه أن تنتقب وتلبس القفازين ، دليل على أن وجهها كبدين الرجل ، لا كراسه ، فيحرم عليها فيه ما وضع وفصل على قدر الوجه ، كالنقاب والبرقع ، لا على ستره بالمقنعة والجلباب ونحوهما ، وهذا أصح القولين .

(١) قاله الشيخ وغيره ، وهو ما تلبسه النساء في أيديهن ، يغطي الأصابع والأكف والساعد . وقال الجوهري : شيء يعمل لليدين ، يحشى بقطن ، ويكون له أزرار تزر على الساعدين من البرد ، تلبسه المرأة في يديها . وفي المطالع : غشاء الأصابع مع الأكف ، معروف ، يكون من الجلد وغيره .

(٢) بضم الموحدة نسبوا لها ، وهم الذين يحملون البزاة ، جمع باز ، ضرب من الصقور ، وكذلك الصقور ، والشواهين ، على أيديهم عند الصيد .

(٣) أي القفازين الذين يعملان لليدين ، ومثلهما لو لفت على يديها خرقة وشدتها على حناء أولاً ، كشدته على جسده شيئاً ، لا تغطية ذلك منها أو منه ، جزم بذلك في الإقناع وغيره ، ثم قال : وظاهر كلام الأكثر : لا يحرم ، وبلا شد فلا بأس .

(٤) كذا قاله بعض الأصحاب ، وفي الإنصاف : إحرار المرأة في وجهها بلا نزاع .

(٥) كذا أورده عفا الله عنهم ، وإنما رواه الدارقطني عن ابن عمر موقوفاً ، وقال ابن القيم : ماروي في : « إحرار المرأة في وجهها » لا أصل له ، ولا تقوم به حجة ، ولا يترك له الحديث الصحيح الدال على أن وجهها كبديها . وقال شيخ الإسلام : =

فتضع الثوب فوق رأسها<sup>(١)</sup> وتسدله على وجهها ، لمرور الرجال قريباً منها<sup>(٢)</sup> .

= لم ينقل أحد من أهل العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إحرام المرأة في وجهها . وإنما قال هذا القول بعض السلف . وقال ابن القيم : وإنما يحرم ستره بما أعد للعضو ، كالنقاب ونحوه ، لا مطلق الستر كاليدنين ، وليس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرف واحد ، في وجوب كشف المرأة وجهها عند الإحرام .

(١) ويجب عليها تغطية رأسها كله ، ولا يمكنها تغطية جميعه إلا بجزء من الوجه ، ولا كشف جميع الوجه إلا بجزء من الرأس ، فستر الرأس كله أولى ، لأنه أكد ، لوجوب ستره مطلقاً لإجماعاً في الجملة ، قال الشيخ : فلأنها عورة فلذلك جاز لها أن تلبس الثياب التي تستر بها ، وتستظل بالمحمل اهـ . وكذا غير المحمل ، كالهودج والمحفة ، لحاجتها إلى الستر ، وحكاية ابن المنذر وغيره لإجماعاً .

(٢) وفاقاً ، لقول عائشة : كان الركبان يمرون بنا ، ونحن محرمات ، مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا حاذوا بنا ، سدلت إحدانا جلبابها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفناه . رواه أحمد ، وأبو داود وغيرهما ، ولا يضر مس المسدول بشرة وجهها ، وإنما منعت من البرقع والنقاب ، لأنه معد لستر الوجه ، قال شيخ الإسلام : ولو غطت المرأة وجهها بشيء لا يمس الوجه ، جاز بالإتفاق ، وإن كان يمس ، فالصحيح أنه يجوز أيضاً .

ولا تكلف المرأة أن تجافي سترتها عن الوجه ، لا بعود ولا يدها ، ولا غير ذلك ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ، سوى بين وجهها ويديها ، وكلاهما كبذن الرجل لا كراسه ، وأزواجه صلى الله عليه وسلم ، يسدن على وجوههن ، من غير مراعاة المجافاة . وقال : يجوز لها تغطية وجهها بملاصق ، خلا النقاب والبرقع . وقال الموفق : المسدول لا يكاد يسلم من إصابة البشرة ، ولو كان شرطاً لبين .

( ويباح لها التحلي ) بالخلخال والسوار والدملج ونحوها<sup>(١)</sup>  
ويسن لها خضاب عند إحرام<sup>(٢)</sup> وكره بعده<sup>(٣)</sup> وكره لهما  
اكتحال بإئثم لذينة<sup>(٤)</sup> ولها لبس معصفر ، وكحلي<sup>(٥)</sup> .

---

(١) كالقلادة والخاتم والقرط ، وغير ذلك من الحلي : « والخلخال » :  
حلية معروفة عند العرب ، تلبس فوق الكعبين ، كالسوار في اليد « والسوار » : هو  
حلية تلبسه المرأة في زندها أو معصمها « والدملج » : هو المعصدة من الحلي وغيره ،  
يجعل في العضد . قال نافع : كن نساء ابن عمر يلبسن الحلي ، والمعصفر ، وهن  
محرمات . رواه الشافعي ، قال المجد : ويلبسن بعد ذلك ما أحيان ، ولا دليل  
للمنع ، ولا يحرم عليهن لباس زينة ، ما لم تظهر لغير محرم .

(٢) يعني بالحناء وتقدم ، ويستحب في غير الإحرام لزوجة ، لأن فيه زينة ،  
ويكره لأيم ، لعدم الحاجة ، مع خوف الفتنة ، وأما الرجل ، فلا بأس به ، فيما  
لا تشبه فيه بالنساء ، ولهما النظر في المرأة ، روي عن ابن عمر وغيره ، ولم يرد  
فيه ما يقتضي المنع منه .

(٣) أي بعد الإحرام ، لأنه من الزينة .

(٤) أي وكره للرجل والمرأة اكتحال بإئثم ، لذينة لا لغيرها ، رواه الشافعي  
عن ابن عمر ، ولا يكره غير الإئثم ، لأنه لا زينة فيه ، إذا لم يكن مطيباً وإلا حرم .

(٥) المعصفر : ما صبغ بالعصفر وتقدم وال « كحلي » بالضم : نوع أسود من  
الثياب ، ولها لبس كل مصبوغ بغير ورس وزعفران ، لأن الأصل الإباحة إلا ما  
ورد الشرع بتحريمه ، وقال صلى الله عليه وسلم في المحرمة « ولتلبس بعد ذلك  
ما أحببت من معصفر ، أو خز ، أو كحلي » رواه أبو داود . وكانت عائشة وأسماء  
يحزمان في المعصفر ، ويكره لبسه للرجل في غير إحرام وتقدم ، ففي الإحرام  
أولى ..

وقطع رائحة كريهة بغير طيب<sup>(١)</sup> واتجار ، وعمل صنعة ، ما  
لم يشغلا عن واجب ، أو مستحب<sup>(٢)</sup> وله لبس خاتم<sup>(٣)</sup>  
ويجتنبان الرفث والفسوق والجدال<sup>(٤)</sup> .

(١) لأنه ليس من المحظورات ، بل مطلوب فعله .

(٢) فإن شغلا عن واجب حرما ، أو مستحب كرها ، قال ابن عباس : كانت  
عكاظ ، ومجنة ، وذو المجاز ، أسواقاً في الجاهلية ، فتأثموا أن يتجروا في المواسم ،  
فترلت ( ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم ) في مواسم الحج . رواه  
البخاري . ولأبي داود عن أبي أمامة قال : كنت رجلاً أكرى في هذا الوجه ،  
وإن ناساً يقولون ، : ليس لك حج . فقال ابن عمر : أليس تحرم وتلي ، وتطوف  
بالبيت ، وتفيض من عرفات ، وترمي الجمار ؟ فقلت : بلى . قال : فإن لك حجاً ؛  
جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فسأله مثل ما سألتني ، فلم يجبه حتى نزلت  
( ليس عليكم جناح ) الآية . فقرأها عليه ، وقال « لك حج » ونحوه لأحمد وغيره ،  
وسنده جيد .

(٣) من فضة أو عقيق ونحوهما ، لما روى الدارقطني عن ابن عباس : لا بأس  
بالهميان ، والخاتم للمحرم . وله بط جرح ، وختان ، وقطع عضو ، عند الحاجة  
إليه ، وأن يحتجم ، لأنه لا رفاهة فيه ، وفي الصحيحين أنه احتجم وهو محرم .

(٤) قال تعالى ( فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ، ولا فسوق ، ولا جدال في  
الحج ) وأجمعوا على أن المراد من ( فرض ) ههنا : الإيجاب والإلزام ؛ أي أوجب  
على نفسه بإحرامه حجاً أو عمرة ، فليجتنب الرفث ، وهو الجماع ، كما تقدم .  
ويطلق على التعريض به ، وعلى الفحش في القول . وقال ابن عباس وابن عمر  
وغيرهما : الجماع . والجمهور على أن المراد به في الآية : الجماع . ويحرم تعاطي  
دواعيه ، من المباشرة ، والتقبيل والغمز ، وأن يعرض لها بالفحش من الكلام . =



## وتسن قلة الكلام إلا فيما ينفع<sup>(١)</sup> .

= وقال الأزهرى : الرفث كلمة جامعة لكل ما يريد به الرجل من المرأة « والفسوق » هو المعاصي « لم يفسق » أي لم يأت بسيرة ولا معصية ، وهو في حالة الإحرام أشد وأقبح ، لأنها حالة التضرع ، وهجر المباحات ، والإقبال على طاعة الله ، « والجدال » وهو المماراة فيما لا يعني ، والخصام مع الرفقة ، والمنازعة ، والسباب ، بخلاف الجدال على وجه النظر في أمر من الأمور الدينية ، وأما الأمر بالمعروف فواجب . وقال الشيخ : الجدال هو المراء في أمر الحج ، فإن الله قد وضحه وبينه ، وقطع المراء فيه ، كما كانوا في الجاهلية ، يمارون في أحكامه ، ولم ينه المحرم عن الجدال مطلقاً ، بل قد يكون واجباً أو مستحباً ، وقد يكون محرماً في الحج وغيره .

(١) لا بما لا يعنيه ، والمراد العدم ، لا حقيقة القلة . وكان شريح إذا أحرم كأنه الحية الصماء . وفي الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت » وعنه مرفوعاً « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » حديث حسن ، ولأحمد عن علي مثله . ويستحب للمحرم ، أن يشتغل بالتلبية ، وذكر الله ، وقراءة القرآن ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وتعليم الجاهل ، ونحو ذلك .

## باب الفدية <sup>(١)</sup>

أي أقسامها ، وقدر ما يجب ، والمستحق لأخذها <sup>(٢)</sup> ( يخير  
بفدية ) أي في فدية ( حلق ) فوق شعرتين <sup>(٣)</sup> ( وتقليم )  
فوق ظفرين <sup>(٤)</sup> ( وتغطية رأس ، وطيب ، ولبس مخيط ، بين  
صيام ثلاثة أيام <sup>(٥)</sup> .

---

(١) مصدر فداء ، يقال : فداه وأفداه : أعطى فداه ، وفداه بنفسه . إذا  
قال : جعلت فداك . والفدية والفداء والفدى : ما يعطى في افتكاك الأسير ، و  
إنقاذ من هلكة ، وإطلاق الفدية في محظورات الإحرام : إشعار بأن من أتى  
محظوراً منها ، فكأنه صار في هلكة ، يحتاج إلى إنقاذه منها ، بالفدية التي يعطيها ،  
استعير هذا الاسم في محظورات الإحرام ، لإنقاذاً لمن تلبس بشيء منها ، من تلك  
الهلكة بالفدية التي يعطيها ، لعظم شأنه ، وتأكد حرمة ، وسببه تعظيم أمر الإحرام ،  
بأن محظوراته من المهلكات .

(٢) وهي دم ، أو إطعام ستة مساكين ، أو صيام ثلاثة أيام ، والفدية على  
ضربين « أحدهما » على التخيير ، وهو نوعان « والثاني » على الترتيب ، وهو ثلاثة  
أنواع ، ومنها ما لم يرد فيه ترتيب ولا تخيير ، كفدية القوات ، وعده بعضهم  
ضرباً ثالثاً .

(٣) فيتناول شعرتين وبعض الثالثة . قال في الفروع : وبعض شعرة كهي .  
وما دون ذلك تقدم حكمه .

(٤) فيتناول ظفرين وبعض الثالث .

(٥) هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، أن من فعل محظوراً مما ذكر يخير =

أو إطعام ستة مساكين ، لكل مسكين مدبر ، أو نصف صاع من تمر أو شعير <sup>(١)</sup> أو ذبح شاة <sup>(٢)</sup> لقوله صلى الله عليه وسلم لكعب بن عجرة « لعلك آذاك هوام رأسك ؟ » قال : نعم يا رسول الله ، فقال « احلق رأسك ، وصم ثلاثة أيام ، أو أطعم ستة مساكين ، أو انسك شاة » متفق عليه <sup>(٣)</sup> .

= بين صيام ثلاثة أيام ، وكلها سواء في كونها حُرِّم في الإحرام ، لأجل الرفه ، وكل كفارة ثبت فيها التخيير مع العذر ، ثبت مع عدمه .

(١) قال الشيخ : لكل مسكين نصف صاع من تمر ، أو شعير ، أو مدبر ، وإن أطعمه خبزاً جاز ، ويكون رطلين بالعراقي ، تقريباً من نصف رطل بالدمشقي وينبغي أن يكون مَادُوماً ، وإن أطعمه مما يأكل ، كالبقسماط ، والرقاق ، ونحو ذلك جاز ، وهو أفضل من أن يعطيه قمحاً ، أو شعيراً ، وكذلك في سائر الكفارات ، إذا أعطاه مما يقتات به ، مع أدومه فهو أفضل من أن يعطيه حباً مجرداً ، إذا لم يكن عادتهم أن يطحنوا بأيديهم ، ويخبزوا بأيديهم ، والواجب في ذلك كله ما ذكره الله بقوله ( فكفارته إطعام عشرة مساكين ، من أوسط ما تطعمون أهليكم ) ورجح أيضاً أنه يرجع إلى العُرف فيه ، فيطعم كل مما يطعمون أهليهم ، وذكر قصة كعب لما كانوا يقتاتون التمر ، أمره أن يطعم منه .

(٢) فدية عن فعل المحظور ، والتخيير بين فعل أحد الثلاثة مذهب الجمهور .

(٣) وقد روي بالفاظ متعددة ، وقال البخاري : خير النبي صلى الله عليه وسلم كعباً في الفدية ، ولقوله تعالى ( فمن كان منكم مريضاً ، أو به أذى من رأسه ، ففدية من صيام ، أو صدقة ، أو نسك ) و« انسك » أي : اذبح ، وفي رواية « أتجد شاة ؟ » قلت : لا . فترلت الآية ، ولا نزاع في أن النسك المأمور به شاة ، سواء =

و « أو » للتخيير<sup>(١)</sup> وألحق الباقي بالحلق<sup>(٢)</sup> ( و ) يخير  
( بجزاء صيد بين ) ذبح ( مثل إن كان ) له مثل من النعم<sup>(٣)</sup>  
( أو تقويمه ) أي المثل بمحل التلف أو قربه<sup>(٤)</sup> ( بدراهم ،  
يشترى بها طعاماً ) يجزىء في فطره<sup>(٥)</sup> .

---

= كان حلقه لقمل أو صداع ، أو شدة حر ، وقد جاء بروايات متفقة في المعنى ،  
وله تقديم الفدية على فعل المحظور ، بعد وجود السبب المبيح .

(١) أي في الآية والحديث ، وهما حجة لمن ذهب إلى التخيير ، وغير المعذور  
مثله ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، لأنه تبع للمعذور ، والتبع لا يخالف أصله ،  
وفائدة التعبير بها ، أن هذا الدم دم تخيير .

(٢) أي باقي المحظورات ، من تقليم الأظفار ، واللبس ، والطيب ، بالقياس  
الشبهى ، لأن تحريمها فيه للترفة ، فأشبهت الحلق ، وثبت الحكم في غير المعذور ،  
بطريق التنبيه تبعاً له .

(٣) وحكاية الوزير وغيره إجماعاً ، إلا ما روي عن أبي حنيفة ، والآية والآثار  
حجة عليه ، فله ذبحه ، وإعطاؤه لفقراء الحرم ، أي وقت شاء ، فلا يختص بأيام  
النحر ، ولأنه يجزىء أن يتصدق به حياً ، وهذا هو النوع الثاني من نوعي التخيير .

(٤) أي قرب محل التلف ، نص عليه .

(٥) وهو إما مدبر ، أو نصف صاع ، تمرآ ، أو زيبياً ، أو شعيراً ، وفاقاً  
للشافعي ، لأن كل متلف وجب بمثله إذا قوم ، وجب مثله ، كالمثلي من مال  
الآدمي ، ومنه يعلم أنها ليست كالفطرة من كل وجه ، والأفضل في الإخراج  
مما يأكل .

أو يخرج بعدله من طعامه<sup>(١)</sup> ( فيطعم كل مسكين مداً ) إن كان الطعام برأ<sup>(٢)</sup> وإلا فمدين<sup>(٣)</sup> ( أو يصوم عن كل مد ) من البر ( يوماً )<sup>(٤)</sup> لقوله تعالى ( فجزاء مثل ما قتل من النعم الآية )<sup>(٥)</sup> .

(١) أي بقدر قيمة المثل من طعامه ، برأ كان أو تمرأ ، أو غيرهما ، متحريراً العدل ، للحصول المقصود ، ولا يتصدق بالدرهم .

(٢) نص عليه ، والماتن أطلق العبارة ، كالموفق في المقتنع وغيرهما ، وصرفها الشارح كغيره ، قال في المبدع : وبالجمله فيعتبر كل مذهب على أصله ، فعندنا من البر مد ، ومن غيره مدان .

(٣) أي وإن لم يكن الطعام برا فمدين ، لكل مسكين من مساكين الحرم ، من تمر أو زبيب أو شعير ، أو أقط ، أو غيرها .

(٤) ويكون المساكين بقدر الأمداد ، أو أنصاف الأصع ، وهذا ، مذهب مالك ، والشافعي ، وفقهاء الحجاز ، في المد مطلقاً ، إلا أن أبا حنيفة اعتبر نصف صاع ، وأيام الصوم بقدر المساكين ، فكفارة جزاء الصيد على التخيير وفاقاً ، كفدية حلق للآية و ( أو ) حقيقة في التخيير ، كأنه فدية الأذى ، بخلاف هدي المتعة ، وفي الإنصاف : لا يجب التتابع في هذا الصيام بلا نزاع أعلمه ، للآية .

(٥) وتماها ( يحكم به ذوا عدل منكم ) أي من ملتكم ودينكم ، يكون المثل ( هدياً بالغ الكعبة ) أي يساق إلى الكعبة ، والمراد كل الحرم ( أو كفارة طعام مساكين ) لكل مسكين مد بر ، أو نصف صاع ( أو عدل ذلك صياماً ) أي أو ما ساوى ذلك ، فعطف هذه الخصال بعضها على بعض بأو ، المقتضية للتخيير ، كفدية الأذى ، بخلاف هدي المتعة .

وإن بقي دون مد صام يوماً<sup>(١)</sup> (و) يخير (بما لا مثل له) بعد أن يقومه بدراهم ، لتعذر المثل ، ويشترى بها طعاماً كما مر<sup>(٢)</sup> (بين إطفام) كما مر (وصيام) على ما تقدم<sup>(٣)</sup> (وأما دم متعة وقران فيجب الهدى) بشرطه السابق<sup>(٤)</sup> لقوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى)<sup>(٥)</sup>

---

(١) يعني إذا اختار الصيام عن الإطفام ، فبقي ما لا يعدل طعام مسكين ، صام يوماً كاملاً وفاقاً ، كما لو كان الطعام عشرة أمداد بر ونصف ، فيصوم أحد عشر يوماً ، أما لو وجب الإطفام في الصورة المذكورة ، فيخرج ما معه ، ولا يجب عليه تكميل ولا صيام . وقال في الإقناع : ولا يجوز أن يصوم عن بعض الجزاء ، ويطعم عن بعضه . وقال في الإنصاف : لا أعلم فيه خلافاً .

(٢) في قوله : أو تقويمه .

(٣) في حكم الصيام ، لأن النص بالتخير بين الثلاثة ، فإذا عدم أحدها ، فالتخير ثانياً بين الباقيين أيضاً ، فإذا اختار الإطفام قوم الصيد ، لأنه متلف غير مثلي ، فلزمه قيمته ، كمال الآدمي ، فيشتري بها طعاماً ، فيطعمه المساكين ، وإذا اختار الصيام ، صام عن كل مدمن قيمة المتلف يوماً ، ويجب التتابع وفاقاً ، للآية .

(٤) بلا خلاف ، وهو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ، ويفرغ منها ، ثم يحرم بالحج من عامه ، وأن لا يكون أهله حاضري المسجد الحرام ، وأن لا يسافر بينهما ، إلى آخر الشروط المذكورة سابقاً . وهذا النوع الأول من الضرب الثاني .

(٥) أي : فمن كان منكم متمتعاً بالعمرة إلى الحج ، فليذبح ما قدر عليه من الهدى ، ولا خلاف في وجوبه على المتمتع ، وعلم منه أنه دم نسك ، وسع الله به على عباده ، وأباح لهم بسببه التحلل في أثناء الإحرام ، لما في استمراره عليهم من المشقة ، فهو بمنزلة القصر والفطر ، في السفر .

والقارن بالقياس على المتمتع<sup>(١)</sup> ( فإن عدمه ) أي عدم الهدي<sup>(٢)</sup>  
أو عدم ثمنه ، ولو وجد من يقرضه<sup>(٣)</sup> ( فصيام ثلاثة أيام )  
في الحج<sup>(٤)</sup> ( والأفضل كون آخرها يوم غرفة )<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أي في ترفهه بترك أحد السفرين ، بل أولى ، لأن أفعال المتمتع ، أكثر  
من أفعال القارن .

(٢) في موضعه ، صام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع .

(٣) لأن الظاهر استمرار عسرته ، فجاز له الانتقال إلى الصوم ، قبل زمن  
الوجوب ، ولو قدر على الشراء بثمن في ذمته ، وهو موسر في بلده ، لم يلزمه ،  
ويعمل بظنه في عجزه عن الهدي .

(٤) أي في وقت الحج ، لأنه لا بد من إضمار ، لأن الحج أفعال لا صوم فيها ،  
ولأنما يصام في أشهرها ، أو وقتها ، ووقت وجوب صومها : طلوع الفجر يوم  
النحر ، لأنه وقت وجوب الهدي ، ويجوز تقديمها بعد إحرام المتمتع بالعمرة ، قال  
الشيخ : في أشهر أقوال العلماء . وهو الأرجح ، فإنه في تلك الحال في الحج ،  
وقيل : يصومها بعد التحلل من العمرة ، فإنه حينئذ شرع في الحج ، ولكن دخلت  
العمرة في الحج ، كما دخل الوضوء في الغسل ، وأما إحرامه بالحج بعد ذلك ، فكما  
يبدأ الجنب بالوضوء ، ثم يغتسل بعده ، ويجوز تأخيرها إلى أيام منى ، وإن أوجب  
الصوم ، وشرع فيه ، ثم وجد هدياً ، لم يلزمه ، وأجزأه الصوم ، وهذا مذهب مالك  
والشافعي ، وإن وجده قبل الشروع ، ففيه روايتان ، والمذهب الإجزاء ، صححه  
في تصحيح الفروع وغيره .

(٥) هذا المشهور ، وعليه الأصحاب ، ليكون إتيانه بها أو بعضها بعد إحرامه  
بالحج ، فيصومه هنا استحباباً ، للحاجة إلى صومه ، ونظره في المبدع ، وعنه :  
الأفضل أن يكون آخرها يوم التروية . وفي المجرد وغيره : أنه المذهب . وهو قول =

وإن أخرها عن أيام منى صامها بعد<sup>(١)</sup> وعليه دم مطلقاً<sup>(٢)</sup>  
 ( و ) صيام ( سبعة ) أيام ( إذا رجع إلى أهله )<sup>(٣)</sup> قال تعالى  
 ( فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج )<sup>(٤)</sup> .

= ابن عمر ، وعائشة ، لأن صوم يوم عرفة غير مستحب له ، قال في المبدع : ولعله  
 في الأولى أظهر ، ووقت جوازها إذا أحرم بالعمرة في أشهر الحج ، ولا يجوز قبله ،  
 وما نقل عن أحمد في جوازه ، فقال الموفق : ليس بشيء وأحمد متره عن هذا ،  
 لمخالفته لأهل العلم اهـ . ووجوبها وقت وجوب الهدي ، لأنه بدل منه ، وقال القاضي :  
 لا خلاف أن الصوم يتعين ، قبل يوم النحر ، بحيث لا يجوز تأخيرها إليه ، بخلاف  
 الهدي .

(١) لوجوبه ، فقضاه بفواته كرمضان ، وأيام منى هي أيام التشريق ، أضيفت  
 إلى منى ، لإقامة الحاج بها .

(٢) أي سواء أخره لعذر ، أولاً ، صححه في تصحيح الفروع وغيره ، وعنه :  
 لا يلزمه مع العذر ، اختارها القاضي وغيره ، وهو مذهب مالك والشافعي ، وقال  
 أبو الخطاب : لا يلزمه مع الصوم دم بحال ، لأنه صوم واجب ، يجب القضاء بفواته ،  
 وكذا إن أخر الصوم عن أيام النحر لغير عذر ، فعليه دم ، لتأخيرها الواجب عن  
 وقته ، وعنه : لا ، كالتالي قبلها ، وأما إن أخر الهدي لعذر فلا ، لاتساع وقتها ،  
 فيندر استغراق العذر له ، بخلاف أيام النحر .

(٣) وهو الأفضل ، لحديث ابن عمر « وسبعة إذا رجع إلى أهله » متفق عليه .  
 ولا يصح صوم شيء منها أيام منى ، لبقاء زمن الحج ، ولا قبل طواف الزيارة ،  
 لأنه قبل ذلك لم يرجع من عمل الحج .

(٤) أي ( فمن لم يجد ) الهدي ، أو لم يجد ثمنه ، ( فصيام ثلاثة أيام في الحج ) =



وسبعة إذا رجعتن (١) وله صومها بعد أيام منى ، وفراغه من  
أفعال الحج (٢) ولا يجب تتابع ولا تفريق في الثلاثة ، ولا  
السبعة (٣) ( والمحصر ) يذبح هدياً ، بنية التحلل (٤) لقوله  
تعالى ( فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي ) (٥) .

---

= أي قبل التروية ، ويوم التروية ويوم عرفة ، وإن صام قبلها بعدما يحرم بالحج جاز ،  
كما تقدم .

(١) أي إلى أهلكنم ، وقال عليه الصلاة والسلام « فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة  
أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع إلى أهله » موافقاً لنص القرآن ، شاهداً بذلك . وفي  
الإنصاف : ( إذا رجعتن ) يعني من عمل الحج .

(٢) لأن كل صوم واجب جاز في وطن فاعله ، جاز في غيره ، كسائر  
الفروض ، فيجوز بعد أيام التشريق ، نص عليه ، وذلك إذا طاف للزيارة ، فيكون  
المراد من الآية ( إذا رجعتن ) من عمل الحج ، لأنه المذكور .

(٣) فلا يلزمه التتابع إذا شرع في صوم الثلاثة ، أو السبعة ، وفاقاً ، لإطلاق  
الأمر ، ولا يلزمه التفريق بين العشرة ، إذا أحر الثلاثة إليه ، ولذا إذا لم يصم الثلاثة  
قبل يوم النحر صام أيام منى .

(٤) أي يلزمه ، ما لم يشترط « فمحلي حيث حبستني » إجماعاً ، وهذا هو النوع  
الثاني وإنما اعتبرت فيه ، دون غيرها ، لأن من أتى بأفعال النسك ، أتى بما عليه ،  
فحل بإكماله ، فلم يحتاج إلى نية ، بخلاف المحصر ، فإنه يريد الخروج من تلك  
العبادة قبل إكمالها ، فافتقر إلى نية .

(٥) أي ( فإن أحصرتم ) دون تمام الحج والعمرة فحللتن ، فعليكنم ( ما استيسر  
من الهدي ) أي ما يهدي إلى البيت ، وأعداه شاة ويأتي .

و ( إذا لم يجد هدياً صام عشرة ) أيام بنية التحلل ( ثم حل ) قياساً على المتمتع<sup>(١)</sup> ( ويجب بوطء في فرج في الحج ) قبل التحلل الأول ( بدنة )<sup>(٢)</sup> وبعده شاة<sup>(٣)</sup> فإن لم يجد البدنة ، صام عشرة أيام ، ثلاثة في الحج ، وسبعة إذا رجع ، لقضاء الصحابة<sup>(٤)</sup> ( و ) يجب بوطء ( في العمرة شاة )<sup>(٥)</sup> .

(١) أي على هدي التمتع ، يخير فيه بين صيام ، أو صدقة ، أو نسك ؛ ووجه القياس : كون وجوب الهدي فيها بالنص ، فلما كان كذلك ، قاسوا ما يقوم مقامه ، على ما نص عليه هناك ، ولأنه دم واجب ، فكان ذلك بدله ، كدم المتعة .

(٢) قارنا كان أو مفرداً ، نص عليه ، كسائر المحظورات . وقال القاضي وغيره : إن لم يجد بدنة أخرج بقرة ، فإن لم يجد ، فسبعاً من الغنم ، لقيامها مقامها في الأضاحي .

(٣) أي ويجب بوطء - في فرج في الحج ، بعد التحلل الأول - شاة ، قارنا كان أو مفرداً .

(٤) قاله ابن عمر وابن عباس ، وعبدالله بن عمرو ، رواه عنهم الأثرم وغيره ، ولم يظهر لهم مخالف في الصحابة ، فيكون إجماعاً . وقال بعض الشافعية : لقضاء جميع الصحابة بها ، ولم يعرف لهم مخالف ، فيكون بدله ، مقيساً على بدل دم المتعة .

(٥) وهو مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، وكفدية الأذى ، أو صدقة ، أو نسك ، ولأنها أحد النسكين ، فوجبت شاة ، لأن حكم العمرة أخف ، وذكرها ههنا - والله أعلم - بطريق التبعية ، لا لكونها من هذا القسم .

وتقدم حكم المباشرة<sup>(١)</sup> ( وإن طاوعته زوجته لزمها ) أي ماذكر ، من الفدية في الحج والعمرة ، وفي نسخة : لزمها . أي البدنة في الحج ، والشاة في العمرة<sup>(٢)</sup> والمكرهة لا فدية عليها<sup>(٣)</sup> وتقدم حكم المباشرة دون الفرج<sup>(٤)</sup> ولا شيء على من فكر فأنزل<sup>(٥)</sup> والدم الواجب لفوات<sup>(٦)</sup> أو ترك واجب كمتعة<sup>(٧)</sup> .

---

(١) أنه يجب شاة إذا لم ينزل ، فإن أنزل فبدنة .

(٢) روي عن ابن عباس وجمع ، لوجود الجماع منها ، بدليل الخد ، ولأنهما اشتركا في السبب الموجب .

(٣) نص عليه لقوله « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه » ولأنه لا يضاف إليها الفعل ، وكالصوم .

(٤) أي في الباب قبله موضحاً .

(٥) كما تقدم ، وأنه إجماع .

(٦) أي فوات الحج ، يجب به بدنة في الأصح ، وهذا هو الضرب الثالث ، عند البعض ، وتقدم .

(٧) أي أو الدم الواجب لترك واجب ، كدم متعة ، يذبح هدياً إن وجدته ، وإلا صام عشرة أيام ، إلا أنه لا يمكن في الفوات صوم ثلاثة أيام ، قبل يوم النحر ، لأن الفوات بطلوع فجره قبل الوقوف ، وقال القاضي : ماوجب لترك واجب ملحق بدم متعة ، وما وجب للمباشرة ملحق بفدية الأذى .

## فصل<sup>(١)</sup>

(ومن كرر محظوراً من جنس) واحد بأن حلق ، أو قلم ، أو لبس مخيطاً ، أو تطيب ، أو وطىء ، ثم أعاده<sup>(٢)</sup> (ولم يفد) لما سبق<sup>(٣)</sup> (فدى مرة) سواء فعله متتابعاً ، أو متفرقاً<sup>(٤)</sup> لأن الله تعالى أوجب في حلق الرأس فدية واحدة ، ولم يفرق بين ما وقع في دفعة أو دفعات<sup>(٥)</sup> .

(١) أي في حكم فدية من كرر محظوراً وما يسقط بالنسيان ، ونحوه ، ومن تدفع له الفدية ، وفي أي موضع نحر هدي وغير ذلك .

(٢) أي الحلق ، أو التقليم ، أو اللبس ، أو التطيب ، أو الوطء ، ولو بغير الموطوءة ، مرة بعد أخرى ، ومثله مقدماته .

(٣) من حلق وما عطف عليه .

(٤) أي سواء فعل جنساً من المحظور متتابعاً ، بأن حلق رأسه ، وسائر جسده ، أو قلم أظفار يديه ورجليه ، أو لبس عمامة وخفّاً ، أو وطىء ونحوه ، وذكر الزركشي وغيره : إذا لبس وغطى رأسه ، ولبس الخف ، ففدية واحدة ، لأن الجميع جنسه واحد ، بل عموم كلامهم يقتضي : أن تغطية الرأس بجميع أنواعها ، حتى بالتظليل بمحمل متحدة مع لبس المخيط ، وكذا لو فعل الجنس الواحد من المحظورات متفرقاً .

(٥) وكالحدود ، لأن ما تداخل متتابعاً ، تداخل متفرقاً ، كالأحداث .

قال الشيخ : وإذا لبس ثم لبس مراراً ، ولم يكن أدى الفدية ، أجزأته فدية واحدة ، في أظهر قولي العلماء .

وإن كفر عن السابق ثم أعاده ، لزمته الفدية ثانياً <sup>(١)</sup> ( بخلاف صيد ) ففيه بعدده ، ولو في دفعة <sup>(٢)</sup> لقوله تعالى ( فجزاء مثل ما قتل من النعم ) <sup>(٣)</sup> ( ومن فعل محظوراً من أجناس ) بأن حلق ، وقلم أظفاره ، ولبس المخيط <sup>(٤)</sup> ( فدى لكل مرة ) أي لكل جنس فديته الواجبة فيه <sup>(٥)</sup> سواء ( رفض إحرامه أو لا ) <sup>(٦)</sup> .

(١) لعدم ما يسقطها ، ولأنه صادف إحراماً ، فوجب كالأول . وكما لو حلف وحنث ، ثم كفر ، ثم حلف ثانياً وحنث ، فإنه يكفر .

(٢) وفاقاً ، وقال البغوي : في قول عامة أهل العلم .

(٣) أي فعليه جزاء من النعم ، مثل ما قتل ، فدلّت على أن من قتل صيداً لزمه مثله ، ومن قتل أكثر لزمه مثل ذلك ، ولأنه لو قتل أكثر ، تعدد الجزاء ، فمتفرقاً أولى ، لأن حال التفريق ليس بأنقص ، وكقتل آدمي ، وبديل متلف .

(٤) وتطيب ، وباشر ، ونحوه .

(٥) وفاقاً ، تفرقت أو اجتمعت ، لأنها محظورات مختلفة ، فتتعدد الفدية بتعدد المحظورات من أجناس ، وإن كانت متحدة الكفارة وفاقاً ، كحدود مختلفة ، وإيمان مختلفة .

(٦) أي سواء نوى فاعل المحذور الخروج من إحرامه ، أو لم ينو ، لأن حكم الإحرام باق ، لأنه لا يفسد بالرفض وفاقاً . وقال الوزير ، أجمعوا على أن المحرم إذا قال : أنا أرفض إحرامي . أو نوى الرفض لإحرامه ، لم يخرج بذلك ، كما لا يخرج منه بالإفساد له . و : رفضه يرفضه ، ويرفضه - بضم الفاء وكسرها - رفضاً . أي : تركه .

إذ التحلل من الحج لا يحصل إلا بأحد ثلاثة أشياء : كمال أفعاله <sup>(١)</sup> أو التحلل عند الحصر <sup>(٢)</sup> أو بالعذر إذا شرطه في ابتدائه <sup>(٣)</sup> وما عدا هذه لا يتحلل به <sup>(٤)</sup> ولو نوى التحلل لم يحل <sup>(٥)</sup> ولا يفسد إحرامه برفضه ، بل هو باق ، يلزمه أحكامه <sup>(٦)</sup> وليس عليه لرفض الإحرام شيء <sup>(٧)</sup> لأنه مجرد نية <sup>(٨)</sup> ( ويسقط بنسيان ) أو جهل ، أو إكراه ، ( فدية لبس ، وطيب ، وتغطية رأس ) <sup>(٩)</sup> .

- 
- (١) بالجر بدل من ثلاثة ، أو بالرفع خبر مبتدأ محذوف ، أي « أحدها » كمال أفعاله ، من وقوف ، ورمي ، وطواف ، وسعي ، وسائر ما يكمل به .
- (٢) أي عن الحج بما يأتي في بابه .
- (٣) بأن قال : فإن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني .
- (٤) أي وما عدا ثلاثة الأشياء ، من نحو حلق ، ولبس ، ووطء ، لا يتحلل به .
- (٥) إجماعاً ، لقوله تعالى ( وأتموا الحج والعمرة لله ) .
- (٦) أي أحكام الإحرام ، من اجتناب المحظورات ، والفدية إن فعل ما تجب فيه ، وغير ذلك مما تقدم ، وفاقاً ، لأنه لا يخرج منه بالإفساد له .
- (٧) أي ليس عليه لذلك دم ولا غيره .
- (٨) فلم يلزمه شيء ، لعدم تأثير مجرد النية فيه ، ولأن حكم الإحرام باق ، وهذا مذهب مالك ، والشافعي .
- (٩) اختاره الخراقي وغيره ، وهو مذهب الشافعي ، وقال ابن القيم : الراجح من الأقوال أن الفدية في ذلك لا تجب مع النسيان والجهل .

لحديث « عفي لأمتي عن الخطي والنسيان ، وما استكروها عليه »<sup>(١)</sup> ومتى زال عذره أزاله في الحال<sup>(٢)</sup> ( دون ) فدية ( وطء وصيد ، وتقليم ، وخلق ) فتجب مطلقاً<sup>(٣)</sup> لأن ذلك إتلاف ، فاستوى عمله وسهوه ، كمال الآدمي<sup>(٤)</sup> .

---

(١) رواه ابن ماجه ، والطبراني ، والدارقطني ، والبيهقي ، وجود إسناده ، وقال ابن حزم : حديث مشهور . ولحديث الجبة ، والخلوق ، ولم يأمره صلى الله عليه وسلم بفدية . وقال تعالى عن المؤمنين ( ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ) قال « قد فعلت » رواه مسلم .

(٢) أي ومتى زال عذره من نسيان ، أو جهل أو إكراه بأن ذكر ، أو علم ، أو ارتفع الإكراه أزال المحذور عليه في الحال .

(٣) سواء كان ذاكرًا أو ناسيًا ، أو جاهلاً ، أو مكرهاً ، وفاقاً ، لأن الله تعالى أوجب الفدية على من حلق لأذى به ، وهو معذور ، فدل على وجوبها على معذور آخر .

(٤) أي كإتلاف مال آدمي ، وقال ابن كثير وغيره : العمد في قتله والخطأ ، سواء عند جمهور العلماء ، إلا أن المتعمد آثم ، والمخطيء غير آثم . وقال غير واحد : تجب بقتل الصيد مطلقاً ، لظاهر الخبر والأثر ، في جزاء الصيد وبيضه ، قال الزهري : على المتعمد بالكتاب ، وعلى المخطيء بالسنة ، وقال عطاء : نعم يعظم حرمان الله ، ومضت به السنن .

ولما ذكر شيخ الإسلام ، عدم مؤاخذه الجاهل والناسي ، قال : وأما الكفارة والفدية ، فتلك وجبت لأنها بدل المتلف من جنس ما يجب ضمان المتلف بمثله ، كما لو أتلفه صبي ضمنه ، وجزاء الصيد وجب على الناسي والمخطيء ، فهو من هذا الباب ، بمنزلة دية المقتول خطأ ، والكفارة الواجبة بقتله خطأ ، بنص القرآن ، =

وإن استدّام لبس مخيط أحرم فيه ، ولو لحظة ، فوق المعتاد  
من خلعه فدى<sup>(١)</sup> ولا يشقه<sup>(٢)</sup> ( وكل هدي أو إطعام ) يتعلق  
بحرم أو إحرام<sup>(٣)</sup> كجزاء صيد ، ودم متعة وقران ، ومنذور<sup>(٤)</sup>  
وما وجب لترك واجب<sup>(٥)</sup> أو فعل محظور في الحرم<sup>(٦)</sup> .

---

= وإجماع المسلمين ، وأما سائر المحظورات فليست من هذا الباب ، وتقليم الأظفار ،  
وقص الشارب ، والترفة المنافي للنفث ، كالطيب واللباس ، ولو فدى كانت فديته  
من جنس فدية المحظورات ، ليست بمنزلة الصيد المضمون بالبدل ، فأظهر الأقوال  
— في الناسي والمخطيء إذا فعل محظوراً — أن لا يضمن من ذلك إلا الصيد .  
(١) أي لاستدامته علماً ذاكرأ ، كابتدائه « ولو » إشارة إلى خلاف أبي حنيفة ،  
حيث قيده بيوم .

(٢) أي اللباس ، إذا كان مخيطاً ، بل ينزعه ، وإن غطى رأسه لأن شقه  
إتلاف مال لم يحتاج إليه . وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم يعلى بن أمية ولم يأمره  
بشقه .

(٣) أي بجنابة بحرم ، أو جنابة بإحرام ، فهو لمساكين الحرم ، إن قدر يوصله  
إليهم ، ويجب نحره بالحرم وفاقاً ، لقوله تعالى ( هدياً بالغ الكعبة ) أي واصلأ إلى  
الكعبة ، والمراد وصوله إلى الحرم ، بأن يذبح هناك ، ويفرق لحمه على المساكين ،  
قال ابن كثير : وهذا أمر متفق عليه . ولقوله ( ثم محلها إلى البيت العتيق ) ويجزىء  
بجميع الحرم ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي .

(٤) أي أنه يجب نحره بالحرم .

(٥) من واجبات الحج أو العمرة ، فإنه يلزمه ذبحه في الحرم .

(٦) كحلق وتقليم ، ولبس مخيط ، وتغطية رأس ، وطيب ، ومباشرة ،  
وغير ذلك .



(ف) إنه يلزمه ذبحه في الحرم <sup>(١)</sup> قال أحمد : مكة ومنى واحد <sup>(٢)</sup>  
والأفضل نحر ما بهج بمنى <sup>(٣)</sup> وما بعمره بالمروة <sup>(٤)</sup> ويلزمه  
تفرقة لحمه ، أو إطلاقه ( لمساكين الحرم ) <sup>(٥)</sup> لان القصد  
التوسعة عليهم <sup>(٦)</sup> وهم المقيم به <sup>(٧)</sup> والمجتاز ، من حاج  
وغيره <sup>(٨)</sup> ممن له أخذ الزكاة لحاجة <sup>(٩)</sup> .

(١) لقوله تعالى ( ثم محلها إلى البيت العتيق ) وقوله في جزاء الصيد ( هدياً  
بالغ الكعبة ) وقيس عليه الباقي .

(٢) لما روى أحمد وغيره ، عن جابر مرفوعاً « كل فجاج مكة طريق ومنحر » .

(٣) كهدي ، لفعله صلى الله عليه وسلم .

(٤) خروجاً من خلاف مالك ، فإنه يوجب ذلك .

(٥) لقوله تعالى ( هدياً بالغ الكعبة ) ولظاهر قوله ( ثم محلها إلى البيت  
العتيق ) والمقصود أنه يلزمه تفرقة لحم الهدي - بعد ذبحه - على مساكين  
الحرم ، أو يلزمه إطلاقه - إن لم يذبحه - لمساكين الحرم ، ليذبحوه ، وظاهر  
تعبيرهم بالجمع ، أنه لا يجزيء الدفع لواحد ، إلا أن يقال المراد الجنس ، وقال  
منصور : إلحاقه بالكفارة أشبه .

(٦) ولأنه نسك ، يتعدى نفعه إلى المساكين ، فاختص بهم ، كالهدي .

(٧) أي مساكين الحرم ، هم المقيمون بالحرم .

(٨) أي المجتاز بالحرم ، من حاج وغيره ، من غير أهل الحرم .

(٩) كالفقراء ، والمساكين ، لا العاملين على الزكاة ، ولا المؤلفة ، وغيرهم ،

ممن له الأخذ من الزكاة مع الغنى ، وله الدفع لمحتاج ، ولو تبين غناه بعد ، كالزكاة ،  
لا إلى فقراء الذمة ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، ولا إلى حربي وفاقاً .

وإن سلمه لهم حياً فذبحوه أجزاً<sup>(١)</sup> وإلا رده وذبحه<sup>(٢)</sup> (وفدية الأذى) أي الحلق (واللبس ونحوهما) كطيب ، وتغطية رأس<sup>(٣)</sup> وكل محذور فعله خارج الحرم<sup>(٤)</sup> (ودم الإحصار ، حيث وجد سببه) من حل أو حرم<sup>(٥)</sup> لأنه صلى الله عليه وسلم نحر هديه في موضعه بالحديبية ، وهي من الحل<sup>(٦)</sup> ويجزىء بالحرم أيضاً<sup>(٧)</sup> .

---

(١) لتعينه عما في ذمته .

(٢) أي وإن لم يذبحوه استرده منهم وجوباً ، وذبحه ، لأن الله سماه هدياً ، والهدي يجب ذبحه ، فإن أبى ، أو عجز ضمنه ، والطعام كالهدي ، قال ابن عباس : الهدي والإطعام بمكة . وإن منع مانع من إيصاله إلى فقراء الحرم جاز ذبحه في غيره ، جزم به الشارح وغيره ، وصححه في تصحيح الفروع ، لقوله تعالى ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) .

(٣) وتقليم ، فيفرقه حيث وجد سببه .

(٤) حيث وجد سببه ، ووقت ذبحه حين فعله ، وله الذبح ، قبله لعذر ككفارة قتل الآدمي ، والظهار ، واليمين .

(٥) أي يجوز ذبحه حيث وجد السبب .

(٦) ولا نزاع في ذلك ، وأمر كعب بن عجرة بالفدية بالحديبية وهي من الحل ، واشتكى الحسين بن علي رأسه فحلقه علي ، ونحر عنه جزوراً بالسقيا ، رواه مالك وغيره ، ولأنه موضع تحلله ، فكان موضع ذبحه ، كالحرم .

(٧) لما تقدم من الآيات ، والأخبار ، في الهدي وغيره ، وأنه قيس عليه الباقي .

( ويجزىء الصوم ) <sup>(١)</sup> والحلق ( بكل مكان ) <sup>(٢)</sup> لأنه لا يتعدى نفعه لأحد ، فلا فائدة لتخصيصه <sup>(٣)</sup> ( والدم ) المطلق كأضحية ( شاة ) <sup>(٤)</sup> جذع ضأن ، أو ثني معز <sup>(٥)</sup> ( أو سبع بدنة ) أو بقرة <sup>(٦)</sup> فإن ذبحها فأفضل <sup>(٧)</sup> ، وتجب كلها <sup>(٨)</sup> .

(١) بكل مكان وفاقاً ، وفي المبدع : لا نعلم فيه خلافاً ؛ لقول ابن عباس : الصوم حيث شاء .

(٢) وفاقاً .

(٣) أي بمكان ، بخلاف الهدي ، ولعدم الدليل على التخصيص بمكان .

(٤) بلا خلاف ، والمراد غير المقيد ، إذ المقيد بحيث يعينه .

(٥) وفاقاً .

(٦) يعني أو سبع بقرة ، لقوله تعالى ( فما استيسر من الهدي ) وصح عن ابن عباس : شاة أو شرك في دم ، وفسر النبي صلى الله عليه وسلم النسك في خبر كعب بذبح شاة ، والباقي مقيس .

(٧) أي فإن ذبح البدنة أو البقرة عن الدم الذي عليه ، فهو أفضل من غيره ، لأنها أوفر لحماً ، وأنفع للفقراء من الشاة .

(٨) أي البدنة أو البقرة ، لأنه اختار الأعلى لأداء فرضه ، فكان حكمه واجباً كأعلى خصال الكفارة إذا اختاره ، ولا يقال : إن سبعها واجب ، والباقي تطوع ، له أكله وهديته ، اختاره ابن عقيل ، وصححه في تصحيح المحرر ، والوجه الثاني : لا يلزمه إلا سبعها . قال ابن رزين : هذا أقيس ؛ وصوبه في تصحيح الفروع ، وقال : لها نظائر .

(وتجزئ عنها) أي عن البدنة (بقرة)<sup>(١)</sup> ولو في جزاء صيد ،  
كعكسه<sup>(٢)</sup> وعن سبع شياه بدنة ، أو بقرة مطلقاً<sup>(٣)</sup> .

---

(١) وبالعكس ، لقول جابر : كنا ننحر البدنة عن سبعة . فقليل له : والبقرة ؟  
فقال : وهل هي إلا من البدن ؟ رواه مسلم ، وهذا مذهب الجمهور .

(٢) أي كما تجزيء البدنة عن بقرة وجبت ، وعنه : لا تجزيء عنها في غير  
النذر ، إلا لعدمها ، واستظهره في المغني والشرح .

(٣) أي سواء وجد الشياه أو عدمها ، في جزاء الصيد وغيره ، لإجزائهما عن  
سبعة ، ومن لزمته بدنة أجزاء سبع شياه بلا نزاع ، لأن الشاة معدولة بسبع بدنة ،  
وهي دم كامل ، وأطيب لحماً ، فهي أعلا منها .

## باب جزاء الصيد<sup>(١)</sup>

أي مثله في الجملة إن كان<sup>(٢)</sup> وإلا فقيمته<sup>(٣)</sup> . فيجب المثل  
من النعم فيما له مثل<sup>(٤)</sup> .

(١) أي : باب حكم جزاء الصيد ، وهو ما يستحق بدله على من أتلفه ،  
بمباشرة أو سبب ، وهو واجب ، لقوله تعالى ( ومن قتله منكم متعمداً ، فجزاء  
مثل ما قتل من النعم ) وتقدم قول الزهري : تجب الفدية على قاتل الصيد متعمداً  
بالكتاب ، وعلى المخطيء بالسنة . « وجزاء » بالمد والهمز ، مصدر : جزيته جزاء  
بما صنع ، ثم أوقع موقع المفعول ، تقول : الكبش جزاء الضبع ، وجزى الشيء  
عنك وأجزأ ، إذا قام مقامك .

(٢) أي مثلياً ، فلا يقال : لا بد من المائلة بالمثلة ، بل تكفي ولو أدنى  
مشابهة أو مقارنة ، ليس المراد حقيقة المائلة ، فإنها لا تتحقق بين الأنعام والصيد ،  
إنما أريد بها من حيث الصورة ، ويعتبر الشبه خلقة لا قيمة ، كفعل الصحابة ،  
وتقدم أن مرادهم « في الجملة » بعض الصور ، و« بالجملة » جميع الصور .

(٣) أي وإن لم يكن له مثل فعليه قيمته ، وهو مخير بين ذبح المثل ، أو  
تقويمه بدراهم يشتري بها طعاماً فيدفعه إلى مساكين الحرم ، أو يصوم عن كل  
مدبر يوماً ، وهذا مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، وأحد قولي الشافعي ، والثاني على  
الترتيب .

(٤) نص عليه ، وهو نوعان ، ما قضت فيه الصحابة ، ففيه ما قضت ، وما لم  
تقض فيه ، فيرجع فيه إلى قول عدلين ، وأما الضبع فحكم فيه سيد المرسلين صلى  
الله عليه وسلم .

لقوله تعالى ( فجزاء مثل ما قتل من النعم )<sup>(١)</sup> وجعل النبي صلى الله عليه وسلم في الضبع كبشاً<sup>(٢)</sup> ويرجع فيما قضت فيه الصحابة إلى ما قضوا به<sup>(٣)</sup> فلا يحتاج أن يحكم عليه مرة أخرى ، لأنهم أعرف<sup>(٤)</sup> وقولهم أقرب إلى الصواب<sup>(٥)</sup> .

---

(١) ( يحكم به ذوا عدل منكم ) ( فجزاء ) مبتدأ متون ، خبره محذوف و ( مثل ) صفة ، أو بدل ، و ( من النعم ) صفة لـ ( جزاء ) و ( يحكم به ) صفة له أيضاً ، أي : يجب على المحرم جزاء مثل ما قتله ، إذا كان له مثل من الحيوان الإنسي ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، وخالف أبو حنيفة ، وما حكم به الصحابة ، وذهب إليه الجمهور ، أولى بالإتباع ، وقرئ بالإضافة والعطف ، وفي كل منهما دليل لما ذهب إليه الجمهور .

(٢) رواه أبو داود وغيره ، بسند صحيح ، عن جابر قال « هو صيد ، ويجعل فيه كبش » وعن ابن عباس نحوه ، ويأتي ذكر بعض قضايا الصحابة ، وقال الأصحاب : هو إجماع منهم ، وليس على وجه القيمة ، ولأن اختلاف القيمة بالزمان والمكان جار .

(٣) لقوله ( يحكم به ذوا عدل منكم ) أي يحكم بالجزاء في المثل ، أو بالقيمة في غير المثل ، والمراد : ولو بعضهم فـ « أل » للجنس .

(٤) بمراد الله ورسوله ، شاهدوا التنزيل ، وعرفوا التأويل ، وهم أعدل الأمة .

(٥) وأعرف بمواقع الخطاب ، فحكمهم حجة على غيرهم ، ولا يقتضي تكرار الحكم ، فكل ما تقدم لهم فيه حكم فهو على ذلك ، قال أحمد وغيره : يتبع ما جاء عنهم ، قد حكم فيه ، وفرغ منه .

ولقوله عليه السلام « أصحابي كالنجوم ، بأيهم اقتديتم اهتديتم » .<sup>(١)</sup> ومنه ( في النعامة بدنة )<sup>(٢)</sup> روي عن عمر ، وعثمان ، وعلي ، وزيد ، وابن عباس ، ومعاوية<sup>(٣)</sup> لأنها تشبهها<sup>(٤)</sup> ( و ) في ( حمار الوحش ) بقرة ، روي عن عمر<sup>(٥)</sup> ( و ) في ( بقرته ) أي الواحدة من بقر الوحش بقرة ، روي عن ابن مسعود<sup>(٦)</sup> .

(١) هذا الأثر لا يصح ، وقال ابن حزم : كذب موضوع . وإنما الحجة في قول الصحابي إذا لم يخالفه غيره ، ولا يجوز أن يستدل به في تصويب الاختلاف ، ولا بالأخذ بكل قول ، إلا ما شهد له الشرع . وقال عليه الصلاة والسلام « عليكم بستي ، وسنة الخلفاء الراشدين ، المهديين من بعدي ، تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور » صححه الترمذي وقال « اقتدوا باللذين من بعدي ، أبي بكر وعمر » حسنه الترمذي .

(٢) أي : ومما في جزاء الصيد عن الصحابة في « النعامة » بفتح النون ، من الطير ، تذكر وتؤنث ، والنعام اسم جنس ، وقد يقع على الواحد ، طير معروف ، يشبه البدنة ، ففيه بدنة ، والمراد بالبدنة هنا البعير ، ذكراً كان أو أنثى .

(٣) ومالك ، والشافعي ، وصاحبي أبي حنيفة ، وأكثر العلماء .

(٤) في كثير من صفاتها ، فكان مثلاً لها ، فدخل في عموم النص .

(٥) وعروة ، ومجاهد ، والشافعي ، لأنها تشبهه .

(٦) وعطاء ، وعروة ، وقتادة ، والشافعي .

( و ) في ( الإيِّل ) - على وزن قنب ، و خلب ، وسيد - بقرة ،  
روي عن ابن عباس .<sup>(١)</sup> ( و ) في ( الثيتل ) بقرة<sup>(٢)</sup> قال  
الجوهري : الثيتل الوعل المسن<sup>(٣)</sup> ( و ) في ( الوعل بقرة )  
يروى عن ابن عمر أنه قال : في الأروى بقرة .<sup>(٤)</sup> قال في  
الصحاح : الوعل هي الأروى .<sup>(٥)</sup>

---

(١) أخرجه ابن جرير وغيره ، « والإيِّل » هو الذكر من الأوعال ، ويقال  
« الثيتل » وقنَّب - بكسر القاف ، وتشديد النون المفتوحة - ضرب من الكتان ،  
« و خلب » - بضم الخاء المعجمة ، وتشديد اللام المفتوحة - البرق لامطر فيه ، « وسيد »  
بفتح السين وكسر الياء .

(٢) هو والوعل كالإيِّل « والثيتل » بفتح المثلثة ، وسكون المثناة من تحت ،  
وفتح التاء المثناة من فوق ، وفي المحكم تقديم المثناة ، وقال : هو الوعل عامة .

(٣) الجوهري هو أبو نصر إسماعيل بن نصر بن حماد ، الجوهري نسبة إلى  
بيع الجوهر ، أو لحسن خطه ، الفارابي ، ارتحل إلى بلاد ربيعة ومضر ، ثم عاد إلى  
خراسان ، وأقام بنيسابور ، فبرز في اللغة ، حتى كان من أذكاء العالم ، وأعاجيب  
الزمان ، توفي سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة والثيتل - بالمثلثة فمثناة - الوعل ،  
وقيل : المسن منها . وقيل : ذكر الأروى . وفي المصباح : الأروية تقع على  
الذكر والأنثى من الوعول ، وجنس من بقر الوحش ، ينزل الجبال .

(٤) وهو من أولاد البقر ما بلغ أن يقبض على قرنه ، ولم يبلغ أن يكون ثوراً  
قال في القاموس : الأروى أنثى الوعول .

(٥) وفي العباب : ذكر الأروى « والصحاح » بفتح الصاد اسم مفرد ، بمعنى  
الصحيح ، يقال : صححه الله ، فهو صحيح ، وصحاح بالفتح ، والجاري على  
الأسنة كسر الصاد ، على أنه جمع صحيح ، قال التبريزي : وهو المشهور ، وقدمه =



وقال في القاموس : الوعل بفتح الواو ، مع فتح العين ،  
وكسرهما ، وسكونها : تيس الجبل .<sup>(١)</sup> ( و ) في ( الضبع  
كبش ) .<sup>(٢)</sup> قال الإمام : حكم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بكبش .<sup>(٣)</sup> ( و ) في ( الغزالة عنز ) .<sup>(٤)</sup>

= في الزهر ، وبعضهم ينكره بالنسبة إلى تسمية هذا الكتاب . وقال الدماميني :  
والمعنيان مستقيمان فيه ، إلا أن يثبت عن مصنفه أنه سماه الصحاح بالفتح ، فيصار  
إليه ، واسمه « تاج اللغة » و « صحاح العربية » قال فيه : أودعته ما صح عندي من  
هذه اللغة ، بعد تحصيلها رواية ، وإتقانها دراية ، ومشافهتي بها العرب العاربة .  
(١) له قرنان منحنيان وجمعه أوعال ووعل يقال : استوعلت الأوعال .  
ذهبت في قلل الجبال ، وتوعل الجبل علاه .

(٢) بلا نزاع ، « والضبع » بفتح الضاد ، وضم الباء ، ويجوز إسكانها ،  
جمعها « أضبع » في القليل « وضباع » « وضع » بضمين وبضمة ، والذكر :  
ضبعان . بالكسر ، والأنثى ضبعة ، كالأثب إلا أنه إذا مشى كأنه أعرج .

(٣) رواه أبو داود بسند صحيح . وابن ماجه ، والشافعي ، والدارقطني ،  
وغيرهم . وقضى به عمر ، رواه مالك وغيره ورواه الدارقطني ، عن ابن عمر :  
أنه قضى على جماعة في ضبع بكبش ، والكبش فحل الضأن في أي سن كان ،  
وقيل : إذا أثنى ، وإذا أربع . والجمع أكبش ، وأكباش .

(٤) هي أنثى المعز . وفيها شبه الغزال ، لأنه أجرد الشعر ، منقطع الذنب ،  
وكذا العنز من الظباء ، والأوعال ، والغزال من الظباء الشادن إلى طلوع قرنه ، وقيل :  
قبل الإثناء ، من حين تتحرك وتمشي ، ثم هو ظبي . وهذا مذهب الشافعي ، وكذا  
العلب إن أكل ، وفاقاً للشافعي ، ومالك ، وإذا كان الغزال الصغير من الظباء ،  
فالعنز الواجة فيه صغيرة مثله .

روي عن جابر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « في الظبي شاة »<sup>(١)</sup> ( و ) في ( الوبر ) وهو دويبة كحلاء ، دون السنور ، لا ذنب لها : جدي<sup>(٢)</sup> ( و ) في ( الضب جدي ) قضى به عمر ، وأريد<sup>(٣)</sup> . والجدي : الذكر من أولاد المعز ، له ستة أشهر<sup>(٤)</sup> ( و ) في ( اليربوع جفرة ) لها أربعة أشهر<sup>(٥)</sup> .

(١) رواه مالك ، وقضى به عمر ، وابن عباس ؛ وروي عن علي ، وقاله عطاء ، وقال ابن المنذر : لا يعرف عن غيرهم خلافهم . ويقال له أيضاً : تيس الجبل . وذلك اسمه إذا أثنى ، ولا يزال ثنياً حتى يموت ، والأثنى ظبية .

(٢) قياساً على الضب ، وهو مذهب الشافعي ، وهذا التعريف للجوهري . وتماه : ترجن في البيوت ، وجمعها : وبر . بفتح الباء ، ووبار . وعن ابن الأعرابي : الوبر الذكر ، والأثنى وبرة ، وهي في عظم الجرذ ، إلا أنها أنبل ، وأكرم ، وهي كحلاء ، ولها أطباء ، وهي من جنس بنات عرس .

(٣) براء مهملة ، بعدها باء موحدة مفتوحة ، تميمي ، مفسر ، تابعي ، وقضى به عبد الرحمن بن عوف ، وهو مذهب الشافعي ؛ وقيل : فيه شاة ؛ روي عن جابر ، وعطاء ، والجدي أقرب شبهاً إلى الضب من الشاة ، والضب — بفتح الضاد — حيوان صغير ، ذو ذنب ، شبيه « بالجرذون » بكسر الجيم . وقيل : الجرذون ذكر الضب ، حكاه الجوهري وغيره .

(٤) فأكثر ، ما لم تسقط ثنياه .

(٥) وهو مذهب الشافعي . قال ابن الزبير : فطمت ورعت ، أي فصلت عن أمها ، فأخذت في الرعي ، وذلك بعد أربعة أشهر غالباً ، سميت بذلك لأنها جفرت جنبها ، أي عظمتا . « واليربوع » هو الحيوان المعروف المشهور ، رجلاه أطول من نديه . والعامية تبدل ياءه جيماً .

روي عن ابن عمر ، وابن مسعود<sup>(١)</sup> (و) في ( الأرنب عناق )  
روي عن عمر<sup>(٢)</sup> والعناق الأنثى من أولاد المعز ، أصغر من  
الجفرة<sup>(٣)</sup> ( و ) في ( الحمامة شاة )<sup>(٤)</sup> حكم به عمر ،  
وعثمان ، وابن عمر ، وابن عباس .<sup>(٥)</sup> ونافع بن عبد الحارث :  
في حمام الحرم<sup>(٦)</sup> .

(١) وروي مرفوعاً ، والموقوف عن عمر وغيره أصح ، وروى أثر ابن مسعود  
الشافعي وغيره ، ورواه الشافعي عن جابر ، ومالك عن جابر أن عمر قضى في  
اليربوع بجفرة ، وقال مالك : قيمة الوبر واليربوع كالضب .

(٢) رواه مالك عن جابر عنه . وللدارقطني عن جابر أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال « في الأرنب عناق ، وفي اليربوع جفرة » وهو مذهب الشافعي . والأرنب  
حيوان معروف ، شهرته تغني عن وصفه ، وهو مصروف ، ليس بصفة ، بل اسم  
جنس .

(٣) تسمى : عناقاً . من حين تولد ، إلى أن ترعى ، والصواب أنها فوق  
الجفرة لها ما بين ثلث سنة ونصفها ، قبل أن تصير جذعة ، والجمع أعنق وعنوق .  
(٤) وهو مذهب الشافعي ، ومالك ، وجمهور أهل العلم ، لشبهها بها في  
كرع الماء .

(٥) وغيرهم ، ولم يعرف لهم مخالف في الصحابة ، وحكم عمر ، وابنه ،  
وعثمان ، رواه الشافعي ، وحكم ابن عباس ، رواه الشافعي وغيره ، واشتهر  
قضاؤهم فيها ، ورواه الشافعي أيضاً عن جابر .

(٦) وقال الأصحاب : هو إجماع الصحابة ، وليس ذلك على وجه القيمة ،  
ونافع بن عبد الحارث بن خالد الخزاعي ، صحابي فتحي ، أمره صلى الله عليه وسلم  
على مكة ، وأقام بها إلى أن مات رضي الله عنه .

وقيس عليه حمام الإحرام<sup>(١)</sup> والحمام كل ما عب الماء ،  
وهدر<sup>(٢)</sup> فيدخل فيه الفواخت ، والوراشين<sup>(٣)</sup> والقطا ، والقمري ،  
والدبسي<sup>(٤)</sup> .

(١) وقد روي عن ابن عباس أنه قضى في حمامة حال الإحرام بشاة ، لأنها حمامة مضمونة لحق الله ، فضمنت بشاة ، كحمامة الحرم ، وهذا مذهب الشافعي .

(٢) أي شرب الماء مرة واحدة من غير مص ، كما تعب الدواب ، وإنما يضع منقاره في الماء ، فيكرع كما تكرر الشاة ، ولا يأخذ قطرة قطرة ، كالدجاج ، والعصافير ، قال في الصحاح : الحمام يشرب الماء عباً كما تعب الدواب ، وقال الكسائي : كل مطوق « وهدر » صوت ، وقيل : غرد ، ورجع صوته ، كأنه يسجع ، فأوجبوا فيه شاة ، لشبهه بها في كرع الماء .

(٣) الفواخت جمع فاختة : طيور معروفة ، ضرب من الحمام المطوق ، قال ابن بري : مشتقة من الفخت الذي هو ضوء القمر ، « والوراشين » جمع ورشان بالتحريك : طائر يشبه الحمام ، وحشي ، لحمه أخف من الحمام ، كنيته أبو الأخضر .

(٤) القطا طائر مشهور ، ومنه المثل : إنه لأصدق من قطاة . سميت بصوتها حيث تقول : قطا قطا . « والقمري » بضم القاف : ضرب من الحمام ، واحدته قمرية ، وجمعه قماري ، قال الجوهري : منسوب إلى طير قمر : جبل ، أو موضع ، وقيل : الباء للمبالغة « والدبسي » بالضم اسم ضرب من الحمام ، يقرقر ، والأنثى منه : دبسية . أدكن ، لونه بين السواد والحمرة ، وفي كتاب « غريب الحمام » والأدبس الأخضر ، وفيه حمرة وسواد ، وهي الدبسة ، قيل : إنه منسوب إلى طير دبس ، أو دبس الرطب ، قال أحمد : كل طير يعب الماء كالحمام فيه شاة ، فيدخل فيه =

وما لم تقض فيه الصحابة يرجع فيه إلى قول عدلين خبيرين<sup>(١)</sup>  
وما لا مثل له - كباقي الطيور<sup>(٢)</sup> ، ولو أكبر من الحمام -  
فيه القيمة<sup>(٣)</sup> .

---

= الفواخت ، والقمري ، والقطا ، ونحوها لأن العرب تسميها حماماً ، وعلى قول  
الكسائي : كل مطوق حمام . فيدخل فيه الحجل لأنه مطوق ، إلا أنه لا يعب الماء ،  
ففيه خلاف .

(١) فيحكما في أشبه الأشياء به من حيث الخلقة ، لا القيمة ، كقضاء  
الصحابة ، لقوله تعالى ( يحكم به ذوا عدل منكم ) ولأنه لا يتمكن من الحكم بالمثل  
إلا بها ، ولا يشترط كونهما أو أحدهما فقيهاً ، لظاهر الآية ، ويجوز كون القاتل  
أحدهما أو هما ، لقول عمر - لأربد لما وطئ ظبياً - : أحكم يا أربد فيه . فحكم ،  
وأما عمر رضي الله عنه ، ولأنه حق لله كتقويم الزكاة ، وهذا قول مالك ،  
وأبي حنيفة ، وأحد قولي الشافعي ، والمراد : لا عن عمد . لأجل العدالة .

(٢) أما ما دون الحمام - كسائر الطير - فيضمنه - وفاقاً - بالقيمة ، قال  
ابن عباس : ما أصيب من الطير دون الحمام ففيه الدية . أي يضمنه بقيمته ، في  
موضعه الذي أتلفه فيه ، وهذا هو الضرب الثاني .

(٣) وفاقاً للشافعي ، وفي الإنصاف : بلا نزاع . لأنه القياس ، خولف في  
الحمام ، لقضاء الصحابة ، والوجه الثاني : يجب شاة . وروي عن ابن عباس ،  
وعطاء ، وكالحمام وأولى ، وعلى الأول فيشتري بالقيمة طعاماً ، يفرقه على مساكين  
الحرم ، أو يصوم عن كل مد يوماً ، وفاقاً ، كما تقدم ، إلا في أحد قولي الشافعي ،  
ويضمن كبير وصغير ، وصحيح ومعيّب ، وما خِصَّ بمثله ، وذكر بأنثى ،  
وعكسه ، لظاهر الآية ، والهدي فيها مقيد بالمثل ، ويجوز فداء أعور بأعرج ،  
وعكسه ، لعدم المماثلة .

(١) وعلى جماعة اشتركوا في قتل صيد جزاءً واحد .

---

(١) سواء كفّروا بالصيام أو غيره ، للآية ، فإنما أوجب تعالى المثل بقتله ، فلا يجب غيره ، وهو ظاهر في الواحد والجماعة .

والقتل هو الفعل المؤدي إلى خروج الروح ، وهو فعل الجماعة ، لا كل واحد ، ولأنه صلى الله عليه وسلم جعل في الضبع كبشاً ، ولم يفرق ، وهو قول عمر ، وابنه ، وابن عباس ، ولم يعرف لهم مخالف ، بخلاف ما إذا اشتركوا في قتل آدمي .

وإن أئلف بيض صيد ضمنه وفاقاً ، وكل ما يضمن في الإحرام ، يضمن في الحرم إلا القمل .

## باب حكم صيد الحرم<sup>(١)</sup>

أي حرم مكة<sup>(٢)</sup> (يحرم صيده على المحرم والحلال) إجماعاً<sup>(٣)</sup>.

(١) أي وما يجب فيه ، وحكم نباته ، وحكم صيد حرم المدينة ، ونباته ، وما يتعلق بذلك ، والحرم قد يكون الحرام كزمن ، وزمان ، والحرم ما لا يحل انتهاكه ، ومكة حرم الله ، والمدينة حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) دفع به توهم أن المراد حرم مكة والمدينة ، ودائرة حرم مكة قد نصبت عليها أعلام ، في جهاتها الأربع ، فحده من طريق المدينة — من جهة التنعيم — ثلاثة أميال ، عند بيوت السقيا ، ويقال : بيوت نفار ، وتسمى إضاءة بني غفار ، دون التنعيم ، تعرف بمساجد عائشة ، ومن جهة اليمن سبعة ، عند إضاءة لبن . ومن جهة العراق كذلك ، على ثنية رجل ، جبل بالمقطع ، قطع منه حجارة الكعبة زمن ابن الزبير ، ومن جهة الطائف وبطن نمرة كذلك ، في شعب عبدالله بن خالد بن أسيد ، ومن جهة جدة عشرة ، عند منقطع الأعشاش ، دون الشميسي ، وهو الحديبية ، وليست داخلية فيه ، ومن جهة بطن عرنة ، على طريق عرفة ، أحد عشر ميلاً ، وعلى تلك أنصاب مشهورة ، ترى من بعد لارتفاعها ، لم تزل معلومة نصبها الخليل عليه السلام ، ثم قصي ، وقيل : ثم النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم معاوية ، ثم عبد الملك ، ثم الرازي للذي بالتنعيم ، ثم المظفر بجهة عرفة ، ثم صاحب اليمن ، ثم العثماني .

(٣) حكاه غير واحد ، وقال بعض الأصحاب وغيرهم : ويحرم على دال لا يتعلق به ضمان ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، والكرخي من الحنفية ، وكذا يحرم أكله ، وتقدم أن له أن يأكل من الميتة ما يدفع به ضروره ، ولا يأكل الصيد عند الجمهور .

لحديث ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة <sup>(١)</sup> « إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض ، فهو حرام بحرمة الله ، إلى يوم القيامة » . <sup>(٢)</sup> ( وحكم صيده كصيد المحرم ) فيه الجزاء <sup>(٣)</sup> .

---

(١) سنة ثمان من الهجرة ، ومن خصوصيته أن يعاقب المريد للمعصية فيه ، إذا كان غازماً عليها ، وإن لم يوقعها ، لقوله ( ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم ) ومن يهيم فيه بمعصية من المعاصي الكبائر ، علماً ، عامداً ، قاصداً أنه ظلم ليس بمأثول ، قاله ابن عباس وغيره وقال : هو أن تستحل من الحرم ما حرم عليك .

(٢) أي حكم تعالى بتحريمه يوم خلق السموات والأرض ، فهو حرام بتحريمه ، والمراد البقعة لا يقاتل أهلها ، ولا يختلئ خلالها ، ولا يعضد شوكتها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تلتقط لقطتها ، إلا من عرفها ، ولا يحدث فيها حدثاً ، إلى يوم القيامة ، أي مستمر تحريمها إلى قيام الساعة ، فقال العباس : إلا الإذخر ، فإنه لقينهم ويوتهم . فقال « إلا الإذخر » متفق عليه ، فمكة وما حولها كانت حراماً قبل الخليل عليه الصلاة والسلام ، في قول أكثر أهل العلم ، لهذا الخبر المتفق عليه ، وما جاء أن الخليل حرم مكة ، فالمراد أظهر تحريمها وبينه .

(٣) على المسلم المكلف وفاقاً ، كصيد الإحرام ، إن كان مثلياً ضمنه بمثله ، وإلا بقيمته ، والحرمتان تساوتا في المنع منه ، سواء كان عمداً ، أو خطأ إجماعاً ، وكل ما يضمن في الإحرام ، يضمن في الحرم ، قال في المبدع : بغير خلاف نعلمه . وفي الفروع وغيره : وإن قتل المحل صيداً في الحرم ، بسهم ، أو كلب ، أو قتله على غصن في الحرم ، أصله في الحل ضمنه وفاقاً ، لأن الشارع لم يفرق بين من هو =



حتى على الصغير ، والكافر<sup>(١)</sup> لكن بحريه لا جزاء فيه<sup>(٢)</sup>  
ولا يملك ابتداءً بغير إرث<sup>(٣)</sup> ولا يلزم المحرم جزاءً<sup>(٤)</sup>  
(ويحرم قطع شجره) أي شجر الحرم<sup>(٥)</sup> (وحشيشه الأخضرين)<sup>(٦)</sup>

= في الحل أو الحرم ، ولأنه معصوم في الحرم كالمتجنيء ، وعكسه بعكسه وفاقاً ،  
لأن الأصل الإباحة ، وإن دخل سهمه أو كلب الحرم ثم خرج فقتله ، لم يضمنه  
وفاقاً ، ولو جرحه في الحل ، فمات في الحرم ، حل ولم يضمنه .

(١) أي يحرم صيد الحرم ، ويضمن حتى في حق الصغير ، ويحرم ويضمن  
حتى في حق الكافر ، والحرمة عامة ، ولم ير أبو حنيفة ضمان الصغير والكافر ،  
ف«حتى» إشارة إلى خلافه ، والحرمة قد تعلقت بمحلّه ، بالنسبة إلى الجميع ، فوجب  
ضمانه ، كمال الآدمي ، بل هو أكد من المال ، لأن حرمة الحرم مؤبدة . فلزمهما  
الجزاء .

(٢) استدراك من قوله : وحكم صيده كصيد الحرم . قيد استبداد الحرم  
بتحريم صيد بحريه ، بخلاف المحرم ، لكن لا جزاء فيه ، وتقدم .

(٣) أي لا يملك صيد الحرم ابتداءً ، ببيع ، أو هبة ونحوهما ، بغير إرث  
وفاقاً ، لدخوله في ملكه بالإرث ، كما تقدم في المحرم .

(٤) أي جزاء من جهة الحرم ، وجزاء من جهة الإحرام ، لدخول أحدهما في  
الآخر ، لعموم الآية .

(٥) البري إجماعاً .

(٦) لا اليابسين ، من الشجر ، أو الحشيش ، لخروجهما بموتهما من الاسم الداخل  
في النهي ، وقال الجوهري وغيره : الحشيش ما يبس من الكلأ ، ولا يقال له رطباً :  
حشيش . والهشيم ، كالحشيش ، والعشب الرطب ، والكلأ ، والخلا ، يطلق على  
الجميع .

الذين لم يزرعهما آدمي<sup>(١)</sup> لحديث « ولا يعضد شجرها ،  
ولا يحش حشيشها »<sup>(٢)</sup> وفي رواية « ولا يختلى شوكتها »<sup>(٣)</sup>  
ويجوز قطع اليابس ، والثمرة<sup>(٤)</sup> وما زرعه الآدمي<sup>(٥)</sup> والكمأة ،  
والفقع<sup>(٦)</sup> .

(١) فأما ما زرعه آدمي من البقول ، والزرع ، والرياحين ، فيباح أخذه ،  
لأن في تحريره ضرراً على من زرعه ، وهو منتف شرعاً ، ولا جزاء فيه .

(٢) ولقوله « ولا يختلى خلاها » قال أحمد : لا يحش الحرم ، ويعم الأراك  
والورق ، « ويعضد » بالبناء للمفعول ، أي يقطع بالمعضد ، وهو آلة كالقأس .

(٣) أي لا يحصد ، يقال : اختلته إذا قطعته ، وذكر الشوك دال على أن منع  
قطع غيره من باب أولى ، وفي رواية « ولا يعضد شوكة » فيحرم ولو كان فيه  
ضرر كعوسج ، اختاره وصححه غير واحد من الأصحاب .

(٤) وما انكسر ولم يبين ، كظفر منكسر .

(٥) كقطع بقل ، ورياحين ، وزرع إجماعاً ، وشجر غرس من غير شجر  
الحرم ، فإنه يباح أخذه ، والإنتفاع به ، لأنه أنبت آدمي كزرع ، ومملوك الأصل ،  
وعليه عمل المسلمين . واختار في المغني وغيره أن ما أنبت الآدمي من جنس شجرهم  
لا يحرم ، كجوز ، ونخل ، قياساً على ما أنبتوه من الزرع .

(٦) لأنهما لا أصل لهما ، فليسا بشجر ، ولا حشيش ، وقيل : ليستا نباتاً ،  
وإنما هما مواد عتان ، فيجوز أخذهما . « والكمأة » نبت معروف ، ينفض الأرض ،  
قال الطيبي : أبيض من شحم ، ينبت من الأرض ، يقال له : شحم الأرض .  
وفي الحديث « الكمأة من المن » و « الفقع » ضرب من الكمأة ، قال أبو عبيد :  
هي البيضاء الرخوة ، والجبأة إلى الحمرة ، وفي القاموس : الفقع من الكمأة .

وكذا الإذخر<sup>(١)</sup> كما أشار إليه بقوله ( إلا الإذخر ) قال في  
القاموس : حشيش طيب الرائحة .<sup>(٢)</sup> لقوله عليه السلام « إلا  
الإذخر »<sup>(٣)</sup> ويباح انتفاع بما زال ، أو انكسر بغير فعل  
آدمي ، ولو لم يبن<sup>(٤)</sup> وتضمن شجرة صغيرة عرفاً بشاة<sup>(٥)</sup>  
وما فوقها ببقرة<sup>(٦)</sup> .

(١) أي يجوز أخذه ، لاستثناء الشارع له .

(٢) وذكره غير واحد ، وهو بكسر الهمزة والحاء ، الواحدة : إذخرة .  
نبت معروف عند أهل مكة ، طيب الرائحة ، له أصل مندفن ، وقضبان دقاق ،  
ينبت في السهل والحزن ، كان يسقف به أهل مكة بيوتهم ، من بين الخشب ،  
ويسدون به الخلل ، بين اللبئات في القبور .

(٣) وذلك لما قال صلى الله عليه وسلم « لا يختلى خلاها » قال العباس : يارسول  
الله إلا الإذخر ، فإنه لقينهم ، وبيوتهم . قال « إلا الإذخر » متفق عليه .

(٤) بفتح المثناة التحتية ، وكسر الموحدة ، أي ينفصل ، من خشب ونحوه ،  
وحشيش ونحوه ، قال الموفق : لا نعلم فيه خلافاً ، لأن الخبر في القطع . وفي  
الإنصاف وغيره : ولا يحرم عود وورق زالا من شجرة أو زالت هي بلا نزاع .  
ويباح رعي حشيش ونحوه ، وفاقاً للشافعي ، واختاره وصححه غير واحد ، لأن  
الهدي كانت تدخل الحرم فتكثر فيه ، ولم ينقل سد أفواهاها . فإباحة رعيه كالمستفيض ،  
وللحاجة إليه ، أشبه قطع الإذخر ، بخلاف الإحتشاش لها منه فيحرم .

(٥) وهذا مذهب الشافعي ، وقال أبو حنيفة : بالقيمة .

(٦) وهو مذهب الشافعي ، وإن قطع غصناً في الحل ، وأصله في الحرم ، ضمنه  
بلا نزاع .

روي عن ابن عباس<sup>(١)</sup> ويفعل فيها كجزاء صيد<sup>(٢)</sup> ويضمن  
حشيش وورق بقيمته<sup>(٣)</sup> وغصن بما نقص<sup>(٤)</sup> فإن استخلف  
شيء منها ، سقط ضمانه<sup>(٥)</sup> كرد شجرة فتنبت<sup>(٦)</sup> لكن يضمن  
نقصها<sup>(٧)</sup> .

(١) وابن الزبير ، قال ابن عباس : في الدوحة بقرة ، وفي الجزلة شاة . وقاله  
عطاء وغيره ، وعمر أمر بقطع شجر كان بالمسجد ، يضر بأهل الطواف ، وفدى ،  
والدوحة الشجرة العظيمة ، والجزلة الصغيرة ، فالمتوسطة بقدرها ، وكالصيد يضمن  
بمقدر ، وجزم به وصححه غير واحد من الأصحاب .

(٢) أي يفعل في الشجرة الصغيرة أو الكبيرة كما يفعل في جزاء الصيد ، بأن  
يذبح الشاة أو البقرة ، ويفرقها ، أو يطلقها لمساكين الحرم ، كما مر ، أو يقوم الشاة  
أو البقرة ، ويفعل بتلك القيمة كما يفعل بقيمة جزاء الصيد ، بأن يشتري بها طعاماً  
يجزىء في فطرة ، فيطعم كل مسكين مدبراً ، أو نصف صاع من غيره ، أو يصوم  
عن إطعام كل مسكين يوماً .

(٣) وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ، وقال الموفق : لا أعلم فيه خلافاً .  
لأن الأصل وجوب القيمة ، ترك فيما تقدم ، لقضاء الصحابة ، فبقي ما عداه على  
مقتضى الأصل .

(٤) يعني من الشجرة ، كأعضاء الحيوان ، ولأنه نقص بقلعه ، فوجب فيه ما  
نقصه .

(٥) أي الشجر والحشيش ونحوه ، نص عليه ، كما لو قطع شعر آدمي ثم نبت .

(٦) أي المردودة ، لرجوعها كما هي ، ويبقى الإثم ، إن كان تعتمد القطع ،  
للنهي عنه .

(٧) أي الشجرة المردودة ، إذا نقصت بالرد ، كشعر الآدمي .

وكره إخراج تراب الحرم ، وحجارتة ، إلى الحل<sup>(١)</sup> لا ماء زمزم<sup>(٢)</sup> ويحرم إخراج تراب المساجد ، وطيبها للتبرك وغيره<sup>(٣)</sup> ( ويحرم صيد ) حرم ( المدينة ) .<sup>(٤)</sup> لحديث علي « المدينة حرام ما بين عير إلى ثور ، لا يختلي خلالها ، ولا ينفر صيدها ، ولا يصلح أن تقطع منها شجرة ، إلا أن يعلف رجل بغيره » رواه أبو داود<sup>(٥)</sup> .

(١) المراد بالحرم هنا : غير المسجد ، لتخصيص المسجد بالتحريم ، كما هو ظاهر كلام جماعة ، واستظهره في الفروع وغيره ، وقال ابن عباس وغيره : ولا يدخل من الحل . وقال أحمد : الخروج أشد ، لكراهة ابن عمر ، وابن عباس ، تعظيماً لشأنه .

(٢) فلا يكره إخراجه ، قال أحمد : أخرجه كعب ، ونخبر عائشة أنها كانت تحمله ، وتخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله ، رواه الترمذي ، وقال غريب حسن .

(٣) وهو بدعة ، ولا أصل له في السنة .

(٤) وهو مذهب مالك والشافعي ، وكذا شجرها ، وحشيشها « والمدينة » علم على مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو بالغلبة لا بالوضع ، وتواتر اسمها بالمدينة من الدين ، ولهما « طابة » ولمسلم « ان الله سمي المدينة طابة » وله « إنها طيبة ، وإنها تنفي الخبث » ، سميت بذلك لأنها طهرت من الشرك ، ولهما « تقولون يثرب ، وهي المدينة » قال أبو عبيد : يثرب أرض ، والمدينة بين ناحيتيها .

(٥) زاد أحمد « ولا تلتقط لقطتها إلا لمن أشاد بها » وفي الصحيحين « لا يقطع شجرها » ولمسلم « إني حرمت ما بين لابتي المدينة أن يقطع عضائها أو يقتل صيدها » =





وهو ( ما بين عير ) جبل مشهور بها<sup>(١)</sup> ( إلى ثور ) جبل صغير ، لونه إلى الحمرة ، فيه تدوير ، ليس بالمستطيل ، خلف أحد من جهة الشمال<sup>(٢)</sup> وما بين عير إلى ثور هو ما بين لابتيتها<sup>(٣)</sup> واللاية الحرة ، وهي أرض تتركبها حجارة سود<sup>(٤)</sup> .

(١) عند الميقات ، في الجنوب الغربي منها ، قال الشيخ وغيره : جبل عند الميقات ، يشبه العير ، وهو الحمار .

(٢) قاله الشيخ وغيره ، وقد أنكره غير واحد ، منهم مصعب الزبيري ، والحازمي ، وجماعة ، وقال عبد السلام بن مزروع البصري : صحبت طائفة من العرب ، من بني هيثم ، فمررنا بجبل خلف أحد ، فقلت : ما يقال لهذا الجبل ؟ قالوا : هذا جبل ثور ، فقلت : ما تقولون ؟ قالوا : هذا ثور ، معروف من زمن آبائنا ، وأجدادنا . وقال الحافظ ، عن شيخه المراغي ، نزيل المدينة : إن خلف أهل المدينة ينقلون عن سلفهم ، أن خلف أحد من جهة الشمال ، جبل صغير ، إلى الحمرة بتدوير ، يسمى ثوراً . قال : وقد تحقق بالمشاهدة . وقال المحب الطبري : علمنا أن ذكر ثور ، في الحديث صحيح ، وأن عدم علم أكابر العلماء به ، لعدم شهرته ، وعدم بحثهم عنه اهـ . وحتى جاء في رواية الحديث « إلى كذا » إشارة إلى عدم علمهم به .

(٣) وهو حد الحرمها من جهة المشرق والمغرب ، وما بين جبلتها حد لحرمها من جهتي الجنوب والشمال ، قال الشيخ : وحرم المدينة هو ما بين لابتيتها .

(٤) وقاله الشيخ وغيره ، وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم حول المدينة اثني عشر ميلاً حمى ، رواه مسلم . قال الشيخ - بعد ذكر حرم مكة - : وأما المدينة فلها حرم عند الجمهور ، كما استفاضت بذلك الأحاديث عن النبي صلى الله عليه =



وتستحب المجاورة بمكة<sup>(١)</sup> وهي أفضل من المدينة<sup>(٢)</sup> قال في  
الفنون : الكعبة أفضل من مجرد الحجرة ، فأما والنبي صلى  
الله عليه وسلم فيها ، فلا والله<sup>(٣)</sup> .

---

= عليه وسلم وليس في الدنيا حرم - لا بيت المقدس ولا غيره - إلا هذان الحرمان ،  
ولا يسمى غيرهما حرماً ، كما يسمى الجهال فيقولون : حرم القدس ، وحرم  
الخليل . فإن هذين وغيرهما ليسا بحرماً ، باتفاق المسلمين ، ولم يتنازع المسلمون  
في حرم ثالث إلا في « وج » وهو واد بالطائف ، وهو عند بعضهم حرم ، وعند  
الجمهور ليس بحرماً ، قال الوزير : اتفقوا أنه غير محرم الإصطياد ، ولا القطع ،  
إلا الشافعي ، فقال : يمنع من صيدها وقتله . ولم يثبت فيه شيء .

(١) وهو مذهب مالك ، والشافعي ، إذا قدر على إظهار دينه ، ولو كان يرى  
المنكر بها ، وقال مالك : إن كان يرى المنكر بها ظاهراً وجبت الهجرة .

(٢) وهو مذهب الشافعي ، وأبي حنيفة ، وجماهير العلماء ، وأحب البلاد  
إلى الله ، وللمتزمي وغيره وصححه « إنك لأحب البقاع إلى الله ، وإنك لأحب البقاع  
إلي » . ولأن العمل فيها أفضل ، فقد تظاهرت الأخبار أن الصلاة بالمسجد الحرام  
بمائة ألف صلاة فيما سواه ، وعنه : المدينة . وفاقاً لمالك ، لأنها مهاجر المسلمين ،  
ولترغيب النبي صلى الله عليه وسلم في المجاورة فيها ، وأنه يشفع لمن مات بها ،  
وقال في الإرشاد وغيره : الخلاف في المجاورة فقط . وجزموا بأفضلية الصلاة  
وغيرها في مكة ، واختاره الشيخ ، واستظهره في الفروع ، وقال الشيخ : المجاورة  
يمكن أكثر فيه إيمانه ، أفضل حيث كان .

(٣) أي الحجرة أفضل ، في رأيه رحمه الله ، ويقسم على ذلك إجتهداً منه ،  
وليس كل مجتهد مصيباً ، فإن الحق واحد .

الكتاب في قائمة الملاحظات



والخروج من أسفلها<sup>(١)</sup> ( و ) يسن دخول ( المسجد ) الحرام  
( من باب بني شيبه )<sup>(٢)</sup> لما روى مسلم وغيره ، عن جابر  
أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة ، ارتفاع الضحى ،  
وأناخ راحلته ، عند باب بني شيبه ، ثم دخل<sup>(٣)</sup> .

---

= ليلاً أو نهاراً ، ورواه النسائي في عمرة الجعرانة ، وفي الإنصاف : دخولها  
نهاراً مستحب ، بلا نزاع .

(١) من كدى ، بضم الكاف والتنوين ، المعروف الآن بباب الشبيكة ، عند ذي  
طوى ، بقرب شعب الشافعيين .

(٢) هو المعلم عليه بالكمر ، يدخل معه بين المقام وزمزم ، وهو باب السلام ،  
والمسجد من قبل ، هو المرصوف الآن بالرخام ، عليه صف من الأعمدة المصنوعة  
من نحاس محيطة به ، فيها المصابيح ، أهبط مما يليه بنحو درجة ، وما سواه مزيد ،  
وتقدم : أن الزيادة لها حكم المزيد .

(٣) أي دخل المسجد من باب بني شيبه ، المشهور اليوم ، عليه عقد منصوب ،  
علم عليه ، فيسن دخول المسجد منه ، باتفاق أهل العلم ، وإن لم يكن على طريقه ،  
لهذا الخبر وغيره : أنه صلى الله عليه وسلم دخل منه ، والدوران إليه لا يشق ،  
ومن ثم لم يجر خلاف في سنته ، بخلاف التعرّيج على ثنية كذا ، ولأنه جهة باب  
الكعبة ، والبيوت تؤتى من أبوابها ، ومن ثم كانت جهة باب الكعبة ، أشرف  
جهات الأربع ، وفيه الحجر الأسود ، وصح أنه يمين الله في الأرض ، ونسبة باب  
البيت إليه ، كنسبة وجه الإنسان إليه ، وأماثل الناس يقصدون من جهة وجوههم ،  
ومن قصد ملكاً ، أم بابه وقبل يمينه .

وقال الشيخ : إذا أتى مكة جاز أن يدخل مكة ، والمسجد من جميع الجوانب ،  
لكن الأفضل أن يأتي من وجه الكعبة ، اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه =

ويسن أن يقول عند دخوله « بسم الله ، وبالله ، ومن الله ،  
وإلى الله »<sup>(١)</sup> اللهم افتح لي أبواب رحمتك . وإذا خرج قال :  
افتح لي أبواب فضلك » ذكره في أسباب الهداية<sup>(٢)</sup> ( فإذا  
رأى البيت رفع يديه )<sup>(٣)</sup> .

---

= دخلها من وجهها ، من الناحية العليا ، من ثنية كداء المشرفة على المقبرة ، ودخل  
المسجد من الباب الأعظم ، الذي يقال له باب بني شيبه ، ثم ذهب إلى الحجر الأسود ،  
فإن هذا أقرب الطرق إلى الحجر الأسود ، لمن دخل من باب المعلاة .

وفي الصحيحين عن عائشة : أول شيء بدأ به حين قدم مكة ، أن توضأ ثم  
طاف بالبيت ، ثم أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان كذلك ، ثم معاوية ، وعبدالله بن  
عمر ، ثم ابن الزبير ، ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلون ذلك . ولأن مقصوده  
بسفـره زيارة البيت ، وهو في المسجد الحرام ، فلا يشتغل بغيره .

(١) وورد في دخول المسجد ما تقدم ، فمسجد الحرام أولى .

(٢) لابن الجوزي ، وإن قال ما ورد في دخول المسجد « بسم الله أعوذ بالله  
العظيم » ، إلى قوله : « وافتح لي أبواب رحمتك » ، كان أولى .

(٣) وكبر ، جزم به في المقنع والحرق ، والزركشي وغيرهم ، وفي مراسيل  
مكحول : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل مكة ، فرأى البيت ، رفع يديه  
وكبر ، وقال « اللهم أنت السلام » إلى آخره ذكره البيهقي ، والطبري ، وابن القيم ،  
 وغيرهم ، وهو مذهب الحنفية ، وبعض المالكية ، والشافعية ، وروي عن عمر  
 وغيره ، قال في المبدع : وهو قول الأكثر . قال الشيخ : ولم يكن قديماً بمكة بناء  
 يعلو البيت ، فكان البيت يرى قبل دخول المسجد . اهـ ، أو وصل نحو أعمى إلى محل  
 يراه منه لو كان بصيراً .





« اللهم تقبل مني ، واعف عني <sup>(١)</sup> وأصلح لي شأني كله ،  
لا إله إلا أنت » <sup>(٢)</sup> يرفع بذلك صوته <sup>(٣)</sup> (ثم يطوف مضطجعاً) <sup>(٤)</sup>  
— في كل أسبوعه استحباباً <sup>(٥)</sup> إن لم يكن حامل معذور —  
بردائه <sup>(٦)</sup> .

(١) أي : تقبل مني ، ما عملته في مجيئي إليك ، واعف عني ما قصرت فيه من  
حقتك . والعفو المحو مع الستر ، وتقدم .

(٢) ذكره الأثرم ، وإبراهيم الحربي ، وهو دعاء لائق بالمحل ، وإن قال  
غيره فلا بأس ، و « الشأن » الأمر والحال . ثم ختمه بكلمة التوحيد ، اعترافاً له  
بالألوهية وحده ، ويمكنه هذا الدعاء إذا دخل مع باب المسجد ، أما إذا وصل البيت ،  
فقال الشيخ وغيره : لا يشتغل بدعاء .

(٣) جزم به في المحرر والوجيز وغيرهما ، لأنه ذكر مشروع ، فاستحب رفع  
الصوت به ، كالتلبية .

(٤) نصباً على الحال ، والإضطجاع سنة ، باتفاق الأئمة ، سواء كان معتمراً  
أو قارناً ، أو مفرداً ، وهو هيئة تعين على إسراع المشي ، ويكون في جميع طوافه ،  
لما رواه أبو داود وغيره : طاف مضطجعاً . وهو قول عمر ، وكثير من العلماء ،  
وقيل : حال رمله . والطواف من قولهم : طاف به . أي : ألم . يقال : طاف يطوف  
طوافاً ، وطوفاناً ، وتطوف واستطاف . كله بمعنى .

(٥) أي يضطجع في كل الأشواط السبعة ، استحباباً ، عند جمهور أهل العلم ،  
لفعله صلى الله عليه وسلم .

(٦) متعلق بمضطجعاً ، أي يضطجع بردائه ، إن لم يكن حال طوافه حامل معذور ،  
أي حامل شخص معذور ، كان فوق عاتقه ، كمریض وصغير ، فلا يستحب في  
حق حامل المعذور اضطجاع ، ولا رمل ، كما سيأتي .



والاضطباع : أن يجعل وسط ردائه تحت عاتقه الأيمن ،  
وطرفيه على عاتقه الأيسر <sup>(١)</sup> وإذا فرغ من الطواف أزال  
الاضطباع <sup>(٢)</sup> ( يبتدئ المعتمر بطواف العمرة ) <sup>(٣)</sup> لأن الطواف  
تحية المسجد الحرام ، فاستحبت البداءة به <sup>(٤)</sup> .

(١) فيكون الأيمن مكشوفاً ، على هيئة أرباب الشجاعة ، إظهاراً للجلادة ،  
في ميدان تلك العبادة ، اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، لما روى أبو داود وغيره ،  
عن ابن عباس : كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتمرُوا من الجعرانة ،  
فرملوا بالبيت ، وجعلوا أرديتهم تحت آباطهم ، ثم قذفوها على عواتقهم اليسر .  
قال الشيخ وغيره : فإن تركه فلا شيء عليه .

(٢) لأنه زمنه فقط ، وليس بمستحب في الصلاة ، ولا يسعى مضطبعاً ،  
عند جماهير العلماء ، لتركه عليه الصلاة والسلام للإضطباع حالة السعي بين الصفا  
والمروة ، وكذا الخلفاء بعده .

(٣) لأن الذين أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم ، بفسخ نسكهم إليها ، أمرهم  
أن يطوفوا للعمرة ، بدليل أنه أمرهم بالحل ، ولم يحتج إلى طواف قدوم .

(٤) أي بالطواف قبل تحية المسجد ، لمن طاف ، وإن لم يطف — كأن دخل  
في وقت منع الناس فيه من الطواف ، أو كان عليه فائتة مكتوبة ، أو خاف فوت  
المكتوبة ، أو الوتر ، أو سنة راتبة ، أو فوت الجماعة في المكتوبة ، أو دخل المسجد  
غير مريد الطواف — لم يجلس حتى يصلي الركعتين ، فإن الطواف تحية الكعبة ،  
وتحية المسجد الصلاة ، وتجزئ منها الركعتان بعد الطواف ، ولا ينافي أن تحية المسجد  
الحرام : الطواف . لشرف الكعبة ، وتحية الكعبة مقدمة على تحية المسجد ، وبخلاف  
السلام على النبي صلى الله عليه وسلم ، لتقديم حق الله على حق الأنبياء .



1. The first part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States. It is argued that a knowledge of the past is essential for a full understanding of the present and for the development of a sound policy for the future.

2. The second part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States. It is argued that a knowledge of the past is essential for a full understanding of the present and for the development of a sound policy for the future.

3. The third part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States. It is argued that a knowledge of the past is essential for a full understanding of the present and for the development of a sound policy for the future.

4. The fourth part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States. It is argued that a knowledge of the past is essential for a full understanding of the present and for the development of a sound policy for the future.

5. The fifth part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States. It is argued that a knowledge of the past is essential for a full understanding of the present and for the development of a sound policy for the future.

6. The sixth part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States. It is argued that a knowledge of the past is essential for a full understanding of the present and for the development of a sound policy for the future.

7. The seventh part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States. It is argued that a knowledge of the past is essential for a full understanding of the present and for the development of a sound policy for the future.

8. The eighth part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States. It is argued that a knowledge of the past is essential for a full understanding of the present and for the development of a sound policy for the future.

نقل الأثرم : ويسجد عليه .<sup>(١)</sup> وفعله ابن عمر ، وابن عباس<sup>(٢)</sup>  
( فإن شق ) استلامه ، وتقبيله لم يزاحم ، واستلمه بيده ،  
و ( قبل يده )<sup>(٣)</sup> .

= ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك . رواه  
الجماعة . وإنما قاله عمر ، لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام ، فخشي  
أن يظن الجاهل أن تقبيل الحجر من ذلك ، فين أنه لا يقصد به إلا تعظيم الله عز  
وجل ، وفي الصحيحين عن ابن عمر : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه  
ويقبله . قال الترمذي : والعمل عليه عند أهل العلم ، يستحبون تقبيل الحجر .  
فإن لم يمكنه ، ولم يصل إليه استلمه بيده ، وإن لم يصل إليه استقبله إذا .

(١) أي نقل الأثرم صاحب الإمام أحمد ، عن الإمام أحمد رحمه الله ، أنه  
كان يقبله ، ويسجد عليه ، وعمر سجد عليه ، وقال : رأيت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يفعل هكذا .

(٢) أي السجود عليه ، وقال ابن عباس : رأيت عمر ، وإنه رأى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ؛ رواه ابن المنذر ، والحاكم ، وصححه ، وللحاكم وصححه :  
ويضع جبهته عليه . وتقبيله ، والسجود عليه ، مذهب الجمهور ، وانفرد مالك  
ببدعية السجود عليه ، واعترف القاضي بشذوذه عنهم .

(٣) لقوله صلى الله عليه وسلم لعمر « إنك رجل قوي ، فلا تزاحم على الحجر ،  
فتؤذي الضعيف ، إن وجدت خلوة فاستلم » رواه أحمد . ولأن الإسلام سنة ،  
وترك الإيذاء واجب ، فالإتيان بالواجب أولى ، وتقبيل اليد بعد الإسلام مذهب  
الجمهور والأئمة ، إلا في أحد قولي مالك ، ويلاحظ جلالة البقعة ، ويتلطف بمن  
يزاحم ، ويعذره ، ويرحمه ، لأن الرحمة ما نزع إلا من شقي .

لما روى مسلم عن ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم « استلمه وقبل يده » <sup>(١)</sup> (فإن شق) استلمه بشيء وقبله <sup>(٢)</sup> روي عن ابن عباس <sup>(٣)</sup> فإن شق (اللمس أشار إليه) أي إلى الحجر ، بيده أو بشيء ولا يقبله <sup>(٤)</sup> لما روى البخاري عن ابن عباس قال : طاف النبي صلى الله عليه وسلم على بعير ، كلما أتى الحجر أشار إليه بشيء في يده وكبر <sup>(٥)</sup> .

(١) للامسته بها الحجر ، فدل على استحباب تقبيل اليد المستلم بها ، اقتداء به صلى الله عليه وسلم ، وفي الصحيحين ، قال نافع : رأيت ابن عمر استلم الحجر بيده ، ثم قبل يده ، وقال : ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله . وورد في فضل تقبيله واستلامه أحاديث كثيرة ، منها : أنه يحط الخطايا ، ويكتب له الطواف كذا وكذا ، وكعدل رقبة ؛ وغير ذلك ، وخص الحجر بالتقبيل ، لما ثبت في فضله ، وأنه من الجنة .

(٢) أي الشيء المستلم به الحجر ، وهذا على الترتيب ، فإن أمكنه تقبيل الحجر قبله ، وإلا استلمه بيده وقبلها ، وإلا استلمه بشيء ، وقبل ذلك الشيء .

(٣) أي أنه كان يستلمه بشيء ، ويقبل ذلك الشيء ، وأجود من ذلك ، ما في صحيح مسلم : أنه صلى الله عليه وسلم يستلم الركن بمحجن معه ، ويقبل المحجن . فدل على سنية ذلك ، ولا يستحب للنساء تقبيل ، ولا استلام ، إلا عند خلو المطاف ، ليلاً أو نهاراً .

(٤) أي ولا يقبل ما أشار به إليه ، وقاله الشيخ وغيره ، لأن التقبيل إنما جاء للماس للحجر .

(٥) أي ولم يقبله ، فالسنة ترك تقبيل ما أشار به إليه ، اقتداء به صلى الله عليه وسلم =

(ويقول) مستقبل الحجر بوجهه كلما استلمه (ما ورد)<sup>(١)</sup>  
ومنه : بسم الله والله أكبر<sup>(٢)</sup> « اللهم إيماناً بك<sup>(٣)</sup> وتصديقاً<sup>(٤)</sup>  
بكتابك<sup>(٥)</sup> ووفاءً بعهدك .

= وسلم ، وفي لفظ : كلما أتى على الركن ، أشار إليه بشيء في يده وكبر . فإذا لم يتمكن من التقبيل ، أو اللمس ، أشار إليه كلما أتى عليه ، ولأن أشواط الطواف ، كركعات الصلاة ، والإستلام أو الإشارة والتكبير كالتكبير في الصلاة ، فيفتح به كل شوط ، كما يفتح كل ركعة بالتكبير .

(١) أي من الأدعية الالفة بالمقام ، وسواء قبله أو أشار إليه ، ويكون مستقبلاً له حال الإستلام أو الإشارة إليه ، قال الشيخ : استقبله بوجهه ، هو السنة . ولأحمد من حديث عمر « إن وجدت خلوة فاستلمه ، وإلا فاستقبله ، وهلل وكبر » .

(٢) قطع به الأكثر ، وقاله الشيخ وغيره ، وقال بعضهم : يقول : لا إله إلا الله ، والله أكبر . لحديث ابن عباس ، وحديث عمر « وإلا فاستقبله ، وهلل وكبر » « وبسم الله » أي أطوف ، « والله أكبر » أي من كل شيء ، ولا يرفع يديه ، كما يكبر للصلاة ، كما يفعله من لا علم عنده ، بل هو من البدع ، جزم به ابن القيم وغيره .  
(٣) أي : أومن . أو : أطوف إيماناً بك . أي لأجل إيماني أنك حق ، فعلت ذلك .

(٤) حيث قال تعالى : ( والله على الناس حج البيت ) ( وليطوفوا بالبيت العتيق ) .  
(٥) في قوله تعالى ( وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين ، والعاكفين ، والركع السجود ) ( وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً ) فأجابوا وفاء لذلك العهد ، وأصل الوفاء في اللغة التمام ، يقال : وفى بالعهد وأوفى ووفى . وعن علي : لما أخذ الله الميثاق ، كتب كتاباً فألقمه الحجر ، فهو يشهد للمؤمن بالوفاء ، وعلى الكافر بالاحود . ذكره أبو الفرج وغيره .

واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم» <sup>(١)</sup> لحديث  
عبدالله بن السائب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول  
ذلك عند استلامه <sup>(٢)</sup> ( ويجعل البيت عن يساره ) <sup>(٣)</sup> لأنه  
عليه السلام ، طاف كذلك ، وقال « خذوا عني مناسككم » <sup>(٤)</sup>  
( ويطوف سبعا <sup>(٥)</sup> .

(١) حيث أمر بذلك ، وفعله ، صلوات الله وسلامه عليه .

(٢) أي الحجر الأسود ، وللعقلي نحوه ، من حديث ابن عمر ، والبيهقي  
وغیره ، عن علي ، وهو قول أكثر الفقهاء ، قال الشيخ : وإن شاء قال : اللهم إيماناً  
بك . الخ .

(٣) إجماعاً ، فيقرب جانبه الأيسر إليه ، وقاله الشيخ وغيره .

(٤) أي : وحجوا كما رأيتوني أحج . فيستلزم وجوب كل فعل فعله في  
حجه ، إلا ما خصه دليل ، ففي حديث جابر : أنه مشى على يمينه . فيجب أن  
يجعل البيت عن يساره ، ويأخذ على يمينه بلا نزاع .

قال الشيخ : لكون الحركة الدورية تعتمد فيها اليمنى على اليسرى ، فلما كان  
الإكرام في ذلك للخارج ، جعل لليمنى ، وأول ركن يمر به يسمى الشامي ، وهو  
جهة الشام ، ثم يليه الركن الغربي ، وهو جهة الغرب ، ثم اليماني جهة اليمن ، وهو  
آخر ما يمر عليه من الأركان .

(٥) قال في المطالع : بفتح السين أي سبع مرات ، ويجوز ضمها ، ويجوز  
سبوع وأسبوع ، وجمعه : أسابيع اه ، والمعروف سبعا بضم السين ، والتاء محذوفة ،  
يريد الطوافات ، وقال الوزير : اتفقوا على أن طواف القدوم سنة لمن قدم إلى مكة ،  
وشدد فيه مالك ، وقال : يعيده إذا رجع ، وقال : اتفقوا على أنه سنة على أهل مكة ،  
وعلى من أهل منها ، إلا أبا حنيفة فقال لا يسن لهم .

يرمل الأفقي ( أي المحرم من بعيد من مكة ) في هذا الطواف ( فقط<sup>(١)</sup> إن طاف ماشياً ، فيسرع المشي ، ويقارب الخطأ<sup>(٢)</sup> ( ثلاثاً ) أي في ثلاثة أشواط<sup>(٣)</sup> ( ثم ) بعد أن يرمل الثلاثة أشواط<sup>(٤)</sup> .

(١) أي طواف القدوم ، مع الإضطباع ، دون غيره من الأطوفة ، وقال الشيخ : ويستحب أن يرمل من الحجر إلى الحجر ، في الأطواف الثلاثة . وقال الوزير وغيره : هو ستة باتفاق الأئمة . وقال في المبدع : لا نعلم خلافاً في سنته ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم طاف سبعا ، رمل ثلاثة أطواف ، ومشى أربعاً ، رواه جابر وابن عباس وغيرهما عنه صلى الله عليه وسلم ، وهذا كان لسبب زال ، وبقي المسبب ، ويرمل من الحجر ، إلى الحجر ، قول الأكثر اهـ . « ويرمل » بضم الميم مضارع « رمل » بفتحها ، قال الجوهري : الرمل - بالتحريك - الهرولة . قال ابن القيم : يسرع مشيه ، ويقارب خطاه ، وقال الشيخ : الرمل مثل الهرولة ، وهو مسارعة المشي ، مع تقارب الخطأ .

(٢) بلا نزاع ، ولا يثب وثبا ، لأن ذلك ليس بمشي ، فإذا فعله لم يكن آتيا بالرمل المشروع ، ومفهومه : لا يكره طوافه راكباً بلا عذر . قال النووي : وهو قول الجمهور . لكنه خلاف الأولى ، وفي المبدع : يجزىء مع العذر ، بغير خلاف ، لحبر ابن عباس : أنه صلى الله عليه وسلم طاف على بعير . ولحديث أم سلمة ، ولغير عذر يجزىء في رواية ، لأن الله أمرنا بالطواف مطلقاً ، والثانية : لا ، لتشبيهه بالصلاة . وعلم منه : أن الطواف راجلاً أفضل بغير خلاف .

(٣) جمع شوط ، وهو : جري مرة إلى الغاية ، والمراد به هنا : الطوفة الواحدة ، حول الكعبة ، من الحجر إلى الحجر ، للأخبار .

(٤) الأولى بالتعريف ، قال أبو البقاء : أجمعوا أنه لا يجوز إضافة ما فيه الألف واللام ، إلى النكرة .



( يمشي أربعاً ) من غير رمل <sup>(١)</sup> لفعله عليه السلام <sup>(٢)</sup> ولا  
يسن رمل لحامل معذور ، ونساء <sup>(٣)</sup> .

(١) أي يمشي أربع طوفات بلا رمل ، لأن هيئاتها السكينة فلا تغير ، قال  
ابن عباس : ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها ، إلا الإبقاء عليهم .  
متفق عليه .

(٢) في طواف القدوم ، وليس في شيء من الأحاديث أنه طافه راكباً ، ففي  
الصحيحين وغيرهما ، من حديث ابن عمر وابن عباس ، أنه رمل من الحجر إلى  
الحجر في حجة الوداع ، أي ابتداء من الحجر الأسود ، وأسرع حتى وصل إليه ،  
وعن جابر : ثم مشى على يمينه ، فرمل ثلاثاً ، ومشى أربعاً ، رواه مسلم ، قال  
الترمذي وغيره : والعمل عليه عند أهل العلم . فإن قيل : رمل صلى الله عليه وسلم  
هو وأصحابه لإظهار الجلد للمشركين ، ولم يبق ذلك المعنى ، إذ نفى الله المشركين ،  
فلم أبقيتكم الحكم بعد زوال علته ؟ قيل : قد رمل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه  
في حجة الوداع بعد الفتح ، فثبت أنها سنة ثابتة .

وقال ابن عباس : رمل في عُمَرِهِ كلها ، وفي حجه ، وأبو بكر ، وعمر ،  
وعثمان ، والخلفاء بعده . رواه أحمد وغيره ، وفي الصحيحين عنه قال : قدم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مكة ، فقال المشركون : إنه يقدم عليكم  
وفد ، وهنتهم حمى يثرب . فأمر أصحابه أن يرملوا الثلاثة الأول . وكان هذا أصل  
الرمل ، وسببه إغاظه للمشركين ، وكان في عمرة القضية ، ثم صار سنة ، ففعله في  
حجة الوداع ، مع زوال سببه ، كالسعي والرمي ، ولعل فعله باعث لتذكر سببه .

(٣) أي : غير حامل شخص معذور ، كمریض وصغير ، فلا يسن في حق  
الحامل الطائف اضطباع ، ولا رمل ، ولا يسن لنساء ، حكاه ابن المنذر إجماعاً ،  
لأنه إنما شرع لإظهار الجلد ، وهو معدوم في حقهن .

ومحرم من مكة أو قربها<sup>(١)</sup> ولا يقضى الرمل إن فات في  
الثلاثة الأول<sup>(٢)</sup> والرمل أولى من الدنو من البيت<sup>(٣)</sup> ولا يسن  
رمل ولا اضطباع في غير هذا الطواف<sup>(٤)</sup> ويسن أن ( يستلم  
الحجر والركن اليماني ) في ( كل مرة ) عند محاذاتهما<sup>(٥)</sup>

(١) لعدم وجود المعنى الذي لأجله شرع ، وهو إظهار الجلد والقوة لأهل البلد .

(٢) لأنه هيئة فات محلها ، ولا قياس يقتضيه ، وإن تركه في شيء من الثلاثة ،

أتى به فيما بقي منها ، قال الشيخ : وإن تركه فلا شيء عليه .

(٣) لأن المحافظة على فضيلة تتعلق بذات العبادة ، أهم من فضيلة تتعلق

بمكانها ، قال الشيخ : فإن لم يمكن الرمل للزحمة ، كان خروجه إلى حاشية المطاف

والرمل ، أفضل من قربه إلى البيت بدون الرمل ، وأما إذا أمكن القرب من البيت ،

مع إكمال السنة فهو أولى ، وإن حصل التزاحم في الأثناء ، فعل ما قدر عليه . قال :

ويجوز أن يطوف من وراء قبة زمزم ، وما وراءها من السقائف ، المتصلة بحيطان

المسجد .

(٤) أي طواف القدوم ، وهو طواف العمرة للمعتمر ، والقدوم للقارن

والمفرد ، لأنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه إنما فعلوا ذلك في الطواف الأول .

(٥) بلا نزاع ، إن تيسر له استلام الحجر ، وأما اليماني فعلى الصحيح ، ويقبل

يده عند استلامه الحجر ، لما تقدم ، دون اليماني ، والاستلام : المسح . كما تقدم ،

وعبارة الخرق وغيره : ويقبل الحجر ، فإن شق استلمه بيده وقبل يده ، أو استلمه

بشيء وقبله . كما تقدم ، وهذا إجماع ، وأما استلام اليماني فاتفقوا أنه مسنون ، إلا

أبا حنيفة ، فقال : ليس بسنة . وأما تقبيله فقال شيخ الإسلام : لا يقبل . وفي

البذاءع : لا خلاف أن تقبيله ليس بسنة . وجمهور أهل العلم : أنه لا يقبل . ولم

يفعله صلى الله عليه وسلم ، كما قبل الحجر الأسود ، فعلم أن ترك تقبيله هو السنة .

لقول ابن عمر : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدع أن يستلم الركن اليماني ، والحجر في طوافه . قال نافع : وكان ابن عمر يفعله . رواه أبو داود <sup>(١)</sup> فإن شق استلامهما أشار إليهما <sup>(٢)</sup> لا الشامي ، وهو أول ركن يمر به <sup>(٣)</sup> .

(١) ولمسلم عنه : ما تركت استلام هذين الركنين ، منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمهما . وعنه مرفوعاً « إن مسح الركن اليماني والركن الأسود ، يحط الخطايا خطأ » وقال : سمعته يقول : إن مسحهما كفارة للخطايا . ولأنهما بنيا على قواعد إبراهيم ، فسن استلامهما ، وللطبراني بسند جيد : أنه كان إذا استلم الركن اليماني ، قال « بسم الله ، والله أكبر » وكلمتا أتى على الحجر الأسود ، قال « الله أكبر » .

(٢) أما الإشارة إلى الحجر الأسود — إن شق عليه التقبيل ، أو الإستلام بيده أو شيء — فهو إجماع ، وأما اليماني ، فلم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يشير إليه ، ولو فعله لنقل ، كما نقل الإشارة إلى الحجر الأسود ، فالسنة ترك ما تركه صلى الله عليه وسلم ، كما أن السنة فعل ما فعله صلى الله عليه وسلم .

وما أحدثه بعض الموسوسة — حين يستلم يرجع وراءه القهقري فيؤذي من خلفه ، ويتأذى هو بدفعه — فبدعة ، ومن أراد الخروج من العهدة وقف في محله واستلمه ، ورجع على حال طوافه ، من غير عود إلى خلفه .

وما يفعله بعض الظلمة — يدفعون الناس ، ولا يراعون الأول فالأول — ضرره كبير ، لا سيما عند الحجر ، فربما استقبل البيت في سيره ، أو استدبره ، فخرج عن حكم التيامن في الطواف المجمع عليه .

(٣) فلا يستلمه ، ولا يقبله ، ولا يشير إليه إجماعاً .

ولا الغربي ، وهو ما يليه <sup>(١)</sup> ويقول بين الركن اليماني والحجر  
الأسود ( ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا  
عذاب النار ) <sup>(٢)</sup> .

(١) أي يلي الشامي ، فلا يستلمه ، ولا يقبله ، ولا يشير إليه ، لأنه صلى الله  
عليه وسلم ، لم يستلمهما ، ولم يقبلهما ، ولم يشر إليهما ، بل ذلك بدعة ، باتفاق  
الأئمة الأربعة وغيرهم . وفي الصحيحين : لم أره يمس من الأركان إلا اليمانيين .  
وقال الشيخ : لا يستلم من الأركان إلا الركنين اليمانيين دون الشاميين ، فإن النبي  
صلى الله عليه وسلم إنما استلم اليمانيين خاصة ، لأنهما على قواعد إبراهيم ، والآخران  
هما في داخل البيت ، قاله النبي صلى الله عليه وسلم .

فالركن الأول يستلم ويقبل ، واليماني يستلم ولا يقبل ، والآخران لا يستلمان  
ولا يقبلان ، وأما سائر جوانب البيت - ومقام إبراهيم ، وسائر ما في الأرض من  
المساجد ، وحيطانها ، ومقابر الأنبياء والصالحين ، كحجرة نبينا صلى الله عليه وسلم ،  
ومغارة إبراهيم ، ومقام نبينا صلى الله عليه وسلم ، الذي كان يصلي فيه ، وغير  
ذلك من مقابر الأنبياء والصالحين ، وصخرة بيت المقدس - فلا تستلم ولا تقبل ،  
باتفاق الأئمة ، وذكر نحو ذلك ابن الملقن وغيره ، وزاد : وإن التقبيل والإستلام  
تعظيم ، والتعظيم خاص بالله ، ولا يجوز إلا فيما أذن فيه . قال الشيخ : وأما الطواف  
بذلك ، فهو من أعظم البدع المحرمة ، ومن اتخذها ديناً ، يستتاب فإن تاب وإلا  
قتل .

(٢) لما رواه عبدالله بن السائب ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك .  
وقال شيخ الإسلام : كان صلى الله عليه وسلم ، يختم طوافه بذلك ، كما كان يختم  
سائر دعائه بذلك اهـ . ولم يصح عنه صلى الله عليه وسلم في الطواف غيره ، وإن  
قال « اللهم إني أسألك العفو والعافية ، في الدنيا والآخرة ، ربنا آتنا » . الخ فحسن =

وفي بقية طوافه : اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وسعيّاً مشكوراً ،  
وذنباً مغفوراً <sup>(١)</sup> رب اغفر ، وارحم ، واهدني السبيل  
الآقوم <sup>(٢)</sup> وتجاوز عما تعلم ، وأنت الأعز الأكرم <sup>(٣)</sup> .

---

= رواه أحمد عن أبي هريرة مرفوعاً « إن الله وكل بالركن اليماني سبعين ألف ملك ،  
فمن قال : اللهم إني أسألك العفو والعافية ، في الدنيا والآخرة ، ربنا آتينا في الدنيا  
حسنة ، وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار . قالوا : آمين » والدنيا من الدنو ،  
أي : القرب . سميت بذلك لقربها من الأخرى ، وقيل : لدنوها .

(١) أي اجعل حجي حجاً مبروراً ، أي : خالصاً لا يخالطه مأثم . وقيل :  
متقبلاً . وأصله من « البر » وهو اسم جامع لكل خير ، واجعل سعيي سعيّاً مشكوراً ،  
وعملاً متقبلاً يزكو ثوابه ، ومساعي الرجل : أعماله الصالحة . واحدها مسعاة ،  
واجعل ذنبي ذنباً مغفوراً ، والغفر : العفو مع الستر . وذكره بعضهم حال الرمل .

(٢) فيه تلويح لسلوك سبيل من سعى قبل ، فكان سنة لمن بعده كالرمل .

(٣) لأنه لا تائق بالمحل ، فاستحب ذكره ، كسائر الأدعية اللاتقة بمحالها ،  
وإن قال قبل ذلك : « اللهم إن هذا البيت بيتك » يعني الكامل الواصل لغاية الكمال  
اللائق به من بين البيوت ، هو بيتك هذا لا غيره ، « والحرم حرمك » أي الحرم الواصل  
إلى غاية الكمال اللائق به ، هو حرمك « وهذا مقام العائذ بك من النار » يعني  
الخليل عليه السلام « اللهم أعذني من النار » أي أجرتني من عذاب النار « ومن  
الشیطان الرجيم ، أن يضرتني ، ومن أهوال يوم القيامة التي تذهل فيه المرصعة عما  
أرضعت ، واكفني مؤنة الدنيا والآخرة ، رب قني شح نفسي » ولا بن ماجه عن  
أبي هريرة ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول « من طاف بالبيت سعيّاً ،  
ولم يتكلم إلا بـ « سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول =

## وتسن القراءة فيه <sup>(١)</sup>

= ولا قوة إلا بالله ، محي عنه عشر سيئات ، وكتب له عشر حسنات ، ورفع له عشر درجات .

وقال الشيخ : ويستحب له في الطواف أن يذكر الله ، ويدعوه بما شرع ، وليس فيه ذكر محدود قد استحبه صلى الله عليه وسلم ، لا بأمره ، ولا بقوله ، ولا بتعليمه ، بل يدعو فيه بسائر الأدعية الشرعية ، وما يذكره كثير من الناس ، من دعاء معين تحت الميزاب ، ونحو ذلك ، فلا أصل له ، وليس في ذلك ذكر واجب ، باتفاق الأئمة . وقال ابن القيم : لم يدع عند الباب بدعاء معين ، ولا تحت الميزاب ، ولا عند ظهر الكعبة ، وأركانها ، ولا وقت للطواف ذكراً معيناً ، لا بفعله ولا بتعليمه .

(١) أي في الطواف ، لأنها أفضل الذكر ، قال الشيخ : ولا يجهر بها . وقال أيضاً : وإن قرأ القرآن سراً ، فلا بأس به . وقال في موضع : جنس القراءة أفضل من الطواف . اهـ ، والدعاء والذكر هو المتوارث عن السلف ، فكان أولى ، ومأثور الدعاء أفضل من القراءة ، لأنها لم تحفظ عنه صلى الله عليه وسلم فيه ، وحفظ فيه غيرها ، فدل على أنه ليس محلها بطريق الأصالة ، وفي المبدع : وظاهره أنه لا يقرأ ، وهو رواية ، لتغليظه المصلين ، والمذهب لا يقرأ . اهـ ، والقراءة أفضل من دعاء غير مأثور .

ويستحب ترك الكلام ، وكل عمل ينافي الخشوع ، كالألتفات والتخصر ، وينبغي صون النظر عن كل ما يشغله ، ويتأكد عما لا يحل كالنساء ، والمرد ، بشهوة ، فيتزه طوافه عن كل ما لا يرتضيه الشرع ، من القول والفعل ، ولا يحتقر من فيه رثاءة أو جهل بالمناسك ، أو غير ذلك ، ولا ينبغي السلام على من يكون مشغولاً بذكر ، فكيف به حال الطواف ، لاعتذار ابن عمر ممن يسلم عليه ، لاستغراقه في حضوره ، وقال الترمذي : أكثر أهل العلم يستحبون أن لا يتكلم في الطواف ، إلا لحاجة ، أو بذكر الله ، أو من العلم .

( ومن ترك شيئاً من الطواف ) ولو يسيراً من شوط من السبعة  
لم يصح <sup>(١)</sup> لأنه صلى الله عليه وسلم طاف كاملاً ، وقال  
« خذوا عني مناسككم » <sup>(٢)</sup> ( أو لم ينوه ) أي ينوي الطواف ،  
لم يصح <sup>(٣)</sup> لأنه عبادة ، أشبه الصلاة <sup>(٤)</sup> .

(١) لأنه لم يأت بالعدد المعتبر ، المستفاد من فعله صلى الله عليه وسلم ، وإن  
أحدث في بعض طوافه ، أو قطعه بفصل طويل عرفاً ، ابتدأه ، وإن كان يسيراً  
بنى ، لأنه يتسامح بمثله ، لما في الإتصال من المشقة فعفي عنه ، فلو أقيمت الصلاة ،  
أو حضرت جنازة ، صلى في قول أكثر أهل العلم ، وروي عن ابن عمر وغيره ،  
ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم ، وبنى على طوافه ، قال ابن المنذر : لا نعلم  
أحداً خالف فيه ، إلا الحسين ، فإنه قال : يستأنف . والأول أصح ، لأنه فعل  
مشروع ، فلم يقطعه كاليسير . قال غير واحد : والموالة سنة . لأن الحسن غشي  
عليه ، فلما أفاق أتم ، وعن أحمد : ليس بشرط مع العذر .

(٢) أي أحكام حجكم ، وافعلوا كما أفعل ، فيجب أن يطوف كاملاً ،  
اقتداء به صلى الله عليه وسلم . وإن شك في عدد الطواف ، بنى على اليقين ، قال  
ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ذلك . لأنها عبادة ، فمتى  
شك فيها وهو فيها ، بنى على اليقين كالصلاة ، فإن أخبره ثقة عن عدد طوافه ،  
قبل قوله ، وإن شك في عدده بعد الفراغ منه ، لم يلتفت إليه .

(٣) أي لم ينو الطواف نية حقيقية ولا حكمية ، كقصده ملازمة غريم ، أو  
هضم طعام ونحوه ، وإن نوى الطواف ، ثم عرض ذلك له ، لم يضره إلا أنه ينقص  
ثوابه .

(٤) قال الشيخ : لا ريب أنه يشبه الصلاة من بعض الوجوه ، ولأنه لا عمل  
إلا بنية إجماعاً .

ولحديث « إنما الأعمال بالنيات »<sup>(١)</sup> (أو) لم ينو ( نسكه )  
بأن أحرم مطلقاً ، وطاف قبل أن يصرف إحرامه لنسك  
معين ، لم يصح طوافه<sup>(٢)</sup> ( أو طاف على الشاذروان )  
بفتح الذال ، وهو ما فضل عن جدار الكعبة<sup>(٣)</sup> لم يصح  
طوافه ، لأنه من البيت<sup>(٤)</sup> فإذا لم يطف به ، لم يطف بالبيت  
جميعه<sup>(٥)</sup> .

(١) « وإنما لكل امرئ ما نوى » وفي لفظ « لا عمل إلا بنية » فالنية : هي  
الأساس في العبادة ، ولأنه عبادة محضة تتعلق بالبيت ، فاشتطت له النية كالصلاة ،  
وذهب أبو حنيفة وجمهور الشافعية إلى أنه لا يفتقر شيء من أفعال الحج مطلقاً إلى  
نية ، لأن نية الحج تشملها كلها ، كما أن نية الصلاة تشمل جميع أفعالها ، ولأنه لو  
وقف بعرفة ناسياً أجزأه بالإجماع .

(٢) لعدم التعيين ، وقال الموفق : أو منكساً . بكسر الكاف وتفتح ، أي جعل  
البيت على يمينه ، لم يصح نسكه إجماعاً .

(٣) وهو المرتفع عن وجه الأرض ، قدر ثلثي ذراع ، كان ظاهراً في جوانب  
البيت ، كالذي عند الملتزم ، وبالحجر ، ثم صفح باجتهاد من المحب الطبري في  
تسليمه .

(٤) أي الشاذروان ، زعموا أنه ترك من نفس البيت ، وإنما جعل حمى له  
وعماداً ، وقال الشيخ : ليس من البيت ، بل جعل عماداً للبيت ، فيصح الطواف عليه .

(٥) أي إذا لم يطف بالشاذروان ، بل دار عليه ، لم يكن طاف بالبيت جميعه ،  
بناء على أنه من البيت . وقال الشيخ : لو وضع يده على الشاذروان ، الذي يربط  
فيه أستار الكعبة ، لم يضره ذلك ، في أصح قولي العلماء .



(أو) طاف على ( جدار الحجر ) بكسر الحاء المهملة <sup>(١)</sup> لم يصح طوافه <sup>(٢)</sup> لأنه صلى الله عليه وسلم طاف من وراء الحجر والشاذرون وقال « خذوا عني مناسككم » <sup>(٣)</sup> (أو) طاف وهو (عريان أو نجس) أو محدث (لم يصح) طوافه <sup>(٤)</sup>.

(١) سمي بالحجر ، لتحجيره بالجدار ، لطاف من ورائه ، وإن كان بعضه ليس من البيت ، ويسمى « الخطيم » كما يأتي ، لأنه محطوم من البيت ، والأشهر أن « الخطيم » ما بين الحجر الأسود والمقام .

(٢) لتركه جزءاً من البيت ، المجمع على الطواف على جميعه ، فمتى ترك شيئاً منه ، لم يكن طاف به جميعه .

(٣) لا نزاع أنه طاف من وراء الحجر ، وقال لعائشة — لما أرادت دخول البيت — « عليك بالحجر ، فإنه من البيت » فيجب أن يطوف من وراء الحجر إجماعاً ، لأنه من أصل البيت الذي بناه الخليل إبراهيم عليه السلام ، ومن لم يطف به لم يعتد بطوافه عند الجمهور ، لفعله صلى الله عليه وسلم ، وإطباق المسلمين عليه ، وشذ أبو حنيفة وقال : إن خرج أراق دمًا ، وإلا أعاده .

(٤) قال الوزير : اتفقوا أن من شرائطه الطهارة ، وستر العورة ، إلا أبا حنيفة ، فقال : سنة ، إلا أنه يجب بتركهما دم . وعنه : يجوز . لأن الطواف عبادة ، لا يشترط فيها الاستقبال ، فلم يشترط فيها ذلك ، كالسعي قاله في المبدع ، ويجبره بدم ، وظاهره صحته من حائض بدم ، وهو ظاهر كلام جماعة ، واختاره الشيخ ، وقال : ما يعجز عنه من واجبات الطواف ، مثل من كان به نجاسة لا يمكنه إزالتها ، كالمستحاضة ، ومن به سلس البول ، فإنه يطوف ولا شيء عليه ، باتفاق الأئمة .

وقال : وكذلك لو لم يمكنه الطواف إلا عرياناً ، وكذلك المرأة الحائض ، إذا لم يمكنها طواف الفرض إلا حائضاً ، بحيث لا يمكن التأخر بمكة ، في أحد قولي =

= العلماء الذين يوجبون الطهارة على الطائف ، ومن المعلوم أن الشريعة لا تأتي بسوى هذا ، فتطوف بالبيت والحالة هذه ، وتكون هذه ضرورة ، مقتضية لدخول المسجد مع الحيض ، والطواف معه ، وليس في هذا ما يخالف قواعد الشريعة ، بل يوافقها ، إذ غايته سقوط الواجب ، أو الشرط ، بالعجز عنه ، ولا واجب في الشريعة مع العجز ، ولا حرام مع ضرورة ، وتلجم ، كما أبيح للمستحاضة دخول المسجد للطواف ، إذا تلجمت اتفاقاً لأجل الحاجة ، وحاجة هذه أولى فلا يمتنع الإذن لها في دخول المسجد ، لهذه الحاجة التي تلتحق بالضرورة ، هذا إذا قيل إنها ممنوعة من المسجد ، وأما أن عبادة الطواف لا تصح مع الحيض كالصلاة ، فغايتها : أن تكون الطهارة شرطاً من شروط الطواف ، فإذا عجزت عنه سقط ، كما لو انقطع دمها ، وتعذر عليها الإغتسال ، والتميم ، فلئنها تطوف على حسب حالها ، كما تصلي بغير طهور ، لقوله ( فاتقوا الله ما استطعتم ) وهذه قد اتقت الله ما استطاعت ، فليس عليها غيره ، بالنص وقواعد الشريعة ، والأشبه : لا يجب عليها دم ، لأن الطهارة واجب يؤمر به مع القدرة ، لا مع العجز ، وأحمد يقول : لا دم عليها . كما صرح به فيمن طاف جنباً وهو ناس .

وقال ابن القيم : بل تفعل ما تقدر عليه من مناسك الحج ، ويسقط عنها ما تعجز عنه من الشروط والواجبات ، ومن المعلوم أن الشريعة لا تأتي بسوى هذا .

وذكر أنه لم يدل على اشتراط الطهارة للطواف نص ولا إجماع ، وإذا لم يمكنها إلا على غير طهارة ، فليس عليها غيره ، بالنص ، وقواعد الشريعة .

وقال : لم تفرط ، ولم تترك ما أمرت به ، فلئنها لم تؤمر بما لا تقدر عليه ، وقد لا يمكنها السفر مرة ثانية ، فإذا قيل : تبقى محرمة إلى أن تموت . فهذا لا يكون مثله في دين الإسلام ، فتطوف ، وتكون هذه ضرورة مقتضية لدخول المسجد مع الحيض ، والطواف معه .

لقوله عليه السلام « الطواف بالبيت صلاة ، إلا أنكم تتكلمون فيه » رواه الترمذي والأثرم عن ابن عباس <sup>(١)</sup> ويسن فعل باقي المناسك كلها على طهارة <sup>(٢)</sup> وإن طاف المحرم لابس مخيط صح وفدى <sup>(٣)</sup> ( ثم ) إذا تم طوافه ( يصلي ركعتين ) نفلاً <sup>(٤)</sup> .

(١) قال النووي وغيره : رفعه ضعيف ، والصحيح أنه موقوف ، وقال الشيخ : لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن هو ثابت عن ابن عباس ، وقد روي مرفوعاً ، ولا ريب أنه يشبه الصلاة من بعض الوجوه ، ليس المراد أنه نوع من الصلاة ، التي يشترط لها الطهارة ، وهذا كقوله « إن العبد في صلاة ، ما دامت الصلاة تحبسه » « وما دام ينتظر الصلاة » ، « وإذا أتى المسجد ، فلا يشك بين أصابعه ، فإنه في صلاة » ونحو ذلك .

وقال : والطواف بالبيت صلاة ، إلا أن الله أباح فيه الكلام ، فمن تكلم فلا يتكلم إلا بخير ، ولهذا يؤمر الطائف أن يكون متطهراً الطهارة الصغرى والكبرى ، مستور العورة ، مجتنباً النجاسة التي يجتنبها المصلي ، وفي وجوب الطهارة في الطواف نزاع بين العلماء ، فإنه لم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالطهارة للطواف ، ولا نهى المحدث أن يطوف ، ويمتنع أن يكون واجباً ولا يبينه للأئمة ، وتأخير البيان عن وقته ممتنع ، إلا أنه طاف طاهراً ، وثبت عنه أنه نهى الحائض عن الطواف ويأتي .

(٢) لأنها أكمل ، وكذا سائر الأوقات ، ينبغي أن يكون فيها على طهارة ، وتقدم .

(٣) أي حال كونه لابس مخيط ، وتقدم .

(٤) قال الشيخ : بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واتفاق السلف والأئمة ، وحكي وجوبها عن أبي حنيفة ، وفي المبدع : وعنه وجوبها ، وهي أظهر . وحكاها الوزير عن مالك ، ورواية عن الشافعي ، واتفقوا على مشروعيتها ، ولما أتى صلى =

يقرأ فيهما بالكافرون ، والإخلاص ، بعد الفاتحة <sup>(١)</sup> وتجزى مكتوبة عنهما <sup>(٢)</sup> وحيث ركعهما جاز <sup>(٣)</sup> والأفضل كونهما ( خلف المقام ) لقوله تعالى ( واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ) <sup>(٤)</sup> .

---

= الله عليه وسلم إلى المقام قرأ ( واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ) بيانا منه لتفسير القرآن ، ومراد الله منه ، بفعله صلى الله عليه وسلم ، ويصح السعي قبل صلاة الركعتين ، باتفاق الأئمة ، وفي أسباب الهداية : يأتي الملتزم قبل الركعتين .

(١) أي سورة الإخلاص ، وبالكافرون ، على الحكاية ، لما رواه مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قرأ فيهما ( قل هو الله أحد ) و ( قل يا أيها الكافرون ) وتقدم أن مشروعية قراءتهما لما اشتملتا عليه من التوحيد ، واستحباب قراءتهما مجمع عليه ، وإن قرأ غيرهما جاز .

(٢) كركعتي الإحرام ، وعند أبي حنيفة ومالك والشافعي : لا تجزى ، كما لا تجزى المنذورة . وعنه : أنه يصليهما بعد المكتوبة . قال أبو بكر : وهو أقيس ، كركعتي الفجر .

(٣) أي وفي أي مكان صلاحهما جاز ، ولو خارج المسجد ، قال غير واحد : أجمع أهل العلم على أن الطائف ، تجزئه ركعتا الطواف حيث شاء ، وصلاحهما عمر وغيره خارج الحرم ، وفي المنتهى ، والمبدع وغيرهما : وله جمع أسابع بركعتين لكل أسبوع ، وعليه : فلا تعتبر الموالاة بين الطواف وركعتيه ، كما لا يكره الفصل بين الفرض وراتبته ، بخلاف سجدة التلاوة ونحوها ، فإنه يكره ، لأنه يؤدي إلى فواته .

(٤) أي لصلاة الطواف ، على وجه الإستحباب ، عند جمهور المفسرين ، والفقهاء المعتبرين ، قال البغوي وغيره : هو الحجر الذي يصلي إليه الأئمة . اهـ ، وهو حجر تقدم أنه نزل من الجنة ، قام عليه الخليل ، لبناء البيت ، وكان إسماعيل يناوله الحجارة ، وكان كلما كمل ناحية انتقل إلى الناحية التي تليها ، وهكذا ، حتى تم =

= جدار الكعبة ، وأثر قدمي الخليل فيه ، قال أنس : رأيت فيه أصابعه ، وأخمص قدميه ، غير أنه أذهبه مسح الناس بأيديهم ، ثم صفح بالفضة ، وكان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ملتصقاً بالبيت ، يمتد الداخل ، ثم أخره عمر وأقره المسلمون ، وهو نحو شبر ونصف طولاً وعرضاً ، وضع عليه قبة من خشب ، ثم من حديد ، وعليه قبة عالية من خشب ، قائمة على أربعة أعمدة دقيقة من حجارة ، بينها شبائيك من حديد ، نصبت في القرن التاسع ، فيصلي خلفه ، لقعله صلى الله عليه وسلم ، متفق عليه ، وما حوله مما يطلق عليه اسم المقام عرفاً ، ثم ما قرب من البيت ، خصوصاً ما قرب من الملتزم والباب ، ثم الحجر ، ثم ما قرب من سائر جوانب البيت ، ويجوز في غير ذلك ، لأن عمر ركعهما بذئ طوى ، رواه البخاري ، ولا يشرع تقبيله ، ولا مسحه إجماعاً ، ولا سائر المقامات ، وتقدم .

قال الشيخ وغيره : ولو صلى المصلي في المسجد والناس يطوفون أمامه لم يكره ، سواء مر أمامه رجل أو امرأة ، وهذا من خصائص مكة اهـ . ولا خلاف أنه يأتي الملتزم إن شاء ، متضرعاً كما سيأتي في موضعه ، ويشرب من ماء زمزم ، ويتضلع منه ، وحاصل كلامه أنه يشترط لصحة الطواف عشرة أشياء ، النية ، وستر العورة ، والطهارة من الحدث ، والخبث ، وتكميل السبع ، وجعل البيت عن يساره ، وأن لا يمشي على شيء منه ، ولا يخرج من المسجد ، وأن يوالي بينه ، وأن يبتدىء من الحجر الأسود فيحاذيه ، وكذا في الإنصاف وغيره ، وزاد عثمان وغيره : إسلام ، وعقل ، والمشي مع القدرة . وفي الرعاية وغيرها : وله شرب الماء فيه ، وجوز بعضهم الأكل ، وله الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر . وستنه عشر ، استلام الحجر ، وتقبيله ، أو ما يقوم مقامه ، واستلام الركن اليماني ، واضطباع ، ورمل في مواضعه ، ودعاء ، وذكر ، ودنو من البيت ، وركعتا الطواف ، ولو ترك شيئاً من ذلك صح بالإتفاق ، وكان تاركاً للسنة .

## فصل<sup>(١)</sup>

( ثم ) بعد الصلاة يعود و ( يستلم الحجر )<sup>(٢)</sup> لفعله عليه السلام<sup>(٣)</sup> ويسن الإكثار من الطواف كل وقت<sup>(٤)</sup> .

(١) في السعي بين الصفا والمروة ، والتحلل من العمرة ، وما يتعلق بذلك ، قال الشيخ : ولو أخر ذلك إلى ما بعد طواف الإفاضة جاز ، فإن الحج فيه ثلاثة أطوفة ، طواف عند الدخول ، وهو يسمي طواف القدوم ، والدخول ، والورود ، والطواف الثاني هو بعد التعريف ، ويقال له طواف الإفاضة ، والزيارة ، وهو طواف الفرض الذي لا بد منه ، كما قال تعالى ( ثم ليقضوا تفثهم ، وليوفوا نذورهم ، وليطوفوا بالبيت العتيق ) والطواف الثالث هو لمن أراد الخروج من مكة وهو طواف الوداع ، وإذا سعى عقب واحد منها أجزأه . اهـ . ولو لم يكن السعي متوقفا على تقدم الطواف عليه لما أخرته عائشة رضى الله عنها .

(٢) قال الشيخ وغيره : هو سنة إجماعا .

(٣) رواه مسلم وغيره ، من حديث جابر وغيره : صلى ركعتين ، والمقام بينه وبين البيت ثم أتى الحجر بعد الركعتين ، واستلمه ، ثم خرج إلى الصفا . ورواه أحمد ، وأهل السنن وغيرهم ، قال الترمذي : والعمل عليه عند أهل العلم ، فكل طواف بعده سعي : يسن أن يعود إلى الحجر ، فيستلمه إن أمكن ، لأن الطواف لما كان يفتح بالإسلام ، فكذا السعي ، بخلاف ما إذا لم يكن بعده سعي .

(٤) ليلا ونهارا ، كلما بدا له ، لأنه يشبه الصلاة ، والصلاة خير موضوع ، وطواف التطوع للغرباء أفضل من صلاة التطوع اتفاقا ، لأنهم لا يمكنهم الطواف في بلدانهم ، فكان الإشتغال به أولى ، قال ابن عباس : من طاف بالبيت خمسين مرة =

(١) ( ويخرج إلى الصفا من بابيه ) أي باب الصفا ليسعى  
( فيرقاه ) أي الصفا (٢) ( حتى يرى البیت ) فيستقبله (٣) .

= خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه . وقال ابن عمر : من طاف بهذا البيت أسبوعاً فأحصاه كان كعتق رقبة . وقال : لا يضع قدماً ، ولا يرفع أخرى إلا حط الله بها عنه خطيئة . وكتب له بها حسنة .

قال الشيخ : والإكثار من الطواف من الأعمال الصالحة ، فهو أفضل من أن يخرج الرجل من الحرم ويأتي بعمره مكية ، فإن هذا لم يكن من أعمال السابقين الأولين ، من المهاجرين والأنصار ، ولا رغب فيه النبي صلى الله عليه وسلم أمته ، بل كرهه السلف . اهـ . حتى قال أحمد : النظر إلى البيت عبادة . قال شيخنا : وأما في الصلاة فأمور بنظره إلى موضع سجوده .

(١) أي بين الصفا والمروة سبعة أشواط ، ويخرج إليه من أي باب شاء ، لأن المقصود يحصل به ، وإنما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من باب بني مخزوم — وهو الذي يسمى باب الصفا — لأنه أقرب الأبواب إليه ، فكان اتفاقاً لا قصداً .

(٢) أي يصعد عليه استحباباً بلا نزاع ، لفعله صلى الله عليه وسلم ، رواه مسلم وغيره ، وهو — بالقصر — الحجرة الصلبة ، واحدها صفاة كحصاة ، والمراد به هنا : المكان المعروف عند المسجد ، في طرف المسعى الجنوبي ، أسفل جبل أبي قبيس « ورقي يرقى » صعد ، بكسر القاف في الماضي ، وفتحها في المضارع ، وحكي فتحها وكسرها مع الهمز ، قال الشيخ : وكان النبي صلى الله عليه وسلم يرقى على الصفا والمروة ، وهما في جانبي جبلي مكة ، واليوم قد بني فوقهما دكتان ، فمن وصل إلى أسفل البناء أجزأه السعي ، وإن لم يصعد فوق البناء ، وذكر الأزرقي وغيره أنه اثنتا عشرة درجة ، وقال ابن بطوطة : وللصفا أربع عشرة درجة علياها كانتها مصطب ، ومن تأمل علو الوادي اليوم ، تيقن كثرة المدفون من درج الصفا .

(٣) ولو لم يره ، وليس بواجب ، لأنه لو ترك صعوده فلا شيء عليه إجماعاً .

( ويكبر ثلاثاً<sup>(١)</sup> ويقول ما ورد ) ثلاثاً<sup>(٢)</sup> ومنه « الحمد لله على ما هدانا<sup>(٣)</sup> لا إله إلا الله وحده لا شريك له<sup>(٤)</sup> له الملك ، وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير<sup>(٥)</sup> وهو على كل شيء قدير<sup>(٦)</sup> لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده<sup>(٧)</sup> .

(١) لما رواه مسلم وغيره ، وفي لفظ « فوحد الله ، وكبره » فيستحب توحيد الله ، وتكبيره ، وتهليله .

(٢) أي يكرر ما ورد من الأدعية على الصفا والمروة ثلاث مرات . لفعله صلى الله عليه وسلم .

(٣) أن بلغنا مشاعر الحج .

(٤) في ربوبيته ، ولا في إلهيته ، ولا في أسمائه وصفاته .

(٥) « يحيي » إلى آخره ، رواه النسائي وغيره ، بسند صحيح .

(٦) ولابن عمر من رواية إسماعيل ، عن أيوب عن نافع « لا إله إلا الله ، ولا نعبد إلا إياه ، مخلصين له الدين ، ولو كره الكافرون » .

(٧) زاد مسلم « أنجز وعده » . الخ وأنه قاله ثلاث مرات ، فيسن الدعاء بما دعا به صلى الله عليه وسلم ، ولا نزاع في ذلك ، لثبوت عنه صلى الله عليه وسلم ، « وصدق الله وعده » يعني في إظهار الدين ، « ونصر عبده » ، يعني محمداً صلى الله عليه وسلم على أعدائه . والأحزاب الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء ، والإشارة بالأحزاب هنا إلى الذين تحزبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أيام الخندق ، وهم قريش ، وغطفان ، ويهود قريظة والنضير وغيرهم . =



ويدعو بما أحب ، ولا يلبي <sup>(١)</sup> ( ثم ينزل ) من الصفا ( ماشياً إلى ) أن يبقى بينه وبين ( العلم الأول ) - وهو الميل الأخضر في ركن المسجد - نحو ستة أذرع <sup>(٢)</sup> .

---

= وقال أحمد : يدعو بدعاء ابن عمر ، وهو « اللهم اعصمني بدينك ، وطواعيتك وطواعية رسولك ، اللهم جنبني حدودك ، اللهم اجعلني ممن يحبك ، ويحب ملائكتك ، وأنبياءك ، ورسلك ، وأوليائك ، وعبادك الصالحين ، اللهم يسرني ليسرى ، وجنبني العسرى ، واغفر لي في الآخرة والأولى ، واجعلني من أئمة المتقين ، واجعلني من ورثة جنة النعيم ، واغفر لي خطيئتي يوم الدين . اللهم قلت ( ادعوني استجب لكم ) وإنك لا تخلف الميعاد ، اللهم إزد هديتنا للإسلام ، فلا تنزعني منه ، ولا تنزعني منه ، حتى توفياني وأنا على الإسلام ، اللهم لا تقدمني للعذاب ، ولا تؤخرني لسوء الفتن » .

(١) لعدم فعله عليه الصلاة والسلام ، ولمسلم من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه أتى الصفا ، فعلا عليه ، حتى نظر إلى البيت ، ورفع يديه ، فجعل يحمد الله ، ويدعو بما شاء ، ولأنه موضع ترجى فيه الإجابة .

(٢) قول الماتن قاله جماعة وقدم غير واحد أنه يمشي حتى يأتي العلم ، وماصرفه إليه الشارح - وهو أنه يمشي إلى أن يصير بينه وبينه ستة أذرع - قاله آخرون ، واختاروه ، واستظهره في الفروع ، وصححه في التصحيح ، وخرج بقوله : ماشياً . راكب ، وحامل المعذور ، والمرأة ، والصحيح من المذهب أن السعي راكباً ، كالطواف راكباً ، فإنه صح عنه أنه صلى الله عليه وسلم سعى ماشياً ، فلما كثروا عليه أتمه راكباً ، وقطع الموفق ، والشارح ، وغيرهما بجواز السعي راكباً ، لعذر وغيره ، لأن المعنى الذي منع من أجله الطواف راكباً غير موجود فيه ، وقال أحمد : لا بأس به على الدواب لضرورة .

(ثم يسعى) ماشياً ، سعيّاً (شديداً إلى) العلم (الآخر) <sup>(١)</sup>  
وهو الميل الأخضر بفناء المسجد ، حذاء دار العباس <sup>(٢)</sup>.

(١) فإنه صلى الله عليه وسلم نزل من الصفا يمشي ، فلما انصبت قدماه في بطن الوادي سعى ، حتى إذا جاوز الوادي وأصعد مشى ، وعليه الجماهير واستظهره في الفروع ، وصححه في التصحيح ، وسبب مشروعية السعي — والله أعلم — أن إبراهيم لما ترك هاجر وإسماعيل هناك ، عطش فصعدت الصفا تنظر : هل بالموضع ماء ؟ فلم تر شيئاً ، فترلت ، فسعت في بطن الوادي ، حتى خرجت منه إلى جهة المروة ، لأنها توارت بالوادي عن ولدها ، فسعت شفقة عليه ، فجعل ذلك نسكاً ، إظهاراً لشرفها ، وتفضيلاً لأمرها .

وعن ابن عباس : إنما سعى بين الصفا والمروة ليري المشركين جلده وقوته ، صححه الترمذي ، وقال : وهو الذي يستحبه أهل العلم ، وإن سعى ومشى رأوه جائزاً . وله عن ابن عمر : لئن سعيت لقد رأيت يسهى ، ولئن مشيت لقد رأيت يمشي ، وأنا شيخ كبير . أي يشق عليه السعي ، والسعي الشديد مشروط بأن لا يؤذي .

(٢) أي ركن المسجد ، وإنما عبر به في الأول ، وهنا بالفناء ، تفنناً ، ودار العباس رباط معروف ، منسوب إليه ، والعلم في الأصل العلامة ، والعلمان هنا هما ما عرفهما به ، وفي مجمع البحرين : شيثان منحوتان من نفس جدار الحرم ، علامتان لموضع السعي . وقال المطرزي وغيره : الميلاق علامتان بموضع المروة ، في ممر بطن الوادي .

وقال ابن القيم وغيره : بطن الوادي هو ما بينهما ، لم يتغير ، واستمر عمل المسلمين عليه ، خلفاً عن سلف . اهـ ، والسعي بينهما — وإن لم يكن اليوم هو بطن الوادي — باعتبار ما كان سابقاً ، فإن ما بينهما كان منخفضاً ، وطرفا المسعى من جهة الصفا والمروة مرتفعان .

( ثم يمشي ، ويرقى المروة <sup>(١)</sup> ويقول ماقاله على الصفا <sup>(٢)</sup> ثم ينزل )  
من المروة ( فيمشي في موضع مشيه ، ويسعى في موضع سعيه ،  
إلى الصفا <sup>(٣)</sup> يفعل ذلك ) أي ما ذكر من المشي والسعي ( سبعا <sup>(٤)</sup>  
ذهابه سعية ، ورجوعه سعية ) <sup>(٥)</sup> .

(١) وهي الحجارة البيضاء ، البراقة ، أو الرخوة ، جمعها مروات ، وجمع الكثير مرو ، سمي بها المكان الذي في طرف المسعى الشمالي ، واتفقوا على أن العقد الكبير المشرف ، الذي بوجهها ، هو حدها ، علامة على أولها ، وقال المحب الطبري وغيره : المروة في وجهها عقد كبير مشرف ، قد تواتر كونه حداً ، بنقل الخلف عن السلف . وكذا في « مسالك الأبصار » ، وذكر الأزرق وغيره أن على المروة خمس عشرة درجة ، كحلت بالنورة ، في خلافة المأمون ، وذلك قبل أن يعلو الوادي ، ويتغطي أكثر الدرج ، وعمارة العقد من جهة الملك الظاهر ، سنة ٨٨٠ هـ . ضمن عمارة المنصور .

(٢) من التكبير ، والتهليل ، والدعاء مستقبلاً القبلة ، لما رواه مسلم وغيره : أنه صلى الله عليه وسلم فعل على المروة ما فعله على الصفا . فيسن اتفاقاً .

(٣) كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، يمشي إلى بطن الوادي ، ثم يسعى فيه ، وهو ما بين العلمين ، ثم يمشي إلى المروة ، قال الشيخ : وإن لم يسع في بطن الوادي — بل مشى على هيئته ، جميع ما بين الصفا والمروة — أجزأه باتفاق العلماء ، ولا شيء عليه .

(٤) لأن رواية نسك النبي صلى الله عليه وسلم ، اتفقوا على أنه صلى الله عليه وسلم طاف بينهما سبعة أشواط .

(٥) باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم ، قال الوزير وغيره : اتفق الأئمة أنه يحتسب بالذهاب سعية ، وبالرجوع سعية ، وغلطوا الطحاوي وغيره مما قال : =

يفتح بالصفاء ، ويختم بالمروة<sup>(١)</sup> ويجب استيعاب ما بينهما في كل مرة<sup>(٢)</sup> فيلصق عقبه بأصلهما إن لم يرقهما<sup>(٣)</sup> فإن ترك مما بينهما شيئاً - ولو دون ذراع - لم يصح سعيه<sup>(٤)</sup> ( فإن بدأ بالمروة سقط الشوط الأول ) فلا يحتسبه .<sup>(٥)</sup>

---

= الذهاب والرجوع شوط . وقال ابن القيم : لم ينقله أحد ، ولا قاله أحد من الذين اشتهرت أقوالهم ، فلا خلاف أنه بدأ بالصفاء ، وختم بالمروة .

(١) أي يفتح سعيه بالصفاء ، لقوله صلى الله عليه وسلم « ابدؤا بما بدأ الله به » وهو قوله تعالى ( إن الصفا والمروة من شعائر الله ) فبدأ تعالى بالصفاء ، ولا يبدأ إلا بالأهم ، وعن ابن عباس أنه قرأ الآية ، وقال : نبدأ بالصفاء اتبعوا القرآن ، فما بدأ به القرآن فابدؤا به . ويختم بالمروة ، لقول جابر : فلما كان آخر طوافه - يعني عند المروة - قال « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي ، ولجعلتها عمرة » .

(٢) فقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم رقى الصفا والمروة .

(٣) أي أصل الصفا والمروة ، بأول الدرج ، والراكب يفعل ذلك بدابته .

(٤) لتركه جزءاً من المسعى الذي يجب استيعابه بالمسعى .

(٥) لمخالفة فعل النبي صلى الله عليه وسلم المستفيض عنه ، ولأمره صلى الله عليه وسلم بالبداة بالصفاء ، كما رواه النسائي وغيره : أنه قال « ابدؤا بما بدأ الله به » وعن جابر « نبدأ بما بدأ الله به » فبدأ بالصفاء ، وقرأ ( إن الصفا والمروة من شعائر الله ) بياناً لمراد الله ، وتقريراً ، وصححه الترمذي ، وقال : والعمل على هذا عند أهل العلم ، أنه يبدأ بالصفاء قبل المروة ، فإن بدأ بالمروة قبل الصفا لم يجزئه ، وبدأ بالصفاء .

ويكثر من الدعاء والذكر في سعيه<sup>(١)</sup> قال أبو عبدالله : كان ابن مسعود إذا سعى بين الصفا والمروة قال : رب اغفر وارحم ، واعف عما تعلم ، وأنت الأعز الأكرم<sup>(٢)</sup> . ويشترط له نية وموالة<sup>(٣)</sup> وكونه بعد طواف نسك ولو مسنوناً<sup>(٤)</sup> ( وتسن فيه الطهارة ) من الحدث ، والنجس<sup>(٥)</sup> . ( والستارة ) أي ستر العورة<sup>(٦)</sup> .

---

(١) لقوله صلى الله عليه وسلم « إنما جعل السعي بين الصفا والمروة لإقامة ذكر الله تعالى » .

(٢) وروي أنه كان يقوله بين الميئين ، وأبو عبدالله هو الإمام أحمد رحمه الله .

(٣) أي بين أشواطه ، اختاره الأكثر ، فإن فصل يسيراً أو أقيمت مكتوبة ، أو حضرت جنازة صلى وبني ، وأما النية فالجمهور أنها شرط ، لأنه عبادة قطعاً ، فاعتبرت له ، صححه غير واحد ، وصوبه في تصحيح الفروع والإنصاف .

(٤) كطواف القدوم ، لأنه يصدق عليه أنه مسنون . وطواف نسك وتقدم ، ولأنه الوارد عنه صلى الله عليه وسلم ، وحكي فيه الإجماع ، لخبر عائشة وغيره ، فلا يجوز بدونه ، ولا بعد طواف نفل ، وإن سعى قبل أن يطوف لم يجزئه السعي إجماعاً .

(٥) كبقية المناسك ، في قول أكثر أهل العلم ، وفي الإنصاف : سنة بلا نزاع . لأنه أكمل ، ولا تجب ، لأنه عبادة لا تتعلق بالبيت ، بل كالوقوف بعرفة ، فاستحبت له الطهارة ، ولم تجب فيه .

(٦) لأنه إذا لم تشرط له الطهارة مع آكدتها فغيرها أولى .

فلو سعى محدثاً ، أو نجساً ، أو عرياناً أجزأه<sup>(١)</sup> ( و ) تسن  
( الموالاة ) بينه وبين الطواف<sup>(٢)</sup> والمرأة لا ترقى الصفا ولا  
المروة<sup>(٣)</sup> ولا تسعى سعيّاً شديداً<sup>(٤)</sup> وتسن مبادرة معتمر بذلك<sup>(٥)</sup>  
( ثم إن كان متمتعاً لا هدي معه قصر من شعره )<sup>(٦)</sup> .

---

(١) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالطهارة فيه ، وليس بصلاة ، فيشترط له ما يشترط لها ، من طهارة ، وستارة ، ونحو ذلك .

(٢) في ظاهر كلام أحمد ، قال في المبدع : وهو الأصح . ورجحه الموفق وغيره ، لأنه لا تعلق له بالبيت ، فلم تشترط ، فلو فصل بينهما بطواف أو غيره ، أو طاف أول النهار ، وسعى آخره أجزأه .

(٣) لثلاث تراحم الرجال ، وهو أستر ، وقال ابن عمر : لا تصعد المرأة فوق الصفا والمروة ، ولا ترفع صوتها بالتلبية . رواه الدارقطني .

(٤) وفاقاً ، وحكى ابن المنذر الإجماع على أنها لا ترمل ، لأنه يقصد لها التستر ، وقال ابن عمر : ليس على النساء رمل بالبيت ، ولا بين الصفا والمروة . فالمطلوب منها التستر ، وفي هذا ، وفي الصعود على الصفا والمروة تعرض للإتكشاف ، والقصد بشدة السعي لإظهار الجلد ، وليس ذلك مطلوباً في حقها .

(٥) أي بالطواف والسعي ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يلو على شيء ، ولا دخل بيتاً ، ولا اشتغل بشيء ، بل بدأ بالبيت فطاف به ، ثم خرج إلى الصفا والمروة ، فسعى بينهما كما مر .

(٦) إن كان له شعر ، والمعتمر لا يتحلل إلا بالطواف والسعي ، والتقصير أو الحلق ، والقص هو الأخذ من الشعر بمقص أو غيره ، وهو هنا أفضل من الحلق ، لأمره صلى الله عليه وسلم به في حديث جابر وغيره .

ولو لبده <sup>(١)</sup> ولا يحلقه ندباً ، ليوفره للحج <sup>(٢)</sup> ( وتحلل ) لأنه  
تمت عمرته <sup>(٣)</sup> .

(١) أي يقصر من مجموع شعره ، لا من جميعه : ولو كان لبده ، لقوله  
« ولبدت رأسي » والتليد هو : جعل نحو خطمي وصنع في شعر رأسه ، لينضم  
الشعر ، ويلتصق بعضه ببعض ، احترازاً عن تمعطه وتقليمه .

(٢) ولأنه أكمل ، ولقوله صلى الله عليه وسلم « وليقصر ، وليحلل » فلم يأمره  
بالحلق ، ليبقى له شعر يحلقه في الحج ، فإن الحلق في تحلل الحج ، أفضل منه في  
تحلل العمرة ، وقوله « ويحللوا ، أو يقصروا » إن كان بحيث يطلع شعره ، فإن  
الأولى له الحلق ، وإلا فالتقصير ، ليقع له الحلق ، قال الشيخ : ويستحب له أن  
يقصر من شعره ، ليدع الحلاق للحج ، وكذلك أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم . اهـ  
ولا يحلق بعضه في أحدهما ، وباقيه في الآخر ، لأنه من القزع المنهي عنه .

(٣) وكما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه في غير ما حديث لما طافوا  
بالييت ، وسعوا بين الصفا والمروة ، أن يحلوا ، إلا من كان معه هدي ، فيبقى  
على إحرامه حتى يتم حجه ، وقاله الشيخ وغيره ، ونزل عليه القضاء بين الصفا  
والمروة أن يأمرهم بالإحلال ، ولما توقفوا من جعلها متعة قال « انظروا ما أمركم به  
فافعلوه » .

قال الشيخ وغيره : وهو مذهب أهل الحديث ، وإمامهم أحمد بن حنبل ،  
وأهل الظاهر ، لبضعة عشر حديثاً صحيحاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
منها « من تطوف بالييت ، وسعى ، ولم يكن معه هدي حل » ومنها أنهم لما راجعوه  
قال « انظروا ما أمركم به فافعلوه » فردوا عليه فغضب ، وأقسم طائفة من أصحابه  
أنه ما نسخ ، ولا صح حرف واحد يعارضه ، وأنهم لم يخصصوا به ، بل أجرى الله  
على لسان سراقه أن يسأله ، فقال « بل للأبد » وفي لفظ « بل للأبد الأبد » . =

(وإلا) بأن كان مع المتمتع هدي لم يقصر<sup>(١)</sup> و (حل إذا حج)  
فيدخل الحج على العمرة ، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً<sup>(٢)</sup>  
والمعتمر غير المتمتع يحل ، سواء كان معه هدي أو لم يكن ،  
في أشهر الحج أو غيرها<sup>(٣)</sup> .

---

= وتواتر عن حبر الأمة عبد الله بن عباس أنه قال : ما طاف بالبيت حاج ، ولا غير  
حاج ، إلا حل ، أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنه صلى الله عليه وسلم لما تم  
سعيه أمر كل من لا هدي معه أن يحل حتماً ، ولا بد ، قارنا كان أو مفرداً ،  
وأمرهم أن يحلوا الحل كله ، من رداء وطيب وغيرهما ، وأن يبقوا إلى يوم التروية .

وقال رجل لابن عباس : ما هذه الفتيا ؟ فقال : سنة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ، وإن رغنتم . قال ابن القيم : صدق ابن عباس ، كل من طاف بالبيت ،  
وسعى ، ممن لا هدي معه ، من مفرد أو قارن ، أو متمتع ، فقد حل ، إما وجوباً ،  
وإما حكماً ، هذه هي السنة التي لا راد لها ، ولا مدفع ، وقال أحمد لسلمة : عندي  
أحد عشر حديثاً صحاحاً ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أتركها لقولك ؟  
ويقال أيضاً : إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قصد مخالفة المشركين ، تعين  
مشروعيته ، إما وجوباً ، وإما استحباباً ، وإذا حلّ حل له ما حرم عليه بالإحرام .

(١) ولم يحل حتى ينحر هديه ، والمفرد والقارن لا يحلان إلا يوم النحر .

(٢) يوم النحر ، لحديث ابن عمر وعائشة المتفق عليهما ، قال الشيخ : ولو  
أحرم بالحج ، ثم أدخل عليه العمرة لم يجز ، على الصحيح ، ويجوز العكس بالإتفاق .

(٣) لفراغه من نسكه ، واعتمر صلى الله عليه وسلم ثلاث عمر ، سوى عمرته  
التي مع حججه ، وكان يحل إذا سعى بلا نزاع ، وقال ابن رشد : اتفقوا على أن  
المعتمر يحل من عمرته إذا طاف بالبيت ، وسعى بين الصفا والمروة . قال ابن القيم :  
ومن هديه ذبح هدي العمرة عند المروة .



( والمتمتع ) والمعتمر ( إذا شرع في الطواف قطع التلبية ) .<sup>(١)</sup>  
لقول ابن عباس يرفعه : كان يمسك عن التلبية في العمرة  
إذا استلم الحجر<sup>(٢)</sup> قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح<sup>(٣)</sup>  
ولا بأس بها في طواف القدوم سرّاً<sup>(٤)</sup> .

---

(١) وهو مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، ونص أحمد - كما ذكر الموفق وغيره - أنه إذا استلم الحجر قطع التلبية .

(٢) أي إذا شرع في الطواف ، لأن التلبية إجابة إلى العبادة ، وشعار الإقامة عليها ؛ والأخذ في التحلل مناف ، وهو يحصل بالطواف والسعي . فإذا شرع في الطواف فقد أخذ في التحلل ، فيقطعها ، كما يقطع الحاج التلبية إذا شرع في رمي جمرة العقبة ، لحصول التحلل به .

(٣) ورواه أبو داود وغيره ، قال الترمذي : والعمل عليه عند أكثر أهل العلم ، قالوا : لا يقطع المعتمر التلبية حتى يستلم الحجر . وقال بعضهم : إذا انتهى إلى البيوت . والعمل على حديث النبي صلى الله عليه وسلم .

(٤) أي لا بأس بالتلبية حال طواف القدوم سرّاً ، وكذا في السعي بعده ، ويكره الجهر بها ، لئلا يخلط على الطائفين ، وقال النووي : الصحيح أنه لا يلي في الطواف والسعي ، لأن لهما أذكاراً مخصوصة .

## باب صفة الحج والعمرة<sup>(١)</sup>

(يسن للمحليين بمكة ) وقربها ، حتى تمتنع حل من عمرته  
( الإحرام بالحج<sup>(٢)</sup> يوم التروية ) وهو ثامن ذي الحجة<sup>(٣)</sup> ،  
سمي بذلك لأن الناس كانوا يتروون فيه الماء لما بعده<sup>(٤)</sup> ( قبل  
الزوال )<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أي كيفيتهما ، وبيان ما شرع فيهما من أقوال وأفعال ، والأصل فيه  
حديث جابر ، رواه مسلم وغيره .

(٢) من مكة أو من الحرم ، على ما سيأتي ، و « حل » من إحرامه ، فهو حال ،  
وأحل ، فهو محل .

(٣) نص عليه ، قال الوزير : اتفقوا على أنه يحرم بالحج يوم التروية وقبله ،  
وقال مالك وأحمد : الأفضل يوم التروية ، واستحب تقديمه أبو حنيفة ، وفعله  
يوم التروية هو السنة ، لفعله صلى الله عليه وسلم وأمره .

(٤) إذ لم يكن بمنى ولا عرفات ماء ، فيتزودون من الماء ما يكفيهم أيام منى  
وعرفات ، وأما الآن فكثر الماء ، واستغنوا عن حمله ، أولأنهم كانوا يروون  
إبلهم فيه ، وقيل : لأن إبراهيم رأى في تلك الليلة أنه يذبح ابنه ، فلما أصبح  
روى ، أي : تفكر في النهار أنما رآه من الله ، فلما رأى الليلة الثانية ، عرف أنه  
من الله ، فمن ثم سمي يوم عرفة ، فلما رأى الليلة الثالثة ، هم بنحره فسمي يوم  
النحر ، وقيل : لأن الإمام يروي مناسكهم .

(٥) لحديث جابر : توجه قبل صلاة الظهر يوم التروية إلى منى . رواه  
مسلم وغيره .

فيصلي بمنى الظهر مع الإمام<sup>(١)</sup> ويسن أن يحرم ( منها ) أي من مكة<sup>(٢)</sup> والأفضل من تحت الميزاب<sup>(٣)</sup> ( ويجزىء ) إحرامه ( من بقية الحرم ) ومن خارجه<sup>(٤)</sup> ولا دم عليه<sup>(٥)</sup> .

(١) إن أمكنه ، لحديث ابن عمر : صلى الفجر يوم التروية بمكة ، فلما طلعت الشمس راح إلى منى ، فصلى بها الظهر . الحديث ، واتفقت الرواة ، أنه صلى الظهر بمنى ، ومنى فرسخ من مكة .

(٢) بلا نزاع ، وظاهره : أنه لا ترجيح لمكان على غيره ، والجمهور : من منزله . وحكي أنه لا نزاع فيه ، وفي صحيح مسلم عن جابر : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لما حللنا أن نحرم ، فأهللنا من الأبطح ، وكان منزلم . وقال الشيخ : السنة أن يحرم من الموضع الذي هو نازل فيه ، وكذلك المكي يحرم من أهله ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « ومن كان منزله دون الميقات ، فمهلته من أهله حتى أهل مكة يهلون من مكة » وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إنما أحرموا كما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وأهلوا من البطحاء ، وكان منزلم إذ ذاك . وقال ابن القيم : وأحرموا من منزلم ، ومكة خلف ظهورهم ، ولم يدخلوا المسجد ليحرموا منه اه . ويستحب أن يفعل عند إحرامه هذا ما يفعله عند الإحرام من الميقات ، من الغسل ، والتنظيف ويتجرد من المحيط .

(٣) لم يذكره الأصحاب في الإيضاح ، ولا المبهج ، وقيل : من المسجد ، والسنة من منزله كما فعل صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وهو الأفضل بلا ريب .

(٤) قال الشيخ : هذا هو الصواب ، لأن الأبطح خارج البلد ، ولم يرد ما يوجب قصر الإحرام على الحرم .

(٥) لعدم ورود وجوبه .

والمتمتع إذا عدم الهدي وأراد الصوم سن له أن يحرم يوم السابع ، ليصوم الثلاثة محرماً<sup>(١)</sup> ( ويبيت بمنى )<sup>(٢)</sup> ويصلي مع الإمام استحباباً<sup>(٣)</sup> ( فإذا طلعت الشمس ) من يوم عرفة ( سار ) من منى ( إلى عرفة )<sup>(٤)</sup> .

---

(١) يعني السابع والثامن والتاسع ، فيكون آخرها يوم عرفة .

(٢) يصلي بها الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، والفجر ، لحديث جابر : فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى ، فأهلوا بالحج ، فركب النبي صلى الله عليه وسلم ، فصلى بها الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء والفجر . وكل من أدركه الليل فقد بات ، نام أو لم ينم ، وسمي منى لأنه يمني فيه الدم ، أي : يصب .

(٣) لصلاة الحاج معه صلى الله عليه وسلم بها الفروض الخمسة ، قصرأ بلا جمع . قال الشيخ : والإيقاد بمنى بدعة ، مكروهة باتفاق العلماء .

(٤) قال الشيخ : والسنة أن يبیت الحاج بمنى ، فيصلون بها الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، والفجر ، ولا يخرجون منها حتى تطلع الشمس ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فالمبيت بها ، والمسیر إذا طلعت الشمس ، سنة باتفاق العلماء . قال : ويسیرون منها على طریق ضب ، من یمین الطريق اه ، وهو المعروف الآن بطریق القناطر ، والسنة في وصوله إلى عرفة أن يكون عليه ، واقتراقه من مزدلفة ، ينعطف على اليمين ، قرب المشعر الحرام ، و « ضب » اسم للجبل الذي حذاء مسجد الخيف . قال ابن القيم : ومن أصحابه الملبي والمكبر ، ولم ينكر على أحد منهم ، وفيه حديث مرفوع . وقال الشيخ : ولا يزال يلي في ذهابه ، من مشعر إلى مشعر ، مثل ذهابه إلى عرفات ، وذهابه منها إلى مزدلفة ، حتى يرمي جمرة العقبة اه ، وعرفة : اسم لموضع الوقوف ، سميت « عرفة » لأن جبرئيل =

فأقام بنمرة إلى الزوال<sup>(١)</sup> يخطب بها الإمام أو نائبه<sup>(٢)</sup> .

= حج بالخليل ، حتى إذا أتاها قال : عرفت . روي عن علي وعطاء وغيرهما ، وقيل : لعلو الناس على جباله ، والعرب تسمي ما علا عرفة ، وقيل : لأن الناس يتعارفون في ذلك اليوم . ويسمى : المشعر الحرام ، والمشعر الأقصى ، قال أبو طالب :

وبالمشعر الأقصى إذا قصدوا له إلال إلى تلك الشراج القوابل

(١) أي زوال الشمس عن كبد السماء إلى جهة المغرب ، قال الشيخ : كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي : قرية كانت خارجة عن عرفات من جهة اليمين اه ، وموضعها أكمة ، عليها أنصاب الحرم ، على يمينك إذا خرجت من مأزمي عرفة ، تريد الموقف ، فهي شرقي شمالي عرفة ، خراب اليوم ، قال ابن الهمام : ونزول النبي صلى الله عليه وسلم بنمرة لا نزاع فيه ، ولأبي داود وغيره عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم نزل بنمرة ، وهو منزل الإمام الذي ينزل بعرفة ، حتى إذا كان عند صلاة الظهر ، راح مهجراً ، فجمع بين الظهر والعصر ، وفي حديث جابر : وأمر بقبة من شعر فضربت له بنمرة ، فتزل بها ، حتى إذا زالت الشمس أمر بالقصوى فرحلت له .

(٢) أي يخطب الإمام أو نائبه بعرفة ، كما خطب النبي صلى الله عليه وسلم ، رواه مسلم من حديث جابر ، وروى الحاكم وغيره عن المستورد نحوه ، قال عبد الحق : خطبته قبل الصلاة مشهورة ، وعمل به الأئمة والمسلمون ، وقال الشيخ : يسير إليها من بطن الوادي ، وهو موضع النبي صلى الله عليه وسلم ، الذي صلى فيه الظهر والعصر ، وخطب وهو في حدود عرفة ببطن عرنة ، وهناك مسجد يقال له : مسجد إبراهيم ، يعني ابن محمد العباسي ، لا الخليل ، وإنما بني في أول دولة بني العباس اه ، ثم زيد فيه من عرفة ، والزيادة في نفس المسجد ، معلمة =

خطبة قصيرة<sup>(١)</sup> مفتحة بالتكبير<sup>(٢)</sup> يعلمهم فيها الوقوف ،  
ووقته ، والدفع منه ، والمبيت بمزدلفة<sup>(٣)</sup> ( وكلها ) أي كل  
عرفة ( موقف<sup>(٤)</sup> إلا بطن عرنة )<sup>(٥)</sup> .

---

= بصخرات كبار فرشت هناك ، فصدر المسجد من عرنة ، وآخره من عرفة ،  
وبين المسجد والحرم نحو ألف ذراع .

(١) قال سالم للحجاج : إن كنت تريد أن تصيب السنة ، فقصر الخطبة  
وعجل الصلاة . قال ابن عمر . صدق ، رواه البخاري ، قال الشيخ : خطبة  
نسك لا خطبة جمعة .

(٢) وتقدم أنه صلى الله عليه وسلم كان يفتح خطبه بالحمد ، وقال « كل  
أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع » .

(٣) فيذكر العالم ، ويتعلم الجاهل ، ثم ينزل فيصلي بهم الظهر والعصر قصرأ ،  
يجمع بينهما ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وخلفاؤه .

(٤) إجماعاً ، فمن وقف في أي جزء كان من عرفات صح وقوفه ، وحدها :  
من الجبل المشرف على عرنة ، إلى الجبال المقابلة ، إلى ما يلي حوائط بني عامر .  
ويقال : قصور آل مالك . يبلغ طولها ميلين وكذا عرضها . قال الوزير : اتفقوا  
على أن عرفات وما قارب الجبل كله موقف ، لقوله صلى الله عليه وسلم « وقفت  
ههنا ، وعرفة كلها موقف » وأرسل للناس أن يكونوا على مشاعرهم ، ويقفوا  
بها ، فإنها من إرث أبيهم إبراهيم ، إلا ما كان من الحمس .

(٥) بضم العين وفتح الراء والنون ، الوادي الذي يقال له مسجد عرنة ،  
وهي مسايل ، يسيل فيها الماء إذا كان المطر ، فيقال لها الجبال ، وهي ثلاثة جبال  
أقصاها مما يلي الموقف ، ذكره البكري وغيره .

لقوله عليه السلام « كل عرفة موقف ، وارفعوا عن بطن  
عرنة » رواه ابن ماجه<sup>(١)</sup> ( وسن أن يجمع ) بعرفة من له  
الجمع<sup>(٢)</sup> .

(١) ولأنه لم يقف بعرفة ، فلم يجزئه ، كما لو وقف بمزدلفة ، وحكاه ابن المنذر  
وغیره لإجماع الفقهاء ، وقال الوزير وغيره : بطن عرنة لا يجزئ الوقوف  
به ، باتفاق الأئمة .

(٢) يعني المسافر ، ومن له عذر ، ممن تقدم في بابه ، بخلاف المكي . وقال  
في الشرح الكبير ، والصحيح أن الإمام يجمع ، وكل من صلى معه ، وقال الشيخ :  
فيصلي الإمام ، ويصلي خلفه جميع الحاج ، أهل مكة وغيرهم ، قصرأ وجمعأ ،  
كما جاءت بذلك الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو مذهب أهل المدينة ،  
وأحد الأقوال في مذهب الشافعي وغيره . ومن قال : لا يجوز القصر إلا لمن كان  
منهم على مسافة القصر ، فهو مخالف للسنة .

وقال : ويصلي بعرفة ومزدلفة ومنى قصرأ ، ويقصر أهل مكة ، وغير أهل  
مكة ، وكذلك يجمعون الصلاة بعرفة ومزدلفة ، وكذلك كانوا يفعلون خلف  
أبي بكر ، وعمر رضي الله عنهما ، ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلفاؤه  
أجداً من أهل مكة أن يتموا الصلاة ، ولا قالوا لهم بعرفة ومزدلفة ومنى : أتموا  
الصلاة فإنما قوم سفر . ومن حكى ذلك عنهم فقد أخطأ ، وغلط غلطاً بيناً ، ووهم  
وهماً قبيحاً ، وقال قولاً باطلاً ، باتفاق أهل الحديث ، ولكن المنقول عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ، أنه قال ذلك في غزوة الفتح ، لما صلى بهم بمكة ، وأما في  
حجه فإنه لم ينزل بمكة ، ولكن كان نازلاً خارج مكة ، وهناك كان يصلي  
بأصحابه ، ثم لما خرج إلى منى وعرفة ، خرج معه أهل مكة وغيرهم ، ولما رجع  
من عرفة رجعوا معه ، ولما صلى بمنى أيام منى صلوا معه ، ولم يقل لهم « أتموا =

( بين الظهر والعصر ) تقديماً<sup>(١)</sup> ( و ) أن ( يقف راكباً )<sup>(٢)</sup> .

= صلاتكم فإنما قوم سفر » ولم يحدد النبي صلى الله عليه وسلم السفر بمسافة ، ولا بزمان ، وفيه أوضح دليل على أن سفر القصر ، لا يتحدد بمسافة معلومة ، ولا بأيام معلومة .

(١) ليتفرغ للدعاء ، قال الشيخ وغيره : فيصلّي الظهر والعصر قصراً ، إذا قضى الخطبة أذن ثم أقام ، كما جاءت السنة بذلك ، واستفاض النقل به ، وفي حديث جابر : بأذان واحد وإقامتين ، وفي لفظ : ثم أذن بلال ، ثم أقام ، فصلّي الظهر ، ثم أقام فصلّي العصر ، لم يصل بينهما شيئاً ، ويشمل كل واقف بعرفة من مكّي وغيره ، لأنه صلى الله عليه وسلم فعل بهم ذلك ، ولا يجهر بالقراءة .

(٢) أي ويسن بعد الصلاة بعرفة ، أن يذهب إلى عرفات إجماعاً ، لقول جابر : ثم ركب حتى أتى الموقف . وأن يقف راكباً للخبر ، ولأنه أعون على الدعاء إلى غروب الشمس ، لكن لا يكاد يذهب أحد إلى نمرة ، ولا إلى مصلى النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا القليل ، بل يدخلون عرفات بطريق المأزمين ، ويدخلونها قبل الزوال ، ومنهم من يدخلها ليلاً ، ويبيتون بها ، قبل التعريف . كما قاله الشيخ وغيره ، وكما هو الواقع اليوم ، قال : وهذا الذي يفعله الناس كله مجزئ معه الحج ، لكن فيه نقص عن السنة .

قال : ويجوز الوقوف ماشياً وراكباً ، وأما الأفضل فيختلف باختلاف أحوال الناس ، فإن كان ممن إذا ركب رآه الناس لحاجتهم إليه ، أو كان يشق عليه الوقوف ، وقف راكباً ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم وقف راكباً ، وهكذا الحج ، فإن من الناس من يكون حجه راكباً أفضل ، ومنهم من يكون حجه ماشياً أفضل . وقال ابن القيم : التحقيق أن الركوب أفضل إذا تضمن مصلحة ، من تعليم المناسك ، والإقتداء به ، وكان أعون له على الدعاء ، ولم يكن فيه ضرر على الدابة .



مستقبل القبلة<sup>(١)</sup> . ( عند الصخرات ، وجبل الرحمة )<sup>(٢)</sup> لقول جابر : إن النبي صلى الله عليه وسلم جعل بطن ناقته القصوى إلى الصخرات ، وجعل جبل المشاة بين يديه ، واستقبل القبلة<sup>(٣)</sup> ولا يشرع صعود جبل الرحمة<sup>(٤)</sup> .

---

(١) لأن النبي صلى الله عليه وسلم وقف كذلك ، ولأبي نعيم عن ابن عمر مرفوعاً « خير المجالس ما استقبل به القبلة » .

(٢) أي ويسن أن يقف عند الصخرات المنفرشة عند الجبل الذي هو بوسط أرض عرفات .

(٣) رواه مسلم وغيره ، فدل على سنية الموقف هناك ، « والقصواء » هي التي كان يركبها في أسفاره ، « وجبل المشاة » بالحاء المهملة ، والجبل : المستطيل من الرمل ؛ وقيل : الضخم منه ؛ وهو هنا اسم موضع فيه رمال مجتمعة ، وإنما أضيف إلى الماشي ، لأنه لا يقدر أن يصعد عليه إلا الماشي ، وهو طريق المشاة ، ومجتمعهم الذي يسلكونه ، ويقفون فيه ، والرمل باق فيه إلى الآن ، وقد أجريت معه العين .

فموضع موقفه صلى الله عليه وسلم هو الفجوة المستعالية ، التي عند الصخرات المفروشات ، السود الكبار وبه مسجد ، جداره فوق ذراع عند جبل الرحمة ، بحيث يكون أمامك إلى اليمين قليلاً إذا استقبلت القبلة ، وينبغي أن يقرب من موقف النبي صلى الله عليه وسلم بحسب الإمكان ، وفي الفائق : المسنون تحري موقفه صلى الله عليه وسلم ، مستقبل القبلة ، واستقبالها مستحب في كل طاعة إلا للدليل ، وسواء كان جبل الرحمة بين يديه حال استقباله القبلة ، أو خلفه ، فإنه لم يرد في الشرع استقباله دون القبلة .

(٤) إجماعاً ، قاله الشيخ وغيره ، وقال : وأما صعود الجبل الذي هناك =

ويقال له : جبل الدعاء<sup>(١)</sup> ( ويكثر الدعاء مما ورد )<sup>(٢)</sup> كقوله  
« لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ،  
يحيي ويميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير ، وهو على  
كل شيء قدير »<sup>(٣)</sup> اللهم اجعل في قلبي نوراً ، وفي بصري  
نوراً ، وفي سمعي نوراً ، ويسر لي أمري »<sup>(٤)</sup> .

---

= فليس من السنة ، وكذلك القبة التي فوقه ، التي يقال لها « قبة آدم » لا يستحب  
دخولها ، ولا الصلاة فيها ، والطواف بها من الكبائر .

(١) لدعاء الناس هناك ، ويقال له « إلال » على وزن « هلال » .

(٢) من الأدعية في ذلك اليوم العظيم ، والموقف الكبير ، والدعاء في مشاعر  
الحج بعرفة ، ومزدلفة ، ومنى ، والصفاء ، والمروة ، أفضل من القراءة ، بالنص  
والإجماع ، قال الشيخ : ولم يعين النبي صلى الله عليه وسلم لعرفة دعاء ، ولا  
ذكر ، بل يدعو الرجل بما شاء من الأدعية الشرعية . ويكبر ويهمل ، ويذكر الله  
تعالى ، حتى تغرب الشمس .

(٣) رواه أحمد والترمذي وغيرهما ، وفيه « أفضل ما قلت أنا والنبيون من  
قبلي عشية عرفة : لا إله إلا الله . . » الخ وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن  
جده قال : كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة « لا إله إلا الله ،  
وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير » وقيل لسفيان  
ابن عيينة : هذا ثناء ، وليس بدعاء ، فقال : أما سمعت قول الشاعر :

أذكر حاجتي أم قد كفاني      حباًؤك إن شيمتك الحباء  
إذا أثنى عليك المرء يوماً      كفاه من تعرضه الثناء  
كيف وهي أعلى وأرفع مقامات الذكر والدعاء .

(٤) رواه البيهقي وغيره وكقوله : « اللهم لك الحمد كالذي تقول ، وخيراً =

ويكثر الإستغفار ، والتضرع ، والخشوع ، وإظهار الضعف والإفتقار<sup>(١)</sup> ويلح في الدعاء<sup>(٢)</sup> .

=مما نقول « الخ . . » اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، ووسوسة الصدر « الخ رواه الترمذي وغيره « اللهم إنك ترى مكاني ، وتسمع كلامي » الخ رواه الطبراني وغيره .

(١) والتذلل ، وتفرغ الباطن والظاهر من كل مذموم ، وليكن على طهارة في هذا المشعر العظيم ، ويوم الحج الأكبر ، فإنه موقف تسكب فيه العبرات ، وتقال فيه العثرات ، وهو أعظم مجامع الدنيا ، فإذا فرغ قلبه ، وطهره ، وطهر جوارحه ، واجتمعت الهمم ، وتساعدت القلوب ، وقوي الرجاء ، وعظم الجمع ، كان جديراً بالقبول ، فإن تلك أسباب نصبها الله مقتضية لحصول الخير ، ونزول الرحمة ، ويجتهد أن يقطر من عينه قطرات ، فإنها دليل الإجابة ، وعلامة السعادة ، كما أن خلافه علامة الشقاوة . فإن لم يقدر على البكاء ، فليتبك بالتضرع ، والدعاء ، (ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب ) .

(٢) لأنه يوم ترجى فيه الإجابة ، ويرفع يديه ، قال ابن عباس : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفات يدعو ، ويداه إلى صدره ، كاستطعام المسكين ؛ رواه أبو داود ، قال الشيخ : ويجتهد في الذكر والدعاء هذه العشية ، فإنه ما رؤي إبليس في يوم ، هو فيه أصغر ، ولا أحقر ، ولا أغبط ، ولا أدحض من عشية عرفة ، لما يرى من تنزيل الرحمة ، وتجاوز الله عن الذنوب العظام ، إلا ما رؤي في يوم بدر ، وروى أبو ذر الهروي عن أنس مرفوعاً « إن الله يباهي بهم الملائكة ، فيقول : انظروا إلى عبادي شعثا ، غبراً ، أقبلوا يضربون إلي من كل فج عميق ، فاشهدوا أنني قد غفرت لهم ، إلا التبعات التي بينهم » وقال : وأما التلبية في وقوفه بعرفة ومزدلفة ، فلم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ، وقد نقل عن الخلفاء الراشدين وغيرهم أنهم كانوا يلبون يوم عرفة .

ولا يستبطن الإجابة<sup>(١)</sup> ( ومن وقف ) أي حصل بعرفة<sup>(٢)</sup>  
( ولو لحظة ) أو نائماً ، أو ماراً ، أو جاهلاً أنها عرفة<sup>(٣)</sup>  
( من فجر يوم عرفة<sup>(٤)</sup> إلى فجر يوم النحر<sup>(٥)</sup> .

---

(١) لقوله عليه الصلاة والسلام « ليدع أحدكم ، ولا يستبطن الإجابة فيقول : دعوت ودعوت فلم يستجب لي ، فإن الله تعالى قال ( ادعوني أستجب لكم ) » وإذا صادف يوم الجمعة يوم عرفة اجتمع فضيلتان ، وفي آخر الجمعة ساعة الإجابة على الراجح ، فيكون له مزية على سائر الأيام ، قال ابن القيم : وأما ما استفاض على ألسن العوام : أنها تعدل اثنتين وسبعين حجة ، فباطل ، لا أصل له .

(٢) وقت الوقوف ، وهو أهل له ، صح حجه ، فلا يقال : لا بد من الإرادة .

(٣) صح حجه ، صححه صاحب التلخيص ، وجزم به الموفق ، وهو مذهب الجمهور ، ولو كان حصوله فيها لحظة لطيفة ، للخبر .

(٤) هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وعنه : الوقوف من الزوال يوم عرفة ، وفاقاً للأئمة الثلاثة ، واختاره الشيخ وغيره ، وحكاه ابن المنذر ، وابن عبد البر إجماعاً ، لأنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يقفوا إلا بعد الزوال ، وما قبله لا يعتد به ، في قول أكثر الفقهاء ، فإنه لم ينقل عن أحد أنه وقف قبله ، فكأنهم جعلوا هذا الفعل مقيداً لمطلق خبر « من ليل أو نهار » .

(٥) إجماعاً ، لقوله صلى الله عليه وسلم « الحج عرفة » ثلاثاً « فمن أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك » رواه أحمد ، وأهل السنن ، بإسناد صحيح ، وفي لفظ « الحج عرفة » فمن وقف ساعة من ليل أو نهار ، فقد تم حجه » رواه بمعناه أبو داود وغيره ، وصححه الترمذي وغيره ، وقال وكيع : هذا الحديث أم المناسك .

وهو أهل له ) أي للحج ، بأن يكون مسلماً ، محرماً بالحج <sup>(١)</sup>  
ليس سكراناً ، ولا مجنوناً ، ولا مغمى عليه ( صح حجه ) <sup>(٢)</sup>  
لأنه حصل بعرفة في زمن الوقوف <sup>(٣)</sup> ( وإلا ) يقف بعرفة <sup>(٤)</sup>  
أو وقف في غير زمنه <sup>(٥)</sup> أو لم يكن أهلاً للحج ( فلا ) يصح  
حجه <sup>(٦)</sup> .

(١) فالكافر لا يصح منه ، وغير المحرم لا يعتبر وقوفه ، لأنه لم يكن أهلاً  
للحج ، فلا يعتبر وقوفه بعرفة .

(٢) لانتفاء الموانع ، وإن أفاق من ذكر ، وحصل منه الوقوف ، ولو لحظة ،  
صح حجه ، ولا تشترط له الطهارة ، فلو وقفت حائض ، أو نفساء صح حجها  
إجماعاً ، لقصة عائشة ، وأسماء ، وغيرهما .

(٣) وهو أهل للحج ، فصح حجه بالإجماع ، للأخبار .

(٤) وقد تقدم ذكر حدودها : لم يصح حجه ، لقوله « الحج عرفة » وقوله  
« وقد وقف بعرفة » لتركه ركناً من أركان الحج المجمع عليها ، فلم يصح حجه .

(٥) لم يصح حجه إجماعاً ، لقوله « من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر »  
الحديث ، قال الترمذي : والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله  
عليه وسلم وغيرهم ، أن من لم يقف بعرفات قبل طلوع الفجر فقد فاته الحج ،  
ولا يجزئ عنه بعد طلوع الفجر ، ويجعلها عمرة ، وعليه الحج من قابل ، وهو  
قول أهل العلم .

(٦) سواء كان كافراً ، أو غير محرم ، أو سكراناً ، أو مجنوناً ، بلا خلاف ،  
أو مغمى عليه ، لعدم أهليته .

لفوات الوقوف المعتد به <sup>(١)</sup> ( ومن وقف ) بعرفة ( نهراً ،  
ودفع ) منها ( قبل الغروب <sup>(٢)</sup> ولم يعد ) إليها ( قبله ) أي قبل  
الغروب ، ويستمر بها إليه ( فعليه دم ) أي شاة <sup>(٣)</sup> لأنه ترك  
واجباً <sup>(٤)</sup> فإن عاد إليها ، واستمر للغروب <sup>(٥)</sup> أو عاد بعده قبل  
الفجر ، فلا دم عليه <sup>(٦)</sup> لأنه أتى بالواجب ، وهو الوقوف  
بالليل والنهار <sup>(٧)</sup> .

---

(١) ومن فاته الوقوف المعتد به فاته الحج ، قال في المبدع وغيره : بغير خلاف  
نعلمه ، لقوله « الحج يوم عرفة ، ومن جاء قبل صلاة الصبح من ليلة جمع فقد تم  
حجه » رواه أبو داود . ولأنه ركن للعبادة ، فلم يتم بدونه ، كسائر أركان العبادة ؛  
وتقدم أن من كان بينه وبين الموقف مقدار صلاة صلاحها صلاة خوف ، واختاره  
الشيخ .

(٢) خالف السنة ، فإنه صلى الله عليه وسلم لم ينصرف حتى غابت الشمس ،  
وغاب القرص .

(٣) وفاقاً لأبي حنيفة ، وأحد قولي الشافعي ، وشدد مالك فقال : إن لم يرجع  
فاته الحج . والنص حجة عليه ، وقال ابن عبد البر : لا نعلم أحداً من العلماء  
قال بقوله .

(٤) أي ومن ترك واجباً فعليه دم عند الجمهور .

(٥) فلا دم عليه إجماعاً ، لإتيانه بالواجب .

(٦) كمن تجاوز الميقات بلا إحرام ، ثم عاد إليه فأحرم منه .

(٧) ومن أتى بالواجب فلا دم عليه ، وتقدم قوله « وقد وقف بعرفة ساعة  
من ليل أو نهار فقد تم حجه » .

( ومن وقف ليلاً فقط فلا ) دم عليه <sup>(١)</sup> قال في شرح المقنع :  
لا نعلم فيه خلافاً <sup>(٢)</sup> لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من  
أدرك عرفات بليل ، فقد أدرك الحج » <sup>(٣)</sup> ( ثم يدفع بعد  
الغروب ) مع الإمام أو نائبه <sup>(٤)</sup> على طريق المأزمين <sup>(٥)</sup> .

(١) لأنه لم يتصور منه انصراف قبل الغروب ، وأجزأه الوقوف ليلاً ، بالنص  
والإجماع ، وأشبهه من منزله دون الميقات .

(٢) وكذا قاله الموفق وغيره ، وفي الإنصاف : بلا نزاع .

(٣) وللخمسة « من جاء ليلة جمع ، قبل طلوع الفجر ، فقد أدرك الحج »  
وتقدم قوله « من وقف بعرفة ، ساعة من ليل أو نهار ، فقد تم حجه » .

(٤) لحديث علي « دفع حين غابت الشمس » رواه أبو داود ، وقال : صحيح .  
وفي حديث جابر : لم يزل واقفاً حتى غربت الشمس ، وذهبت الصفرة قليلاً .  
رواه مسلم ، ولأن فيه إظهار مخالفة المشركين ، فإنهم كانوا يدفعون قبل أن  
تغيب الشمس ، فقال « وإنا ندفع بعد أن تغيب ، مخالفاً هدينا هديهم » وقال في  
المزدلفة عكسه ، والأفضل أن يقف في مكانه ، كيلا يؤدي ويخالف السنة .

(٥) بالهمزة ، وكسر الزاي : مضيق بين الجبلين الذين بين عرفة ومزدلفة ،  
وكل طريق بين جبلين يقال له « مأزم » فالسنة في رجوعه من عرفة أن يكون على  
طريق المأزمين ، قال الشيخ : وهو طريق الناس اليوم . وإنما قال الفقهاء : على  
طريق المأزمين . لأنه إلى عرفة طريق أخرى ، تسمى طريق ضب ، ومنها دخل  
إلى عرفات ، وخرج على طريق المأزمين ، وكان في الأعياد والمناسك يذهب من  
طريق ، ويرجع من أخرى . وقال : وإذا غربت الشمس يخرجون إن شاؤوا بين  
العلمين ، وإن شاؤوا من جانبيهما ، والعلمان الأولان حدود عرفة ، فلا يجاوزونهما  
حتى تغرب الشمس ، والميلان بعد ذلك حد الحرم ، وما بينهما بطن عرنة .

( إلى مزدلفة ) وهي ما بين المأزمين ، إلى وادي محسر<sup>(١)</sup>  
ويسن كون دفعه ( بسكينة )<sup>(٢)</sup> لقوله عليه السلام « أيها الناس  
السكينة السكينة »<sup>(٣)</sup> ( ويسرع في الفجوة )<sup>(٤)</sup> .

(١) وكذا ما على يمين ذلك ، وشماله من الشعاب ، ونهبوا على ذلك ، ليعلم  
أن أي موضع وقف الحاج منها أجراً ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم وقف بجمع ،  
وقال « ارفعوا عن بطن محسر » ومحسر بضم الميم ، وفتح الحاء ، وكسر السين  
المشددة ، بعدها راء : واد معروف ، بين مزدلفة ومنى ، ويأتي ، « ومزدلفة »  
سميت بذلك من الزلف ، وهو التقرب ، لأن الحاج إذا أفاضوا من عرفة ازدلفوا  
إلى منى ، أي تقربوا منها ، ومضوا إليها ، وتسمى جمعاً ، لاجتماع الناس بها ،  
قال البغوي وغيره : هي ما بين جبلي المزدلفة ، وليس المأزمان ، ولا المحسر من  
المشعر الحرام .

وسئل عليه الصلاة والسلام عن المشعر ؛ فسكت حتى هبطت أيدي رواحلنا  
بالمزدلفة ، فقال « هذا المشعر الحرام » وكلها موقف إجماعاً . قال الشيخ : يقال  
لها المشعر الحرام ، وهي ما بين مأزمي عرفة إلى بطن محسر ، وكلها موقف ، لكن  
الموقف عند قزح أفضل ، وهو جبل الميقدة ، وهو المكان الذي يقف فيه الناس  
اليوم ، وقد بني عليه بناء ، وهو المكان الذي يخصه كثير من الفقهاء بالمشعر الحرام .

(٢) أي تؤدة ، ووقار ، وخضوع ، مستشعراً فضل تلك المشاعر والوقت ،  
مستغفراً ذاكراً لله تعالى ، وملبياً ، لقوله « ولم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة » .

(٣) بالنصب على الإغراء ، أي الزموا السكينة ، الزموا السكينة ، لما يرى  
من شدة انزعاجهم كما هو الواقع .

(٤) بفتح الفاء وسكون الجيم : الفرجة بين الشيثين ، والمتسع أي سعة الطريق .  
قال الشيخ وغيره : ولا يزاحم الناس .



لقول أسامة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير العنق ، فإذا وجد فجوة نص ؛ أي : أسرع <sup>(١)</sup> لأن العنق انبساط السير <sup>(٢)</sup> والنص فوق العنق <sup>(٣)</sup> . ( ويجمع بها ) أي بمزدلفة ( بين العشائين ) <sup>(٤)</sup> أي يسن لمن دفع من عرفة أن لا يصلي المغرب حتى يصل إلى مزدلفة ، فيجمع بين المغرب والعشاء من يجوز له الجمع <sup>(٥)</sup> قبل حط رحله <sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي أسرع سيره فوق المعتاد ، متفق عليه ، ولمسلم عن جابر « أيها الناس السكينة السكينة » كلما أتى جبلاً أرخى لها قليلاً حتى تصعد ؛ والعنق بفتحات آخرها قاف .

(٢) وأعنت الدابة . سارت سيراً واسعاً فسيحاً ممتداً .

(٣) نص الدابة استحيتها شديداً .

(٤) بلا نزاع ، وقال ابن المنذر وغيره : لا اختلاف بين العلماء ، أن السنة لجمع بينهما ، لفعله صلى الله عليه وسلم ، رواه جابر وابن عمر وأسامه ، والسنة : أن لا يتطوع بينهما ، بلا نزاع .

(٥) أي فالسنة بالإجماع لمن دفع من عرفة إلى المزدلفة ، أي لا يصلي المغرب حتى يصل إلى المزدلفة ، فيجمع بين المغرب والعشاء ، بأذان واحد ، وإقامتين ، لفعله صلى الله عليه وسلم ، وقالوا : لمن يجوز له الجمع . وتقدم أنه كان يصلي معه صلى الله عليه وسلم جميع الحجاج أهل مكة وغيرهم ، قصرأ وجمعاً ، كما جاءت بذلك الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن من قال : لا يجوز إلا لمن كان منهم على مسافة قصر . فهو مخالف للسنة .

(٦) وتبريك الجمال ، فإذا صلى المغرب حط عن رحله ثم أقام الصلاة ، =

وإن صلى المغرب بالطريق ترك السنة وأجزأه<sup>(١)</sup> ( ويبيت بها )  
وجوباً<sup>(٢)</sup> لأن النبي صلى الله عليه وسلم بات بها ، وقال  
« خذوا عني مناسككم »<sup>(٣)</sup> .

= ثم صلى العشاء ، لما في الصحيح : ثم أقيمت الصلاة ، فصلى المغرب ، ثم أناخ كل  
إنسان بعيره في منزله ، ثم أقيمت العشاء فصلاها . وقال الشيخ : فإذا وصل إلى  
المزدلفة صلى المغرب قبل تبريك الجمال إن أمكن ، ثم إذا بركوها صلوا العشاء ،  
وإن أخر العشاء لم يضره ذلك .

(١) أي فعلها ، لأن كل صلاتين جاز الجمع بينهما جاز التفريق ، كالظهر  
والعصر بعرفة ، والسنة المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم : الجمع بينهما ،  
ومن فاتته الصلاة مع الإمام بمزدلفة ، أو بعرفة ، جمع ولو وحده ، لفعل ابن عمر ،  
ولأن كل جمع جاز مع الإمام جاز منفرداً .

(٢) أي بمزدلفة ، قال الوزير وغيره : أجمعوا أنها تجب البيوتة جزءاً من  
الليل في الجملة ، إلا مالكاً ، فقال : سنة ؛ وهو قول للشافعي ، ويتأكد المبيت  
والوقوف بمزدلفة بأمور ، منها قوله « من صلى صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى  
ندفع ، وكان قد وقف بعرفة ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه » صححه الترمذي وغيره ،  
وقوله تعالى ( فاذكروا الله عند المشعر الحرام ) وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الذي خرج مخرج البيان لهذا الذكر المأمور به ، وينبغي أن يجتهد تلك الليلة في  
الدعاء والتضرع ، فإنها ليلة عيد ، جامعة لأنواع الفضل ، من الزمان والمكان ،  
وأمر الله بذكره فيها ، وليس بركن ، لحديث « الحج عرفة » .

(٣) فيجب المبيت بها ، لفعله صلى الله عليه وسلم المستفيض ، وفي الحديث :  
ثم رقد بعد الصلاة ، ولم يحي تلك الليلة ، ولا صح عنه في إحياء ليلتي العيدين  
شيء ، كما حكاه ابن القيم وغيره ، وقال الشيخ : السنة أن يبیت بها إلى أن يطلع =

( وله الدفع ) من مزدلفة قبل الإمام ( بعد نصف الليل )<sup>(١)</sup>  
 لقول ابن عباس : كنت فيمن قدم النبي صلى الله عليه وسلم  
 في ضعفة أهله ، من مزدلفة إلى منى ؛ متفق عليه<sup>(٢)</sup> ( و )  
 الدفع ( قبله ) أي قبل نصف الليل ( فيه دم )<sup>(٣)</sup> .

---

= الفجر ، فيصلي بها الفجر في أول الوقت ، ثم يقف بالمشعر الحرام إلى أن يسفر جداً ،  
 قبل طلوع الشمس .

(١) قال الوزير : اتفقوا على جوازه ، إلا أبا حنيفة ، وقال : عليه دم ،  
 ولا يلزمه الرجوع إليها .

(٢) قال الترمذي : والعمل عليه عند أهل العلم ، لم يروا بأساً أن يتقدم الضعفة  
 من المزدلفة بليل ، يصيرون إلى منى ، لما فيه من الرفق بهم ، ودفع المشقة عنهم ،  
 ورموا قبل الزحمة ، وقال : أكثر أهل العلم بالحديث إنهم لا يرمون حتى تطلع  
 الشمس ، ورخص بعض أهل العلم في أن يرموا بليل ، والعمل على حديث النبي  
 صلى الله عليه وسلم أنهم لا يرمون ، وهو قول الشافعي ، ولفظه : وقال « لا ترموا  
 حتى تطلع الشمس » . والضعفة — بفتح الضاد المعجمة والعين المهملة والفاء —  
 جمع ضعيف : النساء والصبيان ، والمشائخ العاجزون ، وأصحاب الأمراض ،  
 قال الشيخ وغيره : فإن كان من الضعفة ، كالنساء والصبيان ونحوهم ، فإنه  
 يتعجل من مزدلفة إلى منى ، إذا غاب القمر ، ولا ينبغي لأهل القوة أن يخرجوا  
 من مزدلفة ، حتى يطلع الفجر ، فيصلون بها الفجر ، ويقفون بها ، قال ابن القيم :  
 وقول جماعة أهل العلم ، الذي دلت عليه السنة ، جواز التعجيل بعد غيبوبة القمر ،  
 لا نصف الليل ، وليس مع من حده بنصف الليل دليل .

(٣) وهو مذهب الشافعي ، إلا أنه يجزئ جزء من الليل ، وكذا قال مالك ،  
 مع أنه سنة عنده ، وقال أبو حنيفة : لا دم عليه .

على غير سقاة ورعاة<sup>(١)</sup> سواء كان عالماً بالحكم أو جاهلاً ،  
عامداً أو ناسياً<sup>(٢)</sup> ( كوصوله إليها ) أي إلى مزدلفة ( بعد  
الفجر ) فعليه دم<sup>(٣)</sup> لأنه ترك نسكاً واجباً<sup>(٤)</sup> ( لا ) إن وصل  
إليها ( قبله ) أي قبل الفجر ، فلا دم عليه<sup>(٥)</sup> وكذا إن دفع  
من مزدلفة قبل نصف الليل ، وعاد إليها قبل الفجر ، لا دم  
عليه<sup>(٦)</sup> ( فإذا ) أصبح بها ( صلى الصبح ) بغسل<sup>(٧)</sup> ثم ( أتى  
المشعر الحرام ) وهو جبل صغير بالمزدلفة<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) ونحوهم ، فإن لهم السقي ، والرعي ، وغير ذلك مما يماثله ، ولا يلزمهم  
المبيت ، كليالي منى .
- (٢) أي إن دفع قبل نصف الليل ، لأنه فعل مأمور به ، فلم يعذر بتركه .
- (٣) قال في الإنصاف : بلا نزاع .
- (٤) وهو المبيت بمزدلفة ، لفعله صلى الله عليه وسلم ، وتقدم : أنه يجب جزء  
من الليل في الجملة ، عند الجمهور .
- (٥) لقوله « من صلى صلاتنا هذه » يعني الفجر « ووقف معنا حتى ندفع ،  
فقد تم حجه » وتقدم .
- (٦) لأنه حصل منه الوقوف المشروع في الوقت المنصوص .
- (٧) وهو اختلاط ضياء الصبح بظلمة الليل ، والمراد في أول الوقت ، لقول  
جابر : صلى الصبح بها — حين تبين له الصبح — بأذان وإقامة . وليتسع وقت  
الوقوف عند المشعر الحرام .
- (٨) يقال له : « قُزَح » عليه بناء ، وبه الميقدة ، مشهور ، يقف به الناس .

سمي بذلك لأنه من علامات الحج<sup>(١)</sup> ( فيرقاه أو يقف عنده<sup>(٢)</sup> )  
ويحمد الله ويكبره ( ويهلله<sup>(٣)</sup> ) ( ويقراً ) فإذا أفضتم من  
عرفات ( الآيتين )<sup>(٤)</sup> .

(١) مأخوذ من : الشعيرة . وهي العلامة ، وسميت المزدلفة : المشعر الحرام  
لأنها داخل الحرم ، « والحرام » يعني : المحرم فيه الصيد وغيره ، أو ذا الحرمة  
الأكيدة ، وأصله : من المنع ، فهو ممنوع أن يفعل فيه ما لم يؤذن فيه .

(٢) لفعله صلى الله عليه وسلم ، ولمسلم : فصلى الفجر ، ثم ركب ، حتى أتى  
المشعر الحرام ، فاستقبل القبلة . لأنها أشرف الجهات ، ويستحب استقبالها في كل  
طاعة إلا للدليل ، والوقوف عند المشعر الحرام : مشروع إجماعاً ، ومذهب مالك  
وأحد القولين للشافعي وأحمد وجوبه .

(٣) وفي صحيح مسلم : فدعا الله ، وكبره ، وهله ، ووحدّه ، أي قال  
« لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء  
قدير ، وسبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة  
إلا بالله » ونحو ذلك .

(٤) ويكثر من الدعاء ، ومنه : اللهم كما وفقتنا للوقوف فيه ، وأرينا إياه ،  
فوفقنا لذكرك ، كما هديتنا ، واغفر لنا ، كما وعدتنا بقولك ، وقولك الحق ( فإذا  
أفضتم من عرفات ، فاذكروا الله عند المشعر الحرام ، واذكروه كما هداكم ،  
وإن كنتم من قبله لمن الضالين ، ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ، واستغفروا  
الله إن الله غفور رحيم ) وقوله ( أفضتم ) أي : دفعتم . فالإفاضة دفع بكثرة ،  
من « أفاض الماء » أي صبه ( واذكروه ) أي بالتوحيد والتعظيم ( كما هداكم ) أي  
أنعم عليكم : من الهداية ، والإرشاد إلى مشاعر الحج ، على ما كان عليه الخليل  
عليه السلام . و ( الناس ) يعني سائر العرب سوى الحمس .

(ويدعو حتى يسفر) <sup>(١)</sup> لأن في حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل واقفاً عند المشعر الحرام حتى أسفر جداً <sup>(٢)</sup> فإذا أسفر سار قبل طلوع الشمس بسكينة <sup>(٣)</sup> ( فإذا بلغ محسراً ) - وهو واد بين مزدلفة ومنى سمي بذلك لأنه يحسر سالكه <sup>(٤)</sup> .

(١) أي إسفاراً بليغاً ، وهو مذهب الجمهور ، وما روي عن مالك - من الدفع قبل الإسفار - لا يدفع به ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم ، والضمير في « يسفر » للصبح ، أو الداعي ، ويكثر الدعاء ، ويبالغ في الإبتهاال والتضرع ، وإظهار الضعف والإفتقار ، وتقدم ما رواه أبو ذر الهروي ؛ مباهاة الله بهم في عرفة . وفيه ثم قال « إن القوم أفاضوا من عرفات إلى جمع ، فقال : يا ملائكتي انظروا إلى عبادي ، وقفوا وعادوا في الطلب ، والرغبة ، والمسألة ، اشهدوا أنني قد وهبت مسيئتهم لمحسنهم ، وتحملت التبعات التي بينهم » .

(٢) أي لم يزل قائماً راكباً على ناقته ، حتى أسفر جداً ، رواه مسلم وغيره ، وحكى الطبري وغيره الإجماع على أن من لم يقف بها حتى طلعت الشمس فاته الوقوف .

(٣) وقاله الشيخ وغيره ، ولا خلاف في استحبابه ، لفعله صلى الله عليه وسلم ، وقال ابن القيم : الإفاضة من مزدلفة قبل طلوع الشمس سنة باتفاق المسلمين ، وعن ابن عباس : أفاض قبل طلوع الشمس . حسنه الترمذي ، وللبخاري عن عمر : أهل الجاهلية كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس ، وكانوا يقولون : أشرق ثبير ، كيما نغير . وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم خالفهم ، فأفاض قبل طلوع الشمس .

(٤) أي يعيبه ، وقيل : لأن أصحاب الفيل حسروا فيه ، أو الفيل ، أي أعيسى ، =

- (أسرع) قدر (رمية حجر) <sup>(١)</sup> إن كان ماشياً ، وإلا حرك دابته <sup>(٢)</sup> لأنه صلى الله عليه وسلم لما أتى بطن محسر حرك قليلاً ، كما ذكره جابر <sup>(٣)</sup> (وأخذ الحصى) أي حصى الجمار ، من حيث شاء <sup>(٤)</sup> .

---

= وانقطع عن الذهاب ، وحسر من باب نصر ، ويسميه أهل مكة : وادي النار ، ومحسر برزخ بين منى ومزدلفة ، لا من هذه ولا من هذه كما أن عرنة برزخ بين عرفة والمشعر الحرام ، فبين كل مشعرين برزخ ليس منهن ، فمضى من الحرم ، وهي مشعر ، ومحسر من الحرم ، وليس بمشعر ، ومزدلفة حرم ومشعر ، وعرنة ليست مشعراً ، وهي من الحل ، وعرفة حل ومشعر .

(١) قال ابن القيم : وغيره : والإسراع في وادي محسر سنة ، نقلها طوائف عنه صلى الله عليه وسلم .

(٢) قال بعضهم : وعليه السكينة والوقار ، ويلبي مع ذلك .

(٣) رواه مسلم وغيره ، ولفظه : حتى أتى بطن محسر ، فحرك قليلاً . وللخمس عنه : أوضع في وادي محسر . يعني أسرع السير فيه ، وهذه عادته صلى الله عليه وسلم في المواضع التي نزل بها بأس الله بأعدائه ، فإن هناك أصاب أصحاب الفيل ما قص الله علينا ، ولذلك سمي الوادي محسراً ، لأن الفيل حسر فيه ، كما ذكره غير واحد من أهل العلم ، قال النووي في قوله « لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين ، إلا أن تكونوا باكين » : فيه الحث على المراقبة عند المرور بدار الظالمين ، ومواضع العذاب ، ومراده بالإسراع بوادي محسر ، لأن أصحاب الفيل هلكوا هناك ، فينبغي للمار في مثل هذه المواضع المراقبة ، والخوف ، والبكاء ، والإعتبار بمصارعهم ، وأن يستعيز بالله من ذلك .

(٤) وقاله الشيخ وغيره وقال أحمد : لاختلاف في الإجزاء ، لقوله لابن عباس =

وكان ابن عمر يأخذ الحصى من جمع<sup>(١)</sup> وفعله سعيد بن جبير ، وقال : كانوا يتزودون الحصى من جمع<sup>(٢)</sup> والرمي تحية منى<sup>(٣)</sup> فلا يبدأ قبله بشيء<sup>(٤)</sup> .

= غداة العقبة ، وهو على ناقته القصواء - « القط » : فلقطت له سبع حصيات من حصى الخذف . رواه ابن ماجه وغيره ، وهو في صحيح مسلم عن الفضل ، ولفظه : حتى إذا دخل منى ، قال « عليكم بحصى الخذف » وهو الجمار ، واحدها جمرة ، وهي في الأصل الحصاة ، ثم يسمى الموضع الذي ترمى فيه الحصيات السبع جمرة ، وتسمى الحصيات السبع جمرة أيضاً ، تسمية لكل باسم البعض .

(١) اسم للمزدلفة ، سميت به لاجتماع الناس بها ، وتقدم .

(٢) أي الصحابة رضي الله عنهم ، ولم يثبت أخذه صلى الله عليه وسلم ، ولا أحد من أصحابه من غير منى ، وإن لم يرد التصريح به ، فهو كالظاهر ، بل ثبت أنه صلى الله عليه وسلم لما كان في طريقه إلى منى أمر ابن عباس أن يلتقطها له ، ولم يلتقطها بالليل ، حال نزوله بمزدلفة ، كما يثابر عليه بعض العوام قبل الصلاة ، ولا أمر أصحابه ، ولم ينقل أنه التقط سبعين منها ، كما يفعله كثير من العوام اليوم ، وفيه استعارة تبعية مكنية ، وذلك أنه شبه الأخذ - الذي هو مصدر المستعار له - بالتزويد الذي هو مصدر المستعار منه ، ثم اشتق منه الفعل ، فسرت الإستعارة إليه ، ثم شبه الحصى بالزاد ، فحذف المشبه ، وأبقى المشبه به .

(٣) لفعله صلى الله عليه وسلم ، وبداءته به قبل كل شيء ، واستمر العمل عليه ، وكتحية الكعبة بالطواف ، والمسجد بتحيته .

(٤) لا يحلق ، ولا ذبح ، ولا طواف . اتباعاً لسته صلى الله عليه وسلم ، حيث بدأ به قبل كل شيء .



( وعدده ) أي عدد حصى الجمار ( سبعون ) حصاة<sup>(١)</sup> كل واحدة ( بين الحمص والبندق )<sup>(٢)</sup> كحصى الخذف<sup>(٣)</sup> فلا تجزىء صغيرة جداً<sup>(٤)</sup> ولا كبيرة<sup>(٥)</sup> ولا يسن غسله<sup>(٦)</sup> ( فإذا وصل إلى منى ، وهي من وادي محسر ، إلى جمرة العقبة )<sup>(٧)</sup>

---

(١) يرمي يوم النحر بسبع ، وأيام التشريق بثلاث وستين إن لم يتعجل ، وذكر الرافعي أن أخبار رمية صلى الله عليه وسلم الجمار بسبعين متواترة .

(٢) قاله الشيخ وغيره ؛ دون الأنملة طولاً وعرضاً ؛ قدر حبة الباقلا المعتدلة ، وقيل : كقدر النواة ، « والحمص » حب معروف يؤكل ، بفتح الميم وكسرها ، أعجمي معرب ، والعامة تقول له : الخنص . و « البندق » بضم الباء والذال ؛ الذي يرمى به ، الواحدة « بندقة » بهاء ، والجمع بنادق ، وثمر شجر .

(٣) بالخاء والذال المعجمتين ، الرمي بنحو حصاة ، أو نواة ، بين السبابتين ، يحذف بها ، لحديث جابر : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمار بمثل حصى الخذف . رواه الترمذي وغيره ، وصححه ، وقال : وهو الذي اختاره أهل العلم ، أن تكون الجمار مثل حصى الخذف ، ولابن ماجه : قال لي « القط » فلقطت له سبع حصيات ، من حصى الخذف ، ويكره بهيئة الخذف ، للنهي الصحيح عنها ، الشامل للحج وغيره .

(٤) لخروجها بالصغر عن الحد المعتاد المتعارف الخذف به ، لما مر .

(٥) لقوله صلى الله عليه وسلم « بمثل هذا فارموا ، وإياكم والغلو » وقال « عليكم بحصى الخذف » وهو يشير بيده ، كما يخذف الإنسان ، قال الشيخ : وإن كسره جاز ، والتقاط الحصى أفضل من تكسيه من الجبل .

(٦) أي حصى الجمار ، ما لم يكن عليه نجاسة .

(٧) فليسا من منى ، لأن الحد غير المحدود ، وجمرة العقبة هي آخر الجمرات =

بدأً بجمرة العقبة<sup>(١)</sup> ف(رماها بسبع حصيات متعاقبات ) ،  
واحدة بعد واحدة<sup>(٢)</sup> فلو رمى دفعة واحدة لم يجزئه إلا عن  
واحدة<sup>(٣)</sup> .

---

= من ناحية منى ، وأقربهن من مكة ، وهي الجمرة الكبرى ، والجمع العقبات ،  
وقد صارت علماً على العقبة التي ترمى عندها الجمرة ، وتعريفها بالعلمية بالغلبة ،  
لا باللام ، وامتنازت عن الآخرين بأربعة أشياء ، اختصاصها بيوم النحر ، وأن لا  
يوقف عندها ، وترمى ضحى يوم النحر ، ومن أسفلها ، ويجزىء من فوقها ، لفعل  
عمر ، والأول أفضل ، لفعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وخروجاً من  
الخلاف ، ويستحب سلوك الطريق الوسطي التي تخرج على الجمرة الكبرى .

(١) لبداءته صلى الله عليه وسلم منها ، ولأنها تحية منى ، فلم يتقدمها شيء ،  
كالطواف بالبيت .

(٢) أي ترمى واحدة بعد واحدة ، لما في الصحيحين وغيرهما ، عن ابن عمر  
وغیره ، أنه صلى الله عليه وسلم رماها بسبع حصيات ، وقال الوزير وغيره :  
أجمعوا على وجوب رمي جمرة العقبة يوم النحر خاصة بسبع حصيات . وقال ابن  
الماجنون : هو ركن ، لا يتحلل إلا به ، كسائر الأركان . وقال صلى الله عليه  
وسلم « إنما جعل رمي الجمار ، والسعي بين الصفا والمروة ، لإقامة ذكر الله » صححه  
الترمذي وغيره ، وذكر غير واحد من أهل التفسير أنها من شعائر الله ، وسئل سعيد  
ابن منصور عنها فقال : الله ربكم تكبرون ، وملة أبيكم تتبعون ، ووجه الشيطان  
ترمون ، وسببه : رمي الخليل الشيطان الذي كان يراه في تلك المواضع ، ثم بقي  
بعده ، كسبب السعي ، والرمل .

(٣) عند جمهور أهل العلم ، لفعله صلى الله عليه وسلم ، قال في الإنصاف :  
بمنزلة حصاة ، لا أعلم فيه خلافاً ، « ودفعة » بفتح الدال المرة وبالضم ، اسم لما  
يدفع بمره .

ولا يجزىء الوضع<sup>(١)</sup> ( يرفع يده ) اليمنى حال الرمي ( حتى يرى بياض إبطه )<sup>(٢)</sup> لأنه أعون على الرمي<sup>(٣)</sup> ( ويكبر مع كل حصاة )<sup>(٤)</sup> ويقول « اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وسعياً مشكوراً ، وذنباً مغفوراً »<sup>(٥)</sup> ( ولا يجزىء الرمي بغيرها ) أي غير الحصا<sup>(٦)</sup> كجواهر ، وذهب ، ومعادن<sup>(٧)</sup> .

---

(١) أي من غير رمي أو طرح ، قولاً واحداً ، لأنه خلاف الوارد ، ولا يسمى رمياً ، ولا في معنى الرمي الذي هو مجاهدة الشيطان ، بالإشارة إليه بالرمي الذي يجاهد به العدو ، كما يدل عليه ما تقدم عن سعيد بن منصور قال : ووجه الشيطان ترمون . والأولى أن يكون بينه وبين المرمى خمسة أذرع ، وإن طرحه طرحاً أجزأ ، جزم به الموفق وغيره ، ولو رمى بها ، فذهبت بها ريح عن المرمى لم يجزئه ، أو وقعت على ثوب إنسان فنفضها ، لم يجزئه ، لأن حصولها في المرمى بفعل غيره .

(٢) مبالغة في الرفع « ويرى » بالبناء للمجهول .

(٣) وأمكن لحصولها في المرمى .

(٤) أي يستحب أن يكبر مع كل حصاة ، وفي صحيح مسلم : رماها بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة .

(٥) لأن ابن عمر ، وابن مسعود كانا يقولان ذلك ، « ومبروراً » أي متقبلاً ، يقال : بر الله حجك أي قبله .

(٦) أي غير جنس الحصا ، لفعله صلى الله عليه وسلم ، وأمره به .

(٧) قال في الإنصاف : قولاً واحداً ، وخشب ، وعنبر ، ولؤلؤ ، لأنها ليست من جنس الأرض . ولأنه نثار وليس برمي .

( ولا ) يجرىء الرمي ( بها ثانياً )<sup>(١)</sup> لأنها استعملت في عبادة ، فلا تستعمل ثانياً ، كماء الوضوء<sup>(٢)</sup> ( ولا يقف ) عند جمرة العقبة بعد رميها<sup>(٣)</sup> لضيق المكان<sup>(٤)</sup> وندب أن يستبطن الوادي<sup>(٥)</sup> وأن يستقبل القبلة<sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي بحصاة رمى بها ، قال الشيخ : ولا يرمي بحصى قد رمى به .

(٢) أي كما لا يجرىء استعمال ماء الوضوء مرة ثانية ، فكذا حصى الرمي .

(٣) حكاه غير واحد إجماعاً ، لفعل ابن عمر وغيره ، وقوله : كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل . وقد تظافرت به الأخبار .

(٤) وعدم مشروعية الوقوف عندها ، وانتهاء العبادة .

(٥) أي يدخله من بطنه ، وبعضهم يرى وجوبه ، وأنه لا يجوز من أعلى الجبل ، والأكثر أنه جائز ، وخلاف السنة ، قال الترمذي : والعمل عليه عند أهل العلم ، يختارون أن يرمي الرجل من بطن الوادي ، وقد رخص بعض أهل العلم : — إن لم يمكنه أن يرمي من بطن الوادي — رمى من حيث قدر عليه ، وقال ابن الهمام : ثبت أنه رمى خلق كثير من الصحابة من أعلاها ، ولم يؤمروا بالإعادة .

(٦) فتكون الجمرة عن يمينه ، وعنه : يستقبلها ، لما ثبت في الصحيحين وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم كان يرميها من بطن الوادي ، مستقبلاً لها ، البيت عن يساره ، ومنى عن يمينه ، وفي لفظ : حتى إذا حاذى بالشجرة اعترضها .

وقال الشيخ : يرميها مستقبلاً لها ، يجعل البيت عن يساره ، ومنى عن يمينه ، هذا هو الذي صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، وفي الصحيحين عن ابن مسعود : أنه انتهى إلى جمرة العقبة ، فجعل البيت عن يساره ، ومنى عن يمينه ، ورمى بسبع ، وقال : هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة . ولا تكون منى =

وَأَنْ يرمي على جانبه الأيمن<sup>(١)</sup> وإن وقعت الحصاة خارج المرمى ، ثم تدحرجت فيه ، أجزأت<sup>(٢)</sup> .

= عن يمينه ، ومكة عن يساره ، إلا وهو مستقبل للجمرة ، وفيهما عنه أنه استقبل الجمرة حالة الرمي ، فهو السنة المتبعة .

(١) لفعل ابن عمر ، صححه الترمذي ، ولفظ المبدع : على حاجبه الأيمن .

(٢) أي فإن وقعت خارج مجتمع الحصى ، وهو الجمرة ، والشاخص المرتفع منه ، وإنما وضع علماً على الجمرة ، فهو ثلاثة أذرع من سائر الجوانب ، إلا جمرة العقبة ، فليس لها إلا جهة واحدة من بطن الوادي ، وإذا وقع الرمي قريباً من الجمرة جاز ، لأن هذا القدر مما لا يمكن الإحتراز عنه ، وقال النووي وغيره : المراد مجتمع الحصى في موضعه المعروف ، وهو الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم ، وحده الطبري وغيره بأنه ما كان بينه وبين الجمرة ثلاثة أذرع ، والمشاهدة تؤيده ، فإن مجتمعه غالباً لا ينقص عن ذلك .

ومن مجتمع الحصى موضع الشاخص ، ولم يقل أحد : إنه لا يجوز قصد الشاخص بالرمي ، ولا يبعد أن يكون في موضع الشاخص أحجار موضوعة أصلاً ، أو بأمره صلى الله عليه وسلم ، بني الشاخص عليها ، والناس في زمنه صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يرمون حوالي محله ، ويتركون محله ، ولو وقع ذلك لنقل .

ولو فرش جميع المرمى بأحجار كفى الرمي عليه ، لأن المرمى وإن كان هو الأرض ، فالأحجار عليه تعد منه ، ويعد الرمي عليها رمياً على تلك الأرض ، فالشاخص المبني يكفي الرمي عليه ، واتفق الناس عليه خلفاً عن سلف ، ولم ينقل عن أحد طعن في ذلك ، والناس لا يقصدون إلا فعل الواجب ، والرمي إلى المرمى ، وقد حصل بفعل الرامي ، وهو الذي يسع الناس ، ولا يشترط بقاء الحجر في المرمى ، فلا يضر تدحرجه بعد وقوعه في المرمى ، لحصول اسم الرمي .

( ويقطع التلبية قبلها )<sup>(١)</sup> لقول الفضل بن العباس : إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي ، حتى رمى جمرة العقبة . أخرجاه في الصحيحين<sup>(٢)</sup> ( ويرمي ) ندباً ( بعد طلوع الشمس )<sup>(٣)</sup> لقول جابر : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرة ضحى يوم النحر وحده . أخرجه مسلم<sup>(٤)</sup> .

---

(١) أي قبل رمي الجمرة ، عند الشروع فيه ، وهو مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، وجماهير العلماء ، لأنه شرع فيما يحصل به التحلل .

(٢) قال الترمذي : والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، أن الحاج لا يقطع التلبية حتى يرمي الجمرة ، ولهما عن ابن عباس أن أسامة والفضل كلاهما قالا : لم يزل يلبي ، حتى رمى جمرة العقبة ، أي حتى شرع في رمي جمرة العقبة ، وروى حنبل : قطع عند أول حصاة . وقال الطحاوي وغيره : جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم آثار متواترة بتلييته بعد عرفة ، إلى أن رمى جمرة العقبة ، وقال الشيخ : فإذا شرع في الرمي قطع التلبية ، فإنه حينئذ يشرع في التحلل ، وهكذا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وقال : ولا يزال يلبي في ذهابه إلى عرفات ، وذهابه منها إلى مزدلفة ، حتى يرمي جمرة العقبة .

(٣) هذا هو الأفضل ، وحكاه ابن عبد البر وغيره إجماعاً .

(٤) فدل على أفضلية رميها بعد طلوع الشمس يوم النحر لا غير ، « فوحده » راجع ليوم النحر ، وليس هو راجعاً لقول جابر : رأيت . . الخ . فجمرة العقبة يندب أن ترمى ضحى يوم العيد وحده ، وما بعد يوم العيد بعد الزوال ، ويأتي ، وعن ابن عباس أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رمى جمرة العقبة ماشياً ، رواه الترمذي وحسنه ، وقال : العمل عليه عند بعض أهل العلم ، ويجوز راكباً ، والأكثر ماشياً .

( ويجزىء ) رميها ( بعد نصف الليل ) من ليلة النحر<sup>(١)</sup>  
لما روى أبو داود عن عائشة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم  
أمر أم سلمة ليلة النحر ، فرمت جمرة العقبة قبل الفجر ،  
ثم مضت ، فأفاضت<sup>(٢)</sup> .

---

(١) وهذا مذهب الشافعي ، وقال غير واحد : بعد الفجر . وأبو حنيفة  
وطوائف لا يجوزونه إلا بعد طلوع الفجر .

(٢) أي طافت طواف الإفاضة ، ولأن أسماء نزلت بجمع ، عند المزدلفة ،  
فقامت تصلي ، ثم قالت : هل غاب القمر ؟ قال مولاها عبدالله : نعم . قالت :  
فارتحلوا . فارتحلنا ، ومشينا ، حتى رمينا الجمرة ، ثم رجعت فصلت الصبح في  
منزلها ، فقلت : يا هنتاه ، ما أرانا إلا قد غلسنا . قالت : يا بني إن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أذن للظعن . متفق عليه ، وقال ابن القيم : أنكره أحمد وغيره  
وما روى هو وغيره عن ابن عباس أنهم رموها قبل الفجر ، قد روى هو وغيره  
حديثاً أصح منه ، ولفظه « أي بني لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس » . رواه  
الخمسة ، وفيه انقطاع .

وعلى كل تقدير فلا تعارض ، فإنه أمر الصبيان أن لا يرموا حتى تطلع  
الشمس ، فإنه لا عذر لهم في تقديم الرمي ، أما من قدمه من النساء . فإن قيل :  
رمين قبل طلوع الشمس ، للعذر ، والخوف عليهن من مزاحمة الناس ، لأجل  
الرمي ، فقد يسوغ ، وأما القادر فلا يجوز له ذلك ، وقول جماعة أهل العلم ،  
الذي دلت عليه السنة رمي القادر بعد طلوع الشمس ، قال ابن المنذر وغيره :  
السنة أن لا يرمي إلا بعد طلوع الشمس ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ،  
ولا يجوز قبل طلوع الفجر ، لأن فاعله مخالف للسنة ، ومن رماها بعده فلا إعادة  
عليه إذ لا أعلم أحداً قال : لا يجزئه .

فإن غربت شمس يوم الإضحى قبل رميه ، رمى من غد ،  
بعد الزوال<sup>(١)</sup> ( ثم ينحر هدياً إن كان معه ) واجباً كان  
أو تطوعاً<sup>(٢)</sup> .

---

(١) جزم به في الإنصاف وغيره ، وتقدم أن وقت الرمي بعد طلوع الشمس ،  
وإن أخره إلى آخر النهار جاز ، وأما الليل فرخص فيه للرعاة خاصة .

(٢) لحديث أنس : أتى منى ، فأتى الجمرة ، فرماها ، ثم أتى منزله بمنى  
ونحر . الحديث . رواه مسلم ، وعليه إجماع المسلمين . قال ابن القيم : ولم ينحر  
هديه إلا بعد أن حل ، ولم ينحره قبل يوم النحر ، ولا أحد من أصحابه ألبته .  
وقال صلى الله عليه وسلم « ونحرت ههنا ، ومنى كلها منحر ، فانحروا في رحالكم »  
أي فلا تتكلفوا النحر في موضع نحري ، بل يجوز لكم النحر في منازلكم ، وظاهره  
أن نحره في ذلك المكان وقع عن اتفاق ، لا لشيء يتعلق بالنسك ، ومنزله بين  
منحره ومسجد الخيف ، ومنحره عند الجمرة الأولى .

قال الوزير وغيره : اتفقوا على أنه أي موضع نحر فيه من الحرم أجزأه ،  
إلا ما لكأ فقال : لا ينحر في الحج إلا بمنى ، ولا في العمرة إلا بمكة . قال الشيخ :  
وكل ما ذبح بمنى ، وقد سبق من الحل إلى الحرم فإنه هدي ، سواء كان من الإبل ،  
أو البقر ، أو الغنم ، ويسمى أيضاً أضحية ، بخلاف ما يذبح يوم النحر بالحل ،  
فإنه أضحية ، وليس بهدي ، وليس بمنى ما هو أضحية وليس بهدي ، كما في سائر  
الأمصار .

وقال هو وابن القيم : هدي الحاج بمنزلة الأضاحي للمقيم ، ولم ينقل أحد  
أن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أصحابه جمعوا بين الهدي والأضحية ، بل كان  
هديهم هو أضاحيهم ، فهو هدي بمنى ، وأضحية بغيرها ، قال : فإذا اشترى  
الهدي من عرفات ، وساقه إلى منى ، فهو هدي باتفاق العلماء ، وكذلك إن اشتراه =



فإن لم يكن معه هدي ، وعليه واجب اشتراؤه<sup>(١)</sup> وإن لم يكن عليه واجب سن له أن يتطوع به<sup>(٢)</sup> وإذا نحر الهدي فرقه على مساكين الحرم<sup>(٣)</sup> (ويحلق)<sup>(٤)</sup> ويسن أن يستقبل القبلة<sup>(٥)</sup>.

---

= من الحرم ، فذهب به إلى التنعيم ، وأما إذا اشترى الهدي من منى ، وذبحه فيها ، ففيه نزاع ، فمذهب مالك أنه ليس بهدي ، وهو منقول عن ابن عمر ، ومذهب الثلاثة أنه هدي ، وهو منقول عن عائشة .

(١) وذبحه ، والأفضل بمنى ، للخبر .

(٢) لقوله تعالى ( ولكل أمة جعلنا منسكاً ، ليدذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ) إلى قوله ( لن ينال الله لحومها ، ولا دماؤها ، ولكن يناله التقوى منكم ، كذلك سخرها لكم ، لتكبروا الله على ما هداكم ، وبشر المحسنين ) ولا نزاع في سنته .

(٣) لقوله ( فكلوا منها ، وأطعموا ) الآية ، ولا يتعين ذبحه ، فلو أطلقه لهم أجزأ ، كما تقدم .

(٤) أي ثم بعد النحر يحلق ، على هذا الترتيب ، لثبوته في صحيح مسلم وغيره ، ف«الواو» هنا بمعنى «ثم» لأنه رمى جمرة العقبة ، ثم عاد إلى منى ، فذبح بدنه ، ثم دعا بالخلاق فحلق رأسه ، صلاة الله وسلامه عليه ، وروي في الحديث « لكل من حلق رأسه بكل شعرة سقطت نور يوم القيامة » قال ابن الهمام : ومقتضى الدليل في الحلق وجوب الاستيعاب ، كما هو قول مالك ، وهو الذي أدين الله به . قال مالك : ولا يخرج منه إلا بالاستيعاب ، وحكى النووي الإجماع على حلق الجميع ، والمراد إجماع الصحابة والسلف ، ولم يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم ، لا عن أحد من أصحابه الإكتفاء بحلق بعض شعر الرأس ، وتقدم النهي عنه .

(٥) لا تقدم من استحباب استقبال القبلة في كل طاعة إلا لدليل .

ويبدأ بشقه الأيمن<sup>(١)</sup> ( أو يقصر من جميع شعره )<sup>(٢)</sup>  
لا من كل شعرة بعينها<sup>(٣)</sup>.

(١) للأمر بالبداة باليمين ، ولقوله صلى الله عليه وسلم للحلاق « خذ » وأشار إلى جانبه الأيمن ، ثم الأيسر ، رواه مسلم وغيره . ولأبي داود : فأخذ شقه الأيمن فحلقه ، فجعل يقسمه بين من يليه ، ثم حلق شق رأسه الأيسر . وذكر جماعة : ويدعو وقت الحلق ، لأنه نسك ، وذكر الموفق وغيره : ويكبر ، لأنه نسك ، ولا يشارط على أجرة ، ونقل عن بعض الأئمة أنه قال : أخطأت في حلق رأسي في خمسة أحكام ، علمنيها حجام بمنى ، قلت : بكم تحلق ؟ قال : النسك لا يشارط عليه ، فجلست ، فقال : حول وجهك إلى القبلة ؛ وقال : أدر الأيمن ، وكبر ، فلما فرغت قال : صل ركعتين ، فقلت : من أين لك ؟ قال : رأيت عطاء يفعله ، والأربعة الأول هي فعل السلف .

(٢) نص عليه ، لدعائه صلى الله عليه وسلم للمحلقين والمقصرين ، ولقوله ( محلقين رؤوسكم ومقصرين ) ويعمه لذلك ، لأنه بدل عن الحلق ، فاقتضى التعميم ، للأمر بالتأسي ، وظاهره التخيير بين الحلق والتقصير ، لأن بعضهم حلق ، وبعضهم قصر ، ولم ينكر ، والحلق أفضل من التقصير إجماعاً ، لما في الصحيحين : أنه دعا للمحلقين ثلاثاً ، ثم قال « والمقصرين » قال الترمذي : والعمل عليه عند أهل العلم ، يرون أن يحلق رأسه ، وإن قصر يرون ذلك يجزئ عنه ، ولأن المقصود قضاء التفث ، وهو بالخلق أتم ، فكان أولى ، ولأنه أبلغ في العبادة ، وأدل على صدق النية ، لقوله ( ثم ليقضوا تفثهم ) مرتباً على الذبح ، وعن أنس : أتى جمره العقبة فرماها ، ثم أتى منزله بمنى ونحر ، ثم قال للحلاق « خذ » فقدم الذبح عليه لأن الذبح ليس بمحلل على سبيل العموم ، فقدمه على الحلق ، ليقع في الإحرام .

(٣) وقاله شيخ الإسلام ، وفي الإنصاف : هذا لا يعدل عنه ، ولا يسع الناس غيره ، وقال الشيخ : وإذا قصر جمع شعره ، وقص منه بقدر الأنملة ، أو أقل ، أو أكثر .

ومن لبد رأسه ، أو ضففره ، أو عقصه فكغيره<sup>(١)</sup> وبأي شيء قصر الشعر أجزاء<sup>(٢)</sup> وكذا إن نتفه<sup>(٣)</sup> أو أزاله بنورة<sup>(٤)</sup> . لأن القصد إزالته<sup>(٥)</sup> لكن السنة الحلق أو التقصير<sup>(٦)</sup> ( وتقصر منه المرأة ) أي من شعرها<sup>(٧)</sup> ( قدر أنملة ) فأقل<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) يقصر من مجموعته ، و « لبد » بالتشديد : ألزقه بصمغ ونحوه حتى يتلبد ، وضففره ، أي : جعله ضفائر ، وعقصه : لواه وعقده ، فكغيره في التقصير .  
(٢) سواء كان بموسى أو غيره .  
(٣) أجزاء ، وهو خلاف السنة .  
(٤) أو غيرها أجزاء .

(٥) بعد أن منعه الإحرام من الترفه بأخذه .

(٦) للأمر به ، وفعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه له ، وذكر بعض أهل العلم - فيمن عدم الشعر - إمرار موسى على رأسه ، وحكي اتفاقاً ، وذكره الهيثمي إجماعاً ، تشبهاً بالحالقين ، وقال غير واحد : إذا سقط ما وجب الحلق لأجله ، سقط الحلق ، وإمرار موسى عبث ، وقد حل ، وينبغي أن يأخذ من شاربه ، ليكون قد وضع من شعره شيئاً لله .

(٧) أي تقصر المرأة من شعرها ، وهو واجب إجماعاً .

(٨) بلا خلاف ، لعدم التقدير الشرعي ، فيجب ما يقع عليه الاسم ، وأجمعوا أنه لا يجب عليها حلق ، وإنما شرع لمن التقصير ، قال الشيخ : ولا تقصر أكثر من ذلك ، وأما الرجل فله أن يقصر ما شاء اه ، ونقل أبو داود : تجمع شعرها إلى مقدم رأسها ، ثم تأخذ من أطرافه قدر أنملة .

لحديث ابن عباس يرفعه « ليس على النساء حلق ، إنما على النساء التقصير » رواه أبو داود<sup>(١)</sup> فتقصر من كل قرن قدر أنملة أو أقل<sup>(٢)</sup> وكذا العبد<sup>(٣)</sup> ولا يحلق إلا بإذن سيده<sup>(٤)</sup> وسن لمن حلق أو قصر أخذ ظفر ، وشارب ، وعانة ، وإبط<sup>(٥)</sup> ( ثم ) إذا رمى وحلق أو قصر ف ( قد حل له كل شيء ) كان محظوراً بالإحرام ( إلا للنساء ) وطأ<sup>(٦)</sup> .

---

(١) وللترمذي وغيره عن علي : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تحلق المرأة رأسها ؛ قال : والعمل عليه عند أهل العلم ، لا يرون على المرأة حلقاً ، ويرون أن عليها التقصير ، ولأن الحلق مثله في حقهن .

(٢) من الأنملة ، قال في المبدع — بعد حكاية ابن الزاغوني — يجب أنملة : والأشهر يجزئ أقل منها ، إذ لم يرد فيه تقدير .

(٣) أي حكمه حكم المرأة أنه يقصر قدر أنملة .

(٤) لأن الشعر ملك للسيد ، ويزيد في قيمته ، ولم يتعين زواله ، فلم يكن له ذلك ، كغير حالة الإحرام ، فإن أذن له جاز ، إذ الحق له .

(٥) قال ابن المنذر : صح أنه صلى الله عليه وسلم لما حلق رأسه قص أظفاره ، ولأنه من التمث ، فيستحب قضاؤه .

(٦) وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ، لأن تحريم المرأة ظاهر في وطئها ، ولأنه أغلظ المحرمات ، ويفسد النسك ، بخلاف غيره ، قال الشيخ : فإذا فعل ذلك فقد تحلل ، باتفاق المسلمين ، التحلل الأول ، فيلبس الثياب ، ويقلم أظفاره ، وكذلك له على الصحيح أن يتطيب ويتزوج ، ويصطاد ، يعني خارج الحرم ، ولا يبقى عليه من المحظورات إلا النساء ، وحكى الوزير وغيره : اتفاقهم على أن للمحرم تحليلين ، أولهما رمي جمرة العقبة ، وآخرهما طواف الإفاضة .

ومباشرة ، وقبله ، ولمساً لشهوة ، وعقد نكاح<sup>(١)</sup> لما روى سعيد  
عن عائشة مرفوعاً « إذا رميتم وحلقتن ، فقد حل لكم  
الطيب ، والثياب ، وكل شيء ، إلا النساء »<sup>(٢)</sup> ( والحلاق  
والتقصير ) ممن لم يحلق ( نسك )<sup>(٣)</sup> .

---

(١) وهو أحد قولَي الشافعي ، وظاهر كلام جماعة حله ، اختاره شيخ الإسلام ،  
وذكره رواية عن أحمد .

(٢) ورواه الأثرم وغيره ، ولأحمد عن ابن عباس مرفوعاً معناه ، قال  
الترمذي : والعمل عليه عند أهل العلم ، من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ،  
وغيرهم ، يرون أن المحرم إذا رمى جمرَةَ العقبة يوم النحر ، وذبح ، وحلق أو  
قصر ، فقد حل له كل شيء حرم عليه ، إلا النساء ، وهو قول الشافعي ، وأحمد ،  
وإسحاق ، وروي عن عمر وغيره : والطيب ؛ وهو قول أهل الكوفة . وعن عائشة :  
طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يحرم ، ويوم النحر قبل أن يطوف  
بالبَيْت ، بطيب فيه مسك .

(٣) وهو مذهب مالك وأبي حنيفة ، وقال النووي وغيره : عند جماهير  
العلماء ، والنسك العبادة ، فيثاب على فعله ، ويعاقب على تركه ، قال تعالى ( لتدخلن  
المسجد الحرام ، إن شاء الله ، آمنين ، محلقتن رؤوسكن ومقصرين ) فوصفهم ،  
ومنَّ عليهم بذلك ، فدل على أنه من العبادة مع قوله ( ثم ليقتضوا تفثهم ) قيل :  
المراد به الحلق ، ولو لم يكن نسكاً لم يتوقف الحل عليه ، ولأنه صلى الله عليه وسلم ،  
دعا للمحلقتين والمقصرين ، وفاضل بينهم ، فلولا أنه نسك لما استحقوا لأجله الدعاء  
منه لهم ، والحلاق بكسر الحاء ؛ مصدر : حلق حلقاً وحلقاً ، والواو هنا بمعنى  
« أو » وعلم من كونهما نسكاً أنه لا بد من نيتهما كنية الطواف .

في تركهما دم<sup>(١)</sup> لقوله صلى الله عليه وسلم « فليقتصر ثم ليتحلل »<sup>(٢)</sup> ( ولا يلزم بتأخيره ) أي الحلق أو التقصير عن أيام منى ( دم<sup>(٣)</sup> ولا بتقديمه على الرمي والنحر )<sup>(٤)</sup> ولا إن نحر أو طاف قبل رميه ، ولو عالماً<sup>(٥)</sup> لما روى سعيد ، عن عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قدم شيئاً قبل شيء فلا حرج »<sup>(٦)</sup> .

(١) أي ترك جميعهما ، لا مجموعهما ، لأنه لو حلق ولم يقصر ، أو عكس ، لا شيء عليه ، لأنه فعل الواجب .

(٢) ووجه الدلالة منه : أنه رتب الحل على التقصير ، فلو لم يكن نسكاً لم يرتب ذلك عليه .

(٣) لقوله تعالى ( ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله ) فبين أول وقته دون آخره ، فلا آخر لوقته ، فمتى أتى به أجزأ كالطواف .

(٤) أي ولا يلزم بتقديم الحلق على الرمي والنحر دم ، عند أكثر أهل العلم .

(٥) « لو » إشارة إلى الرواية الثانية أنه يلزمه دم ، بدليل قوله : لم أشعر .

والأكثر - وصححه وجزم به غير واحد ، واستظهره في المبدع - أنه لا دم عليه ، للإطلاق ، ونفي الحرج كما يأتي .

(٦) وللتزمذي وصححه : حلفت قبل أن أذبح ؟ قال « اذبح ولا حرج »

وقال آخر : نحررت قبل أن أرمي ؟ قال « ارم ولا حرج » وقال : والعمل عليه

عند أهل العلم ، وهو قول أحمد ، وإسحاق . وقال الشارح : لا نعلم خلافاً أن

الإخلال بالترتيب لا يخرج هذه الأفعال عن الإجزاء، وإنما الخلاف في وجوب =

ويحصل التحلل الأول باثنين من حلق ، ورمي ، وطواف<sup>(١)</sup> والتحلل الثاني بما بقي مع سعي<sup>(٢)</sup> ثم يخطب الإمام بمنى يوم النحر ، خطبة يفتتحها بالتكبير<sup>(٣)</sup> .

---

= الدم اهـ . وجمهور أهل الحديث والفقهاء على الجواز ، وعدم وجوب الدم ، لأن قوله « ولا حرج » مقتض لرفع الإثم والفدية .

(١) حكاه الوزير وغيره اتفاق الأئمة ، وذكروا أنه يتحلل التحلل الأول بالرمي والحلاق ، أو بالرمي والطواف ، أو بالطواف والحلاق ، ويحصل التحلل الثاني بما بقي منها اتفاقاً ، ويبح جميع محظورات الإحرام ، ويعيد المحرم حلالاً ، وفي المبدع : والأكثر على أنه لا يحصل التحلل إلا بالرمي والحلق أو التقصير ، لأمره صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدي أن يطوف ويقصر ، ثم يحل ، وتقدم أن الأنساك ثلاثة ، رمي ، وحلق ، وطواف ، وقال ابن القيم : والمحفوظ جواز تقديم الرمي ، والنحر ، والحلق ، بعضها على بعض اهـ . والسنة أن يرمي ، ثم ينحر ، ثم يحلق ، ثم يطوف ، يرتبها ، رواه أبو داود وغيره ، عن أنس : أنه فعل هكذا صلى الله عليه وسلم .

(٢) من متمتع مطلقاً ، وقارن لم يسع مع طواف القدوم ، لأنه ركن ، وعليه فالتحلل الأول باثنين من ثلاثة كما مر ، والتحلل الثاني باثنين من أربعة . وفاقاً .

(٣) وفاقاً للشافعي ، لقول ابن عباس : خطب النبي صلى الله عليه وسلم الناس يوم النحر . رواه البخاري ، وعن نافع ، عن ابن عمر ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس بمنى ، حين ارتفع الضحى ، على بغلة شهباء ، وعلي بعيد عنه ، والناس بين قائم وقاعد .

يعلمهم فيها النحر ، والإفاضة ، والرمي<sup>(١)</sup> .

---

(١) لقول عبد الرحمن بن معاذ : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى ، فطفق يعلمهم مناسكهم ، حتى بلغ الجمار . رواه أبو داود ، ولأن الحاجة تدعو إليه ، وقال الشيخ : وليس بمنى صلاة عيد ، بل رمي الجمرة لهم ، كصلاة العيد لأهل الأمصار .

وهذا اليوم هو يوم الحج الأكبر ، قاله غير واحد من أهل العلم ، واختاره ابن جرير وغيره ، لأن فيه تمام الحج ، ومعظم أفعاله ، وقال عليه الصلاة والسلام عند الجمرات « هذا يوم الحج الأكبر » ولابن جرير وغيره بسند صحيح ، قال « أليس هذا يوم الحج الأكبر ؟ » وأصله في الصحيح .



## فصل (١)

( ثم يفيض إلى مكة <sup>(٢)</sup> ويطوف القارن والمفرد بنية الفريضة ، طواف الزيارة ) <sup>(٣)</sup> ويقال طواف الإفاضة <sup>(٤)</sup> فيعينه بالنية <sup>(٥)</sup>

---

(١) أي في حكم طواف الإفاضة ، والسعي ، وأيام منى ، والوداع ، وغير ذلك .  
(٢) لفعله صلى الله عليه وسلم المتفق عليه ، واستمر عمل المسلمين عليه « وأفاض الحاج » أسرعوا في دفعهم من عرفة إلى المزدلفة ، وأيضاً رجعوا من منى إلى مكة يوم النحر .

(٣) سمي بذلك لأنهم يأتون من منى ، زائرين البيت ، ويعودون في الحال ، أو لأنه يفعل عند زيارة البيت ، قال الشيخ : إن أمكنه فعله يوم النحر ، وإلا فعله بعد ذلك .

(٤) سمي بذلك لإتيانهم به عقب الإفاضة من منى ، وهذه التسمية عند أهل العراق ، ويقال « طواف الفرض » لتعينه ، « وطواف الركن » عند أهل الحجاز ، ويقال : طواف يوم النحر ، وطواف النساء ، لأنهن يبحن بعده ، و « طواف الصدر » لأنه يصدر إليه من منى .

(٥) لحديث « إنما الأعمال بالنيات » ولأن الطواف بالبيت صلاة ، وهي لا تصح إلا بنية معينة ، فإن طاف للقدوم ، أو الوداع ، أو بنية النقل ، وكان ذلك كله بعد دخول وقت الطواف المفروض لم يقع عنه ، وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي : لا يجب تعيينها .

وهو ركن ، لا يتم حج إلا به <sup>(١)</sup> وظاهره أنّهما لا يطوفان  
للقدوم ، ولو لم يكونا دخلا مكة قبل <sup>(٢)</sup> وكذا المتمتع ،  
يطوف للزيارة فقط <sup>(٣)</sup> كمن دخل المسجد وأقيمت الصلاة ،  
فإنه يكتفي بها عن تحية المسجد <sup>(٤)</sup> واختاره الموفق ، والشيخ  
تقي الدين ، وابن رجب <sup>(٥)</sup> ونص الإمام - واختاره الأكثر -  
أن القارن والمفرد - إن لم يكونا دخلاها قبل - يطوفان  
للقدوم برمل ، ثم للزيارة <sup>(٦)</sup> .

(١) وتقدم ، لقوله تعالى ( ثم ليقضوا تفثهم ، وليوفوا نذورهم ، وليطوفوا  
بالييت العتيق ) فإن آخر المناسك الطواف ، كما صح عنه صلى الله عليه وسلم ،  
ولقوله « أطافت يوم النحر ؟ » قالوا : نعم . قال « فانفري » وفي لفظ « أحابستنا  
هي ؟ » فثبت أن من لم يطف يوم النحر لم يحل له أن ينفر حتى يطوف ، وأنه  
حابس لمن لم يأت به ، ووصفه صلى الله عليه وسلم بالتمام ، لأنه لم يبق من أركان  
الحج سواه ، فإذا أتى به حصل تمام الحج .

(٢) أي ظاهر كلام المصنف ، حيث لم ينه إلا على طواف الزيارة ، أنّهما  
لا يطوفان للقدوم ، والأطوفة ثلاثة بالإجماع ، طواف القدوم ، والوداع ،  
والإفاضة بعد الرمي ، وأجمعوا على أنه يفوت الحج بفواته ، وهو المعنى بالآية ،  
ولا يجزئ عنه دم ، والجمهور أنه يجزئ عن طواف الوداع .

(٣) أي وكالقارن والمفرد المتمتع ، في الكفاية بطواف الزيارة ، وإنما فصله  
عما قبله لعدم الصراحة به في كلامه .

(٤) أي فطواف الزيارة يكتفي به المتمتع عن طواف القدوم .

(٥) قال الشيخ : ولا يستحب للمتمتع ولا لغيره أن يطوف للقدوم بعد التعريف .

(٦) بلا رمل ، لأنه رمل قبل ، قال الموفق : لا أعلم أحداً وافق أبا عبد الله على =

وَأَن الْمُتَمَتِّعَ يَطُوفُ لِلْقُدُومِ ، ثُمَّ لِلزِّيَارَةِ بِلَا رَمَلٍ <sup>(١)</sup> ( وَأَوَّلُ وَقْتِهِ ) أَيَّ وَقْتِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ ( بَعْدَ نَصْفِ لَيْلَةِ النَحْرِ ) لِمَنْ وَقَفَ قَبْلَ ذَلِكَ بِعَرَفَاتٍ <sup>(٢)</sup> وَإِلَّا فَبَعْدَ الْوُقُوفِ <sup>(٣)</sup> ( وَيَسْنُ ) فَعَلَهُ ( فِي يَوْمِهِ ) <sup>(٤)</sup> لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ : أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ النَحْرِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> .

---

= هذا الطواف ، بل المشروع طواف واحد للزيارة ، كمن دخل المسجد وأقيمت الصلاة ، وحديث عائشة دليل على هذا ، فلم تذكر طوافاً آخر ، ولو كان الذي ذكرته طواف القدوم ، لكانت أخلت بذكر الركن الذي لا يتم الحج إلا به ، وذكرته ما يستغنى عنه .

(١) قال الشيخ : لا يستحب للمتمتع أن يطوف طواف القدوم ، بعد رجوعه من عرفة ، قبل الإفاضة ، وصوبه ، وقال : هو قول جمهور الفقهاء ، وقال ابن القيم : لم يذكر أحد أن الصحابة لما رجعوا من عرفة طافوا للقدوم ، وسعوا ، ثم طافوا للإفاضة بعده ، ولا النبي صلى الله عليه وسلم ، هذا لم يقع قطعاً .

(٢) لأن أم سلمة رمت ، ثم طافت ، ثم رجعت ، فوافت النبي صلى الله عليه وسلم عند جمرة العقبة ، وبينها وبين مكة فرسخان .

(٣) أي وإن لم يكن وقف قبل ذلك ، فوقت طواف الإفاضة في حقه بعد الوقوف ، وآخر وقت الوقوف إلى فجر يوم النحر ، ولا آخر لوقته ، لأنه لم يرد فيه توقيت ، وكذا السعي كما سيأتي .

(٤) أي يسن فعل طواف الإفاضة في يوم النحر ، بعد الرمي ، والنحر ، والحلق .

(٥) ولقول جابر : ثم أفاض النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر إلى البيت ، ونحوه عن عائشة ، وابن عمر ، ولم يرجع صلى الله عليه وسلم بعد أن طاف للإفاضة إلى حين الوداع .

ويستحب أن يدخل البيت<sup>(١)</sup> فيكبر في نواحيه<sup>(٢)</sup> ويصلي فيه ركعتين ، بين العمودين ، تلقاء وجهه<sup>(٣)</sup> ويدعو الله عز وجل<sup>(٤)</sup> .

(١) لفضله وشرفه ، وفعله صلى الله عليه وسلم ، وقالت عائشة : كنت أحب أن أدخل البيت ، فأصلي فيه ، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فأدخلني الحجر ، فقال « صلي في الحجر ، إن أردت دخول البيت ، فإنما هو قطعة من البيت » قال الشيخ : والحجر أكثره من البيت من حيث ينحني حائطه ، فمن دخله فهو كمن دخل الكعبة . وقال هو وابن القيم : لم يدخل صلى الله عليه وسلم البيت في حجته ، ولا في عمرته ، وإنما دخله عام الفتح . وقال في الفنون : تعظيم دخوله فوق الطواف يدل على قلة العلم . وللترمذي وغيره وصححه عن عائشة : خرج من عندي قرير العين ، طيب النفس ، فرجع إلي وهو حزين ، فقلت له ، فقال « إني دخلت الكعبة ، ووددت أنني لم أكن فعلت ، إني أخاف أن أكون أتعبت أمتي من بعدي » .

(٢) لخبر أسامة عند أحمد ، والنسائي ، أنه صلى الله عليه وسلم قام إلى ما بين يديه من البيت ، فوضع صدره عليه ، وخده ويديه ، ثم هلك ، وكبر ، ودعا ، ثم فعل ذلك بالأركان كلها .

(٣) قال الشيخ : فإذا دخل مع الباب ، تقدم حتى يصير بينه وبين الحائط ثلاثة أذرع ، والباب خلفه ، فذلك المكان الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم . وللترمذي وصححه عن بلال ، أنه صلى الله عليه وسلم صلى في جوف الكعبة ، قال : والعمل عليه عند أهل العلم ، لا يرون بالصلاة في الكعبة بأساً ، وكره صلاة المكتوبة فيه الشافعي ، وقال مالك : لا بأس بالصلاة النافلة .

(٤) ويذكره ، قاله الشيخ وغيره ، فإن لم يدخله فلا بأس ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يدخله في حجه ، ولا في عمرته ، وإنما دخله عام الفتح ، ويكثر النظر إليه لأنه عبادة ، إلا في الصلاة ، فإن المطلوب فيها النظر إلى موضع سجوده ، لأنه أجمع لقلبه على العبادة .

( وله تأخيرته ) أي تأخير الطواف عن أيام منى <sup>(١)</sup> لأن آخر وقته غير محدود كالسعي <sup>(٢)</sup> ( ثم يسعى بين الصفا والمروة إن كان متمتعاً ) <sup>(٣)</sup> لأن سعيه أولاً كان للعمرة ، فيجب أن يسعى للحج <sup>(٤)</sup> .

(١) لأنه تعالى أمر بالطواف مطلقاً ، فمتى أتى به صح ، قال الشارح : بغير خلاف ، وظاهره أنه لا دم عليه بتأخيرته .

(٢) قال في الإنصاف : وإن أخره عنه ، وعن أيام منى ، جاز بلا نزاع ، وقال الشيخ : ينبغي أن يكون في أيام التشريق ، فإن تأخيرته عن ذلك فيه نزاع اهـ . فالمذهب — كقول الشافعي — أن أخره غير موقت ، وعند أبي حنيفة : أيام التشريق ، ومالك : ذي الحجة ، والتعجيل أفضل ، فإن أخره فعليه دم .

(٣) هذا المذهب ، وهو إحدى الروايات عن أحمد ، ومذهب أبي حنيفة .

(٤) وقال أحمد : إن طاف طوافين بين الصفا والمروة فهو أجود ، وإن طاف طوافاً واحداً فلا بأس ؛ وقال : وإن طاف طوافين فهو أعجب إلي ، قال الشيخ : وهذا منقول عن غير واحد من السلف . وعنه : يجزئه سعي واحد ، قال ابن عباس : المفرد والمتمتع يجزئه طواف بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، واختاره الشيخ ، وقال : هو أصح أقوال جمهور العلماء ، وأصح الروايتين عن أحمد ، فإن الصحابة الذين تمتعوا مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يطوفوا بين الصفا والمروة إلا مرة واحدة قبل التعريف ، وأكثرهم متمتعون ، وحلف على ذلك طاووس ، وثبت مثله عن ابن عمر ، وابن عباس ، وجابر ، وغيرهم ، وهم أعلم الناس بحجه صلى الله عليه وسلم ، وذكر ابن القيم رواية أبي داود : ولم يطف بين الصفا والمروة ، وفيه اكتفاء المتمتع بسعي واحد .

وقال الشيخ : لم ينقل أحد منهم أن أحداً منهم طاف وسعى ، ثم طاف وسعى ، =

( أو ) كان ( غيره ) أي غير متمتع ، بأن كان قارناً ، أو مفرداً ( ولم يكن سعى مع طواف القدوم )<sup>(١)</sup> .

= ومن المعلوم أن مثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله ، فلما لم ينقله أحد علم أنه لم يكن ، وعمدة من قال بالطوافين ما روى أهل الكوفة عن علي ، وابن مسعود ، وعن علي : أن القارن يكفيه طواف واحد ، وسعي واحد ، خلاف ما رواه عنه أهل الكوفة . قال ابن حزم : وما روي في ذلك عن الصحابة لم يصح منه ولا كلمة واحدة . قال الشيخ : فإذا اكتفى المتمتع بالسعي الأول أجزأه ، كما يجزئ المفرد والقارن ، وهو الذي ثبت في صحيح مسلم عن جابر : لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً ، طوافه الأول .

وقد روي في حديث عائشة أنهم طافوا مرتين ، لكن هذه الزيادة قيل : إنها من قول الزهري ، وقال ابن القيم : قيل : من كلام عروة اه . قال الشيخ : وقد احتج بها بعضهم على أنه يستحب طوافان بالبيت ، وهذا ضعيف ، والأظهر ما في حديث جابر ، ويؤيده « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » فالتمتع من حيث أحرم بالعمرة دخل بالحج ، لكنه فصل بتحلل ، ليكون أيسر على الحاج ، وأحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة .

(١) فيسعى ، لأنه إما ركن ، وإما واجب ، أو سنة ، ولم يأت به ، لأنه لا يكون إلا بعد طواف ، لفعله صلى الله عليه وسلم ، وأمره بمتابعته ، فإن كان سعى مع طواف القدوم لم يسع ، لقول جابر : لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً ، طوافه الأول ، فأجزأه سعي واحد ، قال الشيخ : عند جمهور العلماء إلا أبا حنيفة في القارن ، وأما جواز تقديمه فقال الوزير : أجمعوا على أن السعي بين الصفا والمروة ، يجوز تقديمه على طواف الزيارة ، بأن يفعل عقب طواف القدوم ، ويجزئ ، فلا يحتاج إذا طاف طواف الزيارة إلى السعي بين الصفا والمروة ، ولا خلاف بينهم في ذلك .

فإن كان سعى بعده لم يعده<sup>(١)</sup> لأنه لا يستحب التطوع بالسعي ، كسائر الأنساك<sup>(٢)</sup> غير الطواف ، لأنه صلاة<sup>(٣)</sup> ( ثم قد حل له كُلُّ شيء ) حتى النساء<sup>(٤)</sup> وهذا هو التحلل الثاني<sup>(٥)</sup> ( ثم يشرب من ماء زمزم لما أحب<sup>(٦)</sup> ) .

---

(١) لأنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يسعوا إلا بعد طواف القدوم ، رواه مسلم وغيره .

(٢) قال في المبدع : بغير خلاف نعلمه . وقال النووي : يكره .

(٣) أي حكمه حكم الصلاة .

(٤) وأجمعت الأمة على ذلك ، وقال الوزير وغيره : اتفقوا على أن التحلل الثاني يبيح محظورات الإحرام جميعها ، ويعود المحرم حلالاً ، لقول عمر : لم يحل النبي صلى الله عليه وسلم من شيء حرم منه حتى قضى حجه ، ونحر هديه يوم النحر فأفاض بالبيت ، ثم حل من كل شيء حرم منه . وعن عائشة نحوه ، متفق عليهما ، و « النساء » بالرفع عطف على « كل » .

(٥) وفاقاً ، حيث رمى ، ونحر ، وحلق ، وطاف ، وبها تمت أركان الحج الثلاثة ، ولم يبق من أعمال الحج إلا المبيت بمنى ، والرمي ، وهما من الواجبات .

(٦) أي يستحب أن يشرب من ماء زمزم ، لقول جابر : ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم بني عبد المطلب ، وهم يسقون ، فناولوه ، فشرب . وينوي بشربه لما أحب أن يعطيه الله منه من خيري الدنيا والآخرة ، فعن ابن عباس مرفوعاً « ماء زمزم لما شرب له » رواه أحمد ، وابن ماجه ، والحاكم ، وغيرهم ، بسند حسن ، أي لما أحب من خيري الدنيا والآخرة ، وفي الصحيحين أنه قال لأبي ذر : « إنها مباركة ، إنها طعام طعم » ولمسلم عن ابن عباس مرفوعاً « ماء زمزم طعام طعم » =

ويتضلع منه <sup>(١)</sup> ويرش على بدنه وثوبه <sup>(٢)</sup> ويستقبل القبلة <sup>(٣)</sup> ويتنفس ثلاثاً <sup>(٤)</sup> ( ويدعو بما ورد ) <sup>(٥)</sup> فيقول « بسم الله ، اللهم اجعله لنا علماً نافعاً ، ورزقاً واسعاً ، ورياً ، وشبعاً ، وشفاءً من كل داء ، واغسل به قلبي ، واملاؤه من خشيتك وحكمتك » <sup>(٦)</sup> .

= أي تشبع شاربها كالطعام ، زاد الطيالسي « وشفاء سقم » وفي قوله صلى الله عليه وسلم « لولا أن يغلبكم الناس على سقايتكم لتزعت معكم » استحباب شرب مائها ، وفضيلة الإستقاء ، والعمل فيه ، وسميت « زمزم » لكثرة مائها ، وقيل : لضم هاجر لمائها حين انفجرت ، وزمها إياه . وقيل : لزمنة جبريل وكلامه عند فجره لها . وقال علي : هي خير بئر في الأرض .

(١) أي يملأ أضلعه منه ، بلا نزاع في الجملة ، بأن يروى ، أو يزيد على الري ، ويكره نفسه عليه ، لما روى ابن ماجه وغيره « آية ما بيننا وبين المنافقين ، أنهم لا يتضلعون من ماء زمزم » وقال ابن عباس لرجل : تضلع منها . وذكر الخبر .  
(٢) صرح به في التبصرة ، وذكر الواقدي وغيره : أنه صلى الله عليه وسلم لما شرب صب على رأسه .

(٣) لقول ابن عباس : إذا شربت منها فاستقبل القبلة ، واذكر اسم الله . ولا بأس بالشرب قائماً للحاجة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم شرب منها قائماً للحاجة .

(٤) لأنه أهني ، وأمرى ، وأروى ، قال ابن عباس : إذا شربت من زمزم فاستقبل القبلة ، واذكر اسم الله ، وتنفس ، وتضلع منه ، فإذا فرغت فاحمد الله .

(٥) من الأدعية الشرعية ، ولا يستحب الإغتسال منها ، قاله الشيخ وغيره .

(٦) روي عن عكرمة وغيره ، ولأنه لائق به ، وشامل لخيري الدنيا والآخرة ،

فيرجى له حصوله ، وروي عن ابن عباس أنه كان إذا شرب منه يقول : اللهم =



( ثم يرجع ) من مكة بعد الطواف والسعي <sup>(١)</sup> ( ف ) يصلي ظهر يوم النحر بمنى <sup>(٢)</sup> و ( يبیت بمنى ثلاث لیل ) إن لم يتعجل <sup>(٣)</sup> وليلتین إن تعجل في یومین <sup>(٤)</sup> ويرمي الجمرات أيام التشريق <sup>(٥)</sup> .

---

= إني أسألك علماً نافعاً ، ورزقاً واسعاً ، وشفاء من كل داء . « والري » بكسر الراء وفتحها ، ضد الظلم ، « والشبع » بكسر الشين المعجمة ، وفتح الموحدة ، « والداء » المرض .

(١) ولا يبيت بمكة ليالي منى ، بلا نزاع في الجملة ، بل بمنى ، لیتم ما بقي عليه من أعمال الحج ، ولم يرخص النبي صلى الله عليه وسلم لأحد يبيت بمكة إلا العباس ، من أجل سقايته .

(٢) لقول ابن عمر : أفاض النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر ، ثم رجع ، فصلى الظهر بمنى . متفق عليه ، قال الشيخ : والسنة أن يصلي بالناس بمنى ، ويصلي خلفه أهل الموسم ، ويستحب أن لا يدع الصلاة في مسجد منى — وهو مسجد الخيف — مع الإمام ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر ، وعمر ، كانوا يصلون بالناس ، قصرأ بلا جمع بمنى ، ويقصر الناس خلفهم ، أهل مكة ، وغير أهل مكة ، فإن لم يكن للناس إمام عام صلى الرجل بأصحابه ، والمسجد بني بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يكن على عهده .

(٣) قال الوزير وغيره : هو مشروع لإجماعاً ، إلا في حق سقاة ورعاة ، وهو واجب عند أحمد ، في رواية ، وقول للشافعي اه . وعنه : سنة ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ، والقول الثاني للشافعي .

(٤) أي ويبيت بمنى غير سقاة ورعاة ونحوهم ليلتين ، إن تعجل في يومين ، ولا نزاع في جوازه .

(٥) وجوباً لإجماعاً ، وهي الثلاثة بعد يوم النحر ، وقال الوزير : اتفقوا على =

( فيرمي الجمرة الأولى<sup>(١)</sup> وتلي مسجد الخيف<sup>(٢)</sup> بسبع حصيات )  
متعاقبات<sup>(٣)</sup> يفعل كما تقدم في جمرة العقبة<sup>(٤)</sup> ( ويجعلها )  
أي الجمرة ( عن يساره<sup>(٥)</sup> .

---

= وجوبه كل جمرة بسبع حصيات ، قال الشيخ : ويستحب أن يمشي إليها هـ ، ولأن بعده وقوف ودعاء ، فالمشي أقرب إلى التضرع ، وقال ابن القيم : لما زالت الشمس مشى من رحله إلى الجمار ولم يركب .

(١) إجماعاً ، لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه بدأ بها ، وسميت الأولى ، والدنيا لقربها من مسجد الخيف ، وهي أبعدهن من مكة ، ويرميها بعد الزوال كما سيأتي ، ويسن قبل الصلاة .

(٢) وهو المسجد المعروف ، وأول من بناه المنصور العباسي ، وهو محل خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بمنى وصلواته « والخيف » ما انحدر من غلظ الجبل ، وارتفع عن مسيل الماء .

(٣) واحدة بعد واحدة يكبر مع كل حصاة ، وفعله صلى الله عليه وسلم بيان للصفة المشروعة ، وثبت رميه بسبع ، من حديث عمر ، وابن مسعود ، وعائشة وغيرهم ، وثبت التساهل عن بعض الصحابة في البعض ، قال سعد : رجعنا من الحجة بعضنا يقول : رميت بست ، وبعضنا يقول : بسبع ، فلم يعب بعضنا على بعض . رواه الأثرم ، وعن ابن عمر معناه ، قال الموفق : الظاهر عن أحمد : لا شيء في حصاة ولا حصاتين .

(٤) بأن يرميها بسبع حصيات ، واحدة بعد واحدة ، يرفع يده ، حتى يرى بياض إبطه ، ويكبر مع كل حصاة ، قاله الشيخ وغيره ، قال : وإن شاء قال : اللهم اجعله حجاً مبروراً . . الخ .

(٥) لما في الصحيحين وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم تقدم أمامها ، فوقف =

ويتأخر قليلاً<sup>(١)</sup> بحيث لا يصيبه الحصى<sup>(٢)</sup> ( ويدعو طويلاً )  
رافعاً يديه<sup>(٣)</sup> ( ثم ) يرمي ( الوسطى مثلها ) بسبع حصيات ،  
ويتأخر قليلاً ، ويدعو طويلاً<sup>(٤)</sup> لكن يجعلها عن يمينه<sup>(٥)</sup> ،  
( ثم ) يرمي ( جمرة العقبة ) بسبع كذلك<sup>(٥)</sup> .

---

= مستقبل القبلة . وفي لفظ : ثم يتقدم حتى يسهل ، فيقوم مستقبل القبلة ، ولا يكون  
كذلك إلا بجعلها عن يساره .

(١) وعبرة الموفق وغيره : ثم يتقدم قليلاً ؛ كما في الصحيح وغيره ، فإنه  
قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه تقدم أمامها ، حتى أسهل ، فقام  
مستقبل القبلة .

(٢) بقدر سورة البقرة ، وقاله الشيخ ، وتلميذه ، وغيرهما ، لما في صحيح  
البخاري ومسلم وغيرهما : فيقوم مستقبل القبلة ، قياماً طويلاً ، ويدعو ، ويرفع  
يديه ، وقيد بعضهم بقدر سورة البقرة .

(٣) بلا نزاع ، وظاهر كلام غيره : يتقدم قليلاً ويدعو ، لما في الصحيحين  
وغيرهما ، ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل ، ويقوم مستقبل القبلة ، ويدعو ، ويرفع  
يديه ، ويقوم طويلاً ، يحمد الله ، ويثني عليه ، ويهلل ، ويكبر ، ويصلي على  
النبي صلى الله عليه وسلم ، ويدعو بحاجته ، ويرفع يديه ، وقال ابن القيم : ثم  
انحدر ذات اليسار مما يلي الوادي ، فوقف مستقبل القبلة ، رافعاً يديه يدعو ،  
قريباً من وقوفه الأول . فتضمن حجة ست وقفات للدعاء ، على الصفا ، والمروة ،  
وبعرفة ، ومزدلفة ، وعند الجمرتين ، وإن ترك الوقوف عندها والدعاء ، فقد ترك  
السنة ، ولا شيء عليه .

(٤) لما تقدم ، ولا يكون كذلك إلا بجعلها عن يمينه .

(٥) أي بسبع حصيات متعاقبات ، يرفع يده حتى يرى بياض إبطه ، ويكبر =

( ويجعلها عن يمينه <sup>(١)</sup> ويستبطن الوادي <sup>(٢)</sup> ولا يقف عندها <sup>(٣)</sup> )  
يفعل هذا ) الرمي للجمار الثلاث ، على الترتيب والكيفية  
المذكورين <sup>(٤)</sup> ( في كل يوم من أيام التشريق <sup>(٥)</sup> بعد الزوال )  
فلا يجزىء قبله <sup>(٦)</sup> .

---

= ويدعو ، إلى آخره . وقال الموفق وغيره : لانعلم مخالفاً لما تضمنه حديث ابن عمر ،  
إلا ما روي عن مالك في رفع اليدين ، والسنة متظاهرة بذلك .

(١) فيكون مستقبل القبلة ، وعنه : يستقبلها ، لما ثبت من فعله صلى الله عليه  
وسلم : أنه كان يرميها من بطن الوادي ، مستقبلاً لها ، ويكون البيت عن يساره ،  
وقال الشيخ : هذا هو الذي صح عن النبي صلى الله عليه وسلم . وتقدم .

(٢) لما تقدم من الأخبار ، والعمل عليه عند أهل العلم ، وبعضهم يرى وجوبه .

(٣) قال الحافظ وغيره : لا نعلم فيه خلافاً ، لما في الصحيحين وغيرهما : أنه  
صلى الله عليه وسلم لا يقف عندها ، وحكمة الوقوف عندهما دونها - والله أعلم -  
تحصيل الدعاء ، لكونه في وسط العبادة ، بخلاف جمرة العقبة ، لأن العبادة قد  
انتهت بفراغ الرمي ، والدعاء في صلب العبادة قبل الفراغ منها ، أفضل منه بعد  
الفراغ منها ، كالصلاة .

(٤) أي في « المتن » ، وذلك باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم ، وبنقل الخلف  
عن السلف .

(٥) فيرمي في اليوم الثاني من أيام منى ، مثل ما رمى في الأول ، ثم إن شاء رمى  
في اليوم الثالث ، وهو الأفضل ، وإن شاء تعجل في اليوم الثاني بنفسه ، قبل غروب  
الشمس .

(٦) عند جمهور العلماء ، فعن عائشة : مكث بها ليالي أيام التشريق ، يرمي  
الجمار إذا زالت الشمس ، كل جمرة بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة ، =

ولا ليلاً لغير سقاة ورعاة<sup>(١)</sup> والأفضل الرمي قبل صلاة الظهر<sup>(٢)</sup> ويكون ( مستقبل القبلة ) في الكل<sup>(٣)</sup> ( مرتباً ) أي يجب ترتيب الجمرات الثلاث على ما تقدم<sup>(٤)</sup> .

= يقف عند الأولى ، والثانية ، فيطيل القيام والتضرع ، ويرمي الثالثة ، ولا يقف عندها . رواه أبو داود . ولمسلم عن جابر : رأيته يرمي على راحلته يوم النحر ، وأما بعد ذلك ، فبعد زوال الشمس ، وللترمذي وحسنه : عن ابن عباس كان يرمي الجمار إذا زالت الشمس ، قال : والعمل عليه عند أكثر أهل العلم ، أنه لا يرمي بعد يوم النحر إلا بعد الزوال ، فوقت الزوال للرمي ، كطلوع الشمس لرمي يوم النحر ، وله عن ابن عمر مرفوعاً : أنه كان يمشي إلى الجمار ، وله عنه أيضاً وصححه : كان إذا رمى الجمار مشى إليها ، ذاهباً وراجعاً ، وقال : العمل عليه عند أكثر أهل العلم .

(١) فهم يرمون ليلاً ونهاراً « والسقاة » جمع ساق ، اسم فاعل ، والسقاية : مصدر ، كالحماية والرعاية ، مضاف إلى المفعول : وليس المراد الذين يأتون بالماء للحاج ، إنما الرخصة لسقاة زمزم خاصة ، لأنها إنما وقعت للعباس ، وهو صاحب زمزم ، كما قاله المجد وغيره ، والرعاة : هم رعاة الإبل خاصة ، بضم الراء ، جمع راع ، ويجمع على رعيان .

(٢) لفعله صلى الله عليه وسلم .

(٣) أي حال الرمي ، وآخر وقت كل يوم : المغرب ، وتقدم : أنه يرمي جمرة العقبة مستقبلاً لها ، والكعبة عن يساره .

(٤) قريباً ، بأن يرمي الأولى ، وتلي مسجد الخيف ، ثم الوسطى ، ثم جمرة العقبة ، وهو شرط ، إلا عند أبي حنيفة ، فلو نكسه فبدأ بغير الأولى ، لم يحتسب له إلا بها ، ويعيد رمي الأخيرتين مرتين ، وإن أدخل بحصاة من الأولى لم يصح رمي =

( فَإِنْ رَمَاهُ كُلُّهُ ) أي رمى حصى الجمار السبعين كله ( في )  
اليوم ( الثالث ) من أيام التشريق ( أجزأه ) الرمي أداءاً<sup>(١)</sup>  
لأن أيام التشريق كلها وقت للرمي<sup>(٢)</sup> ( ويرتبه بنيته ) فيرمي  
لليوم الأول بنيته<sup>(٣)</sup> ثم للثاني مرتباً ، وهلم جرا<sup>(٤)</sup> .

---

= الثانية ، وإن جهل محلها بنى على اليقين ، والموالة ليست بشرط ، جزم به مرعي  
وغیره ، قال الخلوئي ، يذل عليه قوله : وإن جهل من أيها ترك ، بنى على اليقين ،  
أي فيجعلها من الأولى ، فيذهب إليها ، فيرميها بحصاة واحدة فقط ، ثم يعيد رمي  
ما بعدها ، فإنها لو كانت الموالة غير معتبرة ، لما أعاد رمي الأولى .

وقال في قوله : وفي ترك حصاة ما في إزالة شعرة ؛ بشرط أن تكون الأخيرة  
وأن يكون سائر ما قبلها من الجمرات وقع تاماً ، وأن تكون أيام التشريق قد مضت ،  
فإنه لو كان الترك من غير الأخيرة ، لم يصح رميه ، ولم يصح رمي ما بعدها بالمرة ،  
ولو كان جميع الترك من الأخيرة ، ولم تمض أيام التشريق ، وجب عليه أن يعيد ،  
ولم يجزئه الإطعام ، لبقاء وقت الرمي . وفي حاشيته : قوله : ومن له عذر ، من  
نحو مرض ، وحبس ، جاز أن يستنيب من يرمي عنه ، هذا فيما إذا كان فرضاً ،  
وأما إن كان نفلاً جاز أن يستنيب ولو لغير عذر .

(١) قال في الإنصاف : بلا نزاع ، كتأخير وقوف بعرفة إلى آخر وقته .

(٢) لأنه عليه الصلاة والسلام جوزه للرعاة ، فلزم تجويزه لغيرهم .

(٣) فيرمي الأولى ، ثم الوسطى ، ثم جمرة العقبة .

(٤) أي يرمي لليوم الثاني مرتباً بنيته ، يبتدىء بالأولى ، ثم الوسطى ، ثم جمرة

العقبة ، وهلم جراً ، فيرمي للثالث كذلك ، ويوالي بين الرمي .

كالفوائت من الصلاة<sup>(١)</sup> ( فإن أخره ) أي الرمي ( عنه ) أي عن  
ثالث أيام التشريق فعليه دم<sup>(٢)</sup> ( أو لم يبت بها ) أي بمنى  
( فعليه دم )<sup>(٣)</sup> لأنه ترك نسكاً واجباً<sup>(٤)</sup> ولا مبيت على سقاة  
ورعاة<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أي يرتبه بنيته ، كما يرتب الفوائت من الصلاة بنيته .

(٢) أي فيستقر عليه الدم شاة .

(٣) وهو مذهب مالك ، وقول للشافعي ، وعنه : لا شيء عليه ، وفاقاً لأبي  
حنيفة .

(٤) فاستقر عليه الدم ، لقول ابن عباس : من ترك نسكاً فعليه دم ، والمبيت  
نسك عند الجمهور .

(٥) أي أهل سقاية الحاج ، القائمين بها ، قولاً واحداً ، لما روى ابن عمر :  
أن العباس استأذن النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيت بمكة ليالي منى ، من أجل  
سقايتهم ، فأذن له ؛ متفق عليه . وكذا الرعاة ، قال في الإنصاف : بلا نزاع ، لما  
روى الترمذي وصححه : رخص لرعاة الإبل في البيوتة ، في أن يرموا يوم النحر ،  
ثم يجمعوا رمي يومين بعد يوم النحر ، يرمونه في أحدهما ، ولأنهم يشتغلون بإسقاء  
الماء والرعي ، فرخص لهم في ذلك ، وكان العباس يلي السقاية ، في الجاهلية والإسلام ،  
فمن قام بذلك بعده إلى الآن ، فالرخصة له ، وهم أهل سقاية زمزم .

ولما نزلت ( أجعلتم سقاية الحاج ) الآية قال العباس : ما أراني إلا تارك سقايتنا .  
فقال صلى الله عليه وسلم « أقيموا على سقايتكم ، فإن لكم فيها خيراً » ورواه البغوي  
بلفظ « اعملوا فإنكم على عمل صالح » وقال الموفق وغيره : أهل الأعدار ،  
كالمرضى ونحوهم ، ومن له مال يخاف ضياعه ، أو فواته ، أو موت مريض ،  
حكمه حكم الرعاة والسقاة ، في ترك البيوتة ، وجزم به جمع ، وصوبه في الإنصاف =

ويخطب الإمام ثاني أيام التشريق ، خطبة يعلمهم فيها حكم التعجيل والتأخير والتوديع<sup>(١)</sup> ، ( ومن تعجل في يومين خرج قبل الغروب )<sup>(٢)</sup> ولا إثم عليه<sup>(٣)</sup> وسقط عنه رمي اليوم الثالث<sup>(٤)</sup>

---

= وقال ابن القيم: يجوز للطائفتين ترك المبيت بالسنة ، وإذا كان قد رخص لهم ، فمن له مال يخاف ضياعه ، أو مريض يخاف من تخلفه عنه ، أو كان مريضاً لا تمكنه البيتوتة ، سقطت عنه ، بتنبية النص على السقاة والرعاة اه . وإن أدرك الليل الرعاة بمنى ، لزمهم المبيت إلا أن تكون إبلهم في المرعى ونحوه ، فلهم الخروج لها إن خافوا عليها ، وأهل السقاية يسقون ليلاً ونهاراً فلا يلزمهم .

(١) لما روى أبو داود عن رجلين من بني بكر قالوا : رأينا النبي صلى الله عليه وسلم يخطب بمنى ، أوسط أيام التشريق ، ونحن عند راحلته ، ولأن الحاجة تدعو إلى ذلك ، ليدكر العالم ، ويعلم الجاهل .

(٢) قال في الإنصاف : بلا نزاع ، وهو النفر الأول .

(٣) قال تعالى ( فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ، ومن تأخر فلا إثم عليه لمن اتقى ) أي أن يصيب في حجه شيئاً نهاه الله عنه ، خيرته تعالى ونفى الحرج ، وظاهره : يشمل مريد الإقامة بمكة وغيره ، قال في المبدع : وهو قول أكثر العلماء اه ، والأفضل أن يمكث ويرمي ، لفعله صلى الله عليه وسلم ، ونفي الإثم لا يقتضي المساواة ، لتزولها بسبب أن أهل الجاهلية منهم من يؤثم المتقدم ، ومنهم من يؤثم المتأخر ، فنفي الإثم تعالى عنهما لأخذ أحدهما بالرخصة ، والآخر بالأفضل ، وقيل : معناه : يغفر لهما بسبب تقواهما ، فلا يبقى عليهما ذنب ، كما روي عن ابن عباس وغيره .

(٤) حيث تعجل ، ولا نزاع في ذلك ، سوى الإمام ، فالسنة بقاؤه ، ليقيم لمن تأخر من الحاج نسكهم .



ويدفن حصاه<sup>(١)</sup> ( وإِلا ) يخرج قبل الغروب ( لزمه المبيت ،  
والرمي من الغد ) بعد الزوال<sup>(٢)</sup> قال ابن المنذر : وثبت عن عمر  
أنه قال : من أدركه المساء في اليوم الثاني ، فليقم إلى الغد ،  
حتى ينفر مع الناس<sup>(٣)</sup> .

---

(١) لا حاجة لدفنه ، ولا يتعين عليه ، بل له طرحه ، أو دفعه إلى غيره .

(٢) لأن الشارع إنما جوز التعجيل في اليومين ، واليوم : اسم لبياض النهار ،  
فإذا غربت الشمس لزمه المبيت ، والرمي من الغد بلا نزاع .

(٣) رواه مالك ، وقال الشافعي : ليس له أن ينفر بعد غروب الشمس ،  
وهو رواية عن أبي حنيفة وقاله الشيخ وغيره ؛ وقال : ولأن الشارع جوز التعجيل  
في اليوم وهو اسم لبياض النهار ، فإذا غربت الشمس خرج من أن يكون في اليوم ،  
فهو ممن تأخر ، فلزمه المبيت بمنى ، والرمي بعد الزوال ، ونص عليه جمهور  
أهل العلم . وقال : ولا ينفر الإمام الذي يقيم للناس المناسك ، بل السنة أن يقيم  
إلى اليوم الثالث ، وقال أيضاً : ليس له التعجيل لأجل من يتأخر اه ، ثم إن نفر في  
اليوم الثاني ، ثم رجع في اليوم الثالث لم يضره رجوعه ، وليس عليه رمي ، لحصول  
الرخصة .

قال الشيخ : ثم إن نفر من منى ؛ فإن بات بالمحصب — وهو الأبطح ، وهو  
ما بين الجبلين إلى المقبرة — ثم نفر بعد ذلك فحسن ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم  
بات به وخرج ، ولم يقم بمكة بعد صدوره من منى ، لكنه ودع البيت ، وقال :  
لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت .

وقال ابن القيم : اختلف السلف في التحصيب ، هل هو سنة ، أو منزلٌ اتفاقٍ ؟ =

( فإذا أراد الخروج من مكة ) بعد عوده إليها<sup>(١)</sup> ( لم يخرج حتى يطوف للوداع )<sup>(٢)</sup> إذا فرغ من جميع أموره<sup>(٣)</sup> .

= فقالت طائفة : هو من سنن الحج ، لما في الصحيحين : « نحن نازلون غداً إن شاء الله ، بخيف بني كنانة ، حيث تقاسموا على الكفر » فقصد إظهار شعائر الإسلام ، في المكان الذي أظهروا فيه شعائر الكفر والعداوة لله ورسوله ، ولمسلم : أن أبا بكر وعمر كانوا يتزلون ، وابن عمر يراه سنة .

وذهبت طائفة — منهم ابن عباس وعائشة — إلى أنه ليس بسنة ، وإنما هو منزل اتفاق ، وقال أبو رافع : لم يأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن أنا ضربت قبته فيه ، ثم جاء فترل ، فأنزله الله فيه بتوقيفه ، تصديقاً لقوله صلى الله عليه وسلم . قال في المبدع : ولا خلاف في عدم وجوبه .

(١) من منى ، وظاهره : طال عوده إليها أو قصر ؛ طال عهده بالبيت أولاً ؛ ومفهومه أيضاً أنه لو سافر لبلده من منى ، ولم يأت مكة ، لم يكن عليه وداع ، وصرح به شيخ الإسلام وغيره ، وقال في الفروع : فإن ودع ثم أقام بمنى ، ولم يدخل مكة ، فيتوجه جوازه اهـ ، ورجحه شيخنا .

(٢) لوجوبه عليه ، ولم يصرحوا به ، ويؤخذ من قولهم : من ترك طواف الزيارة ، ولم يقولوا : من اكتفى به . وقال الشيخ وغيره : هو واجب عند الجمهور ؛ وقال الوزير وغيره : واجب عند أبي حنيفة ، وأحمد ، والمشهور عند أصحاب الشافعي . وقال القاضي والأصحاب : إنما يستحق عليه عند العزم على الخروج ؛ واحتج به الشيخ على أنه ليس من الحج ، وهو مذهب الشافعي ، وفي الإنصاف : يستحب أن يصلي ركعتين بعد الوداع ، ويقبل الحجر .

(٣) حتى يكون آخر عهده بالبيت ، وهذا مما لا نزاع في مشروعيته .

لقول ابن عباس : أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض . متفق عليه <sup>(١)</sup> ويسمى طواف الصدر <sup>(٢)</sup> ( فإن أقام ) بعد طواف الوداع <sup>(٣)</sup> ، ( أو اتجر بعده أعاده ) إذا عزم على الخروج ، وفرغ من جميع أموره <sup>(٤)</sup> .

---

(١) « أمر الناس » على البناء للمجهول ، والمراد به النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا « خفف » ولمسلم : كان الناس ينصرفون في كل وجه ، فقال صلى الله عليه وسلم « لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » وفيه دليل على وجوبه ، وقال الترمذي : العمل عليه عند أهل العلم . ومن حديث الحارث « من حج هذا البيت أو اعتمر ، فليكن آخر عهده بالبيت » وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه ارتحل من الأبطح ، فمر بالبيت فطاف به ، ثم سار متوجهاً إلى المدينة ، من أسفل مكة ، من ثنية كُدى .

(٢) بفتح الصاد والdal المهملتين ، وهو : رجوع المسافر من مقصده . صححه في الإنصاف وغيره ، وقيل : « طواف الصدر » هو الإفاضة كما تقدم ، لأنه يصدر إليه من منى .

(٣) لغير شد رحل ونحوه أعاده ، نص عليه للأخبار .

(٤) ليكون آخر عهده بالبيت ، قولاً واحداً ، كما ثبت من قوله وفعله صلى الله عليه وسلم ، لكن لو اتجر من غير تعريج لم تلزمه الإعادة ، وصرح في المغني والشرح وغيرهما أنه : إن قضى حاجة في طريقه ، أو اشترى زاداً ، أو شيئاً لنفسه في طريقه ، لم يعده بلا خلاف ، لأن ذلك ليس بالتجار ، ولا إقامة ، وقال الشيخ : فلا يشتغل بعده بتجارة ونحوها ، لكن إن قضى حاجته ، أو اشترى شيئاً في طريقه بعد الوداع ، أو دخل إلى المنزل الذي هو فيه ليحمل على دابته ، ونحو ذلك مما هو من أسباب الرحيل ، فلا إعادة عليه ، وإن أقام بعد الوداع أعاده .

ليكون آخر عهده بالبيت<sup>(١)</sup> كما جرت العادة في توديع  
المسافر أهله وإخوانه<sup>(٢)</sup> ( وإنه تركه ) أي طواف الوداع ( غير  
حائض رجع إليه ) بلا إحرام ، إن لم يبعد عن مكة<sup>(٣)</sup> ويحرم  
بعمرة إن بعد عن مكة ، فيطوف ويسعى للعمرة ، ثم للوداع<sup>(٤)</sup>  
( فإن شق ) الرجوع على من بعد عن مكة دون مسافة قصر<sup>(٥)</sup> .

---

(١) كما أنه أول مقصود له عند قدومه إليه .

(٢) يودعهم عند خروجه ، فكذا يكون آخر عهده بالبيت طواف الوداع ،  
ومن أقام بمكة فلا وداع عليه ، بإجماع من أوجبه ، إلا ما حكى عن أبي حنيفة فيمن  
نواه بعد ما حل له النفر الأول ، وإن خرج غير حاج فظاهر كلام الشيخ لا يودع ،  
ولو خرج من عمران مكة لحاجة ، فطراً له السفر ، لم يلزمه دخولها لأجل طواف  
الوداع ، لأنه لم يخاطب به حال خروجه .

(٣) لقرب المسافة ، ما لم يخف على نفس ، ولا مال ، ولا فوات رفقة ،  
ولأنه رجوع لإتمام نسك مأمور به ، أشبه من رجع لطواف الزيارة ، ويأتي بالواجب  
من غير مشقة تلحقه .

(٤) واستشكله ابن نصر الله ، لأنه إذا أحرم بعمرة — مع أنه في بقية إحرام  
الحج — يكون قد أدخل عمرة على حجة ، وقال : الصحيح عدم جوازه . وقال  
الشيخ : ليس الوداع من الحج ، ولا يتعلق به .

(٥) فعليه دم ، لتركه الواجب في الحج ، وظاهره : لا يلزمه الرجوع ، لما  
فيه من المشقة ، أشبه ما لو وصل إلى بلده .

أو بعد عنها مسافة قصر فأكثر ، فعليه دم<sup>(١)</sup> ولا يلزمه الرجوع  
إذاً<sup>(٢)</sup> ( أو لم يرجع ) إلى الوداع ( فعليه دم )<sup>(٣)</sup> لتركه نسكاً  
واجباً<sup>(٤)</sup> ( وإن أخر طواف الزيارة )<sup>(٥)</sup> ونصه : أو القدوم  
( فطافه عند الخروج أجزأ عن ) طواف ( الوداع )<sup>(٦)</sup> لأن  
المأمور به : أن يكون آخر عهده بالبيت . وقد فعل<sup>(٧)</sup> .

---

#### (١) رجع أولاً .

(٢) دفعاً للخرج ، سواء تركه عمداً أو خطأ ، لعذر أو غيره . وحاصله أن  
من خرج قبل الوداع إما أن يرجع قبل مسافة قصر من مكة ، أو بعدها ، ففي الأول  
لا شيء عليه ، ويعود بلا إحرام ، وفي الثاني يحرم بعمره ، ولا يسقط عنه الدم ،  
كمن لم يرجع .

(٣) قال النووي وغيره : في قول أكثر العلماء اه ، يوصله إلى الحرم إن أمكن ،  
وإلا فرقه في مكانه ، أو بلده .

(٤) في قول أكثر أهل العلم ، فوجب بتركه دم ، وقال ابن المنذر وغيره :  
هو واجب ، للأمر به ، إلا أنه لا يجب بتركه شيء ، وهو ظاهر كلام الشيخ .

(٥) فطافه عند الخروج أجزأ عن الوداع .

(٦) قطع به الأكثر ، وظاهره : ولو لم ينو طواف الوداع .

(٧) أي كان آخر عهده بالبيت الطواف ، ولأن ما شرع ، كتحية المسجد ،  
يجزى عنه الواجب من جنسه ، كركعتي الطواف ، تجزى عنها المفروضة ،  
فيجزي طواف الزيارة عن طواف الوداع .

فإن نوى بطوافه الوداع لم يجزئه عن طواف الزيارة<sup>(١)</sup> ولا وداع على حائض ونفساء<sup>(٢)</sup> إلا أن تطهر قبل مفارقة البنيان<sup>(٣)</sup> (ويقف غير الحائض) والنفساء بعد الوداع في الملتزم<sup>(٤)</sup> وهو أربعة أذرع<sup>(٥)</sup>.

(١) لعدم نيته طواف الزيارة ، وهو ركن من أركان الحج ، لا يتم إلا به ، فلا بد من نيته لتعيينه .

(٢) في قول عامة الفقهاء ، وفي الإنصاف : بلا نزاع ؛ لقول ابن عباس : إلا أنه خفف عن الحائض . متفق عليه ، وتقدم ، وهو أصل في سقوط الوداع عنها ، والنفساء مثلها فيما يجب ، ويسقط ، ولا فدية لذلك ، قال في المبدع : وألحق الطبري وغيره بهن من خاف نحو ظالم ، وغريم وهو معسر ، وفوت رفقة .

(٣) أي فعليها أن ترجع ، وتغتسل ، وتودع ، لأنها في حكم الحاضرة ، فإن لم تفعل ، ولو لعذر فعليها دم ، لتركها نكاً واجباً ، وإن كان بعد مفارقة البنيان لم يلزمها الرجوع ، لخروجها عن حكم الحضر .

(٤) وهو مذهب الشافعي وغيره ، وكان ابن عباس يلتزم ما بين الركن والباب ، وكان يقول : لا يلتزم ما بينهما أحد يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه . والملتزم اسم مفعول من : التزم . ويقال له المدعى ، والمتعوذ ، سمي بذلك بالتزامه للدعاء والتعوذ ، ويسمى الحطيم ، لأن الناس يزدحمون على الدعاء فيه ، ويحطم بعضهم بعضاً .

(٥) أي الملتزم ذرعه أربعة أذرع بذراع اليد .

( بين الركن ) أي الذي به الحجر الأسود ( والباب )<sup>(١)</sup>  
ويلصق به وجهه ، وصدره ، وذراعيه ، وكفيه مبسوطتين<sup>(٢)</sup>  
( داعياً بما ورد )<sup>(٣)</sup> ومنه « اللهم هذا بيتك ، وأنا عبدك ،  
وابن عبدك ، وابن أمتك »<sup>(٤)</sup> حملتني على ما سخرت لي من  
خلقك ، وسيرتني في بلادك ، حتى بلغتني بنعمتك إلى

---

(١) أي باب الكعبة المشرفة ، قال النووي : وهذا متفق عليه ؛ فيلتزم ذلك  
الموضع .

(٢) وجميعه ، لقول عبد الرحمن بن صفوان : وافقت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قد خرج من الكعبة ، وأصحابه قد استلموا البيت ، من الباب إلى الحطيم ،  
وقد وضعوا صدورهم على البيت ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم وسطهم .  
رواه أبو داود ، وله عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : طفت مع  
عبدالله ، فلما جاء دبر الكعبة قلت : ألا تتعوذ ؟ قال : أعوذ بالله من النار ، ثم  
مضى ، حتى استلم الحجر ، فقام بين الركن والباب ، فوضع صدره ، وذراعيه ،  
وكفيه ، هكذا . وبسطهما بسطاً . وقال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم . ولأنه موضع تجاب فيه الدعوات .

(٣) وقاله الشيخ وغيره ، والمراد إن أحب ذلك ، قال : وله أن يفعل ذلك  
قبل طواف الوداع ، فإن هذا الالتزام لا فرق بين أن يكون حال الوداع أو غيره ،  
والصحابة كانوا يفعلون ذلك حين يدخلون مكة ، قال : ولو وقف عند الباب ،  
ودعا هنالك ، من غير التزام للبيت كان حسناً ، وإن شاء قال في دعائه ، الدعاء  
المأثور عن ابن عباس .

(٤) اعترافاً لله بالعبودية التي هي أشرف مقامات العبد .

بيتك<sup>(١)</sup> وأَعْنَتْنِي عَلَى أَدَاءِ نَسْكِ<sup>(٢)</sup> فَإِنْ كُنْتَ رَضِيتْ عَنِّي ،  
 فَازِدْ عَنِّي رَضَى<sup>(٣)</sup> وَإِلَّا فَمَنْ الْآنَ<sup>(٤)</sup> قَبْلَ أَنْ تَنْأَى عَنِ بَيْتِكَ  
 دَارِي<sup>(٥)</sup> وَهَذَا أَوْانُ انْصِرَافِي<sup>(٦)</sup> إِنْ أَذْنْتُ لِي ، غَيْرَ مُسْتَبَدِّلِ  
 بَكَ ، وَلَا بِبَيْتِكَ<sup>(٧)</sup> وَلَا رَاغِبٍ عَنْكَ ، وَلَا عَنْ بَيْتِكَ<sup>(٨)</sup>  
 اللَّهُمَّ فَأَصْحَبْنِي الْعَافِيَةَ فِي بَدْنِي<sup>(٩)</sup> وَالصَّحَّةَ فِي جَسْمِي<sup>(١٠)</sup> .

(١) يعني الكعبة المشرفة ، « وسخرت لي » أي ذللت لي من مخلوقك ما أسير  
 عليه ، و « بَلَّغْتَنِي » بتشديد اللام ، أي أوصلتني « بنعمتك » أي بإنعامك علي  
 « إلى بيتك » الذي لا أصل إليه إلا بتيسيرك .

(٢) يعني من الحج ، والعمرة « وأداء » بالمد اسم للتأدية .

(٣) طلباً لزيادة الرضى من الله ، وهي صفة من صفاته جل وعلا .

(٤) أي الوقت الحاضر علي ، « وَمَنْ » بضم الميم ، وتشديد النون ، من : مَنْ  
 يَمُنُّ . فعل دعاء ، ويروى بكسر الميم ، وتخفيف النون ، فيصير حرفاً لا ابتداء  
 الغاية .

(٥) و « تَنْأَى » مضارع « نأت » أي تبعد .

(٦) أي وقت منقلي .

(٧) أي إن أذنت لي في الإنصراف ، غير متخذ عوضاً ولا خلفاً بك ولا ببيتك .

(٨) أي معرض ، يقال : رغب عنه . أعرض عنه وتركه .

(٩) إذ لم يعط أحد بعد الإسلام خيراً من العافية ، « وأصحبني » بقطع الهمزة .

(١٠) وفي الخبر « اثنتان مغبون فيهما كثير من الناس ، الصحة ، والفراغ » .



والعصمة في ديني<sup>(١)</sup> وأحسن من قلبي<sup>(٢)</sup> وارزقني طاعتك ما أبقيتني<sup>(٣)</sup> واجمع لي بين خيري الدنيا والآخرة ، إنك على كل شيء قدير<sup>(٤)</sup> ويدعو بما أحب<sup>(٥)</sup> ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٦)</sup> ويأتي الحطيم أيضاً ، وهو تحت الميزاب ، فيدعو<sup>(٧)</sup> .

---

(١) العصمة منع الله عبده من المعاصي .

(٢) أي منصرفي و « أحسن » بقطع الهمزة .

(٣) فمن رزقه الطاعة فقد فاز .

(٤) روي عن ابن عباس ، وأورده في المحرر ، وفي الشرح حكاه عن بعض الأصحاب ، وهو لا تق بالمحل .

(٥) فأى شيء دعا به فحسن من خيري الدنيا والآخرة .

(٦) لأن الدعاء لا يرد إذا اقترن به .

(٧) فهو من المواضع التي تستجاب فيه الدعوات ، قال ابن القيم : الصحيح أن الحطيم الحجر نفسه اه . سمي الحجر « حطيماً » لما حطم من جداره ، وكانت قريش قصرت بها النفقة عن إتمام البيت ، وأتمه ابن الزبير على قواعد إبراهيم ، لما بلغه الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم أخرجه الحجاج ، ولم يسوه ببناء البيت ، وتركه خارجاً منه ، محطوم الجدار .

وأصل الحطم الكسر ، وإنما سمي حجراً لأنه « حجر » أي اقتطع من الأرض ، بما أدير عليه من البنيان ، وليس كله من البيت كما تقدم ، بل ستة أذرع وثلاث ، وأكثر أهل اللغة على أن الحطيم هو ما بين الباب وزمزم .

ثم يشرب من ماء زمزم<sup>(١)</sup> ويستلم الحجر ، ويقبله ، ثم يخرج<sup>(٢)</sup> ( وتقف الحائض ) والنفساء ( ببابه ) أي باب المسجد<sup>(٣)</sup> ( وتدعو بالدعاء ) الذي سبق<sup>(٤)</sup> ( وتستحب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وقبري صاحبيه ) رضي الله عنهما<sup>(٥)</sup>

---

(١) قال الشيخ وغيره : لما أحب . ويدعو بما ورد ؛ كما تقدم ، قال الشيخ : ومن حمل من ماء زمزم جاز ، فقد كان السلف يحملونه .

(٢) ذكره الشيخ ، ورواه منصور ، عن مجاهد ، فإذا ولي لا يقف ، ولا يلتفت ، حتى قيل : إن التفت رجع وودع استحباباً ، ذكره جماعة ، وفي الفائق وغيره : لا يستحب له المشي قهقري بعد وداعه . قال الشيخ : بدعة مكروهة . فإذا ولي لا يقف ، ولا يلتفت ، ولا يمشي القهقري ، وهي مشية الراجع إلى خلف ، بل يخرج كما يخرج الناس من المساجد عند الصلاة ، وكذلك عند سلامه عليه صلى الله عليه وسلم .

(٣) ولا تدخله ، لأنها ممنوعة من دخوله ، لخبر « لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » ، وقال ابن عباس : أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الطواف ، إلا أنه خفف عن الحائض . متفق عليه ، والنفساء في منزلتها ، فيتناولها النص دلالة ، وقال لما حاضت صفية « أحابستنا هي ؟ » قالوا : إنها قد أفاضت . فهما أصل في سقوط طواف الوداع ، وقال : والعمل عليه عند أهل العلم ، أن المرأة إذا طافت طواف الزيارة ، ثم حاضت ، أنها تنفر ، وليس عليها شيء ، وهو قول الشافعي ، وأحمد .

(٤) أو بغيره ، إذ لا محذور من ذلك ، ولمشاركتها الرجل فيه .

(٥) أي ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، والصلاة فيه ، وهو مراد من أطلق من الأصحاب ، فإن الصلاة في مسجده صلى الله عليه وسلم ، خير من ألف =

لحديث : « من حج فزار قبري بعد وفاتي ، فكأنما زارني في حياتي » رواه الدارقطني <sup>(١)</sup> .

= صلاة فيما سواه ، إلا المسجد الحرام ، قال الشيخ : فإذا دخل المدينة قبل الحج أو بعده ، فإنه يأتي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ويصلي فيه ، والصلاة فيه خير من ألف صلاة فيما سواه ، إلا المسجد الحرام . ولا تشد الرحال إلا إليه ، وإلى المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، هكذا ثبت في الصحيحين ، من حديث أبي هريرة ، وأبي سعيد ، وهو مروى من طرق آخر ، قال : ومسجده كان أصغر مما هو اليوم ، وكذلك المسجد الحرام ، لكن زاد فيهما الخلفاء الراشدون ، ومن بعدهم ، وحكم الزيادة حكم المزيد ، في جميع الأحكام .

قال : والنية في السفر إلى مسجده وزيارة قبره مختلفة ، فمن قصد السفر إلى مسجده للصلاة فيه ، فهذا مشروع ، بالنص والإجماع ، وكذا إن قصد السفر إلى مسجده وقبره معاً ، فهذا قصد مستحباً مشروعاً بالإجماع ، وإن لم يقصد إلا القبر ، ولم يقصد المسجد ، فهذا مورد التزاع ، فمالك والأكثر : يحرمون هذا السفر ، وكثير من الذين يحرمونه ، لا يجوزون قصر الصلاة فيه ، وآخرون يجعلونه سفرأ جائزاً ، وإن كان السفر غير جائز ، ولا مستحب ، ولا واجب بالندر .

ولم يعرف عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : تستحب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، أو لا تستحب ، ونحو ذلك ، ولا علق بهذا الاسم حكماً شرعياً ، وقد كره كثير من العلماء التكلم به ، وذلك اسم لا مسمى له ، ولفظ لا حقيقة له ، وإنما تكلم به من تكلم من بعض المتأخرين ، ومع ذلك ، لم يريدوا ما هو المعروف من زيارة القبور ، فإنه معلوم أن الذهاب إلى هناك ، إنما يصل إلى مسجده صلى الله عليه وسلم ، والمسجد نفسه يشرع إتيانه ، سواء كان القبر هناك أو لم يكن .

(١) قال الشيخ : هذا الحديث ضعيف ، باتفاق أهل العلم ، ليس في شيء =

## فيسلم عليه مستقبلاً له (١)

= من دواوين الإسلام ، التي يعتمد عليها ، ولانقله إمام من أئمة المسلمين ، والدارقطني وأمثاله يذكر هذا ونحوه ليبين ضعف الضعيف من ذلك . وقال ابن عبد الهادي : منكر المتن ساقط الإسناد ، لم يصححه أحد من الحفاظ ، ولا احتج به أحد من الأئمة ، بل ضعفوه وطعنوا فيه ، وذكر بعضهم أنه من الأحاديث الموضوعة ، والأخبار المكذوبة ، وقال : منكر جداً .

(١) وذلك بأن يستقبل مسمار الفضة في الرخامة الحمراء ، ويسمى الآن الكوكب الدري . وظهره إلى القبلة بعد تحية المسجد ، فيقول : السلام عليك يا رسول الله . لما رواه أبو داود وغيره عن أبي هريرة مرفوعاً « ما من أحد يسلم علي إلا رد الله علي روحي ، حتى أرد عليه السلام » وظاهره : أن هذه الفضيلة تحصل لكل مسلم ، قريباً كان أو بعيداً ، وكان ابن عمر لا يزيد على ذلك ، ثم يتقدم قليلاً ، ويسلم على أبي بكر ، ثم يتقدم قليلاً فيسلم على عمر رضي الله عنهما .

قال الشيخ : يسلمون عليه مستقبلي الحجرة ، مستدبري القبلة ، عند أكثر العلماء ، كمالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو حنيفة قال : يستقبل القبلة . ومن أصحابه من قال : يستدبر الحجرة ، ومنهم من قال : يجعلها عن يساره ، وقال : ويسلم عليه ، وعلى صاحبيه ، فإنه قال « ما من رجل يسلم علي ، إلا رد الله علي روحي ، حتى أرد عليه السلام » قال : وإذا قال : السلام عليك يا نبي الله ، يا خيرة الله من خلقه ، يا أكبرم الخلق على ربه ، يا إمام المتقين . فهذا كله من صفاته ، بأبي هو وأمي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك إذا صلى عليه مع السلام ، فهذا مما أمر الله به اه .

وإن قال : السلام عليك يا أبا بكر الصديق ، السلام عليك يا عمر الفاروق ، السلام عليكمنا يا صاحبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وضجيعيه ، ورحمة الله وبركاته ، =

ثم يستقبل القبلة ، ويجعل الحجرة عن يساره ، ويدعو بما أحب<sup>(١)</sup> ويحرم الطواف بها<sup>(٢)</sup> .

---

= اللهم اجزهما عن نبيهما ، وعن الإسلام خيراً ، ( سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار ) اللهم لا تجعله آخر العهد بقر نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ، ولا من مسجده ، يا أرحم الراحمين . فلا بأس .

(١) هكذا ذكره بعض الأصحاب ، وغيرهم مجرداً عن الدليل ، قال الشيخ : ولا يدعو هناك مستقبل الحجرة ، فإنه منهي عنه باتفاق الأئمة ، ومالك من أعظم الناس كراهة لذلك ، ولا يقف عند القبر للدعاء لنفسه ، فإن هذا بدعة ، ولم يكن أحد من الصحابة يقف عنده يدعو لنفسه ، ولكن كانوا يستقبلون القبلة ، ويدعون في مسجده ، فإنه قال « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد » وقال « لا تجعلوا قبري مسجداً ، وصلوا علي حيثما كنتم ، فإن صلاتكم تبلغني » فأخبر أنه يسمع الصلاة والسلام ، من القريب ، وأنه يبلغ ذلك من البعيد ، وقال « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » يحذر ما فعلوا ، قالت عائشة : ولولا ذلك لأبرز قبره ، غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً . أخرجه .

فدفنته الصحابة في موضعه الذي مات فيه ، من حجرة عائشة ، وكانت هي وسائر الحجر خارج المسجد ، من قبله وشرقيه ، لكن لما كان في زمن الوليد ، أمر عمر بن عبد العزيز ، أن تشتري الحجر ، ويزاد في المسجد ، فدخلت الحجرة في المسجد ، وبنت منحرفة عن القبلة ، مسنمة لثلا يصلي إليها أحد ، فإنه قال صلى الله عليه وسلم « لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا إليها » رواه مسلم .

(٢) بإجماع المسلمين ، وقال الشيخ وغيره : يحرم الطواف بغير البيت العتيق إتفاقاً .

## ويكره التمسح بالحجرة<sup>(١)</sup> ورفع الصوت عندها<sup>(٢)</sup> .

(١) وتقبيلها ، والمراد كراهة التحريم ، قال الشيخ : اتفقوا على أنه لا يقبل جدار الحجرة ، ولا يتمسح به ، فإنه من الشرك ، والشرك لا يغفره الله ، وإن كان أصغر إلا بالتوبة منه .

(٢) أي يكره رفع الصوت ، عند حجرته صلى الله عليه وسلم ، كما لا ترفع فوق صوته ، لأنه في التوقير والحرمة كحياته ، قال الشيخ : ورفع الصوت في المساجد منهي عنه ، وهو في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أشد ، وقد ثبت : أن عمر رأى رجلين يرفعان أصواتهما في المسجد ، فقال : لو أعلم أنكما من أهل البلد ، لأوجعتكما ضرباً ، إن الأصوات لا ترفع في مسجده صلى الله عليه وسلم . فما يقوله بعض جهال العامة ، من رفع الصوت عقب الصلاة ، من قولهم : السلام عليك يا رسول الله . بأصوات عالية ، أو منخفضة ، بدعة محدثة ، بل ما في الصلاة من قول المصلين : السلام عليك أيها النبي ؛ هو المشروع ، كما أن الصلاة مشروعة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل زمان ومكان ، وقد ثبت ، أنه قال « من صلى علي مرة ، صلى الله عليه بها عشراً » .

وفي الفنون : قدم أبو عمران ، فرأى ابن الجوهري يعظ ، قد علا صوته ، فقال : ألا ، لا ترفعوا أصواتكم ، فوق صوت النبي صلى الله عليه وسلم ، والنبي صلى الله عليه وسلم في التوقير والحرمة ، بعد موته كحال حياته ، وكما لا ترفع الأصوات بحضرته حياً ، ولا من وراء حجرته ، فكذا بعد موته ؛ أنزل . فزل ابن الجوهري ، وفزع الناس لكلام أبي عمران ، قال ابن عقيل : لأنه كلام صدق وعدل ، وجاء على لسان محق ، فتحكم على سامعه اهـ . وأوجبه بعضهم ، وكذا عند حديثه ، يعدونه كرفع الصوت فوق صوته صلى الله عليه وسلم .

قال الشيخ : ويستحب أن يأتي مسجد قباء ، ويصلي فيه ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من تطهر في بيته وأحسن الطهور ، ثم أتى مسجد قباء ، لا يريد =

وإذا أدار وجهه إلى بلده ، قال « لا إله إلا الله »<sup>(١)</sup> آثبون ،  
تائبون ، عابدون ، لربنا حامدون<sup>(٢)</sup> .

=إلا الصلاة ، غفرت له ذنوبه « ، في أحاديث كثيرة ، وأما زيارة المساجد ، التي  
بنيت بمكة ، غير المسجد الحرام ، كالمسجد الذي تحت الصفا ، وما في سفح  
أبي قبيس ، ونحو ذلك ، من المساجد التي بنيت على آثار النبي صلى الله عليه وسلم  
وأصحابه ، كمسجد المولد وغيره ، فليس قصد شيء من ذلك من السنة ، ولا استحبه  
أحد من الأئمة ، ومثل جبل حراء ، والجبل الذي عند منى ، الذي كان يقال فيه :  
إنه قبة الفداء ، ونحو ذلك ، فإنه ليس من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم زيارة  
شيء من ذلك ، بل هو بدعة ، وكذلك ما يوجد في الطرقات ، من المساجد المبنية .

قال : وقبر الخليل كان مسدوداً ، بمنزلة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ،  
فأحدث عليه المسجد ، وكان أهل العلم والدين ، العاملون العاملون بالسنة ، لا يصلون  
هناك ، وأما التمر الصيحاني ، فلا فضيلة فيه ، بل غيره من البرني والعجوة خير  
منه ، والأحاديث إنما جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه ، كما في الصحيح  
« من تصبح بسبع تمرات عجوة ، لم يصبه ذلك اليوم سم ولا سحر » وكذا قول  
بعض الجهال : إن عين الزرقاء جاءت معه من مكة . ولم يكن بالمدينة على عهد النبي  
صلى الله عليه وسلم ، عين جارية ، لا الزرقاء ، ولا عيون حمزة ، ولا غيرها ،  
بل كل ذلك مستخرج بعده .

(١) أي إذا توجه إليها ، قال ذلك ، وثبت عنه صلى الله عليه وسلم ، أنه  
لما رأى المدينة راجعاً من حجة الوداع ، كبر ثلاث مرات ، وقال « لا إله إلا الله ،  
آثبون ... » الخ .

(٢) « آثبون » راجعون من سفرنا ، تائبون لربنا ، عابدون لربنا ، حامدون  
له أن بلغنا بيته ، وقضينا مناسكتنا ، فله الحمد .

صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده »<sup>(١)</sup>  
 [ وصفة العمرة أن يحرم بها من الميقات ]<sup>(٢)</sup> إن كان ماراً  
 به<sup>(٣)</sup> ( أو من أدنى الحل ) كالتنعيم<sup>(٤)</sup> ( من مكى ونحوه )  
 ممن بالحرم<sup>(٥)</sup> و ( لا ) يجوز أن يحرم بها ( من الحرم ) لمخالفة  
 أمره صلى الله عليه وسلم<sup>(٦)</sup> .

(١) ويخبرهم ، لئلا يقدم بغتة ، ويكره أن يطرقهم ليلاً لغير عذر ، ويبدأ  
 بالمسجد ، فيصلي ركعتين ، ويستحب أن يقال للقدام من الحج ، : قبل الله حجك ،  
 وغفر ذنبك ، وأخلف نفقتك . وكانوا يغتنمون أدعية الحاج ، قبل أن يتلطخوا  
 بالذنوب .

(٢) الذي وقته رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل كل جهة من جهات  
 الأرض ، وتقدم تفصيلها .

(٣) أي بميقاته الموقت له ، أو محاذياً له على ما تقدم .

(٤) موضع معروف ، بينه وبين مكة ، فرسخان ، وكذا « الجعرانة » ، بكسر  
 فسكون ، وتخفيف الراء ، على الأفصح ، وهي على طريق الطائف ، على ستة  
 فراسخ من مكة ، عذبة الماء ، والأفضل منها ، لاعتماره منها عام حنين ، ثم  
 « الحديبية » بئر قريب جدة ، بالمهملة ، بينها وبين مكة ، كما بين الجعرانة إليها .

(٥) وكان ميقاتاً له ، قال في المبدع : بغير خلاف نعلمه ، ولا فرق بين المكي  
 وغيره .

(٦) يعني لعائشة رضي الله عنها ، حيث أمرها أن تخرج إلى التنعيم ، فتأتي  
 بعمرة منه .



وينعقد ، وعليه دم <sup>(١)</sup> ( فإذا طاف وسعى ، و ) حلق أو ( قصر  
حل ) <sup>(٢)</sup> لإتيانه بأفعالها <sup>(٣)</sup> .

(١) أي وينعقد إحرامه بالعمرة من الحل وفاقاً ، كما لو أحرم بعد أن جاوز  
الميقات الواجب ، لإرساله عائشة ، قالوا : ولو لم يجب ، لما أرسلها لضيق الوقت .

قال ابن القيم : والعمرة التي شرعها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفعلها :  
نوعان ، لا ثالث لهما ، عمرة التمتع ، وهي التي أذن فيها عند الميقات ، وندب  
إليها في أثناء الطريق ، وأوجبها على من لم يسق الهدي ، عند الصفا والمروة ، والثانية :  
العمرة المفردة التي ينشئ لها سفرأ ، كعمره صلى الله عليه وسلم ، ولم يشرع عمرة  
مفردة غيرهما ، وفي كليهما المعتمر داخل إلى مكة ، وأما عمرة الخارج منها إلى  
أدنى الحل فلم تشرع ، وأما عمرة عائشة فزيادة محضة ، وإلا فعمرة قرانها قد  
أجزأت عنها بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال الشيخ : يكره الخروج من مكة لعمرة تطوع ، وذلك بدعة ، لم يفعله  
النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أصحابه على عهده ، لا في رمضان ، ولا في  
غيره ، ولم يأمر عائشة ، بل أذن لها بعد المراجعة ، تطبيقاً لقلبها ، وطوافه بالبيت  
أفضل من الخروج اتفاقاً ، وخروجه عند من لم يكرهه ، على سبيل الجواز ، وإنما  
اعتمر صلى الله عليه وسلم ثلاث عمر : عمرة الحديبية في ذي الحجة ، سنة ست ،  
وعمرة القضية سنة سبع ، وعمرة الجعرانة سنة ثمان ، والرابعة مع حجة الوداع  
سنة عشر .

(٢) أي من العمرة ، لأنها أحد التسكين ، فيحل بفعل ما ذكر ، كحله من  
الحج بأفعاله .

(٣) من طواف وسعي ، وحلق أو تقصير ، وهذا مما لا نزاع فيه .

( وتباح ) العمرة ( كل وقت ) فلا تكره بأشهر الحج<sup>(١)</sup> ولا يوم النحر أوعرفة<sup>(٢)</sup> ويكره الإكثار<sup>(٣)</sup> والموالة بينها باتفاق السلف ، قاله في المبدع<sup>(٤)</sup> .

(١) قال الوزير وغيره : أجمعوا أن فعلها في جميع السنة جائز ، فقد ندب صلى الله عليه وسلم عليها ، وفعلها في أشهر الحج . وقال « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما » ويكفي كون النبي صلى الله عليه وسلم أعمر عائشة من التنعيم ، سوى عمرتها التي كانت أهلت بها مع الحج ، قال ابن القيم : هو أصل في جواز العمرتين في سنة ، بل في شهر اه . فثبت الإستحباب من غير تقييد ، خلافاً لما لك ، وأبي حنيفة ، فاستثنى أبو حنيفة الخمسة الأيام ، ومالك لأهل منى ، وكرهه أحمد على الإطلاق ، قال الشيخ وغيره : ولا وجه لمن لم يتلبس بأعمال الحج .

(٢) أي ولا تكره العمرة يوم النحر ، أو يوم عرفة ، لمن لم يكن متلبساً بالحج ، باتفاق الأئمة .

(٣) أي من العمرة ، وتكرارها في غير رمضان ، وكره مالك والحسن العمرة في كل شهر مرتين ، وقال مالك : يكره في السنة مرتين ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في سنة مرتين .

(٤) والموفق ، وقدمه في الفروع ، وقال : اختاره الموفق وغيره . وقال أحمد : إن شاء كل شهر ، وتقدم : أن النبي صلى الله عليه وسلم أعمر عائشة ، ولم يأت نص بالمنع من العمرة ، ولا بالتقرب إلى الله بشيء من الطاعات ، ولا من الإزدياد من الخير ، وهذا قول الجمهور . وقوله « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما » دليل على التفريق بين الحج والعمرة في التكرار ، وتنبه على ذلك ، إذ لو كانت لا تفعل في السنة إلا مرة ، لسوى بينهما ولم يفرق .

ويستحب تكرارها في رمضان ، لأنها تعدل حجة <sup>(١)</sup> ( وتجزىء )  
العمرة من التنعيم <sup>(٢)</sup> .

(١) فإنه قد صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه أمر أم معقل - لما فاتها الحج معه - أن تعتمر في رمضان ، وأخبرها أنها تعدل حجة وورد أمره بها لغيرها ، ولا اجتماع فضل الزمان والمكان ، ولكن كانت عمره صلى الله عليه وسلم كلها في أشهر الحج ، مخالفة لهدي المشركين ، فإنهم كانوا يكرهون العمرة في أشهر الحج ، ويقولون : هي من أفجر الفجور .

قال ابن القيم : وهذا دليل على أن الإعتمار في أشهر الحج أفضل من سائر السنة بلا شك ، سوى رمضان ، لخبر أم معقل ، ولكن لم يكن الله ليختار لنبيه صلى الله عليه وسلم إلا أولى الأوقات ، وأحقها بها ، فكانت في أشهر الحج ، نظير وقوع الحج في أشهره ، وهذه الأشهر قد خصها الله بهذه العبادة ، وجعلها وقتاً لها ، والعمرة حج أصغر ، فأولى الأزمدة بها أشهر الحج ، وقد يقال : إنه يشتغل في رمضان من العبادات ، بما هو أهم منها ، فأخبرها إلى أشهر الحج ، مع ما فيه من الرحمة لأمته ، فإنه لو فعله لبادت إليه .

(٢) وكره الشيخ وابن القيم الخروج من مكة لعمرة تطوعاً كما تقدم ، وأنه بدعة لم يفعله صلى الله عليه وسلم هو ولا أصحابه على عهده ، إلا عائشة تطيباً لنفسها ، وكانت طلبت منه أن يعمرها ، وقد أخبرها أن طوافها وسعيها ، قد أجزأها عن حجها وعمرتها ، فأبى عليه إلا أن تعتمر عمرة مفردة ، وكانت لا تسأله شيئاً إلا فعله ، فلم يخرج لها في عهده غيرها ، لا في رمضان ، ولا في غيره اتفاقاً ، ولم يأمر عائشة ، بل أذن لها بعد المراجعة ليطيب قلبها ، وتقدم قوله : طوافه وعدم خروجه لها أفضل اتفاقاً ، وقال ابن القيم : وأما عمرة الخارج إلى الحل ، فلم تشرع ، وعمرة عائشة زيادة محضة ، ولم يشرع إلا عمرة مع الحج أو مفردة بسفر ، لا من الحرم ، وفي إجزاء العمرة من التنعيم نزاع .

وعمره القارن ( عن ) عمرة ( الفرض ) التي هي عمرة الإسلام <sup>(١)</sup> ( وأركان الحج ) أربعة <sup>(٢)</sup> ( الإحرام ) الذي هو نية الدخول في النسك <sup>(٣)</sup> لحديث « إنما الأعمال بالنيات » <sup>(٤)</sup> ( والوقوف ) بعرفة <sup>(٥)</sup> لحديث « الحج عرفة » <sup>(٦)</sup> .

---

(١) قال في المبدع وغيره : وهي الأصح أنها تجزئ عنها ، لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة لما قرنت وطافت « قد حلت من حجك وعمرتك » رواه مسلم . ولأن الواجب عمرة واحدة ، وقد أتى بها صحيحة ، فأجزأت كعمرة المتمتع ، وهي لا نزاع في إجزائها ، ولأن عمرة القارن أحد النسكين للقارن ، فأجزأت كالحج ، وأما عمرة عائشة فتطيب لقلبها ، كما جزم به الشيخ وغيره ، ولو كانت واجبة لأمرها بها قبل سؤالها .

(٢) حكاه الوزير وغيره اتفاقاً ، إلا السعي فعند أبي حنيفة أنه واجب ، ينوب عنه الدم ، واختاره القاضي .

(٣) مع تلبية ، أو سوق الهدي ، لا تجرد من مخيط فقط لأن ذلك واجب كما يأتي ، وهو عبادة ، ولا يتم إلا بنية كالصلاة ، وركن من أركان الحج بالإجماع .

(٤) فلا عمل إلا بنية كما تقدم في غير موضع .

(٥) أي هو ركن من أركان الحج إجماعاً . وتقدم أنه يجزئ منه ساعة من ليل أو نهار ، من فجر يوم عرفة ، إلى فجر يوم النحر ، وأن الأرجح من الزوال .

(٦) أي أنه صلى الله عليه وسلم أمر مناديه « الحج عرفة » ، أي الحج الصحيح حج « من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج » رواه الخمسة ، وقال سفيان : العمل عليه عند أهل العلم ، فالوقوف بها ركن ، من أركان الحج ، لا يتم إلا به إجماعاً ، قال في الإنصاف : من طلع عليه الفجر يوم النحر ، ولم يقف بها ، فاته الحج بلا نزاع ، لعذر حصر أو غيره أو لغير عذر .

( وطواف الزيارة )<sup>(١)</sup> لقوله تعالى ( وليطوفوا بالبيت العتيق )<sup>(٢)</sup>  
( والسعي )<sup>(٣)</sup> لحديث « اسعوا ، فإن الله كتب عليكم  
السعي » رواه أحمد<sup>(٤)</sup> ( وواجباته ) سبعة<sup>(٥)</sup> .

(١) فهذه الثلاثة هي ، أركان الحج ، المجمع عليها ، قال ابن القيم وغيره :  
باتفاق المسلمين .

(٢) أي الطواف الواجب ، الذي لا يحصل التحلل من الإحرام ، ما لم يأت  
به ، وهو طواف الإفاضة ، وآخر المناسك ، وكذلك صنع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم رمي الجمرة ، ثم نحر ، ثم حلق ، ثم أفاض فطاف به ، وقال لصفية وقد  
حاضت « أحابستنا » فأخبروه أنها طافت يوم النحر ، فمن لم يطف هذا الطواف ،  
لا يجوز أن ينفر .

(٣) أي هو ركن أيضاً ، وهو مذهب الشافعي ، والمشهور عن مالك ، واختاره  
جمع ، ورجحه ابن كثير .

(٤) ولمسلم عن عائشة قالت : طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وطاف  
المسلمون - يعني بين الصفا والمروة - ولعمري ما أتم الله حج من لم يطف بين الصفا  
والمروة . وطاف بهما ، وقال « لتأخذوا عني مناسككم » فكل ما فعله في حجته تلك  
واجب ، لا بد له من فعله ، في الحج ، إلا ما خرج بدليل ، وقال تعالى : ( إن  
الصفا والمروة من شعائر الله ) أي أعلام دينه ، والمراد المناسك التي جعلها الله أعلاماً  
لطااعته ، لا يتم الحج إلا بها ، ولأنه نسك في الحج والعمرة ، فكان ركناً فيهما ،  
كالطواف ، واختار القاضي أنه واجب ، ليس بركن ، قال الموفق : وهو أقرب  
إلى الحق إن شاء الله تعالى . وفي الشرح : وهو أولى ، لأن دليل من أوجبه دل على  
مطلق الوجوب ، لا على أنه لا يتم الحج إلا به ، فيجبره بدم .

(٥) بالإستقراء ، وهي عبارة عما يجب فعله ، ولا يجوز تركه إلا لعذر ،  
وإذا تركه كان عليه دم يجبر به حجه .

( الإحرام من الميقات المعتبر له ) وقد تقدم<sup>(١)</sup> ( والوقوف بعرفة إلى الغروب ) على من وقف نهاراً<sup>(٢)</sup> ( والمبيت لغير أهل السقاية والرعاية بمنى ) ليالي أيام التشريق على ما مر<sup>(٣)</sup> ( و ) المبيت بـ ( مزدلفة إلى بعد نصف الليل ) لمن أدركها قبله على غير السقاة والرعاة<sup>(٤)</sup> ( والرمي ) مرتباً<sup>(٥)</sup> ( والحلاق ) أو التقصير<sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي في المواقيت ، لقوله صلى الله عليه وسلم « هن هن ، ولمن مر عليهن من غير أهلهن » وفي لفظ : وقت لأهل كذا وكذا وكذا . فدل على وجوب الإحرام منه ، ولا نزاع في ذلك .

(٢) لأن من أدركها نهاراً ، يجب عليه أن يجمع بينه وبين جزء من الليل ، ففعله صلى الله عليه وسلم ، وهو مذهب الجمهور .

(٣) من الرخصة لهم على الأصح ، وعليه الجمهور للأخبار .

(٤) كما تقدم ، لأن من أدرك مزدلفة أول الليل ، يجب عليه المبيت بها معظم الليل ، بخلاف السقاة والرعاة ، فلا يجب عليهم ، وكذا نحوهم عند الجمهور .

(٥) أي هو واجب إجماعاً مرتباً ، يوم النحر ، ثم أيام التشريق ، الأول فالأول ، وما تركه من اليوم الأول أو الثاني ، يرتبه بنية في آخرها ، على ما تقدم .

(٦) أي أحدهما من واجبات الحج ، على ما تقدم ، وعند بعضهم : نسك لا يتحلل بدونه .

( والوداع <sup>(١)</sup> والباقي ) من أفعال الحج وأقواله السابقة ( سنن ) <sup>(٢)</sup>  
كطواف القدوم <sup>(٣)</sup> والمبيت بمنى ليلة عرفة <sup>(٤)</sup> والإضطباع ،  
والرمل في موضعهما <sup>(٥)</sup> وتقبيل الحجر <sup>(٦)</sup> والأذكار ، والأدعية <sup>(٧)</sup>  
وصعود الصفا والمروة <sup>(٨)</sup> ( وأركان العمرة ) ثلاثة <sup>(٩)</sup> ( إحرام ،  
وطواف ، وسعي ) كالحج <sup>(١٠)</sup> .

---

(١) أي طواف الوداع في الأصح ، ويسمى طواف الصدر ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لا ينفرن أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت » رواه مسلم ، وفي الترغيب والمستوعب : لا يجب على غير الحاج ، واختاره الشيخ .

(٢) لا يجب بتركه شيء .

(٣) عند الجمهور .

(٤) قطع به الأكثر ، لأنها استراحة ، والدفع مع الإمام .

(٥) فالإضطباع في الأشواط السبعة ، والرمل في الثلاثة الأول منها .

(٦) كلما حاذاه للأخبار .

(٧) في مواضعها المندوب إليها فيها كما تقدم .

(٨) للرجال دون النساء ، وتقدم ذكر عدد درجه .

(٩) بالإستقراء ، وهو إجماع .

(١٠) أما الطواف فكالحج ، والإحرام كذلك ، جزم به المجد وغيره ، وقال الوزير : أجمعوا على أن أفعال العمرة ، من الإحرام ، والطواف ، والسعي ، أركان لها كلها ، وفي الفصول : السعي فيها ركن ، بخلاف الحج ، لأنها أحد النسكين ، فلا يتم إلا بركنين كالحج .

( وواجباتها الحلاق ) أو التقصير<sup>(١)</sup> ( والإحرام من ميقاتها )  
لما تقدم<sup>(٢)</sup> ( فمن ترك الإحرام لم ينعقد نسكه ) حجاً كان أو  
عمرة<sup>(٣)</sup> كالصلاة لاتنعقد إلا بالنية<sup>(٤)</sup> ( ومن ترك ركناً غيره )  
أي غير الإحرام<sup>(٥)</sup> ( أو نيته ) حيث اعتبرت<sup>(٦)</sup> ( لم يتم  
نسكه ) أي لم يصح ( إلا به ) أي بذلك الركن المتروك هو  
أو نيته المعتبرة<sup>(٧)</sup> .

---

(١) عند الجمهور ، يجب بتركه دم ، والأفضل الحلاق لغير المتمتع ، إن لم  
يطل الوقت ، فوفر الشعر للحج ، وإلا فالتقصير في حقه أفضل ، كما تقدم ،  
ليحلّقه في الحج .

(٢) يعني في صفة العمرة ، وهو أنه يحرم بها من الميقات ، إن كان ماراً به ،  
أو من الحل عندهم لمن بالحرم ، وتقدم كلام الشيخ وتلميذه ، وسنّها الغسل ،  
والذكر ، والدعاء ، والحاصل : أنه يجب للعمرة ما يجب للحج ، ويسن لها ما  
يسن له ، وبالجملّة فهي كالحج في الإحرام ، والفرائض ، والواجبات ، والسنن ،  
والمحرّمات ، والمكروهات ، والمفسدات ، والإحصار ، وغير ذلك ، إلا أنها تخالفه  
في أنه ليس لها وقت معين ، ولا نفوت ، ولا وقوف بعرفة ، ولا نزول بمزدلفة ،  
وليس فيها رمي جمار ، ولا خطبة ، ولا طواف قدوم .

(٣) أي إلا بالإحرام وهو نية النسك ، فلو ترك النية لم يصح نسكه إلا بها .

(٤) إجماعاً ، وكذا كل عبادة .

(٥) لم يصح نسكه إلا به .

(٦) كالطواف ، والسعي ، بخلاف الوقوف بعرفة ، فلا تعتبر له النية .

(٧) أي الركن غير الإحرام ، لأن الإحرام هو نفس النية ، وغير الوقوف ، =



وتقدم أن الوقوف بعرفة يجرى ، حتى من نائم ، وجاهل  
 أنها عرفة <sup>(١)</sup> ( ومن ترك واجباً ) ولو سهوا ( فعليه دم ) <sup>(٢)</sup> فإن  
 عدمه فكصوم المتعة <sup>(٣)</sup> ( أو سنة ) أي ومن ترك سنة ( فلا شيء  
 عليه ) <sup>(٤)</sup> قال في الفصول وغيره : ولم يشرع الدم عنها <sup>(٥)</sup> لأن  
 جبران الصلاة أدخل <sup>(٦)</sup> فيتعدى إلى صلاته من صلاة غيره <sup>(٧)</sup> .

---

=لأنه لا يحتاج إليها ، لقيام الإحرام عنها ، ولا تجبر الأركان ولا بعضها ، بدم  
 ولا غيره ، لانعدام الماهية بانعدامها أو بعضها .

(١) لما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم « وكان وقف بعرفة ساعة من ليل  
 أو نهار » فلا تعتبر له نية ، ولا يضر جهله بها ، لكن لا بد من حصوله فيها .

(٢) سواء كان من حج أو عمرة ، ولا إثم مع سهو ، وكذا جهل ، أو نسيان ،  
 وقال في الفروع : وفي الخلاف وغيره : الحلاق والتقصير لا ينوب عنه ، ولا يتحلل  
 إلا به على الأصح .

(٣) عشرة أيام ، فيصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله .

(٤) أي هدر ، لأنها ليست واجبة ، فلم يجب جبرها ، كسائر العبادات ،  
 جزم به الشارح وغيره .

(٥) لعدم استحباب سجود السهو لترك مسنون ، فالأولى عدم استحباب الدم  
 لترك مسنون ، وصاحب الفصول ، هو : أبو الوفاء ابن عقيل ، صاحب الفنون  
 وغيرها ، وله الفصول ، عشرة مجلدات .

(٦) أي لأن جبران الصلاة وهو سجود السهو ، أدخل من جبران الحج ،  
 وهو الدم .

(٧) كما لو سها إمامه فإنه يتعدى إلى صلاة المأموم .

## باب الفوات والإحصار<sup>(١)</sup>

الفوات كالفوت ، مصدر « فات » إذا سبق فلم يدرك<sup>(٢)</sup>  
والإحصار مصدر « أحصره »<sup>(٣)</sup> مرضاً كان أو عدواً<sup>(٤)</sup> ويقال :  
حصره أيضاً<sup>(٥)</sup> ( من فاته الوقوف ) بأن طلع عليه فجر يوم  
النحر ولم يقف بعرفة ( فاته الحج )<sup>(٦)</sup> لقول جابر : لا  
يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع . قال أبو الزبير :  
فقلت له : أقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ؟ قال :  
نعم . رواه الأثرم<sup>(٧)</sup> .

---

(١) أي بيان أحكامهما ، وما يتعلق بذلك .

(٢) وهو هنا كذلك لغة واصطلاحاً ، ولا يتأتى إلا في الحج ، إذ العمرة  
لا تفوت إلا تبعاً لحج القارن .

(٣) إذا حبسه ، وأصل الحصر المنع والحبس عن السفر وغيره .

(٤) أي مرضاً كان الحاصر يعني الحابس ، أو كان الحاصر عدواً ، وشرعاً :  
المنع عن إتمام أركان الحج ، أو العمرة ، أو هما ، لا الواجبات .

(٥) أي ورد مزيداً ، ومجرداً ، وحصره أي منعه عن المضي في مقصده ،  
دون الرجوع أو معه .

(٦) إجماعاً ، وسقط عنه توابع الوقوف ، كبيت بمزدلفة ومنى ، ورمي  
جمار ، وظاهره : ولو كان الجمهور . وتقدم .

(٧) أي فمفهومه فوت الحج بخروج ليلة جمع ، لحديث « الحج عرفة ، =

( وتحلل بعمره )<sup>(١)</sup> فيطوف ويسعى ، ويحلق أو يقصر<sup>(٢)</sup> إن لم يختار البقاء على إحرامه ليحج من قابل<sup>(٣)</sup> ( ويقضي ) الحج الفائت<sup>(٤)</sup> .

= من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر ، فقد أدرك الحج « ولا نزاع في ذلك .

(١) جزم به في المحرر والوجيز ، واختاره ابن حامد ، لأن قلب الحج عمرة جائر بلا حصر ، فمعه أولى ، وتجزئه عن عمرة الإسلام .

(٢) فقد اتفقوا على أنه لا يخرج من إحرامه ، إلا بالطواف بالبيت ، والسعي بين الصفا والمروة ، ولا بد ، فيحل بعمره ، واتفقوا على أن من فاته الحج لا يبقى محرماً إلى العام القابل .

(٣) فإن اختار البقاء على إحرامه ، فله استدامة الإحرام ، لأنه رضي بالمشقة على نفسه ، ويحتمل أن يتحلل بطواف وسعي ، وهو قول للشافعي ، لظاهر الخبر ، وقول الصحابة ، وصححه الشارح ، وزاد : وحلق ، لأن إحرامه انعقد بأحد النسكين ، فلم ينقلب إلى الآخر ، كما لو أحرم بالعمرة ، وعنه : ينقلب ، قال في المبدع : اختاره الأكثر ، وهو المذهب ، واستدل بقول عمر لأبي أيوب .

(٤) إن كان فرضاً إجماعاً ، لأنه لم يأت به على وجهه ، فلم يكن بد من الإتيان به ، ليخرج من عهده . وإن كان نفلاً ، فلأن الحج يلزم بالشروع فيه ، وهو قول مالك والشافعي ، وأصحاب الرأي ، لقوله ( وأتموا الحج والعمرة لله ) ولتفريطه وإجماع الصحابة ، ولأنه يلزم بالشروع فيه ، فيصير كالمتنذر ، بخلاف غيره من التطوعات ، والصغير والبالغ في وجوب القضاء سواء ، إلا عند أبي حنيفة ، لكن لا يصح قضاء الصغير إلا بعد بلوغه ، والحج الصحيح والفاسد في ذلك سواء ، فإن حل ، ثم زال الحصر ، وفي الوقت سعة ، فله أن يقضي في ذلك العام ، قال الموفق وغيره ، وليس يتصور القضاء في العام الذي أفسد حجه فيه ، في غير هذه المسألة .

( ويهدي ) هدياً يذبحه في قضاائه <sup>(١)</sup> ( إن لم يكن اشترط )  
 في ابتداء إحرامه <sup>(٢)</sup> لقول عمر لأبي أيوب - لما فاته الحج -  
 اصنع ما يصنع المعتمر ، ثم قد تحللت <sup>(٣)</sup> فإن أدركت الحج  
 قابلاً فحج ، وأهد ما استيسر من الهدى . رواه الشافعي <sup>(٤)</sup>  
 والقارن وغيره سواء <sup>(٥)</sup> ومن اشترط - بأن قال - في ابتداء  
 إحرامه - وإن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني - فلا هدي  
 عليه ولا قضاء <sup>(٦)</sup> .

(١) أي يجب من حين القوات ، ويؤخره إلى القضاء ، وهو الصحيح من  
 المذهب ، وقول الموفق ، والجماهير من الأصحاب ، وغيرهم .  
 (٢) فلا قضاء ولا هدي ، ما لم يكن واجباً قبل في ذمته .

(٣) أي إذا طفت بالبيت ، وسعيت بين الصفا والمروة ، وحلقت أو قصرت ،  
 فقد تحللت ، كالمعتمر .

(٤) وروى النجاد عن عطاء مرفوعاً نحوه ، وروى الأثرم أن هبار بن  
 الأسود ، حج من الشام ، فقدم يوم النحر ، فقال عمر : انطلق إلى البيت ، فطف  
 به سبعاً ، وإن كان معك هدي فانحره ، ثم إذا كان عام قابلاً فاحجج ، فإن وجدت  
 سعة فأهد ، فإن لم تجد ، فصم ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجعت . وللدارقطني  
 عن ابن عباس مرفوعاً « من فاته عرفات ، فاته الحج ، وليتحلل بعمره ، وعليه  
 الحج ، من قابل » ولأنه يجوز فسح الحج إلى العمرة من غير قوات ، فمعه أولى ،  
 وعموم الآثار يشمل الفرض والنفل ، بخلاف المحصر .

(٥) لأن عمرته لا تلزمه أفعالها ، وإنما يمنع من عمرة على عمرة ، إذا لزمه  
 المضي في كل منهما .

(٦) لقوله « فإن لك على ربك ما استثنيت » رواه أبوداود ، ولأحمد « فإن =

إلا أن يكون الحج واجباً فيؤديه<sup>(١)</sup> وإن أخطأ الناس ،  
فوقفوا في الثامن ، أو العاشر أجزاءهم<sup>(٢)</sup> وإن أخطأ بعضهم  
فاته الحج<sup>(٣)</sup> (ومن) أحرم ف(صدده عدو عن البيت) ولم  
يكن له طريق إلى الحج (أهدى) أي نحرهدياً في موضعه<sup>(٤)</sup>.

---

= حبست أو مرضت ، فقد حلت من ذلك ، بشرطك على ربك « ولأن للشرط تأثيراً  
في العبادات ، فتستفيد التحلل ، وسقوط الدم .

(١) وفاقاً ، إلا رواية عن مالك ، واستحسنها الوزير ، وانفقوا أنه لا يلزمه  
مع الحج عمرة ، إلا أبا حنيفة ، فقال : يلزمه ، وإن كان تطوعاً ، لم يلزمه القضاء  
للشرط .

(٢) إجماعاً ، والعاشر هو يوم عرفة في حقهم ، والحادي عشر ، هو العيد  
شرعاً ، في حق كل من أحرم بالحج ، أو أحرم في ذلك اليوم ، ولا يجزئ تضحية  
في اليوم التاسع ، وإذا وقفوا في الثامن ، وعلموا قبل فوت الوقت ، وجب الوقوف  
في الوقت ، وإن لم يعلموا أجزاء ، لقوله صلى الله عليه وسلم « الحج يوم يحج الناس »  
ولمشقة القضاء عليهم مع كثرتهم مشقة عظيمة ، ولأنهم لا يأمنون وقوع مثله في  
القضاء ، والمقصود أنه لا لغلط في العدد أو الطريق ، فقد قال الشيخ : الهلال اسم  
لما يراه الناس ، يدل عليه لو أخطئوا لغلط في العدد ، أو في الطريق ونحوه ،  
فوقفوا العاشر لم يجزئهم إجماعاً .

(٣) وظاهر عبارته - كالمقنع والتنقيح - ولو كان الجمهور ، والمذهب إن كان  
الخطأ من الجمهور أجزاءهم أيضاً كالناس ، فقد ألحق الأكثر بالكل في مواضع ،  
فكذا هنا ، وعبارة المنتهى : وإن وقف الكل إلا يسيراً الثامن أو العاشر خطأ أجزاء ،  
نصاً فيهما ، وفي الانتصار : عدد يسير ، قال الشيخ : والوقوف مرتين بدعة ،  
لم يفعله السلف .

(٤) قال في المبدع : بغير خلاف نعلمه ، وقال في الشرح وغيره : بلا خلاف ، =

( ثم حل )<sup>(١)</sup> لقوله تعالى ( فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ )<sup>(٢)</sup> سواء كان في حج أو عمرة أو قارناً<sup>(٣)</sup> وسواء كان الحصر عاماً في جميع الحاج ، أو خاصاً بواحد ، كمن حبس بغير حق<sup>(٤)</sup> .

---

= للآية ، ولفعله صلى الله عليه وسلم ، وينوي بذبحه التحلل به .

(١) إن شاء ، ولا يجب عليه ، قال الوزير : اتفقوا على أن الإحصار بالعدو يبيح التحلل ، وقال أبو حنيفة والشافعي : يجب عليه الهدي ، ولا يتحلل إلا بهدي ، ينحره وقت حصره في محله ، وقال أبو حنيفة : في الحرم ؛ وإذا أمكنه سلوك طريق آخر غلبت فيه السلامة ، ووجدت شروط الإستطاعة لزمه سلوكه ، وإن علم الفوت وتحلل بعمرة ، والأولى لمعتمر وحاج - اتسع زمن لإحرامه - الصبر إن غلب على ظنه إنكشف العدو وإمكان الحج .

(٢) أي : وأردتم التحلل ، إذ الإحصار بمجرد ، لا يوجب هدياً ، قال الشافعي : لا خلاف بين أهل التفسير ، أن هذه الآية نزلت في حصر الحديبية ، وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال - في صلح الحديبية ، لما فرغ من قضية الكتاب - لأصحابه « قوموا فانحروا ثم اخلقوا » ولأن الحاجة داعية إلى الحل ، لما في تركه من المشقة العظيمة ، وهي منتفية شرعاً ، والآية ظاهرة في حصر العدو ، وحملها غير واحد على العموم في حق كل من أحصر ، سواء كان قبل الوقوف ، أو بعده ، وبمكة أو غيرها ، طاف بالبيت أو لم يطف ، لأن الله أطلق ولم يخص ، اختاره الشيخ وغيره .

(٣) لأن الصحابة حلوا في الحديبية ، وكانت عمرة ، ولا فرق بين الحج الصحيح والفاسد ، ولا قبل الوقوف ولا بعده .

(٤) أو أخذته للصوص ، يهدي ثم يحل ، لعموم النصوص ووجود المعنى =

( فإن فقدته ) أي فقد الهدى<sup>(١)</sup> ( صام عشرة أيام ) بنية التحلل ( ثم حل )<sup>(٢)</sup> ولا إطعام في الإحصار<sup>(٣)</sup> وظاهر كلامه - كالخرقي وغيره - : عدم وجوب الحلق أو التقصير<sup>(٤)</sup> .

---

= في الكل ، وأما من حبس بحق يمكنه الخروج منه ، فلا يجوز له التحلل في الحبس ، فإن كان عاجزاً فبغير حق ، ولا قضاء على المحصر المتطوع ، بحصر عام أو خاص ، وإن اقترن به فوات الحج ، إذ لم يرد الأمر به ، وقد أحصروا عام الحديبية ، ولم يعتمر منهم معه في عمرة القضية إلا البعض ، فعلم أنها لم تكن قضاء ، ولم ينقل أنه أمر الباقيين بالقضاء ، ولأنه تطوع جاز التحلل منه ، مع صلاح الزمان له ، فلم يجب قضاؤه ، وفارق الفوات ، لأنه مفطر ، بخلاف المحصر ، وقال ابن القيم : لا يلزم المحصر هدي ، ولا قضاء ، لعدم أمر الشارع به اه ، ومعنى القضية : الصلح الذي وقع في الحديبية ، ولا يرد عليه أن المحصر يلزمه القضاء ، إذا أخرج التحلل مع إمكانه حتى فاته ، أو فاته ثم أحصر ، أو زال الحصر والوقوف باق ولم يتحلل ومضى في النسك ففاته ، أو سلك طريقاً آخر ففاته ، وذلك لأن القضاء في هذه الصور للفوات لا للمحصر .

(١) فلم يكن معه ، ولا قدر عليه .

(٢) وهو أحد قولي الشافعي ، والثاني : له التحلل قبل الإتيان بالبدل ، من غير توقف على الصوم ، لتضرره ببقاء إحرامه إلى فراغ الصوم ، وقال : أحب أن لا يحل حتى يصوم إن قدر ، فإن صعب عليه حل ثم صام بالنية عن الهدى ، ولأنه دم واجب للإحرام ، فكان له بدل ينتقل إليه ، كدم المتعة .

(٣) لعدم وروده ، وقال الآجري : إن عدم الهدى قومه طعاماً ، وصام عن كل مدٍّ يوماً وحل ، فإن شق عليه حل ثم صام .

(٤) لأنه من توابع الوقوف ، كالرمي .

وقدمه في المحرر ، وشرح ابن رزين<sup>(١)</sup> ( وإن صد عن عرفة )  
دون البيت ( تحلل بعمره )<sup>(٢)</sup> ولا شيء عليه<sup>(٣)</sup> لأن قلب  
الحج عمرة ، جائز بلا حصر ، فمعه أولى<sup>(٤)</sup> وإن أحصر  
عن طواف الإفاضة فقط ، لم يتحلل حتى يطوف<sup>(٥)</sup> .

(١) والمغني والشرح وغيرهم ، لأن الله ذكر الهدي وحده ، ولم يشترط سواه ،  
وقال أكثر الأصحاب : يجب عليه الحلق أو التقصير وفاقاً ، واختاره القاضي  
وغيره ، وقال في تصحيح الفروع : على الصحيح ، لأن الصحيح من المذهب أنه  
نسك ، فكذا يكون هنا ، وابن رزين هو عبد الرحمن بن رزين بن عبد الله الغساني  
الخوراني ثم الدمشقي ، له شرح على الخرقى قتل سنة ٦٥٦ هـ ، شهيداً بسيف التتار .

(٢) مجاناً ، لتمكنه من وصوله إلى البيت ، فيفسخ نية الحج ، ويجعله عمرة ،  
وإن كان قد طاف للقدوم وسعى ، ثم حصر أو مرض ، أو فاته الحج ، تحلل  
بطواف وسعي آخرين ، لأن الأولين لم يقصدهما للعمرة ، وليس عليه أن يجدد إحراماً .

(٣) أي لا دم عليه ، لأنه في معنى الفسخ .

(٤) جزم به في الشرح وغيره ، ولأنه يمكنه أن يأتي بعمل العمرة ، فعلى هذا  
يتحلل ، بطواف وسعي وحلق .

(٥) بأن رمى وحلق بعد وقوفه ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ، والقديم من  
قولي الشافعي ، ويبقى محرماً أبداً ، حتى يطوف طواف الزيارة . وقال الإمام العادل  
أبو المظفر : الصحيح عندي ما ذهب إليه الشافعي في قوله الجديد ، وأحمد فإن  
قوله تعالى ( فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي ) محمول على العموم في حق كل  
من أحصر ، سواء كان قبل الوقوف أو بعده ، وبمكة أو غيرها ، وسواء كان طاف  
باليات أو لم يطف ، وأن له أن يتحلل ، كما قال الله تعالى . أطلق ذلك في قوله ،  
ولم يخصه .



وإن أحصر عن واجب ، لم يتحلل ، وعليه دم <sup>(١)</sup> ( وإن حصره  
مرض <sup>(٢)</sup> أو ذهاب نفقة <sup>(٣)</sup> .

(١) لأنه متمكن منه بالطواف والحلق كرمي ، فلم يجوز له التحلل ، والتحلل  
مباح لحاجته في الدفع إلى قتال أو بذل مال ، فإن كان البذل يسيراً فقياس المذهب  
وجوبه ، ومع كفر العدو ، يستحب قتاله إن قوي المسلمون عليه .

(٢) بقي على إحرامه ، حتى يبرأ ، لأن المرض لا يمنع الإتمام ، وفي شرح  
الإقناع : ومثله حائض تعذر مقامها ، أو رجعت ولم تطف ، لجهلها بوجوب  
طواف الزيارة ، أو لعجزها عنه ، أو لذهاب الرفقة . وقال أبو حنيفة : المحصر  
بالمريض كمن أحصر بالعدو سواء ، وهو رواية عن أحمد ، اختارها الشيخ ، وقال :  
يجوز له التحلل . قال الزركشي : ولعلها أظهر ، لظاهر قوله ( فإن أحصرتم )  
ولما روى الحجاج بن عمرو الأنصاري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول « من كسر أو عرج فقد حل ، وعليه الحج من قابل » قال سمعته يقول ذلك ،  
فسألت ابن عباس وأبا هريرة عما قال فصدقا ، رواه الخمسة وحسنه الترمذي ،  
ولفظ الإحصار إنما هو للمريض ، يقال : أحصره المرض إحصاراً فهو محصور ،  
قال الأزهري : هو كلام العرب .

وقال ابن قتيبة في الآية : هو أن يعرض للرجل ما يحول بينه وبين الحج ،  
من مرض أو كسر أو عدو ، اهـ . واستفيد حصر العدو بطريق التنبيه ، فيكون حكمه  
كمن حصره العدو ، على ما تقدم . واختار الشيخ : أن الحائض لها التحلل ، كمن  
حصره عدو ، فإن الله لم يوجب على المحصر أن يبقى محرماً حولاً بغير اختياره ،  
ولتحلل النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه ، لما حصروا عن إتمام العمرة ،  
مع إمكان رجوعهم محرمين ، إلى العام القابل .

(٣) أي وإن حصره ذهاب نفقة بقي محرماً ، وهذا مذهب مالك والشافعي ، =

أو ضل الطريق ( بقي محرماً ) حتى يقدر على البيت <sup>(١)</sup> لأنه لا يستفيد بالإحلال التخلص من الأذى الذي به <sup>(٢)</sup> بخلاف حصر العدو <sup>(٣)</sup> فإن قدر على البيت بعد فوات الحج ، تحلل بعمره <sup>(٤)</sup> ولا ينحر هدياً معه إلا بالحرم <sup>(٥)</sup> هذا ( إن لم يكن اشترط ) في ابتداء إحرامه أن محلي حيث حبستني <sup>(٦)</sup> وإلا فله التحلل مجاناً في الجميع <sup>(٧)</sup> .

=وعنه : له التحلل ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وجماعة من السلف ، للخبر المتقدم ، ولعموم ( فإن أحصرتم ) .

(١) هذا المذهب ، عند بعض الأصحاب ، وعنه : له التحلل لعموم الآية .

(٢) ولا يستفيد بالإحلال ، الانتقال من حاله ، لمفهوم خبر ضباعة .

(٣) فإنه يفيد التخلص ، والانتقال من حاله .

(٤) فيطوف ويسعى ، ويحلق أو يقصر .

(٥) فليس كالمحصر فيبعث الهدي .

(٦) لتأثير الشرط كما تقدم .

(٧) أي وإن كان اشترط في ابتداء إحرامه ، أن محله حيث حبس ، فله التحلل بلا هدي ، ولا قضاء في جميع ما تقدم ، وهو مذهب الشافعي ، فإن له شرطه ، ويستفيد به التحلل إذا وجد الشرط ، سواء كان المحصر بمرض ، أو عدو أو غيره ، فيستفيد بالشرط عند المرض والخطأ التحلل ، وإسقاط الهدي ، وعند العدو إسقاط الدم ، لأن للشرط تأثيراً في العبادات ، بدليل قوله : إن شفى الله مريضاً صمت شهراً . فيلزمه بوجود الشرط ، ويعدم بعده ، ولأنه صار بمنزلة من أكمل أفعال الحج .

## باب الهدي والأضحية والعقيقة<sup>(١)</sup>

الهدي ما يهدى للحرم ، من نعم وغيرها<sup>(٢)</sup> سمي بذلك لأنه يهدى إلى الله سبحانه وتعالى<sup>(٣)</sup> والأضحية بضم الهمزة وكسرهما ، واحدة الأضاحي<sup>(٤)</sup> ويقال : ضحية<sup>(٥)</sup> وأجمع المسلمون على مشروعيتها<sup>(٦)</sup> .

(١) أي بيان أحكامها ، وما يتعلق بذلك ، قال ابن القيم : والذبائح التي هي قربة إلى الله وعبادة ، هي الهدي والأضحية والعقيقة . وقال : القربان للخالق ، يقوم مقام الفدية عن النفس المستحقة للتلف ، وقال تعالى ( ولكل أمة جعلنا منسكاً ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ) فلم يزل ذبح المناسك وإراقة الدماء على اسم الله مشروعاً في جميع الملل ، ولم يكن صلى الله عليه وسلم يدع الهدي ولا الأضحية وحث عليهما .

(٢) وقال ابن المنجا : هو ما يذبح بمنى ، وأصل الهدي التشديد ، من : هديت الهدي أهديه . وكلام العرب : أهديت الهدي إهداء .

(٣) قرباناً لله تعالى ، وفداء عن النفس ، وسوقه مسنون ، ولا يجب إلا بالنذر ، ويستحب أن يقفه بعرفة ، ويجمع فيه بين الحل والحرم بلا نزاع ، فلو اشتراه في الحرم ، ولم يخرج به إلى عرفة وذبحه كفاه .

(٤) والجمع ضحايا ، وأضحية ، والجمع أضحي ، كأرطاة وأرطى .

(٥) بفتح الضاد المعجمة كسوية ، وبتشديد الياء والتخفيف .

(٦) أي الهدي والأضحية ، حكاه غير واحد ممن يحكي الإجماع ، لقوله =

( أفضلها إبل ثم بقر ) إن أخرج كاملاً<sup>(١)</sup> لكثرة الثمن ،  
ونفع الفقراء<sup>(٢)</sup> ( ثم غنم )<sup>(٣)</sup> وأفضل كل جنس أسمن ،  
فأعلى ثمناً<sup>(٤)</sup> لقوله تعالى ( ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى  
القلوب )<sup>(٥)</sup> .

= تعالى ( فصل لربك وانحر ) قال المفسرون : المراد به الأضحية بعد صلاة العيد ،  
وثبت أنه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين ، وأهدى في حجته مائة بدنة ، ولم  
يكن يدعهما ، وأوجبها أبو حنيفة على كل حر مسلم مقيم ، مالك لنصاب ، وروي  
عن مالك ، والجمهور : أنها سنة مؤكدة ، على كل من قدر عليها ، من المسلمين  
المقيمين ، والمسافرين ، إلا الحجاج بمنى ، فقال مالك : لا أضحية عليهم ، واختاره  
شيخ الإسلام ، اكتفاء باللهدي ، ولم يعد الضمير إلى الجميع ، لعدم الإجماع في  
مشروعية العقيقة ، فإن أبا حنيفة لا يراها .

(١) من إبل أو بقر ، قال في الإنصاف : بلا نزاع .

(٢) فكانت أفضل من غيرها ، ولحديث أبي هريرة يرفعه في « من راح إلى  
الجمعة في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ، وفي الثانية بقرة ، وفي الثالثة كبشاً »  
قربتها على قدر الفضيلة ، وسألت امرأة ابن عباس : أي النسك أفضل ؟ قال :  
إن شئت فناق أو بقرة . قالت : أي ذلك أفضل ؟ قال : انحري ناقة .

(٣) ولا نزاع في جواز كل منها لا من غيرها ، ولو كان أحد أبويه وحشياً ،  
وذلك فيما إذا قوبل الجنس بالجنس ، وإلا فسيأتي أن سبع شياه أفضل من البدنة ،  
والبقرة .

(٤) إجماعاً إلا ما روي عن بعض أصحاب مالك ، وعند الشيخ : الأجر  
على قدر القيمة مطلقاً .

(٥) أي ومن يعظم أعلام دينه ، والهدي والأضاحي من أعلام دين الإسلام ، =

فَأَشْهَب ، وهو الأَمْلَح أَي الأَبْيَض <sup>(١)</sup> أَوْ ما بياضه أَكْثَر من سواده <sup>(٢)</sup> فَأَصْفَر ، فَأَسْوَد <sup>(٣)</sup> .

= قال ابن عباس : تعظيمها استسمانها ، واستعظامها ، واستحسانها ، ( فإنها ) أي فإن تعظيمها ( من ) فعال ذوي ( تقوى القلوب ) ، وخص القلوب لأنها مراكز التقوى ، ومن تمكن الإخلاص من قلبه ، بالغ في أداء الطاعات ، على سبيل الإخلاص وقال تعالى ( والبدن جعلناها لكم ) أي تهدي إلى بيته الحرام ( من شعائر الله ) أي من أعلام دينه ، سميت شعائر لأنها تشعر ، وهو أن تطعن بحديدة في سنامها ، فيعلم أنها هدي ، ومن شعائر الله تعظيمها ، وروي « استفرهوا ضحاياكم ، فإنها في الجنة مطاياكم » وفي الصحيح عن سهل : كنا نسمن الأضحية بالمدينة وكان المسلمون يسمنون .

(١) قاله ابن الأعرابي وغيره ، وهذا تفريع على التفضيل بين أنواع الغنم ، وفي الصحيح عن أنس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين أقرنين . ولأحمد عن أبي هريرة مرفوعاً « دم عفراء أحب إلى الله من دم سوداوين » والعفراء . البيضاء بياضاً ليس بالشديد ، وقال أحمد : يعجبني البياض .

(٢) قاله الكسائي وغيره .

(٣) أي بعد الأبيض ، أو ما بياضه أكثر من سواده ، والأصفر يعني ما لونه أصفر ، فأسود ، لما في السنن : ضحى بكبش أقرن كحيل ، يأكل في سواد ، وينظر في سواد ، ويمشي في سواد . والذكر والأنثى سواء ، لقوله تعالى ( على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ) وثبت أنه صلى الله عليه وسلم أهدى جملاً لأبي جهل في أنفه برة فضة ، وقيل : اتفقوا على أن الضأن من الغنم أفضل من المعز ، وفحول كل جنس أفضل من إنثاه ، وقال في المبدع : المقصود هنا اللحم ، ولحم الذكر أوفر ، ولحم الأنثى أرطب ، فيساويان ، بخلاف الزكاة ، وفي الإنصاف : جذع ضأن أفضل من ثني معز .

- (١) ( ولا يجزىء فيها إلا جذع ضأن ) ماله ستة أشهر كما يأتي<sup>(١)</sup>  
 ( وثني سواه ) أي سوى الضأن ، من إبل ، وبقر ، ومعز<sup>(٢)</sup>  
 ( فالإبل ) أي السن المعتبر لإجزاء إبل ( خمس ) سنين<sup>(٣)</sup>  
 ( والبقر سنتان<sup>(٤)</sup> والمعز سنة<sup>(٥)</sup> والضأن نصفها ) أي نصف سنة<sup>(٦)</sup>  
 لحديث « الجذع من الضأن أضحية » رواه ابن ماجه<sup>(٧)</sup> .

(١) أي قريباً ، وقال الجوهري وغيره : الجذع من الضأن ، هو ماله ستة أشهر . وقال الوزير : اتفقوا أنه لا يجزىء من الضأن إلا الجذع ، وهو ماله ستة أشهر ، وقد دخل في السابع ، ويعرف بنوم الصوف على ظهره ، قاله الخرقى عن أبيه عن أهل البادية .

(٢) لأنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يذبحون لهما ، قال الوزير : اتفقوا أنه لا يجزىء مما سوى الضأن إلا الثني على الإطلاق ، من المعز ، والإبل ، والبقر . وذكره كما صرحوا به فيما يأتي .

(٣) ودخل في السادسة ، قال الأصمعي والجوهري وغيرهما : سمي بذلك ، لأنه حينئذ يلقي ثنيته .

(٤) قاله الجوهري أيضاً وغيره .

(٥) وهو كذلك عند أهل اللغة وغيرهم ، وقد سبق في الزكاة .

(٦) قال الوزير : اتفقوا على أنه من ذبح الأضحية من هذه الأجناس ، بهذه الأسنان ، فما زاد ، فإن أضحيته مجزئة صحيحة ، وأن من ذبح منها ما دون هذه الأسنان ، من كل جنس منها ، لم تجزئه أضحية .

(٧) وللترمذي وأحمد من حديث أبي هريرة ، « نعت الأضحية الجذع من الضأن » ، وله عن هلال نحوه ، وكذا لأبي داود عن مجاشع ، والنسائي عن عقبة ، =

( وتجزئ الشاة عن واحد ) وأهل بيته وعياله <sup>(١)</sup> لحديث أبي أيوب : كان الرجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحى بالشاة عنه ، وعن أهل بيته ، فيأكلون ويطعمون . قال في شرح المقنع : حديث صحيح <sup>(٢)</sup> ( و ) تجزئ ( البدنة والبقرة عن سبعة ) <sup>(٣)</sup> .

---

= ومارواه مسلم عن جابر مرفوعاً « لا تذبحوا إلا مسنة ، إلا أن يعسر عليكم ، فتذبحوا جذعة من الضأن » فعلى الإستحباب عند أهل العلم بالأخبار ، واتفقوا على أنه يجزئ من الضأن : الجذع ، وهو ما له ستة أشهر ، حكاه الوزير وغيره . وتقدم عن بعضهم : أنه أفضل من ثني معز .

(١) أي وتجزئ الشاة في الهدي ، والأضحية ، عن واحد ، لحصول الوفاء به ، والخروج عن الأمر المطلق ، وتجزئ عن أهل بيته ، وعن عياله ولو كثروا .

(٢) ورواه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، وغيرهم وصححه ، وضحى صلى الله عليه وسلم بكبشين ، أحدهما عن محمد وآل محمد ، والآخر عن أمة محمد . ولمسلم عن عائشة مرفوعاً « اللهم تقبل من محمد ، وآل محمد ، ومن أمة محمد » .

(٣) يعني الواجب ، إذ الإجزاء يشعر بذلك ، وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي ، وأكثر أهل العلم ، سواء أراد جميعهم القربة أو بعضهم ، وبعضهم اللحم ، لأن الجزء المجزئ لا يتقص بإرادة الشريك غير القربة ، فجاز ، كما لو اختلفت جهات القرب ، فأراد بعضهم المتعة ، وبعضهم القربان ، وأما عنه ، وعن أهل بيته ، ونحو ذلك في التطوع ، فتقدم أن جنس الإبل والبقرة أفضل من جنس الغنم ، وإجزاء الواحدة من الغنم لا نزاع فيه ، فالبدنة والبقرة أولى .

لقول جابر : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الإبل والبقر ، كل سبعة في واحد منهما » رواه مسلم <sup>(١)</sup> .

(١) وفي لفظ : نحرنا بالحديبية مع النبي صلى الله عليه وسلم ، البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة ؛ قال الترمذي : والعمل عليه عند أهل العلم ، من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، يرون الجزور عن سبعة ، والبقرة عن سبعة . وفي لفظ : فندبح البقرة عن سبعة ، نشترك فيها . وحينئذ فيعتبر ذبحها عنهم ، قال الوزير : اتفقوا على أن الاشتراك في الأضحية على سبيل الإزدياد من البعض للبعض جائز وأجازه بالأثمان والأعراض أبو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد . وقال : أجاز الشافعي وأحمد الإشتراك مطلقاً .

وقال الزركشي وغيره : الاعتبار أن يشترك الجميع دفعة واحدة ، فلو اشترك ثلاثة في بقرة ضحية ، وقالوا : من جاء يريد أضحية أشركناه . فجاء قوم فشاركوهم ، لم تجز إلا عن ثلاثة . وقاله الشيرازي ، والمراد إذا أوجبوها على أنفسهم ، كما يفهم من كلامه في الإنصاف وغيره ، وصرح به في الإقناع . ولو ذبحوها على أنهم سبعة ، فبانوا ثمانية ، ذبحوا شاة وأجزأتهم ، على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . ولو اشترك اثنان في شاتين على الشيوع أجزأ على الصحيح ، ولو اشترى سبع بقرة ، أو سبع بدنة ذبحت للحم ، على أن يضحي به لم يجزئه . قال أحمد : هو لحم اشتراه ، وليس بأضحية . صرح به في الإنصاف وغيره .

وأما التشريك في السبع منها ، فمفهوم هذا الحديث وحديث « تجزئ الشاة عن الرجل وأهل بيته » أنه لا يجزئ شرك في سبع من بدنة أو بقرة ، وجزم به شيخنا وغيره ، وتعبير الشارع بجواز البدنة عن سبعة لأن الأصل أنه لا يضحي بالدم إلا عن شخص ، فإن أصل الأضحية ، هي فداء إسماعيل بكبش كامل ، فخص الشارع الشاة عن الرجل وأهل بيته ، وضحي بكبش عن محمد وآل محمد ، وبكبش عن أمة محمد ، والبدنة والبقرة أولى ، دون التشريك في سبع بدنة أو بقرة .



وشاة أفضل من سبع بدنة أو بقرة<sup>(١)</sup> ( ولا تجزئ العوراء )  
 بينة العور<sup>(٢)</sup> بأن انخسفت عينها<sup>(٣)</sup> في الهدى ولا في الأضحية<sup>(٤)</sup>  
 ولا العمياء<sup>(٥)</sup> ( و ) لا ( العجفاء ) الهزيلة التي لا مخ فيها<sup>(٦)</sup>  
 ( و ) لا ( العرجاء ) التي لا تطيق مشياً مع صحيحة<sup>(٧)</sup> .

(١) أي أو سبع بقرة ، وسبع بضم الباء ، وزيادة العدد من جنس أفضل ،  
 قال أحمد : بدنتان سميتان بتسعة ، وبدنة بعشرة ، البدنتان أعجب إلي . ورجح  
 الشيخ تفضيل البدنة . وفي سنن أبي داود ، وحديث علي ما يدل عليه ، والجواميس  
 في الهدى والأضحية كالبقرة ، ومن جنسها في الزكاة .

(٢) أي في هدى ، ولا في أضحية ولا عقيقة ، قال في الإنصاف : بلا نزاع .  
 فإذا لم تكن بينة العور ، بل كانت عينها قائمة لم تنخسف ، إلا أنها لا تبصر بها ،  
 أجزأت ، وكذا إن كان عليها بياض وهي قائمة لم تذهب ، أجزأت ، وصرح  
 في المنتهى : بأن قائمة العينين لا تجزئ ، فمفهومه إجزاء قائمة العين الواحدة .

(٣) أي ذهب جرمها ، لا القائمة ، أو عليها بياض .

(٤) حكاة الوزير وغيره اتفاقاً ، ومثلها العقيقة ، ورجح أهل الحديث :  
 عدم الإجزاء ، إذا ذهبت إحدى عينها بأي حال من الأحوال ، سواء فقدت  
 الحدقة ، أو بقيت ، لفوات المقصود وهو النظر ، وجاء النهي عن البخفاء وهي  
 التي تبخر عينها ، فيذهب بصرها ، والعين صحيحة الصورة في موضعها .

(٥) من باب أولى ، لأن في النهي عن العور تنبيهاً على العمى ، وإن لم يكن  
 عماهما بيناً إجماعاً .

(٦) أي ذهب مخ عظامها ، وشحم عينها لهزالها ، وفاقاً ، والمخ : الودك  
 الذي في العظم ، وخالص كل شيء ، وقد سمي الدماغ مخاً .

(٧) قولاً واحداً في الجملة ، وقيده بذلك ، لما في كلام الماتن من إطلاق =

( و ) لا ( الهماء ) التي ذهبت ثناياها من أصلها<sup>(١)</sup> ( و ) لا ( الجداء ) أي ما شاب ونشف ضرعها<sup>(٢)</sup> ( و ) لا ( المريضة ) بينة المرض<sup>(٣)</sup> لحديث البراء بن عازب : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « أربع لا تجوز في الأضاحي ، العوراء البين عورها ، والمريضة البين مرضها ، والعرجاء البين ظلعهما ، والعجفاء التي لا تنقي » رواه أبو داود والنسائي<sup>(٤)</sup> .

---

=العرج ، وليس كذلك ، قال غير واحد : لا تجزىء العرجاء البين عرجها وفاقاً ، والمراد : أن فيها عرجاً فاحشاً ، يمنعها مما ذكر ، لأنه ينقص لحمها بسبب ذلك فإن كان عرجها لا يمنعها أجزأت ، وعلم منه : أن الكسيرة لا تجزىء من باب أولى .

(١) قاله جماعة ، وفي التلخيص : هو قياس المذهب ، وقال الشيخ : هي التي سقط بعض أسنانها ، وتجزىء في أصح الوجهين .

(٢) جد الضرع ييس ، فهو أجد « وشاب » أي ابيض ضرعها ونشف ، فانقطع منه اللبن ، فالجداء اسم لما لم يكن في ضرعها لبن ، ولو كان لا يزيد في ثمنها ، فإذا وجد فيه شيء فليست بجداء ، وتجزىء لوجدت فيها شطر ، وسلم الآخر .

(٣) وهو المفسد للحمها ، والمقلص له وفاقاً ، وكذا جرب وغيره ، ومفهومه أنه إذا لم يكن بيناً أنها تجزىء ، لأنها قريبة من الصحيحة ، وذكر الخرق أنها التي لا يرجى برؤها ، لأن ذلك ينقص قيمتها ولحمها .

(٤) ونحوه للترمذي وصححه ، قال النووي : أجمعوا على أن التي فيها العيوب المذكورة في حديث البراء لا تجزىء التضحية بها ، وكذا ما كان في معناها أو أقبح منها ، كالعمى ، وقطع الرجل ونحوه . اهـ ، وهذه العيوب تنقص اللحم ، =

( و ) لا ( العصباء ) التي ذهب أكثر أذننها أو قرننها <sup>(١)</sup> ( بل )  
تجزئ ( البتراء ) التي لا ذنب لها ( خلقة ) أو مقطوعاً <sup>(٢)</sup>

لضعفها ، وعجزها عن استكمال الرعي ، فلا تجزئ ، كما هو ظاهر الحديث ،  
وقال الوزير وغيره : اتفقوا على أنه لا يجزئ في الأضحية ذبح معيب ينقص ،  
و « ظلعها » - بفتح الظاء المشالة ، وسكون اللام وتفتح - الغمز والعرج ، والعجفاء ،  
والمصفرة ، والهزيلة بمعنى ، وأنقت الإبل وغيرها ، إذا سميت وصار فيها نقي ،  
وهو مخ العظم ، وشحم العين من السمن ، ويقال : ناقة منقية ، وهذه لا تنقي بضم  
التاء .

وعن علي قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن ،  
وأن لا نضحى بمقابلة ، ولا مدابرة ، ولا شرقاء ، ولا خرقاء » رواه أحمد ،  
وأهل السنن ، وصححه الترمذي ، ولهم عنه قال « نهى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن نضحى بأعضب القرن والأذن » . وفي الإنصاف : وكره بعضهم معيبة  
الأذن بخرق ، أو شق ، أو قطع لأقل من النصف .

(١) لا النصف فأقل ، قال أحمد : لا تجزئ الأضحية بأعضب القرن والأذن .  
لحديث علي ، صححه الترمذي ، وظاهره التحريم والفساد ، وذكر الخلال أنهم اتفقوا  
على ذلك ، ولأبي داود عن عتبة : « نهى عن المصفرة ، والمستأصلة ، والبخفاء ،  
والمشيعة ، والكسيرة » فهذه العيوب كلها مانعة من الإجزاء عند الجمهور ، وصحح  
في الفروع الإجزاء مطلقاً ، وهو مذهب الشافعي ، لأن في صحة الخبر نظر ، ولأن  
الأذن والقرن لا يقصد أكلها غالباً ، ثم هي كقطع الذنب وأولى بالإجزاء ،  
وصوبه في الإنصاف .

(٢) دفع ما في كلام الماتن من الإيهام ، والبتراء بوزن حمراء ، وقال الموفق  
وغيره في التي انقطع منها عضو كالألية : لا تجزئ .

والصمغاء ، وهي صغيرة الأذن<sup>(١)</sup> ( والجماء ) التي لم يخلق لها قرن<sup>(٢)</sup> ( وخصي غير محبوب ) بأن قطع خصيتاه فقط<sup>(٣)</sup> .  
( و ) يجزىء مع الكراهة ( ما بأذنه أو قرنه ) خرق أو شق<sup>(٤)</sup>  
أو ( قطع أقل من النصف )<sup>(٥)</sup> أو النصف فقط ، على ما نص عليه في رواية حنبل وغيره<sup>(٦)</sup> .

---

(١) فتجزىء ، لعدم النهي والإخلال بالمقصود .

(٢) لعدم النهي ، ولأنه لا يخل بالمقصود ، بخلاف التي ذهب أكثر أئمتها أو قرنهما كما تقدم .

(٣) ولم يقطع ذكره ، أجزأ بلا خلاف ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين موجوعين ، وعن عائشة نحوه ، رواه أحمد ، وسواء رضت ، أو سلت ، أو قطعت ، لأنه لإذهاب عضو غير مستطاب ، بل يطيب اللحم بزواله ، ويسمن ، قال أحمد : والخصي أحب إلينا من النعجة ، لأن لحمه أوفر وأطيب ، فإن قطعت خصيتاه ، أو سلت ، أو رضت وقطع ذكره ، فهو الخصي الم محبوب ، ولا يجزىء نص عليه ، وجزم به غير واحد .

(٤) أقل من النصف .

(٥) كيلا يقع فيها نقص وعيب .

(٦) لما تقدم من حديث علي : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن ، وأن لا نضحى بمقابلة ، ولا مدابرة ، ولا خرقاء ، ولا شرقاء . وحمل على الكراهة ، لأن ذلك لا ينقص لحمها ، ولا يوجد سالم منها .

قال في شرح المنتهى : وهذا هو المذهب <sup>(١)</sup> ( والسنة نحر الإبل قائمة <sup>(٢)</sup> معقولة يدها اليسرى <sup>(٣)</sup> فيطعنها بالحربة ) أو نحوها <sup>(٤)</sup> .  
 ( في الوهدة التي بين أصل العنق والصدر ) <sup>(٥)</sup> لفعله عليه السلام ، وفعل أصحابه <sup>(٦)</sup> كما رواه أبو داود عن عبد الرحمن ابن سابط <sup>(٧)</sup> .

---

(١) أي أجزاء ما بأذنه أو قرنه قطع أقل من النصف ، لأنه لا يقصد أكلها غالباً ، وتقدم أنها أولى بالجواز من قطع الذنب .

(٢) لقوله تعالى ( فاذكروا اسم الله عليها صواف ) أي قياماً على ثلاث قوائم ، قد صفت رجلها وإحدى يديها ، وفعله صلى الله عليه وسلم ، وقال ابن عمر — وقد رأى رجلاً أناخ بدنة ينحراها — ابعثها قياماً مقيدة ، سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . متفق عليه ، وقوله تعالى ( فإذا وجبت جنوبها ) دال على ذلك ، وهو مذهب الجمهور مالك ، والشافعي ، وغيرهم ، وقال الموفق وغيره : لا خلاف في استحباب نحر الإبل ، وذبح ما سواها .

(٣) أي مربوطة قائمتها اليسرى ، مشدود وظيفها مع ذراعها بالعقال ونحوه .

(٤) كسكين « ويطعن » بضم العين ، في الطعن الحسي ، وبفتحتها في المعنوي ، كالطعن في العرض ونحوه ، هذا الأكثر ، وقيل : بضمها وفتحتها فيهما .

(٥) الوهدة بسكون الهاء ، المكان المطمئن ، والجمع هدد ووهاد ، والعنق بضم العين والنون وسكونها : الرقبة ، والجمع أعناق .

(٦) ينحرون الإبل قائمة بالحربة ونحوها في الوهدة ، لأنه أسهل لخروج روحها .

(٧) عن جابر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا ينحرون =

( و ) السنة أن ( يذبح غيرها ) أي غير الإبل <sup>(١)</sup> على جنبها الأيسر <sup>(٢)</sup> موجهة إلى القبلة <sup>(٣)</sup> ( ويجوز عكسها ) أي ذبح ما ينحر ، ونحر ما يذبح <sup>(٤)</sup> لأنه لم يتجاوز محل الذبح <sup>(٥)</sup> .

= البدن معقولة اليسرى ، قائمة على ما بقي من قوائمها ؛ في الوهدة ، فتطعن بين أصل العنق والصدر ، لأن عنق البعير طويل ، فلو طعن بالقرب من رأسه لحصل له تعذيب عند خروج روحه ، وكيفما نحر أجزأ ، وعبد الرحمن بن سابط هو ابن عبدالله بن سابط الجهمي المكي ، ثقة كثير الإرسال ، قاله الحافظ وغيره .

(١) لقوله تعالى ( إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ) ولفعله صلى الله عليه وسلم .  
(٢) عند الذبح ، يضع رجله على صفحته ، ليكون أثبت له ، وأمكن ، لثلاث يضطرب فيمنعه من كمال ذبحه أو يؤذيه ، وأجمع المسلمون على إضجاع الغنم والبقرة في الذبح ، ولأنه صلى الله عليه وسلم أمر بكبش فأضجعه ، ثم قال « بسم الله ، والله أكبر » ثم ضحى به ، ولأنه أسهل على الذابح .

(٣) استحباباً إجماعاً ، لما رواه أبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم وجهها إلى القبلة ، وفي خبر الكبشين ، حين وجههما إلى القبلة ، وقال لعائشة « ما من مسلم يستقبل بذبيحته القبلة إلا كان دمها ، وقرنها ، وصوفها ، حسنات في ميزانه يوم القيامة » ، ولأنها أشرف الجهات ، وتستحب في كل طاعة إلا بدليل ، وكره ابن عمر ، وابن سيرين الأكل من الذبيحة الموجهة إلى غير القبلة .

(٤) أي من البقر والغنم ، بأن تطعن في الوهدة كالإبل ، وذبح الإبل كما تذبح البقر والغنم ، وسيأتي إن شاء الله تعالى أن محل الذبح الحلق واللبة ، وأنه لا يجوز في غيرها .

(٥) فجاز ، هذا المذهب ، والأولى فعل السنة المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعليه عامة المسلمين .

ولحديث « ما أنهر الدم ، وذكر اسم الله عليه فكل »<sup>(١)</sup> (ويقول) حين يحرك يده بالنحر أو الذبح<sup>(٢)</sup> (بسم الله) وجوباً<sup>(٣)</sup> (والله أكبر) استحباباً<sup>(٤)</sup> (اللهم هذا منك ولك)<sup>(٥)</sup> .

---

(١) وإن كان عند الحاجة ، فما جاز فيها جاز في غيرها ، وقالت أسماء : نحرنا فرساً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلناه . وقال بعضهم : يكره ، قال ابن القيم : والمستحب في الإبل النحر ، وفي البقر والغنم الذبح ، لموافقة السنة المتواترة ، ويكره العكس لمخالفة السنة .

(٢) أي فيما السنة فيه النحر ، أو السنة فيه الذبح .

(٣) لقوله ( فاذكروا اسم الله عليها صواف ) أي إنما شرعت لكم نحر هذه الهدايا والضحايا لتذكروه عند ذبحها ولقوله ( ليشهدوا منافع لهم ) من البدن ، والذبائح ، والتجارات ، ورضى الله في الآخرة ( ويذكروا اسم الله في أيام معلومات ، على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ) وقال الغزالي : الأخبار متواترة فيها ، واتفقوا على استحبابها ، أي وتسقط سهواً ، كما يأتي في الذبائح ، وقال مالك : إن تعمد ترك التسمية لم يجز أكلها ، والمشروع عند الذبح الإقتصار على ( بسم الله ) بخلاف الأكل والشرب ، فالسنة زيادة ( الرحمن الرحيم ) .

(٤) إجماعاً لقوله ( ولتكبروا الله على ما هداكم ) وقال ابن المنذر : ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول ذلك ، واختير التكبير هنا اقتداءً بأبينا إبراهيم عليه السلام ، حين أتى بفداء إسماعيل عليه السلام .

(٥) وقاله الشيخ وغيره ، أي من فضلك ونعمتك علي ، لا من حولي ولا من قوتي ، ولك التقرب به ، لا إلى من سواك ، ولا رياء ، ولا سمعة ، وكره مالك قول : اللهم هذا منك ولك . وقال : بدعة . وقد جاء من غير وجه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال — حين وجهها إلى القبلة — « بسم الله ، والله أكبر ، اللهم هذا =

ولا بأس بقوله : اللهم تقبل من فلان<sup>(١)</sup> ويذبح واجباً قبل نفل<sup>(٢)</sup> ( ويتولاهما ) أي الأضحية ( صاحبها ) إن قدر<sup>(٣)</sup> ( أو يوكل مسلماً ، ويشهدها ) أي يحضر ذبحها إن وكل فيه<sup>(٤)</sup> .

---

=منك ولك « رواه أبو داود وغيره ، وفي لفظ « بسم الله ، والله أكبر ، لا إله إلا الله ، اللهم منك ولك » قال الشيخ : ويقول : وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض . الخ .

(١) لقوله صلى الله عليه وسلم « اللهم تقبل من محمد ، وآل محمد ، وأمة محمد » ثم ضحى ، رواه مسلم ، وقال الشيخ : يقول اللهم تقبل مني ، كما تقبلت من إبراهيم خليلك . قال الخرقى : وليس عليه أن يقول عند الذبح : عن فلان ، قال الشارح : بغير خلاف .

(٢) استحباباً ، مع سعة الوقت ، وتقدم فيمن عليه زكاة : له الصدقة تطوعاً قبل إخراجها . ولا فرق .

(٣) أي يتولى ذبحها بيده ، إن قدر على ذلك ، استحباباً وفاقاً ، لأنه صلى الله عليه وسلم نحر هديه ثلاثاً وستين ، وضحى بكبشين ، ذبحهما بيده الشريفة صلوات الله وسلامه عليه ، وقال في الإنصاف : وإن ذبحها بيده كان أفضل بلا نزاع ، ولأن فعل القرب أولى من الإستنابة فيها ، واتفقوا على أن ذبح العبد من المسلمين في الجواز كالحر ، والمرأة من المسلمين ، والمراهق في ذلك كالرجل .

(٤) أي الذبح ، لأنه قال لفاطمة « احضري أضحيتك ، فإنه يغفر لك بأول قطرة من دهما » وعن ابن عباس نحوه ، وتعتبر نيته حال التوكيل في الذبح ، لا نية وكيل ، ولا تعتبر النية إن كانت الأضحية معينة ، ولا تسمية المضحى عنه ، ولا المهدي عنه ، اكتفاء بالنية ، قال الوزير : إذا ذبح أضحية غيره بغير إذنه ، ونواه بها ، أجزأت عن صاحبها ، ولا ضمان عليه ، واتفقوا على أنها لا تكون بهذا الذبح ميتة .



وإن استناب ذمياً في ذبحها أجزأت مع الكراهة <sup>(١)</sup> ( ووقت الذبح ) لأضحية وهدى نذر ، أو تطوع ، أو متعة ، أو قران ( بعد صلاة العيد ) بالبلد <sup>(٢)</sup> فإن تعددت فيه فبأسبق صلاة <sup>(٣)</sup> فإن فاتت الصلاة بالزوال ذبح بعده <sup>(٤)</sup> ( أو ) إن كان بمحل لا تصلى فيه العيد فالوقت بعد ( قدره ) أي قدر زمن صلاة العيد <sup>(٥)</sup> ويستمر وقت الذبح ( إلى ) آخر ( يومين بعده ) أي بعد يوم العيد <sup>(٦)</sup> .

---

(١) لأنها قربة وطاعة ، فلا يتولاها غير أهل القرب ، وإن استنابه جاز ، كغير الأضحية ، لكن تعتبر نية المسلم اتفاقاً .

(٢) الذي هو فيه ، قال ابن القيم : والإعتبار بنفس فعل الصلاة والخطبة ، لا بوقتهما ، وما ذبح قبل الصلاة ليس من النسك ، وإنما هو لحم قدمه لأهله ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يرخص في نحر الهدى قبل طلوع الشمس ألبتة ، فحكمه حكم الأضحية إذا ذبحت قبل الصلاة .

(٣) لتعلق الحكم بالصلاة لا بالوقت .

(٤) أي بقية يومه بعد الزوال ، سواء كان لعذر أو لا .

(٥) في حق من لم يصل ، جزم به الأكثر ، ومنه منى ، فإنه لا يصل في العيد ، فيجوز الذبح من بعد أسبق صلاة ، وإذا اجتمع عيد وجمعة ، وصليت الجمعة قبل الزوال ، واكتفى بها عن صلاة العيد ، جاز الذبح بعد صلاة الجمعة ، لقيامها مقام صلاة العيد .

(٦) وهو مذهب أبي حنيفة ومالك .

قال أحمد : أيام النحر ثلاثة ، عن غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> والذبح في اليوم الأول - عقب الصلاة ، والخطبة ، وذبح الإمام - أفضل<sup>(٢)</sup> ثم ما يليه<sup>(٣)</sup> ( ويكره ) الذبح ( في ليلتهما ) أي ليلتي اليومين بعد يوم العيد ، خروجاً من خلاف من قال بعدم الإجزاء فيهما<sup>(٤)</sup> .

---

(١) وفي رواية عن خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر ، وعلي ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وروي عن أنس ، وعنه : إلى آخر اليوم الثالث من أيام التشريق ، وهو مذهب الشافعي وغيره ، واختاره ابن المنذر ، والشيخ وغيرهما ، لقوله صلى الله عليه وسلم « كل أيام التشريق ذبح » وقال علي : أيام النحر يوم الأضحى ، وثلاثة أيام بعده ، قال ابن القيم : ولأن الثلاثة تختص بكونها أيام منى ، وأيام التشريق ، ويحرم صيامها ، فهي إخوة في هذه الأحكام ، فكيف ، تفترق في جواز الذبح ، بغير نص ، ولا إجماع ، وروي من وجهين مختلفين يشد أحدهما الآخر « كل أيام التشريق ذبح » وروي من حديث جبير بن مطعم وفيه انقطاع ، ومن حديث أسامة بن زيد ، عن عطاء ، عن جابر .

(٢) أي مما يليه ، وكان صلى الله عليه وسلم يذبح بعد الصلاة ، ولا نزاع في ذلك .

(٣) أي ما يلي اليوم الأول ، يعني الثاني ، ثم الثالث ، كذلك ما بادر به فهو أفضل مما تأخر .

(٤) ومنهم مالك رحمه الله ، والخرقي من أصحابنا ، وجماعة ، وقال الوزير : اتفقوا على أنه يجوز ذبح الأضحية ليلاً ، في وقتها المشروع لها ، كما يجوز في نهاره إلا مالكا ، وأبو حنيفة يكرهه مع جوازه .

( فإن فات ) وقت الذبح ( قضى واجبه )<sup>(١)</sup> وفعل به كالأداء<sup>(٢)</sup>  
وسقط التطوع لفوات وقته<sup>(٣)</sup> ووقت ذبح واجب بفعل محظور  
من حينه<sup>(٤)</sup> فإن أراد فعله لعذر فله ذبحه قبله<sup>(٥)</sup> وكذا ما  
وجب لترك واجب ، وقته من حينه<sup>(٦)</sup> .

---

(١) كالمنذور والمعين ، وكذا الموصى به ، لأن حكم القضاء كالأداء ،  
ولا يسقط بفواته ، لأن الذبح أحد مقصودي الأضحية ، فلا يسقط بفوات وقته ،  
كما لو ذبحها ولم يفرقها حتى خرج الوقت .

(٢) أي وفعل بالواجب المقضي كما يفعل بالمذبح في وقته ، وليس المراد  
أن القضاء في وقت الأداء من العام القابل .

(٣) لأن المحصل للفضيلة الزمان وقد فات ، فلو ذبحه وتصدق به كان لحماً  
تصدق به ، لا أضحية في الأصح ، قال الوزير : اتفقوا على أنه إذا خرج وقت  
الأضحية — على اختلافهم — فقد فات وقتها ، وأنه إن تطوع به متطوع لم يصح  
إلا أن تكون مندورة ، فيجب عليه ذلك ، وإن خرج الوقت .

(٤) أي حين فعل المحظور .

(٥) أي فإن أراد فعل المحظور لعذر من الأعذار المتقدمة ، فله ذبح ما يجب به  
قبل فعل ذلك المحظور الذي يريد فعله ، لوجود سببه ، كحر وبرد وقمل .

(٦) أي ومثل ذبح واجب بفعل محظور ، ما وجب لترك واجب من واجبات  
الحج المتقدمة ، وقته الذي يذبح فيه من حين ترك ذلك الواجب ، ف« وقت » مبتدأ ،  
خبره « من حينه » والجملة سقت لبيان ما قبلها ، فلا محل لها .

## فصل (١)

( ويتعينان ) أي الهدي والأضحية ( بقوله : هذا هدي أو أضحية )  
أو لله (٢) لأنه لفظ يقتضي الإيجاب ، فترتب عليه مقتضاه (٣)  
وكذا يتعين بإشعاره ، أو بتقليده بنيته (٤) ( لا بالنية ) حال  
الشرء أو السوق (٥) .

---

(١) في أحكام التعيين ، والمنع من بيع شيء منها ، وأحكام الأكل والصدقة ،  
وغير ذلك ، وبيان ما يتعلق بذلك .

(٢) أي الهدي أو الأضحية ، ونحو ذلك ، لا بالنية فقط ، فإذا تلفظ بأحد  
هذه الثلاثة مشيراً إلى بدنة ، أو بقرة ، أو شاة بعينها ، وجبت بذلك ، وإن عين  
معيماً لم يجزئه عما في ذمته .

(٣) لأنه دال عليه ، وقال ابن نصر الله : الهدي منه واجب ، وليس في هذا  
اللفظ ما يقتضي الوجوب ، إذ يجوز أن يريد : هذا هدي تطوعت به ، وقال  
الحجاوي : أو تطوع بأن ينوي هدياً ولا يوجبه بلسانه ، ولا بتقليده وإشعاره ،  
وقدوم نية فيه ، قبل ذبحه ، فإن فسخ نيته فعل به ما شاء .

(٤) لأن الفعل مع النية كاللفظ ، إذا كان الفعل دالاً على المقصود ، كمن بنى  
مسجداً وأذن للناس بالصلاة فيه ، والإشعار هو أن يشق جانب سنامه الأيمن ،  
والتقليد أن يعلق نعالاً أو آذان قرية ونحوها ، وكان ابن عمر وغيره يجللها ، ويدع  
السنام ليرى الإشعار ، فيعرف أنها هدي .

(٥) وهو مذهب مالك والشافعي ، قال الوزير : لا يوجبها عندهم إلا القول ،  
لأن التعيين إزالة ملك على وجه القرية ، فلم يؤثر فيه مجرد النية ، كالتعق ، والوقف .

كإخراجه مالاً للصدقة<sup>(١)</sup> ( وإذا تعينت ) هدياً أو أضحية  
( لم يجز بيعها ، ولا هبتها )<sup>(٢)</sup> لتعلق حق الله تعالى بها<sup>(٣)</sup>  
كالمنذور عتقه نذر تبرر<sup>(٤)</sup> ( إلا أن يبدلها بخير منها )  
فيجوز<sup>(٥)</sup> وكذا لو نقل الملك فيها<sup>(٦)</sup> واشترى خيراً منها جاز  
نصاً ، واختاره الأكثر<sup>(٧)</sup> .

---

(١) فإنه لا يتعين بذلك ، وفي الإنصاف : يحتمل أن يتعين الهدي والأضحية  
بالنية حال الشراء ، وهو رواية عن أحمد ، ومذهب أبي حنيفة ، واختاره الشيخ ،  
وقال المجد : ظاهر كلام أحمد أنه يصير أضحية إذا اشتراها بنيتها ، كما يتعين  
الهدي بالإشعار .

(٢) بل يلزمه ذبحها متى أتت ، ولو بعد وقت الأضحية ، لوجوبها بالتعيين ،  
لأنه صلى الله عليه وسلم نهى أن يعطى الجزار شيئاً منها ، فلأن يمنع من بيعها من  
باب أولى ، قال أحمد : كيف يبيعها وقد جعلها لله تعالى ؟ .

(٣) فلم يجز بيعها ، وإذا عينها ثم مات وعليه دين لم يجز بيعها فيه مطلقاً .

(٤) وكما لو نذر أن يذبحها بعينها ، بخلاف نذر اللجاج .

(٥) نظراً لمصلحة الفقراء ، لحصول مقصودهم ، ولأنه عدول عن المعين إلى  
خير منه من جنسه ، كما لو أخرج حقة عن بنت لبون ، ويجوز بمثلها ، ما لم يكن  
أهزل .

(٦) يبيع أو هبة .

(٧) ونقله الجماعة عن أحمد ، وفي المبدع : والمذهب — كما نقله الجماعة — :  
أنه يجوز نقل الملك فيه ، وشراء خير منه ، وذكر ابن الجوزي أيضاً أنه المذهب ،  
لأنه صلى الله عليه وسلم أشرك علياً في هديه ، وهو نوع منها ، ولأنه إذا اشترى  
أضحية لم يزل ملكه عنها .

لأن المقصود نفع الفقراء ، وهو حاصل بالبدل <sup>(١)</sup> ويركب  
لحاجة فقط بلا ضرر <sup>(٢)</sup> ( ويجزئ صوفها ونحوه ) كشرها  
ووبرها ( إن كان ) جزء ( أنفع لها <sup>(٣)</sup> . ويتصدق به ) <sup>(٤)</sup> وإن  
كان بقاؤه أنفع لها لم يجز جزؤه <sup>(٥)</sup> .

---

(١) سواء كان بيعها بخير منها ، أو بنقد أو غيره ، ثم يشتري به خيراً منها ،  
وكذا إبدال لحم بخير منه ، لا بمثل ذلك لعدم الفائدة ، ودونه ، لأنه تفويت جزء  
منها ، فلم يجز بلا خلاف .

(٢) لما في الصحيح عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً  
يسوق بدنة ، فقال « اركبها » قال : إنها بدنة . قال « اركبها ويلك » في الثانية أو  
في الثالثة ، ولمسلم « اركبها بالمعروف إذا ألححت إليها ، حتى تجد ظهراً » وذلك  
ما لم يضرها .

(٣) بلا نزاع ، مثل كونه في زمن الربيع ، فإنه يخف بجزه ويسمن ،  
لأنه لمصلحتها .

(٤) كما بعد الذبح ، ولا يتعين التصديق به ، بل له الإنتفاع به كالجلد ،  
لجريانه مجراه في الإنتفاع به دواماً ، وإذا قيد العلماء بذكر الصدقة فإنها تختص  
بالفقراء والمساكين ، لأن تعبيرهم لغير الفقير بالهدية ، وعلى هذا لا يهدى جلد  
الأضحية ، ونحوه ، ولا يتصدق به على غني ، وإذا أعطيه قريب أو صديق غني  
على طريق الإباحة والإنتفاع ، لا على طريق التملك ، فإنه يجوز أن ينتفع به مع  
غناه ، لكون المعطي أقامه مقامه ، ويمنع مما يمنع منه المعطي ، كالباع ونحوه من  
المعاوضات .

(٥) ككونه يقيها الحر أو البرد ، أو كان لا يضر بها لقرب مدة الذبح لم يجز .

ولا يشرب من لبنها إلا ما فضل عن ولدها<sup>(١)</sup> ( ولا يعطي جازرها أجرته منها )<sup>(٢)</sup> لأنه معاوضة<sup>(٣)</sup> ويجوز أن يهدى له أو يتصدق عليه منها<sup>(٤)</sup> ( ولا يبيع جلدتها ، ولا شيئاً منها ) سواء كانت واجبة أو تطوعاً<sup>(٥)</sup> .

(١) إجماعاً لأن شرب الفاضل لا يضر بها ، ولا بولدها ، فكان كالركوب ، فإن أضر بها أو نقص لحمها حرم ، قال الوزير : اتفقوا على أن ما فضل عن حاجة الولد من لبن الأضحية يجوز شربه ، إلا أبا حنيفة فإنه قال : لا يجوز اهـ . وإن ولدت المعينة ذبح ولدها معها ، قال في الإنصاف : بلا نزاع . وعن علي أن رجلاً سأله عن بقرة اشتراها ليضحي بها ، وإنها وضعت عجلاً ، فقال : لا تحلبها إلا ما فضل عن ولدها ، فإذا كان يوم الإضحى فاذبحها وولدها . رواه سعيد وغيره .

(٢) لا من اللحم ، ولا من الجلد ، في نظير أجرته ، باتفاق الأئمة ، وأمر صلى الله عليه وسلم علياً أن لا يعطي الجزار في جزارتها شيئاً منها ، وقال « نحن نعطيه من عندنا » .

(٣) وهي غير جائزة فيها ، وقد يفهم من إطلاق الشارع منع الصدقة على الجازر ، لثلاث تقع مسامحة في الأجرة لأجل ما يأخذ ، فيرجع إلى المعاوضة .

(٤) بالبناء للمجهول ، لأنه ساوى غيره ، وزاد عليه بمباشرتها ، وتتوق نفسه إليها ، قال الزركشي : وبهذا يتخصص عموم حكم الحديث .

(٥) وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر علياً أن يقسم بدنه كلها ، لحومها ، وجلودها ، وجلالها ، قال الوزير : اتفقوا على أنه لا يجوز بيع شيء من الأضاحي بعد ذبحها إلا جلدتها عند أبي حنيفة ، فيجوز بآلة البيت ، قال ابن رجب وغيره : لو أبدل جلود الأضاحي بما ينتفع به في البيت من آلة جاز ، نص عليه ، لأن ذلك يقوم مقام الانتفاع بالجلد نفسه في متاع البيت ، وقال بعض الأصحاب : =

لأنها تعينت بالذبح<sup>(١)</sup> ( بل ينتفع به ) أي بجلدها ، أو يتصدق به استحباباً<sup>(٢)</sup> لقوله عليه السلام « لا تبيعوا لحوم الأضاحي والهدي ، وتصدقوا واستمتعوا بجلودها »<sup>(٣)</sup> وكذا حكم جلها<sup>(٤)</sup> ( وإن تعيبت ) بعد تعينها<sup>(٥)</sup> ( ذبحها وأجزأته )<sup>(٦)</sup> وإن تلفت ، أو عابت بفعله أو تفريطه لزمه البدل ، كسائر الأمانات<sup>(٧)</sup> .

---

= لو دبغ به جزء منه ، أو بصوفه صح ، كما يجوز إصلاح الوقف ببعضه ، وإن اشترى نصيب الدباغ صح ، وعنه يجوز بيع جلدها ، ويشتري بالثمن ماعوناً لبيته ، وعنه : يبيعه ويشتري به أضحية أخرى .

(١) فلم يجوز بيع شيء منها لتعينها به .

(٢) لا نزاع في الإنتفاع بجلدها ، وروي عن علقمة ، ومسروق أنهما كانا يدبغان جلد أضحيتهما ، ويصليان عليه ، وكذا الصدقة به ، لأنه جزء من الأضحية ك لحمها ، ونقل : ما لم تكن واجبة .

(٣) روي من حديث قتادة بن النعمان .

(٤) بضم الجيم : كساء من كتان أو غيره ، يطرح على ظهر الدابة .

(٥) بقوله : هذا هدي ، أو أضحية ، أو لله ، ونحو ذلك .

(٦) أي التي حدث بها عيب من نحو عمى وعرج ، لأنه عيب حدث بها ، فلم يمنع الإجزاء ، لحديث أبي سعيد قال : ابتعنا كبشاً نضحي به ، فأصاب الذئب من أليته ، فسالنا النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمرنا أن نضحي به . رواه ابن ماجه .

(٧) أي إذا تلفت ونحوه بفعله أو تفريطه لزمه بدلها ، واستظهر في حاشية =



( إلا أن تكون واجبة في ذمته قبل التعيين ) <sup>(١)</sup> . كفدية  
ومندور في الذمة ، عين عنه صحيحاً فتعيب ، وجب عليه  
نظيره مطلقاً <sup>(٢)</sup> وكذا لو سرق أو ضل ونحوه <sup>(٣)</sup> .

= المنتهى أن المراد المعين عن واجب ، أما إذا كان معيناً ابتداءً فلا ، لعدم وجوب  
بدله ، وفي الإنصاف : وإن تلفت بغير تفريطه لم يضمنها ، بلا نزاع عند الأكثر ،  
قبل ذبحها أو بعده ، وإذا ذبحها فسرقت فلا شيء عليه ، وإن ذبحها ذابح في  
وقتها ، بغير إذن ، أجزاء ، ولا ضمان على ذابحها ، لأنها وقعت موقعها .

(١) يعني الهدي أو الأضحية ، لتعلقها بذمته .

(٢) سواء كان مساوياً لما في ذمته أولاً ، وسواء فرط أو لا ، وسواء تعيب  
بفعل الله أو فعل غير الله فعليه بدله ، لأن عليه دماً سليماً ، ولم يوجد ذلك ، فلم  
يجزئه ، وكما لو كان الرجل عليه دين فاشتري منه مكياً ، فتلف قبل قبضه انفسح  
البيع ، وعاد الدين في ذمته ، وفي الإنصاف : لا خلاف في ضمان صاحبها إذا  
أتلفها مفرطاً ، فإن ضمنها بمثلها وأخرج فضل القيمة جاز ، ويشترى بها شاة أو  
سبع بدنة بلا نزاع .

(٣) كما لو غصب ونحوه فيجب عليه نظيره ، وكذا قال غير واحد : يلزمه  
نظيره ولو زاد عما في ذمته ، وإن أتلفها أجني فعليه قيمتها ، قال في الإنصاف :  
بلا نزاع . وإن عطب الهدي في الطريق نحره في موضعه ، وصبغ نعله في دمه ،  
وضرب به صفحته ، ليعرفه الفقراء فأخذوه ، ولا يأكل هو ولا أحد من رفقته ،  
لحديث ابن عباس رواه مسلم ، والعلة أن لا يقصر في حفظها ، فيعطبها ليتناول هو  
ورفقته منها ، وقال أحمد : ما كان من واجب فعطب أو مات فعليه البدل ،  
وإن شاء باعه أو نحره يأكل منه ، ويطعم ، وإن كان تطوعاً فعطب فلينحره ،  
ولا يأكل منه هو ولا أحد من أهل رفقته ، وليخله للناس .

وليس له استرجاع معيب وضال ونحوه وجده <sup>(١)</sup> ( والأضحية  
سنة ) مؤكدة على المسلم <sup>(٢)</sup> وتجب بنذر <sup>(٣)</sup> ( وذبحها أفضل من  
الصدقة بثمنها ) <sup>(٤)</sup> .

---

(١) أي ليس لمن نحر بدل ما ذكر استرجاعه ، وإيقاؤه على ملكه ، بل  
يلزمه ذبحه إذا وجده ، ويتعين للفقراء ، ولو ذبح بدله ، في أصح الروايتين ،  
لفعل عائشة لما أهدت هديين فأضلتهما ، فبعث إليها ابن الزبير بهديين فنحرتهما ،  
ثم عاد الضالان فنحرتهما ، وقالت : هذا سنة الهدي . رواه الدارقطني ، وروي  
عن عمر ، وابنه ، وابن عباس .

(٢) وهو مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، وأكثر أهل العلم ، وصرح به  
ابن القيم ، وابن نصر الله ، لفعله صلى الله عليه وسلم ، وفعل خلفائه وعنه :  
واجبة ؛ ذكرها جماعة ، واختارها أبو بكر ، وغيره من الأصحاب ، وذهب  
أبو حنيفة ، ومالك ، وغيرهما إلى القول بوجوبها على من ملك نصاباً ، وزاد  
أبو حنيفة اشتراط الإقامة ، لحديث « من وجد سعة فلم يضح ، فلا يقربن مصلانا »  
رواه أحمد وغيره ، وقال ابن عمر : أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنين  
يضحي . وقال الشيخ : الأضحية من النفقة بالمعروف ، فتضحى المرأة من مال  
زوجها عن أهل البيت بلا إذن ، ومدين لم يطالبه رب الدين . وقال في الرعاية  
وغيرها : يكره تركها مع القدرة نص عليه .

(٣) كالهدي يجب بنذره ، كقوله : لله علي كذا . لقوله صلى الله عليه وسلم  
« من نذر أن يطيع الله فليطعه » .

(٤) لأنه صلى الله عليه وسلم وخلفاءه بعده واطبوا عليها ، وعدلوا عن الصدقة  
بثمنها ، وهم لا يواظبون إلا على الأفضل ، وهي عن ميت أفضل ، لعجزه ،  
واحتياجه للثواب ، ويعمل بها كأضحية الحي ، قال الشيخ وابن القيم وغيرهما :  
التضحية عن الميت أفضل من الصدقة بثمنها .

كألهدي والعقيقة<sup>(١)</sup> لحديث « ما عمل ابن آدم يوم النحر عملاً أحب إلى الله من إراقة الدم »<sup>(٢)</sup> ( وسن أن يأكل ) من الأضحية ( ويهدي ويتصدق أثلاثاً )<sup>(٣)</sup> فيأكل هو وأهل بيته الثلث ، ويهدي الثلث ، ويتصدق بالثلث ، حتى من الواجبة<sup>(٤)</sup> .

(١) ذبحها أفضل من الصدقة بثمانها ، لفعله صلى الله عليه وسلم وخلفائه ، والتابعين ، وقال أحمد وغيره : لإحياء السنن واتباعها أفضل .

(٢) « وإنها لتأتي يوم القيامة بقرونها ، وأظلافها ، وأشعارها ، وإن الدم ليقع عند الله بمكان قبل أن يقع من الأرض ، فطيبوا بها نفساً » رواه ابن ماجه ، والترمذي وحسنه ، وللطبراني « ما أنفق الورق في شيء أفضل من نحيرة في يوم عيد » وقال تعالى لما أخبر أنه الغني ، فلا تناله ( لحومها ، ولا دماؤها ، ولكن يناله التقوى منكم ) أي يرفع إليه منكم التقوى ، والأعمال الصالحة الخالصة .

(٣) لقوله تعالى ( فكلوا منها ، وأطعموا القانع والمعتر ) والقانع السائل ، والمعتر المتعرض لك تطعمه ، فتقسم أثلاثاً ، وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « كلوا وادخروا وتصدقوا » وفي رواية « فكلوا وأطعموا وتصدقوا » وهو أحد قولي الشافعي ، ولم يقدر أبو حنيفة ومالك ذلك ، وإنما قالوا : يأكل ، ويتصدق ، ويهدي ، وقال ابن عمر : الهدايا والضحايا ثلث لك ، وثلث لأهلك ، وثلث للمساكين ، وهو قول ابن مسعود ، ولم يعرف لهما مخالف في الصحابة ، وقيل : يأكل النصف ، ويتصدق بالنصف ، لقوله ( فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير ) ومن أهدي له أو تصدق عليه بجلد الأضحية أو الهدي جاز التصرف فيه بما شاء ، من بيع وغيره .

(٤) أي بنذر ، أو تعيين ، أو وصية ، أو وقف على أضحية ونحو ذلك ، =

وما ذبح ليتيم ، أو مكاتب لا هدية ولا صدقة منه <sup>(١)</sup> وهدى التطوع ، والمتعة ، والقران ، كالأضحية <sup>(٢)</sup> والواجب بنذر أو تعيين لا يأكل منه <sup>(٣)</sup> ( وإن أكلها ) أي الأضحية ( إلا أوقية تصدق بها جاز ) <sup>(٤)</sup> لأن الأمر بالأكل والإطعام مطلق <sup>(٥)</sup> .

---

= وقال الشيخ : مما عينه ، لاعما في ذمته . وجمهور الأصحاب أنه لا يأكل من الأضحية المذكورة ، وصرح بعضهم بعدم جواز أكل التوكيل من أضحية موكله بلا نص ، ومال الشيخ أبا بطين إلى الجواز ، واختار أبو بكر ، والقاضي ، والموفق ، والشارح الجواز .

(١) بل يوفر لهم وجوباً كما يأتي في الحجر ، لأن الصدقة لا تحل من ماله تطوعاً ، جزم به الموفق وغيره ، وقال في الإنصاف : لو قيل بجواز الصدقة والهدية منها باليسير عرفاً لكان متجهاً .

(٢) يأكل ، ويتصدق ، ويهدي ، ولا ريب في هدي التطوع ، وفي الإنصاف : بلا نزاع . ودم المتعة والقران سببه غير محظور ، فأشبهها هدي التطوع .

(٣) ظاهره الإطلاق ، وهو غير مراد ، بل مقيد بما إذا كان واجباً في الذمة ثم عينه ، لا ما عين ابتداء ، قال الموفق وجماعة : يأكل من هدي التطوع ، وسواء في ذلك ما أوجبه بالتعيين من غير أن يكون واجباً في ذمته ، وما نحره تطوعاً من غير أن يوجبه ، قال الشيخ : مما عينه ، لا عما في ذمته .

(٤) عند جمهور أهل العلم ، وقيل : أدنى جزء ، وهو المشهور عن الشافعي ، وأجازها مطلقاً ، وقد حمل الجمهور الأمر بالصدقة على الإستحباب في أضحية التطوع .

(٥) أي من غير تقييد ، فيعم القليل والكثير ، ويخرج عن العهدة بصدقته =

( وإلا ) يتصدق منها بأوقية ، بأن أكلها كلها ( ضمنها ) أي الأوقية بمثلها لحماً<sup>(١)</sup> لأنه حق يجب عليه أداؤه مع بقائه ، فلزمته غرامته إذا أتلفه كالوديعة<sup>(٢)</sup> ( ويحرم على من يضحي ) أو يضحي عنه<sup>(٣)</sup> ( أن يأخذ في العشر ) الأول من ذي الحجة ( من شعره ) أو ظفره ( أو بشرته شيئاً ) إلى الذبح<sup>(٤)</sup> لحديث مسلم عن أم سلمة مرفوعاً « إذا دخل العشر ، وأراد أحدكم أن يضحي ، فلا يأخذ من شعره ، ولا من أظفاره شيئاً حتى

---

= بالأقل ، وللترمذي وصححه : كان الرجل من الصحابة يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته ، فيأكلون ، ويطعمون . ويجوز الإدخار ، إلا في مجاعة ، لأنه سبب تحريمه ، واختاره الشيخ ، قال في الإنصاف : وهو ظاهر في القوة .

(١) للأثر بالإطعام منها ، لا بقيمتها ، هذا مذهب جمهور العلماء .

(٢) في أنه يضمها بإتلافها ، قال في المبدع : ويتوجه : لا يكفي التصديق بالجلد والقرن .

(٣) أي من يضحي لنفسه ، أو يضحي عنه غيره في قول ، ولم يدل عليه الأثر ، والوجه الثاني : يكره . نص عليه ، واختاره القاضي وجماعة ، قال في الإنصاف : وهو أولى ، وأما إذا ضحى عن غيره فلا يحرم عليه حلق ونحوه ، ولا يكره .

(٤) ولو بواحدة ، كمن يضحي بأكثر منها ، لعموم « حتى يضحي » قال الوزير : اتفقوا على أنه يكره لمن أراد الأضحية أن يأخذ من شعره وظفره ، من أول العشر ، إلى أن يضحي ، وقال أبو حنيفة : لا يكره .

يُضحي» <sup>(١)</sup> وسن حلق بعده <sup>(٢)</sup> .

---

(١) وفي رواية « لا يمس من شعره أو بشرته شيئاً » والحكمة أن يبقى كامل الأجزاء ، ليعتق من النار ، فإن فعل شيئاً من ذلك استغفر الله ، ولا فدية عليه ، عمداً كان أو سهواً إجماعاً .

(٢) أي بعد الأضحية ، وقيل : وإن لم يضح ، لقوله لمن لم يجد « ولكن تأخذ من شعرك ، وتقليم أظفارك ، وتقص شاربك » رواه أبو داود وغيره ، وعنه : ليس بسنة ، ولا مستحب مطلقاً ، اختاره الشيخ .

## فصل (١)

( تسن العقيقة ) أي الذبيحة عن المولود في حق أب (٢) ولو معسراً ويقترض (٣) قال أحمد : العقيقة سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قد عق عن الحسن والحسين (٤) وفعله أصحابه (٥) .

---

(١) في العقيقة ، وبيان مشروعتها ، وهي - في الأصل - صوف الجذع ، وشعر كل مولود من الناس والبهائم ، الذي يولد وهو عليه ، وقال الوزير : هي في اللغة أن يحلق عن الغلام أو الجارية شعرهما الذي ولدا به ، ويقال لذلك عقيقة ، وإنما سميت الشاة عقيقة لأنها تذبح في اليوم السابع ، وهو اليوم الذي يعق فيه شعر الغلام الذي ولد وهو عليه ، أي يحلق .

(٢) أي فلا يعق غيره إلا إن تعذر بموت أو امتناع ، وقالوا : فلو تركها الأب لم يسن للمولود أن يعق عن نفسه ، سواء كان غنياً أو فقيراً ، وبعد بلوغه فلا تسمى عقيقة ، واستحب جمع أن يعق عن نفسه إذا بلغ ، قال في الرعاية : تأسيماً بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ولأنها مشروعة عنه ، ومرتهن بها ، فينبغي أن يشرع له فكاك نفسه . وقال الشيخ : يعق عن اليتيم كالأضحية وأولى ، لأنه مرتهن بها .

(٣) قال أحمد : إن استقرض رجوت أن يخلف الله عليه ، أحیی سنة ، وقال الشيخ : محله لمن له وفاء .

(٤) رواه أبو داود وغيره .

(٥) وكذا التابعون ، وهو مذهب الشافعي ، وقال مالك : هو الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا . وعن أحمد : واجبة . اختارها أبو بكر وغيره ، وقال الحسن =

( عن الغلام شاتان ) متقاربتان سنأ وشبهاً <sup>(١)</sup> فإن عدم  
فواحدة <sup>(٢)</sup> .

= عن سمرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كل غلام مرتهن بعقيقته »  
وفي الصحيح « مع الغلام عقيقة ، فأهريقوا عنه دماً ، وأميطوا عنه الأذى » وقال  
« كل غلام رهين بعقيقته » صححه الترمذي ، وقال أحمد : مرتهن عن الشفاعة  
لوالديه . وقال ابن القيم : في حسن أخلاقه وسجاياه ، إن عق عنه صار سبباً في ذلك .  
ودل الحديث على أنها لازمة لا بد منها ، فإنه شبه لزومها بالرهن ، فهي سنة  
مؤكدة ، ولو بعد موت المولود ، مشروعة في قول الجمهور ، وذبحها أفضل من  
الصدقة بثمانها ، لأنها سنة ، ونسيكة مشروعة بسبب تجدد نعمة الله على الوالدين ،  
وفيها معنى القربان ، والشكران ، والصدقة ، والفداء ، وإطعام الطعام عند السرور ،  
فإذا شرع عند النكاح ، فلأن يشرع عند الغاية المطلوبة ، وهو وجود النسل أولى .

(١) وهذا مذهب الشافعي ، وللنسائي : عق النبي صلى الله عليه وسلم عن  
الحسن والحسين ، كبشين كبشين . ولأبي داود وغيره : كبشاً كبشاً . ولكن  
تضمنت رواية النسائي الزيادة ، فكان أولى ، إذ قد صح من قوله صلى الله عليه وسلم  
كما يأتي ، وحكي تواتره ، وهو أعم ، والله فضله على الأنثى ، فتلحق العقيقة به ،  
وبدل القول على الإستحباب ، والفعل على الجواز ، وتتفق السنة ، قال ابن القيم :  
والتفضيل تابع لشرف الذكر ، وما ميزه الله به على الأنثى ، ولما كانت النعمة به  
على الوالد أتم ، والسرور والفرحة به أكمل ، فكان الشكران عليه أكثر ، فإنه كلما  
كثرت النعمة ، كان شكرها أكثر .

(٢) أي فإن عدم الشاتين فشاة واحدة ، أي لكل واحد شاة ، ولو ولدا في  
بطن ، فلكل حكمه ، قال ابن عبد البر : لا أعلم عن أحد من العلماء خلافه .  
وتجزئ كما يأتي .



( وعن الجارية شاة )<sup>(١)</sup> لحديث أم كرز الكعبية ، قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « عن الغلام شاتان متكافئتان ، وعن الجارية شاة »<sup>(٢)</sup> ( تذبح يوم سابعه ) أي سابع المولود<sup>(٣)</sup> ويحلق فيه رأس ذكر<sup>(٤)</sup> ويتصدق بوزنه ورقاً<sup>(٥)</sup> ويسمى فيه<sup>(٦)</sup> .

---

(١) وفاقاً ، قال ابن القيم : سنة عن الجارية ، كما هي سنة عن الغلام ، وهو قول جمهور أهل العلم من الصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم .

(٢) رواه أحمد وأحمد والترمذي وصححه ، من حديث عائشة ، ولأنها على النصف من أحكام الذكر ، و « متكافئتان » أي متساويتان سنّاً وشبهاً ، وفي الشماثل : بأن تكون هذه نظيرة هذه ، ولعله للتفاضل بتناسب أخلاقه ، فإنه يعجبه الفأل « وأم كرز » بضم الكاف ، وسكون الراء ، بعدها زاي ، المكية ، صحابية ، لها أحاديث .

(٣) وفاقاً ، والتقييد بذلك استحباب ، فلو ذبح في الثالث ، أو التاسع ، أو غيرها أجزأ ، والحكمة والله أعلم أن الطفل حين يولد متردد فيه بين السلامة والعطب ، إلى أن يأتي عليه ما يستدل به على سلامة بنيته ، وأقل مقداره أيام الأسبوع .

(٤) أي في يوم سابعه استحباباً وفاقاً ، قال ابن عبد البر : كانوا يستحبون ذلك ، وقد ثبت أنه قال « ويحلق رأسه » .

(٥) أي فضة ، لقصة فاطمة وغيرها ، وأما الأنثى فيكره .

(٦) أي في اليوم السابع ، وفي السنن وغيرها « يذبح عنه يوم سابعه ويسمى » وفي الشرح : وإن سماه قبله فحسن . وفي قوله تعالى ( وإني سميتها مريم ) دليل على جوازه يوم الولادة ، وفي الصحيحين « ولد لي الليلة ولد ، سميتها باسم أبي إبراهيم » =

ويسن تحسين الاسم<sup>(١)</sup> ويحرم بنحو عبد الكعبة ، وعبد النبي ،  
وعبد المسيح<sup>(٢)</sup> ويكره بنحو حرب ويسار<sup>(٣)</sup> .

= وفيهما عن أنس أنه ذهب بأخيه إليه صلى الله عليه وسلم حين ولدته أمه ، فحنكه  
وسماه عبدالله ، وسمى المنذر ، وسمى غيره ، وقال لرجل « سم ابنك عبد الرحمن »  
وذلك يوم الولادة ، وقال البيهقي : باب تسمية المولود يوم يولد . اهـ ، وهو أصح  
من السابغ ، وحقيقة التسمية تعريف الشيء المسمى ، فتعريف المولود يوم الولادة  
أولى ، ويجوز إلى يوم العقيقة ، وقبله وبعده ، قال ابن القيم : والأمر فيه واسع ،  
والتسمية للأب ، فلا يسمى غيره مع وجوده ، والتسمية واجبة ، وقال ابن حزم :  
اتفقوا على أن التسمية للرجال والنساء فرض .

(١) وفاقاً لحديث « إنكم تدعون بأسمائكم ، وأسماء آبائكم ، فأحسنوا  
أسماءكم » رواه أبو داود : أي تدعون على رؤوس الأشهاد بالاسم الحسن ،  
والوصف المناسب له ، وكان صلى الله عليه وسلم يحب الاسم الحسن ، ولما جاء  
سهيل يوم الحديبية قال « سهل أمركم » وفي تحسين الأسماء تنبيه على تحسين الأفعال .

(٢) وعبد علي ، وعبد الحسين ، وعبد النور ، وروى ابن أبي شيبة عن شريح  
ابن هانيء أنه وفد على النبي صلى الله عليه وسلم قوم ، فسمعهم يسمون رجلاً  
عبد الحجر ، فقال « إنما أنت عبدالله » وقال ابن حزم : اتفقوا على تحريم كل اسم  
معبد لغير الله ، كعبد عمر ، وعبد الكعبة ، وما أشبه ذلك ، حاشا عبد المطلب ،  
لأنه لإخبار ، كبني عبد الدار ، وعبد شمس ، ليس من باب إنشاء التسمية بذلك ،  
ويحرم بنحو ملك الأملاك ، ففي الصحيحين « إن أخنع اسم عند الله رجل تسمى  
ملك الأملاك ، لا مالك إلا الله » وكذا قاضي القضاة ، وسيد الناس .

(٣) كالعاص ، وکلب ، وشيطان ، وعتلة ، وحباب ، وشهاب ، وحنظلة ،  
ومرة ، وحزن ، وحية ، وثبت « أقبحها حرب ومرة » وكره صلى الله عليه وسلم =

= مباشرة الاسم القبيح من الأشخاص والأماكن ، وذلك لأنه لما كانت الأسماء قوالب للمعاني ، ودالة عليها ، فتضمنت الحكمة الإلهية أن يكون بينها ارتباطاً وتناسباً ، وأن لا تكون معها بمنزلة الأجنبي المحض الذي لا تعلق له بها ، فإن حكمة أحكم الحاكمين تأبى ذلك ، والواقع يشهد بخلافه ، بل لها تأثير في المسميات ، وللمسميات تأثير عن أسمائها في الحسن ، والقبح ، والخفة ، والثقل ، واللطافة ، والكثافة .

وثبت « لا تسمين غلامك يساراً ، ولا رباحاً ، ولا نجاحاً ، ولا أفلاح ، فإنك تقول : أئمة هو . فلا يكون ، فيقال : لا » أي فتوجب تطيراً تكرهه النفوس ، ويصدها عما هي بصدده ، فاقضت حكمة أحكم الحاكمين أن يمنعهم من أسماء توجب لهم سماع المكروه أو وقوعه ، وأن يعدل عنها إلى أسماء تحصل المقصود من غير مفسدة ، أو لئلا يسمى يساراً من هو أعسر الناس ، ونجيحاً من لا نجاح عنده ، ورباحاً من هو من الخاسرين ، فيكون قد وقع في الكذب ، أو يطالب بمقتضى اسمه فلا يوجد عنده ، فيجعل سبباً لذمه ، أو يعتقد في نفسه أنه كذلك فيقع في تزكية نفسه وتعظيمها ، فيكره بالتقي ، والمتقي ، والراضي ، والمحسن ، والمرشد ، ونهى الشارع أن يسمى « برة » .

ويكره أن يستعمل الاسم الشريف المصون ، في حق من ليس كذلك ، والمهين في حق من ليس من أهله ، وإن لقب بما يصدقه فعله جاز ، ويحرم ما لم يقع على مخرج صحيح ، ولا يكره بأبي القاسم بعد موته صلى الله عليه وسلم ، وقد وقع من الأعيان ولم ينكر ، والجمع بين اسمه وكنيته ممنوع ، جزم به في الغنية ، ويجوز بأبي فلان ، وفلانة ، كبيراً كان أو صغيراً ، إجماعاً ، ويجوز التصغير مع عدم الأذى .

وقال أبو جعفر النحاس : لانعلم بين العلماء خلافاً أنه لا ينبغي أن يقول أحد =

## وأحب الأسماء عبد الله وعبد الرحمن<sup>(١)</sup> .

= لأحد من المخلوقين : مولاي ، ولا يقول : عبدك ولا عبدي ، وإن كان مملوكاً ، ولمسلم « لا يقل أحدكم عبدي وأمتي ، كلكم عبيد الله وإماؤه ، ولا ربي ومولاي ، فإن مولاكم الله » وقد حظر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم على المملوكين ، فكيف بالأحرار ، ومنهم من كرهه أن يقال : يا سيدي . أدباً مع الله عز وجل ، وأجازه بعضهم لغیر منافق للخبر ، وينبغي أن لا يرضى المخاطب بذلك ، وأن ينكره ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « السيد الله تبارك وتعالى » الذي يستحق السيادة ، وأحبّ التواضع .

(١) لحديث « إن أحب أسمائكم إلى الله عبدالله ، وعبد الرحمن » رواه مسلم وغيره ، وقال « يا بني عبدالله ، إن الله قد أحسن اسمكم ، واسم أبيكم » لتعبيدهم لله ، وقال ابن حزم : اتفقوا على استحسان الأسماء المضافة إلى الله تعالى . قال ابن القيم : ولما كان الاسم مقتضياً لسماه ، ومؤثراً فيه ، كان أحب الأسماء إلى الله ما اقتضى أحب الأوصاف إليه ، كعبدالله ، ضد : ملك الأملاك ، ونحوه ، فإن ذلك ليس لأحد سوى الله ، فتسميته بذلك من أبطل الباطل ، ويليهِ قاضي القضاة وسيد الناس ، ولأبي داود « تسموا بأسماء الأنبياء » لأن الاسم يذكر بمسماه ، ويقتضي التعلق بمعناه .

ويسن الأذان في معنى أذني المولود ، والإقامة في اليسرى ، لحديث « من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنى ، وأقام في أذنه اليسرى ، لم تضره أم الصبيان » أي التابعة من الجن ، رواه البيهقي وغيره ، وأذن عليه الصلاة والسلام في أذن الحسين ، حين ولدته فاطمة ، صححه الترمذي ، وليكن التوحيد أول شيء يقرع سمعه حين خروجه إلى الدنيا ، كما يلحق عند خروجه منها ، ولما فيه من طرد الشيطان ، فإنه ينفر عن سماع الأذان ، ويسن تحنيكه ، لما في الصحيحين من حديث أبي موسى ، وأنس : وحنكه بتمر . زاد البخاري : ودعا له . =

( فان فات ) الذبح يوم السابع ( ففي أربعة عشر <sup>(١)</sup> فإن فات  
ففي إحدى وعشرين ) من ولادته ، روي عن عائشة <sup>(٢)</sup> ولا تعتبر  
الأسابيع بعد ذلك <sup>(٣)</sup> فيعق في أي يوم أراد <sup>(٤)</sup> .

---

= ومما يحتاج إليه الطفل غاية الإحتياج الإعثناء بأمر خلّقه ، فإنه ينشأ على  
ماعدوه الربّي من حرد ، وغضب ، ولحاجة ، وعجلة ، وخفة مع هواه ، وطيش ،  
وحدة ، وجشع ، فيصعب عليه في كبره تلافي ذلك ، وتصير هذه الأخلاق صفات  
وهيئات راسخة له ، فلو تحرز منها غاية التحرز فضحته ، ولا بد يوماً ما يعاودها ،  
ولهذا تجد أكثر الناس منحرفة أخلاقهم ، وذلك من التربية التي نشؤوا عليها ،  
وكذلك يجب أن يحتنب الصبي إذا عقل مجالس الباطل واللّهو ، فإنه إذا علق سمعه  
عسر عليه مفارقتها في الكبر ، وعز على وليه استنقاذه منها ، وتغيير العوائد من أصعب  
الأمور ، يحتاج صاحبها إلى استحداث طبيعة ثانية ، والخروج عن حكم الطبع  
عسر جداً .

(١) ليأتي عليه أسبوع ثان ، وهو مذهب الجمهور .

(٢) رضي الله عنها ، قال الميموني : قلت لأبي عبدالله : متى يعق عنه ؟  
قال : أما عائشة فتقول : سبعة أيام ، وأربع عشرة ، وإحدى وعشرين . وقال  
الترمذي : العمل عليه عند أهل العلم ، يستحبون أن يذبح عن الغلام العقيقة يوم  
السابع ، فإن لم يتهياً يوم السابع فيوم الرابع عشر ، فإن لم يتهياً عى عنه يوم إحدى  
وعشرين .

(٣) أي بعد الأيام التي ذكرها ولا آخر لوقتها .

(٤) ولو بعد بلوغ ولده ، لأنه قضاء ، فلا يتوقف على وقت معين ، وإن  
اتفق وقت عقيقة وأضحية فعق أو ضحى أجزأ عن الآخر ، كما لو ولد له أولاد  
في يوم أجزأت عقيقة واحدة ، أو ذبح أضحية يوم النحر وأقام سنة الوليمة في =

( تنزع جدولاً ) جمع جدل بالدال المهملة أي أعضاء <sup>(١)</sup> ( ولا يكسر عظمها ) تفاؤلاً بالسلامة <sup>(٢)</sup> كذلك قالت عائشة رضي الله عنها <sup>(٣)</sup> وطبخها أفضل <sup>(٤)</sup> ويكون منه بحلو <sup>(٥)</sup> ( وحكمها ) أي حكم العقيقة فيما يجزىء ويستحب ويكره <sup>(٦)</sup> .

---

= عرسه أجزأت ، لحصول المقصود ، كالجمعة والعيد إذا اجتمعا ، وصوبه في تصحيح الفروع ، قال أحمد : أرجو أن تجزى الأضحية عن العقيقة لمن لم يعق . وذكر أنه قال به غير واحد من التابعين ، وقال ابن القيم : ووجه الإجزاء حصول المقصود منها بذبح واحد .

والأضحية عن المولود مشروعة كالعقيقة عنه ، فإذا ضحى ونوى أن تكون عقيقة وأضحية وقع عنهما ، كما لو صلى ركعتين ينوي بهما تحية المسجد وسنة المكتوبة ، أو صلى بعد الطواف فرضاً أو سنة وقع عن ركعتي الطواف ، وكذا لو ذبح المتمتع والقارن شاة يوم النحر أجزأت عن دم المتعة والأضحية ، وصرح به شيخ الإسلام .

- (١) كاليد وحدها ، أو الرجل وحدها ، ونحو ذلك .
- (٢) قاله الوزير وغيره ، وقال مالك : ليس فعل ذلك بمستحب ، ولا بممنوع ، ولا بأس به . وقال الزرقاني : لا يلتفت إلى قول من يقول : فائدته التفاؤل بسلامة الصبي وبقائه ، إنه لا أصل له من كتاب ، ولا سنة ، ولا عمل .
- (٣) تطبخ جدولاً لا يكسر لها عظم .
- (٤) نص عليه للخبر .

- (٥) تفاؤلاً بحلاوة أخلاقه ، ويستحب أن تعطى القابلة فخذ العقيقة .
- (٦) أي حكم العقيقة كالأضحية فيما يجزىء من إبل وبقر وغنم ، وفيما =

والأكل ، والهدية ، والصدقة ( كالأضحية )<sup>(١)</sup> لكن يباع جلد ورأس وسواقط ، ويتصدق بشمه<sup>(٢)</sup> ( إلا أنه لا يجزىء فيها ) أي في العقيقة ( شرك في دم ) فلا تجزىء بدنة ولا بقرة إلا كاملة<sup>(٣)</sup> قال في النهاية : وأفضلها شاة<sup>(٤)</sup> ( ولا تسن الفرعة ) بفتح الفاء والراء : نحر أول ولد الناقة<sup>(٥)</sup> .

---

= يستحب ، كالسلامة من كل عيب مما مر ونحوه ، وكاستسمان ، واختيار الأفضل ، وفيما يكره ، كمعية الأذن والألية ، ونحو شق أو قطع .

(١) وفاقاً لأنها نسيكة مشروعة ، أشبهت الأضحية ، بل بسبب تجدد نعمة الله على الوالدين ، وفداء يفديه عند ولادته بذبح يذبح عنه ، كما فدى الخليل ، وصار سنة بعده ، ونفس الذبح ، وإراقة الدم عبادة مقرونة بالصلاة ، فأما الأكل فقال أحمد : يأكل ويطعم جيرانه ، لكن لا يعتبر فيها تملك بخلاف هدي وأضحية .

(٢) استدراك من قوله : وحكمها الخ ، يفيد جواز بيع ما ذكر من العقيقة دون الأضحية ، لأن الأضحية أدخل منها في التعبد ، وهذا عند بعض أهل العلم ، ولم يرد عن السلف بيع ما ذكر منها بخصوصها .

(٣) نص عليه ، لكونها فدية عن النفس ، فلا تقبل التشريك ، ولم يرد الإجتراء فيها بشرك ، ولم يفعله صلى الله عليه وسلم ، ولا أصحابه ، ولا التابعون .

(٤) يعني أن الشاة أفضل من البدنة والبقرة ، لأنه لم يرد أنه عق بهما ، ويقول : بسم الله والله أكبر ، اللهم لك وإليك ، هذه عقيقة فلان . لحديث عائشة رواه ابن المنذر وحسنه .

(٥) كانوا يذبحونه في الجاهلية لآلهتهم ، رجاء البركة في نسلها ، ويأكلون لحمه ، ويلقون جلده على شجرة .

( ولا ) تسن ( العتيرة ) أيضاً وهي ذبيحة رجب <sup>(١)</sup> لحديث  
أبي هريرة مرفوعاً « لافرع ولاعتيرة » متفق عليه <sup>(٢)</sup> ولايكرهان <sup>(٣)</sup>  
والمراد بالخبر نفي كونهما سنة <sup>(٤)</sup> .

---

(١) بوزن عظيمة ، كانوا يذبحونها في العشر الأول من رجب ، ويسمونها  
الرجبية ، ومنهم من ينذرها ، تذبح للسنم ، فيصب دمها على رأسه ، وجعلوا  
ذلك في رجب سنة فيما بينهم ، كالأضحية في الأضحى .

(٢) قال ابن المنذر : فانتهى الناس عنهما لنهي إياهم عنهما ، ومعلوم بأنه  
لا يكون إلا عن شيء قد كان يفعل ، ولا نعلم أن أحداً من أهل العلم يقول : نهى  
عنهما ثم أذن فيهما ؛ ولأنهما من أعمال الجاهلية ، وفي الحديث « من تشبه بقوم  
فهو منهم » وشرع الله الأضحية بدل ما كان أهل الجاهلية يفعلونه من الفرع والعتير ،  
وورد في المسند وغيره « من شاء أفرع ومن شاء لم يفرع ، ومن شاء عتر ومن شاء  
لم يعتر ، وفي الغنم أضحية » وجاء في السنن ما يدل على إباحتها إذا كانت على غير  
الوجه الذي كانت عليه في الجاهلية ، بإدخالها في عموم الصدقة ، وهذا ولا شك  
مع إجماع عوام علماء الأمصار على عدم استعمالهم ذلك ، وقوف عن الأمر بهما ،  
مع ثبوت النهي عن ذلك .

(٣) أي الفرعة والعتيرة عند جمهور العلماء ، إذا لم يكن على وجه التشبه بما  
كان عليه أهل الجاهلية ، لأخبار النهي عن التشبه بهم ، وللطبراني من حديث أبي  
« أعقر كعقر الجاهلية » ؟ .

(٤) أي بقوله « لافرع ولاعتيرة » وفي رواية « في الإسلام » فلو ذبح شاة في  
رجب على وجه الصدقة ، من غير تشبه بالجاهلية ، أو ذبح ولد الناقة لحاجة إلى  
ذلك ، أو للصدقة به وإطعامه ، لم يكن ذلك مكروهاً .



## كتاب الجهاد<sup>(١)</sup>

مصدر : جاهد . أي بالغ في قتال عدوه<sup>(٢)</sup> وشرعاً : قتال الكفار<sup>(٣)</sup> .

(١) ختم به العبادات لأنه أفضل تطوع البدن ، ولا يخفى أن له مناسبة خاصة بالعبادات ، وعده بعضهم ركناً سادساً لدين الإسلام ، فلذا أوردوه بعد أركان الإسلام الخمسة ، وإن كان أتبعه بعض المصنفين بالحدود لإخلاء العالم من الفساد ، وقال الوزير : وحيث أن الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج تحتاج إلى طمأنينة وظهور يد لإقامة ذلك ، والمدافعة لمن نهى عنه من المشركين ، كان الجهاد لازماً ، فتعين ذكر علمه عقبه ، وهو مشروع بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ، قال تعالى ( كتب عليكم القتال ) وفعله صلى الله عليه وسلم ، وأمر به ، وقال « من مات ولم يغز ، ولم يحدث نفسه بالغزو ، مات على شعبة من النفاق » .

(٢) فهو لغة : بذل الطاقة والوسع ، وغلب في عرفهم على جهاد الكفار ، وهو دعوتهم إلى الدين الحق ، وقتالهم إن لم يقبلوا .

(٣) خاصة ، بخلاف المسلمين من البغاة ، وقطاع الطريق ، وغيرهم ، فبينه وبين القتال عموم مطلق ، ويأتي حكم قتال البغاة وغيرهم ، وجنس الجهاد — كما قال ابن القيم وغيره — فرض عين ، إما بالقلب ، وإما باللسان ، وإما بالمال ، وإما باليد ، فعلى كل مسلم أن يجاهد بنوع من هذه الأنواع ، وقال الحافظ : الجهاد شرعاً : بذل الجهد في قتال الكفار ، ويطلق أيضاً على مجاهدة النفس ، والشيطان ، والفساق ، فأما مجاهدة النفس فعلى تعلم أمور الدين ، ثم على العمل بها ، ثم تعليمها ، وأما مجاهدة الشيطان ، فعلى دفع ما يأتي به من الشبهات ، وما يزيينه =

( وهو فرض كفاية )<sup>(١)</sup> إذا قام به من يكفي سقط عن سائر الناس<sup>(٢)</sup> وإلا أثم الكل<sup>(٣)</sup> ويسن بتأكد مع قيام من يكفي به<sup>(٤)</sup>

---

= من الشهوات ، وأما مجاهدة الكفار فتقع باليد ، والمال ، واللسان ، والقلب ،  
وأما مجاهدة الفساق فباليد ، ثم اللسان ، ثم القلب .

(١) إجماعاً لقوله تعالى ( كتب عليكم القتال وهو كره لكم ) ما لم يحضر العدو فيتعين على كل أحد ، وفرض الكفاية ما قصد حصوله من غير شخص معين ، فإن لم يوجد إلا واحد تعين عليه ، ومعنى الكفاية هنا : نهوض قوم يكفون في قتالهم جنداً ، كان لهم دواوين أو أعدوا أنفسهم له تبرعاً ، بحيث إذا قصدهم العدو حصلت المنعة به ، ويكون بالثغور من يدفع العدو عن أهلها .

(٢) أي سقط فرض الجهاد عن باقي الناس الذين لم يقوموا به ، لقوله ( فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة ) وقوله ( وما كان المؤمنون لينفروا كافة ) ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث السرايا ، ويقيم هو وأصحابه ، ولم يخرج قط للغزو إلا ترك بعض الناس ، فاقترضى كونه فرض كفاية ، إذا قام به البعض ، يكون سنة في حق الباقيين ، وإذا فعله الجميع كان كله فرضاً ؛ قال الشيخ : لعله إذا فعلوه جميعاً ، فإنه لا خلاف فيه .

(٣) أي وإن لم يقم بجهاد الكفار أحد من المسلمين أثم كل المسلمين بتركه .

(٤) باتفاق الأئمة ، وقال الوزير وغيره : اتفقوا على أنه يجب على أهل الثغر أن يقاتلوا من يليهم من الكفار ، فإن عجزوا ساعدتهم من يليهم ، ويكون ذلك على الأقرب فالأقرب ممن يلي ذلك الثغر ، وصار فرض عين إن لم يكن عذر ، والأمر في ذلك مبني على غلبة الظن أن الغير يقوم به .

## وهو أفضل متطوع به <sup>(١)</sup> .

(١) قال أحمد : لا أعلم شيئاً من العمل بعد الفرائض أفضل من الجهاد ، وقال الشيخ : اتفق العلماء فيما أعلمه أنه ليس في التطوعات أفضل من الجهاد ، وفي الصحيحين « لغدوة في سبيل الله أو روحه ، خير من الدنيا وما فيها » وفيهما « إن في الجنة مائة درجة ، أعدها الله للمجاهدين في سبيله ، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض » فهذا ارتفاع خمسين ألف سنة في الجنة لأهل الجهاد ، وقيل : يا رسول الله أي الناس أفضل ؟ قال « مؤمن مجاهد في سبيل الله بنفسه وماله » والأحاديث متظاهرة بذلك .

وهو سنام العبادة ، وذروة الإسلام ، وهو المحك ، والدليل المفرق بين المحب والمدعي ، فمن صدق المحب بذل مهجته وماله لربه ، حتى يود لو أن له بكل شعرة نفساً بذلها في مرضاته ، ويود أن لو قتل ثم أحيى ، ثم قتل ثم أحيى ، قد سلم نفسه لمشتريها ، وعلم أن لا سبيل إلى أخذ تلك السلعة الغالية إلا ببذل ثمنها ( إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم ، بأن لهم الجنة ، يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون ) الآية ، ففيه خير الدنيا والآخرة ، وفي تركه خسارة الدنيا والآخرة ، وفيه إحدى الحسينين ، إما النصر والظفر ، وإما الشهادة والجنة .

وفضله عظيم ، كيف وحاصله بذل أعز المحبوبات ، وإدخال أعظم المشقات على النفس ، ابتغاء مرضاة الله ، وتقرباً إليه ، ونفقه يعم المسلمين كلهم ، وغيره لا يساويه في نفقه وخطره ، فلا يساويه في فضله ، والشهادة فيه تكفر الذنوب غير الدين ، لقوله صلى الله عليه وسلم للذي سأله : أيكفر الله عني خطاياي إن مت صابراً محتسباً في سبيل الله ؟ قال « نعم إلا الدين » .

وقال الآجري : هذا إنما هو لمن تهاون في قضاء دينه ، أما من استدان ديناً وأنفقه في واجب عليه ، أو في مشروع ، من غير سرف ولا تبذير ، ثم لم يمكنه قضاؤه بعد ذلك ، فإن الله يقضيه عنه ، مات أوقتل ، قال الشيخ : وغير مظالم العباد ، =

## ثم النفقة فيه <sup>(١)</sup> ( ويجب ) الجهاد <sup>(٢)</sup> .

= كقتل ، وظلم ، وزكاة ، وحج ، وغيرها ، ولا يسقط حق الآدمي من دم ، أو مال ، أو عرض ، بالحج إجماعاً ، ولا بالجهاد .

(١) أي في الجهاد ، وفي الإختيارات : من عجز عنه ببذنه ، وقدر عليه بماله ، وجب عليه الجهاد بماله ، نص عليه ، وقطع به القاضي في أحكام القرآن ، عند قوله ( انفروا خفافاً وثقالاً ، وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ) فيجب على الموسرين النفقة في سبيل الله ، وعلى هذا فيجب على النساء الجهاد في أموالهن إن كان فيها فضل ، وكذلك في أموال الصغار إذا احتيج إليها ، كما تجب النفقات والزكاة .

قال الشيخ : سئلت عمن عليه دين ، وله ما يوفيه ، وقد تعين الجهاد ؟ فقلت : من الواجبات ما يقدم على وفاء الدين ، كنفقة النفس ، والزوجة ، والولد الفقير ، ومنها ما يقدم وفاء الدين عليه ، كالعبادات من الحج والكفارات ، ومنها ما يقدم عليه إلا إذا طولب به ، كصدقة الفطر ، فإن كان الجهاد المتعين لدفع الضرر ، كما إذا حضره العدو ، أو حضر الصف ، قدم على وفاء الدين ، كالنفقة وأولى ، وإن كان استنفار الإمام ، فقضاء الدين أولى ، إذ الإمام لا ينبغي له استنفار المدين مع الاستغناء عنه ، ولذلك قلت : لو ضاق المال عن إطعام جيع ، والجهاد الذي يتضرر بتركه ، قدمنا الجهاد ، وإن مات الجيع ، وقلت أيضاً : إذا كان الغرماء يجاهدون بالمال الذي يستوفونه ، فالواجب وفاؤهم ، لتحصيل المصلحتين ، الوفاء والجهاد ، ونصوص أحمد توافق ما كتبت .

(٢) أي عيناً على ذكر ، مسلم ، حر ، مكلف ، صحيح ، ولو أعشى أو أعور ، واجد - بملك ، أو بذل إمام - ما يكفيه وأهله في غيبته ، ومع مسافة قصر ما يحمله بلا خلاف ، لقوله تعالى ( ليس على الأعمى حرج ، ولا على الأعرج حرج ) وقال ( ليس على الضعفاء ، ولا على المرضى ، ولا على الذين لا يجدون =

( إذا حضره ) أي حضر صف القتال ( أو حضر بلده عدو )<sup>(١)</sup>  
أو احتيج إليه<sup>(٢)</sup> ( أو استنفره الإمام ) حيث لا عذر له<sup>(٣)</sup> .

= ما ينفقون حرج ) لأن هذه الأعذار تمنع من الجهاد ، ولا يجب على أنثى بلا نزاع ، ويلزم العاجز ببدنه في ماله ، اختاره الشيخ وغيره .

(١) أي يجب عليه الجهاد عيناً إن لم يكن عذر بلا نزاع ، وإن كانت المقاتلة أقل من النصف ، فإنهم لو انصرفوا استولوا على الحرم ، وهذا وأمثاله قتال دفع لا قتال طلب ، لا يجوز الإنصراف فيه بحال ، قال الشيخ : جهاد الدفع للكفار متعين على كل أحد .

وقال : إذا هجم العدو ، فإن دفع ضررهم عن الدين والنفس والحرمة واجب إجماعاً ، وإذا دخل العدو بلاد الإسلام فلا ريب أنه يجب النفير إليه بلا إذن والد ولا غريم ، ونصوص أحمد صريحة بهذا ، وهو خير مما في المختصرات ، لكن هل يجب على جميع أهل المكان النفير إذا نفر إليه الكفاية أولاً ؟ .

(٢) أي في القتال والمدافعة ، تعين عليه ولو بعد ، إن لم يكن له عذر ، لدعاء الحاجة إليه ، وقتال الدفع مثل أن يكون العدو كثيراً لا طاقة للمسلمين به ، لكن يخاف إن انصرفوا عن عدوهم عطف العدو على من يخلفون من المسلمين ، فهنا يجب أن يبذلوا مهجهم ، ومهيج من يخاف عليهم في الدفع ، حتى يسلموا .

(٣) أي طلبه الإمام أو نائبه للخروج للقتال تعين عليه ، ولم يجز لأحد أن يتخلف ، إلا من يحتاج إليه لحفظ أهل أو مال ونحو ذلك ، بلا نزاع ، وذكر الشيخ حديث عبادة « على المرء المسلم السمع والطاعة في عسره ويسره ، ومنشطه ومكرهه ، وأثرة عليه » قال : فأوجب الطاعة التي عمادها الإستنفار في العسر واليسر ، وهذا نص في وجوبه مع الإعسار ، بخلاف الحج ، وهذا في قتال الطلب ، وأما قتال الدفع فهو أشد أنواع دفع الصائل عن الحرمة والدين فواجب إجماعاً ، =

لقله تعالى ( إذا لقيتم فئة فاثبتوا )<sup>(١)</sup> وقوله ( مالكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض )<sup>(٢)</sup> وإذا نوذي : الصلاة جامعة<sup>(٣)</sup> لحادثة يشاور فيها ، لم يتأخر أحد بلاعذر<sup>(٤)</sup> .

= فالعدو الصائل الذي يفسد الدين والدنيا لاشيء أوجب من دفعه بعد الإيمان ، فلا يشترط له شرط ، بل يدفع بحسب الإمكان .

(١) أي ( إذا لقيتم ) أيها المسلمون ( فئة ) أي جماعة كافرة ( فاثبتوا ) لقتالهم ، ووطنوا أنفسكم للقاءهم ، ( واذكروا الله كثيراً ) أي ادعوه بالنصر والظفر بهم ( لعلكم تفلحون ) أي كونوا على رجاء الفلاح ( وأطيعوا الله ورسوله ) يعني في أمر الجهاد والثبات ( ولا تنازعوا ) أي لا تختلفوا ( فتفشلوا ) تجبنوا وتضعفوا ( وتذهب ريحكم ) جرأتكم وجدكم وحدثكم ( واصبروا إن الله مع الصابرين ) وهذا تعليم من الله لعباده آداب اللقاء ، وطريق الشجاعة ، عند مواجهة العدو .

(٢) ( انفروا ) أي اخرجوا ( في سبيل الله ) لجهاد عدوكم ( اثاقلتم ) أي ثاقلتم ، وتباطأتم ، وتكاسلتم ، ومالتم ( إلى ) المقام في ( الأرض ) في الدعة والخفض وطيب الثمار ، وكانت في غزوة تبوك ، حين طابت الثمار والظلال ( أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ، فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل ) كزاد الراكب ، ومن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، ودينه هو الظاهر ، فهو في سبيل الله ، ويجب النفير مع كل أمير ، برأ كان أو فاجراً بلا نزاع ، بشرط أن يحفظ المسلمين .

(٣) بنصبهما على الإغراء والحال ، وبرفعهما مبتدأ وخبر ، أي قيل في الجيش : الصلاة جامعة .

(٤) لوجوب الجهاد بغاية ما يمكن من بدن ، ورأي ، وتدبير ، لا سيما العرفاء ورجال النجدة والرأي ، قال الشيخ : الجهاد منه ما هو باليد ، ومنه ما هو بالدعوة ، والحجة ، واللسان ، والرأي ، والتدبير ، والصناعة ، فيجب بغاية ما يمكنه ، =

(وتتمام الرباط أربعون يوماً) <sup>(١)</sup> لقوله عليه السلام « تمام الرباط أربعون يوماً » <sup>(٢)</sup> .

= ويجب على القعدة لعذر أن يخلفوا الغزاة في أهليهم ومالهم ، قال : ولاغنى لولي الأمر من المشاورة ، فقد أمر بها تعالى فقال ( وشاورهم في الأمر ، فإذا عزمت فتوكل على الله ) وقال قتادة : ما شاور قوم قط يبتغون وجه الله إلا هادوا إلى رشدهم ، وما ندم من استخار الخلق ، وشاور المخلوقين ، وثبت في أمره ، ولم يكن أحد أكثر مشاورة من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد قيل : إن الله أمر بها لتأليف قلوب أصحابه ، وليقتدي به من بعده ، وإذا استشارهم فبين له ما يجب اتباعه من الكتاب والسنة ، وإجماع المسلمين ، فعليه اتباع ذلك ، ولا طاعة لأحد في خلاف ذلك ، وإن كان عظيماً في الدين والدنيا ، وإن كان أمراً قد تنازع فيه المسلمون ، فينبغي أن يكون مستخرج رأيه ووجهه ما كان أشبه بكتاب الله ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومتى أمكن معرفة ما دل عليه كان هو الواجب ، فإن لم يمكن لضيق الوقت ، أو عجز الطالب ، أو تكافؤ الأدلة عنده ، فله أن يقلد من يرتضي عمله ودينه ، هذا أقوى الأقوال .

(١) أي كماله المستحق عليه الأجر الجزيل ، وإلا فيؤجر على ما دون الأربعين كما سيأتي ، والرباط من توابع الجهاد في سبيل الله ، ولزوم الثغور من أفضل الأعمال .

(٢) وعن أبي هريرة مرفوعاً « من رباط أربعين يوماً فقد استكمل الرباط » رواه سعيد ، ونص عليه أحمد ، وجزم به غير واحد ، وفي السنن « رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل » ولمسلم « رباط يوم وليلة » وفي لفظ : « ليلة » خير من صيام شهر وقيامه ، فإن مات أجري عليه عمله ورزقه ، وأمن من الفتان » وفي الصحيح « رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها » وقال أبو هريرة : لأن أرباط ليلة في سبيل الله أحب إلي من أن أوافق ليلة القدر عند =

رواه أبو الشيخ في كتاب الثواب<sup>(١)</sup> والرباط لزوم ثغر<sup>(٢)</sup>  
لجهاد ، مقويًا للمسلمين<sup>(٣)</sup> وأقله ساعة<sup>(٤)</sup> وأفضله بأشد الثغور  
خوفًا<sup>(٥)</sup> وكره نقل أهله إلى مخوف<sup>(٦)</sup> .

= الحجر الأسود . وفصائل الرباط في سبيل الله كثيرة ، وتظاهرت الأحاديث بالترغيب فيه ، وكثرة الثواب ، وهو أفضل من المجاورة بمكة ، حكاها الشيخ إجماعاً ، وقال : المقام في ثغور المسلمين أفضل من المجاورة في المساجد الثلاثة ، بلا نزاع ، لأن الرباط من جنس الجهاد ، والمجاورة غايتها أن تكون من جنس الحج ، وقال تعالى ( لا يستوون عند الله ) وكذا الحرس في سبيل الله ، ثوابه عظيم للأخبار ، ولعظيم نفعه .

(١) أبو الشيخ هو الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن حبان الأصبهاني .

(٢) وفي النهاية : الرباط في الأصل : الإقامة على جهاد العدو بالحرب ، وارتباط الخيل وإعدادها . اهـ . والثغر كل مكان يخيف أهله العدو أو يخيفهم ، وسمي المقام بالثغر رباطاً ، لأن هؤلاء يربطون خيولهم ، وهؤلاء يربطون خيولهم .

(٣) فمن أقام فيه بنية دفع العدو فهو مرابط ، والأعمال بالنيات .

(٤) أي أقل ما يقع عليه اسم الرباط ساعة ، قال أحمد : يوم رباط ، وليلة رباط ، وساعة رباط ، والأجر بحسب ذلك .

(٥) لأن مقامه به أنفع ، وأهله به أحوج .

(٦) أي نقل ذريته ونسائه إلى ثغر مخوف ، مخافة الظفر بهم ، وإلا فلا يكره ، كأهل الثغر به بأهليهم ، وإن كان مخوفاً ، لأنه لا بد لهم من السكنى بهم ، وإلا لخربت الثغور ، وتعطلت ، ويجب على عاجز عن إظهار دينه — بمحل يغلب فيه حكم الكفر أو البدع المضلة — الهجرة ، إحرازاً لدينه ، وقال الوزير وغيره : =



( وإذا كان أبواه مسلمين ) حرين أو أحدهما كذلك <sup>(١)</sup> ( لم يجاهد تطوعاً إلا بإذنهما ) <sup>(٢)</sup> لقوله عليه السلام « ففيهما فجاهد » صححه الترمذي <sup>(٣)</sup> .

= اتفقوا على وجوب الهجرة عن ديار الكفر لمن قدر على ذلك ، وسن لقادر على إظهار دينه بنحو دار كفر ، ولا تجب من بين أهل المعاصي لقوله صلى الله عليه وسلم « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده » الحديث .

والهجرة الخروج من تلك الدار إلى دار الإسلام ، وهي ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع ، متوعد من تركها ، بل فرضها الله على رسوله قبل فرض الصوم والحج ، قال الشيخ : لا يسلم أحد من الشرك إلا بالمباينة لأهله ، لقوله تعالى ( إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم ، قالوا فيم كنتم ) أي في أي فريق كنتم ، في فريق المسلمين ، أو فريق المشركين ؟ ( قالوا كنا مستضعفين في الأرض ، قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ) الآيات ، وقال ( يا عبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعة فإياي فاعبدون ) والمهاجرة مصادمة الغير ، ومقاطعته ومباعدته ، ولأبي داود وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين » .

(١) أي مسلم حر عاقل .

(٢) قال الوزير وابن رشد وغيرهما : باتفاق العلماء ، إلا أن يكون عليه فرض عين ، مثل أن لا يكون هناك من يقوم بالفرض إلا بقيام الجميع به .

(٣) وروى البخاري معناه من حديث ابن عمر ، ولأبي داود من حديث أبي سعيد « إن أذننا لك فجاهد ، وإلا فبرهما » يعني بطاعتهما بعدم الخروج في الجهاد ، وذلك لأن برهما فرض عين ، والجهاد فرض كفاية ، وفرض العين مقدم على فرض الكفاية ، وجمهور العلماء أنه يحرم إذا منعهما أو أحدهما بشرط =

ولا يعتبر إذنهما لواجب<sup>(١)</sup> ولا إذن جد وجدة<sup>(٢)</sup> وكذا لا يتطوع به مدين آدمي<sup>(٣)</sup> لا وفاء له<sup>(٤)</sup> إلا مع إذن<sup>(٥)</sup> أو رهن محرز<sup>(٦)</sup> أو كفيل مليء<sup>(٧)</sup> ( ويتفقد الإمام ) وجوباً ( جيشه عند المسير<sup>(٨)</sup> ) .

---

= كونهما مسلمين حرين ، قال الوزير : ولا تصح الإستابة في الجهاد يجعل ، ولا تبرع ، ولا بأجرة عند أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، سواء تعين المستتب ، أو لم يتعين .

(١) كما إذا استنفره الإمام ، أو حصر العدو البلد ، وإن استويا فمصلحة الجهاد أعم ، إذ هي لحفظ الدين ، والدفاع عن المسلمين .

(٢) لظاهر الأخبار ، ولا للكافرين ، لفعل الصحابة ، ولا لرقيقين ، لعدم الولاية ، ولا لمجنونين ، لأنه لا حكم لقولهما .

(٣) بالإضافة ، إحترازاً ممن عليه دين لله ، كحج وزكاة .

(٤) بالإتفاق ، لقوله صلى الله عليه وسلم ، وقد سأله رجل : أيكفر الله عني خطاياي إن مت صابراً محتسباً في سبيل الله ؟ قال « نعم إلا الدين ، كذلك قال لي جبرئيل آنفاً » والجمهور على الجواز إذا خلف وفاء ، كما لو كان الدين لله .

(٥) أي إذن رب الدين ، فيجوز لرضاه .

(٦) أي يمكن وفاء منه ، لقصة عبدالله بن حرام ، وعدم ضياع حق الغريم .

(٧) أي بالدين ، أو وكيل يقضيه متبرعاً فيجوز ، لأنه لا ضرر على رب الدين ، فإن تعين عليه الجهاد فلا إذن لغريمه ، لتعلق الجهاد بعينه ، فيقدم على ما في ذمته ، كسائر فروض الأعيان .

(٨) فيعرض جيشه ، ويتعاهد الخليل والرجال ، ويلزم كل أحد من إمام ورعية =

ويمنع) من لا يصلح لحرب من رجال وخيل<sup>(١)</sup> ك (المخذل)  
الذي يفند الناس عن القتال ، ويزهدهم فيه<sup>(٢)</sup> ( والمرجف )  
كالذي يقول : هلكت سرية المسلمين<sup>(٣)</sup> ومالهم مدد أو طاقة<sup>(٤)</sup>  
وكذا من يكاتب بأخبارنا<sup>(٥)</sup> أو يرمي بيننا بفتن<sup>(٦)</sup> .

---

= إخلاص النية لله تعالى في الطاعات كلها ، من جهاد وغيره ، لقوله تعالى ( وما  
أمرنا إلا ليعبدوا الله ، مخلصين له الدين ) ويلزم كل أحد بذل وسعه في ذلك ،  
ويستحب أن يدعو سرّاً بحضور قلب ، وكان صلى الله عليه وسلم إذا غزا قال  
« اللهم أنت عضدي ونصيري ، بك أحول ، وبك أصول ، وبك أقاتل » رواه  
أبو داود .

(١) كفرس حطيم ، وشيخ هرم ، ونحو ذلك ، لكونه كلاً على الجيش ،  
ومضيقاً عليهم ، وربما كان سبباً للهزيمة .

(٢) كالمقاتل : الحر شديد ، أو البرد شديد ، والمشقة شديدة ، أو لا تؤمن  
هزيمة الجيش . فلا يصحبهم ولو لضرورة ، قال تعالى ( ولكن كره الله انبعاثهم  
فثبطهم ، وقيل اقلعوا مع القاعدين ، لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالاً ،  
ولأوضعوا خلالكم ، يبغونكم الفتنة ) .

(٣) وتشتت أمرهم ، وضعفوا .

(٤) أي بالكفار ، ونحو ذلك ، ويحدث بقوة الكفار ، وكثرتهم ، وضعفنا ،  
وقلتنا ، وغير ذلك ، مما يوهن عزائم الجيش ، ويفت في أعضادهم .

(٥) أي ويمنع أيضاً من يكاتب بأخبارنا ، ويفشي أسرارنا .

(٦) ومعروف بنفاق وزندقة ، ويمنع صبي لم يشتد ، ونساء إلا لمصلحة ، =

ويعرف الأمير عليهم العرفاء<sup>(١)</sup> ويعقد لهم الألوية والرايات<sup>(٢)</sup> .

= ولا يغزى مع مخذل ومرجف ، ومعروفاً بهزيمة ، أو تضييع المسلمين ، ويمنع جيشه من المعاصي والفساد ، ويقدم الأقوى ، لحديث « إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر » ويحرم أن يستعين بمشرك ، اختاره الشيخ وغيره ، وقال غير واحد : لا تختلف الرواية أنه لا يستعان بهم ، لقوله صلى الله عليه وسلم « ارجع فلن أستعين بمشرك » رواه مسلم ، ولأن الكافر لا يؤمن مكره وغائلته ، لنحب طويته إلا لضرورة ، لما روى الزهري أنه صلى الله عليه وسلم استعان بناس من المشركين في حرب خيبر ، وشهد صفوان حنيناً .

والضرورة مثل كون الكفار أكثر عدداً أو يخاف منهم ، وإن جوز اشترط أن يكون حسن الرأي في المسلمين ، قال الشيخ : وتحرم الاستعانة بأهل الأهواء في شيء من أمور المسلمين ، لأن فيه أعظم الضرر ، ولأنهم دعاة ، بخلاف اليهود والنصارى ، ويحرم أن يعينهم المسلمون على عدوهم إلا خوفاً من شرهم ، لقوله تعالى ( لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ) الآية .

(١) جمع عريف وهو القائم بأمر القبيلة أو الجماعة من الناس ، كالمقدم عليهم ينظر في حالهم ويتفقدهم ، ويتعرف الأمير منه أحوالهم ، لأنه صلى الله عليه وسلم ، جعل على كل عشرة عريقاً يوم خيبر ، و « يعرف » بضم المثناة التحتية مضارع « عرف » المشدد ، ويؤمر في كل ناحية أميراً يقلده أمر الحرب ، وتدير الجهاد ، ويكون من له رأي ، وعقل ، وخبرة بالحرب ومكائد العدو ، مع أمانة ، ورفق بالمسلمين ، ونصح لهم ، ومدار القتال على قوة البدن وصنعتة للقتال ، وعلى قوة القلب وخبرته به .

(٢) اللواء هو العلم الذي يحمل في الحرب ، يعرف به موضع صاحب الجيش ، والراية بمعنى اللواء ، وصرح جماعة بترادفهما ، لكن روى أحمد والترمذي عن ابن عباس : كانت راية رسول الله صلى الله عليه وسلم سوداء ، ولواؤه أبيض . =

ويتخير لهم المنازل<sup>(١)</sup> ويحفظ مكانها<sup>(٢)</sup> ويبعث العيون ،  
ليتعرف حال العدو<sup>(٣)</sup> ( وله أن ينفل ) أي يعطي زيادة على  
السهم<sup>(٤)</sup> .

---

= وينبغي أن يغاير بين ألوانها ليعرف كل قوم رايتهم ، ويجعل لكل طائفة شعاراً  
يتداعون به عند الحرب ، قال سلمة : غزونا مع أبي بكر ، وشعارنا : أمت أمت .

(١) أي أصلحها لهم كالخصبة ، وأكثرها ماء ومرعى .

(٢) جمع مكن وهو المكان الذي يخفي فيه العدو ، ليأمنوا هجوم العدو  
عليهم ، ولا يغفل الحرس والطلائع ، لئلا يأخذهم العدو بغتة .

(٣) ويتجسسون أخباره ، ويكونون ممن لهم خبرة بالفجاج ، لأنه صلى الله  
عليه وسلم بعث الزبير يوم الأحزاب ، وحذيفة أيضاً وغيرهما ، وينبغي أن  
يبتديء الإمام بترتيب قوم في أطراف البلاد ، يكفون من بإزائهم من المشركين ،  
ويأمر بعمل حصونهم ، وحفر خنادقهم ، وجميع مصالحهم ، لأن أهم الأمور  
الأمن ، ويجوز أن يجعل مالا لمن يعمل ما فيه غناء ، أو يدل على طريق ، أو قلعة ،  
أو ماء ونحوه ، وبلا شرط ، ويعد الصابر في القتال بأجر ونفل ، ويصف الجيش ،  
لقوله تعالى ( إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص )  
ولأن فيه ربط الجيش بعضه ببعض ، ويجعل في كل جنة كفوا ، فقد جعل صلى  
الله عليه وسلم خالداً على إحدى الجنتين ، والزبير على الأخرى ، وأبا عبيدة على  
الساقة ، ولأنه أحوط في الحرب ، وأبلغ في إرهاب العدو .

(٤) أي المستحق مع سائر الجيوش ، لعنائه ، وقتاله ، وغير ذلك ، مأخوذ  
من النفل وهو الزيادة ، ومنه نفل الصلاة ، وجمهور العلماء على جوازه ، قال =

( في بدايته ) أي عند دخوله أرض العدو <sup>(١)</sup> وبعث سرية تغير ،  
ويجعل لها ( الربع ) فأقل ( بعد الخمس <sup>(٢)</sup> وفي الرجعة ) أي  
إذا رجع من أرض العدو <sup>(٣)</sup> وبعث سرية <sup>(٤)</sup> ويجعل لها ( الثلث )  
فأقل ( بعده ) أي بعد الخمس <sup>(٥)</sup> .

---

= الشيخ : وعلى القول الصحيح أن يقول : من أخذ شيئاً فهو له . كما روي عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ، وكما قال ذلك في غزوة بدر ، لمصلحة راجحة على المفسدة ،  
وكل ما دل على الإذن كهو ، وأما إذا لم يأذن ، أو أذن إذناً غير جائز ، فلاإنسان  
أن يأخذ مقدار ما يصيبه بالقسمة ، متحريراً للعدل في ذلك .

ومن حرم على المسلمين جميع الغنائم ، والحالة هذه ، أو أباح للإمام أن يفعل  
فيها ما يشاء ، فقد تقابل الطرفان ، ودين الله وسط ، واستمر فعله صلى الله عليه وسلم  
والخلفاء بعده على قسمة الغنائم ، والإذن قد يفضي إلى اشتغالهم بالنهب عن القتال ،  
وظفر العدو بهم ، ولأن الغزاة إذا اشتركوا في الغنيمة على سبيل التسوية فقسمتها  
بينهم هي العدل والإنصاف .

(١) وذلك أنه إذا دخل أمير دار حرب ، بعث سرية تغير ، وإذا رجع بعث  
سرية أخرى ، فما أتت به أخرج خمسه ، وأعطى السرية ما وجب لها ، وقسم الباقي  
في الكل .

(٢) مما غنموا ، ويقسم الباقي في الجيش كله ، للخبر الآتي .

(٣) الثلث مما غنموا بعد الخمس ، إذا أوقعوا بالعدو مرة ثانية ، وزيد في  
الرجعة على البدأة لمشفقة الرجعة ، لأجل ما لحق الجيش من الكلال ، وعدم الرغبة  
في القتال .

(٤) بعد القبول تغير على العدو .

(٥) وهذا مذهب جمهور أهل العلم .

ويقسم الباقي في الجيش كله<sup>(١)</sup> لحديث حبيب بن مسلمة :  
شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم « نفل الربع في البدأة ،  
والثلث في الرجعة » رواه أبوداود<sup>(٢)</sup> ( ويلزم الجيش طاعته )<sup>(٣)</sup>  
والنصح ( والصبر معه )<sup>(٤)</sup> .

---

(١) أي يقسم ما بقي بعد الخمس والتنفيل في الجيش كله ، ومنهم السرية المنفلة .

(٢) وغيره ، ورواه ابن ماجه بمعناه وعن عبادة بن الصامت مرفوعاً نحوه ،  
رواه الترمذي وغيره ، وقال شيخ الإسلام : كان صلى الله عليه وسلم ينفل السرية  
الربع ، وإذا رجعوا الثلث بعد الخمس . وقال : ويجوز أن ينفل السرية من أربعة  
الأخماس ، وإن كان فيه تفضيل بعضهم على بعض ، ويأتي حديث ابن عمر ،  
وأنه صلى الله عليه وسلم كان ينفل بعض السرايا ، قال : ويجوز أن ينفل من ظهر منه  
زيادة نكاية ، كسرية تسري من الجيش ، أو رجل صعد على حصن ففتحه ، أو  
حمل على مقدم العدو فقتله ، ونحو ذلك ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه  
يفعلون ذلك .

(٣) أي طاعة ولي أمرهم ، والطاعة الإنقياد ، وهو امتثال أمره ، ما لم يأمر  
بمعصية .

(٤) في اللقاء ، وأرض العدو ، لقوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا اصبروا ،  
وصابروا ، ورابطوا ) قال الوزير : اتفقوا على أنه إذا التقى الزحفان وجب على  
المسلمين الحاضرين الثبات ، وحرم عليهم الانصراف والفرار ، إذ قد تعين عليهم ،  
إلا أن يكون متحرفاً لقتال ، أو متحيزاً إلى فئة ، أو يكون الواحد مع ثلاثة ، أو  
المائة مع ثلاثمائة . =

لقوله تعالى ( أَطِيعُوا اللَّهَ ، وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ، وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ )<sup>(١)</sup> .

= وقال ابن رشد : لا يجوز الفرار عن الضَّعْف إجماعاً ، لقوله ( فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ) وذهب مالك إلى أن الضعف إنما يعتبر في القوة ، لا في العدد ، وأنه يجوز أن يفر الواحد عن واحد ، إذا كان أعتق جواداً منه ، وأجود سلاحاً ، وأشد قوة ، وهو مع ظن تلف أولى من الثبات ، ويسن الثبات مع عدم ظن التلف ، والقتال مع ظنه ، فهما أولى من الفرار ، وكذا قال الشيخ وغيره .

وقال الشيخ : لا يخلو إما أن يكون قتال دفع أو طلب : فالأول بأن يكون العدو كثيراً لا يطيقهم المسلمون ، ويخافون إن انصرفوا عنهم عطفوا على من تخلف من المسلمين ، فهنا صرح الأصحاب بوجوب بذل مهجهم في الدفع حتى يسلموا ، ومثله لو هجم عدو على بلاد المسلمين ، والمقاتلة أقل من النصف ، لكن إن انصرفوا استولوا على الحرم ، والثاني لا يخلو إما أن يكون بعد المصافاة ، أو قبلها ، فقبلها وبعدها حين الشروع في القتال لا يجوز الإدبار مطلقاً ، إلا لمتحرف أو متحيز . وقال : يسن انغماسه في العدو لمنفعة المسلمين ، وإلا نهى عنه ، وهو من الهلكة وإن ألقى في مركبهم نار فعلوا ما يرون السلامة فيه بلا نزاع .

(١) أي وأطيعوا أولى الأمر منكم ، وهم أمراء المسلمين ، في عهده صلى الله عليه وسلم وبعده ، ولقوله صلى الله عليه وسلم « من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن أطاع أميري فقد أطاعني ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن عصى أميري فقد عصاني » رواه النسائي ، ولا نزاع في وجوب طاعته ما لم يأمر بمعصية ، ولا نزاع في وجوب الغزو معه ، برأ كان أو فاجراً ، لحديث أبي هريرة مرفوعاً « الجهاد واجب عليكم مع كل أمير ، برا كان أو فاجراً » رواه أبو داود ، وفي الصحيح « إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر » . =



( ولا يجوز ) التعلف والإحتطاب و ( الغزو إلا بإذنه <sup>(١)</sup> ) إلا أن يفجأهم عدو يخافون كلبه ) بفتح اللام أي شره وأذاه <sup>(٢)</sup> لأن المصلحة تتعين في قتاله إذا <sup>(٣)</sup> ويجوز تبسييت الكفار <sup>(٤)</sup> .

---

= وفي الصحيحين من حديث عبادة : بايعناه على السمع والطاعة ، في منشطنا ، ومكرهنا ، وعسرنا ويسرنا ، وأثرة علينا ، وأن لا ننازع ، الأمر أهله ، إلا أن تروا كفراً بواحاً ، عندكم فيه من الله برهان . ولأن تركه مع الفاجر يفضي إلى تركه مطلقاً ، وإلى ظهور الكفار على المسلمين ، واستئصالهم ، وإعلاء كلمة الكفر .

(١) وكذا خروج من عسكر ، وتعجيل ، وبراز ، وإحداث أمر إلا بإذنه ، لأنه أعرف بحال الناس ، وحال العدو ، وقوتهم ، لقوله تعالى ( وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه ) ، قال ابن رشد : اتفقوا على محاربة جميع المشركين ، لقوله تعالى ( وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين كله لله ) وقال : شرط الحرب بلوغ الدعوة باتفاق ، أي لا تجوز حرابتهم حتى يكونوا قد بلغتهم الدعوة ، وذلك شيء مجمع عليه بين المسلمين ، لقوله ( وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً ) وقال « فادعهم إلى الإسلام » .

(٢) فلا يحتاجون إلى الإذن إذا ، لأن دفع الصائل عن الحرمه والدين واجب إجماعاً .

(٣) لا يشترط فيه الإذن ولا غيره ، بل يجب الدفع بحسب الإمكان ، ولا شيء بعد الإيمان أوجب من دفع الصائل الذي يفسد الدين والدنيا .

(٤) بلا نزاع ، وهو كبسهم ، وقتلهم وهم غارون ، وقد ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم أنه كان يبيت العدو ، ويغير عليهم مع الغدوات .

ورميهم بالمنجنيق<sup>(١)</sup> ولو قتل بلا قصد صبيّاً ونحوه<sup>(٢)</sup> .

(١) فإنه صلى الله عليه وسلم نصب المنجنيق على أهل الطائف ، ونصبه عمرو ابن العاص على الإسكندرية ، ويجوز رميهم بنار ، وقطع سابلة ، وماء ، وهدم عامر ، وقال الشيخ : اتفقوا على جواز إتلاف الشجر والزرع الذي للكفار ، إذا فعلوا بنا مثل ذلك ، ولم نقدر عليهم إلا به . وقال : اتفقوا على جواز قطع الشجر ، وتخريب العامر ، عند الحاجة إليه ، وليس ذلك بأولى من قتل النفوس ، وما أمكن غير ذلك . وفي الإنصاف : ولا يجوز عقر دابة ، ولا شاة إلا لأكل يحتاج إليه ، وذكره الموفق وغيره إجماعاً في دجاجة وطيور ، واختار جواز عقر دواب قتالهم ، إن عجز المسلمون عن سوقه ، ولا يدعها لهم .

وفي البلغة : يجوز قتل ما قاتلوا عليه في تلك الحال ، جزم به الموفق وغيره ، وقال : لأنه يتوصل به إلى قتلهم ، وهزيمتهم ، وليس فيه خلاف ، وإن أحرزنا دوابهم إلينا لم يجوز إلا للأكل ، وإن تعذر حمل متاع ، ولم يشتري ، فلأمير أخذه لنفسه ، وإحراقه ، وإلا حرم ، ويجوز إتلاف كتبهم المبدلة ، وقيل : يجب إتلاف كفر ، وتبديل .

والزرع والشجر ثلاثة أصناف : ما تدعو الحاجة إلى إتلافه لغرض ما ، فيجوز قطعه وحرقه ، قال الموفق : بلا خلاف نعلمه . والثاني ما يتضرر المسلمون بقطعه ، فيحرم قطعه ، وماعداهما فقيل : يجوز . وهو المذهب ، وقيل : لا إلا أن لا يقدر عليهم إلا به ، أو يكونوا يفعلونه بنا ، قال أحمد : يكافؤون على فعلهم ، وكذا رميهم بالنار ، وفتح الماء ليغرقهم ، وهدم عامرهم . وجزم الموفق وغيره بالجواز إذا عجزوا عن أخذه بغير ذلك ، وإلا لم يجوز .

(٢) كنساء وشيوخ ورهبان ، لجواز النكاية بالإجماع في جميع المشركين ، وقال ابن رشد : النكاية جائزة بطريق الإجماع ، في جميع أنواع المشركين ، =

ولا يجوز قتل صبي ، ولا امرأة ، وخنثى ، وراهب <sup>(١)</sup> وشيخ  
فان <sup>(٢)</sup> وزمن ، وأعمى لا رأي لهم <sup>(٣)</sup> ولم يقاتلوا أو يحرضوا <sup>(٤)</sup>

= ذكرانهم ، وإنائهم ، شيوخهم ، وصبيانهم ، صغارهم وكبارهم ، إلا الرهبان ،  
فإن قوماً رأوا أن يتركوا ، ولا يؤسروا ، بل يتركون دون أن يعرض لهم ، لا يقتل  
ولا استعباد ، لقوله عليه الصلاة والسلام « ذرهم وما حبسوا أنفسهم عليه » واتباعاً  
لفعل أبي بكر ، وفي الإنصاف : وإن تترسوا بمسلم لم يجز رميهم ، إلا أن يخاف  
على المسلمين فيرميهم ، ويقصد الكفار ، وهذا بلا نزاع ، قال القاضي : يجوز  
رميهم حال قيام الحرب ، لأن تركه يفضي إلى تعطيل الجهاد .

(١) لا رأي لهم ولم يقاتلوا ، وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم  
نهى عن قتل النساء والصبيان ، وقال الوزير وغيره : اتفقوا على أن النساء ما لم  
يقاتلن فإنهن لا يقتلن ، إلا أن يكن ذوات رأي فيقتلن ، ولأنهم يصيرون أرقاء  
بنفس السبي ، ففي قتلهم إتلاف المال ، ونبه بذكر الخنثى لاحتمال أن يكون امرأة ،  
وأما الرهبان فقال الشيخ : هم قوم منقطعون عن الناس ، محبسون في الصوامع ،  
يسمى أحدهم حبساً ، لا يعاونون أهل دينهم على أمر فيه ضرر على المسلمين أصلاً ،  
ولا يخالطونهم في دنياهم ، ولكن يكتفي أحدهم بقدر ما يتبلغ به ، والجمهور  
على أنه لا يقتل ، ولا تؤخذ منه جزية .

(٢) لا رأي له ، ولم يقاتل ، أو يحرض على القتال ، وإلا فيقتل اتفاقاً .

(٣) فإن شاركوا العدو في الرأي قتلوا اتفاقاً .

(٤) أي على القتال ، فيقتلون ، قال الوزير وغيره : اتفقوا على أنه إذا كان  
الأعمى ، والمقعد ، والشيخ الفاني ، وأهل الصوامع لهم رأي وتدبير وجب قتلهم ،  
وإن تترس الكفار بهم جاز رميهم ، قال الشيخ : والمثلة حق لهم ، فلهم فعلها للإستيفاء ،  
وأخذ الثأر ، ولهم تركها ، والصبر عنها أفضل ، وهذا حيث لا يكون في التمثيل =

## ويكونون أرقاءً بسبي<sup>(١)</sup> .

= بهم زيادة في الجهاد ، أويكون نكالا لهم عن نظيرها ، وأما إذا كان فيه دعاء لهم إلى الإيمان ، وزجر لهم عن العدوان ، فإنه هنا نوع من إقامة الحدود ، والجهاد المشروع ، المندوب إليه ، وكذا قال الخطابي وغيره .

(١) أي الصبي وما عطف عليه ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان يسترق النساء والصبيان إذا سباهم ، وأجمعت الصحابة على استعباد أهل الكتاب ، ذكرانهم وإناثهم ، حكاه أبو عبيد وغيره ، ويجوز استرقاق من لا تقبل منهم جزية عند بعض أهل العلم ، ومن أسر أسيراً لم يجز قتله حتى يأتي به الإمام ، وإن قتله فلا شيء عليه ، ويخير الإمام بين قتل ، لقوله ( فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ) واسترقاق لقوله صلى الله عليه وسلم « أعتقها » ومن ، وفداء لقوله تعالى ( فإما مناً بعد ، وإما فداء ) ولفعله صلى الله عليه وسلم ، بمنه على ثمانية وغيره ، وفدائه الرجلين بالرجل . قال الوزير وغيره : اتفقوا على أن الإمام مخير في الأسرى بين القتل والإسترقاق ، وبين المن والفداء ، واختار الشيخ : يعمل المصلحة في المال وغيره ، كما فعل صلى الله عليه وسلم بأهل مكة ، ومن أسلم منهم قبل حكمه فكمسلم قبل القدرة عليه ، فيعصم نفسه ، وولده الصغير ، وماله ، وحمل امرأته ، لا هي ، ولا ينفسخ نكاحه برقها ، ومن أسلم بعده لزمه حكمه .

ويجب هدم الأوثان ، لقصة وفد ثقيف ، وسؤالهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يدع لهم اللات ولو شهراً ، فأبى ، وكذلك جميع القباب على القبور ، وفي الإنصاف : وإن سألوا الموادة بمال أو غيره جاز ، إن كانت المصلحة فيه ، وإذا نزلوا على حكم حاكم جاز ، ولا يحكم إلا بما فيه الحظ للمسلمين ، من القتل والسبي ، والفداء بلا نزاع ، وإن حكم بقتل أو سبي فأسلموا ، عصموا دماءهم ، بلا نزاع ، وإن سألوا أن ينزلوا على حكم الله لزمه أن ينزلهم ، ويجري فيهم كالأسرى .

والمسيبي غير بالغ منفرداً أو مع أحد أبويه مسلم<sup>(١)</sup> وإن أسلم  
أو مات أحد أبوي غير بالغ بدارنا فمسلم<sup>(٢)</sup> وكغير البالغ  
من بلغ مجنوناً<sup>(٣)</sup> ( وتملك الغنيمة بالإستيلاء عليها في دار  
الحرب )<sup>(٤)</sup> .

(١) ولو مميزاً إن سباه مسلم تبعاً ، لحديث « كل مولود يولد على الفطرة ،  
فأبواه يهودانه ، أو يمجسانه ، أو ينصرانه » رواه مسلم ، وقد انقطعت تبعيته  
لأبويه ، لانقطاعهما عنه ، أو أحدهما ، وإخراجه من دارهما إلى دار الإسلام .

(٢) وظاهره أن الحربي والذمي في ذلك سواء ، وقال ابن القيم : الراجح  
في الدليل قول الجمهور أنه لا يحكم بإسلامه بذلك ، وهي رواية عن أحمد ،  
اختارها الشيخ ، والفرق بينها وبين مسألتي السبي أن المسيبي قد انقطعت تبعيته لمن  
هو على دينه ، وصار تابعاً لساييه المسلم ، بخلاف من مات أبواه أو أحدهما ،  
فإنه تابع لأقاربه ، أو وصي أبيه ، فإن انقطعت تبعيته لأبويه ، فلم تنقطع لمن يقوم  
مقامهما من أقاربه ، وأوصيائه ، ويدل عليه العمل المستمر من عهد الصحابة إلى  
اليوم ، بموت أهل الذمة وتركهم الأطفال ، ولم يتعرض أحد من الأئمة ، وولادة  
الأمر لأطفالهم ، ولم يقولوا : هؤلاء مسلمون .

(٣) أي فحكمه حكمه فيما ذكر .

(٤) وفي الانتصار باستيلاء تام ، لا في فور الهزيمة ، للبس الأمر ، هل هو  
حيلة أو ضعف ؟ ، وقال ابن القيم في قصة حنين : إن الغنيمة لا تملك بالإستيلاء  
عليها ، إنما تملك بالقسمة لا بمجرد الإستيلاء ، إذ لو ملكها المسلمون بمجرد الإستيلاء  
لم يستأن بهم ليردها عليهم ، فلو مات أحد من الغانمين قبل القسمة أو إحرازها بدار  
الإسلام رد نصيبه على بقية الغانمين دون ورثته ، وهو مذهب أبي حنيفة .

وتجوز قسمتها فيها<sup>(١)</sup> لثبوت أيدينا عليها<sup>(٢)</sup> وزوال ملك الكفار عنها<sup>(٣)</sup> والغنيمة ما أخذ من مال حربي قهراً بقتال ، وما ألحق به<sup>(٤)</sup> .

(١) أي قسمة الغنيمة في دار الحرب ، وهذا مذهب مالك والشافعي وجماهير العلماء ، وقال أصحاب أبي حنيفة : إن لم يجد الإمام حمولة جاز له قسمتها فيها ، وقول الجمهور أولى ، قال الأوزاعي : ما قفل صلى الله عليه وسلم عن غزاة قط أصاب فيها غنيمة إلا خمسّه وقسمه قبل أن يقفل ، وانفقوا على أنه إذا قسمها الإمام بها نفدت قسمته .

(٢) بالإستيلاء عليها ، وطرده الكفار عنها وقهرهم .

(٣) بأخذها من أيديهم ، وحصولها في أيدي المسلمين ، فزال ملكهم بذلك ، والملك لا يزول إلى غير مالك ، فصارت ملكاً للمسلمين ، وأما أموال المسلمين فنص أحمد أنهم لا يملكونها إلا بالحيازة إلى دارهم ، وقال الشيخ : الصواب أن الكفار يملكون أموال المسلمين ، بالقهر ملكاً مقيداً ، لا يساوي ملك المسلمين من كل وجه ، سواء اعتقدوا تحريمه أو لا ، وإذا أسلموا وفي أيديهم أموال المسلمين فهي لهم ، نص عليه ، وقال في رواية أبي طالب : ليس بين المسلمين اختلاف في ذلك .

قال الشيخ : وهذا يرجع إلى أن كل ما قبضه الكفار من الأموال ، قبضاً يعتقدون جوازه ، فإنه يستقر لهم بالإسلام ، كالعقود الفاسدة ، والأنكحة ، والمواريث وغيرها ، ولهذا لا يضمنون ما أتلّفوه على المسلمين بالإجماع اهـ ، وما لم يملكوه فإن ربه يأخذه مجاناً ، ولو بعد إسلام من هو معه ، أو قسمته ، وشرائه منهم ، وإن جهل ربه وقف أمره ، ولا يملك الكفار حراً مسلماً ، ولا ذمياً ، بالإستيلاء عليه ، ويلزم فدائهم لحفظهم من الأذى ، ولا يملكون وقفاً ونحوه .

(٤) مما أخذ فداء ، أو أهدي للأمير ، أو نوابه ونحوه ، وخرج بحربي =

مشتقة من الغنم وهو الربح <sup>(١)</sup> ( وهي لمن شهد الواقعة ) أي الحرب  
( من أهل القتال ) بقصده <sup>(٢)</sup> قاتل أو لم يقاتل <sup>(٣)</sup> حتى تجار  
العسكر وأجرائهم المستعدين للقتال <sup>(٤)</sup> .

---

= ما يؤخذ من أموال أهل الذمة ، من جزية ، وخراج ونحوه ، و « قهراً بقتال »  
خرج به ما رحلوا وتركوه فزعاً ، وما يؤخذ من العشر ، إذا اتجروا إلينا ونحوه .

(١) حلله للمسلمين بقهرهم العدو عنه ، واستيلائهم عليه ، قال تعالى ( فكلوا  
مما غنمتم حلالاً طيباً ) وقال صلى الله عليه وسلم « وجعل رزقي تحت ظل رمحي »  
والغنم بضم الغين فالغنيمة فعيلة بمعنى مفعولة أي مغنومة ، ولم تحل لغير هذه الأمة ،  
لحديث « وأحلت لي الغنائم ، ولم تحل لأحد قبلي » وكانت قبل تنزل عليها نار  
فتأكلها .

(٢) أي بقصد الجهاد ، بخلاف من لم يكن قاصداً له .

(٣) وفاقاً حكاها الوزير وغيره ، وقال ابن رشد : الأكثر على أنه إذا شهد  
القتال وجب له السهم وإن لم يقاتل ، وأنه إذا جاء بعد القتال فليس له سهم في  
الغنيمة ، وبهذا قال الجمهور ، وقال : إنما تجب عند الجمهور للمجاهد بأحد  
شرطين ، إما أن يكون ممن حضر القتال ، وإما أن يكون ردها لمن حضر القتال ،  
ويسهم لدليل وجاسوس ، ومن بعثهم الأمير لمصلحة وشبههم ، وإن لم يشهدوا ،  
لفعله صلى الله عليه وسلم .

(٤) ومعهم السلاح ، لأنهم ردها للمقاتل ، لاستعدادهم ، أشبه المقاتل ،  
ولإسهام النبي صلى الله عليه وسلم لمسلمة ، وكان أجيراً لطلحة ، رواه مسلم .  
بخلاف من لم يكن قاصداً للقتال ، كتاجر ونحوه ، خرج بلا استعداد ، ولا هو  
من العسكر ، لأنهم لا نفع فيهم .

لقول عمر : الغنيمة لمن شهد الواقعة<sup>(١)</sup> ( فيخرج ) الإمام أو نائبه ( الخمس ) بعد دفع سلب لقاتل<sup>(٢)</sup> وأجرة جمع ، وحفظ ، وحمل<sup>(٣)</sup> وجعل من دل على مصلحة<sup>(٤)</sup> .

---

(١) رواه الشافعي وسعيد عن طارق أن عمر قاله .

(٢) حال الحرب ، أو انهزم والحرب قائمة فأدركه وقتله ، فسلبه له لما في الصحيحين « من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه » قال الشافعي : قد حفظ هذا الحكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواطن كثيرة ، اهـ . أو قتله منفرداً لقصة ابن الأكوع ، فإن المقتول كان منفرداً ولا قتال هناك ، والسلب بالتحريك : ما كان على المقتول ، من ثياب وحلي وسلاح ، والدابة وما عليها بآلتها ، والمراد بالدابة التي قاتل عليها ، هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب ، قال ابن رشد : وعليه جماعة السلف .

(٣) أي للغنيمة ، فالخمس بعد ذلك ، لاستحقاقهم لها من جميع الغنيمة .

(٤) أي ودفع جعل ، بضم الجيم ، لمن دل على مصلحة ، من ماء أو قلعة ونحوهما ، لتقديم حقهم ، وكذا ما أخذ من مال مسلم ، أو معاهد ، فأدركه صاحبه قبل قسمه ، لم يقسم ، ورد إلى صاحبه بغير شيء ، لما روى البخاري : أن غلاماً لابن عمر أبق إلى العدو ، فظهر عليه المسلمون ، فرده النبي صلى الله عليه وسلم عليه ، وذهب فرس له فرده عليه خالد .

قال الشيخ : وإذا كان المغنوم مالا ، قد كان للمسلمين قبل ، من عقار ومنقول ، وعرفه صاحبه قبل القسمة ، فإنه يرد إليه ، بإجماع المسلمين ، اهـ . فإن قسم بعد العلم أنه مال مسلم ، لم تصح قسمته ، وإن أدركه مقسوماً ، فهو أحق به بثمنه ، لخبر ابن عباس مرفوعاً « إن أصبته قبل القسمة فهو لك ، وإن أصبته بعد ما قسم ، أخذته بالقيمة » وكذا بعد بيعه وقسم ثمنه ، وما لم يملكوه ، فلا يغنم بحال .



ويجعله خمسة أسهم<sup>(١)</sup> منها سهم لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> مصرفه كفيء<sup>(٣)</sup> وسهم لبني هاشم وبني المطلب<sup>(٤)</sup> حيث كانوا ، غنيهم وفقيرهم<sup>(٥)</sup> وسهم لفقراء اليتامى<sup>(٦)</sup> .

---

(١) متساوية ، لقوله تعالى ( واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ) والذي عليه الجمهور : أنه لا يتعدى الخمس تلك الأصناف المنصوص عليها .

(٢) في حياته صلوات الله وسلامه عليه ، واليوم هو لمصالح المسلمين ، وذكر اسمه تعالى للتبرك ، لأن الدنيا والآخرة له ، قال تعالى ( لله ملك السموات والأرض وما فيهن وهو على كل شيء قدير ) له الملك كله جل وعلا ، ويده الخير كله .

(٣) قال ابن رشد : وهو قول مالك وعامة الفقهاء ، وكان صلى الله عليه وسلم ، يصنع بهذا السهم ما شاء ، قال الشيخ : يتصرف فيه الإمام كالنبي ، وهو قول مالك وأكثر السلف ، وهو أصح الأقوال .

(٤) وهو ثابت بعد موته صلى الله عليه وسلم ، لم ينقطع ، ولأحمد من حديث جبير بن مطعم قال : قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سهم ذوي القربى لبني هاشم وبني المطلب ، وقال : « إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد » .

(٥) يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين حيث كانوا ، حسب الإمكان ، غنيهم وفقيرهم فيه سواء .

(٦) خص فقراء اليتامى لأنه قد يكون يتيماً ويكون غنياً ، فلا حظ له فيها ، و « اليتيم » في العرف للرحمة ، ومن أعطي لذلك اعتبرت فيه الحاجة ، واليتيم في الأصل : من لا أب له ولم يبلغ .

وسهم للمساكين<sup>(١)</sup> وسهم لأبناء السبيل<sup>(٢)</sup> يعم من بجميع البلاد حسب الطاقة<sup>(٣)</sup> ( ثم يقسم باقي الغنيمة ) وهو أربعة أخماسها<sup>(٤)</sup> بعد إعطاء النفل والرضخ<sup>(٥)</sup> .

(١) أي أهل الحاجة ، فيدخل فيهم الفقير ، فهما صنفان في الزكاة فقط ، وفي سائر الأحكام صنف واحد ، ويجب أن يعطوا ، كالزكاة ، واختار الشيخ إعطاء الإمام من شاء منهم ، للمصلحة كالزكاة ، وقال : لا يختلف اثنان من المسلمين ، أنه لا يجوز أن يعطي الأغنياء الذين لا منفعة لهم ، ويحرم الفقراء ، فإن هذا مضاد لقوله تعالى ( كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم ) واختار أن الخمس والقيء واحد ، يصرف في المصالح ، كذهب مالك ، وهو رواية عن أحمد .

(٢) وهم المسافرون ، البعيدون من مالهم ، المحتاجون ، كما في الزكاة لا الأغنياء .

(٣) يعني ممن ذكر ، وحسب : بفتح السين ، ويشترط في إعطاء ذوي القربى ، واليتامى ، والمساكين ، وابن السبيل : أن يكونوا مسلمين ، فلا حق فيها لكافر ولاقن .

(٤) قال ابن رشد وغيره : اتفق المسلمون على أن الغنيمة التي تؤخذ من أيدي الروم ، ما عدى الأرضين ، أن خمسها للإمام ، وأربعة أخماسها للذين غنموها ، لقوله تعالى ( واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه ، وللرسول ، ولذي القربى ، واليتامى ، والمساكين ، وابن السبيل ) لأن الله لما جعل لنفسه الخمس فهم منه أن أربعة الأخماس للغنائم ، قال : وأجمع جمهور العلماء على أن أربعة أخماس الغنيمة للغنائم ، إذا خرجوا بإذن الإمام ، لعموم الآية .

(٥) وبعد الخمس على ما تقدم ، والنفل بالتحريك هو الزائد على السهم لمصلحة ، لما روى أبو داود « لا نفل بعد الخمس » والرضخ بالضاد ، والخاء المعجمتين هو ما دون السهم لمن لا سهم له من الغنيمة .

لنحو قن ومميز على ما يراه<sup>(١)</sup> ( للراجل سهم ) ولو كافراً<sup>(٢)</sup>  
( ولل فارس ثلاثة أسهم ، سهم له وسهمان لفرسه ) إن كان  
عربياً<sup>(٣)</sup> .

(١) أي الإمام أو نائبه فيفضل ذا البأس ، والأثقع من العبيد ، والصبيان  
المميزين ، والنساء ، قال الوزير : اتفقوا على أن من حضرها من مملوك ، أو  
امرأة ، أو ذمي ، أو صبي رضى له ، على ما يراه الإمام ، ولا يسهم لهم . وقال :  
اتفقوا على أن للإمام أن يفضل بعض الغانمين على بعض ، فمن لا سهم له أحق .  
وقال عمر : ليس أحد إلا وله في هذا المال حق ، إلا ما ملكت أيماكم .  
وانتشر في الصحابة ، فلا سهم للغلمان إجماعاً ، وإنما يرضخ لهم ، والجمهور أن  
المرأة لا سهم لها ، ويرضخ لها ، لحديث أم عطية : وكان يرضخ لنا من الغنيمة .

وقال ابن القيم : نص أحمد على أن النفل يكون من أربعة أخماس الغنيمة ،  
والعطاء الذي أعطاه رسول الله لقريش والمؤلفة هو من النفل ، نفل به النبي صلى الله  
عليه وسلم رؤوس القبائل ، والعشائر ، ليتألفهم به وقومهم ، على الإسلام ،  
فهو أولى بالجواز من تنفيل الثلث بعد الخمس ، والرابع بعده ، لما فيه من تقوية  
الإسلام ، وشوكته ، وأهله ، واستجلاب عدوه إليه ، وهكذا وقع سواء ، وللإمام  
أن يفعل ذلك ، لأنه نائب عن المسلمين إذا دعت الحاجة ، فيتصرف لمصالحهم ،  
وقيام الدين ، وإن تعين للدفع عن الإسلام والذب عن حوزته ، واستجلاب رؤوس  
أعدائه إليه ، ليأمن المسلمون شرهم ، تعين عليه ، ومبنى الشريعة على دفع أعلى  
المفسدين .

(٢) إذا خرج بإذن الأمير ، والمراد المكلف ، وأجمعوا على أن حكم الردء  
حكم المباشر في الجهاد ، لا يشترط في الغنيمة مباشرة كل واحد في القتال .

(٣) أي العتيق ، وهو ما أبوه وأمه عرييان ، لخلوصه ونفاسته ، فخرج =

لأنه صلى الله عليه وسلم أسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم ،  
سهمان لفرسه ، وسهم له ، متفق عليه عن ابن عمر<sup>(١)</sup>  
وللفارس على فرس غير عربي سهمان فقط<sup>(٢)</sup> ولا يسهم لأكثر  
من فرسين ، إذا كان مع رجل خيل<sup>(٣)</sup> ولا شيء لغيرها من  
البهائم<sup>(٤)</sup> .

---

= المهجين ، وهو ما أبوه عربي فقط ، والمقرف عكسه ، وهو ما أمه عربية فقط ،  
والبرذون وهو ما أبواه نبطيان .

(١) ولأبي داود من حديث أبي عميرة نحوه وذلك سنة سبع ، وقيل : كان  
أسهم كذلك يوم بني قريظة . وقال الخذاء لا يختلف فيه عن الصحابة ، وهو قول  
جمهور العلماء ، ولأن سهم الفارس إنما استحقه الإنسان الذي هو الفارس بالفرس ،  
وغير بعيد أن يكون تأثير الفارس بالفرس في الحرب ثلاثة أضعاف تأثير الراحل .

(٢) لما روى مكحول أنه صلى الله عليه وسلم « أعطى الفرس العربي سهمين  
وأعطى المهجين سهماً » رواه سعيد وأبو داود مرسلًا .

(٣) للخبر ، ولما رواه الأوزاعي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسهم  
للخيل ، وكان لا يسهم للرجل فوق فرسين ، ولأن حاجته إلى الثاني لكون إدامة  
ركوب واحد يضعفه ، ويمنع القتال عليه ، بخلاف ما فوق ذلك ، فإنه مستغنى  
عنه ، فيعطى صاحبها خمسة أسهم ، سهم له ، وأربعة لفرسيه العربيين ، وهذا  
رواية عن أحمد ، والجمهور أنه لا يسهم لغير فرس واحد ، لظاهر الخبر ، ولو  
أسهم لفرسين لاستفاض ذلك .

(٤) كفيل وبغل وبعير ونحوها ، ولو عظم غناؤها ، وقامت مقام الخيل ،  
ولم تخل غزاة منها ، ولم يسهم لها صلى الله عليه وسلم ، وكذا أصحابه ، لم ينقل =

لعدم ورودہ عنہ علیہ السلام<sup>(۱)</sup> ( ویشارک الجیش سراياہ ) التي بعثت منه من دار الحرب ( فیما غنمت<sup>(۲)</sup> ویشارکونہ فیما غنم )<sup>(۳)</sup> قال ابن المنذر : روينا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وترد سراياهم على قعدهم »<sup>(۴)</sup> .

---

=أنهم أسهموا لغير الخليل ، ولا خلاف في ذلك ، ولأنه لا يحتاج إلى ما يحتاج إليه الفارس من الكلفة ، قال الشيخ وغيره : ويرضخ للبالغ ، والحمير ، وهو قياس الأصول ، كما يرضخ لمن لا سهم له من النساء ، والعبيد ، والصبيان .

(۱) أي أنه أسهم لغير الخليل ، وقد كان معه يوم بدر سبعون بعيراً ، وغيرها من الغزوات ، ولم يسهم لها .

(۲) قال ابن رشد : الجمهور أن العسكر يشاركونهم فيما غنموا ، وإن لم يشهدوا الغنيمة ولا القتال ، وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم « وترد سراياهم على قعدهم » رواه أبو داود ، ولأن لهم تأثيراً أيضاً في أخذ الغنيمة .

(۳) أي يشارك السرايا الجيش فيما غنم الجيش ، فأيهما غنم شاركه الآخر ، نص عليه ، وإذا لحق بالجيش مدد ، أو صار الفارس راجلاً ، أو عكسه ونحوه ، قبل تقضي الحرب ، جعلوا كمن كان فيها كلها ، وبعد تقضي الحرب ، ولو لم تحرز الغنيمة لا شيء له .

(۴) ورواه أبو داود وغيره ، ولأنها في مصلحة الجيش ، قال الشيخ : كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم لطلحة والزبير ، يوم بدر ، لأنه بعثهما في مصلحة الجيش ، فأعوان الطائفة الممتنعة وأنصارها منها ، فيما لهم وعليهم ، وذكر حديث ابن عمر وهو في سرية ، أنهم نفلوا بعيراً بعيراً ، وعنه : كان ينفل بعض من يبعث من السرايا ، لأنفسهم خاصة ، سوى قسمة عامة الجيش ، قال : ولم يرد ما يدل =

وإن بعث الإمام من دار الإسلام جيشين ، أو سريتين ،  
انفردت كل بما غنمت<sup>(١)</sup> ( والغال من الغنيمة )<sup>(٢)</sup> .

---

= على الإقتصار على نوع معين ، ولا مقدار معين ، فيفوض إلى رأي الإمام ، وهو قول الجمهور .

(١) لانفراد كل منهما بما تعانيه .

(٢) قد ارتكب كبيرة من كبائر الذنوب إجماعاً ، للنهي الأكيد ، والوعيد الشديد ، قال تعالى ( ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة ) حاملاً له على عنقه ، وهذا تهديد شديد ، ووعيد أكيد ، والأحاديث في تحريم الغلول مستفيضة متعددة ، منها قوله صلى الله عليه وسلم « أدوا الخيط والمخيط ، فإن الغلول عار ونار على أهله يوم القيامة » رواه أحمد وغيره ، ومنها قوله « لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة بكذا ، فأقول : لا أملك لك من الله شيئاً ، قد بلغتك » وقوله « إن الشملة لتلتهب عليه ناراً » متفق عليهما .

واتفق المسلمون على تحريم الغلول للآية والأحاديث ، وأجمعوا على أن على الغال رد ماغله ، ويؤخذ للمغنم ، ومن ستر على غال ، أو أخذ مما أهدي له منها ، أو باعه إمام أو جاب فهو غال ، وقال الشيخ : وما أخذه العمال وغيرهم من مال المسلمين بغير حق ، فلولي الأمر العادل استخراجه منهم ، كالهدايا التي يأخذونها بسبب العمل ، قال أبو سعيد : هدايا العمال غلول . وروي مرفوعاً ، ويشهد له قصة ابن اللثبية ، وكذلك محاباة الولاة في المعاملة من المبايع والمؤاجرة والمضاربة والمساقاة والمزارعة ونحو ذلك هو من نوع الهدية ، ولهذا شاطرهم عمر ، لما خصوا به لأجل الولاية من محاباة وغيرها ، لأنه إمام عادل ، يقسم بالسوية .

وقال الشيخ : وعمال النبيء إذا خانوا فيه ، وقبلوا هدية أو رشوة ، فمن فرض له دون أجرته ، أو دون كفايته وكفاية عياله بالمعروف ، لم يستخرج منه ذلك القدر ، وإن قلنا : لا يجوز لهم الأخذ بخيانة ، فإنه يلزم الإمام الإعطاء .

وهو من كتم ما غنمه أو بعضه ، لا يحرم سهمه <sup>(١)</sup> و ( يحرق ) وجوباً ( رحله كله ) ما لم يخرج عن ملكه <sup>(٢)</sup> ( إلا السلاح ، والمصحف ، وما فيه روح ) وآلته ، ونفقته <sup>(٣)</sup> وكتب علم <sup>(٤)</sup> وثيابه التي عليه <sup>(٥)</sup> وما لا تأكله النار فله <sup>(٦)</sup> قال يزيد بن يزيد بن جابر <sup>(٧)</sup> : السنة في الذي يغل أن يحرق رحله . رواه سعيد في سننه <sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) أي من الغنيمة ، لوجود السبب الذي استحقه به ، ولم يثبت حرمان سهمه في خبر ، ولا دل عليه قياس ، فبقي بحاله .
- (٢) يبيع ونحوه ، ولا يحرق سهمه ، لأنه ليس من رحله ، واتفقوا على أنه لا يقطع ، إذا كان له فيها سهم .
- (٣) أي نفقة الغال ، والآلة هي كسرجه ، ولجامه ، وحبله ونحوه وعلفه .
- (٤) أي وإلا كتب علم ، فلا تحرق .
- (٥) أي فلا تحرق ، نص عليه .
- (٦) لبقاء ملكه عليه ، ولا تأثير للنار فيه .
- (٧) عالم أهل دمشق ، وتلميذ مكحول ، وثقه غير واحد من الحفاظ .
- (٨) ولأحمد ، وأبي داود ، عن ابن عمر : سمعت أبي يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا وجدتم الرجل قد غل ، فأحرقوا متاعه ، واضربوه » فيعزر ولا ينفي ، وعنه : يعزر بما يراه الإمام ، ولا يحرق ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وجمهور العلماء ، وأئمة الأمصار ، ومن لا يحصى من الصحابة والتابعين ، واختار الشيخ وتلميذه أن تحريق رحل الغال من باب التعزير =

( وإذا غنموا ) أي المسلمون ( أرضاً ) بَأَنَّ ( فتحوها ) عنوة  
( بالسيف )<sup>(١)</sup> فأجلوا عنها أهلها ( خير الإمام بين قسمها )  
بين الغانمين<sup>(٢)</sup> ( ووقفها على المسلمين ) بلفظ من ألفاظ  
الوقف<sup>(٣)</sup> .

= لا الحد ، فيجتهد الإمام بحسب المصلحة ، واستظهره في الإقناع ، وصوبه في  
الإنصاف ، وقال البخاري : قد امتنع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة  
على الغال ، ولم يحرق متاعه . وقال الدارقطني : هذا الخبر لا أصل له عن النبي  
صلى الله عليه وسلم .

(١) أي غلبة وقهراً ، وهذا أحد أصناف الأرضين بالإستقراء .

(٢) تخيير مصلحة ، كالتخير في الأسرى ، فيفعل ما يراه أصح ، لأنه  
نائب المسلمين ، فلا يفعل إلا الأصح لهم ، قال الشيخ : ومذهب الأكثرين أن  
الإمام يفعل ما هو الأصح للمسلمين ، من قسمها ، أو حبسها ، ولأنه صلى الله عليه  
وسلم قسم نصف خير ، ووقف نصفها لنوائبه ، رواه أبو داود ، فتملك بقسمتها ،  
ولا خراج عليها ، لأنها ملك للغانمين .

(٣) لأن الوقف لا يثبت بنفسه ، فحكمها قبل الوقف حكم المنقول ، وعنه :  
تصير وقفاً بنفس الإستيلاء ، قال في الإنصاف : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب .  
وجزم به في الإقناع ، وقال ابن القيم : معنى وقفها إقرارها على حالها ، وضرب  
الخراج عليها ، مستمراً في رقيبتها . وقال : جمهور الصحابة والأئمة بعدهم على  
أن الأرض ليست داخلة في الغنائم التي تجب قسمتها ، وهذه كانت سيرة الخلفاء ،  
ولما قال بلال وذووه لعمر : اقسمها . قال : اللهم اكفنيهم . فبا حال عليهم الحول ،  
ثم وافق سائر الصحابة عمر ، وكذلك جرى في سائر البلاد التي فتحت عنوة ،  
لم يقسم منها الخلفاء قرية واحدة ، وكان الذي رآه وفعله عين الصواب ، فجعلها  
وقفاً على المقاتلة تجرى عليهم ، حتى يغزو منها آخر المسلمين .



( ويضرب عليها خراجاً مستمراً يؤخذ ممن هي بيده )<sup>(١)</sup> من مسلم وذمي ، يكون أجرة لها في كل عام<sup>(٢)</sup> كما فعل عمر رضي الله عنه فيما فتحه من أرض الشام ، والعراق ، ومصر<sup>(٣)</sup> وكذا الأرض التي جلوا عنها خوفاً منا<sup>(٤)</sup> .

(١) يتصرف فيها بنفسه أو يؤجرها ، فالخراج في رقبتها .

(٢) تتكرر الجزية بتكرر الأعوام ، بلا نزاع في الجملة .

(٣) ضرب عليها خراجاً مستمراً يؤخذ ممن هي بيده ، وقال : أما والذي نفسي بيده لولا أن أترك آخر الناس بَبَانًا ، أي لا شيء لهم ، ما فتحت علي قرية إلا قسمتها ، كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر ، ولكنني أتركها لهم خزانة يقتسمونها . رواه البخاري ، قال الشيخ : وجمهور الأئمة رأوا أن مافعله عمر من جعل الأرض المفتوحة عنوة فيئاً حسن جائز ، وإن حبسها بدون استطابة الغانمين ، ولا نزاع أن كل أرض فتحها لم يقسمها .

وقال ابن القيم : إن كان الأصلح للمسلمين قسمتها قسمها ، وإن كان الأصلح أن يقفها على جماعتهم وقفها ، وإن كان الأصلح قسمة البعض ، ووقف البعض فعل ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل الأقسام الثلاثة . وقال الشارح : ولم نعلم أن شيئاً مما فتح عنوة قسم بين الغانمين إلا نصف خيبر ، فصار لأهله ، لا خراج عليه ، وسائر ما فتح عمر ومن بعده لم يقسم منه شيء . قال الشيخ : وتنقلت أحوالها كالعراق ، فإن خلفاء بني العباس نقلوه إلى المقاسمة ، ومصر رفع عنها الخراج من مدة لا أعلم ابتداءها ، وصارت الرقبة للمسلمين ، وهذا جائز في أحد قولي العلماء .

(٤) أي كالعنوة في تخيير الإمام بين قسمها ووقفها على المسلمين ، وضرب خراج مستمر عليها ، وهذا الصنف الثاني .

أو صالحناهم على أنها لنا ونقرها معهم بالخراج<sup>(١)</sup> بخلاف ما صولحوا على أنها لهم ولنا الخراج عنها ، فهو كجزية تسقط بإسلامهم<sup>(٢)</sup> ( والمرجع في ) مقدار ( الخراج والجزية ) حين وضعهما ( إلى اجتهد الإمام ) الواضع لهما<sup>(٣)</sup> فيضعه بحسب اجتهاده لأنه أجرة ، يختلف باختلاف الأزمنة<sup>(٤)</sup> فلا يلزم الرجوع إلى ما وضعه عمر رضي الله عنه<sup>(٥)</sup> .

---

(١) فيضرب عليها خراج ، وهذا الصنف الثالث ، وهو « نوعان » هذا أحدهما وهي كالغنة في التخير ، ولا يسقط خراجها بإسلامهم ، وعنه : تصير وقفاً كالثانية ، ويضرب عليها الخراج ، ولا يغير إذا ضربه أحد الأئمة ، لأنه نقض للحكم اللازم ، ما لم يتغير السبب ، فيغير المسبب لتغير سببه .

(٢) أي فإن ما يؤخذ من خراجها كجزية ، كما ذكر ، إن أسلموا ، أو انتقلت إلى مسلم يسقط بإسلامهم ، ويقرون فيها بغير جزية ، لأنها ليست بدار إسلام ، بخلاف ما قبلها ، فلا يقرون فيها سنة بلا جزية ، وهذا هو النوع الثاني .

(٣) فيرجع في قدر الخراج في ابتداء الوضع إلى تقدير الإمام من زيادة ونقص ، على قدر حسب ما يؤدي إليه اجتهاده ، وتطبيقه الأرض .

(٤) فرجع فيه إلى اجتهاد الإمام ، قال الشيخ : ويجتهد الإمام في الخراج والجزية ، فيزيد وينقص بقدر الطاقة .

(٥) بل يستأنف الوضع فيما استؤنف فتحه ، وما وضعه عمر رضي الله عنه على كل جريب درهماً وقفيزاً ، وهو ثمانية أرطال ، قيل بالملكي ، والجريب عشر قصبات في مثلها ، والقصبه ستة أذرع ، بذراع عمر ، وهو ذراع متوسط ، وقبضة وإبهام قائمة ، فيكون الجريب ثلاثة آلاف ذراع وستمائة مكسراً .

وما وضعه هو أو غيره من الأئمة ليس لأحد تغييره<sup>(١)</sup> ما لم يتغير السبب<sup>(٢)</sup> كما في الأحكام السلطانية<sup>(٣)</sup> لأن تقديره ذلك حكم<sup>(٤)</sup> .

(١) لأنه حكم من الإمام ، ولا نقض لما فعله النبي صلى الله عليه وسلم من وقف أو قسمة ، أو فعله الأئمة بعده ، ولا تغيير ، لأنه نقض للحكم اللازم ، وإنما التخيير والإستئناف فيما استؤنف فتحه ، قال الوزير وغيره : الزيادة مع عدم الإحتمال لا تجوز ، ولا النقصان ، ومدار الباب أن تحمل الأرض ما تطيقه ، وأن لا يتبع غيره مما لم يأذن فيه الشرع بحال ، وأكد بالضمير البارز المنفصل لصحة العطف عليه ، على المذهب الراجح .

(٢) كما لو تغيرت حال الأرض بأن غلت ، أو رخصت ، فيغير المسبب لتغير سببه ، قال الشيخ : ولو بيعت الكروم بجراد أو غيره أو بعضها ، سقط من خراجها بقدر ذلك ، وإذا لم يمكن الإنتفاع بها ببيع ، أو إجارة ، أو غيرها لم تجز المطالبة بخراجها .

(٣) للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء ، عالم زمانه ، المتوفي ببغداد ، سنة ثمان وخمسين وأربعمائة ، وله مصنفات كثيرة ، منها الأحكام ، ذكر فيها ما وضعه عمر وغيره ، وأنه يختلف بما يختص بالأرض من جودة ، وبالزراع من اختلاف أنواعه ، وبالسقي والشرب ، فلا بد لواضع الخراج من اعتبار ما وصف ، من اختلاف الأرض ، والزراع ، والشرب ، ليعلم ما تحمله الأرض من خراجها ، فيقصد العدل فيما بين أهلها وأهل الفيء .

(٤) أي ما وضعه عمر ومن بعده حكم لازم ، وليس لأحد تغييره ، ولا نقضه ، وإنما التغيير فيما استؤنف فتحه ، ما لم يتغير السبب كما تقدم .

والخراج على أرض لها ماءٌ تسقى به ، ولو لم تزرع<sup>(١)</sup> لا على مساكن<sup>(٢)</sup> ( ومن عجز عن عمارة أرضه ) الخراجية<sup>(٣)</sup> ( أُجبر على إجارتها<sup>(٤)</sup> أو رفع يده عنها ) بإجارة أو غيرها<sup>(٥)</sup> لأن الأرض للمسلمين ، فلا يجوز تعطيلها عليهم<sup>(٦)</sup> ( ويجري فيها الميراث ) فتنتقل إلى وارث من كانت بيده ، على الوجه الذي كانت عليه في يد مورثه<sup>(٧)</sup> .

(١) كاللؤجرة ، وواجبها والحال ما ذكر خراج أقل ما يزرع ، وهو درهم وقفيز ، ولا خراج على ما لا يناله ماء ، ولو أمكن زرعه ، وإحياؤه ولم يفعل ، وما لم ينبت ، أو لم ينله إلا عاماً بعد عام ، نصف خراجه في كل عام ، وهو على المالك ، لأنه على رقبة الأرض كما تقدم .

(٢) فليس عليها خراج بالإتفاق ، وإن حولت مزارع ونحوها فعلها .

(٣) وهي ما فتحت عنوة .

(٤) لثلا يتعطل خراجها على المسلمين .

(٥) أي أو غير الإجارة ، كدفعها لمن يعمرها ويقوم بخراجها .

(٦) بسبب عجزه عن عمارتها ، ويجوز شراء أرض الخراج استنقاذاً ، وذلك أن تنتقل إليه بما عليها من خراج ، لامتناع الشراء الحقيقي ، ويكره شراؤها للمسلم ، لما في دفع الخراج من الذل ، وإن رأى الإمام المصلحة في إسقاط الخراج عن إنسان ، أو تخفيفه جاز ، وسيأتي في المساقاة أن القائم في الكلف بالعدل كالمجاهد في سبيل الله .

(٧) كالمالك ينتقل من مورث إلى وارث ، إلا أنه ليس مثله من كل وجه .

فإن أثر بها أحداً صار الثاني أحق بها ، كالمستأجرة<sup>(١)</sup> ،  
ولا خراج على مزارع مكة والحرم<sup>(٢)</sup> ( وما أخذ ) بحق ،  
بغير قتال<sup>(٣)</sup> ( من مال مشرك ) أي كافر<sup>(٤)</sup> ( كجزية ،  
وخراج ، وعشر ) تجارة من حربي<sup>(٥)</sup> أو نصفه من ذمي اتجر  
إلينا<sup>(٦)</sup> .

(١) أي فإن أثر بالأرض الخراجية من كانت بيده أحداً ، صار المؤثر أحق  
بها ، كالأرض المستأجرة ، إذا أثر بها المستأجر أحداً ، بإجارة ونحوها ، كان الثاني  
أحق بها ، لقيامه مقام الأول .

(٢) وإن كانت فتحت عنوة ، كما هو مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، ويحرم  
بيعها ، وإيجارتها ، وفاقاً لهما ، كبقاع المناسك ، واختار الشيخ جواز البيع فقط ،  
وتابعه ابن القيم ، لأنه إنما يستحق التقدم على غيره بهذه المنفعة ، واختص بها لسبقه  
وحاجته ، فهي كالرحاب ، والطرق ، من سبق إليها ، فهو أحق بها ، وإنما جاز  
البيع لوروده على المحل الذي كان البائع أحق به من غيره .

(٣) أي بحق الكفر لا من ذمي غصباً ونحوه ، أو ببيع ونحوه ، و « بلا  
قتال » أخرج الغنيمة .

(٤) والفرق بين المشرك والكافر ، أن المشرك هو المتخذ مع الله إلهاً آخر ،  
والكافر هو الجاحد .

(٥) وكخراج ، وزكاة تغلي ، ولا يؤخذ في السنة إلا مرة واحدة .

(٦) أي نصف عشر تجارة من ذمي اتجر إلينا ففيه .

( وما تركوه فزعاً ) منا<sup>(١)</sup> أو تخلف عن ميت لا وارث له<sup>(٢)</sup>  
( وخمس خمس الغنيمة<sup>(٣)</sup> ) فهو ( فيء ) سمي بذلك لأنه رجع  
من المشركين إلى المسلمين<sup>(٤)</sup> وأصل الفيء الرجوع<sup>(٥)</sup>

---

(١) وهربوا ، أو بذلوه فزعاً منا في الهدنة وغيرها ، وهذا إذا لم نقصد لهم  
بقتال ، وإلا كان غنيمة .

(٢) مسلماً كان أو كافراً ، يستخرج جميع ماله ، فيصرف في مصالح  
المسلمين ، قال الشيخ وغيره : اتفق المسلمون ، على أنه من مات ولا وارث له  
معلوم ، فماله يصرف في مصالح المسلمين .

(٣) سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما تقدم ، فإنه يصرف في مصالح  
المسلمين ، قال الشيخ : يقسمه الإمام بنفسه في طاعة الله ورسوله ، كما يقسم الفيء  
وهذا قول أكثر السلف ، وهو قول عمر بن عبد العزيز ، ومذهب أهل المدينة ،  
والرواية الأخرى عن أحمد ، وهو أصح الأقوال ، وعليه يدل الكتاب والسنة ،  
أه ، وكذا ما يهdy لأمر الجيش ، وبعض الغنائم ، وغير ذلك مما سيأتي بيانه  
وغيره .

(٤) لأن المشركين لما أشركوا مع الله غيره ، لم يبقوا مستحقين لتلك الأموال ،  
التي إنما جعلها الله للإستعانة بها على عبادته ، فأرجعها الله لعباده المسلمين ، ليستعينوا  
بها على عبادته وحده .

(٥) قاله الشيخ وغيره ، قال : والله خلق الخلق لعبادته ، وأعطاهم الأموال  
ليستعينوا بها على عبادته ، فالكفار لما كفروا بالله ، وعبدوا معه غيره ، لم يبقوا  
مستحقين للأموال ، فأباح الله لعباده قتلهم ، وأخذ أموالهم ، فصارت فيئاً ، أعاده  
الله على عباده المؤمنين ، لأنهم هم المستحقون له ، وكل مال أخذ من الكفار ، =

## ( يصرف في مصالح المسلمين )<sup>(١)</sup> .

= قد يسمى فيثاً ، حتى الغنيمة ، لقوله في حنين « ما يحل لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس ، وهو مردود عليكم » لكن لما قال الله ( ما أفاء الله على رسوله ) الآيات ، صار اسم الفيء عند الإطلاق ، لما أخذ من الكفار بغير قتال .

وجمهور العلماء على أن الفيء لا يخمس ، كقول مالك وأبي حنيفة ، وأحمد ، وهو قول السلف قاطبة ، وهو الصواب ، فإن السنة الثابتة ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخلفائه ، تقتضي أنهم لم يخمسوا فيثاً قط ، ومنشأ الخلاف : أنه لما كان لفظ آية الخمس ، وآية الفيء واحداً ، اختلف فهم الناس للقرآن ، وصوب : أن مال الخمس والفيء سواء .

(١) وقاله الشيخ وغيره ، قال : وسائر الأموال السلطانية لجميع المصالح اتفاقاً . وقال : وما اجتمع من بيت المال ، ولم يرد إلى أصحابه ، فصرفه في مصالح أصحابه والمسلمين ، أولى من صرفه فيما لا ينفع أصحابه ، أو فيما يضر ، قال : ومثله المظالم المجهول أربابها ، والواجب على من حصلت بيده أموال ، ردها إلى مستحقها ، فإذا تعذر ذلك ، فالمجهول كالمعدوم ، وقد دل على ذلك قوله في اللقطة « فإن وجدت صاحبها فارددها إليه » .

وذكر أن من مات لا وارث له ، ففي المصالح ، ثم قال : فإن ما لم يعلم بحال ، أو لا يقدر عليه بحال ، هو في حقنا كالمعدوم ، فلا نكلف إلا بما نعلمه ونقدر عليه ، وهذا النوع ونحوه ، إنما حرم لتعلق حق الغير به ، فإذا كان الغير معدوماً ، أو مجهولاً بالكلية ، أو معجزاً عنه بالكلية ، سقط حق تعلقه به مطلقاً ، والإعدام ظاهر ، والإعجاز مثل الأموال التي قبضها الملوك ، كالمكوس وغيرها من أصحابها ، فهذان قياسان قطعيان من السنة ، والدليل الثاني : القياس ، وهو إما أن تحبس إلى أن تتلف ، وإتلافها حرام ، وحبسها أشد ، فتعين إنفاقها ، =

= وليس لها مصرف معين ، فتصرف في جميع جهات البر ، والثواب الذي يتقرب به إلى الله ، فتصرف في سبيل الله .

قال : والغنيمة والخراج لمصالح المملكة ، فيفتقر إلى إجتهد الإمام ، لعدم تعيين مصرفه ، ولأن به يجتمع الجند على باب السلطان ، فينفذ أحكام الشرع ، ويحمي البيضة ، ويمنع القوي من ظلم الضعيف ، ويوصل كل ذي حق حقه ، فلو فرقه غيره تفرقوا عنه ، وزالت حشمته وهيبته ، وطمع فيه ، فجر ذلك إلى الفساد ، قال : وبيت المال ملك للمسلمين ، يضمه متلفه ، ويحرم الأخذ منه إلا بإذن الإمام ، ولا يجوز الصدقة به ، ويسلمه إلى الإمام .

قال : ولا تتم رعاية الخلق إلا بالحق الذي هو العطاء ، والنجدة التي هي الشجاعة ، بل لا يصلح الدين والدنيا إلا بذلك ، ولذلك من لم يقم بها سلب الأمر ونقل إلى غيره . وذكر آيات في الإنفاق والشجاعة ، ثم قال : فعلق الأمر بالإنفاق الذي هو السخاء ، والقتال الذي هو الشجاعة ، وأن هذا مما اتفق عليه أهل الأرض .

وذكر أنه افترق الناس أربع فرق : فريق صاروا نهّابين ، وهابيين ، وفريق عندهم خوف ودين ، يمنهم عما يعتقدونه قبيحاً ، لكن لا يعتقدون أن السياسة لا تتم بما يفعله أولئك من الحرام ، فينهون أحياناً عن ترك واجب يكون النهي عنه من الصد عن سبيل الله ، فيقاتلون المسلمين كما فعلت الخوارج ، والفريق الثالث الأمة الوسط ، دين محمد صلى الله عليه وسلم وخلفائه ، وهو إنفاق المال في المنافع للناس ، فإن كانوا رؤساء فبحسب الحاجة إلى صلاح الأحوال ، وإقامة الدنيا والدين ، ولا يأخذون ما لا يستحقونه ، فيجمعون بين التقوى والإحسان ، ولا تتم السياسة الدينية إلا بهذا ، والفريق الرابع يأخذ ولا يعطي غيره ، فلا يصلح به دين ولا دنيا .



## ولا يختص بالمقاتلة ، ويبدأ بالأهم فالأهم<sup>(١)</sup> .

(١) قاله الشيخ وغيره ، وقال : يبدأ بالأهم فالأهم من مصالح المسلمين ، المقاتلة الذين هم للنصرة والجهاد ، وهم أولى الناس بالفيء ، لأنه لا يحصل إلا بهم ، حتى قيل : إن مال الفيء مختص بهم ، ولا يجب عطاء إلا لبالغ ، عاقل ، حر ، صحيح ، يطبق القتال ، ومن مات بعد حلوله ، دفع لورثته حقه ، وصغار أولاده كفائتهم ، فإذا بلغ ذكرهم أهلاً فرض له إن طلب ، وإلا ترك ، قال عمر : ما أحد منا بأحق به من أحد ، إلا أنا على منازلنا من كتاب الله ، الرجل وقدمه ، والرجل وبلاؤه ، والرجل وغناؤه ، والرجل وحاجته .

قال الشيخ : « بلاؤه » هو الذي يجتهد في قتال الأعداء ، « وغناؤه » هو الذي يغني عن المسلمين في مصالحهم ، كولاة أمورهم ، ومعلميهم ، وأمثال هؤلاء ، والرجل وسابقتها ، وهو من كان من السابقين الأولين ، فإنه كان يفضلهم في العطاء على غيرهم ، والرجل وفاقته ، فإنه كان يقدم الفقراء على الأغنياء ، وذكر نحوه ، ثم قال : وإذا عرفت أن العطاء بحسب منفعة الرجل ، وبحسب حاجته في حال المصالح ، وفي الصدقات أيضاً ، علمت أنه يبدأ بالأهم فالأهم ، قال : فإنه مع وجود المحتاجين ، كيف يحرم بعضهم ، ويعطى لغني لا حاجة له ، ولا منفعة به ، لا سيما إذا ضاقت أموال بيت المال عن إعطاء كل المسلمين ، غنيهم وفقيرهم ، فكيف يعطى الغني الذي ليس فيه نفع عام ، ويحرم الفقير المحتاج ، بل الفقير النافع أولى .

قال : ولا يجوز لولي الأمر أن يعطي أحداً ما لا يستحقه ، لهوى نفسه ، من قرابة ، أو مودة أو نحو ذلك ، وليس لولاة الأمور أن يقسموها بحسب أهوائهم ، كما يقسم المالك ملكه ، فإنما هم أمناء ، ونواب ، ووكلاء ، ونص العلماء أنه يجب أن يقدم في مال الفيء والمصالح أهل المنفعة العامة ، وإذا كان العطاء لمنفعة =

من سد بثق<sup>(١)</sup> وتعزِيل نهر<sup>(٢)</sup> وعمل قنطرة<sup>(٣)</sup> ورزق نحو  
قضاة<sup>(٤)</sup> . ويقسم فاضل بين أحرار المسلمين ، غنيهم  
وفقيروهم<sup>(٥)</sup> .

---

= المسلمين لم ينظر إلى الآخذ ، هل هو صالح النية أو فاسدها ؟ وإنما العطاء بحسب  
مصلحة دين الله .

قال : فأقوام من ذوي الحاجات ، والدين ، والعلم ، لا يعطى أحدهم كفايته ،  
ويتمزق جوعاً ، وهو لا يسأل ، ومن يعرفه فليس عنده ما يعطيه ، وأقوام يأكلون  
أموال الناس بالباطل ، ويصلون عن سبيل الله ، وأقوام لهم رواتب فوق حاجاتهم ،  
وقوم لهم رواتب مع غناهم ، وعدم حاجتهم ، ولا يستريب مسلم أن السعي في  
تمييز الحق من غيره ، والعدل بين الناس بحسب الإمكان ، من أفضل أعمال ولاية  
الأمر ، بل ومن أوجبها عليهم .

(١) وهو الخرق في أحد حافتي النهر ، وقدم في الإقناع : من سد ثغر ،  
وكفاية أهله ، وحاجة من يدفع عن المسلمين .

(٢) أي تنحية ترابه ، وإفرازه عنه إلى جانبيه .

(٣) أي جسر وهو آزرج يبنى بالآجر ونحوه ، أو بالحجارة وغيرها ، على الماء  
يعبر عليه .

(٤) كفتين ، وفقهاء ، ومؤذنين ، ومن يحتاج إليه المسلمون ، وكل ما يعود  
نفعه للمسلمين .

(٥) أي يقسم فاضل بيت المال عمن ذكر بين أحرار المسلمين ، دون رقيقهم ،  
قال عمر : ما أحد من المسلمين إلا له في هذا المال نصيب إلا العبيد ، وقرأ ( ما أفاء  
الله على رسوله ) حتى بلغ ( والذين جاؤا من بعدهم ) فقال : هذه استوعبت =

=المسلمين عامة ، غنيهم وفقيرهم ، وقال : والله لئن بقيت لهم لأوتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال ، وهو يرعى مكانه . وقال مالك وأحمد : لاحظ للرافضة فيه . واختاره الشيخ ، وقال : ليس لولاة الأمور أن يستأثروا منه فوق الحاجة ، كالإقطاع يصرفونه فيما لا حاجة إليه ، وقال : لو قدر أنه لم يحصل للفقراء من الزكاة ما يكفيهم ، وأموال بيت المال مستغرقة بالمصالح العامة ، كان إعطاء العاجز منهم عن الكسب فرض كفاية ، فعلى المسلمين جميعاً أن يطعموا الجائع ، ويكسوا العاري ، ولا يدعوه بينهم محتاجاً .

## فصل<sup>(١)</sup>

ويصح الأمان من مسلم ، عاقل ، مختار<sup>(٢)</sup> غير سكران<sup>(٣)</sup>  
ولو قناً أو أنثى<sup>(٤)</sup> .

---

(١) أي في الأمان ضد الخوف ، ذكره الشارح ، والأصل في الأمان قوله تعالى ( وإن أحد من المشركين استجارك ، فأجره حتى يسمع كلام الله ، ثم أبلغه مأمنه ) قال الأوزاعي : هي إلى يوم القيامة ، فمن طلب أماناً لسمع كلام الله ، ويعرف شرائع الإسلام ، لزم إجابته ، ثم يرد إلى مأمنه ، وفي الصحيحين « ذمة المسلمين واحدة ، يسعى بها أدناهم » .

(٢) أي يشترط أن يكون الأمان من مسلم ، فلا يصح من كافر ولو ذمياً ، للخبر ، عاقل ، لا طفل ولا مجنون ، فإن كلامه غير مفيد ، مختار ، فلا يصح من مكروه عليه ، ويصح من أسير غير مكروه ، للعموم ، ويصح من هرم ، وسفيه ، للعموم ما سبق ، ولا ينقض الإمام أمان المسلم إلا أن يخاف خيانة من أعطيه .

(٣) لأنه لا يعرف المصلحة .

(٤) أي ولو كان الأمان من قن ، فإذا أمن العبد المسلم شخصاً أو مدينة يمضي أمانه ، وهو مذهب مالك والشافعي ، سواء أذن له سيده في القتال ، أو لم يأذن ، قال عمر : العبد المسلم رجل من المسلمين ، يجوز أمانه . رواه سعيد ، وللخبر المتقدم ، ولأنه مسلم عاقل ، أشبه الحر ، وكذا لو كان الأمان من أنثى ، لما في الصحيحين « قد أجرنا من أجرت ، يا أم هانئ » ولقصة زينب ، وذكر الإجماع على صحة أمانها غير واحد .

## بلا ضرر<sup>(١)</sup> في عشر سنين فأقل<sup>(٢)</sup> منجزاً ومعلقاً<sup>(٣)</sup> .

(١) أي علينا من تأمين الكفار .

(٢) أي لا أزيد ، قال الوزير : اتفقوا على أن الإمام يجوز له مهادنة المشركين عشر سنين فما دونها . وقال الشيخ وابن القيم : تجوز ما شئنا ، لقوله « نقركم ما أقركم الله » واختار الشيخ صحته ، وقال ابن القيم : في غزوة الحديبية جواز صلح أهل الحرب على وضع القتال عشر سنين ، ويجوز فوقها ، للحاجة ، والمصلحة الراجحة ، كما إذا كان بالمسلمين ضعف ، وعدوهم أقوى منهم ، وفي العقد لما زاد عن العشر مصلحة للإسلام . وأخذ ابن القيم من قوله « نقركم ما شئنا » جواز إجلاء أهل الذمة من دار الإسلام ، إذا استغني عنهم ، كما أجلهم عمر بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه قول قوي ، يجوز للمصلحة ، وفي قصة هوازن دليل على أن المتعاقدين إذا جعلاً بينهما أجلاً غير محدود جاز .

(٣) أي يصح الأمان منجزاً ، بغير تعليق ، كقوله : أنت آمن . ويصح معلقاً بشرط ، نحو : إن فعلت كذا ؛ أو : من فعل كذا فهو آمن . لقوله صلى الله عليه وسلم « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن » ويصح بكل ما يدل عليه من قول ، كـ « لا بأس عليك » أو « أجرتك » أو « لا تخف » ونحو ذلك ، ورسالة ، وكتاب ، وإشارة مفهومة ، قال عمر « لو أن أحدكم أشار بإصبعه إلى السماء إلى مشرك فترل بأمانه فقتله ، لقتلته به » رواه سعيد ، وقال أحمد : إذا أشير إليه بشيء غير الأمان ، فظنه أماناً ، فهو أمان ، وكل شيء يرى العدو أنه أمان ، فهو أمان ، ويصح لرسول ومستأمن ، لقوله « لو كنت قاتلاً لأجداً لقتلتكما » فمضت السنة أن لا تقتل الرسل .

ومن جاء بلا أمان ، وادعى أنه رسول ، أو تاجر ، وصدقته عادة قبل ، وإلا فكأسير ، وإن أسر مسلم فأطلق بشرط أن يقيم عندهم ، لزمه الوفاء إلا =

من إمام لجميع المشركين<sup>(١)</sup> ومن أمير لأهل بلدة جعل بإزائهم<sup>(٢)</sup> ومن كل أحد لقافلة وحصن صغيرين عرفا<sup>(٣)</sup> ويحرم به قتل ، ورق ، وأسر<sup>(٤)</sup> .

---

= المرأة ، وبلا شرط ، وكونه رقيقاً ، فإن أمنوه فله الحرب ، وإلا فيقتل ويسرق ، قال الشيخ : لو سرق أولادهم ، وخرج بهم إلى بلاد المسلمين ملكهم ، ويجوز عقد الأمان للرسول ، والمستأمن ، وقيمون مدة الهدنة بلا جزية ، وعند أبي الخطاب : لا يجوز سنة فصاعداً إلا بجزية ، واختاره الشيخ .

(١) ول بعضهم ، ولأهل جهة ، ومحلة وعدد ، وفرد ، رجل ، أو امرأة ، لأن ولايته عامة ، ويصح من إمام وأمير لأسير كافر ، بعد الإستيلاء عليه ، وليس ذلك لآحاد الرعية إلا أن يجيزه الإمام ، وعنه : يصح لآحادهم ، قطع به في المنتهى ، لقصة زينب .

(٢) لعموم ولايته وقتالهم ، وفي حق غيرهم هو كآحاد الرعية .

(٣) أي يصح أمان كل واحد من آحاد الرعية لقافلة صغيرة ، وحصن صغير عرفاً ، وقدره بعضهم مائة فأقل ، لأن عمر أجاز أمان العبد لأهل الحصن ، ولا يصح لأهل بلدة كبيرة كمرستاق ، ولا جمع كبير ، لأنه يفضي إلى تعطيل الجهاد ، والإفتيات على الإمام .

(٤) وكذا أخذ مال ، أو التعرض لهم ، لعصمتهم بالأمان ، وإذا أودع المستأمن ماله مسلماً ، أو أقرضه إياه ، ثم عاد إلى دار الحرب ، بقي الأمان في ماله ، ويبحث به إليه إن طلبه ، وإن مات بعث به إلى ورثته ، ومن دخل منا دارهم بأمان ، حرمت عليه خيانتهم ، ومعاملتهم بالربا ، فإن خانهم ، أو سرق منهم ، أو اقترض شيئاً ، وجب رده إلى أربابه .

ومن طلب الأمان ليسمع كلام الله<sup>(١)</sup> ويعرف شرائع الإسلام ،  
لزم إجابته<sup>(٢)</sup> ثم يرد إلى مأمنه<sup>(٣)</sup> والهدنة عقد الإمام أو  
نائبه<sup>(٤)</sup> على ترك القتال مدة معلومة<sup>(٥)</sup> ولو طال ، بقدر  
الحاجة<sup>(٦)</sup> وهي لازمة<sup>(٧)</sup> .

---

(١) لزم إجابته ، لقوله تعالى ( فأجره حتى يسمع كلام الله ) الآية ، وتقدم  
قول الأوزاعي هي إلى يوم القيامة .

(٢) ليعلم أمر الدين ، وما له من الثواب إن آمن ، وما عليه من العقاب إن  
أصر على الكفر .

(٣) لقوله تعالى ( ثم أبلغه مأمنه ) أي إلى الموضع الذي يأمن فيه ، وهو دار  
قومه .

(٤) وهي في اللغة الدعة والسكون ، وتسمى مهادنة ، وموادعة ، ومعاهدة ،  
ومسألة ، ولا يعقدها إلا الإمام الذي بيده الحل والعقد ، أو نائبه ، لأنها تتعلق  
بنظرهما واجتهادهما ، وليس غيرهما محلاً لذلك ، لعدم ولايته ، وصلاحيته  
لترك القتال ، والأصل فيها قوله تعالى ( براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم  
من المشركين ) وقوله ( وإن جنحوا للسلم فاجنح لها ) .

(٥) والجمهور : ومجهولة . لفعله صلى الله عليه وسلم ذلك في صلح  
الحديبية ، كما في الصحيحين وغيرهما ، من غير ذكر مدة .

(٦) فإن زادت على عشر عندهم بطل الزائد فقط .

(٧) قال الشيخ : ويجوز عقدها مطلقاً وموقتاً ، والموقت لازم من الطرفين ،  
يجب الوفاء به ، ما لم يتقضه العدو ، ولا ينقض بمجرد الخيانة ، في أظهر قولي  
العلماء ، وأما المطلق فهو عقد جائز ، يعمل الإمام فيه بالمصلحة ، ومتى مات الإمام  
أو عزل ، لزم من بعده الوفاء بعقده .

يجوز عقدها لمصلحة ، حيث جاز تأخير الجهاد ، لنحو ضعف بالمسلمين<sup>(١)</sup> ولو بمال منا ضرورة<sup>(٢)</sup> ويجوز شرط رد رجل جاء منهم مسلماً للحاجة<sup>(٣)</sup> وأمره سرّاً بقتالهم ، والفرار منهم<sup>(٤)</sup> ولو هرب قن فأسلم لم يرد ، وهو حر<sup>(٥)</sup> ويؤخذون بجنايتهم على مسلم من مال ، وقود ، وحد<sup>(٦)</sup> .

(١) أي عن القتال ، أو لمشقة الغزو ، أو مانع بالطريق ، ونحو ذلك ، أو في أداء الجزية ، فإن لم تكن حاجة ، كظهور المسلمين وقوتهم ، لم يصح ذلك .

(٢) لدعاء المصلحة لها ، ولا تصح إلا حيث جاز تأخير الجهاد لمصلحة .

(٣) مثل أن يخاف على المسلمين الهلاك ، أو الأسر ، وكذا بمال منهم ، وبغير عوض ، بحسب المصلحة ، لفعله صلى الله عليه وسلم .

(٤) لأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في صلح الحديبية ، ولا يمنهم الإمام أخذه ، ولا يجبره على العود معهم ، لقصة أبي بصير ، ولأنه رجوع إلى الباطل ، فكان له الأمر بعدمه ، وله ولمن أسلم معه أن يتحيزوا ناحية ، ويقتلوا من قدروا عليه من الكفار ، ويأخذوا أموالهم ، ولا يدخلون في الصلح ، وإذا عقدها من غير شرط ، لم يجوز رد من جاء مسلماً أو بأمان .

(٥) لأنه لم يدخل في الصلح ، ولأنه ملك نفسه بإسلامه ، لقوله تعالى ( ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ) وكلمة « هو حر » جملة مستأنفة سبقت لبيان حكم ، لا حالية .

(٦) أي حد قذف مسلم ، وحد سرقة ، لأن الهدنة تقتضي أمان المسلمين منهم ، وأمانهم من المسلمين ، في النفس ، والمال ، والعرض ، ولا يحدون لحق الله ، لأنهم لم يلتزموا حكمنا .



ويجوز قتل رهائنهم إن قتلوا رهائننا<sup>(١)</sup> وإن خيف نقض  
عهدهم أعلمهم أنه لم يبق بينه وبينهم عهد قبل الإغارة  
عليهم<sup>(٢)</sup> .

---

(١) على الأصح ، جزم به في الإقناع ، والمتهى ، وغيرهما .

(٢) والقتال ، فيقول : قد نبذت عهدكم ، وصرت حرباً ، ونحو ذلك ،  
لقوله تعالى ( وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء ) أي أعلمهم بنقض  
العهد ، حتى تصير أنت وهم سواء في العلم ، قال الوزير : اتفقوا على أنه إذا عاهد  
المشركون عهداً وفي لهم به ، إلا أبا حنيفة ، فشرط بقاء المصلحة ، واتفقوا على أنه  
لا يجوز نقضه إلا بعد نبذه في مدة العهد ، ولا يصح نقضه إلا من إمام ، ومتى  
حارب أهل العهد من هم في ذمة الإمام أو جواره وعهده ، صاروا حرباً له بذلك ،  
وله أن يبيتهم في ديارهم ، ولا يحتاج أن يعلمهم على سواء ، كما في قصة الفتح ،  
ولنما الإعلام إذا خاف منهم خيانة ، فإذا تحققها صاروا نابذين لعهده ، وأما الذمة  
فليس له نبذها ، لأنها مؤبدة .

## باب عقد الذمة وأحكامها <sup>(١)</sup>

الذمة لغة العهد ، والضمان ، والأمان <sup>(٢)</sup> ومعنى عقد الذمة :  
إقرار بعض الكفار على كفرهم ، بشرط بذل الجزية <sup>(٣)</sup> والتزام  
أحكام الملة <sup>(٤)</sup> والأصل فيه قوله تعالى ( حتى يعطوا الجزية  
عن يد وهم صاغرون ) <sup>(٥)</sup> .

---

(١) وما يتعلق بذلك ، وصيغة عقدها : أقررتكم بالجزية والإستسلام ،  
أو يبذلون ذلك فيقول لهم : أقررتكم على ذلك . أو نحوهما .

(٢) فعلة من : أذم يذم . إذا جعل له عهداً ، قال صلى الله عليه وسلم « يسعى  
بذمتهم أذناهم » والفرق بين المعاهد ، والمستأمن ، والذمي ، أن المعاهد هو من أخذ  
عليه العهد من الكفار ، والمستأمن هو من دخل دارنا منهم بأمان ، والذمي من استوطن  
دار الإسلام بتسليم الجزية .

(٣) بدلاً عن قتلهم ، وإقامتهم بديارنا ، كما يأتي ، لا إقراراً منا لهم على  
دينهم الباطل ، وقال الشيخ : وجبت عقوبة وعوضاً عن حقن الدم ، عند أكثر  
العلماء ، وليس للإمام نقض عهدهم ، وتجديد الجزية عليهم ، لأن عقد الذمة مؤبد ،  
وقد عقده عمر معهم .

(٤) من إقامة الحد عليهم فيما يعتقدون تحريره كالزنا ، لا السرقة ، وأخذهم  
بالقصاص من قتل نفس ، أو أخذ مال أو غيره .

(٥) أي يؤدوا الخراج المضروب عليهم إن لم يسلموا ، على وجه الصغار كل  
عام ، أو جزاء على أماننا لهم ، لأخذها منهم رفقاء ، واختاره الشيخ ، ويأتي مافي =

( لا يعقد ) أي لا يصح عقد الذمة ( لغير المجوس )<sup>(١)</sup> لأنه يروى أنه كان لهم سكتاب فرفع ، فصارت لهم بذلك شبهة<sup>(٢)</sup> ولأنه صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر ، رواه البخاري عن عبد الرحمن بن عوف<sup>(٣)</sup> ( وأهل الكتابين ) اليهود والنصارى ، على اختلاف طوائفهم<sup>(٤)</sup> .

---

= الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر ، وصالح أكيدر دومة على الجزية ، رواه أبو داود وغيره ، وبعث معاذاً إلى اليمن ، وأمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً ، رواه الخمسة .

(١) هذا المذهب ، وقول بعض العلماء ، وكانوا عرباً ، فاعتنقوا المجوسية لمجاورتهم فارس .

(٢) قال الشيخ : إنما وقعت الشبهة فيهم لما اعتقد بعض أهل العلم أنها لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب ، وقد أخذت منهم بالنص والإجماع . قال : وإذا كان أهل الكتاب لا تجوز مهادنتهم إلا مع الجزية والصغار ، فغيرهم أولى بذلك .

(٣) ورواه الترمذي وغيره عن عمر أنه لم يأخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر ، وعن المغيرة أنه قال لعامل كسرى : أمرنا نبينا صلى الله عليه وسلم أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده ، أو تؤدوا الجزية . رواه البخاري ، وقال ابن رشد : اتفق عامة الفقهاء على أخذها من المجوس ، لقوله صلى الله عليه وسلم « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » .

(٤) كما أخبر صلى الله عليه وسلم أن اليهود إحدى وسبعون فرقة ، والنصارى =

( ومن تبعهم ) فتدين بأحد الدينين <sup>(١)</sup> كالسامرة والفرنج  
والصابئين <sup>(٢)</sup> لعموم قوله تعالى ( من الذين أوتوا الكتاب ) <sup>(٣)</sup>

= اثنتان وسبعون فرقة ، واليهود : قيل لأنهم هادوا عن عبادة العجل ، أي تابوا ،  
أو نسبة إلى يهوذا ، بالمعجمة ، ثم عرب بالمهملة ، وقيل غير ذلك ، والنصارى  
نسبة إلى قرية بالشام ، يقال لها ناصرة .  
(١) أي دين اليهودية أو النصرانية .

(٢) التابعين لليهودية أو النصرانية ، فالسامرة : قبيلة من قبائل بني إسرائيل  
وهم طائفة من اليهود ، إليهم نسب السامري ، ويقال لهم « السمرة » والفرنج :  
هم الروم ، ويقال لهم « بنو الأصفر » والأشبه أنها مولدة ، ولعل ذلك نسبة إلى  
فرنجة ، بضم أوله وثانيه ، وسكون ثالثه : جزيرة من جزائر البحر ، والنسبة إليها  
فرنجي ثم حذفت الياء ، والصابئين جمع صابئ ، وهم الخارجون من دين إلى  
غيره ، وأصل الصبو الخروج ، فيعقد لهؤلاء ، وقاله شيخ الإسلام وغيره ، وتوخ ،  
وبهرا ، وبنو تغلب : نصارى ، لمجاورتهم للروم ، وقبائل من اليمن تهودوا ،  
لمجاورتهم لليهود اليمن ، قال ابن القيم : فأجرى الجزية ولم يعتبر آباءهم ، ولا متى  
دخلوا في دين أهل الكتاب :

(٣) فشملت الآية من تدين باليهودية أو النصرانية ، فمن اختار اليهودية  
أو النصرانية من هؤلاء أو غيرهم ، أقر وعقدت له ، قال الوزير وابن رشد وغيرهما :  
اتفقوا على أن الجزية تضرب على أهل الكتاب ، وهم اليهود والنصارى ، وكذلك  
اتفقوا على ضربها على المجوس ، واختلفوا فيمن لا كتاب له ولا شبهة ، فقال مالك :  
تؤخذ من كل كافر ، عربياً كان أو عجمياً ، إلا من مشركي قريش . وقال أبو  
حنيفة : لا تقبل إلا من العجم . وهو رواية عن أحمد ، واختار أبو العباس أخذ  
الجزية من جميع الكفار ، وأنه لم يبق أحد من مشركي العرب بعد ، بل كانوا  
قد أسلموا . =

( ولا يعقدها ) أي لا يصح عقد الذمة ( إلا ) من ( إمام أو نائبه ) <sup>(١)</sup> لأنه عقد مؤبد فلا يفتات على الإمام فيه <sup>(٢)</sup> ويجب إذا اجتمعت شروطه <sup>(٣)</sup> ( ولا جزية ) وهي مال يؤخذ منهم ، على وجه الصغار ، كل عام <sup>(٤)</sup> .

= وقال : ومذهب الأكثرين : أنه يجوز مهادنة جميع الكفار ، بالجزية والصغار ، قال : وإذا عرفت حقيقة السنة ، تبين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفرق بين عربي وغيره ، وأن أخذ الجزية ، كان أمراً ظاهراً مشهوراً ، وقدم أبي عبيدة بـمال البحرين معروف ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، لم يخص العرب بحكم في الدين ، لا بمنع الجزية ولا منع الإسترقاق ، ولا تقديمهم في الإمامة ، ولا بجعل غيرهم ليس كفواً لهم في النكاح ، ولا يحل ما استطابوه دون ما استطابه غيرهم ، بل إنما علق الأحكام ، بالأسماء المذكورة في القرآن ، كالمؤمن والكافر ، والبر والفاجر .

(١) ويحرم عقدها من غيرهما ولا يصح .

(٢) ولأن ذلك يتعلق بنظر الإمام ، وما يراه من المصلحة .

(٣) وهي بذل الجزية والتزام أحكامنا ، قالوا : وكون المعقود له كتابياً ، وتقدم اختيار أخذها ، من جميع الكفار ، وأما نصارى العرب ، ويهودهم ، ومجوسهم ، من بني تغلب وغيرهم ، فلا جزية عليهم ، ولو بذلوها ، ويؤخذ عوضها ، زكاتان من أموالهم مما فيه الزكاة ، لأن عمر أضعفها عليهم ، وقاله الشيخ وغيره ، وإذا عقدها كتب أسماءهم وأسماء آبائهم ، وخلاهم ودينهم ، وجعل لكل طائفة عريقاً ، يكشف حال من تغير حاله .

(٤) أي كل سنة هلالية ، وتجب بآخره ، تتكرر بتكرر السنين ، فإن انقضت سنون استوفيت كلها ، وإن مات في أثناء السنة فقال مالك ، والشافعي ، وأحمد : =

بدلاً عن قتلهم وإقامتهم بدارنا<sup>(١)</sup> ( على صبي ، ولا امرأة )  
ومجنون<sup>(٢)</sup> وزمن ، وأعمى ، وشيخ فان<sup>(٣)</sup> . وخنثى مشكل<sup>(٤)</sup>  
( ولا عبد ، ولا فقير يعجز عنها )<sup>(٥)</sup> .

---

=تؤخذ جزية ماضى ، وإن لم يؤدها حتى أسلم ، سقطت ، والصغار بالفتح :  
الذل والهوان .

(١) فإن لم يبذلوها لم يكف عنهم .

(٢) لأنهم ليسوا من أهلها ، لما رواه الخمسة وغيرهم ، وصححه ابن حبان  
والحاكم : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر معاذاً أن يأخذ من كل حالم ديناراً ؛  
أي بالغ ، ومفهومه : أنها لا تؤخذ من غير بالغ .

(٣) ولا أهل الصوامع ، قال الشيخ : إلا من يخالط الناس ، ويتخذ المتاجر ،  
فكالنصارى بالإتفاق و « فان » بالفاء والنون ، أي ضعيف ، لأنهم لا يقتلون ،  
قال الوزير وغيره : اتفقوا على أن الجزية ، لا تضرب على نساء أهل الكتاب ،  
ولا على صبيانهم حتى يبلغوا ، ولا على عبيدهم ، ولا على مجنون ، ولا ضرير ،  
ولا شيخ فان ، ولا أهل الصوامع ، وقال الشيخ : تؤخذ من راهب بصومعة  
ما زاد على بلغته ، ويؤخذ منهم ما لنا كالرزق للديورة ، والمزارع إجماعاً ، قال :  
والرهبان الذين يخالطون الناس ، ويتخذون المتاجر والمزارع ، فكسائر النصارى ،  
تؤخذ منهم الجزية باتفاق المسلمين .

(٤) لأن الأصل براءته منها ، لكونه لا يعلم أنه رجل .

(٥) لقوله تعالى ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) .

وتجب على عتيق ولو لمسلم<sup>(١)</sup> ( ومن صار أهلاً لها ) أي  
للجزية<sup>(٢)</sup> ( أخذت منه في آخر الحول ) بالحساب<sup>(٣)</sup>  
( ومتى بذلوا الواجب عليهم ) من الجزية ( وجب قبوله )  
منهم<sup>(٤)</sup> ( وحرم قتالهم ) وأخذ مالهم<sup>(٥)</sup> ووجب دفع من قصدهم  
بأذى<sup>(٦)</sup> ما لم يكونوا بدار حرب<sup>(٧)</sup> .

---

(١) أي ولو أعتقه المسلم ، لأنه حر ، مكلف ، موسر ، من أهل القتال ،  
فلم يقر بدارنا بلا جزية ، كحر الأصل ، وتجب على مبعوض بحسابه .  
(٢) كتابياً كان أو مجوسياً ، واختار الشيخ وغيره : أخذها من كل كافر ،  
كما تقدم .

(٣) أي بمقدار ما بقي من الحول ، إن نصفاً فنصف ، أو ربعاً فربع ، ونحو  
ذلك ، ولا يترك حتى يتم له حول ، لثلا يحتاج إلى إفراذه بحول ، ولا يصح  
شرط تعجيلها ، ولا يقتضيه الإطلاق .

(٤) لقوله تعالى ( حتى يعطوا الجزية ) فجعل إعطاء الجزية غاية لكف القتال  
عنهم ، ولقوله صلى الله عليه وسلم في حديث بريدة « فاسألمهم الجزية فإن أجابوك  
فاقبل منهم ، وكف عنهم » .

(٥) أي بعد إعطاء الجزية ، لأن الله تعالى جعل إعطاء الجزية غاية لقتالهم ،  
وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكف عنهم بعد إجابتهم ، فحرم قتالهم ،  
وأخذ مالهم ، بعد بذلهم ما وجب عليهم .

(٦) ولو انفردوا ببلد ، ولو شرطنا أن لا نذب عنهم لم يصح .

(٧) أي فلا يجب الدفع عنهم ، لبقائهم بدار الحرب ، فحكمهم حكمهم .

ومن أسلم بعد الحول سقطت عنه <sup>(١)</sup> ( ويمتحنون عند أخذها )  
أي أخذ الجزية <sup>(٢)</sup> ( ويطال وقوفهم <sup>(٣)</sup> وتجبر أيديهم ) وجوباً  
لقوله تعالى ( وهم صاغرون ) <sup>(٤)</sup> ولا يقبل إرسالها <sup>(٥)</sup> .

---

(١) أي سقطت الجزية عن الذمي ، ودخل في قوله تعالى ( إن يتنوها يغفر لهم  
ما قد سلف ) وقوله صلى الله عليه وسلم « من أسلم على شيء فهو له » وإن أسلم  
في أثناء الحول فبطريق الأولى .

(٢) يعني من أهل الذمة .

(٣) حتى يألموا ويتعبوا ، وتؤخذ منهم وهم قيام ، والآخذ جالس .

(٤) أي أذلاء مقهورون ، ولا يعذبون في أخذها ، ولا يشطط عليهم ،  
قال عمر : بلا سوط ولا نول .

(٥) أي مع رسول ، لفوات الصغار ، ويمتحنون عند كل جزية ، ويصح أن  
يشترط عليهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين ، ودوابهم ، ويصح أن يكتفى بها  
عن الجزية ، بشرط أن تقابل ما عليهم ، ويعتبر بيان قدرها ، وأيامها ، وعدد من  
يضاف ، ولا تجب الضيافة بلا شرط .



## فصل في أحكام أهل الذمة<sup>(١)</sup>

( ويلزم الإمام أخذهم ) أي أخذ أهل الذمة ( بحكم الإسلام في ) ضمان ( النفس<sup>(٢)</sup> والمال والعرض<sup>(٣)</sup> وإقامة الحدود عليهم فيما يعتقدون تحريمه ) كالزنا<sup>(٤)</sup> ( دون ما يعتقدون حله ) كالخمر<sup>(٥)</sup> لأن عقد الذمة لا يصح إلا بالتزام أحكام الإسلام ، كما تقدم<sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي فيما يجب عليهم ولهم ، بعقد الذمة ، مما يقتضيه عقدها لهم .

(٢) فمن قتل أو قطع طرفاً ، أخذ بموجب ذلك كالمسلم ، لما في الصحيحين : أن يهودياً قتل جارية على أوضح لها ، فقتله صلى الله عليه وسلم .

(٣) فلو أتلف مالاً لغيره ضمنه ، أو قذف إنساناً ، أو سبه ونحوه ، أقيم عليه ما يقام على المسلم .

(٤) والسرقة كما تقام على المسلم إذا زنا أو سرق ، ونحو ذلك .

(٥) وأكل لحم خنزير ، ونكاح محرم ، ولأنهم يقرون على ذلك ، وهو أعظم جرماً ، إلا أنهم يمنعون من إظهار ذلك بين المسلمين ، لتأذيبهم به ، وكذا دون ما يرون صحته من العقود ، ولو رضوا بحكمنا ، ما لم يرتفعوا إلينا ، قال الشيخ : وإذا تزوج اليهودي بنت أخيه ، أو بنت أخته ، كان ولده منها ينحقه ، ويرثه باتفاق المسلمين ، وإن كان هذا النكاح باطلاً باتفاق المسلمين ، لاعتقادهم حله .

(٦) أي قريباً ، فيشرطه الإمام عليهم ، لاشتراط أهل الجزية ذلك على أنفسهم ، =

وروى ابن عمر أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم : أُنِّي بيهوديين  
قد فجرا ، بعد إحصائيهما ، فرجمهما <sup>(١)</sup> ( ويلزمهم التميز  
عن المسلمين ) <sup>(٢)</sup> بالقبور ، بأن لا يدفنوا في مقابرنا <sup>(٣)</sup> والحلي  
بحذف مقدم رؤسهم <sup>(٤)</sup> لا كعادة الأشراف <sup>(٥)</sup> ونحو شد زنار <sup>(٦)</sup>  
وللدخول حمامنا جلجل <sup>(٧)</sup> .

---

= حيث قالوا : وأن نلزم زيننا حيثما كنا ، وأن لا نتشبه بالمسلمين ، في لبس قلنسوة ،  
ولا عمامة ، ولا فرق شعر ، الخ ، وأمضاه عمر رضي الله عنه .

(١) وهو في الصحيحين ، ولمسلم من حديث جابر : أنه صلى الله عليه وسلم ،  
رجم رجلاً من اليهود ، وامرأة ، يعني من جهيته ، وقال تعالى ( وأن احكم بينهم  
بما أنزل الله ) .

(٢) فقد شرط عليهم عمر رضي الله عنه ، والخلفاء بعده ، وملوك المسلمين :  
أن لا يتشبهوا بالمسلمين .

(٣) بل تميزاً ظاهراً كالحياة وأولى ، بل ينبغي مباحة مقابرهم عن مقابر  
المسلمين ، وكلما بعدت كان أصلح .

(٤) أي حلق مقدمها ، بأن يجزوا نواصيهم .

(٥) فلا يتخذوا شوايين ، ولا يفرقوا شعورهم ، بل تكون جمعة .

(٦) فوق ثياب نصراني وتحت ثياب نصرانية ، وكخرق بقلانسهم وعمائمهم ،  
وثوب أدكن ، وبين لون خف ، وعمامة صفراء ، وزرقاء ، وبما يحصل به  
التمييز .

(٧) بالضم : الجرس الصغير ، الذي يجعل في الأعناق ، وغيرها ، والجلجلة  
صوته .

أو نحو خاتم رصاص برقابهم<sup>(١)</sup> ( ولهم ركوب غير خيل )  
كالحمير ( بغير سرج ) فيركبون ( بإكاف ) وهو البرذعة<sup>(٢)</sup>  
لما روى الخلال أن عمر أمر بعجز نواصي أهل الذمة<sup>(٣)</sup> وأن  
يشدوا المناطق<sup>(٤)</sup> وأن يركبوا الأكف بالعرض<sup>(٥)</sup> ( ولا يجوز  
تصديرهم في المجالس<sup>(٦)</sup> ولا القيام لهم<sup>(٧)</sup> ولا بداعتهم بالسلام )<sup>(٨)</sup>

---

(١) ونحو ذلك كحديد ، وطوق من ذلك ، لا من ذهب ونحوه ، لتمييزوا  
عنا في الحمام ، ولا يجوز لهم جعل مكانه صليياً ، لمنعهم من إظهاره ، ويلزمهم التمييز  
عنا بكتناهم ، وبألقابهم ، حكاه الشيخ وغيره ، وقال : فلا يتكونون بكناية المسلمين ،  
كأبي عبدالله ، ولا بألقابهم ، كزين العابدين .

(٢) كساء يلقي على ظهر الدابة ، وقاية تحت الراكب .

(٣) فدل على وجوب تمييزهم بنحو ذلك .

(٤) وهي ما يشد به الوسط ، وتسمى الحياصة .

(٥) بأن تكون رجلاه إلى جانب ، وظهره إلى آخر ، قال الشيخ : ويمنعون  
من حمل السلاح ، والعمل به ، وتعلم المقاتلة بالدقاق ونحوه ، والرمي وغيره .

(٦) لأن فيه تعظيماً لهم ، وقد حكم عليهم بالصغار .

(٧) لأنه في معنى التصدير ، ولا لمبتدع كرافضي يجب هجره ، ولا يوقرون  
كما يوقر المسلم .

(٨) إجماعاً ، وحكى النووي وغيره تحريمه عن عامة السلف ، وأكثر العلماء ،  
وفي الصحيحين « إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم » واتفق أهل العلم  
على أنه يرد كذلك ، واختلف كلام الشيخ : هل ترد مثلها ، أو « وعليكم » فقط  
للخير ؟ ، وجوز طائفة من العلماء ابتداءهم للضرورة والحاجة .

أو بكيف أصبحت ، أو أمسيت ، أو حالك<sup>(١)</sup> ولا تهنئتهم ،  
وتعزيتهم ، وعيادتهم<sup>(٢)</sup> وشهادة أعيادهم<sup>(٣)</sup> لحديث أبي هريرة  
مرفوعاً « لا تبدؤا اليهود والنصارى بالسلام ، فإذا لقيتم  
أحدهم في الطريق فاضطروهم إلى أضيقتها » قال الترمذي :  
حديث حسن صحيح<sup>(٤)</sup> .

(١) أي ولا يجوز أن يقال لهم : كيف أنت وكيف حالك ؟ قال أحمد :  
هذا عندي أكبر من السلام ، وجوز الشيخ أن يقال : أهلاً وسهلاً ، وكيف  
أصبحت ، وكيف حالك ؟ ويجوز بأكرمك الله ، وهداك الله ؛ يعني للإسلام ،  
ويجوز : أطال الله بقاءك ، وأكثر مالك وولذك ، قاصداً بذلك كثرة جزيته ،  
وكره الشيخ الدعاء بالبقاء ونحوه ، لأنه شيء فرغ منه ، وذكره النووي اتفاقاً ،  
وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم دعا لأنس بطول العمر ، وتكره مصافحة الذمي ،  
وتشميته ، والتعرض لما يوجب المودة .

(٢) وهو مذهب الجمهور ، وعنه : يجوز إن رجي إسلامه ، لأنه صلى الله عليه  
وسلم عاد يهودياً ، وعرض عليه الإسلام فأسلم ، رواه البخاري ، وجوز الشيخ  
عيادتهم ، وتهنئتهم ، وتعزيتهم ، ودخولهم المسجد للمصلحة الراجحة ، كرجاء  
الإسلام ، وقال العلماء : يعاد الذمي ، ويعرض عليه الإسلام .

(٣) قال الشيخ : يحرم شهود عيد اليهود ، والنصارى ، وغيرهم من الكفار ،  
وبيعه لهم فيه ، ومهادتهم لعيدهم ، لما في ذلك من تعظيمهم وتعظيم أعيادهم .

(٤) نهى صلى الله عليه وسلم عن بداءتهم بالسلام ، لما فيه من تعظيمهم ،  
وقد حكم عليهم بالصغار ، وأمر باضطرارهم إلى أضيقتهم الطريق إذلالاً لهم وإهانة ،  
وشهادة أعيادهم أولى بالتحريم ، قال الشيخ : ويحرم بيعهم ما يعملونه كنيسة ، =

( ويمنعون من إحداث كنائس وبيع )<sup>(١)</sup> ومجتمع لصلاة في دارنا<sup>(٢)</sup> ( و ) من ( بناء ما انهدم منها ولو ظلماً )<sup>(٣)</sup> لما روى كثير بن مرة قال سمعت عمر بن الخطاب يقول « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » لا تبني الكنيسة في الإسلام ،

---

= أوتمثالاً ونحوه ، وكل مافيه تخصيص كعيدهم ، وتمييز لهم ، وهو من التشبه بهم ، والتشبه بهم منهى عنه إجماعاً ، للخبر ، وتجب عقوبة فاعله وأصل دروس الدين والشرائع التشبه بالكفار ، كما أن أصل كل خير المحافظة على سنن الأنبياء وشرائعهم .

قال : والكنائس ليست ملكاً لأحد ، وأهل الذمة ليس لهم منع من يعبد الله فيها ، لأننا صالحناهم عليه ، والعابد بينهم ، وبين الغافلين أعظم أجراً ، ودل أيضاً على وجوب تمييزهم عن المسلمين ، في اللباس ، والشعور ، والمراكب وغيرها ، لثلاث يعاملون معاملة المسلم ، قال ابن القيم : فالشروط المضروبة على أهل الذمة تضمنت تمييزهم عن المسلمين ، في اللباس ، والشعور ، والمراكب ، وغيرها ، لثلاث تفضي مشابھتهم إلى أن يعامل الكافر معاملة المسلم ، فسدت هذه الذريعة بإلزامهم التمييز عن المسلمين .

(١) بدار الإسلام ، وبناء صومعة لراهب ، قال الوزير وغيره : اتفقوا على أنه لا يجوز إحداث كنائس ، ولا بيعة في المدن ، والأمصار ، في بلاد الإسلام ، والكنائس ، والبيع معابد اليهود والنصارى .

(٢) لتأذي المسلمين بذلك .

(٣) وهذا اختيار أكثر الأصحاب ، والإصطخري ، وغيره من أصحاب الشافعي .

ولا يجدد ما خرب منها»<sup>(١)</sup> ( و ) يمنعون أيضاً ( من تعلية بنيان على مسلم ) ولو رضي<sup>(٢)</sup> .

(١) لأنها بعد الهدم كأنها لم تكن ، كما يمنعون من زيادتها ، ورم شعنها . وقال ابن عباس : أيما مصرٍ مَصَّرته العرب ، فليس للعجم أن يبنوا فيه بيعة . رواه أحمد ، واحتج به ، ولأبي داود عن ابن عباس مرفوعاً « لا يجتمع قبلتان بأرض » وفي أثر آخر « لا يجتمع بيت رحمة ، وبيت عذاب » ولهذا أقرهم المسلمون في أول الفتح على ما في أيديهم من أرض العنوة ، بأرض مصر ، والشام ، وغير ذلك ، فلما كثر المسلمون ، وبنيت المساجد في تلك الأرض ، أخذ المسلمون تلك الكنائس ، فأقطعوها ، وبنوها مساجد ، وغير ذلك .

وقال : اتفق المسلمون أن ما بناه المسلمون من المدائن ، لم يكن لأهل الذمة أن يحدثوا فيها كنيسة ، وإذا كان لهم كنيسة بأرض العنوة ، فبنى المسلمون مدينة عليها ، فإن لهم أخذ تلك الكنيسة ، ولو هدم ولي الأمر كل كنيسة بأرض العنوة ، كمصر ، والسواد بالعراق ، وبر الشام ونحو ذلك ، مجتهداً في ذلك ، ومتبعاً في ذلك لمن يرى ذلك ، لم يكن ظلماً منه ، بل تجب طاعته ، ومساعدته في ذلك .

قال : والمدينة والقرية التي يسكنها المسلمون ، وفيها مساجدهم ، لا يجوز أن يظهر فيها شيء من شعائر الكفر ، لا كنائس ، ولا غيرها ، إلا أن يكون لهم عهد ، فيوفى لهم بعهدهم ، فلو كان بأرض القاهرة ونحوها كنيسة قبل بنائها ، لكان للمسلمين أخذها ، لأن الأرض عنوة ، فكيف وهذه الكنائس أحدثها لهم التصارى ، قال : والكنائس العتيقة إذا كانت بأرض العنوة ، فلا يستحقون إبقائها ، ويجوز هدمها مع عدم الضرر علينا ، وإذا كانت في مكان قد صار فيه مسجد للمسلمين يصلى فيه ، وهو أرض عنوة فإنه يجب هدم الكنيسة التي به .

(٢) أي المسلم بذلك .

لقوله عليه السلام « الإسلام يعلو ولا يعلى عليه »<sup>(١)</sup> وسواء لاصقه  
أولاً ، إذا كان يعد جاراً له<sup>(٢)</sup> فإن علا وجب نقضه<sup>(٣)</sup> و ( لا )  
يمنعون من ( مساواته ) أي البنيان ( له ) أي لبناء المسلم ،  
لأن ذلك لا يقتضي العلو<sup>(٤)</sup> وماملكوه عالياً من مسلم لا ينقض<sup>(٥)</sup>

---

(١) بل يظهر ، ويرفع على سائر الأديان ، قال تعالى ( ليظهره على الدين كله )  
ولاطلاعهم على عوراتنا ، ولأنه حق لله تعالى ، ويدوم على دوام الأوقات ، ورضاه  
يسقط حق من يأتي بعده ، ولأن فيه ترفعاً على المسلمين ، فمنعوا منه ، كالتصدير  
في المجالس ، قال العلماء : ولو في ملك مشترك بين مسلم وذمي ، حكاه الشيخ ،  
وغيره ، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

(٢) فيمنع من تعلية بنائه على المسلم .

(٣) أي إن علا بنيان الكتابي ، على بنيان المسلم ، وجب نقض بنيان الكتابي .

(٤) ولا إطلاعهم على عورات المسلم .

(٥) وهذا والله أعلم اعتبار منهم بتعلية البناء بعد الملك ، ولا فرق بين تعليته  
بعده أو قبله ، فلو احتال مبطل بأن يعليه مسلم ، ثم يشتريها الكافر فيسكنها ،  
فقال ابن القيم : هذه أدخلت في المذهب غلطاً محضاً ، ولا توافق أصوله ، ولا  
فروعه ، فالصواب المقطوع به ، عدم تمكينه من سكنها ، فإن المفسدة لم تكن في  
نفس البناء ، وإنما كانت في ترفع الذمي على المسلمين ، ومعلوم قطعاً أن هذه المفسدة  
في الموضعين واحدة ، ولو وجدنا دار ذمي عالية ، ودار مسلم أنزل منها ، وشككتنا  
في السابقة ، فقال ابن القيم : لا تقرر دار الذمي عالية ، لأن التعلية مفسدة ، وقد  
شككتنا في شرط الجواز ، والأصل عدمه .

ولا يعاد عالياً لو انهدم<sup>(١)</sup> ( و ) يمتنعون أيضاً ( من إظهار خمر وخنزير ) فإن فعلوا أتلفناهما<sup>(٢)</sup> ( و ) من إظهار ( ناقوس<sup>(٣)</sup> وجهر بكتابهم ) ورفع صوت على ميت<sup>(٤)</sup> ومن قراءة قرآن<sup>(٥)</sup> ومن إظهار أكل ، وشرب بنهار رمضان<sup>(٦)</sup> .

---

(١) لأنها بعد الإهدام كأن لم تكن موجودة قبل .

(٢) أي أتلفنا الخمر والخنزير إذا أظهرهما في أسواق المسلمين وغيرها ، لتأذي المسلمين بذلك وسببية فشوه فيهم ، وإن لم يظهرهما لم نتعرض لهم ، قال الشيخ : وإذا كثر منهم بيع الخمر لآحاد المسلمين ، استحقوا العقوبة التي تردعهم وأمثالهم عن ذلك .

(٣) لأن في شروطهم : وأن لا تضرب ناقوساً ، إلا ضرباً خفيفاً في جوف كنائسنا ، ولا نرفع أصواتنا في الصلاة ، فيمتنعون من إظهار المنكر كتنكاح محارم ، وإظهار عيد ، وصليب ، ونحو ذلك .

(٤) لأنه من شعارهم ، وقال الشيخ : وليس لهم إظهار شيء من شعار دينهم ، في دار الإسلام ، لا وقت استسقاء ، ولا عند لقاء الملوك .

(٥) لثلاثين لوه ، فلا يمسه إلا المطهرون ، قال الشيخ : ويمنعون من شراء مصحف ، وكتاب فقه ، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن ارتهان ذلك ، ولا يصحان ، لقوله تعالى ( ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ) ولما يؤدي إليه ذلك من امتهان كلام الله ، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم .

(٦) قال الشيخ : فإن هذا من المنكر في دين الإسلام ، ومن إظهار بيع مأكول فيه كشوي .



وإن صولحوا في بلادهم على جزية ، أو خراج ، لم يمنعوا شيئاً من ذلك<sup>(١)</sup> وليس لكافر دخول مسجد ، ولو أذن له مسلم<sup>(٢)</sup> .

(١) لأنهم في بلادهم أشبهوا أهل الحرب زمن الهدنة ، ولأن بلادهم ليست بلد إسلام ، لعدم ملك المسلمين لها ، فلا يمنعون من إظهار دينهم فيه كمنازلتهم .

(٢) لأن أبا موسى دخل على عمر ومعه كتاب فيه حساب عمله ، فقال له عمر : ادع الذي كتبه ليقراه ، قال : إنه لا يدخل المسجد ، قال : ولم لا يدخله ؟ قال : إنه نصراني . فانتهره عمر ، ولأن علياً بصر بمجوسي وهو على المنبر فترل وضربه ، وأخرجه ، وهذا يدل على اتفاقهم على أن الكفار لا يدخلون المساجد ، ولأن حدث الجنباء والحيض يمنع ، فالشرك أولى .

وقال مالك ، وأحمد : لا يجوز لهم دخول المساجد بحال ، وقال الوزير : اتفقوا على أنه يمنع الكافر من دخول الحرم ، ويمنع هو والذمي من استيطان الحجاز ، ومن دخل منهم تاجرأ أقام ثلاثة أيام ، ثم ارتحل ، ولم ير أبو حنيفة المنع في الكل ، وصحح في الشرح وغيره أنه يجوز ، لإنزاله صلى الله عليه وسلم وفد الطائف في المسجد ، والجمهور يرون المنع .

ويرون المنع أيضاً من المقام في الحجاز ، وهو مكة ، والمدينة ، واليامة ، والينبع ، وفدك ، وتبوك ونحوها ، وما دون المنحنى ، وهو عقبة الصوى من الشام كعمان ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب » صححه الترمذي ، ولأحمد : آخر ما تكلم به « أخرجوا اليهود من أرض الحجاز » وقال تعالى في حق مكة ( يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس ، فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ) والمراد حرم مكة ، سواء أذن له أو لا ، بالإقامة أو غيرها ، =

وإن تحاكموا إلينا فلنا الحكم والترك<sup>(١)</sup> لقوله تعالى ( فإن جاوك فاحكم بينهم ، أو أعرض عنهم )<sup>(٢)</sup> وإن اتجر إلينا حربي<sup>(٣)</sup> أخذ منه العشر<sup>(٤)</sup> وذمي نصف العشر<sup>(٥)</sup> لفعل عمر رضي الله عنه ، مرة في السنة فقط<sup>(٦)</sup> .

=ولوغير مكلف ، فإن قدم رسول من الكفار لابد له من لقاء الإمام وهو به ، خرج إليه ، ولم يأذن له ، فإن دخل عالماً ، عزز ، وأخرج .

(١) هذا المذهب ، وكذا لو استعدى بعضهم على بعض ، خير الحاكم بين الحكم وتركه .

(٢) فيحكم لأحدهما على الآخر إن شاء ، ولا يحكم إلا بحكم الإسلام ، ويلزمهم حكمنا لا شريعتنا ، وقال بعض أهل العلم : إنها منسوخة بقوله ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ) وإن لم يتحاكوا إلينا فليس للحاكم أن يتبع شيئاً من أمورهم ، ولا يدعوهم إلى حكمنا ، وإن تحاكوا إلى حاكمنا مع مسلم ألزم الحكم بينهم ، لما فيه من إنصاف المسلم من غيره ، وأورده عن ظلمهم ، وذلك واجب ، وإن تبايعوا يبيعاً فاسدة ، وتقابضوا من الطرفين ، ثم أتونا ، أو أسلموا ، لم ينقض فعلهم ، وإن لم يتقابضوا فسخه الحاكم ، وإن تبايعوا برّاً في سوقنا منعوا .

(٣) ذكراً أو أنثى ، أعمى أو بصيراً ، كبيراً أو صغيراً .

(٤) دفعة واحدة ، سواء عشروا أموال المسلمين أو لا ، لأن عمر أخذ من أهل الحرب العشر ، واشتهر ولم ينكر ، وعمل به الخلفاء بعده ، وكذا حكم المستأمن إذا اتجر إلى بلد الإسلام ،

(٥) فليس كالحربي من كل وجه .

(٦) وذلك أن نصرانياً جاء إلى عمر ، فقال : إن عاملك عشري في السنة =

ولاتعشر أموال المسلمين<sup>(١)</sup> ( وإن تهود نصراني<sup>(٢)</sup> أو عكسه )  
بأن تنصر يهودي ( لم يقر ) لأنه انتقل إلى دين باطل ،  
قد أقر ببطلانه ، أشبه المرتد<sup>(٣)</sup> ( ولم يقبل منه إلا الإسلام  
أو دينه ) الأول<sup>(٤)</sup> فإن أباهما هدد ، وحبس ، وضرب<sup>(٥)</sup> .

---

= مرتين ، فكتب إلى عامله أن لا يعشر في السنة لإمرة . رواه أحمد ، ومتى أخذه  
كتب له به حجة .

(١) فليس يجب عليهم في أموالهم سوى الزكاة المشروعة ، وكذا تحرم الكلف  
التي ضربها الملوك على الناس بغير طريق شرعي إجماعاً ، ولا يسوغ فيها اجتهاد .

(٢) لم يقر على اليهودية لأنه انتقل إلى دين باطل ، قد أقر ببطلانه ، أشبه  
المرتد ، هذا المذهب .

(٣) فلا يقر على النصرانية ، لأن الإسلام دين الحق ، والدين الذي كان عليه  
دين صولح عليه ، فلم يقبل منه غيرهما ، قال الموفق وغيره : لا نعلم فيه خلافاً ،  
قال الشيخ : اتفقوا على التسوية بين اليهود والنصارى ، لتقابلهما ، وكانوا يسمون  
بها قبل النسخ والتبديل ، وكانوا يسمون مؤمنين ، أو مسلمين .

(٤) وهو اليهودية ، أو النصرانية .

(٥) ولم يقتل ، لأنه لم يخرج عن دين أهل الكتاب ، فلم يقتل كالباقى على  
دينه ، ولأنه مختلف فيه فلا يقتل ، للشبهة .

## قيل للإمام : أنقلته ؟ قال : لا<sup>(١)</sup> .

(١) أي قيل للإمام أحمد رحمه الله فيمن انتقل من اليهودية إلى النصرانية ، وبالعكس : أنقلته ؟ فقال : لا . للشبهة في قتله ، وإن انتقل إلى دين المجوس ، أو إلى غير دين أهل الكتاب ، لم يقر ، ولم يقبل منه إلا الإسلام ، أو السيف وإن ، انتقل غير الكتابي إلى دين أهل الكتاب أقر .

قال الشيخ : ومن كان من أهل الذمة زنديق ييطن جحود الصانع ، أو جحود الرسل ، أو الكتب المنزلة ، أو الشرائع ، أو المعاد ، ويظهر التدين بموافقة أهل الكتاب ، فهذا يجب قتله بلا ريب ، كما يجب قتل من ارتد من أهل الكتاب إلى التعطيل ، فإن أراد الدخول في الإسلام ، فهل يقال : إنه يقتل أيضاً ، كما يقتل منافق المسلمين ، لأنه مازال يظهر الإقرار بالكتب والرسل ، أو يقال : بل دين الإسلام فيه ما يزيل شبهته ؟ هذا فيه نظر .

## فصل فيما ينقض العهد<sup>(١)</sup>

( فإن أبى الذمي بذل الجزية )<sup>(٢)</sup> أو الصغار<sup>(٣)</sup> ( أو التزام حكم الإسلام )<sup>(٤)</sup> أو قاتلنا<sup>(٥)</sup> .

---

(١) وما يتعلق بنقضه ، من مخالفة شيء مما صولحوا عليه ، لما في كتاب أهل الجزيرة : وإن نحن غيرنا ، أو خالفنا عما شرطنا على أنفسنا ، وقبلنا الأمان عليه فلا ذمة لنا ، وقد حل لك منا ما يحل لك من أهل المعاندة والشفاق . وأمره عمر أن يقرهم على ذلك

(٢) من مجيئه بها ، ووقوفه ، ونحوه ، لأن الله تعالى أمر بقتالهم ( حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ) .

(٣) أي الذلة ، والإمتهان من بذل الجزية ، أو التزام أحكامنا .

(٤) في ضمان النفس ، والمال ، والعرض ، وإقامة الحدود كما تقدم ، انتقض عهده ، لعدم وفائه بمقتضى الذمة من أمن جانبه ، قاله الشيخ وغيره ، ولأنها نسخت كل حكم يخالفها ، فلا يجوز بقاء العهد مع الإمتناع بذلك .

(٥) أي منفرداً أو مع أهل الحرب ، أو لحق بدار الحرب مقيماً بها ، انتقض عهده ، لأنه صار حرباً لنا ، بدخوله في جملة أهل الحرب ، ولو لم نشترط عليهم أنهم إذا فعلوا شيئاً من ذلك انتقض عهدهم ، لأن ذلك هو مقتضى العقد ، وقال ابن القيم : أهل العهد إذا حاربوا من في ذمة الإمام وعهده ، صاروا بذلك أهل حرب ، نابذين لعهده ، فله أن يبيتهم ، وإنما يعلمهم إذا خاف منهم الخيانة ، وأنه ينتقض عهد الجميع إذا لم ينكروا عليهم ، وينتقض عهد النساء والذرية بذلك .

( أَوْ تَعْدَى عَلَى مُسْلِمٍ بِقَتْلٍ <sup>(١)</sup> أَوْ زِنَا ) بِمُسْلِمَةٍ <sup>(٢)</sup> وَقِيَاسِهِ  
اللُّوَاطِ <sup>(٣)</sup> ( أَوْ ) تَعْدَى بِ( قَطْعِ طَرِيقٍ <sup>(٤)</sup> أَوْ تَجْسِيسٍ ، أَوْ إِيَؤَاءِ  
جَاسُوسٍ <sup>(٥)</sup> .

---

(١) عَمْدًا ، أَوْ فَنَنَهُ عَنْ دِينِهِ ، انْتَقَضَ عَهْدُهُ ، وَحُلَ دَمُهُ وَمَالُهُ ، لِعَدَمِ وَفَائِهِ  
بِمَقْتَضَى الذِّمَّةِ مِنْ أَمْنِ جَانِبِهِ .

(٢) قَالَ الشَّيْخُ : وَلَا يُعْتَبَرُ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْتَبَرِ فِي الْمُسْلِمِ ، بَلْ يَكْفِي  
اسْتِفَاضَةُ ذَلِكَ ، وَاشْتِهَارُهُ ، لَمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ ، أَنَّهُ رَفَعَ إِلَيْهِ ذِمِّيَّ أَرَادَ اسْتِكْرَاهَ  
امْرَأَةً عَلَى الزِّنَا ، فَقَالَ : مَا عَلَى هَذَا صَالِحُنَاكُمْ . وَأَمَرَ بِهِ فَصُلِبَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ ،  
وَكَذَا لَوْ أَصَابَهَا بِاسْمِ نِكَاحٍ .

(٣) أَيُّ قِيَاسِ الزِّنَا بِجَمَاعِ الْخُدَّاءِ الْوُطَا ، فَيَنْتَقِضُ عَهْدُهُ بِذَلِكَ .

(٤) أَيُّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ .

(٥) أَيُّ تَعْدَى عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِتَجْسِيسٍ لِلْكَفَّارِ ، أَوْ إِيَؤَاءِ جَاسُوسِهِمْ ، وَهُوَ  
عَيْنُ الْكَفَّارِ ، انْتَقَضَ عَهْدُهُ ، لَمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ :  
وَفِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ جَوَّازَ قَتْلِ الْجَاسُوسِ ، وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا ، لِقَوْلِهِ « وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّ  
اللَّهُ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ » فَمَنْعَ مِنَ الْقَتْلِ بِشُهُودِهِ بِدْرًا . اهـ .

قَالَ الشَّيْخُ : وَمَنْ قَطَعَ الطَّرِيقَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ تَجَسَّسَ عَلَيْهِمْ ، أَوْ أَعَانَ  
أَهْلَ الْحَرْبِ عَلَى سَبْيِ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ أَسْرَهُمْ ، وَذَهَبَ بِهِمْ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ ، وَنَحْوِ  
ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ مَضَرَّةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَهَذَا يَقْتُلُ ، وَلَوْ أَسْلَمَ ، وَلَوْ قَالَ أَنِّ ذِمِّي :  
هَؤُلَاءِ الْمُسْلِمُونَ الْكَلَابُ ، أَبْنَاءُ الْكَلَابِ ، يَنْغَصُونَ عَلَيْنَا . إِنْ أَرَادَ طَائِفَةٌ مَعِينِينَ ،  
عَوَقَ عَقُوبَةً تَزْجِرُهُ وَأَمْثَالَهُ ، وَإِنْ ظَهَرَ مِنْهُ قَصْدُ الْعُمُومِ ، يَنْتَقِضُ عَهْدُهُ ، وَيَجِبُ  
قِتَالُهُ . =

أو ذكر الله ، أو رسوله <sup>(١)</sup> أو كتابه ( أو دينه ) بسوء ، انتقض  
عهده ( لأن هذا ضرر يعم المسلمين <sup>(٢)</sup> وكذا لو لحق بدار  
حرب <sup>(٣)</sup> لا إن أظهر منكراً <sup>(٤)</sup> أو قذف مسلماً <sup>(٥)</sup> وينتقض بما  
تقدم عهده ( دون ) عهد ( نسائه ، وأولاده ) فلا ينتقض  
عهدهم تبعاً له <sup>(٦)</sup> .

---

= قال : وليس لأحد من أهل الأمة أن يكاتب أهل دينه في طلب فتح الكنائس ،  
ولا يخبرهم بشيء من أخبار المسلمين ، ولا يطلب من رسولهم أن يكلف ولي أمر  
المسلمين ما فيه ضرر على المسلمين ، ومن فعل ذلك منهم وجبت عقوبته باتفاق  
المسلمين ، وفي أحد القولين : يكون قد نقض عهده ، وحل دمه ، وماله .

(١) بسوء ، انتقض عهده ، قيل لابن عمر : إن راهباً يشتم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم . فقال : لو سمعته لقتلته ، إنا لم نعط الأمان على هذا .

(٢) أشبه الإمتناع من الصغار ، وأشبه ما لو لطمه .

(٣) انتقض عهده ، وحل دمه وماله .

(٤) أو رفع الصوت بكتابه ، أو ركب الخيل ، ونحوه مما تقدم أنهم ينهون  
عنه ، لم ينتقض عهده بذلك ، لأن العقد لا يقتضيه ، ولا ضرر على المسلمين في  
ذلك ، يوجب نقض عهده ، وحل دمه ، وماله .

(٥) بالزنا ، أو اللواط ، أو آذاه بسحر في تصرفه ، فلا ينتقض عهده .

(٦) أي لا ينتقض عهد نسائه وأولاده ، بانتقاض عهده ، سواء لحقوا بدار  
الحرب ، أو لا .

لأنَّ النِّقْضَ وجد منه ، فاخص به <sup>(١)</sup> ( وحل دمه ) ولو قال :  
تبت <sup>(٢)</sup> . فيخير فيه الإمام - كأسير حربي - بين قتل ،  
ورق ، ومن ، وفداء بمال ، أو أسير مسلم <sup>(٣)</sup> ( و ) حل  
( ماله ) لأنه لا حرمة له في نفسه ، بل هو تابع للملكه ،  
فيكون فيئاً <sup>(٤)</sup> وإن أسلم حرم قتله <sup>(٥)</sup> .

---

(١) ولو لم ينكروا عليه النقض ، قال ابن القيم : إذا كان الناقض واحداً من  
طائفة لم يوافقه بقيتهم ، لم يسر النقض إلى زوجته ، وأولاده ، كما أن من أهدر  
النبي صلى الله عليه وسلم دماءهم ممن كان يسبه ، لم يسب نساءهم ، وذريتهم ،  
وهذا هديه ، وهو لا محيد عنه .

(٢) لانتقاض عهده بما تقدم ونحوه .

(٣) وقال الشيخ : وإذا نقضوا العهد ، لم يجب على المسلمين أن يعاهدوهم  
ثانياً ، بل لهم قتالهم ، وإن طلبوا أداء الجزية ، ولالإمام أن يقتلهم حتى يسلموا ،  
وأن يجلبهم من ديار الإسلام ، إذا رأى ذلك مصلحة ، بل يجوز قتل كل من نقض  
العهد وقتاله ، وإن بذل الجزية ثانياً ، قال تعالى ( وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم )  
الآية ، فأمر بقتال الناكثين مطلقاً .

(٤) أي حكمه حكم الفيء ، لأن المال لا حرمة له في نفسه ، إنما هو تابع  
للملكه حقيقة ، وقد انتقض عهد المالك في نفسه ، فكذا في ماله .

(٥) وكذا رقه ، لا إن رق ثم أسلم ، وفي الفروع : يقتل سابه صلى الله عليه  
وسلم ، وإن أسلم ، قال الشيخ : وهو الصحيح من المذهب . وقال : إن سبه  
حربي ثم تاب بإسلامه ، قبلنا توبته إجماعاً .



## كتاب البيع<sup>(١)</sup>

جائز بالإجماع<sup>(٢)</sup> لقوله تعالى ( وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ )<sup>(٣)</sup> ( وهو )  
في اللغة : أخذ شيء وإعطاء شيء ؛ قاله ابن هبيرة<sup>(٤)</sup> .

(١) تقدم ذكر أركان الإسلام التي لا يستقيم إلا بها ، وحيث أنه لا يتصور  
منا صدورها إلا بقوة يخلقها الله في أبداننا ، وقد أجرى العادة بأن تلك القوة ،  
لا تدوم إلا بمادة ، تحصيلها عن الكسب فيما أباحه الله ، من السعي في وجوه  
المعاملات ، من البيع وغيره . وقد حكى الإجماع ، على أنه لا يجوز لمكلف أن  
يقدم على فعل ، حتى يعلم حكم الله فيه ، أتبعه بالأركان ، وقدمه على الأنكحة  
وما بعدها ، لشدة الحاجة إليه . وقد بعث عمر من يقيم من الأسواق من ليس بفقيه .  
(٢) بل بالكتاب والسنة ، وبالقياص ، والإتيان بأصول الدين الأربعة أكمل  
إذا اتفقت .

(٣) أي أحل الله لكم الأرباح في التجارة ، بالبيع والشراء ، ويشمل بيع  
المنافع كالإجارة ، وكذا بقية البيوع ، كالسلم ونحوه ، ف«أل» فيه للإستغراق ،  
وقال تعالى ( ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم ) وغير ذلك من الآيات ،  
الدالة على جواز البيع ، ومن السنة « البيعان بالخيار » وغيره . والإجماع معلوم في  
الجملة ، والقياص معلوم أن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه ، ولا يبذله غالباً ،  
ففي تجويز البيع حصول لغرضه ، ودفع لحاجته .

(٤) أي دفع عوض ، وأخذ ما عوض عنه ، وابن هبيرة هو الوزير ، عون  
الدين ، أبو المظفر ؛ يحيى بن محمد بن هبيرة ، بن سعد بن الحسن بن أحمد  
الشيبياني ، الدوري ، ثم البغدادي الحنبلي ، العالم العادل ، صاحب المصنفات الكثيرة ، =

مأخوذ من الباع ، لأن كل واحد من المتبايعين ، يمد باعه للأخذ والإعطاء<sup>(١)</sup> وشرعاً : ( مبادلة مال ولو في الذمة )<sup>(٢)</sup> بقول أو معاطاة<sup>(٣)</sup> والمال عين مباحة النفع بلا حاجة<sup>(٤)</sup> ( أو منفعة مباحة ) مطلقاً<sup>(٥)</sup> ( كممر ) في دار أو غيرها<sup>(٦)</sup> ( بمثل أحدهما ) متعلق بمبادلة ، أي بمال أو منفعة مباحة<sup>(٧)</sup> .

---

= منها الإفصاح عدة مجلدات لما بلغ : « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » ذكر ما اتفق عليه الأئمة في الفقه ، وما اختلفوا فيه ، توفي سنة ستين وخمسمائة .

(١) هذا قول الأكثر ، وقيل من المتبايع في العهد ، مصدر باع يبيع إذا ملك ، ولفظ البيع والشراء كل منهما يطلق على ما يطلق عليه الآخر ، وما دخلت عليه الباء فهو الثمن .

(٢) كعبد وثوب صفته كذا ، والمبادلة : جعل شيء في مقابلة شيء آخر ، وأتى بصيغة المفاعلة لأن البيع لا يكون إلا بين اثنين ، حقيقة أو حكماً ، كتولي طرفي العقد .

(٣) وهما صورتا البيع الآتي ذكرهما .

(٤) احترازاً من كلب الصيد ونحوه ، فإنه لا يباح إلا الحاجة .

(٥) أي لا تختص بإباحتها بحال دون أخرى ، بل في كل حال .

(٦) كبقعة تحفر بئراً .

(٧) نحو بيع كتاب بكتاب ، أو بممر في دار ، أو بيع نحو ممر في دار بكتاب ، أو بممر في دار أخرى .

فتناول تسع صور، عين بعين<sup>(١)</sup> أو دين، أو منفعة<sup>(٢)</sup> دين بعين، أو دين<sup>(٣)</sup> بشرط الحلول والتقابض قبل التفرق<sup>(٤)</sup> أو بمنفعة<sup>(٥)</sup> منفعة بعين، أو دين، أو منفعة<sup>(٦)</sup> وقوله (على التأبید) يخرج الإجارة<sup>(٧)</sup> (غير ربا وقرض) فلا يسميان بيعاً، وإن وجدت فيهما المبادلة<sup>(٨)</sup> لقوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا)<sup>(٩)</sup>.

---

(١) كهذا الكتاب بهذا الدينار .

(٢) أي أو عين بدين، كهذا الكتاب بدينار في الذمة، أو عين بمنفعة، كهذا الثوب بعلوييت، ليضع عليه بنياناً ونحوه .

(٣) فالدين بعين كعبد موصوف، بهذا الدينار، والدين بالدين : كعبد موصوف، بعبد موصوف ونحوه .

(٤) أي لأحدهما إذا باع ديناً بدين .

(٥) أي أو دين بمنفعة، كجارية موصوفة بموضع بحائظه يفتحه باباً .

(٦) فالمنفعة بعين : كتمر دار بهذا الدرهم، والمنفعة بدين : كتمر دار بدرهم في الذمة، والمنفعة بمنفعة : كتمر دار بتمر دار .

(٧) وإن لم تقيد بمبادلة المنفعة بمدة، أو عمل معلوم، وتخرج الإجارة وإن لم تقيد بزمان، لأن المستأجرات والعواري مردودة .

(٨) فقد أخرجنا من حكم البيع، أما الربا فمحرم .

(٩) فرد تعالى قول المشركين، لما اعترضوا على أحكام الله في شرعه، و(قالوا إنما البيع مثل الربا) أي نظيره، مع علمهم بتفريق الله بين البيع والربا حكماً، =

والمقصود الأعظم في القرض الإرفاق ، وإن قصد فيه التملك أيضاً<sup>(١)</sup> ( وينعقد ) البيع ( بإيجاب وقبول ) ، بفتح القاف ، وحكي ضمها<sup>(٢)</sup> ( بعده ) أي بعد الإيجاب<sup>(٣)</sup> فيقول البائع : بعثك أو ملكتك أو نحوه بكذا<sup>(٤)</sup> ويقول المشتري : ابتعت ، أو قبلت ونحوه<sup>(٥)</sup> ( و ) يصح القبول أيضاً ( قبله ) أي قبل الإيجاب بلفظ أمر<sup>(٦)</sup> .

---

= وأخبر أن الذين يعاملون فيه ( لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ) .

(١) أي وإن قصد بالقرض التملك ، فهو غير مسمى بيعاً ، وإنما هو عقد إرفاق .

(٢) حكاه في اللباب ، والفتح أشهر وإيجاب الشيء : جعله واجباً ، وقبوله التزامه والرضى به .

(٣) بأي لفظ دال على الرضا .

(٤) كوليته ، أو أشركته فيه ، أو وهبته بكذا من الثمن ، وكأعطيته بكذا .

(٥) كاشتريته ، أو أخذته ، فليست منحصرة في لفظ بعينه ، بل بكل ما أدى معنى البيع ، لأن الشارع لم يخصه بصيغة معينة ، وفي الإنصاف : بعثك أو قبلت إن شاء الله . صح بلا نزاع أعلمه .

(٦) نحو : بعني كذا بكذا ، وینعقد الإيجاب بلفظ الأمر ، نحو : خذه . ونحوه ؛ لا بنحو ابتعه واشتره .

أو ماضٍ مجرد عن استفهام ونحوه <sup>(١)</sup> لأن المعنى حاصل به <sup>(٢)</sup>  
ويصح القبول (متراخياً عنه) أي عن الإيجاب ما دام (في  
مجلسه) <sup>(٣)</sup> لأن حالة المجلس كحالة العقد <sup>(٤)</sup> (فإن تشاغلا  
بما يقطعه) عرفاً <sup>(٥)</sup> أو انقضى المجلس قبل القبول (بطل) <sup>(٦)</sup>  
لأنهما صارا معرضين عن البيع <sup>(٧)</sup> وإن خالف القبول الإيجاب  
لم ينعقد <sup>(٨)</sup>.

---

(١) كترجّ وتمنّ ، فالمجرد نحو : اشتريته بكذا ، أو ابتعته أو أخذته ،  
بخلاف : أبعثني ؟ أتبيعي ؟ لعلك بعثني ، ليتك بعثني ، أو تبيعني . إذ ليس بقبول .  
(٢) أي معنى البيع حاصل ، بنحو : بعني . فيقول : بعثك .

(٣) أي مجلس البيع ، وكذا إن تراخى الإيجاب عن القبول ، في نحو :  
بعني كذا بكذا .

(٤) لعموم « ما لم يتفرقا » ولأنه يكتفى بالقبض فيه لما يعتبر قبضه .

(٥) من كلام أجنبي ، أو سكوت طويل ، أو أكل ، ونحو ذلك بطل .

(٦) أي البيع للخبر .

(٧) أشبه ما لو صرحا بالرد ، وإن كان المشتري غائباً عن المجلس ، فكاتبه  
البائع أو راسله : إني بعثك داري بكذا . فلما بلغه الخبر قبل البيع ، صح العقد ،  
لأن التراخي مع غيبة المشتري لا يدل على إعراضه عن الإيجاب ، واختار الشيخ صحة  
البيع بكل ما عده الناس بيعاً ، من متعاقب أو متراخ ، من قول أو فعل .

(٨) أي البيع سواء كانت المخالفة في قدر الثمن ، أو صفته أو غيرهما ،  
كما لو قال : بألف صحيحة . فقال : اشتريته بألف مكسرة . لم يصح ، ولو قال : =

( وهي ) أي الصورة المذكورة أي الإيجاب والقبول ( الصيغة  
القولية ) للبيع<sup>(١)</sup> ( و ) ينعقد أيضاً ( بمعاطة ، وهي ) الصيغة  
( الفعلية )<sup>(٢)</sup> مثل أن يقول : أعطني بهذا خبزاً . فيعطيه  
ما يرضيه<sup>(٣)</sup> أو يقول البائع : خذ هذا بدرهم ، فيأخذه  
المشتري<sup>(٤)</sup> أو وضع ثمنه عادة وأخذه عقبه<sup>(٥)</sup> .

---

= بعتك بكذا ؛ فقال : أنا آخذه بكذا . لم يصح ، فإن قال : أخذته بكذا . أو :  
منك . صح .

( ١ ) فإن له صيغتين يوجد عقده بكل واحدة منهما ، والإيجاب والقبول إحدى  
الصيغتين .

( ٢ ) يعني الحالة بين العاقدین لعموم الأدلة ، ولأن الله أحل البيع ، ولم يبين  
كيفية ، فرجع فيه إلى العرف ، ولم يزل المسلمون على البيع بالمعاطة .

( ٣ ) وهو ساكت ، والفاء للترتيب ، فإن تراخى لم يصح البيع .

( ٤ ) وهو ساكت أيضاً ، وكذا لو ساومه سلعة بثمن ، فيقول البائع : خذها ؛  
فيأخذها المشتري وهو ساكت ، أو : هي لك . أو : أعطيتكها . فيأخذها .

( ٥ ) أو قال : كيف تبيع الخبز ، فيقول : كذا بدرهم ؛ فيقول خذ درهماً ،  
قال الشيخ : بيع المعاطاة له صور أحدها : أن يصدر من البائع إيجاب لفظي فقط ،  
ومن المشتري أخذ ، كقوله : خذ هذا الثوب بدينار فيأخذه ، وكذلك لو كان  
الثن معيناً ، مثل أن يقول : خذ هذا الثوب بثوبك فيأخذ ، ولا بد أن يميز هذا  
الأخذ عن أخذ المستام . الثانية : أن يصدر من المشتري لفظ ، والبائع إعطاء ،  
سواء كان الثمن معيناً أو مضموناً في الذمة ، الثالثة : لا يلفظ واحد منهما ، بل هناك =

فتقوم المعاطاة مقام الإيجاب والقبول<sup>(١)</sup> للدلالة على الرضا<sup>(٢)</sup>  
لعدم التعبد فيه<sup>(٣)</sup> وكذا حكم الهبة ، والهدية ، والصدقة<sup>(٤)</sup>  
ولا بأس بذوق المبيع حال الشراء<sup>(٥)</sup> ( ويشترط ) للبيع سبعة  
شروط<sup>(٦)</sup> .

---

= عرف بوضع الثمن ، وأخذ الثمن . اهـ . وظاهره : اعتبار الترتيب في بيع المعاطاة ،  
قال ابن قندس : وهو أولى منه في الصيغة القولية ، وظاهره أيضاً : ولو لم يكن  
المالك حاضراً ، للعرف ، ولو ضاع الثمن ، فمن ضمان المشتري ، لعدم قبض  
البائع له .

(١) لأن المعاطاة لا تتضمن الصيغة ، والصواب : أن جميع هذه الصور تسمى  
إيجاباً وقبولاً ، لأن إيجاب الشيء جعله واجباً ، وقبول ذلك التزامه ، كما تقدم .  
وقال الشيخ : عبارة أصحابنا وغيرهم أن المعاطاة ونحوها ليست من الإيجاب والقبول ،  
وهذا تخصيص عرفي ، فالصواب الإصطلاح الموافق للغة ، وكلام المتقدمين أن  
لفظ الإيجاب والقبول ، يشتمل على صور العقد ، قولية أو فعلية .

(٢) أي من غير لفظ ، اكتفاء بالقرائن ، والأمارات الدالة على الرضى ،  
الذي هو شرط في صحة البيع .

(٣) أي في البيع ، وهو عدم تعليل المعنى ، بل المعنى الذي شرع له متعقل ،  
وهو الإرفاق بالناس ، والمصلحة لهم ، فتقوم المعاطاة مقامه للعرف .

(٤) أي تنعقد بالمعاطاة ، قال الشيخ : تجهيز المرأة بجهاز إلى بيت زوجها تمليك .

(٥) ظاهره : ولو لم يستأذن ، لجريان العادة به .

(٦) إذا فقد شرط منها ، لم يصح البيع ، وهي معروفة بالاستقراء .

أحدها ( التراضي منهما ) ، أي من المتعاقدين <sup>(١)</sup> ( فلا يصح )  
البيع ( من مكره بلا حق ) <sup>(٢)</sup> لقوله عليه السلام « إنما البيع  
عن تراض » رواه ابن حبان <sup>(٣)</sup> فإن أكرهه الحاكم على بيع  
ماله ، لوفاء دينه صح <sup>(٤)</sup> لأنه حمل عليه بحق <sup>(٥)</sup> وإن أكره  
على وزن مال ، فباع ملكه ، كره الشراء منه وصح <sup>(٦)</sup> .

---

(١) بأن يأتيها به اختياراً ، ظاهراً وباطناً ، فإن لم يقصدا البيع باطناً ، بل أظهره  
تلجئة خوفاً من ظالم ونحوه لم يصح ، وكذا بيع هازل ، وبيع الأمانة الذي هو في  
معنى القرض بعوض .

(٢) سواء أكرها أو أحدهما ، والمكره : هو المضطهد ، الملجأ بأي نوع  
من أنواع الإكراه ، وقال الشيخ : من استولى على ملك إنسان بلا حق ، ومنعه  
إياه حتى يبيعه له ، فهو كبيع المكره بلا حق ، فلا يصح البيع ، لأنه ملجأ إليه اه .  
ويقبل من البائع أن البيع وقع تلجئة أو هزلاً ، بقرينة دالة على ذلك ، لاحتمال  
كذبه ، فإن لم توجد ، فلا يقبل إلا ببينة .

(٣) وابن ماجه وغيرهما ، وأصرح منه : قوله تعالى ( إلا أن تكون تجارة  
عن تراض منكم ) أي عن طيب نفس كل واحد منكم ، وحقيقة البيع : المبادلة  
الصادرة عن تراض ، فدللت الآية والحديث على اشتراط التراضي من المتعاقدين .

(٤) يعني البيع ، سواء رضي بذلك أو لم يرض ، ولا بأس بالشراء منه .

(٥) أي إلزام له بقضاء واجب عليه .

(٦) أي وإن أكره على دفع مقدار من المال ، كأسير يقال له : ما تفك إسارك  
إلا بكذا وكذا ، فباع ملكه لذلك ، كره الشراء منه ، أوليبيعه بدون ثمن مثله في =



( و ) الشرط الثاني ( أن يكون الغاقد ) - وهو البائع والمشتري -  
( جازئ التصرف ) أي حرّاً مكلفاً رشيداً<sup>(١)</sup> ( فلا يصح تصرف  
صبي وسفيه بغير إذن ولي )<sup>(٢)</sup> فإن أذن صح ، لقوله تعالى  
( وابتلوا اليتامى ) أي اختبروهم<sup>(٣)</sup> وإنما يتحقق بتفويض  
البيع والشراء إليه<sup>(٤)</sup> .

=الغالب ، وهو بيع المضطر ، وصح الشراء منه ، لأنه غير مكره على البيع ، واختار  
الشيخ : الصحة من غير كراهة ، لأن الناس لو امتنعوا من الشراء منه ، كان أشد  
ضرراً عليه ، وسئل أحمد عن رجل مقر بالعبودية ، حتى يباع فقال : يؤخذ البائع  
والمقر بالثمن ، فإن مات أحدهما أو غاب ، أخذ الآخر بالثمن ، واختاره الشيخ ،  
وصوبه في الإنصاف ، وفي الفروع : يتوجه في كل غار ، ولو أقر أنه عبده فرهنه  
فكبيع .

(١) لأن العبد محجور عليه من قبل سيده ، وغير المكلف - وهو الصبي  
والسفيه - محجور عليه خوف ضياع ماله ، قال تعالى ( فإن آنتم منهم رشداً )  
أي صلاحاً في المال ( فادفعوا إليهم أموالهم ) .

(٢) لأنه قول يعتبر له الرضا ، فلم يصح من غير رشيد ، ولو تعارضت بينة  
السفه والرشد ، فأفتى ابن رجب وغيره ببينة الرشد ، ولا يصح من مجنون مطلقاً ،  
ولا من سكران ، ونائم ، ومبرسم ، وأما الهبة ، والوصية ، فاختار الموفق والشارح  
وغيرهما صحة قبول المميز والسفيه ، وصوبه في الإنصاف ، وتقبل الهدية من مميز  
أرسل بها ، ومن كافر إجماعاً .

(٣) أي في عقولهم ، وحفظ أموالهم ، فدلّت على جوازه مع الإذن .

(٤) أي إنما يتحقق الصلاح بالإذن ، وإذا كان لا بد منه ، وقد أمر الله به ،  
فيصح التصرف معه .

ويحرم الإذن بلا مصلحة<sup>(١)</sup> وينفذ تصرفهما في الشيء اليسير بلا إذن<sup>(٢)</sup> وتصرف العبد بإذن سيده<sup>(٣)</sup> (و) الشرط الثالث : ( أن تكون العين ) المعقود عليها ، أو على منفعتها ( مباحة النفع من غير حاجة )<sup>(٤)</sup> بخلاف الكلب ، لأنه إنما يقتنى لصيد ، أو حرث ، أو ماشية<sup>(٥)</sup> وبخلاف جلد ميتة ولو مدبوغاً ، لأنه إنما يباح في يابس<sup>(٦)</sup> والعين هنا مقابل المنفعة ، فتتناول ما في الذمة<sup>(٧)</sup> ( كالبلغل ، والحمار )<sup>(٨)</sup> .

---

(١) لما فيه من إضاعة المال ، ويضمن كما في الحجر .

(٢) أي ينفذ تصرف الصبي والسفيه في الشيء اليسير ، كـرغيف وحزمة بقل ونحوهما بلا إذن ، واشترى أبو الدرداء عصفوراً من صبي فأرسله .

(٣) أي وينفذ تصرف العبد فيما أذن له سيده فيه ، لزوال الحجر عنه .

(٤) أو ضرورة ، فخرج مالا تنفع فيه كالحشرات ، وما فيه منفعة محرمة كالخمر ، وما فيه منفعة مباحة للحاجة كالكلب ، وما فيه منفعة تباح للضرورة كالميتة ، ويأتي مفصلاً .

(٥) فلا يصح بيعه ، للنهي عن ذلك ، ولأنه لا ينتفع به إلا الحاجة .

(٦) بناء على عدم طهارته بالدبغ ، وتقدم أنه يطهر بالدبغ ، للأخبار ويجوز بيعه عند الجمهور ، واختاره الشيخ وغيره .

(٧) أي والعين في قول المصنف : وأن تكون العين مباحة النفع .

(٨) والعقار ، والمأكول ، والمشروب ، والملبوس ، والمركوب ، وغير ذلك ، فالكاف للتمثيل ، لأن ما بعدها جزء ما قبلها .

لأنَّ الناس يتبايعون ذلك في كل عصر ، من غير تكبير <sup>(١)</sup> (و) ك (دود القز) لأنه حيوان طاهر ، يقتنى لما يخرج منه <sup>(٢)</sup> (و) ك (بزره) لأنه ينتفع به في المآل <sup>(٣)</sup> (و) ك (الفيل ، وسباع البهائم التي تصلح للصيد) <sup>(٤)</sup> كالفهد ، والصقر <sup>(٥)</sup> لأنه يباح نفعها ، واقتناؤها مطلقاً <sup>(٦)</sup> (إلا الكلب) فلا يصح بيعه <sup>(٧)</sup> لقول ابن مسعود : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب . متفق عليه <sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) أي فكان إجماعاً ، وقياساً لما يرد به النص من ذلك على ما ورد .  
(٢) وهو الحرير الذي هو أفخر الملابس .  
(٣) « بزره » بفتح الباء وكسرهما ولد الدود قبل أن يدب ، أي يجوز بيعه ، لأنه ينتفع به في المآل ، يحصل منه الدود الذي يستخرج منه الحرير .  
(٤) أما الفيل فلأنه يباح نفعه واقتناؤه ، فجاز بيعه ، أشبه البغل ؛ وسباع البهائم التي تصلح للصيد ، بشرط أن تكون معلمة ، أو تقبل التعليم .  
(٥) والبازي ، وولدها ، وفرخها ، وبيضها .  
(٦) أي مع الحاجة وعدمها ، وقيل : والهر . لأنه طاهر العين ، مباح النفع . وعن أحمد : لا يجوز بيعه . وقد ثبت النهي عن ثمنه ، واختاره ابن القيم ، وابن رجب وغيرهما .  
(٧) ولو كان مباح الإقتناء ، معلماً كان ، أو غير معلم ، عند جمهور العلماء .  
(٨) والنص على تحريم ثمنه يدل باللزوم على تحريم بيعه ، ولأنه لا ينتفع به إلا الحاجة ، ويحرم اقتناؤه ، كما يحرم اقتناء خنزير إجماعاً ، ولولحفظ البيوت ، =

ولا بيع آلة لهو ، وخمر ، ولو كانا ذميين <sup>(١)</sup> (والحشرات)  
لا يصح بيعها ، لأنه لا نفع فيها <sup>(٢)</sup> إلا علقاً لمص الدم <sup>(٣)</sup>  
وديداناً لصيد سمك <sup>(٤)</sup> وما يصاد عليه كبومة شباشا <sup>(٥)</sup> (والمصحف)  
لا يصح بيعه <sup>(٦)</sup> ذكر في المبدع أن الأشهر : لا يجوز بيعه . <sup>(٧)</sup>  
قال أحمد : لا نعلم في بيع المصحف رخصة <sup>(٨)</sup> .

---

= إلا كلب صيد ، أوماشية ، أوحرث ، فيباح للخبر . وكره أحمد بيع قرد ،  
وشراهه ، وحرم اقتناؤه للعب .

(١) أي ولا يصح بيع آلة لهو ، كزمار ، وطنبور ، ونرد ، وشطرنج ،  
ولا يصح بيع خمر للخبر ، ولو لإتلافها ، لأنه لا نفع فيها ، قال أحمد ومالك ،  
وغيرهما : لا يجوز بيعها ، ولا ضمان على متلفها .

(٢) الحشرات كفأر ، وحيات ، وعقارب ، وخنافس ، ونحوها .

(٣) لأنه نفع مقصود ، فجاز بيعها لذلك .

(٤) وهو نفع مقصود أيضاً ، فجاز بيعها ، ولأن الأصل في الأشياء الإباحة ،  
وإنما اعتنى الشارع بتوضيح البياعات الفاسدة .

(٥) مفعول لفعل محذوف ، أي : تجعل شباشا . أو مفعول لأجله ، أي خيالاً ،  
تخاط عينها ، وتربط ، لينزل عليها الصيد ، وكره فعل ذلك ، لما فيه من تعذيبه ،  
ويجوز بيع صيد لأجل صوته كبلب .

(٦) ولو في دين أو غيره ، لما فيه من ابتذاله ، وترك تعظيمه .

(٧) ومقتضى كلام الإنصاف أنه المذهب .

(٨) واختاره الموفق وغيره .

قال ابن عمر : وددت أن الأيدي تقطع في بيعها<sup>(١)</sup> ولأن تعظيمه واجب ، وفي بيعه ابتذال له<sup>(٢)</sup> ولا يكره إبداله<sup>(٣)</sup> وشراؤه استنقاذاً<sup>(٤)</sup> وفي كلام بعضهم : يعني من كافر<sup>(٥)</sup> ومقتضاه أنه إن كان البائع مسلماً حرم الشراء منه ، لعدم دعاء الحاجة إليه<sup>(٦)</sup> بخلاف الكافر<sup>(٧)</sup> .

---

(١) أي المصاحف ، وروي عن عمر : لا تبيعوا المصاحف . وكرهه ابن مسعود ، وجابر ، وغيرهما ، وتخصيص المصحف يدل على الإباحة في كتب العلم ، ولكن قال الشيخ : وكذا المعاوضة على المنافع الدينية ، من العلم ونحوه ، إذ لا فرق بين الأعيان الدينية ، والمنافع .

(٢) وابتذاله ضد الصيانة المأمور بها ، فتجب صيانته عن الإبتذال ، وكثرة إيجاده اليوم بالطبع والنشر بذل له ، وتسهيل للراغب فيه .

(٣) ولو مع أحدهما دراهم زيادة ، ولو كانت المبادلة بيعاً ، فإنما أجازها أحمد لأنها لا تدل على الرغبة عنه ، ولا على الاستبدال به بعوض دنيوي ، بخلاف أخذ ثمنه ، ويجوز وقفه ، وهبته ، والوصية به ، لأنه لا اعتياض في ذلك عنه .

(٤) أي ولا يكره شراؤه من كافر ، أو ممن هو مستخف به ، لأن الاستنقاذ شراؤه ممن لا يكرمه ، فيعم .

(٥) أي في البيع بشرط الاستنقاذ ، لا مطلقاً ، ويدخل المصحف في ملك الكافر ابتداء بالإرث ، والرد عليه لنحو عيب ، وبالقهر ، وغير ذلك .

(٦) يعني إلى الاستنقاذ ، وأما الحاجة إلى اقتنائه فالواقع أن الحاجة داعية إليه ، فلو منع من بيعه ، وشرائه ، لعز وجوده .

(٧) أي فلا يحرم ، قال الحجاوي : وقد يفهم من كلام المنقح أنه يصح بيعه للمسلم مع التحريم ، وليس بمبراد ، لكن الشراء استنقاذاً جائز للمسلم فقط .

ومفهوم التنقيح ، والمنتهى يصح بيعه لمسلم<sup>(١)</sup> (والميتة) لا يصح بيعها<sup>(٢)</sup> لقوله عليه السلام « إن الله حرم بيع الميتة ، والخمر ، والأصنام » متفق عليه<sup>(٣)</sup> ويستثنى منها السمك ، والجراد<sup>(٤)</sup> ( و ) لا ( السرجين النجس ) لأنه كالميتة<sup>(٥)</sup> .

(١) وعن أحمد : لا يكره . وقال الوزير : كرهه أحمد وحده ، وأجازه الباكون من غير كراهة ، وانفقوا على جواز شرائه اهـ . والعمل عليه في سائر الأقطار ، من غير تكبر ، قال في تصحيح الفروع : عليه العمل ، ولا يسع الناس غيره ، ولما ذكره الشيخ ، والمنافع الدينية من العلم ونحوه ، قال : ويتوجه في هذا وأمثاله أنه يجوز للحاجة ، كالرواية المذكورة في التعليم ، فينبغي أن يفرق في الأعيان بين المحتاج وغيره ، كما فرق في المنافع .

(٢) بالإجماع ، ولو اضطر ، ولو طاهرة كميتة آدمي .

(٣) وفيه « والخنزير » ولأبي داود « حرم الخمر وثمنها ، وحرم الميتة وثمنها ، وحرم الخنزير وثمنه » والصنم ما كان مصوراً ، وسماها تعالى رجساً ، لأن وجوب تجنبها أؤكد من وجوب تجنب النجس ، وعبادتها أعظم من التلوث بالنجاسات .

(٤) أي يستثنى من الميتة ميتة السمك ، والجراد ، ونحوهما من حيوانات البحر التي لا تعيش إلا فيه ، لحديث « أحلت لنا ميتتان ، ودمان ، أما الميتتان ، فالجراد والحوت ، وأما الدمان ، فالطحال والكبد » وسمي جراداً لأنه يجرد الأرض بأكل نباتها .

(٥) وللإجماع على نجاسته ، ويقال له السرقين ، وهو الزبل ، وتحريم بيعه مذهب الجمهور ، وقال أبو حنيفة : يجوز بيع السرجين النجس . وأهل الأمصار يتبايعونه من غير تكبر ، وحكي إجماعاً ، واختار الشيخ جواز الإنتفاع بالنجاسات .

وظاهره أنه يصح بيع الطاهر منه ، قاله في المبدع<sup>(١)</sup> ( و ) لا  
 ( الأدهان النجسة ولا المتنجسة )<sup>(٢)</sup> لقوله عليه السلام « إن الله  
 إذا حرم شيئاً حرم ثمنه »<sup>(٣)</sup> وللأمر بإراقتة<sup>(٤)</sup> ( ويجوز الاستصباح  
 بها ) أي بالمتنجسة ، على وجه لا تتعدى نجاسته<sup>(٥)</sup> كالإنتفاع  
 بجلد الميتة المدبوغ<sup>(٦)</sup> ( في غير مسجد ) لأنه يؤدي إلى  
 تنجيسه<sup>(٧)</sup> ولا يجوز الاستصباح بنجس العين<sup>(٨)</sup> ولا يجوز  
 بيع سم قاتل<sup>(٩)</sup> .

- 
- (١) والطاهر منه كروث الإبل ، والبقر ، والغنم ، والحمام .  
 (٢) النجسة كدهن شحم الميتة ، والمتنجسة كدهن زيت ، وشيرج متنجس .  
 (٣) متفق عليه ، وهو حجة في تحريم بيع النجس ، وعلى تحريم بيع ما حرم  
 على العباد ، إلا ما خصه الدليل .  
 (٤) يعني النجس ، كما في قصة لحوم الحمر ، ودنان الخمر ، فدل على أنه  
 لا يجوز بيع النجس .  
 (٥) لأنه أمكن الإنتفاع بها من غير ضرر ، واختاره الشيخ وغيره ، وهو  
 مذهب الجمهور ، لأنه يجري مجرى الإلتلاف بلا ضرر .  
 (٦) يعني في يابس ، على ما تقدم ، لعدم تعدي نجاسته .  
 (٧) فلا يجوز الاستصباح بها فيه مطلقاً .  
 (٨) باستصباح ولا غيره ، لحديث : أرأيت شحوم الميتة ، فإنه تطلى بها  
 السفن ، وتدهن بها الجلود ، ويستصبح بها الناس ؟ فقال « لا هو حرام » متفق عليه .  
 (٩) كسم الأفاعي ، نخلوه من نفع مباح ، وأما سم النبات ، فإن أمكن النفع  
 به ، والتداوي بيسيره جاز ، ويصح بيع ترياق خال من لحوم الحيات ، ومن  
 الخمر ، لأنه مباح ، كسائر المعاجين .

( و ) الشرط الرابع ( أن يكون ) العقد ( من مالك ) للمعقود عليه<sup>(١)</sup> ( أو من يقوم مقامه ) كالوكيل ، والولي<sup>(٢)</sup> لقوله عليه السلام لحكيم بن حزام « لا تبع ما ليس عندك » رواه ابن ماجه ، والترمذي ، وصححه<sup>(٣)</sup> وخص منه المأذون له ، لقيامه مقام المالك<sup>(٤)</sup> ( فإن باع ملك غيره ) بغير إذنه لم يصح<sup>(٥)</sup> ولو مع حضوره وسكوته<sup>(٦)</sup> ولو أجازاه المالك<sup>(٧)</sup> .

---

(١) وقت العقد ، وكذا الثمن ، ملكاً تاماً ، لا يحتاج لحق توفية .

(٢) وذلك أن يكون مأذوناً له في البيع وقت العقد ، من مالكة ، أو من الشارع ، كالوكيل ، وولي الصغير ونحوه ، وناظر الوقف ، وإن ظن عدم الإذن ، لأن الاعتبار بما في نفس الأمر .

(٣) أي لا تبع ما ليس في ملكك من بيوع الأعيان ، وقال الوزير : اتفقوا على أنه لا يجوز بيع ما ليس عنده ، ولا في ملكه ، ثم يمضي فيشتريه له ، وأنه باطل .

(٤) أي خص بالبناء للمفعول ، أو الفاعل ، من قوله « لا تبع ما ليس عندك » المأذون له في البيع من المالك ، أو من الشارع ، لقيامه مقام المالك في التصرف .

(٥) بالإتفاق ، لفوات الشرط .

(٦) لأن السكوت ليس دالاً على الرضا ، إلا في مسائل مستثناة ، وليس هذا منها .

(٧) بعد ، لفوات شرطه ، وهو الإذن وقت العقد ، وعن أحمد : يقف على الإجازة . وهو مذهب مالك ، وأبي حنيفة ، لحديث عروة بن الجعد ، فإنه أعطاه ديناراً ليشتري به شاة ، فاشترى به شاتين ، فباع إحداهما بدينار ، ثم عاد بالدينار والشاة ، رواه البخاري .



ما لم يحكم به من يراه<sup>(١)</sup> (أو اشترى بعين ماله) أي مال غيره (بلا إذنه لم يصح)<sup>(٢)</sup> ولو أُجيز ، لفوات شرطه<sup>(٣)</sup> (وإن اشترى له) أي لغيره (في ذمته بلا إذنه ، ولم يسمه في العقد صح) العقد<sup>(٤)</sup> لأنه متصرف في ذمته ، وهي قابلة للتصرف<sup>(٥)</sup> ويصير ملكاً لمن اشترى (له) من حين العقد (بالإجازة)<sup>(٦)</sup> لأنه اشترى لأجله ، ونزل المشتري نفسه منزلة الوكيل ، فملكه من اشترى له ، كما لو أذن<sup>(٧)</sup> (ولزم) العقد (المشتري بعدمها) أي عدم الإجازة<sup>(٨)</sup> .

(١) فإن حكم به حنفي لم ينقض ، لقوة الدليل ، وارتفاع الخلاف .

(٢) أي العقد بالإتفاق ، لفوات شرطه .

(٣) وهو كونه من مالكة ، أو مأذوناً له فيه .

(٤) وذلك بأن قال : اشتريت هذا ، ولم يقل : لفلان . سواء نقد الثمن من

مال الذي اشترى له ، أو من مال نفسه ، أو لم ينقده ، فصح تصرفه بشرطين ،

أن يشتري في ذمته ، وأن لا يسمي المشتري له ، وعنه : يصح تصرفه ، ويقف على

الإجازة ، قال الشيخ وغيره : المقاصد معتبرة في التصرفات ، وتغير أحكامها ،

فإذا اشترى لموكله ، كان له ، وإن لم يتكلم به في العقد ، وإن لم ينوه له وقع للعاقد ،

عند الجمهور ، إلا النكاح ، فلا بد من تسميته الموكل .

(٥) وما نقده عوض عما فيها .

(٦) ومنافعه ونماؤه له .

(٧) أي بالشراء ، ولا يصح مع عدم الإذن إلا في هذه الصورة .

(٨) فيقع الشراء له من حين العقد .

لأنه لم يأذن فيه ، فتعين كونه للمشتري ( ملكاً ) كما لو لم ينو غيره <sup>(١)</sup> وإن سمي في العقد من اشترى له لم يصح <sup>(٢)</sup> وإن باع ما يظنه لغيره ، فبان وارثاً ، أو وكيلاً صح <sup>(٣)</sup> ( ولا يباع غير المساكن مما فتح عنوة <sup>(٤)</sup> كأرض الشام ، ومصر ، والعراق ) <sup>(٥)</sup> وهو قول عمر ، وعلي ، وابن عباس ، وابن عمر ، رضي الله عنهم <sup>(٦)</sup> لأن عمر رضي الله عنه وقفها على المسلمين <sup>(٧)</sup> .

---

(١) أي غير نفسه ، ومتى لم ينو غير نفسه وقع الملك له ، عند الجمهور كما تقدم .

(٢) لفوات شرطه ، وهو الملك أو الإذن ، وإن أذن له ، ولم يسمه في العقد ضمن ، قال الشيخ : ومن وكل في بيع ، أو استئجار ، أو شراء ، فلم يسم الموكل في العقد فضا من ، ومن ادعى بعد البيع أن المبيع لغيره ، وأنه فضولي ، أو غاصب لم يقبل منه ، ولا تسمع بيئته على ذلك ، فإن أقام المقر له البينة بالملك سمعت ، فإن لم تكن له بينة حلف المشتري أنه لا يعلم مالكا سوى البائع .

(٣) وذلك كموت أبيه وهو وارثه ، أو توكيله ، لأن الإعتبار في المعاملات بما في نفس الأمر ، لا بما في ظن المكلف .

(٤) أي فتحه المسلمون قهراً وغلبة ولم يقسم .

(٥) وغيرها مما فتحه المسلمون عنوة .

(٦) وغيرهم ، وهو مذهب الأكثر ، وأحد قولي الشافعي .

(٧) وأقرها في أيدي أربابها بالخراج ، إلا إذا باعها الإمام لمصلحة ، أو باعها غيره ، وحكم به من يرى صحته ، وفي الاختيارات : يصح بيع ما فتح عنوة ولم =

وأما المساكن فيصح بيعها <sup>(١)</sup> لأن الصحابة اقتطعوا الخطط في الكوفة ، والبصرة ، في زمن عمر ، وبنوها مساكن ، وتبايعوها من غير نكير <sup>(٢)</sup> ولو كانت آلتها من أرض العنوة <sup>(٣)</sup> أو كانت موجودة حال الفتح <sup>(٤)</sup> وكأرض العنوة في ذلك ما جلوا عنه فزعاً منا <sup>(٥)</sup> .

= يقسم ، من أرض الشام ، ومصر ، والعراق ، ويكون في يد مشتريه بخراجه ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وأحد قولي الشافعي ، والمؤثر بها أحق بلا خلاف ، وقال : لا يجوز رفع أيدي المسلمين الثابتة على حقوقهم كأرض السواد ، وذكر أنها تنتقل إلى ورثتهم وغيرهم من بعدهم ، بالإرث ، والوصية ، والهبة ، وكذا البيع تنتقل في أصح قولي العلماء ، وليس هذا بيعاً للوقف ، كما غلط في ذلك من منع بيع أرض السواد ، معتقداً أنها كالوقف الذي لا يجوز بيعه .

وقال : معنى وقفها إقرارها على حالها ، وضرب الخراج عليها ، مستمراً في رقبته ، وليس معناه الوقف الذي يمنع من نقل الملك في الرقبة ، بل يجوز بيعها كما هو عمل الأمة ، وإجماعهم على أنها تورث . والوقف لا يورث ونقل الملك في رقبته إبطال لحق البطون الموقوف عليهم ، من منفعته ، والمقاتلة حقهم في خراج الأرض ، فمن اشتراها صارت عنده خراجية .

- (١) أي يصح بيع المنازل ما زالت عامرة ، وإن عادت مزارع فلها حكمها .
- (٢) أي فكان كالإجماع على جواز بيع المساكن ، وكبيع غرس محدث فيها .
- (٣) أي يصح بيع المساكن ، ولو كانت آلتها التي بنيت بها من أرض العنوة .
- (٤) يعني المساكن ، لخراب ذلك في زمن الصحابة من غير نكير .
- (٥) أي وكأرض العنوة في الأحكام المتقدمة ما تفرقوا عنه خوفاً من المسلمين ، فالضمير عائد إلى « ما » باعتبار لفظها .

وما صولحوا على أنه لنا ، ونقره معهم بالخراج <sup>(١)</sup> بخلاف  
ما صولحوا على أنه لهم كالحيرة <sup>(٢)</sup> وأليس ، وبانقيا <sup>(٣)</sup> وأرض  
بني صلوبا <sup>(٤)</sup> من أراضي العراق ، فيصح بيعها <sup>(٥)</sup> كالتي أسلم  
أهلها عليها ، كالمدينة <sup>(٦)</sup> ( بل ) يصح أن ( تؤجر ) أرض  
العنوة ، ونحوها <sup>(٧)</sup> .

---

(١) أي حكمه حكم أرض العنوة ، من عدم جواز بيع المزارع ، وجواز  
بيع المساكن ، وغير ذلك .

(٢) بكسر الحاء المهملة ، مدينة قرب الكوفة ، فإنها فتحت صلحاً ، على أنها  
لأهلها .

(٣) « أليس » بضم الهمزة ، وتشديد اللام المفتوحة ، بعدها ياء ساكنة ، ثم سين  
مهملة ، مدينة بالجزيرة ، « وبانقيا » بالباء الموحدة فنون مكسورة ، ناحية بالنجف ،  
دون الكوفة .

(٤) بفتح الصاد ، وضم اللام .

(٥) أي هذه الأماكن المذكورة من أراضي العراق ، فإنها فتحت صلحاً ،  
على أنها لهم ، فيصح بيعها عند الجمهور ، وعمل الناس عليه .

(٦) فإنها ملك لأربابها ، وكذا ما فتح عنوة ، وقسم بين الغائمين ، كنصف  
خيبر ، يصح بيعه .

(٧) كالأرض التي جلا عنها أهلها ، أو صولحوا على أنها لهم ، ولنا الخراج  
عنها ، وتكون الإجارة مدة معلومة ، بأجر معلوم .

لأنها مؤجرة في أيدي أربابها ، بالخراج المضروب عليها في كل عام<sup>(١)</sup> وإجارة المؤجر جائزة<sup>(٢)</sup> ولا يجوز بيع رباع مكة<sup>(٣)</sup> ولا إيجارتها<sup>(٤)</sup> لما روى سعيد بن منصور ، عن مجاهد مرفوعاً « رباع مكة حرام بيعها ، حرام إيجارتها »<sup>(٥)</sup> وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً « مكة لا تباع رباعها ، ولا تكرى بيوتها » رواه الأثرم<sup>(٦)</sup> .

---

(١) لأن عمر رضي الله عنه وقفها على المسلمين ، وأقرها في أيدي أربابها ، بالخراج الذي ضربه أجرة لها في كل عام ، ولم يقدر مدة الإجارة .

(٢) علل صحة إيجارتها بأنها مؤجرة في أيدي أربابها ، وهو كذلك ، وأن إجارة المؤجر جائزة ، وهو مذهب الجمهور كما سيأتي .

(٣) جمع ربيع ، وهو المنزل والدار الذي يربح به الإنسان ويستوطنه ، لأنها فتحت عنوة ، ولم تقسم بين الغانمين ، فصارت وفقاً على المسلمين ، ولا الحرم كله ، وبقاع المناسك ، كالمسعى ، والمرمى ، والموقف ونحوها ، بل بقاع المناسك أولى بعدم الصحة ، إذ هي كالمساجد ، لعموم نفعها .

(٤) أي ولا تجوز إجارة رباع مكة ، وبقاع المناسك .

(٥) وهذا على تقدير صحته ، وهو مرسل .

(٦) وقالت عائشة : ألا تبني لك بيتاً ، أو بناء يظلك من الشمس ، فقال « لا إنما هو مناخ من سبق إليه » رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، وحسنه . وقال ابن القيم : مثل هذا الحديث حسن عند أهل الحديث ، وعن أحمد : يجوز بيعها وإيجارتها ، وهو أظهر في الحجّة ، واختار الشيخ وابن القيم جواز البيع ، =

فإن سكن بأجرة ، لم يَأْثُم بدفعها ، جزم به في المغني وغيره<sup>(١)</sup> ( ولا يصح بيع نفع البئر ) ، وماء العيون<sup>(٢)</sup> لأن ماءها لا يملك<sup>(٣)</sup> لحديث « المسلمون شركاء في ثلاث ، في الماء ، والكلا ، والنار » رواه أبو داود ، وابن ماجه<sup>(٤)</sup> .

= لأنه إنما يستحق التقدم على غيره بهذه المنفعة ، واختص بها لسبقه وحاجته ، فهي كالرحاب ، والطرق الواسعة ، وغيرها ، من سبق إليها فهو أحق بها ، وإنما جاز البيع لوروده على المحل الذي كان البائع اختص به عن غيره ، وهو البناء .

وما روي من الأحاديث في خلاف ذلك فضعيف ، لا تقوم به حجة ، وكانوا يتبايعونها قبل الإسلام وبعده ، كما اشترى معاوية دار الندوة ، من عكرمة بن عامر ، فما أنكر بيعها أحد من الصحابة ، وابتاع عمر وعثمان ما زاداه في المسجد ، وتملك أهلها أثمانها ، ولو حرم ذلك لما بذلاه من أموال المسلمين ، فكان إجماعاً متبوعاً ، وفعلاً مشروعاً ، لورودها على المنفعة ، وهي مشتركة ، قال في الإنصاف : ويستثنى بقاع المناسك بلا نزاع .

(١) وصححه في الإنصاف ، وقال ابن القيم : ليس له أن يعاوض على منفعة السكنى بعقد الإجارة ، فإن هذه المنفعة إنما يستحق أن يقدم فيها على غيره ، ويختص بها لسبقه وحاجته .

(٢) وهو كل ماء عد ، له مادة لا تنقطع .

(٣) يعني نفس النفع ، هذا المذهب .

(٤) وللنهي عن بيع فضل الماء ، وسئل عن الذي لا يحل منعه قال « الماء » فليس لأحد بيع ماء نبع ، ولا كلاً ونحوه ، ما لم يحزه ، ولا يدخل ما في الأرض من ذلك في بيعها ، لأن البائع لم يملكه ، فلم يتناوله البيع ، كما لو كان في أرض مباحة .

بل رب الأرض أحق به من غيره<sup>(١)</sup> لأنه صار في ملكه<sup>(٢)</sup> (ولا) يصح بيع (ما ينبت في أرضه من كلاء وشوك) لما تقدم<sup>(٣)</sup> وكذا معادن جارية ، كنفت ، وملح<sup>(٤)</sup> وكذا لو عشن في أرضه طير<sup>(٥)</sup> .

(١) قاله الموفق وغيره ، وقال ابن القيم : بل يكون أولى به من كل أحد ، وما فضل منه لزمه بذله لبهائم غيره وزرعه .

(٢) فلا يلزمه أن يبذل إلا الفاضل عن حوائجه ، ولا ريب أن الماء يملك بالعمل فيه لا نفس النقع ، فإنه لا يملك إذا لم يكن نبع في ملكه ، والعمل هو احتفار السواقي وإصلاحها ، وبعث الآبار وعمارته ، فهذا تكون مملوكة ، وفي الإختيارات : ومن ملك ماء نابعاً كبر محفورة في ملكه ، أو عين ماء في أرضه ، فله بيع البئر والعين جميعاً ، ويجوز بيع بعضها مشاعاً ، وإن كان أصل القناة في أرض مباحة ، فكيف إذا كان أصلها في أرضه ، قال الشيخ : وهذا لا أعلم فيه نزاعاً ، وإنما تنازعوا لو باع الماء دون القرار ، وفي الصحة قولان ، ومذهب مالك والحنفية الصحة ونص الشافعي على أنه يملك .

(٣) أي في قوله « الناس شركاء في ثلاث ، في الماء ، والكلاء ، والنار » بل يكون أولى به من غيره ، ولو سبق غيره ، وعن أحمد : يجوز ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، إذا كان في أرض عادة ربها ينتفع بها ، وفي الإختيارات : يجوز بيع الكلاء ونحوه الموجود في أرضه ، إذا قصد استنباته ، و« الكلاء » بإثبات الهمزة : العشب ، رطباً كان أو يابساً ، و« الشوك » واحده شوكة .

(٤) أي ولا يصح بيع معادن جارية ، وهي ما إذا أخذ منه شيء خلفه غيره ، كنفت ، وهو دهن معدني ، وملح جار ، وكفار ، لأن نفعه يعم ، فلم يملك كالماء العد ، فإن كان جامداً ملك بملك الأرض .

(٥) أو نضب الماء عن سملك في أرضه ، لم يصح بيعه ، ما لم يحزه .

لأنه لا يملكه به ، فلم يجوز بيعه <sup>(١)</sup> ( ويملكه آخذه ) لأنه من المباح <sup>(٢)</sup> لكن لا يجوز دخول ملك غيره بغير إذنه <sup>(٣)</sup> وحرم منع مستأذن بلا ضرر <sup>(٤)</sup> ( و ) الشرط الخامس ( أن يكون ) المعقود عليه ( مقدوراً على تسليمه ) <sup>(٥)</sup> .

---

(١) أي لا يملكه بمجرد وجوده في أرضه ، قبل حيازته ، فلم يصح بيعه للخبر .

(٢) أي يملك آخذ ما نبت في أرض الغير ، من كلاب ، وشوك ، ونحوه ، بحوزه ، لأنه من المباح أخذه بالشرع ، ومضت العادة بذلك من غير نكير .

(٣) استدراك من قوله : ويملكه آخذه ، فإنه أفاد المنع من دخول أرض الغير ، لأجل ما ذكر ، بلا إذنه ، وهو مقيد بما إذا كانت الأرض محوطة ، لتعديده ، أما إذا لم تكن محوطة ، جاز الدخول بلا إذنه ، بلا ضرر على رب الأرض ، قال ابن القيم : يجوز دخول الأرض المملوكة لأخذ الماء والكلاب ، لأن له حقاً في ذلك ، ويحرم منعه ، ولا يتوقف دخوله على الإذن ، إنما يحتاج إليه في الدار ، إذا كان فيها سكن اه ، وطلول بأرض تجنى منها النحل ككلاب وأولى ، ونحل رب الأرض أحق به ، لأنه في ملكه ، قال الشيخ : ولا حق على أهل النحل لأهل الأرض ، لأنه لا ينقص من ملكهم شيئاً .

(٤) للخبر ، ويدخل قهراً والحالة هذه ، قال في القواعد : ومتى تعذر الاستئذان بغيبة مالكة أو غيرها ، أو استؤذن فلم يأذن سقط الإذن ، كما في الولي في النكاح .

(٥) أي تسليم المبيع حال العقد ، وكذا الثمن المعين لخبر « نهى عن بيع الغرر » وهو أصل من أصول الشرع ، ولغيره من الأحاديث .



لأن ما لا يقدر على تسليمه شبيه بالمعدوم ، فلم يصح بيعه <sup>(١)</sup>  
 ( فلا يصح بيع آبق ) علم خبره أولاً <sup>(٢)</sup> لما روى أحمد عن  
 أبي سعيد : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن  
 شراء العبد وهو آبق » <sup>(٣)</sup> ( و ) لا بيع ( شارد <sup>(٤)</sup> و ) لا ( طير  
 في هواء ) ولو ألف الرجوع <sup>(٥)</sup> إلا أن يكون بمغلق ، ولو طال  
 زمن أخذه <sup>(٦)</sup> .

(١) إذ المعدوم لا يصح بيعه بالإجماع في الجملة ، فكذا شبيهه ، ولأن عدم  
 القدرة على التسليم غرر ، فيحرم البيع ولا يصح .

(٢) أي سواء علم المشتري مكان الآبق أو جهله ، ولو قدر على تحصيله .

(٣) وللنهي عن بيع الغرر ، وبيع ما ليس عندك ، ومنه بيع الآبق .

(٤) كجمل ، وكفرس غائر ونحوهما ، علم مكانهما أولاً ، ولو لقادر  
 على تحصيله كالآبق ، لأنه ظن مجرد ، لا ينافي تحقق عدمه ، ولا ظنه .

(٥) لأنه غير مقدور على تسليمه ، فبيعه غرر ، وقد نهى الشارع عن بيع  
 الغرر ، وأجمعوا على النهي عنه لأنه إن قدر عليه كان المشتري قد قمر البائع ،  
 حيث أخذ ماله بدون قيمته ، وإن لم يقدر عليه ، كان البائع قد قمر المشتري ،  
 وفي كل منهما أكل مال بالباطل ، فهو قمار ، وفي الإنصاف : يجوز إذا كان  
 يألف الرجوع ، قال في الفنون : هو قول الجماعة ، وقال الموفق : يجوز بيع  
 النحل في كوراته ، ومنفرداً عنها ، إذا روي وعلم قدره ، قال الشيخ : وهذا يقتضي  
 أنه اشترط العلم فقط ، وأنه يصح بيعه طائراً كالعبد الخارج من المنزل ، وهو  
 أصح اه ، وعلى قياسه الطائر الذي له منزل يرجع إليه في العادة .

(٦) أي إلا أن يكون الطير في مكان مغلق ، فيصح بيعه ، ولو طال زمن أخذه ،  
 لأنه مقدور على تسليمه .

( و ) لا بيع ( سمك في ماء ) لأنه غرر<sup>(١)</sup> ما لم يكن مرثياً  
بمحوز ، يسهل أخذه منه<sup>(٢)</sup> لأنه معلوم ، يمكن تسليمه<sup>(٣)</sup>  
( ولا ) يصح بيع ( مغصوب من غير غاصبه ، أو قادر على  
أخذه ) من غاصبه<sup>(٤)</sup> لأنه لا يقدر على تسليمه<sup>(٥)</sup> فإن باعه  
من غاصبه ، أو قادر على أخذه صح ، لعدم الغرر<sup>(٦)</sup> .

---

(١) وقد نهى الشارع عن بيع الغرر ، والنهي يقتضي الفساد ، والغرر ما طوي  
عنك علمه ، وخفي عليك باطنه ، أو ما كان متردداً بين الحصول وعدمه ، فكل بيع  
كان المقصود منه مجهولاً ، أو معجزاً عنه ، غير مقدور عليه غرر ، وقال الوزير :  
اتفقوا على أنه لا يجوز بيع الغرر ، كالأضالة والآبق ، والطير في الهواء ، والسمك  
في الماء .

(٢) أي ما لم يكن السمك مرثياً في ماء محوز ، في نحو بركة ، وحوض ،  
يشاهده فيه ، غير متصل بنهر ، يسهل أخذه من ذلك الموضع فيصح بيعه .

(٣) يعني إذا كان في نحو بركة يشاهده ، وسهل أخذه ، فيصح بيعه ، لانتفاء  
الغرر ، ولو طال زمن تحصيله ، فإن لم يسهل ، بحيث يعجز عن تسليمه ، لم يصح  
البيع .

(٤) وعبارة غيره : ولا يصح بيع مغصوب إلا لغاصبه ، لانتفاء الغرر ،  
أو لقادر على أخذه منه ، فيصح وإلا فلا ، والمراد : إذا باعه راضياً ، ولم يمنعه  
حتى باعه ، فيصير حكمه حكم بيع المكره بلا حق .

(٥) أي لأن البائع ، لا يقدر على تسليم المغصوب ، فلم يصح البيع .

(٦) وإمكان القبض الذي هو أحد شروط البيع .

فإن عجز بعد فله الفسخ<sup>(١)</sup> (و) الشرط السادس : ( أن يكون )  
المبيع ( معلوماً ) عند المتعاقدين<sup>(٢)</sup> لأن جهالة المبيع غرر<sup>(٣)</sup>  
ومعرفة المبيع إما ( برؤية ) له<sup>(٤)</sup> أو لبعضه الدال عليه<sup>(٥)</sup>  
مقارنة أو متقدمة بزمان لا يتغير فيه المبيع ظاهراً<sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي فإن طرأ العجز عن تحصيل المغصوب بعد العقد ، خير بين الإمضاء  
والفسخ ، لأنه إذا ظن القدرة ثم تبين عدمها حال العقد ، فالبيع غير صحيح ،  
فإن اختلفا في العجز حال البيع أو طروئه بعده ، فالقول قول المشتري .

(٢) أي الشرط السادس ، من شروط البيع ، التي لا يصح إلا بها : أن يكون  
المبيع معلوماً عند المتعاقدين ، البائع والمشتري ، معروفاً بينهما .

(٣) والغرر منهى عنه ، وتقدم أن من الغرر : كل بيع كان المقصود منه  
مجهولاً غير معلوم ، ويفسر بما لا تعلم عاقبته ، وبالحداغ الذي هو مظنة أن لا  
يرضى به عند تحققه ، فيكون من أكل المال بالباطل .

(٤) أي ومعرفة المبيع ، تحصل بأحد شيئين ، إما برؤية لجميع المبيع ، إن  
لم تدل بقيته عليه ، كالثوب المنقوش .

(٥) أي أو تحصل معرفة المبيع برؤية لبعضه ، الدال على بقيته ، كرؤية أحد  
وجهي ثوب غير منقوش ، وظاهر الصبرة المتساوية ، ووجه الرقيق ، وما في ظروف  
أعدال من جنس واحد ، متساوي الأجزاء ، لحصول العلم بالمبيع بذلك ، وانتفاء  
الغرر ، ويستثنى ما يدخل تبعاً ، وما يتسامح بمثله ، إما لحقارته ، أو للمشقة في  
تمييزه ، أو تعيينه ، كأساسات البنيان ، والقطن المحشو في الجبة وذلك بالإجماع .

(٦) مقارنة أو متقدمة بالجر ، صفتان لرؤية ، ويصح نصبهما ، أي : ويحصل =

ويلحق بذلك ما عرف بلمسه ، أو شمه ، أو ذوقه <sup>(١)</sup> ( أو صفة )  
تكفي في السلم <sup>(٢)</sup> فتقوم مقام الرؤية ، في بيع ما يجوز  
السلم فيه خاصة <sup>(٣)</sup> .

= معرفة المبيع برؤية مقارنة العقد ، بأن لا تتأخر عنه ، أو برؤية متقدمة العقد ، بزمن  
لا يتغير فيه المبيع ، تغيراً ظاهراً ، لحصول العلم بالمبيع بتلك الرؤية ، ولا حد لذلك  
الزمن ، إذ المبيع منه ما يسرع تغيره ، وما يتباعد ، وما يتوسط ، فيعتبر كل بحسبه ،  
وقال الوزير : اتفقوا على أن العين إذا كانا رأيها وعرفها ، ثم تبايعا بعد ذلك ،  
أن البيع جائز ، ولا خيار للمشتري ، إن رآها على الصفة التي عرفها ، فإن تغيرت  
فله الخيار .

(١) أي ويلحق بمعرفته بالرؤية ما عرف من المبيع بلمسه ، أو عرف بشمه ،  
أو عرف بذوقه ، لحصول معرفته بذلك ، كرويته ، ولانتفاء الجهالة .

(٢) أي : أو يكون المبيع معلوماً بصفة تكفي في السلم ، بأن يذكر ما  
يختلف به الثمن غالباً ، وفي الإقناع : نوعان ، بيع عين معينة غائبة ، كعبيدي  
التركي ، ويذكر صفاته ، أو حاضرة مستورة كأمثلة في ظروفها ، والثاني موصوف  
غير معين ، كعبد تركي ، ويصفه ، بشرط قبض المبيع ، أو ثمنه في مجلس العقد ،  
وقال الشيخ : تارة يصفه بقوله ، وهذا هو المعروف ، وتارة يقول : هو مثل هذا .  
فيجعل له مثلاً يرد إليه ، فإن هذا كما لو وصفه ، وأولى اهـ . ومعرفة الشيء بمثله أتم .

(٣) أي تقوم صفة المبيع مقام الرؤية ، في بيع ما يجوز السلم فيه خاصة ،  
كالملكيل ، والموزون ، والمعدود ، والمذروع الذي يمكن وصفه ، وهذا مذهب  
الجمهور ، قال الشيخ : وجوازه مع الصفة أعدل الأقوال ، ويصح تقدم الوصف  
على العقد .

ولا يصح بيع الأنموذج<sup>(١)</sup> بأن يريه صاعاً مثلاً ، ويبيعه الصبرة على أنها من جنسه<sup>(٢)</sup> ويصح بيع الأعمى وشراؤه بالوصف<sup>(٣)</sup> واللمس ، والشم ، والذوق فيما يعرف به كتوكيله<sup>(٤)</sup> ( فإن اشترى ما لم يره ) بلاوصف<sup>(٥)</sup> ( أو رآه وجهه ) بأن لم يعلم ماهو<sup>(٦)</sup> ( أو وصف له بما لا يكفي سلماً<sup>(٧)</sup> لم يصح ) البيع ، لعدم العلم بالمبيع<sup>(٨)</sup> ( ولا يباع حمل في بطن<sup>(٩)</sup> .

(١) بضم الهمزة ، وهو ما يدل على صفة الشيء .

(٢) فلا يصح ، لعدم رؤية المبيع وقت العقد ، وقيل : ضبط الأنموذج كذكر الصفات ، فإذا جاء على صفته ليس له رده ، وصوبه في الإنصاف .

(٣) لما تمكن معرفته بوصفه ، فيما يصح فيه السلم ، لحصول العلم بحقيقة البيع ، وله الخيار في الخلف في الصفة كالבصير .

(٤) أي ويصح بيعه وشراؤه باللمس ، والشم ، والذوق ، فيما يمكن معرفته به ، بغير حاسة البصر ، كما يصح توكيله في بيع وشراء مطلقاً اتفاقاً .

(٥) يكفي في السلم ، لم يصح البيع ، لجهالة المبيع .

(٦) لم يصح البيع للجهالة أيضاً ، وإن كان رآه قبل .

(٧) كأن يذكر ما يختلف به الثمن ، على ما يأتي في السلم .

(٨) وتقدم أن جهالة المبيع غرر منهى عنه ، وحكم ما لم يره بائع حكم مشتر فيما تقدم .

(٩) إجماعاً ، للنهي عن بيع حبل الحبلية ، وبيع المضامين ، والملاقيح ، وبيع المسجر ، وهو ما في بطن الناقة .

ولبن في ضرع منفردين ( للجهالة <sup>(١)</sup> ) فإن باع ذات لبن ،  
أو حمل دخلاً تبعاً <sup>(٢)</sup> ( ولا ) يباع ( مسك في فأرته ) <sup>(٣)</sup> أي  
الوعاء الذي يكون فيه ، للجهالة <sup>(٤)</sup> ( ولا نوى في تمره )  
للجهالة <sup>(٥)</sup> ( و ) لا ( صوف على ظهر ) <sup>(٦)</sup> لنهييه عليه السلام  
عنه في حديث ابن عباس <sup>(٧)</sup> .

---

(١) ولكونه معدوماً ، وغير مقدور على تسليمه ، ولا يصح بيع الحمل مع  
أمه ، بأن يعقد عليه معها ، للعموم ، ولا يصح بيع شاة وما في ضرعها من لبن ،  
وقال الشيخ : إن باع لبناً موصوفاً في الذمة ، واشترط كونه من هذه الشاة أو  
البقرة صح ، واستدل بخبر : نهى أن يسلم في حائط ، إلا أن يكون قد بدا صلاحه .  
(٢) أي فإن باع شاة ، أو بقرة ، أو غيرهما ذات لبن ، أو ذات حمل ،  
ولم يتعرض للبن ، ولا للحمل في العقد ، دخل اللبن والحمل تبعاً للأُم ، ويغفر  
في التبعية ، ما لا يغفر في الإستقلال .

(٣) المسك طيب معروف ، وفأرته — بالهمز ودونه — دم ينعقد في سرة حيوان  
يسمى غزال المسك ، وهو نوع من الطبا ، يتميز بهذا الكيس .

(٤) أي فأرة المسك ، هي الوعاء الذي يكون فيه المسك ، ويسمى النافجة ،  
لا يباع المسك فيها للجهالة ، كاللؤلؤ في الصدف ، ما لم يفتح ويشاهد ، فيصح .  
لعدم الجهالة ، واختار ابن القيم وغيره صحة بيعه فيها ، لأنها وعاء له يصونه  
ويحفظه ، أشبه ما مأكوله في جوفه ، وتجأره يعرفونه ، فانتفى الغرر .

(٥) بلا خلاف ، كيبض في طير ونحوه ، إلا إذا بيعا تبعاً ، ومفهومه :  
أنه إذا شاهده صح .

(٦) هذا المذهب عند بعض الأصحاب .

(٧) ولفظه « نهى أن يباع صوف على ظهر ، أو لبن في ضرع » رواه ابن ماجه .

ولأنه متصل بالحيوان ، فلم يجز إفراده بالعقد ، كأعضائه <sup>(١)</sup> .  
( و ) لا بيع ( فجل ونحوه ) <sup>(٢)</sup> مما المقصود منه مستتر بالأرض  
( قبل قلعه ) للجهالة <sup>(٣)</sup> ( ولا يصح بيع الملامسة ) <sup>(٤)</sup> بأن يقول :  
بعثك ثوبي هذا ، على أنك متى لمسته فهو عليك بكذا <sup>(٥)</sup> أو  
يقول : أي ثوب لمسته فهو لك بكذا <sup>(٦)</sup> .

---

(١) فإنه لا يجوز إفرادها بالبيع ، وعنه : يصح بيع الصوف على الظهر ،  
بشرط القطع في الحال ، وهو مذهب مالك .

(٢) كلفت ، وجزر ، وقلقاس ، وبصل ، وثوم ونحوه ، والفجل بالضم  
أرومة معروفة تؤكل .

(٣) أي بما يراد منه ، وقال الشيخ : يجوز بيع المغروس في الأرض الذي يظهر  
ورقه ، كاللفت ، والجزر ، والقلقاس ، والفجل ، والبصل ، وشبه ذلك ، وهو  
رواية عن أحمد ، وقول بعض الأصحاب ، وأصحاب مالك ، وغيرهم ، قال :  
وهو الصواب لوجوه ، منها أنه ليس من التغيرير ، وأهل الخبرة يستدلون بظواهره  
على بواطنه .

(٤) للغرر المنهي عنه والجهالة .

(٥) وفسرها أبو هريرة بأن يقول الرجل للرجل : أبيعك ثوبي بثوبك ؛  
ولا ينظر أحدهما إلى ثوب الآخر ، ولكنه يلمسه ، وفسرت بغير ذلك ، قال  
الحافظ : وتفسير أبي هريرة أقعد بلفظ الملامسة ، لأنها مفاعلة فتستدعي وجود  
الفعل ، وأجمعوا على تحريره .

(٦) وفسرت بأن يلمس الثوب بيده ، ولا ينشره ، قال الوزير وغيره :  
اتفقوا على أن بيع الملامسة والمنابذة باطل ، وهو أن ينبذ الثوب أو يلمسه فيجب البيع .

( و ) لا بيع ( المنابذة )<sup>(١)</sup> كأن يقول : أي ثوب نبذته إلي - أي طرحته - فعليك بكذا<sup>(٢)</sup> لقول أبي هريرة : إن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن الملامسة والمنابذة » متفق عليه<sup>(٣)</sup> وكذا بيع الحصاة<sup>(٤)</sup> كارمها فعلى أي ثوب وقعت فلك بكذا . ونحوه<sup>(٥)</sup> ( ولا ) بيع ( عبد ) غير معين ( من عبده ونحوه )<sup>(٦)</sup>

---

(١) أي ولا يصح بيع المنابذة ، من النبذ وهو الطرح ، للجهالة والغرر .

(٢) أو : إن نبذت هذا الثوب ونحوه فلك بكذا ، أو : متى نبذت هذا الثوب ونحوه فعليك بكذا . وأجمع العلماء على تحريمه .

(٣) وفسر أبو هريرة المنابذة ، فقال : أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ، لم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه ، وكذا فسرهما أبو سعيد ، وقال : ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض ، والعلة الغرر ، واتفقوا على أنه بيع باطل .

(٤) أي وكبيع الملامسة والمنابذة بيع الحصاة محرم ، ولا يصح بيعه ، لخبر « نهى عن بيع الحصاة » لما فيه من الجهالة ، والغرر ، وأفردت لكونها مما يبتاعه أهل الجاهلية ، وأضيف البيع إليها لاعتبارها فيه .

(٥) كبعثك من هذه الأرض قدر ما تبلغ الحصاة إذا رميتها بكذا ، أو يعترض القطيع من الغنم ، فيأخذ حصاة ويقول : أي شاة أصابتها فهي لك بكذا . أو : هذا بكذا على أي متى رميت هذه الحصاة فقد وجب البيع ، وكل هذا ونحوه متضمن لبيع الغرر .

(٦) كعبد من عبيدين ، أو عبد من عبيد ، إن لم يوصف بما يكفي في السلم .



كشاة من قطيع ، وشجرة من بستان ، للجهالة ، ولو تساوت القيم<sup>(١)</sup> ( ولا ) يصح ( استثناءه إلا معيناً )<sup>(٢)</sup> فلا يصح : بعثك هؤلاء العبيد إلا واحداً . للجهالة<sup>(٣)</sup> ويصح : إلا هذا . ونحوه<sup>(٤)</sup> لأنه عليه السلام نهى عن الثنيا إلا أن تعلم ؛ قال الترمذي : حديث صحيح<sup>(٥)</sup> ( وإن استثنى ) بائع ( من حيوان يؤكل رأسه ، وجلده ، وأطرافه صح )<sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي قيم العبيد ، والشياه ، والأشجار ، فلا يصح البيع ، للغرر المنهي عنه ، والقطيع الطائفة من البقر أو الغنم ، والغالب أنه من العشرة إلى الأربعين .

(٢) أي العبد ، أو الشاة أو الشجرة ، ونحو ذلك ، لينتفي الغرر والجهالة ، وضابطه أنه لا يصح استثناء ما لا يصح بيعه منفرداً .

(٣) أي جهالة الواحد من العبيد ، غير معين ، وكذا الشاة من القطيع ، غير معينة ، أو شجرة من بستان مبهم ، وكشيء مثلاً بعشرة دراهم ونحوها إلا ما يساوي درهماً ، لأن استثناء المجهول من المعلوم يصيره مجهولاً ، أو صبرة إلا قفيزاً ، وعنه : يصح . قال في الإنصاف : وهو قوي ، ومحل الخلاف إذا لم يعلم قفزاتها ، وإلا صح .

(٤) أي ويصح : بعثك هؤلاء العبيد إلا هذا العبد . لأن اسم الإشارة معينة ومميزة ، ونحو ذلك كـ «إلا سالماً» ، ولم يكن ثم غير هذا الاسم .

(٥) أي نهى عن الإستثناء المجهول ، إلا أن تعلم الثنيا ، فيصح البيع ، وانفقوا على أنه متى كان المستثنى معلوماً ، يعرفانه صح البيع ، لانقضاء الغرر .

(٦) أي الإستثناء والبيع ، في هذه الصورة .

لفعله عليه السلام في خروجه من مكة إلى المدينة ، رواه أبو الخطاب <sup>(١)</sup> فإن امتنع المشتري من ذبحه لم يجبر بلا شرط <sup>(٢)</sup> ولزمته قيمته على التقريب <sup>(٣)</sup> وللمشتري الفسخ بعيب يختص هذا المستثنى <sup>(٤)</sup> ( وعكسه ) أي عكس استثناء الأطراف في الحكم استثناء ( الشحم والحمل ) ونحوه <sup>(٥)</sup> مما لا يصح إفراده بالبيع ، فيبطل البيع باستثنائه <sup>(٦)</sup> .

---

(١) ولفظه : اشترى أبو بكر وعامر من راعي غنم شاة ، وشرطا له سلبها ، وفي القروع : اشترطا له رأسها ، وجلدها ، وسواقطها . وكذلك كان أصحابه يتبايعون ، ولأن الإستثناء استبقاء ، وهو يخالف ابتداء العقد ، ولو باع ذلك منفرداً لم يصح .

(٢) أي فإن امتنع المشتري من ذبح الحيوان المستثنى منه رأسه وجلده ، وأطرافه ، لم يجبر على ذبحه ، لتمام ملكه عليه ، وللبائع الفسخ ، بلا شرط ذبحه في العقد ، لأن الذبح ينقصه ، فإن كان اشترط لزوم ذبحه ، ودفع المستثنى للبائع .

(٣) أي ولزمت المشتري قيمة المستثنى من الحيوان على التقريب للبائع ، وقال ابن القيم : إذا اشترى رأس المبيع ، ولم يذبحه ، فإن الصحابة قضوا بشرائه ، أي برأس مثله في القيمة .

(٤) لأن الجسد شيء واحد ، يتألم كله بتألم بعضه ، فلو وجد في رأسه قرحة مثلاً ، فضررها يتعدى لسائر الجسد .

(٥) أي استثناء الشحم من حيوان مبيع مأكول ، والحمل من أمة ، أو بهيمة مأكولة أولاً ، لأنهما مجهولان ، وكالكبد ، والقلب ، ، ونحوهما ، لا يصح استثناءهما ، ولا بيعهما منفردتين .

(٦) للجهاالة ، وتقدم النهي عن الثبوت إلا أن تعلم .

وكذا لو استثنى منه رطلاً من لحم ونحوه<sup>(١)</sup> ( ويصح بيع ما مأكوله في جوفه ، كرمان ، وبطيخ ) وبيض<sup>(٢)</sup> لدعاء الحاجة لذلك<sup>(٣)</sup> ولكونه مصلحة ، لفساده بإزالته<sup>(٤)</sup> ( و ) يصح بيع ( الباقيلا ونحوه ) كالحمص ، والجوز ، واللوز ( في قشره )<sup>(٥)</sup> يعني ولو تعدد قشره ، لأنه مفرد مضاف فيعم<sup>(٦)</sup> وعبرة الأصحاب : في قشره<sup>(٧)</sup> .

---

(١) أي وكالشحم واللحم في عدم الصحة استثناء الرطل من اللحم والشحم من مأكول ، لجهالة ما يبقى بعده ، وفي الإنصاف : يصح بيع حيوان مذبوح ، ويصح بيع لحمه فيه ، ويصح بيع جلده وحده ، هذا المذهب ، وقدمه في الفروع ، واختاره الشيخ وغيره ، وقال : يجوز بيعه وجلده ، كما قبل الذبيح ، وكذلك يجوز بيع اللحم وحده ، والجلد وحده .

(٢) والعمل على ذلك في أسواق المسلمين ، من غير تكبر .

(٣) أي لبيعته كذلك ، والحاجة هي الحكمة في مشروعية البيع .

(٤) أي ولكون السائر بما ذكر مصلحة للزمان ، والبيض ، ونحوه ، لفساد ذلك المستر بإزالة السائر له .

(٥) سواء كان مقطوعاً أو في شجره ، وهو مذهب الجمهور ، لعموم النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، فإنه دل على الجواز بعد بدو الصلاح ، سواء كانت مستورة بغيرها أولاً .

(٦) أي يعم ما ذكر من الباقيلا ونحوه .

(٧) أي فلا تنافي ، لصدق ما ذكر المصنف على ذلك .

لأنه مستور بحائل من أصل خلقته أشبه الرمان<sup>(١)</sup> ( و ) يصح بيع ( الحب المشتد في سنبله )<sup>(٢)</sup> لأنه عليه السلام جعل الإشتداد غاية للمنع<sup>(٣)</sup> وما بعد الغاية يخالف ما قبلها<sup>(٤)</sup> فوجب زوال المنع<sup>(٥)</sup> ( و ) الشرط السابع ( أن يكون الثمن معلوماً ) للمتعاقدین أيضاً كما تقدم<sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي والبيض ، ونحوهما ، مما مأكوله في جوفه مستتر بقشره ، ويصح بيع طلع قبل تشققه ، إذا قطع من شجره .

(٢) أي المتقوي ، المتصلب ، في سنبله ، مقطوعاً ، أو في شجره ، والمراد بعد بدو صلاحه ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، وغيرهما ، وكذا الأرز في قشره ، والدخن في غلافه .

(٣) يعني في قوله صلى الله عليه وسلم من حديث أنس : « نهى عن بيع الحب حتى يشتد » متفق عليه ، فدل على صحة بيعه بعد اشتداده .

(٤) أي ما بعد الغاية ، وهو الإشتداد ، يخالف ما قبلها ، وهو غايته ، فإن قيل : المقرر دخول ما بعد حتى ؛ قيل : ليس على الإطلاق ، بل إذا عدت القرينة ، وهنا القرينة قائمة على عدم دخول المشتد في النهي .

(٥) وهو عدم صحة البيع ، وثبتت صحة بيع الحب المشتد في سنبله ونحوه .

(٦) أي في الثمن ، وهو إما رؤيته لجميعه مقارنة ، أو متقدمة على البيع بزمان لا يتغير معها تغيراً ظاهراً ، أو صفة تكفي في السلم ، أو بعضه الدال عليه ، أو شم أو ذوق ، أو مس .

لأنه أحد العوضين ، فاشترط العلم به كالبيع <sup>(١)</sup> ( فإن باعه برقمه ) أي ثمنه المكتوب عليه <sup>(٢)</sup> وهما يُجهلانه أو أحدهما ، لم يصح للجهالة <sup>(٣)</sup> ( أو ) باعه ( بألف درهم ذهباً وفضة ) لم يصح <sup>(٤)</sup> لأن مقدار كل جنس منهما مجهول <sup>(٥)</sup> .

(١) أي كما يشترط العلم بالبيع ، وك رأس مال السلم .

(٢) أي فإن باع الثوب ونحوه برقمه ، أي ختمه لفظاً ومعنى ، وفسره بثمنه المكتوب عليه ، وهو من بيع التولية ، فعليه : لا بد أن يكون هو الرام ، أو رقم وهو ينظره .

(٣) والغرر لأنه لا بد أن يكون الثمن معلوماً للمتعاقدين ، فإن علم المتعاقدان الرقم ، صح البيع بلا خلاف ، واختار الشيخ : صحة بيع السلعة برقمها ، وجوزه أحمد في روايات عنه فيه ، وفي معناه قال الشيخ : وقول أحمد : كل ذلك جائز ؛ دليل على أنه ذكر صورتين ، إحداهما : أن يعين الرقم كذا وكذا ، والثانية : أن يقول : بزيادة على الرقم كذا وكذا ، ولا يعينه ، فقال : كل ذلك جائز ؛ ولولا أن الرقم غير معين ، لم يكن لسؤالهم وجه ، ولا يقول أبو داود : كان لم ير به بأساً .

(٤) وكذا إن باعه بألف ، بعضها ذهب ، وبعضها فضة ، أو قال بألف ذهباً وفضة ، ولم يقل درهماً ولا ديناراً ، لم يصح البيع ، وقيل : قوله بألف درهم ذهباً وفضة ، لا جهالة فيه ، لأنه يؤول الأمر إلى أن البيع وقع بألف درهم ، وهو المعلوم من الفضة ، إلا أن يكون استعمله ، في المقدار من الذهب أيضاً .

(٥) فلم يصح البيع مع الجهالة ، لما تقدم من النهي عن الغرر ، وقال الشيخ : الذي يقتضيه كلام أحمد أنه إذا باعه بكذا درهماً صح ، وله نقد الناس ، وإن كانت النقود مختلفة فأوسطها ، وفي رواية : أقلها ، وكلامه نص لمن تأمله ، أن البيع بالنقد المطلق يصح بكل حال .

( أو ) باعه ( بما ينقطع به السعر ) أي بما يقف عليه ،  
من غير زيادة لم يصح ، للجهالة <sup>(١)</sup> ( أو ) باعه ( بما باع )  
به ( زيد وجهلاه <sup>(٢)</sup> أو ) جهله ( أحدهما لم يصح ) البيع للجهل  
بالثمن <sup>(٣)</sup> وكذا لو باعه كما يبيع الناس <sup>(٤)</sup> أو بدينار أو  
درهم مطلق ، وثم نقود متساوية رواجاً <sup>(٥)</sup> .

---

(١) هذا المذهب ، ومنصوص أحمد : يصح ، اختاره الشيخ ، وقال : هو  
أطيب لنفس المشتري من المساومة ، يقول : لي أسوة بالناس ، آخذ بما يأخذ به  
غيري ، قال ابن القيم : وهو الصواب المقطوع به ، وهو عمل الناس في كل عصر  
ومصر ، وليس في كتاب الله ، ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا إجماع  
الامة ، ولا قول صاحب ، ولا قياس صحيح ، ما يحرمه ، والمانعون منه يفعلونه ،  
ولا يجدون بداً منه ، ولا تقوم مصالح الناس إلا به ، اهـ ، والبيع بالسعر له صور ،  
إما أن يقول : بعني بالسعر ، وقد عرفاه ، فلا ريب فيه ، أو يكون عرف عام أو  
خاص ، أو قرينة تقتضي البيع بالسعر ، وهما عالمان بقياس ظاهر المذهب صحته ،  
كبيع المعاطاة ، والثالث : إن تبايعا بالسعر لفظاً وعرفاً ، وهما أو أحدهما لا يعلمه  
صح ، ووجه الصحة : إلحاقه بقيمة المثل في الإجارة ، إذا دخل الحمام ونحوه .

(٢) لم يصح البيع ، للجهل بالثمن .

(٣) وتقدم أنه لا بد أن يكون الثمن معلوماً كالمبيع ، سواء جهلاه أو أحدهما .

(٤) أي لم يصح البيع ، والفرق بينه وبين قوله : أو ما ينقطع به السعر .

أن ما يبيع الناس قد شرعوا في البيع فيه ، وما ينقطع به السعر لم يشرع فيه ، وأجازهما  
الشيخ وتلميذه كما مر ، وفي الاختيارات : ولو باع ولم يسم الثمن ، صح بثمان  
المثل كالنكاح .

(٥) أي أو باعه بدينار أو درهم ، مطلق غير معين ولا موصوف ، وهناك =

وإن لم يكن إلا واحداً<sup>(١)</sup> أو غلب صح ، وصرف إليه<sup>(٢)</sup>  
ويكفي علم الثمن بالمشاهدة ، كصبرة من دراهم أو فلوس<sup>(٣)</sup>  
ووزن صنجة ، وملء كيل ، مجهولين<sup>(٤)</sup> ( وإن باع ثوباً أو  
صبرة ) ، وهي : الكومة المجموعة من الطعام<sup>(٥)</sup> ( أو ) باع  
( قطعاً كل ذراع ) من الثوب بكذا<sup>(٦)</sup> .

---

= في البلد نقود من المسمى المطلق متساوية رواجاً بفتح الراء ، أي نفاقاً يعني كلها  
رائجة لم يصح البيع ، لتردد المطلق بينهما ، لأن الثمن غير معلوم حال العقد .

(١) أي وإن لم يكن في البلد المعقود فيه إلا نقداً واحداً ، صح البيع وانصرف  
إليه ، لأنه تعين بانفراده .

(٢) لدلالة القرينة الحالية على إرادته ، قال الوزير : اتفقوا على أنه إذا أطلق  
البيع بالثمن ، ولم يعين النقد ، انصرف إلى غالب نقد البلد .

(٣) أو بر ، ولو لم يعلم عدددها ، ولا وزنها .

(٤) عرفاً ، وعرفهما المتعاقدان بالمشاهدة ، كبعتك ونحوه ، هذه الدار ،  
بوزن هذا الحجر فضة أو بملء هذا الوعاء ، أو الكيس دراهم ، صح البيع ، ولو  
كان في موضع فيه كيل معروف ، اكتفاء بالمشاهدة ، والصنـج : شيء يتخذ من  
صفر ، يضرب أحدهما بالآخر .

(٥) بلا كيل ولا وزن ، جمعها صبار وصبر ، وسميت صبرة : لإفراغ  
بعضها على بعض ، وروى الأوزاعي مرفوعاً « من عرف مبلغ شيء فلا يبعه جزافاً » .

(٦) أي بدرهم ونحوه ، صح البيع ، « وكل » بالنصب : بدل من مفعول  
مقدر ، والقطيع : الطائفة من البقر والغنم ، وقال ابن سيده : من العشرة إلى الأربعين  
وقيل : ثلاثون .

(أو) كل (قفيز) من الصبرة بكذا<sup>(١)</sup> (أو) كل (شاة) من القطيع (بدرهم صح) البيع<sup>(٢)</sup> ولو لم يعلم قدر الثوب والصبرة والقطيع<sup>(٣)</sup> لأن المبيع معلوم بالمشاهدة<sup>(٤)</sup> والتمن معلوم ، لإشارته إلى ما يعرف مبلغه ، بجهة لا تتعلق بالمتعاقدين<sup>(٥)</sup> وهي الكيل والعد والذرع<sup>(٦)</sup> (وإن باع من الصبرة كل قفيز بدرهم) لم يصح<sup>(٧)</sup> لأن «من» للتبعيض و«كل» للعدد ، فيكون مجهولاً<sup>(٨)</sup>

---

(١) أي بدرهم ونحوه ، صح البيع ، والقفيز : ثمانية أرتال بالمكي ، ستة عشر بالعراقي ، وقيل : ثمانية بالعراقي ، وعليه : فهو قفيز الحجاز ، وصاع عمر ، والقفيز الهاشمي مكوكان ، ثلاثون رطلاً عراقياً .

(٢) لمشاهدة المبيع ، والعلم به .

(٣) فإنه لا يضر جهلها ، ويحرم على بائع ، جعل صبرة على نحو ربوة مما ينصبها ، ويثبت لمشتري الخيار إن لم يعلم ، لأنه عيب ، وإن كان تحتها حفرة لم يعلمها بائع ، فله الفسخ .

(٤) فانتفت الجهالة ، وصح البيع .

(٥) فصح البيع ، للعلم بالتمن والمتمن .

(٦) أي كيل الصبرة وذرع الثوب ، وعد القطيع ، فانتفى الغرر .

(٧) البيع ، لأنه لم يبيعها كلها ، ولا قدرأ معلوماً .

(٨) لتناوله القليل والكثير ، فإن قصداً بـ«من» ابتداء الغاية ، أو أنها للبيان صح ، بخلاف ما إذا لم يتفقا على قصد ذلك ، ويحتمل أن يصح ، بناء على قولهم : إذا أجز الدار كل شهر بدرهم ، قال ابن عقيل : وهو الأشبه .



بخلاف ما سبق ، لأن المبيع الكل ، لا البعض ، فانتفت  
الجهالة<sup>(١)</sup> وكذا لو باعه من الثوب كل ذراع بكذا<sup>(٢)</sup> أو من  
القطيع كل شاة بكذا ، لم يصح ، لما ذكر<sup>(٣)</sup> (أو) باعه  
( بمائة درهم إلا ديناراً ) لم يصح<sup>(٤)</sup> ( وعكسه ) بأن باع  
بدينار ، أو دنائير إلا درهماً ، لم يصح<sup>(٥)</sup> لأن قيمة المستثنى  
مجهولة ، فيلزم الجهل بالثمن<sup>(٦)</sup> .

---

(١) يعني في بيع ما سبق ، من قوله : وإن باع ثوباً أو صبرة ، الخ ، لإسقاطه  
« من » التبعية .

(٢) لم يصح البيع لأن « من » للتبعض .

(٣) بالبناء للمجهول ، من أن « من » للتبعض ، و « كل » للعدد ، فيكون  
مجهولاً ، وفي المحرر وغيره : وإن باع ذراعاً مبهماً من أرض ، أو ثوب ،  
لم يصح ، باتفاق الأئمة ، ويصح بيع ما بوعاء مع وعائه موازنة ، كل رطل بكذا ،  
ودونه مع الإحتساب بزنته ، إن علما مبلغ كل منهما ، ويصح جزافاً ، مع ظرفه  
ودونه .

(٤) قال في الفروع : وفاقاً ، لأنه قصد استثناء قيمة الدينار من المائة الدرهم ،  
وذلك غير معلوم ، لأنه من غير جنسه ، والإستثناء من غير الجنس لا يصح .

(٥) وكذا لو باعه سلعة بمائة درهم إلا قفيزاً من حنطة ، أو غيره مما فيه  
المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، لم يصح البيع ، ونقله أبو طالب وفاقاً .

(٦) وإذا كان الثمن مجهولاً ، لم يصح البيع كما تقدم .

إذ استثناء المجهول من المعلوم يصيره مجهولاً<sup>(١)</sup> (أو باع معلوماً ومجهولاً يتعذر علمه)<sup>(٢)</sup> كهذه الفرس ، وما في بطن أخرى<sup>(٣)</sup> (ولم يقل كل منهما بكذا ، لم يصح) البيع<sup>(٤)</sup> لأن الثمن يوزع على المبيع بالقيمة<sup>(٥)</sup> والمجهول لا يمكن تقويمه<sup>(٦)</sup> فلا طريق إلى معرفة ثمن المعلوم<sup>(٧)</sup> وكذا لو باعه بمائة ورطل خمر<sup>(٨)</sup> .

(١) أي يصير المعلوم مجهولاً ، بعد أن كان معلوماً ، وهذه قاعدة مطردة ، وإذا تقرر أن ثمن المعلوم مجهول لم يصح البيع .  
(٢) وتجهل قيمته مطلقاً ، بحيث لا يتمكن الإطلاع عليها ، لم يصح البيع .  
(٣) وهو المجهول مطلقاً ، فلا يطمع في قيمته ، وقال الموفق وغيره : بغير خلاف نعلمه .

(٤) فيهما ، لعدم اتحاد الصفقة وجهالة الثمن في الحال ، حيث لم يقل حال العقد في كل من المعلوم والمجهول : هذا بكذا وهذا بكذا .  
(٥) أي في نحو ما مثل به ولا بد ، والحمل لا يمكن تقويمه ، فالمعلوم مجهول الثمن ، فلم يصح بيعه .

(٦) ولا نزاع في أنه لا يصح بيعه .

(٧) لجهالة ثمن المجهول ، وقيل : يصح في المعلوم ، صوبه في تصحيح الفروع .  
(٨) لم يصح البيع ، لأن الخمر لا قيمة له في حقنا اتفاقاً ، وما لا قيمة له ، ولا يتقسم عليه الثمن ، لا يصح معه البيع ، وكذا لو باع شيئاً بثمن معلوم وكلب ، أو جلد ميتة نجس ، لم يصح البيع .

وإن قال : كل منهما بكذا . صح في المعلوم بثمنه ، للعلم به <sup>(١)</sup> ( فإن لم يتعذر ) علم مجهول بيع مع معلوم <sup>(٢)</sup> ( صح في المعلوم بقسطه ) من الثمن لعدم الجهالة <sup>(٣)</sup> وهذه إحدى مسائل تفريق الصفقة الثلاث <sup>(٤)</sup> والثانية أشير إليها بقوله ( ولو باع مشاعاً بينه وبين غيره كعبد ) مشترك بينهما <sup>(٥)</sup> ( أو ما ينقسم عليه الثمن بالأجزاء ) ككفيزين متساويين لهما <sup>(٦)</sup> .

---

(١) مما سماه للمعلوم من الثمن ، بخلاف بيعه الفرس وحملها بكذا ، فلا يصح ، ولو بين ثمن كل منهما ، وتقدم .

(٢) كما لو قال : بعثك هذا الثوب وثوباً صبغته كذا . موجوداً عنده ، يقدر أن يريه إياه ، وكهذا العبد وثوب غير معين .

(٣) وبطل في المجهول ، لأن المعلوم صدر فيه البيع بشرطه ، ومعرفة ثمنه ممكنة ، بتقسيط الثمن على كل منهما ، وهو ممكن .

(٤) والصفقة في الأصل : المرة من صفق له بالبيع ، ضرب بيده على يده ، ثم نقلت للبيع ، لفعل المتعاقدين ذلك ، وفي الإصطلاح : أن يجمع بين ما يصح بيعه ، وما لا يصح بيعه ، في عقد واحد ، وتفريقها هو : تفريق ما اشتراه في عقد واحد .

(٥) أي بين البائع وشريكه ، بغير إذن شريكه ، صح البيع في نصيبه ، بقسطه من الثمن .

(٦) أي للبائع وشريكه ، صفقة واحدة ، بثمن واحد .

( صح ) البيع ( في نصيبه ، بقسطه ) من الثمن لفقد الجهالة في الثمن ، لانقسامه على الأجزاء<sup>(١)</sup> ولم يصح في نصيب شريكه ، لعدم إذنه<sup>(٢)</sup> والثالثة ذكرها بقوله ( وإن باع عبده وعبد غيره بغير إذنه<sup>(٣)</sup> أو ) باع ( عبداً وحرراً<sup>(٤)</sup> أو ) باع ( خلاً وخمراً صفقة واحدة ) بثمن واحد<sup>(٥)</sup> ( صح ) البيع ( في عبده ) بقسطه<sup>(٦)</sup> ( وفي الخل بقسطه ) من الثمن<sup>(٧)</sup> .

---

(١) ويوزع الثمن عليها ، وهو مذهب الجمهور .

(٢) أي من شريكه في البيع ، وتقدم أنه لا بد أن يكون العقد من مالك ، أو مأذوناً له فيه ، ولمشتر الخيار إن لم يعلم الحال ، لتفريق الصفقة عليه .

(٣) صفقة واحدة ، بثمن واحد .

(٤) صفقة واحدة ، بثمن واحد .

(٥) لا بعدين ، ولا بثمانين ، فيخرج عن حكم تفريق الصفقة ، فمعنى تفريق الصفقة : تفريق ما اشتراه في عقد واحد ، وهو أن يجمع بين ما يصح بيعه ، وما لا يصح بيعه ، صفقة واحدة ، بثمن واحد ، في هذه الصور الثلاث .

(٦) دون عبد غيره ، ودون الحر ، لأن العقد يتعدد بتعدد المبيع ، وهذا الفرق بين هذه والتي قبلها ، فتكون بمتزلة عقدين ، ويعطى كل عقد حكم نفسه ، وهذا بخلاف حكم الثمن ، فإنه لا يتعدد بتعددده ، إلا إن فصل .

(٧) على قدر قيمة المبيعين ، ليعلم ما يخص كلا منهما ، فيؤخذ ما يصح التصرف فيه بقسطه .

لأن كل واحد منهما له حكم يخصه<sup>(١)</sup> فإذا اجتمعا بقيا على حكمهما<sup>(٢)</sup> ويقدر خمر خلا<sup>(٣)</sup> وحر عبداً ، ليتقسط الثمن<sup>(٤)</sup> ( ولمشتر الخيار إن جهل الحال ) بين إمساك ما يصح فيه البيع بقسطه من الثمن<sup>(٥)</sup> وبين رد المبيع ، لتبعيض الصفقة عليه<sup>(٦)</sup> وإن باع عبده وعبد غيره بإذنه<sup>(٧)</sup> أو باع عبديه لاثنتين<sup>(٨)</sup> .

(١) لأنه يصح بيعه مفرداً ، فلم يبطل بانضمام غيره إليه ، وتسمية ثمن في مبيع ، وسقوط بعضه ، لا يوجب جهالة تمنع الصحة .

(٢) أي من الصحة فيما تناط به ، والفساد فيما يتعلق به .

(٣) ليتقسط الثمن عليهما ، والمراد إذا لم يعلم .

(٤) لكون الحر والخمر لا يمكن تقسيط الثمن عليهما ، لعدم صحة بيعهما ، فيقدر الخمر خلا ، والحر عبداً .

(٥) لإمكان العلم بالثمن ، وانتفاء الغرر .

(٦) وإن علم فلا خيار له ، لدخوله على بصيرة ، ويتجه بطلان البيع مع العلم ، كما لو باعه شاة وكلباً بدينار ، أو اشترى بمائة درهم ورطل خمر ، ولا خيار لبائع مطلقاً ، على الصحيح من المذهب ، وفي الفائق عن الشيخ : أنه يثبت له الخيار ، وإن علما بالخمر ونحوه لم يصح .

(٧) بثمن واحد ، صح البيع ، لأن جملة الثمن معلومة ، كما لو كانا لواحد ، ويقسط الثمن على قدر القيمة ، فيأخذ قدر ما يقابل عبده .

(٨) بثمن واحد ، لكل واحد منهما عبد ، صح البيع ، ويقسط الثمن على قيمة العبدین ، ويؤدي كل مشتر ما يقابل عبده .

أو اشترى عبيدين من اثنين<sup>(١)</sup> أو وكيلاهما بثمان واحد صح ،  
وقسط الثمن على قيمتهما<sup>(٢)</sup> وكبيع إجارة ، ورهن ، وصلاح ،  
ونحوها<sup>(٣)</sup> .

---

(١) بثمان واحد صح البيع ، ويأخذ كل ما قابل عبده .

(٢) أي على قيمة العبدین ، ليعلم ثمن كل منهما ، وكذا لو كان لاثنين عبدان ،  
فباعاهما لرجلين بثمان واحد ، صح وقسط الثمن .

(٣) كالهبة والسلم ، وغير ذلك من سائر العقود ، فيما سبق تفصيله ، لأن الإجارة  
ونحوها بيع للمنافع ، فلو آجر داره ودار غيره بإذنه ، بأجرة واحدة ، صحت ،  
وقسطت الأجرة على الدارين ، وكذا باقي الصور ، وقال الموفق وغيره : الحكم  
في الرهن ، والهبة ، وسائر العقود — إذا جمعت ما يجوز وما لا يجوز — كالحكم في  
البيع ، إلا أن الظاهر فيها الصحة ، ولو لم نصح البيع ، لأنها ليست عقود معاوضة ،  
فلا توجد جهالة العوض فيها .

## فصل (١)

( ولا يصح البيع ) ولا الشراء ( ممن تلزمه الجمعة بعد ندائها الثاني )<sup>(٢)</sup> أي الذي عند المنبر عقب جلوس الإمام على المنبر<sup>(٣)</sup> لأنه الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاختص به الحكم<sup>(٤)</sup> .

---

(١) أي فيما نهى عنه من البيوع ونحوها .

(٢) أي لا يصح ممن تلزمه بنفسه ، كالحر ، المكلف ، المقيم ، وقيل : أو بغيره ، كالمسافر المقيم مدة لا يقصر فيها ، بعد الشروع في النداء الثاني ، الذي عند الخطبة ، ولو لم يعلم به ، وهو مذهب مالك وغيره ، واتفقوا على كراهته ، واحترز بقوله : ممن تلزمه ؛ عن المسافر ، والمقيم في قرية لا جمعة فيها عليهم ، والعبد ، والمرأة ، ونحوهم ، لأن غير المخاطب بالسعي لا يتناوله النهي .

ولو وكل في بيع أو شراء ، من لا تلزمه فعقد بعد النداء مع من لا تلزمه جاز ، وكره منه مع من تلزمه ، لما فيه من الإعانة على الإثم ، وتحرم الصناعات ممن تلزمه ، بعد ندائها الثاني ، لأنها تشغل عنها ، وذريعة إلى فواتها .

(٣) لخطبة الجمعة ، ولو أذن بعيداً منه ، أو في المكان الذي يؤذن فيه الأول ،

(٤) أي لأن النداء الثاني ، الذي عند المنبر ، هو الذي كان على عهده صلى الله عليه وسلم ، لا النداء الأول ، لأنه حادث بعد ، أحدثه عثمان رضي الله عنه ، لما كثر الناس ، فاختص الحكم بما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

لقوله تعالى ( إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ، وذروا البيع )<sup>(١)</sup> والنهي يقتضي الفساد<sup>(٢)</sup> وكذا قبل النداء ، لمن منزله بعيد ، في وقت وجوب السعي عليه<sup>(٣)</sup> وتحرم المساومة ، والمناداة إذا<sup>(٤)</sup> لأنها وسيلة للبيع المحرم<sup>(٥)</sup> وكذا لو تضايق وقت مكتوبة<sup>(٦)</sup> .

(١) أي اتركوا البيع ، إذا نودي للصلاة . نهى تعالى عن البيع وقت نداء الجمعة ، لئلا يتخذ ذريعة إلى التشاغل بالتجارة عن حضورها ، وخص البيع لأنه من أهم ما يشتغل به المرء من أسباب المعاش ، والنهي يقتضي التحريم ، وعدم صحة البيع ، وكذا الشراء لأن اسم البيع يتناولهما جميعاً ، ثم قال تعالى ( ذلكم ) يعني الذي ذكرت من حضور الجمعة وترك البيع ( خير لكم ) من المبايعه ( إن كنتم تعلمون ) مصالح أنفسكم .

(٢) أي فساد البيع ، وهو ظاهر الآية ، فلا يصح البيع بعد ندائها الثاني ، على الصحيح من المذهب .

(٣) وهو الوقت الذي يمكنه إدراكها فيه ، وإن كان في البلد جامعان تصح الجمعة فيهما فبتسبب أحدهما .

(٤) أي وقت وجوب السعي ، ويستمر التحريم إلى انقضاء الصلاة ، وتحرم أيضاً الصناعات كلها .

(٥) يعني المساومة وسيلة للبيع المحرم ، الذي هو ذريعة إلى فواتها ، والوسائل لها حكم الغايات .

(٦) أي ولا يصح البيع إذا تضايق وقت مكتوبة ولو وقت الإختيار ، وإن كان متسعاً لم يحرم .



( ويصح ) بعد النداء المذكور البيع لحاجة ، كمضطر إلى طعام ، أو سترة ونحوهما ، إذا وجد ذلك يباع <sup>(١)</sup> ويصح أيضاً ( الشكاح ، وسائر العقود ) <sup>(٢)</sup> كالقرض ، والرهن ، والضمان ، والإجارة ، وإمضاء بيع خيار <sup>(٣)</sup> لأن ذلك يقل وقوعه <sup>(٤)</sup> فلا تكون إباحته ذريعة إلى فوات الجمعة ، أو بعضها <sup>(٥)</sup> بخلاف البيع <sup>(٦)</sup> ( ولا يصح بيع عصير ) ونحوه ( ممن يتخذه خمرأ ) <sup>(٧)</sup> .

---

(١) أي الطعام ، أو السترة المضطر إليهما أو المحتاج لهما ، ونحوهما كوجود أبيه ونحوه يباع ، مع من لو تركه معه لذهب به ، أو يبيعه لغيره ، وكشراء كفن لميت خيف عليه ، أو مركوب لعاجز ونحو ذلك .

(٢) لأن النهي ورد في البيع وحده .

(٣) أو فسخه .

(٤) ولا يساوي البيع في التشاغل المؤدي لفواتها .

(٥) ولو وقت الإختيار .

(٦) فلا يصح ، لأنه ذريعة لتركها ، وتقنيده بالجمعة يفهم منه صحته لغيرها ،

ويحرم إذا فاتته الجماعة ، وتعدر عليه جماعة أخرى .

(٧) أي ولا يصح بيع ما قصد به الحرام ، كعصير ، وعنب ، وزبيب ،

ونحو ذلك ممن يتخذه خمرأ ، علم ذلك ولو بالقرائن ، أو غلب على ظنه ،

قاله الشيخ وغيره ، كمن يؤجر أمة لزنا ، أو داراً لمعصية ، قال ابن القيم : القصد

في العقود معتبرة ، فعصر العنب بنية أن يكون خمرأ معصية ، وخلاً ودبساً جائز .

لقوله تعالى ( ولا تعاونوا على الإثم والعدوان )<sup>(١)</sup> ( ولا ) بيع ( سلاح في فتنة ) بين المسلمين<sup>(٢)</sup> لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عنه ، قاله أحمد<sup>(٣)</sup> قال : وقد يقتل به ، وقد لا يقتل به<sup>(٤)</sup> وكذا بيعه لأهل حرب<sup>(٥)</sup> .

---

(١) وبيع ما قصد به الحرام من التعاون على الإثم والعدوان ، ولحديث « من حبس العنب أيام القطاف ، حتى يبيعه ممن يتخذه خمراً ، فقد تقحم النار على بصيرة » وهو مع القصد محرم إجماعاً ، ويكره مع عدم القصد .

(٢) أي ولا يصح بيع سلاح لمن يقتل به ، وكذا ترس ، ودرع ، ونحوه من آلة القتال ، في حال فتنة بين المسلمين ، وهو من التعاون على الإثم والعدوان .

(٣) ولقوله تعالى ( ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ) وقال ابن القيم : قد تظاهرت أدلة الشرع على أن القصد في العقود معتبرة ، وأنها تؤثر في صحة العقد وفساده ، وفي حله وحرمة ، وذكر السلاح يبيعه الرجل لمن يعرف أنه يقتل به مسلماً ، حرام باطل ، لما فيه من الإعانة على الإثم والعدوان ، وإذا باعه لمن يعرف أنه يجاهد به في سبيل الله فهو طاعة وقربة .

(٤) وإنما هو ذريعة للقتل به ، وتعطى الوسائل أحكام المقاصد ، في غالب الأحكام ، فلا يتوقف المنع على القتل به ، والتحريم منوط بالعلم ، ولو بقرائن ، لا بالظن على الصحيح ، فإن ظن ولم يتحقق كره وصح ، واختار الشيخ : لا يصح ولو ظناً ، وهو ظاهر نص أحمد ، وصوبه في الإنصاف .

(٥) أي وكما أنه لا يصح بيع سلاح ونحوه في فتنة ، لا يصح بيعه لأهل حرب للمسلمين ، لأنه إعانة على معصية .

أو قطاع طريق ، لأنه إعانة على معصية <sup>(١)</sup> ولا بيع مأكول ومشوم لمن يشرب عليهما المسكر <sup>(٢)</sup> ولا قدح لمن يشرب به خمرًا <sup>(٣)</sup> ولا جوز ، وبيض لقمار <sup>(٤)</sup> ويحرم أكله ونحو ذلك <sup>(٥)</sup> ( ولا ) بيع ( عبد مسلم لكافر ، إذا لم يعتق عليه ) <sup>(٦)</sup> لأنه ممنوع من استدامة ملكه عليه <sup>(٧)</sup> لما فيه من الصغار <sup>(٨)</sup> .

(١) أي وكذا لا يصح بيع سلاح ونحوه لقطاع طريق ، لأن بيعه لهم إعانة على معصية الله ، وقد قال تعالى ( ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله ) والمراد إذا علم ذلك ممن يشتره ، ولو بقرائن .

(٢) قال أحمد : إذا كان عندك يريده للنبذ فلا تبعه اهـ . لأن ذلك إثم وعدوان .

(٣) لأنه إعانة على المعصية ، وإثم وعدوان .

(٤) أي ولا يصح بيع جوز ، ولا بيع يبيض ، وبندق ، ونحوه لقمار ، وهو من الميسر ، المنهي عنه في الكتاب والسنة ، وكذا بيع غلام لمن عرف بالوطء في الدبر ، أو بيع أمة للغناء ، للنهي عن بيع المغنيات ، ولأن ذلك إثم وعدوان .

(٥) كشرائه ممن اكتسبوه ، لأنه لم ينتقل إلى ملك المكتسب .

(٦) ولو كان الكافر وكيلًا لمسلم ، لأنه لا يصح أن يشتره لنفسه ، فلم يصح أن يتوكل فيه ، و « عبد » بالإضافة ، ليعم المسلم والكافر إن كان عبدًا لمسلم ، فإن بيع العبد الكافر للكافر لا يجوز على المشهور ، لرجاء إسلامه ، وصنيع الشارح يقضي بقراءته بالتنوين .

(٧) لما يأتي من الآية والخبر .

(٨) وإذلال المسلم تحت الرق للكافي .

فمنع من ابتدائه<sup>(١)</sup> فإن كان يعتق عليه بالشراء صح<sup>(٢)</sup> لأنه وسيلة إلى حريته<sup>(٣)</sup> ( وإن أسلم ) قن ( في يده ) أي يد كافر<sup>(٤)</sup> أو عند مشتريه منه ، ثم رده لنحو عيب<sup>(٥)</sup> ( أجبر على إزالة ملكه ) عنه<sup>(٦)</sup> بنحو بيع ، أو هبة ، أو عتق<sup>(٧)</sup> لقوله تعالى ( ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً )<sup>(٨)</sup> ( ولا تكفي مكاتبته )<sup>(٩)</sup> .

---

(١) أي ابتداء ملك الكافر للمسلم ، وهو أولى بالمنع من الاستدامة ، فلم يصح البيع .

(٢) أي الشراء واغتفر هذا الزمن اليسير لأجل العتق .

(٣) ولأن ملكه لا يستقر عليه ، وهذا قول أكثر الأصحاب ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ومن يعتق عليه هو كل ذي رحم محرم منه .  
(٤) أجبر على إزالة ملكه عنه .

(٥) أي أو أسلم قن عند مشتريه من كافر ، ثم رد على الكافر بنحو عيب في القن ، أو جب الرد ، كغب ، أو نجش ، وكذا لو وجد الثمن المعين معيماً فردّه ، وكان قد أسلم .

(٦) أي عن العبد المسلم من حين القدرة ، وإنما ثبت الملك لأن الاستدامة أقوى من الإبتداء ، .

(٧) مما يرفع يد الكافر عن المسلم .

(٨) فدلّت على أنه لا يجوز إبقاء المسلم تحت يد الكافر ، ولقوله صلى الله عليه وسلم « الإسلام يعلو ولا يعلى » وغير ذلك .

(٩) لأن له تعجيزه ، وهو قن ما بقي عليه درهم .

لأنها لا تزيل ملك سيده عنه <sup>(١)</sup> ولا يبيعه بخيار ، لعدم انقطاع  
علقه عنه <sup>(٢)</sup> ( وإن جمع ) في عقد ( بين بيع وكتابة )  
بأن باع عبده شيئاً وكتبه ، بعوض واحد ، صفقة واحدة <sup>(٣)</sup>  
( أو ) جمع بين ( بيع وصرف ) <sup>(٤)</sup> أو إجارة ، أو خلع <sup>(٥)</sup>  
أو نكاح ، بعوض واحد <sup>(٦)</sup> ( صح ) البيع وما جمع إليه <sup>(٧)</sup>

(١) بل يبقى إلى الأداء ، ولأنه قد يعجز نفسه .

(٢) أي ولا يكفي في إزالة ملك الكافر عن القن المسلم بيعه بخيار ، لعدم  
انقطاع علق الكافر عن الرقيق المسلم ، ويدخل أيضاً في ملك الكافر ابتداء بالإرث ،  
وإفلاس المشتري ، وإذا رجع في هبة لولده ، وفيما إذا ملكه الحربي ، وغير ذلك ،  
ويجبر على إزالة ملكه عنه .

(٣) أي بعقد واحد ، وبشمن واحد ، بطل البيع .

(٤) كأن باعه ديناراً بثوب وستة دراهم صح ، فإن اشترى الثوب بنصف  
دينار ، واشترط عليه أن يصرف النصف الآخر بستة دراهم لم يصح ، قال الشيخ :  
ولا بد أن يكون الثمن من غير جنس ما مع المبيع ، مثل أن يبيعه ثوباً ودراهم بذهب ،  
فإن كان من جنسه فهي مثل مسألة « مد عجوة » .

(٥) بأن باعه عبده ، وآجره دارة بعوض واحد ، أو اشترت منه داراً أو  
غيرها ، واختلعت نفسها بعوض واحد .

(٦) كبعثك عبدي ، وزوجتك بنتي بألف درهم .

(٧) أي صح البيع وما معه من صرف ، وإجارة ، وخلع ، ونكاح ، وغير  
ذلك ، قال الشيخ : في أظهر قول العلماء ، لأن اختلاف العقدين لا يمنع الصحة ،  
كما لو جمع بين ما فيه شفعة وما لا شفعة فيه ، ويقسط الثمن على قيمتهما .

( في غير الكتابة ) فيبطل البيع <sup>(١)</sup> لأنه باع ماله لماله <sup>(٢)</sup> وتصح هي <sup>(٣)</sup> لأن البطلان وجد في البيع فاخص به <sup>(٤)</sup> ( ويقسط العوض عليهما ) ، أي على المبيع وما جمع إليه بالقيم <sup>(٥)</sup> ( ويحرم بيعه على بيع أخيه ) المسلم <sup>(٦)</sup> ( كأن يقول لمن اشترى سلعة بعشرة : أنا أعطيك مثلها بتسعة ) <sup>(٧)</sup> .

(١) أي في صورة : ما إذا كاتبه وباعه صفقة واحدة ، كبعتك عبي هذا ، وكاتبك بمائة درهم .

(٢) فالعبد المكاتب ماله ، والعبد ونحوه الذي باعه إياه مع الكتابة مال السيد ، فلم يصح البيع ، ومفهومه أنه لو كاتبه ثم باعه شيئاً صح ، لأن تصرفه إذاً مع سيده ، كالأجنبي .

(٣) أي تصح الكتابة بقسطها من الثمن ، لعدم المانع .

(٤) ولم يسر إلى الكتابة ، لأن اختلاف العقدين لا يمنع الصحة ، كما تقدم .

(٥) أي وما جمع إلى المبيع من إجارة وصرف ، وخلع ونكاح ، وكتابة ونحوها ، بالقيم ، ليعرف عوض كل منهما تفصيلاً ، وذلك بأن ينظر إلى قيمة العبد لو بيع وحده ، وإلى أجرة الدار ونحوها سنة ، لو أجزت وحدها ، ويجمع بين عوضيهما ، وينسب كل واحد من العوضين إلى مجموع العوضين ، ويؤخذ له من المسمى بقسطه .

(٦) قال الخافظ : لا خلاف في التحريم اه ، واتفق أهل العلم على كراهته ، وأبطله مالك ، والمذهب عدم صحته .

(٧) أو أعطيك خيراً منها بثمنها ، أو يعرض عليه سلعة يرغب فيها المشتري ، ليفسخ البيع ويعقد معه .

لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يبيع بعضكم على بيع بعض »<sup>(١)</sup>  
( و ) يحرم أيضاً ( شراؤه على شرائه )<sup>(٢)</sup> كأن يقول لمن باع  
سلعة بتسعة : عندي فيها عشرة )<sup>(٣)</sup> لأنه في معنى البيع  
المنهي عنه<sup>(٤)</sup> ومحل ذلك إذا وقع في زمن الخيارين<sup>(٥)</sup> .

---

(١) متفق عليه ، ولهما أيضاً « لا يبيع الرجل على بيع أخيه » والنهي يقتضي  
النسب .

(٢) أي شراؤه على شراء مسلم ، بلا خلاف ، ولا يصح ، قال الشيخ :  
يحرم الشراء على شراء أخيه ، وإذا فعل كان للمشتري الأول مطالبة البائع  
بالسلعة ، وأخذ السلعة أو عوضها ، وكذا اقتراضه على اقتراضه ، واتهابه على  
اتهابه ، وطلبه العمل من الولايات ، ونحو ذلك ، لما فيه من الإضرار بالمسلم ،  
والإفساد عليه .

(٣) لإدخاله الضرر على أخيه المسلم ، بما بذل من الزيادة بنحو ما ذكر .

(٤) يعني في قوله صلى الله عليه وسلم « لا يبيع بعضكم على بيع بعض » ،  
« ولا يبيع الرجل على بيع أخيه » والبيع : يشمل البيع والشراء ، كما تقدم ، فيدخل  
في عموم النهي .

(٥) أي خيار المجلس ، وخيار الشرط ، واختار الشيخ ، وابن القيم ،  
وابن رجب ، وغيرهم : التحريم ، ولو فات زمن الخيار ، لأن ذلك يورث عداوة  
بين المسلمين .

وذكر الشيخ : أن كلام أحمد ، وقدماء أصحابه يدل عليه ، لأنه يتسبب إلى  
ردها ، بأنواع من الطرق ، المقتضية لضرره ، وأما قبل العقد فهو سومه على سومه .

(لَيْفَسْخ) المقول له العقد (ويعقد معه) <sup>(١)</sup> وكذا سومه على سومه <sup>(٢)</sup> بعد الرضا صريحاً ، لا بعد رد <sup>(٣)</sup> .

(١) أي ليفسخ المقول له العقد ، في صورة ما إذا قيل للمشتري : أنا أعطيك مثلها بتسعة ؛ وفي صورة ما إذا قيل للبائع ، عندي فيها عشرة ؛ ونحو ذلك ، ويعقد هذا القائل مع المشتري والبائع ، ويدخل الضرر على أخيه المسلم .

(٢) أي وكما يحرم بيعه على بيع أخيه ، يحرم سومه على سومه ، لقوله « ولا يسم على سومه » وفصله عما قبله بكلمة « كذا » تنبيهاً على عدم اتصافه بكل ما اتصف به ما قبله ، والسوم : أن يتفق مالك السلعة ، والراغب فيها ، على البيع ، ولم يعقده ، فيقول الآخر للمالك : استرده ، فأنا اشتريه بأكثر . وللمستام : رده ، لأبيعه خيراً منه بثمنه ؛ أو مثله بأرخص ؛ وإن كان تصريحاً ، فقال الحافظ : لا خلاف في التحريم ، وليس المراد السوم في السلعة التي تباع في سوق من يزيد ، فلا يحرم بالإتفاق ، لما في السنن « من يزيد على درهم ؟ » وفي الصحيحين ، في قصة المدبر « من يشتريه مني ؟ » عرضه للزيادة ، ولم يزل المسلمون يتبايعون في أسواقهم بالمزايدة .

وقال الشيخ : لو قيل إنه في بيع المزايدة : ليس لأحدهما أن يفسخ ، لما فيه من الضرر بالآخر . كان متوجهاً ، لأنه لو لم يقبل أمكنه أن يبيع الذي قبله ، فإذا قبل ثم فسخ كان قد غر البائع ، بل يتوجه ، كقول مالك إنه في بيع المزايدة إذا زاد أحدهما شيئاً لزمه ، ألا ترى أنه في النجش إذا زاد غر المشتري ، فكذلك هنا إذا زاد فقد غر البائع ، وقد نهى عن أنواع من العقود ، لما فيها من الضرر بالغير ، فعلى قياسه ينهى عن الفسوخ التي فيها ضرر بالبائع .

(٣) أي يحرم سومه على سوم أخيه بعد الرضا صريحاً ، من المالك والمستام ، وركون أحدهما إلى الآخر ، واستقرار الثمن ، لا بعد رد من المالك أو المستام ، =



( ويبطل العقد فيهما ) ، أي في البيع على بيعه<sup>(١)</sup> وال شراء على شرائه<sup>(٢)</sup> . ويصح في السوم على سومه<sup>(٣)</sup> والإجارة كالبيع في ذلك<sup>(٤)</sup> . ويحرم بيع حاضر لباد<sup>(٥)</sup> .

= فلا يحرم ، لعدم المحذور ، قال الشيخ : يفرق فيه بين الركون وعديمه ، ولهذا جاز بيع المزايدة ، لأن البائع طلب المزايدة فلم يركن .

(١) وهو إعطاء مشتري سلعة بعشرة ، مثلها بتسعة .

(٢) وهو أخذ السلعة المشتراة بتسعة بعشرة ، وتقدم أنه لا يصح ، وأبطله مالك في الصورتين ونحوهما ، وقال الشيخ : للمشتري الأول مطالبة البائع بالسلعة ، وأخذها أو عوضها .

(٣) أي ويصح العقد مع التحريم ، في مسألة السوم على سوم أخيه ، لأن المنهي عنه السوم ، لا البيع .

(٤) وسائر العقود ، وطلب الولايات ونحوها ، بحيث تختلف جهة المالك ونحوه ، لأنه ذريعة إلى التباغض والتعادي ، فيحرم أن يؤجر أو يستأجر على مسلم ، ولا يصح ، ولا يسوم على سومه للإجارة وغيرها ، بعد الرضا صريحاً ، للإيذاء .

(٥) «الحاضر» المقيم في المدن والقرى ، و«البادي» المقيم بالبادية ، لقوله «ولا بيع حاضر لباد» وفسره ابن عباس بقوله : لا يكون له سمساراً ، أي دلالاً يتوسط بين البائع والمشتري ، وفي لفظ : « وإن كان أخاه لأبيه وأمه » وفي لفظ : « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » وكما أنه لا يجوز أن يبيع الحاضر للبادي ، كذلك لا ينبغي أن يشتري له ، وفي لفظ « أن تبيعوا وتبتاعوا » ولفظ البيع يتناول الشراء ، وليس كالبيع له في التضييق على الناس .

ويبطل إن قدم لبيع سلعته ، بسعر يومها<sup>(١)</sup> جاهلاً<sup>(٢)</sup> بسعرها<sup>(٣)</sup> وقصده الحاضر<sup>(٤)</sup> وبالناس حاجة إليها<sup>(٥)</sup> ( ومن باع ربوياً بنسيئة ) أي مؤجل<sup>(٦)</sup> وكذا حال لم يقبض<sup>(٧)</sup> ( واعتاض عن ثمنه مالا يباع به نسيئة )<sup>(٨)</sup> .

---

(١) أي ويبطل البيع بشروط خمسة : أحدها إن قدم البادي - والمراد به الغريب ، سواء كان من البادية أو غيرها - لبيع سلعة ، لا لخزنها أو أكلها ، وأن يكون بسعر يومها ، لأنه إذا قصد بيعها بزائد على ذلك ، كان المنع من جهته .  
(٢) لأنه إذا علمه لم يزده الحاضر على ما عنده .

(٣) أي العارف بالسعر ، أما إذا كان جاهلاً<sup>(١)</sup> أولاً ، أو كان القاصد البادي فلا محذور .

(٤) أي وأن يكون بالناس حاجة إلى تلك السلعة ، وهو الخامس ، فإن فقد شيء مما ذكر ، لم يوجد الذي من أجله نهى الشارع ، وهو التضييق ، وصح البيع ، ومفهومه أنه إن لم يباشر له البيع ، بل أشار إليه ، عدت الحرمة ، فإن استشاره جاهل بالسعر ، وجب بيانه ، لوجوب النصح لكل مسلم .

(٥) ويقال : باعه بنسيئة بآخرة ، ونسأه أخره ، والربوي : كل مكيل وموزون ، ويأتي .

(٦) أي ومثل من باع ربوياً بنسيئة في الحكم ، من باع بثمن حال لم يقبض ، واستنكر بعضهم القبض ، وقال : ليس بشرط ، وفي الإنصاف وغيره : بثمن حال .

(٧) لم يجز ، وقال ابن القيم : إما أن يواطئه على الشراء منه لفظاً ، أو يكون العرف بينهما قد جرى بذلك ، أو لا يكون ، فإن كان الأول فباطل ، وإن لم تجر بينهما مواطأة ، لكن قد علم المشتري أن البائع يريد أن يشتري منه ربوياً ربوي ، =

كثمن بر اعتاض عنه برأ ، أو غيره من المكيلات لم يجز <sup>(١)</sup>  
لأنه ذريعة لبيع ربوي بربوي نسيئة <sup>(٢)</sup> وإن اشترى من المشتري  
طعاماً بدرهم ، وسلمها إليه ، ثم أخذها منه وفاءً <sup>(٣)</sup> أو لم  
يسلمها إليه ، لكن قاصه جاز <sup>(٤)</sup> .

= فكذلك ، وإن قصد البائع الشراء منه بعد البيع ، ولم يعلم المشتري ، فكرهه أحمد  
وغيره ، والمتقدمون حملوا المنع على التحريم .

(١) وكذا لو اشترى ثمن الموزون موزوناً لم يجز ، قال الشيخ : لا يجوز أن  
يبتاع منه بالثمن ربوياً لا يباع بالأول نساً ، لأن أحكام العقد الأول لا تتم إلا  
بالتقابض ، فإذا لم يحصل صار ذريعة إلى الربا ، وقال : الأظهر أنه إذا كان أرفق  
بالمشتري ، مثل أن لا يكون عنده إلا حنطة يحتاج أن يبيعها ويوفيه بثمنها ، وإعطاؤه  
الحنطة أرفق به ، جاز ، وإلا فلا ، والمراد - والله أعلم - ولم يكن مواطاة لما تقدم .

(٢) ويكون الثمن المعوض عنه بينهما كالمعدوم ، لأنه لا أثر له ، والطريق  
إلى الحلال هي العقود المقصودة ، المشروعة ، التي لا خداع فيها ، ولا تحريم ،  
ولا يصح أن يلحق بها صورة عقد لم تقصد حقيقته ، وإنما قصد التوصل به إلى  
استحلال ما حرم الله ، بتسمية ثمن تليساً وخداعاً ، ووسيلة إلى الربا .

(٣) أي عن ثمن الربوي الأول جاز .

(٤) حيث سقط عن كل واحد منهما ما يلزمه للآخر ، ولا يحتاج لرضاها ،  
كأن يشتري منه صاعاً بدرهم مؤجلاً ، ثم يشتري البائع من المشتري صاعاً بدرهم  
مثلاً ، فيكون لكل واحد منهما على صاحبه درهم ، فيتقاصان ، بأن يقول أحدهما :  
أسقط الذي علي من الذي عليك ، وإن عين الدرهم ، بأن قال : اشتريت منك صاعاً  
بالدرهم الذي عندك لم يصح .

(أو اشترى شيئاً) ولو غير ربوي (نقدأً بدون ما باع به نسيئة) <sup>(١)</sup> أو حالاً لم يقبض ، (لا بالعكس لم يجز) <sup>(٢)</sup> لأنه ذريعة إلى الربا ، لبيع ألفاً بخمسائة <sup>(٣)</sup> وتسمى مسألة العينة <sup>(٤)</sup> وقوله : لا بالعكس ، يعني : لا إن اشتراه بأكثر مما باعه به ، فإنه جائز <sup>(٥)</sup> .

---

(١) لم يجز ، للأحاديث ، والآثار المتظاهرة ، في المنع من عود السلعة إلى البائع ، وإن لم يتواطأ على الربا ، سداً للذريعة ، ويأتي أنه معنى البيعتين في بيعه المنهي عنه .

(٢) أي البيع بدون ما باع به نسيئة ، وعبرة الإنصاف : بضمن حال ، أي : قبض أو لم يقبض ، فليس القبض شرطاً .

(٣) ويتحيل إلى الربا بما هو في الصورة ليس بربا ، وجزم جمهور العلماء بالتحريم ، وعدم الصحة مطلقاً ، وقالت عائشة في قصة أم ولد زيد بن أرقم ؛ وأمه : بشس ما اشترت . قال الشيخ : متى قال صاحب الدين للغريم : إما أن تقلب وإما أن تقوم معي إلى الحاكم ، وهو معسر ، فقلب على هذا الوجه ، كانت المعاملة حراماً ، غير لازمة باتفاق المسلمين ، فإن الغريم مكره عليها بغير حق .

(٤) لأن مشتري السلعة إلى أجل ، يأخذ بدلها عيناً ، نقدأً حاضراً ، والآثار المتظاهرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحريم العينة : تدل على المنع ، منها قوله « إذا تبايعتم بالعينة » وقوله « يأتي على الناس زمان يستحلون الربا بالبيع » والعينة عند من يستعملها إنما يسميها بيعاً ، وهو حيلة ومكر ، وخبر « إنما الأعمال بالنيات » أصل في إبطال الحيل .

(٥) كأن باعه بمائة فاشتراه بمائتين .

كما لو اشتراه بمثله<sup>(١)</sup> وأما عكس مسألة العينة ، بأن باع سلعة بنقد ثم اشتراها بأكثر منه نسيئة ، فنقل أبو داود : يجوز بلا حيلة<sup>(٢)</sup> ونقل حرب أنها مثل مسألة العينة<sup>(٣)</sup> وجزم به المصنف في الإقناع<sup>(٤)</sup> وصاحب المنتهى<sup>(٥)</sup> وقدمه في المبدع ، وغيره<sup>(٦)</sup> قال في شرح المنتهى : وهو المذهب<sup>(٧)</sup> لأنه يتخذ وسيلة للربا ، كمسألة العينة<sup>(٨)</sup> .

(١) أي فإنه جائز ، جزم به في الفروع وغيره ، لإنتفاء الربا المتوصل إليه به .  
(٢) ونقل المروذي ، بأكثر لا بأس ، والحيلة في ذلك هو التوصل إلى الربا ، بما هو في الصورة ليس بربا .

(٣) أي إن اشتراه بأكثر مما باعه به نسيئة ، لأن هذا يتخذ وسيلة إلى الربا ، قال ابن القيم : فهو كمسألة العينة سواء ، وهي عكسها صورة ، وفي الصورتين قد ترتب في ذمته دراهم مؤجلة بأقل منها نقداً ، لكن في إحدى الصورتين : البائع هو الذي اشتغلت ذمته ، وفي الصورة الأخرى المشتري هو الذي اشتغلت ذمته ، فلا فرق بينهما .

(٤) ولفظه : وعكسها مثلها ، أي عكس مسألة العينة ، وهو أن يبيع السلعة أولاً بنقد يقبضه ، ثم يشتريها بأكثر من الأول من جنسه نسيئة ، أو لم يقبض ، مثلها في الحكم ، لأنه يتخذ وسيلة إلى الربا .

(٥) وعبارته كعبارة صاحب الإقناع ، وهي قوله : وعكسها مثلها .

(٦) كالفروع .

(٧) أي على ما اصطلاحوه .

(٨) أي إذا اشتراه بأكثر ، فهو مثل مسألة العينة إذا اشتراه بأقل ، لأنه ذريعة إلى بيع مائة بمائة وخمسين مثلاً .

وكذا العقد الأول فيهما ، حيث كان وسيلة إلى الثاني ،  
فيحرم ولا يصح <sup>(١)</sup> ( وإن اشتراه ) أي اشترى المبيع في  
مسألة العينة أو عكسها ( بغير جنسه ) <sup>(٢)</sup> .

(١) أي وكذا العقد الأول ، في مسألة العينة وعكسها ، حيث كان الأول  
وسيلة إلى العقد الثاني ، يحرم ولا يصح إذا أوقع الأول ، ليتوصل به إلى الثاني  
وذكر الشيخ أنه يصح الأول ، إذا كان بتأناً بلا مواطأة ، وإلا بطلاً ، وذكر أنه  
قول أحمد ، ومذهب أبي حنيفة ، ومالك ، قال في الفروع : ويتوجه أنه مراد من  
أطلق .

ولما ذكر ابن القيم الصورتين ، وصورة التورق ، قال : وللعينة صورة رابعة ،  
وهي أخت صورها ، وهي أن يكون عند الرجل المتاع فلا يبيعه إلا بنسيئة ، ونص  
أحمد على كراهة ذلك ، فقال : العينة أن يكون عنده المتاع فلا يبيعه إلا بنسيئة ،  
فإن باع بنسيئة ونقد فلا بأس ، قال ابن عقيل : إنما كره ذلك لمضارعة الربا ،  
وعله الشيخ بأنه يدخل في بيع المضطر ، فإن غالب من يشتري بنسيئة إنما يكون  
لتعذر النقد عليه ، فإذا كان الرجل لا يبيع إلا بنسيئة ، كان ربحه على أهل الضرورة ،  
والحاجة ، وإذا باع بنقد ونسيئة ، كان تاجراً من التجار .

قال : وللعينة ، صورة خامسة وهي أقبح صورها ، وأشدّها تحريماً ، وهي  
أن المترايين يتواطآن على الربا ، ثم يعمدان إلى رجل عنده متاع ، فيشتريه منه  
المحتاج ، ثم يبيعه للمربي بضمن حال ، ويقبضه منه ، ثم يبيعه إياه للمربي بضمن مؤجل ،  
وهو ما اتفقا عليه ، ثم يعيد المتاع إلى ربه ، ويعطيه شيئاً ، وهذه تسمى الثلاثية ،  
وإن كانت بينهما خاصة فهي الثنائية .

(٢) أي بغير جنس ثمنه ، سواء كان بأقل أو أكثر ، واختار الموفق وغيره :  
لا يجوز ، لأنهما كالشيء الواحد ، في معنى الثمنية ، وصوبه في الإنصاف ، وإن  
كان حيلة فقياس المذهب البطлан .

بأن باعه بذهب ، ثم اشتراه بفضة<sup>(١)</sup> أو بالعكس<sup>(٢)</sup> . (أو )  
 اشتراه ( بعد قبض ثمنه<sup>(٣)</sup> أو بعد تغير صفته )<sup>(٤)</sup> بأن هزل  
 العبد ، أو نسي صنعته ، أو تخرق الثوب<sup>(٥)</sup> ( أو ) اشتراه  
 ( من غير مشتريه )<sup>(٦)</sup> بأن باعه مشتريه ، أو وهبه ونحوه<sup>(٧)</sup>  
 ثم اشتراه بئعه ممن صار إليه جاز<sup>(٨)</sup> . ( أو اشتراه أبوه ) أي :  
 أبو بئعه ( أو ابنه ) أو مكاتبه ، أو زوجته ( جاز ) الشراء<sup>(٩)</sup>

- (١) أو بعرض صح ، أو باعه بعرض ، ثم اشتراه بنقد ، صح البيع .  
 (٢) بأن باعه بفضة ، ثم اشتراه بذهب أو بعرض ، وفي الإنصاف : لو  
 اشتراها بعرض ، أو كان يبيعها الأول بعرض ، فاشتراها بنقد جاز ، قال الموفق :  
 لا أعلم فيه خلافاً ، وإن كان بنقد ، واشتراها بنقد آخر ، فاختر الموفق أنه لا  
 يجوز ، وصوبه في الإنصاف .  
 (٣) أي باع السلعة ، وقبض ثمنها ، ثم اشتراها صح ، لأنه لا توسل به إلى  
 الربا .  
 (٤) بما ينقصها ، ولا حيلة جاز .  
 (٥) ونحو ذلك ، كأن قطعت يد العبد .  
 (٦) أي اشترى المبيع بئعه بنسيئة ، ولم يقبض الثمن من غير مشترى المبيع  
 منه بنسيئة .  
 (٧) أو ورث عنه ، ونحو ذلك ، من أي سبب من أسباب الانتقال .  
 (٨) ولو بنقد أقل من ثمنه الأول .  
 (٩) أي لهم ، وصح ، لأن كل واحد منهم كالأجنبي ، بالنسبة إلى الشراء .

مالم يكن حيلة على التوصل إلى فعل مسألة العينة<sup>(١)</sup> ومن  
احتاج إلى نقد ، فاشترى ما يساوي مائة بأكثر ، ليتوسع  
بشمنه ، فلا بأس<sup>(٢)</sup> .

---

(١) أي ما لم يكن شراء الأب ، وما عطف عليه حيلة ، بأن يكون شراؤهم  
له ، وقال ابن القيم : ومن الحيل المحرمة الباطلة : التحيل على جواز مسألة العينة ،  
مع أنها حيلة في نفسها على الربا ، وجمهور الأئمة على تحريمها .

وقد ذكر أرباب الحيل لاستباحتها عدة حيل ، منها : أن يحدث المشتري في  
السلعة حدثاً تنقص به ، فحينئذ يجوز لبائعها أن يشتريها بأقل مما باعها به ، ومنها :  
أن تكون السلعة قابلة للتجزئ ، فيمسك منها جزءاً ويبيعه بقيمتها ، أو يضم إلى  
السلعة منديلاً ونحوه ، فيملكه المشتري ، ويبيعه السلعة بما يتفقان عليه من الثمن ،  
أو يبيعه السلعة ويضم إلى ثمنها خاتماً ونحوه .

ولا ريب أن العينة على وجهها أسهل من هذا التكليف ، وأقل مفسدة ، وإن  
كان الشارع قد حرم مسألة العينة لمفسدة فيها ، فإن المفسدة لا تزول بهذه الحيل ،  
بل هي بحالها ، وانضم إليها مفسدة أخرى أعظم منها ، وهي مفسدة المكر والخداع ،  
واتخاذ أحكام الله هزواً .

(٢) بأن يشتري ما يساوي مائة بأكثر قليلاً ، وقدره بعضهم بخمسين ،  
إلى سنة مثلاً ، ويختلف باختلاف الأحوال والأوقات ، قيل لأحمد : إن ربح  
الرجل في العشرة خمسة يكره ذلك ؟ قال : إذا كان ذلك أجلاً إلى سنة أو أقل ،  
بقدر الربح ، فلا بأس به . وقال : بيع النسيئة إذا كان مقارباً فلا بأس ، قال الشيخ :  
وهذا يقتضي كراهة الربح الكثير الذي يزيد على قدر الأجل ، لأنه شبه بيع المضطر =



## وتسمى مسألة التورق<sup>(١)</sup> ويحرم التسعير<sup>(٢)</sup> .

= الذي لا يجد حاجته إلا عند شخص ، وينبغي أن لا يربح عليه إلا كما يربح على غيره ، وله أن يأخذ بالقيمة المعروفة بغير اختياره .

(١) من الورق وهي الفضة ، لأن مشتري السلعة يبيعها بها ، فإن مقصوده أخذ الورق ، فينظر السلعة كم تساوي نقداً ، فيشتريها إلى أجل ، ثم يبيعها في السوق نقداً ، قال الشيخ : وهذا مكروه في أظهر قولي العلماء ، وفي الإنصاف : وعنه يحرم ، اختاره الشيخ ، وقال : إذا لم يكن للمشتري إلى السلعة حاجة ، بل حاجته في الذهب والورق ، فيشتريها لبيعها بالعين الذي احتاج إليها ، فإن أعادها إلى البائع فهو الذي لا يشك في تحريمه ، وإن باعها لغيره بيعاً تاماً ، ولم تعد إلى الأول بحال ، فقد اختلف السلف في كراهته ، ويسمونه التورق .

(٢) وهو أن يأمر الوالي الناس بسعر لا يجاوزونه ، وحكى الوزير الإتفاق على كراهته ، ويكره الشراء به ، وقال ابن القيم : التسعير منه ما هو محرم ، ومنه ما هو عدل جائز ، فإذا تضمن ظلم الناس ، وإكراههم - بغير حق - على البيع بشيء لا يرضونه ، أو منعهم مما أباح الله لهم ، فهو حرام ، وإذا تضمن العدل بين الناس ، مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بثلث المثل ، ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض المثل ، فهو جائز ، بل واجب .

فالأول مثل ما روى أنس قال : غلا السعر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : سعر لنا . فقال « إن الله هو المسعر ، القابض ، الباسط » ، الحديث فإذا كانوا يبيعون سلعهم على الوجه المعروف ، من غير ظلم منهم ، وقد ارتفع السعر ، إما لقلة الشيء ، أو لكثرة الخلق ، فهذا إلى الله ، فالإزام للناس أن يبيعوا بقيمة بعينها ، إكراه بغير حق .

والثاني مثل : أن يمتنع أرباب السلع من بيعها ، مع ضرورة الناس إليها ، =

## والإحتكار في قوت آدمي<sup>(١)</sup> ويجبر على بيعه كما يبيع الناس<sup>(٢)</sup>

=زيادة على القيمة المعروفة ، فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ، ولا معنى للتسعير إلا إلزامهم بقيمة المثل ، والتسعير هنا إلزام بالعدل الذي ألزمهم الله به ، ولا يجوز عند أحد من العلماء أن يقول لهم : لا تبيعوا إلا بكذا وكذا ، ربحتم أو خسرتم ، من غير أن ينظر إلى ما يشترون به ، ومنع الجمهور أن يحد لأهل السوق حد لا يتجاوزونه ، مع قيامهم بالواجب .

قال : وجماع الأمر أن مصلحة الناس إذا لم تتم إلا بالتسعير ، سعر عليهم ، تسعير عدل ، لا وكس ، ولا شطط ، وإذا اندفعت حاجتهم ، وقامت مصلحتهم بدونهم ، لم يفعل ، وأوجب الشيخ المعاوضة بثمن المثل ، وأنه لا نزاع فيه ، لأنه مصلحة عامة لحق الله تعالى ، ولا تتم مصلحة الناس إلا بها .

(١) أي ويحرم الإحتكار في قوت آدمي ، نحو تمر ، وبر ، لا خل ، وعسل ، وجبن ، ونحوه ، تلخبر « لا يحتكر إلا خاطيء » والإحتكار : هو الشراء للتجارة ، وحبسه مع حاجة الناس إليه ، والمحتكر هو الذي يتلقى القافلة ، فيشتري الطعام منهم ، ويريد إغلاءه على الناس ، وهو ظالم لعمومهم ، وقيل : لا فرق بين القوت وغيره .

(٢) أي يجبر المحتكر طعام الآدمي أن يبيع طعام الآدميين ، كما يبيع الناس ، دفعاً للضرر ، قال ابن القيم ، فيمن يشتري الطعام يريد إغلاءه ؛ هو ظالم لعموم الناس ، ولهذا كان لولي الأمر أن يكره المحتكرين على بيع ما عندهم ، بقيمة المثل ، عند ضرورة الناس إليه ، مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه ، والناس في مخمصة أو سلاح لا يحتاج إليه ، والناس محتاجون إليه للجهاد ، أو غير ذلك ، واختاره الشيخ وغيره ، وقال : إذا اتفق أهل السوق على أن لا يتزايدوا في السلعة ، وهم محتاجون إليها ، لبيعها صاحبها بدون قيمتها ، فإن ذلك فيه من غش الناس ما لا يخفى ، وإن كان ثم من يزيد فلا بأس ، قال : ويكره أن يتمنى الغلاء .

ولا يكره إيدخار قوت أهله ودوابه <sup>(١)</sup> ويسن الإشهاد على  
البيع <sup>(٢)</sup> .

---

(١) سنة أو سنتين ، ولا ينوي التجارة ، وروي أنه صلى الله عليه وسلم ادخر  
قوت أهله سنة ، ومن ضمن مكاناً لبيع ويشترى فيه وحده ، كره الشراء منه بلا  
حاجة ، كجالس على طريق ، ويحرم عليه أخذ زيادة بلا حق ، قاله الشيخ وغيره .

(٢) لقوله تعالى ( وأشهدوا إذا تباعتم ) والأمر فيه للندب ، لقوله ( فإن أمن  
بعضكم بعضاً فليؤد الذي أؤتمن أمانته ) إلا في قليل الخطر فلا يستحب الإشهاد ،  
للمشقة ، قال بعض السلف : التجارة رزق من رزق الله ، لمن طلبها بصدق ،  
وفي الحديث « أفضل الكسب عمل الرجل بيده ، وكل بيع مبرور » وقال أحمد :  
الزم السوق تصل به الرحم ، وتعود به على نفسك ، وقال : لا ينبغي أن يدع العمل ،  
وينتظر ما يبد الناس ، وقال عمن فعل هذا : هم مبتدعة ، قوم سوء ، يريدون  
تعطيل الدنيا ، قال الشيخ : كسب الإنسان يقوم بالنفقة الواجبة على نفسه وعياله ،  
واجب عليه .

## باب الشروط في البيع<sup>(١)</sup>

والشرط هنا : إلزام أحد المتعاقدين الآخر بسبب العقد ماله فيه منفعة<sup>(٢)</sup> ومحل المعتبر منها صلب العقد<sup>(٣)</sup> وهي ضربان<sup>(٤)</sup> ذكر الأول منهما بقوله ( منها صحيح )<sup>(٥)</sup> وهو ما وافق مقتضى العقد<sup>(٦)</sup>.

---

(١) وهي غير الشروط السابقة ، فتلك لصحة البيع .

(٢) أي غرض صحيح ، وتأتي أمثلته .

(٣) أي مقارنته له ، فلا يصح قبله ، وفي الفروع : ويتوجه كنكاح ، وقال ابن نصر الله : فلا يضر تقدم الشرط ، وكذا نيته ، أو اتفاقا عليه قبله ، على الأصح ، وقيل : زمن الخيارين كحالة العقد ، فلو ألحق به شرط فاسد لحق به ، وترتب عليه حكمه ، من إفساد العقد ، وفساده .

(٤) أي الشروط في البيع وشبهه ، مما يشترطه أحد المتعاقدين صنفان ، صحيح ، وفساد .

(٥) لازم ، ليس لمن اشترط عليه فكه ، فإن عدم فالفسخ أو أرش فقد الصفه .

(٦) وترتب عليه ، ولم يطله الشرع ، ولم ينه عنه ، فلازم ، لخبر « المسلمون على شروطهم » وقال ابن القيم : الأصل في العقود والشروط الصحة ، إلا ما أبطله الشارع ، ونهى عنه .

وهو ثلاثة أنواع « أحدها » شرط مقتضى البيع<sup>(١)</sup> كالتقابض ، وحلول الثمن ، فلا يؤثر فيه<sup>(٢)</sup> لأنه بيان ، وتأكيده لمقتضى العقد ، فلذلك أسقطه المصنف<sup>(٣)</sup> « الثاني » شرط ما كان من مصلحة العقد<sup>(٤)</sup> ( كالرهن ) المعين<sup>(٥)</sup> أو الضامن المعين<sup>(٦)</sup> ( و ) كـ ( تأجيل الثمن ) أو بعضه إلى مدة معلومة<sup>(٧)</sup> .

- 
- (١) بأن يشترط شيئاً يطلبه البيع بحكم الشرع .  
(٢) أي لا يؤثر الشرط الذي يقتضيه البيع فيه ، قال في الإنصاف : بلا نزاع فوجوده من حيث الإشتراط كعدمه ، وكذا تصرف كل من متبايعين فيما يصير إليه من ثمن ومثمن ، وكرد مبيع بعيب قديم .  
(٣) لعدم تأثيره في البيع .  
(٤) أي مصلحة تعود على المشتري له ، ويصح معه البيع .  
(٥) بالثمن أو ببعضه ، فيصح الشرط ، ويدخل في اشتراط الرهن ، لو باعه وشرط عليه رهن المبيع على ثمنه فيصح ، وقال ابن القيم : هو الصواب في مقتضى قواعد الشرع وأصوله .  
(٦) بالثمن أو ببعضه ، وكذا شرط كفيل بيدن مشتر ، فيصح الشرط ، وليس للبائع طلب الرهن ، والضمين ، والكفيل بعد العقد ، لأنه إلزام للمشتري بما لم يلتزمه .  
(٧) فيصح الشرط ، وإن وفى به لزم البيع ، قال ابن القيم : والأمة مجمعة على جواز اشتراط الرهن ، والكفيل ، والضمين ، والتأجيل ، والخيار ثلاثة أيام ، ونقد غير نقد البلد ، وقال الشيخ : إن باعه نساء ، وشرط إن باعه فهو أحق به بالثمن ، جاز البيع والشرط ، وبشرط أن يتسرى بها ، لا للخدمة ، قال أحمد : لا بأس به . =

(و) كشرط صفة في المبيع كـ (كون العبد كاتباً<sup>(١)</sup> أو خصياً ،  
أو مسلماً ) أو خياطاً مثلاً<sup>(٢)</sup> ( والأمة بكرأ ) أو تحيض<sup>(٣)</sup>  
والدابة هملاجة<sup>(٤)</sup> والفهد أو نحوه صيوداً فيصح<sup>(٥)</sup> .

= قال الشيخ : وروي عنه نحو العشرين نصاً على صحة هذا الشرط ، وهذا  
من أحمد يقتضي أنه إذا شرط على البائع فعلاً أو تركاً في المبيع ، مما هو مقصود  
للبيع ، أو للمبيع نفسه ، صح البيع والشرط ، كاشتراط العتق ، واختار الشيخ  
صحة هذا الشرط ، بل اختار صحة العقد والشرط في كل عقد ، وكل شرط لم  
يخالف الشرع ، لأن إطلاق الاسم يتناول المنجز ، والمعلق ، والصريح ، والكناية ،  
كالنذر ، وكما يتناوله بالعربية والعجمية .

- (١) أي يحسن الكتابة ، ويحمل على المتعارف في محل العقد .  
(٢) أي فلا يقتصر على ما ذكر فقط ، بل يصح شرط ذلك وغيره ، ككونه  
فحلاً ، أو رامياً ، ونحو ذلك .  
(٣) أي وكشرط كون الأمة المشتراة بكرأ لم تفتض ، أو تحيض ، لأنها إن  
لم تحض طبعاً ففقده يمنع النسل ، أو ذات صنعة بعينها ، ونحو ذلك .  
(٤) أي وكشرط كون الدابة هملاجة ، أي ذات مشية سهلة في سرعة ، فيصح  
الشرط ، وكذا كونها حاملاً .

(٥) أي أو شرط كون الفهد ونحوه - كالبازي والصقر - صيوداً ، أي معداً  
للصيد ، فيصح الشرط ، وكذا لو شرط أن الأرض خراجها كذا ، ونحو ذلك ،  
صح الشرط في كل ما ذكر ، لأن الرغبات تختلف باختلاف ذلك ، فلو لم يصح  
اشتراط ذلك ونحوه لفاتت الحكمة التي لأجلها شرع البيع ، ويؤيده قوله « المسلمون  
على شروطهم » .

فإن وفى بالشرط<sup>(١)</sup> وإلا فلصاحبه الفسخ<sup>(٢)</sup> أو أرش فقد الصفة<sup>(٣)</sup>  
وإن تعذر رد تعيين أرش<sup>(٤)</sup> وإن شرط صفة فبان أعلى منها فلا  
خيار<sup>(٥)</sup> ( و ) الثالث : شرط بائع نفعاً معلوماً في مبيع ،  
غير وطاء ودواعيه<sup>(٦)</sup> .

(١) « وفى » بالتخفيف ، أي وإن حصل للمشتري شرطه ، فلا فسخ ، ولزم  
البيع .

(٢) أي وإلا يحصل لصاحب الشرط شرطه ، فله الفسخ ، لفوات الشرط ،  
ويدخل فيه : شرط الرهن المعين ، والضمين المعين ، إلا الحيض في الأمة الصغيرة ،  
فإنه يرجى مجيئه .

(٣) أي فيخير من فات شرطه ، بين الفسخ ، وبين الإمساك مع أرش فقد  
الصفة التي شرطها ، فيقوم المبيع بما يساوي حال وجودها ، ثم يقوم بعد فقدها ،  
وينزل قيمة فقدها .

(٤) أي وإن تعذر على المشتري رد ما وجده فاقد الصفة ، بنحو تلف ،  
تعين له أرش فقد الصفة ، كالمعيب إذا تلف عند المشتري ، ولم يرض بعيبه .

(٥) كأن شرط الأمة ثيباً أو كافرة ، أو سبطة أو حاملاً ، فبان أعلى ،  
بأن كانت بكرّاً أو مسلمة أو جعدة ، أو حائلاً ، فلا خيار لمشتري ، لأنه زاده خيراً ،  
كما لو شرط العبد كاتباً فبان عالماً ، ولا يصح اشتراط كون الأمة مغنية ، أو الحامل  
تلد في وقت بعينه ، ونحو ذلك مما هو إما محرم ، أو لا يمكن الوفاء به .

(٦) كمباشرة دون فرج ، وقبلة ، فلا يصح شرطه ، لأنه لا يحل إلا بملك  
يمين ، أو عقد نكاح وقد انتفيا .

( نحو أن يشترط البائع سكنى الدار ) أو نحوها ( شهراً<sup>(١)</sup> )  
وحملان البعير ) أو نحوه المبيع ( إلى موضع معين )<sup>(٢)</sup> لما روى  
جابر : أنه باع النبي صلى الله عليه وسلم جملاً ، واشترط  
ظهره إلى المدينة ، متفق عليه .<sup>(٣)</sup> واحتج في التعليق ،  
والإنتصار وغيرهما بشراء عثمان من صهيب أرضاً ، وشرط  
وقفها عليه وعلى عقبه ، ذكره في المبدع<sup>(٤)</sup> .

---

(١) أو أقل أو أكثر ، أو البيت شهراً أو سنة ، فيصح كما لو باعه داراً  
مؤجرة ونحوها .

(٢) فيصح الشرط ، وكذا اشتراط خدمة العبد المبيع مدة معلومة ، فإن لم يكن  
معيناً ، لم يصح الشراء ، وكذا لو شرط بائع نفع غير مبيع ، ويفسد البيع ، و«المبيع»  
بالجر : نعت للبعير .

(٣) وفي لفظ : واستثنيت حملانه إلى أهلي ، وورد بالفاظ آخر ، وفيه دليل  
على جواز البيع ، مع استثناء الركوب إلى موضع معين ، وهو مذهب جمهور أهل  
العلم .

(٤) أي احتج على صحة هذا الشرط في التعليق ، للقاضي أبي يعلى ، وفي  
الإنتصار لأبي الخطاب رحمهما الله تعالى ، وكذا في عيون المسائل وغيرها ، بشراء  
عثمان بن عفان رضي الله عنه من صهيب أرضاً ، وشرط وقفها عليه ، وعلى عقبه ،  
ذكره في المبدع ، والفروع وغيرهما . وقال ابن القيم : لو باع داراً أو عبداً  
أو سلعة واستثنى منفعة المبيع ، مدة معلومة جاز ، كما دلت عليه النصوص والآثار ،  
والمصلحة ، والقياس الصحيح .



ومقتضاه صحة الشرط المذكور<sup>(١)</sup> ولبائع إجارة وإعارة ما استثنى<sup>(٢)</sup> وإن تعذر انتفاعه بسبب مشتر فعليه أجره المثل له<sup>(٣)</sup> (أو شرط المشتري على البائع) نفعاً معلوماً في مبيع ك(حمل الحطب) المبيع إلى موضع معلوم (أو تكسيه<sup>(٤)</sup>).

(١) أي مقتضى شراء عثمان صحة شرط الوقف ونحوه ، والمذهب : عدم جواز ذلك ، وذكر الشيخ : أنه يلزم تسليمه ، ثم يرده لبائعه ، لتستوفي المنفعة ، قال : وإن شرط تأخير قبضه بلا غرض صحيح لم يجز .

(٢) للملكه النفع ، كالعين المؤجرة ، لمستأجرها إيجارتها ، وإعارتها لا لمن هو أكثر منه ضرراً ، ومفهومه أن غير البائع إذا شرط له النفع لا يؤجر ، ولا يعير ، ويفهم منه أنه لو باع مشتر مستثنى نفعه مدة معلومة صح البيع ، وكان في يد المشتري الثاني مستثنى النفع ، وله الخيار إن لم يعلم .

(٣) أي وإن تعذر انتفاع بائع بسبب مشتر ، بأن أتلف العين المذكورة ، أو أعطاه لمن أتلفها ، أو باعها ، أو الدار هدمها ، فعليه أجره مثله لبائع ، لتفويته المنفعة المستحقة ، وإن تلفت بغير فعله ، ولا تفريطه ، لم يضمن شيئاً ، كما لو تلفت نخلة يستحق البائع ثمرتها ، وإن شرط البائع نفع المبيع لغيره مدة معلومة جاز ، فإن أم سلمة أعتقت سفينة ، وشرطت عليه أن يخدم النبي صلى الله عليه وسلم ما عاش واستثناء خدمة غيره في العتق كاستثنائها في المبيع .

(٤) أي الحطب المبيع ، فيصح الشرط والبيع ، فإن لم يعلم لم يصح الشرط ، وله الخيار ، فلو شرط الحمل إلى منزله ، وهو لا يعرف منزله ، لم يصح الشرط ، وكذا لو شرط بائع نفع غير مبيع ، أو مشتر نفع بائع في غير مبيع ، لم يصح وفسد البيع .

أو خياطة الثوب ( المبيع ) ( أو تفصيله ) <sup>(١)</sup> إذا بين نوع الخياطة أو التفصيل <sup>(٢)</sup> واحتج أحمد لذلك بما روى أن محمد بن مسلمة اشترى من نبطي جرزة حطب ، وشارطه على حملها <sup>(٣)</sup> ولأنه بيع وإجارة <sup>(٤)</sup> فالبايع كالأجير <sup>(٥)</sup> .

(١) أو جز رطبة مبيعة ، أو حصاد زرع ونحوه ، بشرط علمه النفع المشروط ، وهذا ونحوه من مقتضى البيع ، والذي من مصلحته اشتراط رهن ، وضمنين معين ، ونحوه .

(٢) فإن لم يبين لم يصح الشرط ، وله الخيار ، وإن شرط ما ليس في نفس المبيع كأن يشتري منه ثوباً ، ويشترط عليه خياطة ثوب آخر لم يصح .

(٣) روى بفتح الراء أي روى الإمام أحمد أن محمد بن مسلمة اشترى من نبطي ، والأنباط جيل من الناس ، يسكنون العراق « جرزة » بضم الجيم ، وإسكان الراء ، أي حزمة حطب ، وشارطه على حملها ، فدل على جواز بيع وشرط ، وما روي : نهى عن بيع وشرط . فقال ابن القيم : لا يعلم له إسناد ، مع مخالفته للسنة الصحيحة ، والقياس ، والإجماع ، وقال أحمد : إنما النهي عن شرطين في بيع ، وهذا بمفهومه يدل على جواز الشرط الواحد ، والمراد غير الشرط الفاسد فيبطل ، وإن كان واحداً ، نص عليه ، وهو قول أكثر العلماء .

(٤) أي باعه الحطب ، وأجره نفسه لحمله ، أو باعه الثوب ، وأجره نفسه لخياطته ، وكل من البيع والإجارة يصح إفراده بالعقد ، فجاز الجمع بينهما كالعينين .

(٥) أي فحكم البائع والحالة هذه حكم الأجير ، فلو مات ، أو تلف المبيع ، قبل عمله فيه ما شرط عليه ، أو استحق نفعه ، بأن أجر نفسه لإجارة خاصة ، فلمشتر عوض ذلك النفع ، لفوات ما وقع عليه العقد .

وإن تراضيا على أخذ أجرته ولو بلا عذر جاز<sup>(١)</sup> ( وإن جمع بين شرطين ) من غير النوعين الأولين<sup>(٢)</sup> كحمل حطب وتكسيه ، وخياطة ثوب وتفصيله ( بطل البيع )<sup>(٣)</sup> لما روي أبو داود ، والترمذي عن عبد الله بن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا يحل سلف وبيع<sup>(٤)</sup> ولا شرطان في بيع ، ولا بيع ما ليس عندك » قال الترمذي : حديث حسن صحيح<sup>(٥)</sup> .

(١) أي وإن تراضيا على أخذ أجرته ، أي أخذ العوض ، ولو بلا عذر ، كتلف المبيع ونحوه جاز ، لجواز أخذ العوض عنها مع عدم الإشتراط ، فكذا معه ، وصورته أن يشتري زيد من عمرو ثوباً ، ويشترط زيد على عمرو خياطته ، ثم يقول عمرو لزيد : أريد أن أعطيك أجرة الخياطة التي شرطت علي ، وتراضيا على أخذ الأجرة المذكورة جاز .

(٢) وهما شرط ما كان من مقتضى البيع ، وشرط ما كان من مصلحته ، فالأول كإشتراط حلول الثمن ، والثاني كرهن وضمين .

(٣) إذا كان الجمع بين الشرطين من أحد المتعاقدين ، وأما إذا اشترط كل منهما شرطاً فلا تأثير ، وذكر الخلوقي أنه ظاهر كلام الأصحاب ، وقال أحمد : إذا قال : بعثك ثوبي بكذا ، وعلي قصارته وخياطته . يصح البيع ، وعليه العمل .

(٤) أي لا يحل قرض وبيع ، بأن يكون أحدهما مشروطاً في الآخر ، قال أحمد : أن يقرضه قرضاً ، ثم يبيعه بيعاً يزايدة عليه ، وهو فاسد ، لأنه إنما يقرضه على أن يحاييه في الثمن و « كل قرض جر نفعاً فهو ربا » ويأتي .

(٥) « ما ليس عندك » أي في ملكك ، والشاهد من الحديث قوله « ولا شرطان =

والضرب الثاني من الشروط أشار إليه بقوله (ومنها فاسد)<sup>(١)</sup>  
وهو ما ينافي مقتضى العقد<sup>(٢)</sup>.

---

= في بيع « فلا يصح الجمع فيه بين شرطين ، وانفقوا على عدم صحة ما فيه شرطان ليسا من مقتضى البيع ، ولا من مصلحته ، وقيل : هو أن يقول : بعتك هذا العبد بألف نقداً ، أو بألفين نسيئة ، فهذا بيع واحد تضمن شرطين ، يختلف المقصود فيه باختلافهما ، وهو البيعتان فيبيعة .

وقال ابن القيم : عامل عمر الناس على أنهم إن جاؤا بالبذر فلهم كذا ، وإلا فلهم كذا ، قال : وهذا صريح في جواز : بعتك بعشرة نقداً ، أو بعشرين نسيئة ، قال : والصواب جواز هذا كله ، للنص ، والآثار ، والقياس ، وكان ذكر أمثلة يصح تعليقها بالشروط ، قال : والمقصود أن للشروط عند الشارع شأناً ليس عند كثير من الفقهاء ، ثم قال : فالصواب الضابط الشرعي ، الذي دل عليه النص ، أن كل شرط خالف حكم الله وكتابه فهو باطل ، وما لم يخالف حكمه فهو لازم ، والشرط الجائز بمنزلة العقد ، بل هو عقد وعهد ، وكل شرط قد جاز بذله بدون الإشتراط لزوم بالشرط . اهـ .

والذي عليه العمل أن الشرطين الصحيحين لا يؤثران في العقد ، اختاره الشيخ وغيره ، وإن كان الشرطان المجموعان من مقتضى البيع ، كاشتراط حلول الثمن ، مع تصرف كل منهما فيما يصير إليه ، صح بلا خلاف ، أو أن يكونا من مصلحته ، كاشتراط رهن وضمين معينين بالثمن صح .

(١) يحرم اشتراطه في الجملة .

(٢) أي حكمه ، ووجه المناقاة : أن حكم العقد يقتضي تصرف كل بما آل إليه ، وشرط ذلك ينافيه .

وهو ثلاثة أنواع « أحدها » ( يبطل العقد ) من أصله<sup>(١)</sup>  
( كاشتراط أحدهما على الآخر عقداً آخر كسلف ) أي سلم  
( وقرض<sup>(٢)</sup> وبيع ، وإجارة ، وصرف ) للثمن أو غيره ،  
وشركة<sup>(٣)</sup> وهو « بيعتان في بيعة » المنهي عنه ، قاله أحمد<sup>(٤)</sup>

---

(١) وحكمة البطلان أنه إذا فسد الشرط وجب رد ما يقابله من الثمن ، وهو مجهول ، فيصير الثمن مجهولاً .

(٢) لما تقدم أنه « لا يحل سلف وبيع » وقال الوزير وغيره : اتفقوا على أنه لا يجوز بيع وسلف ، وهو أن يبيع الرجل السلعة على أنه يسلفه سلفاً ، أو يقرضه قرضاً ، وقال ابن القيم : « نهى عن سلف وبيع » لأنه ذريعة إلى أن يقرضه ألفاً ، ويبيعه سلعة تساوي ثمانمائة بألف أخرى ، فيكون قد أعطاه ألفاً وسلعة بثمانمائة ، ليأخذ منه ألفين ، وهذا هو عين الربا .

(٣) فالبيع والإجارة كبعتك كذا ، على أن تؤجرني دارك بكذا ، والبيع والصرف للثمن أو غيره كبعتك هذه الأمانة بعشرة دنانير ، على أن تصرفها بمائة درهم ، وبعتك هذا الثوب ، على أن تصرف لي هذه الدنانير بدراهم ، والبيع والشركة كبعتك كذا ، على أن تشاركني في كذا ، فاشتراط ذلك يبطل البيع .

(٤) أي ما تضمنه البيع من الشروط المذكورة هو « بيعتان في بيعة » المنهي عنه أي في حديث « نهى عن بيعتين في بيعة » وفيه « فله أوكسهما أو الربا » وفسره أحمد بما تقدم ، ورجح غير واحد أنه بيع بثمانين مختلفين كما تقدم .

وقال ابن القيم : البيعتان في بيعة هو الشرطان في البيعة ، فإنه إذا باعه السلعة بمائة مؤجلة ، ثم اشتراها منه بثمانين حالة ، فقد باع بيعتين في بيعة ، فإن أخذ بالثمن =

« الثاني » ما يصح معه البيع<sup>(١)</sup> وقد ذكره بقوله ( وإن شرط  
أن لا خسارة عليه<sup>(٢)</sup> أو متى نفق المبيع وإلا رده<sup>(٣)</sup> أو ) شرط  
أن ( لا يبيع ) المبيع ( ولا يهب ) ه ( ولا يعتق ) ه<sup>(٤)</sup> ( أو ) شرط  
( إن أعتق فالولاء له ) أي للبائع<sup>(٥)</sup> .

= الزائد أخذ بالربا ، وإن أخذ بالناقص أخذ بأوكسهما ، وهذا من أعظم الذرائع إلى  
الربا ، بخلاف : بمائة مؤجلة ، أو خمسين حالة . فليس هنا ربا ، ولا جهالة ،  
ولا غرر ، ولا ضرر ، وإنما خيره بين أي الثمنين شاء .

(١) أي ويطل الشرط المنافي لمقتضى البيع .

(٢) أي شرط مشتر على بائع أن لا يخسر في مبيع ، وكذا إن شرط ضمان  
المبيع من بلد إلى بلد ، فالبيع صحيح ، والشرط باطل ، لمخالفته لمقتضى العقد ،  
إذ مقتضاه ملكه واستقلاله ، فإن تلف فمن ضمان المشتري ، يحط ما زاد به الثمن  
لأجل الشرط .

(٣) أي وإن شرط أنه متى « نفق » بالفتح أي راج المبيع ، فربح فيه ، وإلا رد  
المبيع على البائع ، بطل الشرط ، وصح البيع .

(٤) أي لا يفعل واحداً من هذه الأشياء ، فالواو بمعنى « أو » ، وعبر في  
المنتهى بـ « أو » فمتى شرط ذلك بطل الشرط وحده ، والبيع صحيح ، إذ مقتضى  
العقد التصرف المطلق ، ويزيد العتق بترغيب الشارع فيه ، وفي الإختيارات — فيما  
إذا شرط أن لا يتسرى بها — قال : لا بأس . ومثله : أن لا يبيعه أولاً يهبه ، فإذا  
امتنع المشتري من الوفاء فهل يجبر عليه ، أو ينفسخ المبيع ؟ على وجهين ، وهذا قياس  
قولنا : إذا شرط في النكاح أن لا يسافر بها ، أو لا يتزوج . إذ لا فرق في الحقيقة  
بين الزوجة والمملوكة .

(٥) بطل الشرط وحده ، لقصة بريرة ، فإنهم أبوا إلا أن يكون لهم الولاء ، =

( أو ) شرط البائع على المشتري ( أن يفعل ذلك ) أي أن يبيع المبيع ، أو يهبه ونحوه<sup>(١)</sup> ( بطل الشرط وحده )<sup>(٢)</sup> لقوله عليه السلام « من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مائة شرط » متفق عليه<sup>(٣)</sup> والبيع صحيح<sup>(٤)</sup> لأنه صلى الله عليه وسلم في حديث بريرة أبطل الشرط ، ولم يبطل العقد<sup>(٥)</sup> .

---

= فقال « خذها واشترطي لهم الولاء » قاله زجراً وتوبيخاً ، يعلم منه أنه قد بين لهم بطلانه ، ثم قال « فلأنا الولاء لمن أعتق » .

(١) كأن يؤجره ، أو يقفه .

(٢) وصار وجوده كعدمه ، كأن يشترط ضمان المبيع من بلد إلى بلد ، والبيع صحيح بشرطه في تلك الصور ، وإن تلف المبيع فمن ضمان المشتري ، ويحط ما زاد به الثمن لأجل الشرط .

(٣) أي من اشترط شرطاً ليس في حكم الله وشرعه فهو باطل ، ولو شرط مائة شرط ، لمخالفته للحق ، قال ابن القيم : ليس المراد به القرآن قطعاً ، فإن أكثر الشروط الصحيحة ليست في القرآن ، بل علمت من السنة ، فعلم أن المراد بكتاب الله حكمه ، فإنه يطلق على كلامه ، وعلى حكمه ، الذي حكم به على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، ومعلوم أن كل شرط ليس في حكم الله ، فهو مخالف له ، فيكون باطلاً ، والصواب إلغاء كل شرط خالف حكم الله ، واعتبار كل شرط لم يحرمه الله ، ولم يمنع منه .

(٤) لمفهوم الخبر ، ولعود الشرط على غير العاقد .

(٥) بل أقره ، وقال « اشتريها » مع نصريحه بطلان الشرط .

(إلا إذا شرط) البائع (العتق) على المشتري ، فيصح الشرط أيضاً<sup>(١)</sup> ويجبر المشتري على العتق إن أباه ، والولاء له<sup>(٢)</sup> فإن أصر أعتقه حاكم<sup>(٣)</sup> وكذا شرط رهن فاسد ، كخمر ، ومجهول<sup>(٤)</sup> وخيار أو أجل مجهولين ، ونحو ذلك<sup>(٥)</sup> فيصح البيع ، ويفسد الشرط<sup>(٦)</sup> .

(١) خبر بريرة ، وهو مذهب جمهور العلماء ، ولبنائه على السراية ، وتشوف الشرع له ، ولو شرط أنه متى دخل ملكه فهو عتيق ، لم يصح الشرط ، لأنه ينافي ملك المشتري ، بل يشتره ثم يعتقه ، فإن أبى أجبر ، لحديث « المسلمون على شروطهم » .

(٢) أي للمشتري ، وهذا بناء على أنه حق لله كالنذر ، وهو المشهور ، ومذهب الجمهور .

(٣) أي فإن امتنع المشتري من عتقه اعتقه حاكم عليه ، لأنه عتق مستحق عليه ، لكونه قرابة التزما كالنذر ، وكما يطلق على المولي .

(٤) أي ومثل الشروط الباطلة شرط رهن فاسد ، كخمر ، أو خنزير ، أو شرط رهن مجهول ، لم يصح الشرط .

(٥) كشرط ضمين ، أو كفيل غير معين ، وكشرط تأخير تسليمه بلا انتفاع بائع به ، وقدم أنه إن شرط تأخير قبضه بلا غرض صحيح لم يجز ، أو كشرط : إن باعه فهو أحق به بالثمن .

(٦) لما تقدم من حديث بريرة وغيره ، وهو المذهب ، ولأن العقد لا يفتقر إلى التأجيل ، فلم يبطل البيع ، ولجاهل فساد الشرط ، وفات غرضه الخيار ، وفي الاختيارات : وتصح الشروط التي لم تخالف الشرع ، في جميع العقود ، فلو باعه جارية ، وشرط على المشتري أنه إن باعها فهو أحق بها بالثمن ، صح البيع والشرط .



( و ) إن قال البائع ( بعتك ) كذا بكذا ( على أن تنقذني الثمن إلى ثلاث ) ليال مثلاً<sup>(١)</sup> أو على أن ترهننيه بثمنه ( وإلا ) تفعل ذلك ( فلا بيع بيننا ) وقبل المشتري ( صح ) البيع والتعليق<sup>(٢)</sup> كما لو شرط الخيار<sup>(٣)</sup> وينفسخ إن لم يفعل<sup>(٤)</sup> ( و ) « الثالث » ما لا ينعقد معه بيع<sup>(٥)</sup> .

(١) وإلا تفعل فلا بيع بيننا ؛ وقبل المشتري ، صح التعليق ، والبيع ، فإن أعطاه الثمن عند الأجل ، وإلا فله الفسخ ، وإن شرط الإحالة بثمنها ، أو شرط المشتري على البائع أن أحيلك بثمنها ، والمحال عليه معروف عند العقد صح ، فإن لم يف بالشرط ، فله خيار الفسخ .

(٢) قال في الفروع : يصح شرط رهن المبيع على ثمنه ، في المنصوص فيقول : بعتك على أن ترهننيه بثمنه ، وكذا إن قال المشتري : اشتريت على أن تسلمني المبيع إلى ثلاث ، أو أقل أو أكثر صح .

(٣) أي يصح البيع بشرط رهنه على ثمنه ، كما يصح لو شرط الخيار المتفق على جوازه .

(٤) أي إن لم يعطه أو يرهنه ، ولا يحتاج لفسخ ، وإن لم يقل : وإلا تفعل فلا بيع بيننا . وفات شرطه ، لم ينفسخ البيع إلا بفسخه ، فإن باع ، وقبض الثمن ، واشترط إن رده إلى وقت كذا ، فلا بيع صح ، حيث لم يقع حيلة ليربح في قرض .

(٥) أي النوع الثالث من الشروط في البيع ، وهو تعليق البيع ، لأن البيع في تلك الصور لم ينعقد من أصله ، ولم تدخل السلعة في ملك المشتري ، والفرق بينه وبين الأول أنه شرط عقد في عقد ، والثاني تعليق عقد على شيء ، فهما شيان ، وإن اتفقا في إبطالهما للعقد من أصله .

نحو ( بعثك إن جئتني بكذا<sup>(١)</sup> أو ) إن ( رضي زيد ) بكذا<sup>(٢)</sup> وكذا تعليق القبول<sup>(٣)</sup> ( أو يقول ) الراهن ( للمرتهن : إن جئتك بحقك ) في محله ( وإلا فالرهن لك . لا يصح البيع )<sup>(٤)</sup> لقوله عليه السلام « لا يغلق الرهن من صاحبه » رواه الأثرم ، وفسره أحمد بذلك<sup>(٥)</sup> .

(١) لم يصح البيع ، لعدم نقل الملك ، ولأنه عقد غير مجزوم به ، بل معلق على شرط ، أو متردد في ثبوته وعدمه ، لأن مجيئه بكذا قد يجيء به ، وقد لا يجيء به .  
(٢) لم يصح البيع ، لتعليقه بشرط ، بخلاف : على أن أستأمر فلاناً . وذكر ابن رجب أن أحمد نص على صحة بيع الغائب إن كان سالماً ، قال : فإن هذا مقتضى إطلاق العقد ، فلا يضر تعليق البيع عليه .

(٣) كقبلت إن رضي زيد ، أو : إن جئتني بكذا ، ونحو ذلك ، فلا يصح البيع ، لأن مقتضى البيع نقل الملك حال التبائع ، والشرط هنا يمنعه ، وقال الشيخ : يصح البيع والشرط ، وهو لإحدى الروایتين عن أحمد .

(٤) « محله » بكسر الحاء ، أي أجله ، أي إن جاء الغريم بحق المرتهن عند الأجل ، وإلا فالرهن للمرتهن ، مبيعاً بما للمرتهن من الدين ، لم يصح البيع ، لأنه بيع معلق على شرط مستقبل ، فلم يصح ، هذا المذهب ، وهو غلق الرهن عندهم رحمهم الله ، قال شيخنا : ودلالة الحديث الآتي على صحته ، أقرب من الدلالة على البطلان ، لأنه لا ينتفع به المالك ، فيكون مغلوفاً .

(٥) أي فسر الإغلاق بما في المتن ، وفي النهاية : غلق الرهن غلوفاً ، إذا بقي في يد المرتهن ، لا يقدر راهنه على تحصيله ، والمعنى أنه لا يستحقه المرتهن إذا عجز صاحبه عن فكه ، أو غلق الرهن استحقاق المرتهن له بوضع العقد ، وكان هذا من فعل الجاهلية ، أن الراهن إذا لم يؤد ماعليه في الوقت المعين ، ملكه المرتهن ، =

وكذا كل بيع علق على شرط مستقبل<sup>(١)</sup> غير : إن شاء الله<sup>(٢)</sup> .  
وغير بيع العربون<sup>(٣)</sup> بأن يدفع بعد العقد شيئاً<sup>(٤)</sup> .

= فأبطله الإسلام ، وأما إذا شرطه فالأولى الصحة ، فأحمد رهن نعليه عند خباز ،  
وقال : إن جئت بك بحقك وإلا فهما لك .

قال ابن القيم : وليس في الأدلة الشرعية ، ولا القواعد الفقهية ، ما يمنع تعليق  
البيع بالشرط ، والحق جوازه ، فإن المسلمين على شروطهم ، إلا شرطاً أحل حراماً ،  
أو حرم حلالاً ، وهذا لم يتضمن واحداً من الأمرين ، فالصواب جواز هذا العقد ،  
وهو اختيار شيخنا ، وعلى عادته حمل ذلك ، وفعل إمامنا .

(١) أي لا يصح ، لبقاء العقد متردد فيه ، ولما تقدم ، وفي الإختيارات ؛  
تصح الشروط التي لم تخالف الشرع ، في جميع العقود ، وعن أحمد نحو العشرين  
نصاً على صحة الشرط ، سواء اشترط على البائع فعلاً أو تركاً في البيع ، مما هو  
مقصود للبائع ، أو المبيع نفسه ، فيصح البيع والشرط ، وتقدم معناه لابن القيم  
وغيره ، ومفهومه أن غير المستقبل صحيح ، كبعتك هذا الثوب إن كان ملكي ؛  
وهو يملكه ويعلمانه ، لعدم التردد هنا .

(٢) أي غير قول بائع : بعتك إن شاء الله . وكذا : قبلت إن شاء الله . لأن  
القصد منه التبرك ، لا التردد غالباً ، قال شيخنا : فإن هنا مشيئة كونية قدرية ،  
لا وصول إلى العلم بها ، والشرعية إذا نظرنا إليها فهو تنجيز البيع ، فأمضاه ، فصح .  
(٣) بالضم وبالتحريك ، ويقال : أربون ، وأربان ، وعربان ، سمي بذلك  
لأن فيه إعراباً بالعقد ، يعني اصطلاحاً وإزالة فساد ، لثلا يملكه غيره .

(٤) متعلق بمحذوف ، وقع خبراً لمحذوف ، أي : وذلك حاصل بدفع ؛  
والجملة مفسرة .

ويقول : إن أخذت المبيع أتممت الثمن ، وإلا فهو لك<sup>(١)</sup>  
فيصح ، لفعل عمر رضي الله عنه<sup>(٢)</sup> والمدفوع للبائع ، إن لم  
يتم البيع<sup>(٣)</sup> والإجارة مثله<sup>(٤)</sup> ( وإن باعه ) شيئاً ( وشرط ) في  
البيع ( البراءة من كل عيب مجهول )<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أي ما قبضته أيها البائع ، سواء عين وقتاً أو لا ، عند الأكثر ، بدل ما  
فاته من ترك البيع ، واشترط بعضهم المدة .

(٢) فروي عن نافع بن عبد الحارث أنه اشترى لعمر دار السجن من صفوان ،  
فإن رضي عمر وإلا فله كذا وكذا ، قيل لأحمد : تذهب إليه ؟ قال : أي شيء  
أقول ؟ هذا عمر . وعن ابن عمر أنه أجازه ، وعن أحمد : لا يصح ، وهو مذهب  
مالك ، والشافعي ، واختاره أبو الخطاب ، قال الموفق : وهو القياس . ولابن  
ماجه « نهى عن بيع العربون » .

(٣) وإن تم العقد فالدرهم من الثمن ، وإن دفع لبائع قبل العقد درهماً ،  
وقال : لا تعقد مع غيري ، فإن لم أخذه فالدرهم لك ، فإن عقد معه ، واحتسب  
الدرهم من الثمن صح ، وإلا رجع بالدرهم ، لأنه بغير عوض ، ولا يصلح جعله  
عوضاً عن انتظاره ، وتأخير له لأجله ، لأنه لا تجوز المعاوضة عنه .

(٤) أي مثل البيع ، بأن يعقد معه إجارة ، ويقول : إن أخذت المؤجر احتسبت  
بما دفعت من أجرة ، وإلا فما قبضته لك ، وإن دفع إليه قبل العقد فكبيع أيضاً .

(٥) لم يبرأ منه ، لأنه غرر وغش إن كان يعلمه ، وإلا لما فيه من التدليس  
والتعمية ، فإنه قد يفهم من قوله ، أنه إنما قاله على وجه الإحتياط ، لثلا يرجع عليه ،  
فلا يبرأ من عيب لم يبينه ، بل حتى يسمى العيب ، ويوقفه عليه ، قال أحمد : =

أو من عيب كذا إن كان ( لم يبرأ ) البائع<sup>(١)</sup> فإن وجد المشتري بالمبيع عيباً فله الخيار ، لأنه إنما يثبت بعد البيع ، فلا يسقط بإسقاطه قبله<sup>(٢)</sup> .

= حتى يضع يده على العيب ، فيقول : أبرأ إليك من ذا ، فأما إذا لم يعمد إلى الداء ، ولم يوقفه عليه ، فلا أراه يبرأ ، يرده المشتري بعينه ، لأنه مجهول ، فالشرع أقام الشرط العرفي كاللفظي ، وذلك السلامة من العيب ، حتى يسوغ له الرد بوجود العيب ، تنزيلاً لاشتراط سلامة المبيع عرفاً ، منزلة اشتراطها لفظاً ، قال ابن القيم : ولا يقول : بشرط البراءة من كل عيب . وليقل : وإنك رضيت بها بجملة ما فيها من العيوب التي توجب الرد . أو يبين عيوباً يدخله في جملتها ، وأنه رضي بها كذلك .

(١) لأن هذا شرط مجهول ، ولو أراه العيب وشاهده ، لم يبرأ منه ، إذا كان ظاهره لا يستلزم الإحاطة بباطنه ، وباطنه فيه فساد آخر ، كإباق بعدد ، وسرقة عظيمة ، والمشتري يظنه يسيراً ، لم يبرأ حتى يبين له ذلك ، قال ابن القيم : إذا كان في المبيع عيب يعلمه البائع بعينه ، فأدخله في جملة عيوب ليست موجودة ، وتبرأ منها كلها ، لم يبرأ حتى يفرده بالبراءة ، ويعين موضعه ، وجنسه ، ومقداره ، بحيث لا يبقى للمبتاع فيه قول .

قال ابن رشد : وحجة من لم يجز البراءة على الإطلاق أن ذلك من باب الغرر فيما لم يعلمه البائع ، ومن باب الغبن والغش فيما يعلمه ، وظاهره لا تأثير له في البيع ، وأنه صحيح ، قال في الإنصاف : وهو المذهب .

(٢) كالشفعة ، ولأن البراءة قبل ثبوت الحق لا تجدي شيئاً . وسواء كان العيب ظاهراً ولم يعلمه المشتري ، أو باطناً ، لقصة عبدالله بن عمر في عبد باعه على زيد =

وإن سمي العيب<sup>(١)</sup> أو أبرأه المشتري بعد العقد برىء<sup>(٢)</sup>  
 (وإن باعه داراً) أو نحوها<sup>(٣)</sup> مما يذرع (على أنها عشرة أذرع ،  
 فبانت أكثر) من عشرة (أو أقل) منها (صح) البيع<sup>(٤)</sup>

= بشرط البراءة ، فقال عثمان لابن عمر : تحلف أنك لم تعلم هذا العيب ؟ قال :  
 لا . فردده عليه .

وقال الشيخ : البراءة من كل عيب باطل ، والصحيح الذي قضى به الصحابة ،  
 وعليه أكثر أهل العلم أنه إذا لم يكن علم بالعيب فلا رد للمشتري ، لكن إن ادعى  
 علمه به ، فأنكر البائع ، حلف أنه لم يعلم ، فإن نكل قضى عليه . قال ابن القيم :  
 وإذا أبطلنا الشرط ، فللبائع الرجوع بالتفاوت الذي نقص من ثمن السلعة ،  
 بالشرط الذي لم يسلم له ، فإنه إنما باعها بذلك الثمن ، بناء على أن المشتري لا  
 يردها عليه بعيب ، وإلا لم يبيعها بذلك الثمن ، فله الرجوع بالتفاوت ، وهذا هو  
 العدل ، وقياس أصول الشريعة .

(١) أي سمي بائع لمشتري العيب بأن قال : فيه جرب . مثلاً ، لا مجرد تسمية  
 فقط ، برىء منه ، لدخوله على بصيرة ، ورضاه به بعد علمه به .

(٢) أي أبرأ المشتري البائع بعد عقد البيع من العيب ، برىء منه ، لأنه قد أسقطه  
 بعد ثبوته بالعقد ، ولصحة البراءة من المجهول ، قال في الاختيارات : عللوه بأنه خيار  
 يثبت بعد البيع ، فلا يسقط قبله ، ومقتضاه صحة البراءة من العيوب بعد عقد البيع ،  
 قال الشيخ أبا بطين : لم يذكر هذه العبارة في الفروع ، ولا الإنصاف ، ولا الإقناع ،  
 وإنما قاله ابن نصر الله ، ومراده - والله أعلم - إذا لم يكن البائع عالماً بالعيب ،  
 ويحلف إذا أنكر علمه على نفي العلم .

(٣) كبيت ، وحنوت ، وثوب .

(٤) لأن ذلك نقص على المشتري ، فلم يمنع صحة البيع كالعيب .

والزيادة للبائع ، والنقص عليه <sup>(١)</sup> ( ولن جهله ) أي الحال  
من زيادة أو نقص ( وفات غرضه الخيار ) <sup>(٢)</sup> فلكل منهما  
الفسخ <sup>(٣)</sup> ما لم يعط البائع الزيادة للمشتري مجاناً في المسألة  
الأولى <sup>(٤)</sup> أو يرض المشتري بأخذه بكل الثمن في الثانية <sup>(٥)</sup> .  
لعدم فوات الغرض <sup>(٦)</sup> وإن تراضيا على المعاوضة عن الزيادة  
أو النقص جاز <sup>(٧)</sup> ولا يجبر أحدهما على ذلك <sup>(٨)</sup> .

---

(١) أي الزائد عن العشرة للبائع ، لأنه لم يبعه مشاعاً في الدار ونحوها ،  
والنقص عليه ، لأنه التزمه بالعقد .

(٢) من بائع ومشتري ، ففي البائع ما نقص ، وفي المشتري ما زاد .

(٣) أي فلكل من بائع ومشتري فسخ المبيع ، دفعاً لضرر الشركة .

(٤) أي بلا عوض ، فيما إذا بانت الدار ونحوها أكثر ، فيسقط خيار مشتري ،  
لأن البائع زاده خيراً .

(٥) وهي ما إذا بانت أقل ، ويسقط خيار بائع .

(٦) ولانتفاء الضرر عن بائع برضى مشتري به .

(٧) لأن الحق لا يعدوهما ، وكحالة الإبتداء ، ولأن الثمن يقسط على كل  
جزء من أجزاء المبيع ، فإذا فات جزء استحق ما قابله من الثمن .

(٨) أي لا يجبر بائع ولا مشتري على المعاوضة .

وإن كان المبيع نحو صبرة على أنها عشرة أقفزة ، فبانت  
أقل أو أكثر ، صح البيع ولا خيار<sup>(١)</sup> والزيادة للبائع ،  
والنقص عليه<sup>(٢)</sup> .

---

(١) أي لبائع ولا مشتر ، لأنه لا ضرر في رد الزائد إن زاد ، ولا في أخذ  
الناقص بقسطه ، وهذا بخلاف الأرض ونحوها مما يتقصه التفريق .

(٢) أي فيما إذا بانت أكثر من عشرة أقفزة ، والنقص عليه إذا بانت أقل  
من عشرة مثلاً ، بقدره من الثمن ، والمقبوض بعقد فاسد لا يملك به ، ولا ينفذ  
تصرفه فيه ، ويضمنه كالغصب ، ويلزمه رد النماء المنفصل والمتصل ، وأجرة مثله  
مدة بقائه في يده ، وإن نقص ضمن نقصه ، وإن تلف فعليه ضمانه بقيمته .



## باب الخيار

### وقبض المبيع والإقالة<sup>(١)</sup>

الخيار اسم مصدر اختار<sup>(٢)</sup> أي : طلب خير الأمرين ، من الإمضاء والفسخ<sup>(٣)</sup> ( وهو ) ثمانية ( أقسام<sup>(٤)</sup> الأول خيار المجلس ) بكسر اللام موضع الجلوس<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أي الخيار في البيع ، والتصرف في المبيع قبل قبضه ، وما يحصل به قبض المبيع ، وحكم الإقالة ، وما يتعلق بذلك ، واقتصر الماتن على الخيار في الترجمة ، لأنه معظم ما في الباب ، وقبض المبيع ، والإقالة زاده الشارح ، لأن الماتن ذكر فيه أحكامهما .

(٢) يختار اختياراً ، لا مصدره ، لعدم جريانه على الفعل ، والفرق بين المصدر واسم المصدر ، أن المصدر ما لاقي عامله بعد الحروف ، وجرى معه في جريانه الخاص ، في الحركات ، والسكنات ، واسم المصدر ما لا قاه من حروفه ، ولم يجر معه الجريان الخاص .

(٣) أي إمضاء البيع ، والتزام عقده ، أو فسخه بحاكم ، أو دونه ، وهذا اصطلاح الفقهاء .

(٤) باعتبار أسبابه ، تعلم بالإستقراء ، ذكر الماتن سبعة ، وذكر الشارح الثامن ، والأصل في مشروعيته حديث ابن عمر وغيره .

(٥) أي أصله موضع الجلوس ، وإضافته إليه من إضافة الشيء إلى سببه ، أي أن سببه في حقهما المجلس ، أو الإضافة بمعنى « في » أي خيار في المجلس ، =

والمراد هنا مكان التبائع<sup>(١)</sup> (يثبت) خيار المجلس (في البيع)<sup>(٢)</sup> لحديث ابن عمر يرفعه «إذا تبائع الرجلان ، فكل واحد منهما بالخيار<sup>(٣)</sup> ما لم يتفرقا ، وكانا جميعاً<sup>(٤)</sup> .

---

= والمراد بالمجلس هنا مكان الجلوس ، وإن لم يكن متخذاً للجلوس بل موضع التبائع كائناً ما كان .

(١) أي على أي حال كانا .

(٢) ولو لم يشترطه العاقد ، وهو مذهب جمهور العلماء .

(٣) أي إذا أوقعا العقد بينهما ، لا إن تساوما بغير عقد ، وفي لفظ «البيع بالخيار» .

(٤) أي ما لم يتفرق المتعاقدان يدينيهما ، فيثبت لهما خيار المجلس « وكانا جميعاً » أي وقد كانا جميعاً ، والمراد أن الخيار ممتد زمن عدم تفرقهما ، وللبيهقي « ما لم يتفرقا عن مكانهما » وهو صريح في الدلالة ، قال أبو برزة وابن عمر : التفرق بالأبدان ، قال الحافظ : ولا يعلم لهما مخالفت من الصحابة ، وهو قول الجمهور من الصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم ، قال النووي : ومن قال بعدمه تزد عليه الأحاديث الصحيحة والصواب ثبوته ، كما قال الجمهور .

وقال ابن القيم : أثبت الشارع خيار المجلس في البيع ، حكمة ومصلحة للمتعاقدين ، وليحصل تمام الرضى الذي شرطه تعالى فيه بقوله (عن تراض منكم) فإن العقد قد يقع بغتة ، من غير تروء ، ولا نظر في القيمة ، فاقترض محاسن هذه الشريعة الكاملة ، أن يجعل للعقد حريماً ، يتروى فيه المتبايعان ، ويعيدان النظر ، ويستدرك كل واحد منهما .

أو يخير أحدهما الآخر<sup>(١)</sup> فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع « متفق عليه<sup>(٢)</sup> لكن يستثنى من البيع الكتابة<sup>(٣)</sup> وتولي طرفي العقد<sup>(٤)</sup> وشراء من يعتق عليه<sup>(٥)</sup> أو اعترف بحريته قبل الشراء<sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي يشترط أحدهما الخيار مدة معلومة ، أو شرطاه معاً ، وحكاه الوزير - اتفاقاً ، قال الشيخ : يثبت في كل العقود ، ولو طالّت المدة ، وقيل : أو اختار أحدهما إمضاء البيع قبل التفرق ، لزم البيع حينئذ ، وبطل اعتبار التفرق ، قال ابن القيم : إذا أسقطا الخيار قبل التفرق سقط على الصحيح ، ودل عليه النص .

(٢) أي لزم ، وتم ، ونفذ ، وفيه « وإن تفرقا بعد أن تبايعا ، ولم يترك واحد منهما البيع ، فقد وجب البيع » .

(٣) أي فلا خيار فيها ، لأنها وسيلة للعتق ، أو تراد له .

(٤) كأن يوكله إنسان على بيع سلعة ، ويوكله آخر على شرائها ، فلا خيار له ، لأنه المتولي للبيع والشراء ، وكذا متولي طرفي عقد هبة بعوض ، أو متولي طرفي صلح بمعنى البيع ، وسائر صور البيع إذا تولى طرفيها واحد لا خيار فيها ، لانفراده بالعقد ، كهذه السلعة بكذا ، قد اشتريتها من زيد لعمره بكذا ، فلا يمكن أن يفسخ في المجلس ، بل يتم العقد لضرورة أن لا مجلس يتفرق فيه ، إذ هو شخص واحد ، لا يمكن افتراقه ، فنفذ ولا خيار .

(٥) لقراءة ، أو تعليق لعتقه بمجرد الانتقال ، فكما لو باشر عتقه .

(٦) بأن أقر بأنه حر ، أو شهد بذلك فردت شهادته ، ثم اشتراه ، لم يثبت له خيار المجلس ، لأنه صار حراً باعترافه السابق ، وشراؤه له افتداء واستنقاذ .

( و ) كالبيع ( الصلح بمعناه )<sup>(١)</sup> كما لو أقر بدين أو عين ،  
ثم صالحه عنه بعوض<sup>(٢)</sup> وقسمة التراضي<sup>(٣)</sup> والهبة على  
عوض ، لأنها نوع من البيع<sup>(٤)</sup> ( و ) كبيع أيضاً ( إجارة )  
لأنها عقد معاوضة ، أشبهت البيع<sup>(٥)</sup> ( و ) كذا ( الصرف  
والسلم ) لتناول البيع لهما<sup>(٦)</sup> ( دون سائر العقود )<sup>(٧)</sup>

---

(١) أي الذي بمعنى البيع ، وهو ما كان بعوض ، فيثبت فيه خيار المجلس .

(٢) ثبت فيه خيار المجلس ، لأنه بيع كما يأتي في بابه ، وكالشركة فيما إذا  
أشركه في ملكه بالنصف ونحوه ، بقسطه من ثمنه المعلوم ، لأنها صورة من صور  
البيع بتخيير الثمن .

(٣) أي هي بمعنى البيع ، يثبت فيها خيار المجلس .

(٤) إذا كان العوض فيها معلوماً ، يثبت فيها خيار المجلس ، وكل منهما له  
الإمضاء والفسخ ما دام في المجلس .

(٥) فيثبت فيها خيار المجلس ، سواء كانت على عين كدار وحيوان ، أو  
نفع في الذمة ، كأن استأجره لخياطة ثوب ، أو بناء حائط .

(٦) أي ويثبت خيار المجلس ، في ما قبضه شرط لصحته ، كالصرف والسلم  
والربوي بجنسه ، لتناول اسم البيع لذلك ، ولأن موضوعه النظر في الأحظ ، وهو  
موجود هنا .

(٧) فلا يثبت فيها خيار المجلس ، للإستغناء بجوازها ، والتمكن من فسخها  
بأصل وضعها .

كالمساقاة ، والحوالة ، والوقف ، والرهن ، والضمان<sup>(١)</sup>  
( ولكل من المتبايعين ) ومن في معناهما ممن تقدم ( الخيار<sup>(٢)</sup>  
مالم يتفرقا عرفاً بأبدانهما ) من مكان التبايع<sup>(٣)</sup> فإن كانا  
في مكان واسع ، كصحراء ، فبأن يمشي أحدهما مستدبراً  
لصاحبه خطوات<sup>(٤)</sup> .

---

(١) وكذا المزارعة ، والأخذ بالشفعة ، والإقالة والجمالة ، والشركة ، والوكالة ،  
المضاربة ، والعارية ، والمسابقة ، والهبة بغير عوض ، والوديعة ، والوصية قبل  
الموت ، لأنه لا أثر لرد الموصى له ، ولا لقبوله ، ولا في النكاح ، والخلع ، والطلاق  
والإبراء ، والعق على مال ، والكفالة ، والصلح عن نحو دم ، لأن ذلك ليس بيعاً ،  
ولا في معناه ، قال الوزير وغيره : اتفقوا على أن خيار المجلس لا يثبت في العقود ،  
التي هي غير لازمة ، كالشركة ، والوكالة ، والمضاربة ، واتفقوا على أنه لا يثبت  
في العقود اللازمة التي لا يقصد فيها العوض ، كالنكاح ، والخلع ، والكتابة .

(٢) أي خيار المجلس ، وفي معنى المتبايعين : المتصالحان ، والمتقاسمان ،  
والمؤجر والمستأجر ، ونحوهم .

(٣) بما يعده الناس تفرقاً ، لإطلاق الشارع التفرق ، وعدم بيانه ، فدل على  
أنه أراد ما يعرفه الناس ، وتقدم أن العرف ما قبلته العقول وتلقته الطباع السليمة  
بالقبول .

(٤) ثلاثاً فأكثر ، وقيده في الإقناع بما إذا لم يسمع كلامه المعتاد ، وهو أحوط ،  
وعلى القول بلزوم المساقاة والمزارعة : يثبت فيهما خيار المجلس ، وقدمه في الإنصاف  
وإن اختلفا في التفرق ، فقول منكر عدمه .

وإن كانا في دار كبيرة ، ذات مجالس وبيوت ، فبأن يفارقه من بيت إلى بيت<sup>(١)</sup> أو إلى نحو صفة<sup>(٢)</sup> وإن كانا في دار صغيرة فإذا صعد أحدهما السطح ، أو خرج منها ، فقد افترقا<sup>(٣)</sup> وإن كانا في سفينة كبيرة ، فبصعود أحدهما أعلاها ، إن كانا أسفل ، أو بالعكس<sup>(٤)</sup> وإن كانت صغيرة فبخروج أحدهما منها<sup>(٥)</sup> ولو حجز بينهما بحاجز كحائط<sup>(٦)</sup> أو ناما لم يعد تفرقاً ، لبقائهما بأبدانهما بمحل العقد<sup>(٧)</sup> ولو طالت المدة<sup>(٨)</sup> .

---

(١) أو من مجلس إلى مجلس ، إختياراً ، لا إكراهاً ، فلا يسقط إختيارهما ، لأن فعل المكره لا يعتبر به شرعاً ، وكذا لو افترقا فرعاً من سيل ونحوه .  
(٢) أي أو أن يفارقه إلى نحو صفة ، أو من صفة إلى بيت ونحوه ، بحيث يعد مفارقاً له في العرف .

(٣) ولو خرج من الباب قريباً ، وبعضهما يرى صاحبه .  
(٤) أي وإن كانا أعلى فبتزول أحدهما أسفل ، وإن كان بها نحو مجالس ، فمن مجلس إلى مجلس .

(٥) ويمشي حيث يعد مفارقاً لصاحبه .  
(٦) لم يعد تفرقاً ، أو أرخياً بينهما سترأ في المجلس ، لم يعد تفرقاً .  
(٧) وخيارهما باق ، وكذا لو قاما جميعاً ، ولم يتفرقا ، فإختيار باق بحاله .  
(٨) أو أقاما كرهاً ، لعدم التفرق ، فلا يلزم البيع لقوله « ما لم يتفرقا ، وكانا جميعاً » وخيار المجلس بحاله حتى يتفرقا .

( وإن نفيه ) ، أي : الخيار ، بأن تباعا على أن لا خيار بينهما ، لزم بمجرد العقد <sup>(١)</sup> ( أو أسقطاه ) ، أي الخيار بعد العقد ( سقط ) <sup>(٢)</sup> لأن الخيار حق للعاقد ، فسقط بإسقاطه <sup>(٣)</sup> ( وإن أسقطه أحدهما ) أي أحد المتبايعين <sup>(٤)</sup> أو قال لصاحبه : اختر . سقط خياره <sup>(٥)</sup> و ( بقي خيار الآخر ) لأنه لم يحصل منه إسقاط لخياره <sup>(٦)</sup> بخلاف صاحبه <sup>(٧)</sup> وتحرم الفرقة خشية الفسخ <sup>(٨)</sup> .

---

(١) لما تقدم من حديث ابن عمر « فقد وجب البيع » أي لزم ، فمتى اختارا أو أحدهما ، إمضاء البيع قبل التفرق ، لزم البيع حينئذ ، وبطل اعتبار التفرق لكل منهما أو أحدهما .

(٢) مثل أن يقول كل منهما بعد العقد : اخترت إمضاء العقد ، أو التزامه ، سقط خيارهما ، للخبر . قال ابن القيم : إذا أسقطا الخيار قبل التفرق ، سقط على الصحيح ، ودل عليه النص ، ولأنهما عقدا على هذا الوجه .

(٣) كالشفعة ، والتخاير في ابتداء العقد ، وبعده في المجلس واحد .

(٤) سقط خياره وحده .

(٥) أي خيار القائل : اختر ؛ لظاهر الخبر السابق .

(٦) فلم يبطل حقه من خيار المجلس ، كخيار الشرط .

(٧) أي الذي أسقط خياره ، فسقط بإسقاطه له .

(٨) أي تحرم الفرقة من موضع التبايع ، بغير إذن صاحبه ، خشية فسخ البيع ،

لحديث عمرو بن شعيب : « ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله » أي يفسخ =

وينقطع الخيار بموت أحدهما لا بجنونه<sup>(١)</sup> ( وإذا مضت مدته ) بأن تفرقا كما تقدم<sup>(٢)</sup> ( لزم البيع ) بلا خلاف<sup>(٣)</sup>.  
القسم ( الثاني ) من أقسام الخيار : خيار الشرط<sup>(٤)</sup> ب ( بأن يشترطه ) ، أي يشترط المتعاقدان الخيار ( في ) صلب ( العقد )<sup>(٥)</sup> .

---

= البيع ، فإن المراد بالاستقالة : فسخ النادم ، ويسقط الخيار ويأثم ، وماروي عن ابن عمر أنه يمشي هنيهة : فمحمول على أنه لم يبلغه النهي .

(١) أي وينقطع خيار المجلس بموت أحد المتعاقدين ، لأن الموت أعظم الفرقتين ، ويبطل بهرب أحدهما من الآخر ، ولا يبطل خيارهما بجنون أحدهما ، لأن الجنون لا يخرج الملك عن ملكه ، بل المال له ، وهو على خياره إذا أفاق من جنونه ، وظاهره : ولو قنا فيما أذن له فيه ، ولا يثبت الخيار لولي من جن ، لأن الرغبة لا تعلم إلا من جهته .

(٢) أي بأن تفرقا عرفا بأبدانهما .

(٣) لقوله : « وإن تفرقا بعد أن تبايعا ، ولم يترك واحد منهما البيع ، فقد وجب البيع » وقال الوزير : اتفقوا على أنه إذا وجب البيع ، وتفرقا من المجلس من غير خيار ، فليس لأحدهما الرد إلا بعيب .

(٤) أضيف إليه لأنه سببه ، فيثبت للأخبار ولعموم ( أوفوا بالعقود ) وقال الوزير : اتفقوا على أنه يجوز شرط الخيار للمتعاقدين معاً ، ولأحدهما بانفراده إذا شرطه .

(٥) يعني مع الإيجاب والقبول ، لا قبله ، مدة معلومة ، ويصح الشرط بالإتفاق .



أو بعده في مدة خيار المجلس ، أو الشرط<sup>(١)</sup> ( مدة معلومة ،  
ولو طويلة )<sup>(٢)</sup> لقوله عليه السلام « المسلمون على شروطهم »<sup>(٣)</sup>  
ولا يصح اشتراطه بعد لزوم العقد<sup>(٤)</sup> ولا إلى أجل مجهول<sup>(٥)</sup>  
ولا في عقد حيلة ليربح في قرض ، فيحرم ، ولا يصح البيع<sup>(٦)</sup>

(١) أي أو أن يشترط الخيار مدة خيار المجلس ، قبل التفرق منه ، ومدة خيار الشرط ، كأن يشترطه يومين مثلاً ، فإذا كان في آخر اليومين ، اشتراطه أيضاً صح ، لأنه بمنزلة حال العقد .

(٢) فيثبت الخيار فيها ، إذا كانت معلومة ويعتبر الطول والقصر بالعرف ، قال ابن القيم : يجوز اشتراط الخيار فوق ثلاث ، في أصح قولي العلماء ، وهو مذهب أحمد ومالك ، والقياس المحض : جوازه ، وفي الإختيارات : يثبت خيار الشرط ، في كل العقود ، ولو طالت المدة ، وللبائع الفسخ في مدة الخيار ، إذا رد الثمن ، وإلا فلا .

(٣) أي ثابتون عليها ، لا يرجعون عنها ، ولعموم (أوفوا بالعقود) .

(٤) ونفوذه ، بانقضاء زمن الخيارين ، خيار المجلس ، وخيار الشرط ، فيلغو الشرط ، ويصح البيع .

(٥) فلا يصح الخيار المجهول ، سواء كان أبداً ، أو مدة مجهولة ، أو أجلاً مجهولاً ، أو تعليقاً على مشيئة ، أو نزول مطر ونحوه ، ويصح البيع مع فساد الشرط ، كما تقدم ، وفي الإختيارات : إن أطلقا الخيار ، ولم يوقتاه بمدة ، توجه أن يثبت ثلاثاً ، لخبر حبان بن منقذ .

(٦) أي ولا يصح اشتراطه الخيار في عقد حيلة ، كأن يبيعه داراً ونحوها بمائة مقبوضة ، ليتنفع بالدار ونحوها ، على أنه متى أتى بالمائة فسخا البيع ، وإنما =

( وابتدأوها ) أي ابتداء مدة الخيار ( من العقد ) إن شرط في العقد<sup>(١)</sup> وإلا فمن حين اشترط<sup>(٢)</sup> ( وإذا مضت مدته ) أي مدة الخيار ولم يفسخ ، لزم البيع<sup>(٣)</sup> .

=توصل بالعقد ليربح في قرض ، يعني بصورة مقرض حقيقة ، وربحه انتفاعه بالمبيع زمن الخيار ، فكأنه أقرضه الدراهم التي سميت ثمناً ، وشرط عليه الإنتفاع بالدراهم مدة القرض ، فهو قرض جر نفعاً ، فيحرم ، ولا يصح البيع ، لأن حقيقته أن يقول أحدهما : أعطني مائة درهم قرضاً ، وأنتفع بها ، وأردها عليك ، وأعطيك هذا ونحوه ، تنتفع به ، وترده علي ، فيقول الآخر : هذا لا يصح ، ولكن بعني هذا النخل بمائة الدرهم ، ولنا الخيار ، فإذا انتفعا فسخا البيع ، وفي الإنصاف : وأكثر الناس يستعملونه في هذه الأزمنة ، ويتداولونه بينهم فلا حول ولا قوة إلا بالله .

وقال الشيخ : نص أحمد على أنه إذا كان المقصود باشتراط الخيار أن يستوفي المشتري منافعتها ، ثم يفسخ البائع العقد ، ويرد الثمن ، ويسترجع الدار لم يجز ، لأنه بمنزلة أن يدفع إليه المشتري دراهم قرضاً ، ثم يأخذها منه ومنفعة الدار اه ؛ وأما إن أراد أن يقرضه شيئاً ، وهو يخاف أن يذهب بما أقرضه له ، فاشترى منه شيئاً ، وجعل له الخيار مدة معلومة ، ولم يرد الحيلة ، فقال أحمد : جائز ، ولا يصح تصرفهما في ثمن ولا مضمن ، كسائر الحيل التي يتوصل بها لمحرر .

(١) كأجل الثمن ، لا من حين التفرق .

(٢) أي وإن شرطاه بعد العقد زمن الخيارين ، فابتداء مدة الخيار من حين اشترط ، ويبقى إلى أن تنقضي مدته ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إلا بيع الخيار » أي فإنه يبقى إلى أجله .

(٣) لثلا يفضي إلى بقاء الخيار أكثر من مدته المشروطة ، وهو لا يثبت إلا بالشرط ، وتقدم الاتفاق على لزوم البيع بالتفرق من المجلس من غير خيار ، وأنه =

(أو قطعاه) أي قطع المتعاقدان الخيار (بطل) ولزم البيع ، كما  
لو لم يشترطاه<sup>(١)</sup> (ويثبت) خيار الشرط (في البيع<sup>(٢)</sup> والصلح)  
والقسمة والهبة (بمعناه) أي بمعنى البيع<sup>(٣)</sup> كالصلح بعوض  
عن عين أو دين مقرر به<sup>(٤)</sup> وقسمة التراضي<sup>(٥)</sup> وهبة الثواب<sup>(٦)</sup>  
لأنها أنواع من البيع<sup>(٧)</sup> .

---

= ليس لأحدهما الرد إلا بالعيب ، فكذا إذا انقضت مدة اشتراطه ، ليس لأحدهما  
الرد إلا بعيب .

(١) أي الخيار ، لأن اللزوم موجب البيع ، وإنما تخلف بالشرط ، وحيث  
قطعا الخيار وبطل ، لزم العقد بموجبه ، لخلوه عن المعارض .

(٢) ويبقى حتى تنقضي مدته التي شرطها أو أحدهما وحكي اتفاقاً ، ومفهومه  
أنه لا يثبت فيما سواه ، سوى ما استثناه ، وقال الشيخ : يثبت خيار الشرط في  
كل العقود ، ولو طالت المدة .

(٣) أي يثبت فيها خيار الشرط ، جزم به في الفروع وغيره .

(٤) أي الدين ، أو العين وصالحه بمال ، بشرط انخيار مدة معلومة ، صح  
انخيار .

(٥) وهي ما كان فيها ضرر ، أو رد عوض ، لأنها نوع من البيع ، فيقول :  
قبلت ولي انخيار يومين مثلاً ، لا إجبار ، لأنها إفراز ، لا بيع .

(٦) أي الهبة التي فيها الثواب ، يعني العوض ، كأن يقول : وهبتك هذا  
الثوب ، على أن تهني هذا الدينار .

(٧) أي الصلح بعوض ، وقسمة التراضي ، وهبة الثواب ، فصح انخيار فيها  
كالبيع .

( و ) في ( الإجارة في الذمة ) كخياطة ثوب<sup>(١)</sup> ( أو ) في إجارة ( على مدة لا تلي العقد )<sup>(٢)</sup> كسنة ثلاث ، في سنة اثنتين ، إذا شرطه مدة تنقضي قبل دخول سنة ثلاث<sup>(٣)</sup> فإن وليت المدة العقد ، كشهـر من الآن ، لم يصح شرط الخيار ، لثلا يؤدي إلى فوات بعض المنافع المعقود عليها<sup>(٤)</sup> أو استيفائها في مدة الخيار<sup>(٥)</sup> وكلاهما غير جائز<sup>(٦)</sup> ولا يثبت خيار الشرط في غير ما ذكر<sup>(٧)</sup> كصرف ، وسلم ، وضمان ، وكفالة<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) وبناء حائط ، بشرط الخيار ، لأنه استدراك لغبن ، أشبه خيار المجلس .  
(٢) أي ويثبت خيار الشرط في إجارة عين ، مدة لا تلي العقد ، إن انقضى أجل الخيار ، قبل دخول تلك المدة .  
(٣) وشرط الخيار نصف سنة مثلاً ، صح خيار الشرط فيها ، لأنها نوع من البيع .  
(٤) من أجل الشرط .  
(٥) أي ولثلا يؤدي الشرط إلى استيفاء بعض المنافع في مدة الخيار .  
(٦) أي فوات بعض المنافع المعقود عليها أو استيفائها في مدة الخيار .  
(٧) أي من البيع ، والصلح بعوض ، وقسمة التراضي ، وهبة الثواب ، والإجارة في الذمة ، أو على مدة لا تلي العقد ، بخلاف خيار المجلس .  
(٨) أي فلا يصح خيار الشرط في مثل صرف وسلم ، وإن صح فيهما خيار المجلس ، وإن كانا بيعاً ، فإن من شرط صحتهما التقابض في المجلس ، وكذا بيع مكمل بمكمل ، وموزون بموزون ، لأن موضع هذه العقود على أن لا يبقى بين المتعاقدين علة بعد التفريق ، بدليل اشتراط القبض ، وثبوت خيار الشرط فيها =

ويصح شرطه للمتعاقدين<sup>(١)</sup> ولو وكيلين<sup>(٢)</sup> ( وإن شرطاه لأحدهما دون صاحبه صح ) الشرط<sup>(٣)</sup> وثبت له الخيار وحده<sup>(٤)</sup> لأن الحق لهما ، فكيفما تراضيا به جاز<sup>(٥)</sup> ( و ) إن شرطاه ( إلى الغد أو الليل ) صح<sup>(٦)</sup> .

---

= يبقى بينهما علماً ، فلا يصح شرطه فيها ، وكالوقف ، والضمان ، والكفالة ، ونحو ذلك مما ليس بيعاً ، ولا في معنى البيع ، وعند الشيخ يثبت خيار الشرط في كل العقود .

(١) ويكون على ما شرطاه ، لأنه حق لهما ، جوز رفقاً بهما ، فكيفما تراضيا به جاز ، ويصح ولو متفاوتاً ، بأن شرطاه للبائع ، يوماً وللمشتري يومين مثلاً .

(٢) أي وكيل بائع ووكيل مشتر ، لأن النظر في تحصيل الأحظ مفوض إلى الوكيل ، ويكون لكل واحد من المشتري أو وكيله - الذي شرط له الخيار - الفسخ ، ومنه : على أن أستمراً فلاناً يوماً . وله فسخه قبله ، وإن شرط وكيله لنفسه ، دون موكله لم يصح ، وإن شرط لنفسه ثبت لهما .

(٣) أي لبائع أو مشتر ، وكان الخيار على ما شرطاه .

(٤) دون صاحبه .

(٥) ولأن الحظ لهما ، ويصح شرطه في مبيعين ، ومعين من مبيعين ، بعقد واحد .

(٦) أي الشرط أو إلى طلوع الشمس ، أو إلى رجب مثلاً صح ، لأنه معلوم ، ولزم البيع .

و ( يسقط بأوله ) أي أول الغد أو الليل <sup>(١)</sup> لأن « إلى » لانتهاه  
الغاية ، فلا يدخل ما بعدها ، فيما قبلها <sup>(٢)</sup> وإلى صلاة ؛ يسقط  
بدخول وقتها <sup>(٣)</sup> ( و ) يجوز ( لمن له الخيار الفسخ <sup>(٤)</sup> ولو مع  
غيبة ) صاحبه ( الآخر <sup>(٥)</sup> و ) مع ( سخطه ) كالطلاق <sup>(٦)</sup> .

---

(١) ففي : أول الغد . بطلوع فجره ، و : أول الليل . بإقباله ، عند غروب  
الشمس ، و : إلى طلوعها . بأول طلوع القرص ، وإلى رجب . عند أوله ، وإن  
شك فالخيار باق ، حتى يتيقن طلوع الفجر ، وغروب الشمس ، ودخول الشهر ،  
ونحو ذلك .

(٢) أي فلا يدخل الغد ونحوه في المدة ، لأن الأصل لزوم العقد ، وإنما خولف  
فيما اقتضاه الشرط ، فيثبت ما تيقن منه ، دون الزائد .

(٣) أي أول وقت صلاة الظهر مثلاً ، وهو الزوال .

(٤) أي فسخ المبيع مدة الخيار ، سواء المالك أو وكيله ، لأن وكيل الشخص  
يقوم مقامه ، غائباً كان الموكل أو حاضراً .

(٥) أي العاقد معه ، لأن الفسخ حل عقد جعل إليه ، فجاز مع غيبة صاحبه ،  
ولا يقبل ممن له الخيار منهما إن اختار أو رد إلا بينة .

(٦) في أن له الطلاق ، ولو مع غيبة الزوجة ، أو سخطها ، كذا أطلقه  
الأصحاب ، وعنه : إنما يملك الفسخ برد الثمن إن فسخ البائع ، وجزم به الشيخ  
كالشفيع ، وقال : وكذا التملكات القهرية ، قال في الإنصاف : هذا الصواب  
الذي لا يعدل عنه ، خصوصاً في زمننا هذا ، وقد كثرت الحيل ، ويحتمل أن  
يحمل كلام من أطلق على ذلك .

( والمالك ) في المبيع ( مدة الخيارين ) أي خيار الشرط ،  
وخيار المجلس ( للمشتري )<sup>(١)</sup> سواء كان الخيار لهما ، أو  
لأحدهما<sup>(٢)</sup> لقوله عليه السلام « من باع عبداً وله مال ، فماله  
للبيع ، إلا أن يشترطه المبتاع » رواه مسلم<sup>(٣)</sup> فجعل المال  
للمبتاع باشرطه<sup>(٤)</sup> وهو عام في كل بيع ، فشمّل بيع الخيار<sup>(٥)</sup>  
( وله ) أي للمشتري ( نماءه ) أي نماء المبيع ( المنفصل )  
كالثمرة<sup>(٦)</sup> .

---

(١) ينتقل إليه بالعقد ، وكذا الثمن إلى بائع بالعقد .

(٢) أي سواء كان الخيار للمتعاقدين معاً ، أو كان لأحدهما ، أيهما كان ،  
إذ المشتري فقط يجوز له بيعه ، ولا يؤخذ بالشفعة مدة خيار ، وإن قلنا : المالك للمشتري  
لقصوره ، ولمنعه التصرف فيه باختياره ، فلا يؤخذ ، حتى تنتهي مدة الخيار .

(٣) وهو في الصحيحين من حديث ابن عمر ، وقال - في الثمرة المؤبرة -  
« للبايع إلا أن يشترطها المبتاع » وكل شرط لا ينافي مقتضى العقد ، لا ينافي البيع ،  
بالإتفاق .

(٤) أي اشترط البائع مال العبد ، والثمرة ، حصلاً للمبتاع بالشرط ، فدل  
على أن المبيع دخل في ملك المشتري بمجرد العقد ، ثم هو بعمومه شامل بيع الخيار ،  
دال على جواز الشرط فيه .

(٥) ولأن البيع تمليك ، بدليل صحته بقوله : ملكتك . فيثبت به الملك في بيع  
الخيار ، كسائر البيع .

(٦) أي ثمرة الشجرة يشتريها ، ثم تثمر بعد عقد البيع ، والولد ، واللبن ، ونحو  
ذلك .

( وكسبه ) في مدة الخيارين <sup>(١)</sup> ولو فسخاه بعد <sup>(٢)</sup> لأنه نماء ملكه ، الداخـل في ضمانه <sup>(٣)</sup> لحديث « الخراج بالضمان » صححه الترمذي <sup>(٤)</sup> وأما النماء المتصل كالسمن <sup>(٥)</sup> فإنه يتبع العين مع الفسخ ، لتعذر انفصاله <sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي وكسب العبد المبيع ونحوه للمشتري ، ولو حصل في يد بائع قبل قبضه ، في مدة خيار المجلس ، وخيار الشرط ، وهو أمانة عند البائع .

(٢) لأن الفسخ رفع للعقد من حين الفسخ ، لا من أصله .

(٣) أي لأن النماء المنفصل نماء ملك المشتري ، الداخـل في ضمان المشتري .

(٤) أي الخراج مستحق بالضمان ، وذلك أن المشتري استعمل المبيع ، ووجد فيه عيباً فردّه ، فقال البائع : يا رسول الله خراجـه ؟ فقال : « الخراج بالضمان » فما يحصل من غلة العين المبتاعة للمشتري ، كأن يشتري عيناً ، ويستغلها زماناً ، ثم يفسخ لخيار ، أو يعثر على عيب قديم ، لم يطلعه البائع عليه ، أو لم يعرفه ، فله رد العين ، وأخذ الثمن ، وللمشتري مستغله ، فلو كان المبيع تالفاً في يده ، صار من ضمانه ، ولم يكن على البائع رد .

(٥) وتعلم الصنعة ، والحمل الموجود وقت العقد ، ونحو ذلك .

(٦) وقيل : الحمل الموجود وقت العقد مبيع لا نماء ، فإذا ردها على البائع بخيار الشرط ، لزم رده ، لأن تفريق المبيع ضرر على البائع ، وبعبعب بقسطها ، وقال القاضي وابن عقيل : قياس المذهب حكمه حكم الأجزاء ، لا الولد المنفصل ، فيرد معها ، قال ابن رجب : وهو أصح ، وجزم به في الإقناع ، وقيل : لتحريم التفريق على القولين .



( ويحرم ولا يصح تصرف أحدهما في المبيع <sup>(١)</sup> و ) لا في  
( عوضه المعين فيها ) أي في مدة الخيارين ( بغير إذن  
الآخر ) <sup>(٢)</sup> فلا يتصرف المشتري في المبيع بغير إذن البائع إلا  
معه <sup>(٣)</sup> كأن أجره له <sup>(٤)</sup> ولا يتصرف البائع في الثمن المعين  
زمن الخيارين إلا بإذن المشتري أو معه <sup>(٥)</sup> .

---

(١) أي في مدة الخيارين ، خيار المجلس ، وخيار الشرط ، بغير إذن الآخر ،  
لأنه ليس ملكاً للبائع ، فيتصرف فيه ، ولم تنقطع علقه عنه ، فيتصرف فيه المشتري ،  
قال في الإنصاف : نفوذ التصرف ممنوع على الأقوال كلها ، صرح به الأكثر ،  
لأنه لم يتقدمه ملك .

(٢) أي ويحرم ولا يصح تصرف أحدهما في عوض المبيع المعين ، في مدة  
الخيارين ، بغير إذن الآخر ، أو في ثمن كان في الذمة ، ثم صار إلى البائع ، في مدة  
الخيارين ، بغير إذن ، لأنه ليس ملكاً للمشتري فيتصرف فيه ، ولم تنقطع علقه عنه ،  
فيتصرف فيه البائع ، وتصرفه فيه يدل على اختياره البيع ، نظير تصرف المشتري في  
الثمن ، وقال جمع : يحرم التصرف في الثمن كالثمن ، ولم يحكوا في ذلك  
خلافاً ، وسواء كان الخيار لهما ، أو لأحدهما .

(٣) أي إلا مع البائع ، فيصح تصرفه فيه ببيع أو غيره زمن الخيارين ، ويكون  
إمضاء له منهما .

(٤) أي كأن أجر المشتري للمبيع للبائع فيصح ، أو باعه السلعة التي اشتراها  
منه بشرط الخيار لهما ، أو لأحدهما ، فيصح ، ويكون إمضاء للبيع منهما ، وإن  
تصرف مشتر بإذن بائع نفذ ، لأن الحق لا يعدوهما .

(٥) أي مع المشتري فيصح ، وهو أقوى من الرضى ، ويكون إمضاء له منهما ، =

كَأَنَّ اسْتَأْجَرَ مِنْهُ بِهِ عَيْنًا<sup>(١)</sup> هَذَا إِنْ كَانَ التَّصَرُّفُ ( بِغَيْرِ  
تَجَرُّبَةِ الْمُبِيعِ )<sup>(٢)</sup> فَإِنْ تَصَرَّفَ لِتَجَرُّبَتِهِ ، كَرَكُوبِ دَابَّةٍ لِيَنْظُرَ  
سِيرَهَا<sup>(٣)</sup> وَحَلَبِ دَابَّةٍ ، لِيَعْلَمَ قَدْرَ لَبْنِهَا ، لَمْ يَبْطُلْ خِيَارُهُ ،  
لَأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْخِيَارِ<sup>(٤)</sup> كَاسْتِخْدَامِ الرَّقِيقِ<sup>(٥)</sup>

= وكذا لو كان الثمن غير معين وقت عقد ، ثم قبضه البائع ، أو تصرف بإذن صح ،  
وهذا كله فيما إذا كان الإذن ونيته حادثين بعد العقد ، لم ينويه ، ولم يريداه في  
العقد ، بل دخلا في البيع على أصله الشرعي ، ثم حدث هذا الإذن ، وإلا فإن أراداه  
قبل العقد ، ودخلا في البيع عليه ، وعلى انتفاع المشتري بغلة المبيع ، حرم وبطل  
البيع ، لأن الذي يقبضه البائع قرضاً ، فكان هذا الخيار حيلة ليربح في قرض .  
(١) أي كأن استأجر البائع عيناً من المشتري ، بالثمن المعين ، أو غير المعين ،  
وقد قبض فيصح .

(٢) أي هذا الحكم فيما مر إذا كان التصرف بغير تجربة المبيع ، وأما ما تحصل  
به تجربة المبيع كعرضه على البيع وشبهه فلا يحرم ، ولا يتعلق به نفوذ ولا استئذان ،  
بل هو مأذون فيه ، لدعاء الحاجة إليه .

(٣) لم يبطل خياره ، لأنه المقصود منه .

(٤) يعني الإشراف على حقيقة المبيع ، وتأمل أحواله ، فلم يبطل به ، ولهذا  
ثبت خيار المصراة ، وكالطحن على الرحي ، ليعلم كيف طحنها ، ونحو ذلك  
مما تحصل به تجربة المبيع .

(٥) أي كما لا يسقط الخيار باستخدام الرقيق ، ولو لغير تجربة المبيع ، لأن  
الخدمة لا تختص بالملك ، فلم يبطل الخيار بها كالنظر ، وحده سبعة أيام على المعروف  
تجربة ، ومشتريه أحوج شيء إلى تجربته باستخدامه ، فافتقر إلى التجربة .

( إلا عتق المشتري ) لمبيع زمن الخيار ، فينفذ مع الحرمة <sup>(١)</sup>  
ويسقط خيار البائع حينئذ <sup>(٢)</sup> ( وتصرف المشتري ) في المبيع  
بشرط الخيار له زمنه ، بنحو وقف <sup>(٣)</sup> أو بيع ، أو هبة <sup>(٤)</sup>  
أولس لشهوة ( فسخ لخياره ) وإمضاء للمبيع ، لأنه دليل الرضى  
به <sup>(٥)</sup> .

---

(١) لقوته ، وسرايته ، وتصرف المشتري بما يقتضي لزوم المبيع ، وهو العتق ،  
لتشوف الشرع للعتق ، ابتداء وتكميلاً ، فيعتق ، ويبطل الخيار ، مع حرمة التصرف  
على المشتري لما للبائع من الحقوق .

(٢) وملكه الفسخ لا يمنع العتق ، ولا ينفذ عتقه لمبيع ، ولا شيء من تصرفاته  
فيه ، لزوال ملكه عنه ، قال الوزير : اتفقوا على أنه إذا كان المبيع عبداً ، والخيار  
للمشتري خاصة ، فأعتقه نفذ ، وإن كان للبائع فإنه لا ينفذ .

(٣) كإجارة ، فسخ لخياره ، وإمضاء للمبيع ، لأنه دليل رضاه ، وإن كان  
الخيار لهما لم ينفذ من أحدهما إلا بإذن الآخر كالبيع .

(٤) أي وتصرف المشتري في المبيع بيع أو هبة فسخ لخياره ، وكذا برهن  
أو مساقاة ونحو ذلك من أنواع التصرف الذي ليس للتجربة ، ولو قال : أنا أجهل  
أن البيع ونحوه يبطل الخيار . فلا يقبل ، لأنه دليل الرضى ، لعمله أعمالاً لا تصدر  
إلا عن رضى .

(٥) أي بإمضاء البيع ، وكذا عرضه للمبيع ، فسخ لخياره ، لأنه دليل الرضى  
به ملكاً ، أو لينظر قيمته ، لأنه تصرف فيه ، ورضي به ، فكأنه يقول : أسقطت  
خيارى ، وأمضيت البيع ، ولو قاله لفظاً صح ، ونص أحمد في فسخ البائع أنه  
لا ينفذ بدون رد الثمن ، واختاره الشيخ ، ولأن التسليط على انتزاع الأموال قهراً =

بخلاف تجربة المبيع ، واستخدامه <sup>(١)</sup> وتصرف البائع في المبيع إذا كان الخيار له وحده ليس فسخاً للبيع <sup>(٢)</sup> ويبطل خيارهما مطلقاً بتلف مبيع بعد قبض <sup>(٣)</sup> وبإتلاف مشتر إياه مطلقاً <sup>(٤)</sup> ( ومن مات منهما ) أي من البائع والمشتري بشرط الخيار ( بطل خياره ) فلا يورث <sup>(٥)</sup> .

---

= إن لم يقترب به دفع عوض ، وإلا حصل به ضرر وفساد ، ومتى لم يعطه ماله فليس له خيار .

(١) أي ولو لغير تجربة ، فلا يكون فسخاً لخياره كما تقدم .

(٢) لأن الملك انتقل عنه ، فلا يكون تصرفه استرجاعاً ، كوجود ماله عند من أفلس .

(٣) أي ويبطل خيار بائع ومشتري مطلقاً - أي سواء كان خيار مجلس ، أو خيار شرط - بتلف مبيع بعد قبض للمبيع ، وكذا قبله مما هو من ضمان مشتر ، بخلاف نحو ما اشترى بكييل ، فيبطل بتلفه ، ويبطل معه الخيار .

(٤) أي ويبطل خيار بإتلاف مشتر للمبيع مطلقاً ، أي سواء قبض أو لم يقبض ، وسواء اشترى بكييل ، أو وزن أولاً ، لاستقرار الثمن بذلك في ذمته ، والخيار يسقطه .

(٥) لأن معنى الخيار تخيره بين فسخ وإمضاء ، وهو صفة ذاتية ، كالإختيار ، فلم يورث ، كعلمه وقدرته ، ولأنه حق فسخ ، لا يجوز الإعتياض عنه ، فلم يورث ، كخيار الرجوع في الهبة .

إن لم يكن طالب به قبل موته <sup>(١)</sup> كالشفعة ، وحد القذف <sup>(٢)</sup>  
( الثالث ) من أقسام الخيار ، خيار الغبن <sup>(٣)</sup> ( إذا غبن في  
المبيع غبناً يخرج عن العادة ) <sup>(٤)</sup> لأنه لم يرد الشرع بتحديدده ،  
فرجع فيه إلى العرف <sup>(٥)</sup> .

(١) فإن كان طالب به قبل موته ورث .

(٢) أي فإنها لا تورث إلا بطلب المورث لها ، قال أحمد : الموت يبطل به  
ثلاثة أشياء ، الشفعة ، والحد إذا مات المقدوف ، والخيار إذا مات الذي اشترط له  
الخيار ، لم يكن للورثة هذه الثلاثة الأشياء ، إنما هي بالطلب ، فإذا لم يطلب لم يجب ،  
إلا أن يشهد أنه على حقه من كذا وكذا ، وأنه قد طلبه ، فإن مات بعده كان لوارثه  
الطلب به ، ولا يشترط في غير خيار الشرط .

(٣) بسكون الموحدة ، مصدر : غبنه يغبنه ، خدعه في البيع ، والتغابن أن  
يغبن بعضهم بعضاً ، فإذا حصل الغبن فللمغبون الخيار ، بين الإمساك والرد ،  
للأخبار ، وقال ابن رجب : ويحط ما غبن به من الثمن ، ذكره الأصحاب ،  
قال المنقح : وهو قياس خيار العيب والتدليس ، على قول ، اختاره جمع .

(٤) وهو أن يبيع ما يساوي عشرة بثمانية ، أو يشتري ما يساوي ثمانية بعشرة ،  
وكبيع في غبن إجارة ، لأنها بيع المنافع ، وكذا صلح ، وهبة .

(٥) فما عده الناس غبناً ، ويخرج عن العادة أوجب الخيار ، وحده بعضهم  
بالثلث ، وهو مذهب مالك ، وقيل : بالربع . وقيل : بالسدس . وقيل : بمجرد  
الغبن ؛ لحديث « لا ضرر ، ولا ضرار » وحديث « لا يحل مال امرئ مسلم إلا  
بطيبة نفس منه » وغير ذلك ، والمغبون لم تطب نفسه ، فإن لم يخرج عن عادة ،  
فلا فسخ ، لأنه يتسامح به ، وقال الوزير : اتفقوا على أن الغبن في المبيع بمالا يفحش  
لا يؤثر في صحته .

وله ثلاث صور<sup>(١)</sup> إحداها تلقي الركبان<sup>(٢)</sup> لقوله صلى الله عليه وسلم « لا تلقوا الجلب ، فمن تلقاه فاشترى منه ، فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار » رواه مسلم<sup>(٣)</sup>

(١) أي للغبن الذي يثبت به الخيار ثلاث صور ، للأخبار ، ولو كان وكيلًا ، قبل لإعلام موكله ، وأما غبن أحد الزوجين في مهر مثل ، فلا فسخ فيه .

(٢) جمع راكب ، وهو في الأصل : راكب البعير ، ثم اتسع فيه ، فأطلق على كل راكب ، والمراد بهم هنا القادمون من السفر بجلوبة ، وإن كانوا مشاة .

(٣) وفي رواية « لا تلقوا الركبان » ولهما : « نهى عن تلقي البيوع » وفي رواية « لا تلقوا السلع ، حتى يهبط بها السوق » فنهى عن تلقي الجلب خارج السوق ، الذي تباع فيه السلع ، فدل على التحريم ، وهو مذهب الجمهور ، وأخبر أنه إذا أتى سيده الذي تعرف فيه قيم السلع ، يعني السوق ، فهو بالخيار ، أي إذا فعل ذلك ، وأتى البائع السوق ، وعرف ، فهو بالخيار بين أن يعضي البيع ، أو يفسخ ، وقال : أحمد : إن كان في البيع غبن .

وقال الشيخ : وأثبت النبي صلى الله عليه وسلم للركبان الخيار إذا تلقوا ، لأن فيه نوع تدليس ، وغش ، وقال ابن القيم : نهى عن ذلك لما فيه من تغرير البائع ، فإنه لا يعرف السعر ، فيشتري منه المشتري بدون القيمة ، ولذلك أثبت له النبي صلى الله عليه وسلم الخيار إذا دخل السوق .

ولا نزاع في ثبوت الخيار له مع الغبن ، فإن الجالب إذا لم يعرف السعر ، كان جاهلاً بضمن المثل ، فيكون المشتري غاراً له ، وكذا البائع إذا باعهم شيئاً ، فلهم الخيار إذا هبطوا السوق ، وعلموا أنهم قد غبنوا ، غبناً يخرج عن العادة ، أما إذا صادف الجلب ، فلا خيار له ، والعقد صحيح ، لأنه قصره على التلقي ، ولم يقل : =

(و) الثانية المشار إليها بقوله : ( بزيادة الناجش ) الذي لا يريد شراء<sup>(١)</sup> ولو بلا مواطأة<sup>(٢)</sup> ومنه : أعطيت كذا . وهو كاذب ، لتغريره المشتري<sup>(٣)</sup> « الثالثة » ذكرها بقوله : ( والمسترسل )<sup>(٤)</sup>

---

= لا تشتروا . بل قال : « لا تلقوا » والحديث وإن كان ظاهره الإطلاق ، فيقيد بما هو جار ، متسامح فيه ، من التغابن اليسير ، الجاري في الأسواق .

(١) تفسير للناجش ، وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها ، من : نجشت الصيد . إذا أثرته ، كأن الناجش يثير كثرة الثمن بنجشه ، ويرفع ثمنها ، وأجمعوا على تحريمه ، لخبر « نهى عن النجش » ولما فيه من تغريير المشتري ، وخديعته ، فهو في معنى الغش ، ويتجه : من زاد ليغر ، فإن زاد ليلغ القيمة فلا تحريم .

(٢) أي ولو كانت زيادة من لا يريد شراء ، بغير مواطأة من البائع لمن يزيد فيها ، أو زاد بنفسه والمشتري لا يعلم ، قال الشيخ : فإنه يكون ظالماً ناجشاً ، بل هو أعظم من نجش الأجنبي .

(٣) أي ومن النجش حكماً لا لغة : قول بائع سلعة : أعطيت فيها كذا ، والبائع كاذب ، فيحرم النجش ، لتغريره المشتري ، وقد نهى الشارع عن بيع الغرر ، وقال ابن القيم : الغرر ما انطوت عنا معرفته ، وجهلت مغبته ، ويثبت له الخيار ، وكذا لو أخبره أنه اشتراها بكذا ، وهو زائد عما اشتراها به ، فيثبت له الخيار ، لأنه باعه مساومة ، وقال الشيخ : يحرم تغريير مشتر ، بأن يسومه كثيراً ، ليبدل قريباً منه ، كأن يقول في سلعة ثمنها خمسة : أبيعها بعشرة .

(٤) أي الصورة الثالثة ، من صور الغبن ، ذكرها الماتن بقوله : والمسترسل . قال ابن القيم : وفي الحديث « غبن المسترسل ربا » واختار الشيخ : ثبوت خيار =

وهو من جهل القيمة ، ولا يحسن يماكس<sup>(١)</sup> من : استرسل .  
إذا اطمأن ، واستأنس<sup>(٢)</sup> فإذا غبن ثبت له الخيار<sup>(٣)</sup> ولا أرش  
مع إمساك<sup>(٤)</sup> .

---

= الغبن لمسترسل لم يماكس ، وهو المذهب ، وقال : لا يربح على المسترسل أكثر من  
غيره ، قال : وهو الذي لا يماكس ، بل يقول : أعطني ، والجاهل بقيمة المبيع ،  
فلا يغبن غبناً فاحشاً ، لا هذا ولا هذا ، وكذا المضطر الذي لا يجد حاجته إلا عند  
شخص ، ينبغي أن لا يربح عليه إلا كما يربح على غيره .

(١) أي يشاح في المبيع ، ويناقص في الثمن ، ويحاط صاحبه ، من بائع  
ومشتري ، فيثبت له الخيار ، لأنه حصل له الغبن لذلك ، ولجهله بالمبيع ، أشبه  
القادم من سفر .

(٢) أي من قولهم : استرسل . إذا اطمأن وسكن ، وفي القاموس : استرسل  
إليه . انبسط واستأنس ، ضد استوحش . وقال أحمد : المسترسل الذي لا يماكس ،  
بل يسترسل إلى البائع ، ويقول : أعطني هذا . معتمداً على صدق غيره ، لسلامة  
سريره ، فينقاد له انقياد الدابة لقائدها .

(٣) أي فإذا غبن غبناً يخرج عن العادة ، ثبت له الخيار ، ويقبل قوله بيمينه  
أنه جاهل بالقيمة ، ما لم تكن قرينة تكذبه ، لخبر حبان « فقل : لا خلافة . » أي لا  
خدعة ، وأما من له خبرة بسعر المبيع ، ويدخل على بصيرة بالغبن ، ومن غبن  
لاستعجاله في البيع ، ولو ثبت لم يغبن ، فلا خيار لعدم التغيرير .

(٤) أي ولا أرش لمغبون مع إمساك مبيع ، في صور الغبن الثلاث ، لأن الشرع  
لم يجعله له ، ولم يفته جزء من مبيع يأخذ الأرض في مقابلته ، بل إما أن يردده ويأخذ  
ثمنه ، أو لا يردده ، بخلاف الرد بالعيب على ما يأتي .



والغبن محرم<sup>(١)</sup> وخياره على التراخي<sup>(٢)</sup> ( الرابع ) من أقسام  
الخيار ( خيار التدليس )<sup>(٣)</sup> من الدلسة وهي الظلمة<sup>(٤)</sup> فيثبت  
بما يزيد به الثمن<sup>(٥)</sup> .

---

(١) لما فيه من التفرير للمشتري ، والغش المنهي عنه ، ويحرم تعاطي أسبابه ،  
ثم هذا التحريم ليس خاصاً بالثلاث الصور ، بل يحرم أن يتبع ما يساوي سبعة  
بعشرة ، قال شيخنا : وهذا كثير في بياعات الناس ، فلا يصح ، ويستثنى منه  
أحوال الموسم ، فما كان من زيادة السوق أيام الموسم فلا يدخل فيه ، ولا يقال :  
غبن ؛ لأنه حدوث رغبة ، والعقد صحيح في الصور الثلاث . لما تقدم في تلقي  
الركبان .

(٢) أي لا يسقط إلا بما يدل على الرضا ، من تصرف ونحوه ، كخيار العيب .

(٣) وفعله حرام ، قال في الإنصاف : بلا نزاع ؛ لما فيه من الغرر والغش .

(٤) بالضم ، كأن البائع بتدليسه صير المشتري في ظلمة معنوية بالنسبة إلى  
حقيقة ، الحال ، فلم يتم إبصاره له ، وهو ضربان ، أحدهما : كتمان العيب ،  
وهو حرام ، وذكره الترمذي نص العلماء ، والثاني : ما يزيد به الثمن ، وأصول  
الشريعة توجب الرد بالتدليس والغش ، والرد بهما أولى من الرد بالعيب ، فإن  
المشتري إنما بذل ماله في المبيع بناء على الصفة التي أظهرها له البائع ، ولو علم أنه  
على خلافها ، لما بذل له فيها ما بذل له .

(٥) أي يثبت خيار التدليس ، بما يزيد به الثمن ، فإذا أظهر البائع للمشتري  
أن المبيع على صفة ، فبان للمشتري خلافها ، كان له الخيار بين الإمساك والرد ،  
لأن البائع قد غشه ودلس عليه ، والبائع تارة يظهر صفة المبيع بقوله ، وتارة بفعله .

( كتسويد شعر الجارية <sup>(١)</sup> وتجعيده ) أي جعله جعداً ، وهو ضد السبط <sup>(٢)</sup> ( وجمع ماء الرحي ) أي الماء الذي تدور به الرحي <sup>(٣)</sup> ( وإرساله عند عرضها ) للبيع <sup>(٤)</sup> لأنه إذا أرسله بعد حبسه اشتد دوران الرحي حين ذلك <sup>(٥)</sup> .

---

(١) المتابعة ، ليظن المشتري أن ذلك صفته ، حيث يكون شعرها أشقر أو أبيض ، فيسوده فيزيد في ثمنها ، وكتحميم وجهها ونحو ذلك ، ولو حصلت الحمرة من خجل ، أو تعب ، فله الخيار ، وكذا تسويد شعرها لشيء حصل فيه ، ومال الموفق وغيره إلى عدم الخيار في حمرة الخجل والتعب ، وقطعوا بالخيار في غيرهما ، ولو من غير قصد .

(٢) وضد القصير ، وتجعد تقبض ، فالشعر الجعد : هو ما فيه التواء وانقباض ، لا تقلقل وامتداد ، فيظن المشتري أنه خلقة فيزيد في الثمن ، قال في الإنصاف : وتحسين وجه الصبرة ، وتصنع النساج وجه الثوب ، وصقال الإسكاف وجه المتاع ونحوه ، يثبت للمشتري خيار الرد ، بلا نزاع اهـ . وما لا يزيد في الثمن ، كتسييط الشعر ، لا خيار فيه ، والسبط يدل على ضعف البدن ، والعودة تدل على قوة البدن ، ووطء الأمة يمنع ردها ، اختاره الشيخ .

(٣) إذا كانت تدور بالماء .

(٤) فيحسب هذه القوة تكسب دائماً ، لما فيه من التدليس والغش ، وإظهار ما ليس معتاداً ليغر المشتري .

(٥) أي حين إرسال الماء بعد حبسه ، وذلك أن تكون الرحي في منصب ماء ، فإنه بقوته يمر بالجانب الذي يلي الماء من العجل ، فبالقوة تدفع ، الخ . ومنه ما يستعمل للكهرباء على الأنهار المنصبة .

فيظن المشتري أن ذلك عاداتها ، فيزيد في الثمن <sup>(١)</sup> فإذا تبين له التدليس ، ثبت له الخيار <sup>(٢)</sup> وكذا تصرية اللبن في ضرع بهيمة الأنعام <sup>(٣)</sup> لحديث أبي هريرة يرفعه « لا تصروا الإبل ، والغنم ، فمن ابتاعها فهو بخير النظرين ، بعد أن يحلبها ، إن شاء أمسك ، وإن شاء ردها وصاعاً من تمر » متفق عليه <sup>(٤)</sup> .

---

(١) لأجل ما رأى من سرعة دوران الرحي ، وهو غير عاداتها ، وإنما هو تدليس ، وغش من البائع ، قال الشيخ : وإن دلس مستأجر على مؤجر ، وغره حتى استأجره بدون القيمة ؛ فله أجره المثل ، قال ابن عقيل : هو كالغش والتدليس .

(٢) أي فإذا تبين له التدليس ، من أن الشعر مجعد ، ونقصان دوران الرحي ، ثبت له الخيار ، لأنه تغرير لمشتري ، أشبه النجش . قال الشيخ : وإذا دلس يرجع المشتري بالثمن على الأصح ، وصوبه في الإنصاف ، فإن علم المشتري بالتدليس ، فلا خيار له ، لدخوله على بصيرة .

(٣) أي وكتسويد شعر الجارية ونحوه — في ثبوت الخيار — تصرية اللبن ، وهو جمعه في ضرع بهيمة الأنعام أو غيرها ، قال الوزير وغيره : أجمعوا على أنه لا يجوز تصرية الإبل ، والبقر ، والغنم ، تدليساً على المشتري ، فيثبت بها الخيار ، كالذي قبله بيئته ، ولو قدمه ومثل به ، لورود النص فيه ، لكان أولى .

(٤) « لا تصروا الإبل » بضم ففتح أي لا تربطوا أخلافها ، ليجتمع لبنها فيكثر ، فيظن المشتري أن ذلك عاداتها ، فيزيد في ثمنها ، لما يرى من كثرة لبنها « فمن ابتاعها » أي اشتراها بعد التصرية « فهو بخير النظرين » أي الرأيين « بعد =

وخيار التدليس على التراخي<sup>(١)</sup> إلا المصرة ، فيخير ثلاثة أيام منذ علم ، بين إمساك بلا أرش<sup>(٢)</sup> ورد مع صاع تمر سليم إن حلبها<sup>(٣)</sup> .

---

= أن يحلبها « فجعله قيداً في ثبوت الخيار ، لكونها لاتعرف غالباً إلا بعد الحلب إلا ما علم بإقرار بائع أو بينة ، والجمهور على أنه إذا علم بالتصرية ، ثبت له الخيار على الفور ، ولو لم يحلبها ، وإن حلبها لم يلزمه قبوله ، وأخذوا بظاهر الحديث ، وأفتى به ابن مسعود ، وأبو هريرة ، ولا يعلم لهما مخالف في الصحابة .

وذكر ابن القيم أن هذا الحديث أصبح من حديث « الخراج بالضمان » بالإتفاق ، مع أنه لا متافاة بينهما ، فإن الخراج ما يحدث في ملك المشتري ، وهنا اللبن كان موجوداً في الضرع ، فصار جزءاً من المبيع ، ولم يجعل الصاع عوضاً عما حدث ، بل عن اللبن الموجود في الضرع وقت العقد ، وتقديره بالشرع ، لاختلاطه بالحادث . وتعذر معرفة قدره ، فقدر قطعاً للتزاع ، وبغير الجنس ، لأنه بالجنس قد يفضي إلى الربا .

(١) كخيار عيب ، لأن كلا منهما ثبت لإزالة ضرر المشتري المتحقق ، وإن صار لبنها عادة سقط الرد .

(٢) لأن الحديث يقتضي ذلك ، وفيه « فإن شاء أمسك » ولمسلم « فهو بالخيار ثلاثة أيام » لأنه يتبين به حاصل لبنها عادة ، وإن مضت بطل خياره ، وإن رضي بالتصرية فأمسكها ثم وجد بها عيباً ، ردها به .

(٣) للخبر ، وظاهره : لا يرد اللبن ، وإن كان باقياً على صفته ؛ ولا فرق بين كون اللبن قليلاً أو كثيراً ، لتقدير الشارع بحد لا يبعد ، لدفع التشاجر ، =

فإن عدم التمر بقيمته<sup>(١)</sup> ويقبل رد اللبن بحاله<sup>(٢)</sup> ( الخامس )  
من أقسام الخيار ( خيار العيب )<sup>(٣)</sup> وما بمعناه<sup>(٤)</sup> ( وهو ) أي  
العيب ( ما ينقص قيمة المبيع ) عادة<sup>(٥)</sup> فما عده التجار في  
عرفهم منقصاً أنيط الحكم به ، وما لا فلا<sup>(٦)</sup> .

---

= وقطع النزاع ، وشرط كون التمر سليماً ، حيث أن الإطلاق يحمل عليه ، واختار  
الشيخ أنه يعتبر في كل بلد صاع من غالب قوته ، لأن التمر غالب قوت الحجاز  
إذ ذاك ، وغير بهيمة الأنعام له الرد بالتصيرية بلا عوض .

(١) واختار الشيخ من غالب قوت البلد ، ولو لم يعدم التمر ، وكونه من التمر  
لكونه أيسر أموال أهل المدينة إذ ذاك .

(٢) يعني اللبن الموجود حال العقد ، لا روب ، ولا غيره ولا ما تجدد بعد ،  
لأنه حصل في ملكه .

(٣) وتقدم أنه من التدليس ، وأنه حرام ، وفي الإختيارات : يحرم كتم  
العيب في السلعة ، وكذا لو أعلمه به ، ولم يعلمه قدر عيبه ، ويجوز عقابه بإتلافه ،  
والتصدق به ، وقد أفتى به طائفة من أصحابنا .

(٤) أي ويثبت الخيار بما هو بمعنى العيب ، كطول مدة نقل ما في الدار المبيعة  
عرفاً كما سيأتي .

(٥) أو عينه ، ولو زادت القيمة كخصاء ، وهذا في باب البيع ، أما الأضحية  
فلا ، فإذا كانت ناقة مثلاً يوجد فيها عيب لا ينقصها بالنسبة إلى الذبح عندما تجلب ،  
فليس بعيب ، وإذا اختلفوا رجع إلى ما عدوه عيباً .

(٦) أي ما عده التجار المعتبرون في عرفهم منقصاً للبيع ، علق الحكم به ،  
واعتمد عليه ، وما لم يعدوه منقصاً لم يثبت الخيار به ، وقال الشيخ : لا يطمع في =

والعيب ( كمرضه ) على جميع حالاته ، في جميع الحيوانات <sup>(١)</sup>  
( وفقد عضو ) كإصبع ( وسن <sup>(٢)</sup> أو زيادتهما <sup>(٣)</sup> وزنا الرقيق )  
إذا بلغ عشراً ، من عبد أو أمة <sup>(٤)</sup> ( وسرقته ) وشربه مسكراً <sup>(٥)</sup>  
( وإيقاعه ، وبوله في الفراش ) <sup>(٦)</sup> .

---

= إحصاء العيوب ، لكن يقرب من الضبط ما قيل : إن كل ما يوجد بالمبيع مما ينقص  
العين أو القيمة ، نقصاً يفوت به غرض صحيح ، يثبت الرد إذا كان الغالب في  
جنس المبيع عدمه .

(١) أي جميع حالات المريض ، في جميع الحيوانات الخائز بيعها .

(٢) أي والعيب كفقد عضو من أعضاء الحيوانات ، إصبع ، أو يد ، أو  
رجل ، أو ذهاب سن من آدمي من ثغر ، ولو من آخر الأضراس .

(٣) أي زيادة نحو إصبع ، أو سن فيهما يشوه المنظر ، وينقص الصنعة ،  
فذلك عيب ، يثبت به الخيار .

(٤) فيثبت به الخيار للمشتري ، قال الوزير وغيره : اتفقوا على أن الزنا عيب  
في الجارية ، وفي الغلام إلا أبا حنيفة ، فقال : إذا تكرر منه ، وكذا اللواط ممن  
بلغ عشراً ، فاعلاً أو مفعولاً به ، لأنه ينقص قيمته ، ويقلل الرغبة فيه ، لما فيه  
من الخبث والعشر هي المعتبرة فيه ، وقبلها في حكم الصغر ، والصغر فيه خبر  
« رفع القلم » .

(٥) أي ويثبت الخيار بسرقة الرقيق إذا بلغ عشراً ، وشربه مسكراً ، لأنه  
يدل على خبث طويته ، بخلاف الصغير ، فإنما يدل على نقصان عقله .

(٦) أي ويثبت أيضاً الخيار بإباق الرقيق إذا بلغ عشراً للخوف عليه ، وقال =

وكونه أعسر ، لا يعمل بيمينه عملها المعتاد<sup>(١)</sup> وعدم ختان  
ذكر كبير<sup>(٢)</sup> وعشرة مركوب ، وحرنه ونحوه<sup>(٣)</sup> وبخر ،  
وحول ، وخرس<sup>(٤)</sup> وطرش ، وكلف ، وقرع<sup>(٥)</sup> .

---

= الشيخ وغيره : إذا أبت الجارية عند المشتري ، وكانت معروفة بذلك قبل البيع ،  
وكتمه البائع ، رجع المشتري بالثمن ، على الأصح اهـ . ويثبت أيضاً الخيار ببوله في  
الفراش ، لأنه يدل على داء في بطنه ، فإن كان ممن دون عشر فليس عيباً ، لأن ما  
قبلها يبول في الفراش غالباً .

(١) أي يثبت بذلك الخيار لمشتري ، فإن عمل بها أيضاً فليس بعيب ، ولا خيار  
لمشتري .

(٢) للخوف عليه ، لا في أثني ، ولا صغير ، لأنه الغالب .

(٣) كرفسه ، وعضه ، واستعصائه ، وكلها عيوب ، يثبت بأحدها الخيار  
لمشتري .

(٤) أي والعيب كبخر — بالتحريك — نتن رائحة الفم ، في عبد أو أمة ،  
وأما الصنان اليسير فليس بعيب فيهما وفاقاً ، و « حول » — بالتحريك — بياض  
في مؤخر العين ، وعدم اعتدال العين في مركزها ، بل مائلة إلى جانب ، يبصر بها  
أولاً ، و « خرس » محرك يعقد اللسان ، فيمتنع معه الكلام ، يثبت بها الخيار  
للمشتري .

(٥) أي والعيب أيضاً كـ « طرش » محرك ، وهو نقص السمع ، دون الصمم  
و « كلف » شيء يعلو الوجه كالسمسم ، تغير معه بشرة الوجه ، وقيل : لون بين  
السواد والحمرة ، وهي حمرة كدرة ، تعلو الوجه ، عكس لون البرص ، ويقال  
للبهق كلف ، و « قرع » بفتحتين أي صلع ، مصدر : قرع الرأس . إذا لم يبق =

وحمل أمة<sup>(١)</sup> وطول مدة نقل مافي دار مبيعة عرفاً<sup>(٢)</sup> وكونها ينزلها الجند<sup>(٣)</sup> لا سقوط آيات يسيرة من مصحف ونحوه<sup>(٤)</sup> .

= عليه شعر ، وقال الجوهري : إذا ذهب شعره من آفة . وإن لم يكن له ريح منكورة ، فيثبت بها الخيار ، وكالصم ، والبرص ، والجذام ، والفالج ، والعفل ، والقرن ، والإستحاضة ونحو ذلك ، وكثرة كذب ، وحمق من كبير ، وإهمال الأدب والوقار في محالهما ، نص عليه .

(١) فيثبت به الخيار ، لا حمل بهيمة إن لم يضر باللحم ، وذلك لأن حمل الأمة خطر ، وقد يكون نقصاً من ناحية أخرى ، يضعف عملها مدة الحمل ، أو يسبب منعها من أعمالها إذا كانت ترضع ، بخلافه في سائر الحيوان ، لأنه يراد للنماء ، وغالب الناس يستنسلون الحيوان ، لا الإماء .

(٢) شرع في التمثيل لما في معنى العيب المثبت للخيار ، ومنه : كطول مدة نقل ما في درا مبيعة ونحوها عرفاً ، لطول تأخر تسليم المبيع بلا شرط ، لكون طول مدة النقل يفوت منفعته ، كما لو كانت مؤجرة ، فإن لم تطل المدة عرفاً فلا خيار ، وكبق ونحوه غير معتاد بها ، لحصول الأذى به .

(٣) بأن تكون معدة لتزولهم ، إذ هو بمعنى العيب ، لأن الغالب أنما يتولونه تكون سلطتهم عليه ، وكذا من في معانهم ، ممن لا يخرج إلا بمشقة ، لفوات منفعتها زمانه ، وكذا كونها ينزلها الجن ، لكونها مفزعة من سكنهم ، أو مؤذية من سكن بها برجم ونحوه ، قال الشيخ : والجار سوء عيب ، ولهذا يقال : الجار قبل الدار ، وأصله قوله ( رب ابن لي عندك بيتاً في الجنة ) حيث ذكر ( عندك ) قبل ( بيتاً ) .

(٤) كسقوط نحو كلمات بالكتب ، فلا يثبت له الخيار بذلك ، لأنه لا يخلو =



ولا حمى ، وصداع يسيرين<sup>(١)</sup> ولا ثيوبة ، أو كفر<sup>(٢)</sup> أو عدم  
حيض<sup>(٣)</sup> ولا معرفة غناء<sup>(٤)</sup> ( فإذا علم المشتري العيب بعد )  
العقد ( أمسكه بأرشه ) إن شاء<sup>(٥)</sup> .

---

= مصحف منه ، بل لا يسلم عادة من ذلك ، ومثله يتسامح فيه ، كيسير تراب  
ونحوه بير ، وكغبن يسير ، فإن كثر ذلك فله الخيار .

(١) أي فلا يثبت بهما الخيار ، لكونهما مما يعرض كثيراً ويزول ، والحمى  
فتور ظاهر الجلد ، والحرارة ، فإذا كان قليلاً فلا يضر ، وكذا الصداع اليسير .

(٢) أي ولا خيار له إن وجد الأمة ثيباً ، ولم يشترط أنها بكر ، لأن الثيوبة  
هي الغالب على الجوارى ، ولا خيار له إن وجد الرقيق كافراً ، لأن الغالب عليه  
الكفر ، بل أصل استرقاقه هو الكفر ، ولعل الأولى أن يفرق بين الأزمان والبلدان ،  
فالأزمان التي يوجد الكفر فيها كثيراً ، إذا وجد كافراً فهو الأصل والغالب ،  
أما البلدان التي يقل فيها وجود الكفر فلا ، لكن من يؤتى بهم ، يؤتى بهم من بلدان  
لا يعرفون الدين ، ولا الصلاة ، فهذا مثله كافر ، وإن ادعوا الإسلام ، والذي  
لا يعرف أمر الدين فيه تفصيل ، ولعل من يشتري من بلاد بعيدة ، الغالب عليها  
الكفر والجهل ، فليس بعيب ، ومن بلاد المسلمين يكون عيباً ، وكذا الفسق بالإعتقاد ،  
والعجمة والتغفيل .

(٣) لأن الإطلاق لا يقتضي الحيض ولا عدمه ، فليس فواته عيباً .

(٤) فليست عيباً ، لأنه لا نقص بها في عين ولا قيمة ، وكذا طبخ وحجامة  
ونحو ذلك ، وقال ابن عقيل وغيره : الغناء عيب ، ومن يستعمله فهو يحبه ،  
لأن إحسانه له يسبب استعماله .

(٥) سواء علم البائع بعيبه فكتمه ، أو لم يعلم ، أو حدث به عيب بعد عقد =

لأن المتبايعين تراضيا على أن العوض في مقابلة المبيع ، فكل جزء منه يقابله جزء من الثمن<sup>(١)</sup> ومع العيب فات جزء من المبيع ، فله الرجوع ببدله وهو الأرض<sup>(٢)</sup> ( وهو ) أي الأرض ( قسط مابين قيمة الصحة والعيب )<sup>(٣)</sup> فيقوم المبيع صحيحاً ، ثم معيباً<sup>(٤)</sup> ويؤخذ قسط ما بينهما من الثمن<sup>(٥)</sup> .

---

= وقبل قبض ، فيما ضمانه على بائع ، رضي البائع أو سخط ، تعذر الرد أولاً ، وإن قال البائع : أنا أزيل ما به من عيب ؛ لم يمنع الرد ، ولا الأرض ، وإن رضي المشتري بذلك جاز .

(١) أي فكل جزء من المبيع يقابله جزء من الثمن ، وهذا تعليل لجواز الإمساك بالأرض .

(٢) هذا على القول بالإمساك بالأرض ، ولا يستحق الأرض في نحو المصراة ، لأنه ليس فيها عيب ، وإنما له الخيار فيها بالتدليس ، لا لفوات جزء .

(٣) فيرجع المشتري إذا اختار الإمساك بمثل نسبته من ثمنه المعقود به .

(٤) أي يقومه عدل إن تنازع المتعاقدان سليماً بمائة مثلاً ، ثم يقومه معيباً بتسعين ، وتعتبر القيمة يوم عقد ، لأن ما زاد عليها في ملك المشتري ، لا يقوم عليه ، وما نقص فهو مضمون عليه ، لأن جملة المبيع من ضمانه ، فلو لبس المبيع ، أو حل به ، أو عمل عليه ، فردّه ، فعليه نقص قيمته .

(٥) لأن المبيع مضمون على المشتري ، ففقد جزء منه يسقط ما قابله من الثمن ، وفي الإختيارات : يجبر المشتري على الرد ، أو أخذ الأرض ، لتضرر البائع بالتأخير .

فإن قوم صحيحاً بعشرة ، ومعيباً بثمانية ، رجع بخمس الثمن ، قليلاً كان أو كثيراً<sup>(١)</sup> وإن أفضى أخذ الأرش إلى ربا - كسراء حلي فضة بزنته دراهم<sup>(٢)</sup> - أمسك مجاناً إن شاء<sup>(٣)</sup> (أو رده وأخذ الثمن) المدفوع للبائع<sup>(٤)</sup> .

(١) وهو الواجب للمشتري ، قال ابن رشد : فإن اتفقا على أن يمسك المشتري سلعته ، ويعطيه البائع قيمة العيب ، فعامة فقهاء الأمصار يجيزون ذلك اه ، وعن أحمد : ليس له إلا الإمساك بلا أرش ، أو الرد ، اختاره الشيخ ، وهو مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، قال الزركشي : هذا أعدل الأقوال ، وصوبه في الإنصاف ، وهو مقيد بما إذا لم يتعذر رده .

(٢) أو حلي ذهب بزنته دنانير ، ونحوها ، أو شراء قفيز مما يجري فيه الربا ، كبر وشعير ، بمثله جنساً وقدرأ .

(٣) أي بلا أرش ، فإن تعيب الحلي عنده فسخه الحاكم ، ورد بائع الثمن ، وطالب مشتر بقيمة المبيع معيباً بعيبه الأول ، فإن اختار المشتري إمساكه مجاناً فلا فسخ ، وكذا إن اختار الأرش فليس له الفسخ ، لأن اختياره الأرش يتضمن إمضاء البيع ، وإسقاط حقه من الأرش .

(٤) كاملاً ، لأنه بالفسخ استحق استرجاع جميع الثمن ، قال الوزير : اتفقوا على أن للمشتري الرد بالعيب الذي لم يعلم به حال العقد ، ما لم يحدث عنده عيب آخر ، وأن له إمساكه إن شاء بعد عثوره عليه اه ، وإن علم العيب ، فأخر الرد ، لم يبطل خياره ، إلا أن يوجد منه ما يدل على الرضى ، من التصرف ونحوه كما سيأتي ، وإن عثر المشتري على عيب في الحلي أو القفيز ، بعد تلفه عنده ، فسد العقد ، ورد البائع الموجود ، ونقد الثمن ، وتبقى قيمة المبيع إن كان متقوماً ، أو مثله إن كان مثلياً في ذمته ، وليس له أخذ الأرش . =

وكذا لو أبرىء المشتري من الثمن<sup>(١)</sup> أو وهب له ، ثم فسخ البيع لعيب ، أو غيره ، رجع بالثمن على البائع<sup>(٢)</sup> وإن علم المشتري قبل العقد بعيب المبيع<sup>(٣)</sup> أو حدث العيب بعد العقد ، فلا خيار له<sup>(٤)</sup> إلا في مكيل ونحوه تعيب قبل قبضه<sup>(٥)</sup> ( ) وإن تلف المبيع ( المعيب<sup>(٦)</sup> ) .

= وإن أسقط مشتر خيار رده ، بعوض بذله له البائع أو غيره ، قل أو أكثر جاز ، وليس من الأرض في شيء ، وإذا حلب الدابة ، أو حمل عليها ، أو لبس الثوب ، ووجد عيباً ، وأراد ردها ، فإن كانت قيمتها نقصت بحلب ، أو حمل ، أو لبس عن حالة العقد ، فإنه عيب حدث عند المشتري ، فيرد أرشه معه ، وإلا ردها مجاناً .

(١) ثم فسخ البيع لعيب أو غيره ، رجع بكل الثمن على البائع ، وإن أبرىء من بعضه ، رجع بقسطه .

(٢) لأنه بالفسخ استحق جميع الثمن ، وإن أبرىء من نصفه مثلاً رجع بنصفه ، ولا رد لمشتري وهبه بائع ثمنه ، أو أبرأه منه .

(٣) فلا خيار له ، لدخوله على بصيرة ، قال في الإنصاف : إن باع عبداً يلزمه عقوبة — من قصاص أو غيره ، يعلم المشتري ذلك — فلا شيء له ، بلا نزاع .

(٤) لخروجه من ملك بائع سليماً .

(٥) فلمشتري الخيار ، لأنه من ضمان بائع إلى قبضه ، ونحو المكيل الموزون ، والمعدود ، والمذروع ، والثمر على الشجر ، والمبيع بصفة ، أو رؤية متقدمة .

(٦) ولو بفعل المشتري ، كأكله ونحوه ، ثم علم عيبه ، تعين الأرض ، لتعذر

الرد .

( أو عتق العبد )<sup>(١)</sup> أو لم يعلم عيبه حتى صبغ الثوب ،  
أو نسجه<sup>(٢)</sup> أو وهب المبيع<sup>(٣)</sup> أو باعه ، أو بعضه ( تعين  
الأرّش ) لتعذر الرد<sup>(٤)</sup> وعدم وجود الرضا به ناقصاً<sup>(٥)</sup> وإن  
دلس البائع بأن علم العيب ، وكتمه عن المشتري ، فمات  
المبيع<sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي المبيع ، ثم علم عيبه ، تعين الأرّش ، وسقط الرد لتعذره .

(٢) أي الثوب المبيع ، فله الأرّش . ولا رد ، لأنه شغل المبيع بملكه ، فلم  
يكن له رده ، لما فيه من سوء المشاركة .

(٣) أو رهنه ، أو وقفه ، ثم علم بعيبه ، تعين الأرّش .

(٤) أي أو باع المبيع المعيب غير عالم بعيبه ، أو باع بعضه ، ثم علم بالعيب ،  
تعين الأرّش في كل الصور ، لتعذر الرد ، ولأن البائع لم يوفه ما أوجبه له العقد ،  
ويكون الأرّش ملكاً للمشتري ، لأنه في مقابلة الجزء الفائت من المبيع .

(٥) أي فيوجب تعين الأرّش ، قال ابن رشد : إن تغير بموت ، أو فساد ،  
أو عتق ففقهاء الأمصار على أنه فوت ، ويرجع المشتري على البائع بقيمة العيب اه  
ويقبل قوله في قيمته ، وعلم منه أنه لا رد له في الباقي ، بعد تصرفه في البعض .

(٦) المعيب ، ذهب على البائع ، ورجع عليه المشتري بكل الثمن ، سواء  
تعيب المبيع عند المشتري بفعل الله تعالى كالمرض ، أو بفعل المشتري ، كوطء البكر  
ونحوه ، مما هو مأذون فيه ، بخلاف قطع عضو ، فلا يذهب هدراً ، وكذا إن  
تعيب بفعل آدمي ، كجناية عليه ، أو بفعل العبد كسرقة ، فيفوت التالف على  
البائع ، حيث دلّس العيب ، ويرد الثمن كله .

أو أبق ، ذهب على البائع ، لأنه غره<sup>(١)</sup> ورد للمشتري ما  
أخذه<sup>(٢)</sup> ( وإن اشترى ما لم يعلم عيبه بدون كسره ، كجوز  
هند<sup>(٣)</sup> وبيض نعام ، فكسره فوجده فاسداً ، فأمسكه فله  
أرشه<sup>(٤)</sup> وإن رده رد أرش كسره ) الذي تبقى له معه قيمة ،  
وأخذ ثمنه<sup>(٥)</sup> لأن عقد البيع يقتضي السلامة<sup>(٦)</sup> .

---

(١) بالتدليس ، ويتبع بائع عبده حيث كان .

(٢) أي رد البائع من العوض للمشتري في مقابلة ما أخذ العبد ، وإلا يكن دلس ،  
تعين الأرش كما تقدم .

(٣) نوع من الآتية ، كما أن بيض النعام لصلابة قشره قد يتخذ إناء ، وجوز  
الهند إذا وجد ماءه الذي يشرب فاسداً ، فله رده بالعيب .

(٤) إن لم يدلس البائع ، فإن دلس فلا شيء له ، لأنه غره ، وكلاهما لا يعلم  
عيبه بدون كسره .

(٥) وكذا بطيخ في مكسوره نفع ، يرد ما نقصه بكسره عنده ، ولو كان  
الكسر بقدر الإستعلام ، لأنه عيب حدث عنده والكسر كسران ، كسر تبقى  
معه قيمة ، وكسر لا تبقى معه ، فما لا تبقى إن كسرها كلها أو كسرها كسراً  
لا تبقى معه قيمة ، فيتعين الأرش للمشتري ، مثل أصلها ، وما تبقى له معه قيمة ،  
فيخير بين الإمساك وله أرش العيب ، والرد مع أرش الكسر .

(٦) أي من العيوب ، والعيب نقيصة ، يقتضي العرف سلامة المبيع عنها غالباً ،  
فإذا ظهر في المبيع عيب ، خير مشتر بين رد ، استرداكاً لما فاته ، وإزالة لما يلحقه  
من الضرر ، في بقاءه في ملكه ناقصاً عن حقه ، وبين إمساك مع أرش ، لأنهما تراضيا =

ويتعين أرش مع كسر لا تبقى معه قيمة<sup>(١)</sup> ( وإن كان ) المبيع  
( كبيض دجاج )<sup>(٢)</sup> فكسره فوجده فاسداً ( رجع بكل  
الثلث )<sup>(٣)</sup> لأننا تبينا فساد العقد من أصله ، لكونه وقع على مالا  
نفع فيه<sup>(٤)</sup> وليس عليه رد فاسد ذلك إلى بائعه ، لعدم  
الفائدة فيه<sup>(٥)</sup> ( وخيار عيب متراخ )<sup>(٦)</sup> لأنه لدفع ضرر  
متحقق ، فلم يبطل بالتأخير<sup>(٧)</sup> .

---

= على أن العوض في مقابلة المعوض ، ومع العيب فات جزء من المبيع ، فرجع  
ببدله وهو الأرش .

(١) كأن كسره كسراً لا تبقى معه قيمة للمكسور ، من نحو جوز هند ،  
لأنه أتلفه ، ويسقط الرد ، لتعذره بإتلاف المبيع .

(٢) وجده مندرأ ، وكبطيخ وجده مرضأ .

(٣) أي على بائع ، وظاهر إطلاقهم : سواء دلس أو لا .

(٤) كييع الحشرات ، فيكون البيع غير صحيح ، ومن شرط صحة البيع أن  
يبتفع به ، وإن وجد البعض فاسداً رجع بقسطه ، فإن كان الفاسد النصف ، رجع  
بنصف الثمن ، وإن كان الربع رجع بربعه وهكذا .

(٥) إذ لا قيمة له ، ولا أرش ، فيرجع بكل الثمن ، وكذا ليس عليه رد مالا  
قيمة لمكسوره ، من نحو جوز ، ولوز .

(٦) أي متسع وقته ، ليس على الفور .

(٧) يعني الخالي عن الرضا ، كخيار القصاص ، فمن علم العيب ، وآخر =

( ما لم يوجد دليل الرضا )<sup>(١)</sup> كتصرف فيه بإجارة ، أو إعارة ،  
أو نحوهما<sup>(٢)</sup> عالماً بعيبه<sup>(٣)</sup> واستعماله لغير تجربة<sup>(٤)</sup> ( ولا يفتقر )  
الفسخ للعيب ( إلى حكم )<sup>(٥)</sup> ولا رضا ، ولا حضور صاحبه  
أي البائع ، كالطلاق<sup>(٦)</sup> .

---

= الرد به ، لم يطل خياره بالتأخير ، وليس عليه أن يشهد قبل استعماله أنه يريد الأرض  
بل تكفي نيته ، ومتى اختلفا ، كان القول قوله في نيته ، فيحلف : ما بعد علمي  
رضيت به ، وما استعملته إلا بنية أخذ الأرض .

(١) فيسقط الخيار ، لأن دليل الرضا منزل منزلة التصريح به .

(٢) كوطء ، وسوم ، وغير ذلك من أنواع التصرف .

(٣) أي فيطل خياره ، وإن كان جاهلاً بعيبه فخياره بحاله ، ولا تأثير  
لتصرفه .

(٤) مما يدل على الرضا ، كركوب دابة لغير تجربة لها ، ولغير طريق رد ،  
وكوطء ، وقبلة ، ولمس لشهوة ، ولم يختار الإمساك قبل تصرفه ، فلا رد ، وقال  
بعضهم : ولا أرض له للعيب ، لأنه قد رضي بالمبيع ناقصاً ، فسقط حقه من الأرض ،  
ولا يقبل قوله : أنه مطالب بالأرض . إلا بيينة ، وعنه : له الأرض ، كما لو اختار  
إمساكه قبل تصرفه ، وصوبه في الإنصاف .

(٥) بل هو يفسخ من نفسه ، سواء كان الرد بالعيب قبل القبض أو بعده .

(٦) أي كما أن الطلاق لا يفتقر إلى حكم حاكم ، ولا رضا ، ولا حضور ،  
لأنه رفع عقد جعل إليه ، فلم يعتبر فيه ذلك .



ولمشتري مع غيره معيباً<sup>(١)</sup> أو بشرط خيار ، الفسخ في نصيبه<sup>(٢)</sup>  
ولو رضي الآخر<sup>(٣)</sup> والمبيع بعد فسخ أمانة بيد مشتر<sup>(٤)</sup> ( وإن  
اختلفا ) أي : البائع والمشتري في معيب ( عند من حدث  
العيب ) ، مع الإحتمال<sup>(٥)</sup> .

---

(١) الفسخ في نصيبه ، ولو رضي الآخر ، لأنه جميع ما ملكه بالعقد ، فله  
رده بالعيب .

(٢) أي ولمشتري مع غيره ، بشرط خيار ، الفسخ في نصيبه ، لأن نصيبه جميع  
ما ملكه بالعقد ، فجاز له رده بالخيار الذي شرطه ، كشرائه واحد من اثنين شيئاً  
بشرط خيار ، أو وجده معيباً ، فله رده عليهما ، وله رد نصيب أحدهما عليه ،  
وإمساك نصيب الآخر ، وإن كان أحدهما غائباً والآخر حاضراً ، رد المشتري على  
الحاضر منهما حصته بقسطها من الثمن ، ويبقى نصيب الآخر في يده ، حتى يقدم  
فيرده عليه .

(٣) أي بالبيع مع العيب ، أو بشرط الخيار ، فأمضاه ، لأنه كان مشقصاً  
قبل البيع .

(٤) لحصوله في يده ، فإن تلف بغير تعد منه ولا تفريط ، فلا ضمان عليه ،  
لكن إن قصر في رده فتلف ضمنه ، كثوب أطارته الريح إلى داره ، وإذا فسخ والبائع  
غائب ، ولا يمكنه رد المبيع إليه إلا بخطر ، أو مشقة وضرر على البائع ، فقال  
بعضهم : للمشتري يبعه ، وحفظ ثمنه ، لأنه مصلحة للبائع ، وصرحوا به في  
الوديعة .

(٥) أي احتمال قول كل منهما ، كخرق ثوب ونحوه ، وجنون وإباق ،  
ولا يينة لأحدهما .

( فقول مشتر مع يمينه )<sup>(١)</sup> إن لم يخرج عن يده<sup>(٢)</sup> لأن الأصل عدم القبض في الجزء الفائت ، فكان القول قول من ينفيه<sup>(٣)</sup> فيحلف أنه اشتراه وبه العيب<sup>(٤)</sup> أو أنه ما حدث عنده ، ويرده<sup>(٥)</sup> .

---

(١) وقال ابن عطوة : إن كان العيب لا يخفى ، فالقول قول البائع أن المشتري رآه .

(٢) وهي اليد المشاهدة ، فإن خرج إلى يد غيره ، وغاب عنه ، لم يجوز له الحلف على البت ، ولو غلب على ظنه صدق ذلك الغير ، لاحتمال حدوث العيب عنده ، ولا يجوز له الرد ، لعدم الحلف على البت ، فيتعين حلف البائع على صفة جوابه ، فإن أجاب : بعته بريئاً من العيب ، حلف على ذلك ، وإن أجاب : لا يستحق علي ما يدعيه من الرد ، حلف على ذلك ، فيحلف على البت .

(٣) أي مع يمينه ، لاحتمال صدق البائع .

(٤) أي يحلف مشتر على البت أنه اشترى هذا المبيع وبه هذا العيب .

(٥) أي أو يحلف مشتر على البت ، أن هذا العيب ما حدث في هذا المبيع عنده ، لأن الأيمان كلها على البت ، إلا ما كان على نفي فعل الغير ، ويرد المبيع الذي اختلفا في حدوث عيبه بعد حلفه ، وعن أحمد : القول قول بائع على البت ، وهو مذهب الجمهور ، وعليها العمل .

وقال ابن القيم : إذا ادعى العيب ، فالقول قول من يدل الحال على صدقه ، وإن احتمل صدقهما فقولان ، أظهرهما أن القول قول البائع ، لأن المشتري يدعي ما يسوغ فسخ العقد بعد تمامه ولزومه ، والبائع ينكره اهـ ، وإن اختلفا في مفسد ، أو شرط ونحوهما فقول منكر بيمينه ، سواء كان البائع أو المشتري ، ما لم يكن للآخر بيئة .

( وإن لم يحتمل إلا قول أحدهما ) كالإصبع الزائد<sup>(١)</sup>  
والجرح الطري ، الذي لا يحتمل أن يكون قبل العقد<sup>(٢)</sup>  
( قبل ) قول المشتري في المثال الأول<sup>(٣)</sup> والبائع في المثال  
الثاني ( بلا يمين ) لعدم الحاجة إليه<sup>(٤)</sup> ويقبل قول بائع  
أن المبيع المغيب ليس المردود<sup>(٥)</sup> .

---

(١) بيد أو رجل ، إذا ادعى البائع حدوثها ، ولا يمكن حدوثها ، كالشجة  
المندملة ، التي لا يمكن حدوثها .

(٢) أي وادعى المشتري كونه قديماً .

(٣) أي بلا يمين ، لعدم الحاجة إليه ، لأنه لا يمكن حدوث الإصبع الزائد  
في الغالب ، وإنما تنشأ في زمن التخطيط .

(٤) وهو كون الجرح طرياً ، لا يحتمل أن يكون قبل العقد ، وتقدم أنه إذا  
ادعى العيب ، فالقول قول من يدل الحال على صدقه ، وإن ادعى غلطاً ، أو أن  
التمن أكثر ، لم يقبل قوله إلا بيينة ، اختاره الموفق وغيره ، وصوبه في الإنصاف .

(٥) لإنكار بائع كونه سلعته ، وإنكاره استحقاق الفسخ ، والقول قول  
المنكر مع يمينه ، وصوابه : المبيع المغيب ، المعين بعقد ، ولم يفصل بعضهم بين  
المعين ، وما في الذمة ، وظاهر القواعد أن الحكم فيهما سواء ، وفرق السامري  
وغيره ، وهو مقتضى ما يأتي ، وقال شيخنا : مراد الأصحاب المعين ؛ والحاصل  
أنه إذا أنكرها البائع ، وكان ذلك معيناً ، أنكر أنه عين ماله ، ويذكر أن عند  
بعض الأصحاب أن غير المعين كالمعين أيضاً ، لأنه لا يستحق عليه الرد .

إلا في خيار شرط ، فقول مشتر<sup>(١)</sup> وقول قابض في ثابت  
في ذمة<sup>(٢)</sup> من ثمن ، وقرض ، وسلم ، ونحوه<sup>(٣)</sup> إن لم يخرج  
عن يده<sup>(٤)</sup> وقول مشتر في عين ثمن معين بعقد<sup>(٥)</sup> ومن اشترى  
متاعاً ، فوجده خيراً مما اشترى ، فعليه رده إلى بائعه<sup>(٦)</sup> .

---

(١) لأنهما هنا اتفقا على استحقاق الفسخ ، وكذا لو اعترف البائع بعيب ما  
باعه ، ففسخ المشتري ، ثم أنكر البائع أن المبيع هو المردود ، فقول مشتر .

(٢) أي ويقبل قول قابض يمينه — سواء كان بائعاً ، أو مقرضاً ، أو مسلماً ،  
أو مؤجراً ، أو متلفاً ، أو غير ذلك — في ثابت في ذمة عمرو مثلاً لزيد .

(٣) كأجرة ، وقيمة متلف ، وصدّاق ، وجعالة ، إذا رد بعيب ، وأنكره مقبوض  
منه ، مثال ذلك : إذا ثبت على عمرو لزيد صاع ثمن مبيع ، أو قرض ، أو دين  
سلم في ذمة عمرو لزيد ، أو أجرة ونحوه ، فبعد ما قبضه زيد من عمرو رده بعيب  
وجده فيه ، وأنكر عمرو أن الصاع المردود هو الصاع الذي دفعه ، فالقول قول  
القابض ، وهو زيد يمينه ، لأن الأصل بقاء شغل الذمة بهذا الحق الثابت في ذمة  
عمرو .

(٤) أي المشاهدة ، دون الحكمية ، بحيث يغيب عنه ، لأن الأصل بقاؤه  
في الذمة ، فلا يملك رده .

(٥) أي إن رد عليه بعيب أنه ليس المردود ، لأنه إذا عين تعلق الحكم به ،  
فصار الثمن هنا نظير الثمن ، فإن رد عليه بخيار شرط ، فقياس التي قبلها يقبل  
قول بائع .

(٦) إذا كان البائع جاهلاً به .

( السادس ) من أقسام الخيار ( خيار في البيع بتخيير الثمن<sup>(١)</sup> متى بان ) الثمن ( أقل أو أكثر ) مما أخبر به<sup>(٢)</sup> ( ويثبت ) في أنواعه الأربعة<sup>(٣)</sup> ( في التولية ) وهي بيع برأس المال<sup>(٤)</sup> .

---

(١) إذا أخبر بائع بخلاف الواقع ، فإنه يثبت للمشتري الخيار ، فصار قسماً من أقسام الخيار .

(٢) أو أخفى التأجيل ، أو شيئاً مما يلزمه بيانه ، ويحرم على البائع التخيير بما يخالف الواقع في الثمن ، فإنه كذب ، وأكل للمال بالباطل ، والعقد غير صحيح ، ويثبت الخيار ، قال في الإنصاف : بيع المرابحة في هذه الأزمان أولى للمشتري ، وأسهل ، يعني لتركه الماكسة ، وهي أضيق على البائع ، لأنه يحتاج أن يعلم المشتري بكل شيء من النقد ، والوزن ، وتأخير الثمن ، وممن اشتراه ، والمؤونة ، والرقم ، والسمسرة ، والقسارة ، والحمل ، ولا يغر فيه ، ولا يحل له أن يزيد على ذلك شيئاً إلا بينه للمشتري ، ليعلم بكل ما يعلمه البائع .

(٣) أي يثبت الخيار في البيع بتخيير الثمن ، في صور أربع من صور البيع ، اختصت بهذه الأسماء الآتية ، كاختصاص السلم باسمه ، وتصح بلفظ البيع ، وبكل ما يؤدي ذلك المعنى .

(٤) فقط ، فيقول البائع : وليتك المبيع ، أو بعته برأس ماله ، أو بما اشتريته به ، أو برقمه المعلوم عندهما ، وهو الثمن المكتوب عليه ، وينعقد بالإتفاق ، وإن جهلا الثمن أو أحدهما لم يصح ، والتولية في اللغة تقليد العمل ، وفي العرف ما ذكره الشارح .

( و ) في ( الشركة ) وهي بيع بعضه بقسطه من الثمن <sup>(١)</sup>  
و : أشركتك . ينصرف إلى نصفه <sup>(٢)</sup> ( و ) في ( المراجعة )  
وهي بيعه بثمنه ، وربح معلوم <sup>(٣)</sup> وإن قال : على أن أربح في  
كل عشرة درهماً . كره <sup>(٤)</sup> ( و ) في ( المواضعة ) وهي بيعه  
برأس ماله وخسران معلوم <sup>(٥)</sup> .

---

(١) أي المعلوم لهما ، نحو : أشركتك في نصفه ، أو ثلثه ، أو ربه ونحوه ،  
أو : هو شركة بيننا .

(٢) لأنها تقتضي التسوية ، بخلاف الإقرار ، لأنه لما كان الجزء المأخوذ بغير  
عوض رجع في تفسيره إليه ، لئلا يلزم الإجحاف عليه ، والمأخوذ هنا بعوض ،  
فلا فوت ، فحملت على الأصل ، وإن قال لآخر عالم بشركة الأول ، فله نصف  
نصيبه وهو الربع ، وإلا أخذ نصيبه كله ، لأنه إذا لم يعلم ، فقد طلب منه نصف  
المبيع ، وأجابه إليه ، وإن قال : أشركاني . فأشركاه معاً ، أخذ ثلثه .

(٣) فيقول مثلاً : رأس مالي فيه مائة ، بعته بها ، وربح عشرة . صح ،  
لأن الثمن والربح معلومان .

(٤) واحتج أحمد بكراهة ابن عمر وابن عباس ، وقال : كأنه دراهم بدراهم ؛  
وقال الوزير : اتفقوا على أن ربح المراجعة صحيح ، وهو أن يقول : أبيعك ،  
والربح في كل عشرة درهم ، وكرهه أحمد ، لشبهه بيع العشر بأحد عشر ، لا أنه  
منه حقيقة ، وإلا لحرم .

(٥) كأن يقول : بعته برأس ماله مائة مثلاً ، وأضع لك عشرة ، فيصح  
البيع ، لأنه لفظ محصل لمقصود البيع بدون رأس المال ، وكذا لو قال : بعته  
بمائة — هي رأس مالي — ووضيعة درهم من كل عشرة . وهذه الصورة مكروهة ،  
كما كرهت نظيرتها في المراجعة .

( ولا بد في جميعها ) أي الصور الأربع <sup>(١)</sup> ( من معرفة المشتري )  
والبائع ( رأس المال ) <sup>(٢)</sup> لأن ذلك شرط لصحة البيع <sup>(٣)</sup> فإن  
فات لم يصح <sup>(٤)</sup> وما ذكره من ثبوت الخيار في الصور الأربع  
تبع فيه المقنع ، وهو رواية <sup>(٥)</sup> والمذهب أنه متى بان رأس المال  
أقل حط الزائد <sup>(٦)</sup> .

---

(١) يعني التولية ، والشركة ، والمرا بحة ، والمواضعة ، إذا عقدا البيع بإحداها  
كما تقدم .

(٢) ولا تكفي معرفة أحدهما به ، ولا بد أن يبين البائع للمشتري النقد ،  
والحمل ، ونحو ذلك ، مما تقدم .

(٣) وتقدم أن معرفة الثمن شرط لصحة البيع بالإجماع .

(٤) أي فات على المتعاقدين معرفة رأس المال ، لم يصح البيع بواحدة من تلك  
الصور .

(٥) أي عن الإمام أحمد رحمه الله ، نقلها حنبل ، فيما إذا ظهر الثمن أقل  
مما أخبر به البائع .

(٦) أي عن رأس المال في الأربع ، لأنه باعه برأس ماله فقط ، أو مع ما  
قدره من الربح ، أو وضيعته ، فإذا بان رأس ماله دون ما أخبر به ، كان مبيعاً  
به على ذلك الوجه ، ولا خيار ، لأنه بالإسقاط قد زيد خيراً ، فلوباع فرساً من  
عمرو بأربعين ، تولية ، فظهر أن الثمن ثلاثون ، تسقط العشرة ، ولو أشركه فيها  
بنصف ثمنها وهو عشرون ، سقط خمسة .

ويحط قسطه في مرابحة<sup>(١)</sup> وينقصه في مواضعة<sup>(٢)</sup> ولا خيار للمشتري<sup>(٣)</sup> ولا تقبل دعوى بائع غلطاً في رأس المال بلا بينة<sup>(٤)</sup> ( وإن اشترى ) السلعة ( بثمن مؤجل<sup>(٥)</sup> أو ) اشترى ( ممن لا تقبل شهادته له ) كأبيه ، وابنه ، وزوجته<sup>(٦)</sup> .

(١) أي يحط قسط الزائد في مرابحة ، لأنه تابع له ، كما لو باعه شاة بثمانية ، فظهر أنها بستة ، سقط اثنان ، وقسطه من الربح ، وهو الربع .

(٢) أي وينقص الزائد في مواضعة تبعاً له ، كما لو باعه عشرة آصع بعشرة مثلاً ، فظهر أنها بثمانية ، سقط اثنان ، مع بقاء الوضعية على ما هي عليه .

(٣) لأن الثمن إذا بان أقل مما أخبر به ، وسقط عنه الزائد ، فقد زيد خيراً ، فلم يكن له خيار ، كما لو وكل من يشتري له معيناً بمائة ، فاشتراه بتسعين ، لم يملك الفسخ .

(٤) أي ولا تقبل دعوى بائع لإحدى الصور الأربع غلطاً ، نسياناً كان أو سهواً ، في إخبار برأس المال ، بلا بينة تشهد بما ادعاه ، كما لو قال : اشتريته بعشرين . ثم قال : غلطت ، بل بثلاثين . لأنه أقر بالثمن ، وتعلق به حق الغير ، ولو كان مؤتمناً ، لأنه مدع الغلط على غيره ، أشبه المضارب إذا أقر بالربح ، ثم ادعى الغلط ، لم تقبل إلا بينة ، وعنه : يقبل معروف بالصدق ؛ استظهره في التنقيح ، ولا سيما مع القرائن .

(٥) أي ولم يبين ذلك للمشتري في تخييره بالثمن ، فلمشتري الخيار ، وإن اشتراه بدنانير ، وأخبر بدراهم ، أو بالعكس ، أو بعرض وأخبر بثمن ، أو بالعكس ، فلمشتري الخيار .

(٦) أي وكنتم ذلك عن المشتري في تخييره بالثمن ، فلمشتري الخيار ، لأنه متهم في حقهم ، لكونه يحاييهم ، ويسمح لهم .



(أو) اشترى شيئاً (بأكثر من ثمنه حيلة) <sup>(١)</sup> أو محاباة <sup>(٢)</sup> أو  
لرغبة تخصه <sup>(٣)</sup> أو موسم فات <sup>(٤)</sup> (أو باع بعض الصفقة بقسطها  
من الثمن) الذي اشتراها به <sup>(٥)</sup> .

---

(١) ليربح ، كأن يشتريها من إنسان بأكثر من ثمنها صورة ، ليخبر بذلك ،  
أو لبيعه تولية ، أو شركة ، أو مرابحة ، أو مواضعة ، أو كتم البائع عن المشتري  
فله الخيار ، وهو حرام ، كتدليس العيب ، فإن لم يكن حيلة جاز .

(٢) كأن يشتريه من صديقه ، أو من نحو غلامه الحر ، لم يجز بيعه مرابحة  
حتى يبين أمره ، لأنه يتهم في حقه ، ولمشتري الخيار ، وإن لم يحاب في ذلك جاز .

(٣) كأن يشتري داراً بجواره ، أو أمة لرضاع ولده ، ولم يبين ذلك للمشتري  
في تخبيره ، فله الخيار ، لأنه قد يزيد في ثمنها لحاجة ، فيبين للمشتري الحال .

(٤) كأن يشتري سلعة لأجل الموسم ، ولم يحصل ، وكتم ذلك عن المشتري ،  
وكذا إن تغيرت السلعة بنقص ، بمرض أو غيره ، وكتمه عن المشتري ، فله الخيار ،  
كالتدليس ، فهذه الصور حرام ، لما فيها من الكذب ، والغش . وإن غلت أخبر  
بثمنها الذي اشتراها به ، لا بقيمتها الآن ، وإن اشترى نصف سلعة بعشرة ، وآخر  
بعشرين ، ثم باعها مساومة ، بثمن واحد ، فهو بينهما نصفين ، قال الموفق :  
لا نعلم فيه خلافاً ، وإن باعها مرابحة ، أو مواضعة ، أو تولية ، فكذلك نص عليه .

(٥) أي باع بعض المبيع بقسطه من الثمن ، وليس المبيع بعضه من المتماثلات  
المتساويات ، كزيت ونحوه ، من كل مكيل أو موزون متساوي الأجزاء ، كالثياب  
ونحوها .

( ولم يبين ذلك ) للمشتري ( في تخبيره بالثمن ، فلمشتري الخيار بين الإمساك والرد ) كالتدليس<sup>(١)</sup> والمذهب فيما إذا بان الثمن مؤجلاً أنه يؤجل على المشتري ولا خيار ، لزوال الضرر ، كما في الإقناع ، والمنتهى<sup>(٢)</sup> ( وما يزداد في ثمن<sup>(٣)</sup> أو يحط منه ) أي من الثمن<sup>(٤)</sup> ( في مدة خيار ) مجلس أو شرط<sup>(٥)</sup> ( أو يؤخذ أرشاً لعيب<sup>(٦)</sup> ) .

---

(١) أي إذا كنتم ما ذكر ونحوه عن المشتري فله الخيار ، كما أن له الخيار إذا دلس البائع العيب على المشتري وتقدم .

(٢) فإنهما صرحا أن المذهب إذا بان مؤجلاً ، وقد كتبه بائع في تخبيره بالثمن ، ثم علم مشتر ، أخذ به مؤجلاً ، ولا خيار له ، وإن لم يعلم مشتر إلا بعد مضي الأجل فكالحال .

(٣) يعني في زمن الخيارين ، كأن يشتري زيد من عمرو داراً بمائة ، فيخشى أن يفسخ ، فيقول : ولك زيادة عشرة ، فلا يلزم زيداً أن يقول : اشتريتها بمائة ، وزدت عشرة ؛ بل يقول : بمائة وعشرة .

(٤) يعني يوضع من الثمن زمن الخيارين ، كأن يخشى الفسخ فيقول : وعنك عشرة . فيقول : علي بتسعين . ولا يلزمه أن يقول : كانت بمائة ووضعت عشرة .

(٥) أي لحق ذلك الفعل بالعقد ، فوجب إلحاقه برأس المال ، والإخبار به .

(٦) أخبر به على وجهه ، ولو كان في مدة الخيارين ، فيخبر أنه اشتراه بكذا ، وأخذ أرشه بكذا ، ولا يحط ثمنه من أرشه ، ويخبر بالباقي .

أو ( ١ ) ( جناية عليه ) أي على المبيع <sup>(١)</sup> ولو بعد لزوم البيع ( يلحق برأس ماله <sup>(٢)</sup> و ) يجب أن ( يخبر به ) كأصله <sup>(٣)</sup> وكذا ما يزداد في مبيع ، أو أجل ، أو خيار <sup>(٤)</sup> أو ينقص منه في مدة خيار ، فيلحق بعقد <sup>(٥)</sup> ( وإن كان ذلك ) أي ما ذكر من زيادة أو حط <sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي أو ما يأخذه المشتري أرشاً لجناية على المبيع ، ولو كان في مدة الخيارين .

(٢) لأن ذلك من الثمن ، فألحق برأس المال ، وقوله « ولو بعد لزوم البيع » راجع لقوله « أو يؤخذ أرشاً لعيب ، أو لجناية عليه » لأن المأخوذ في مقابلة جزء من المبيع .

(٣) إذا باعه بتخير الثمن ، فيجب أن يخبر أنه اشتراه بكذا ، وأخذ أرشه كذا ، ولا يحط أرشه من ثمنه ، ويخبر بالباقي .

(٤) أي ومثل ما يزداد في ثمن الخ ، ما يزداد في مبيع ، بأن أعطاه شيئاً آخر مع المبيع زمن الخيارين ، أو يزداد في أجل الثمن زمن الخيارين ، أو يزداد في خيار شرط في بيع ، بأن كان إلى رجب ، ثم قال : بل إلى جمادى . فيلحق بعقد ، ويخبر به كأصله .

(٥) أي أو يوضع من مبيع ، أو أجل ، أو خيار في مدة خيار مجلس ، أو شرط ، فيلحق به ، ويجب أن يخبر به كأصله ، تنزيلاً لحال الخيار ، منزلة حال العقد

(٦) أي زيادة في ثمن ، أو مئمن ، أو أجل ، أو خيار ، أو حط من ثمن ، أو مئمن ، أو أجل ، أو خيار .

( بعد لزوم البيع ) بفوات الخيارين ( لم يلحق به ) أي بالعقد<sup>(١)</sup> فلا يلزم أن يخبر به<sup>(٢)</sup> لا إن جنى المبيع ففداه المشتري<sup>(٣)</sup> لأنه لم يزد به المبيع ذاتاً ولا قيمة<sup>(٤)</sup> ( وإن أخبر بالحال ) بأن يقول : اشتريته بكذا<sup>(٥)</sup> أو زدته ، أو نقصته كذا ؛ ونحوه<sup>(٦)</sup> ( فحسن ) لأنه أبلغ في الصدق<sup>(٧)</sup> .

(١) أي لا يلحق بعقد بعد لزوم بيع ما ذكر من زيادة ، أو حط ، كسائر الشروط وتقدم .

(٢) لأن ما ذكر لا يلحق بالعقد بعد لزومه .

(٣) أي لا إن جنى المبيع جناية توجب قوداً ، أو مالاً ، ففداه المشتري ، فلا يلحق فداؤه بالثمن ، ولو كان في مدة الخيارين .

(٤) أي فلا يلزم أن يخبر به ، لأنه مزيل لنقصه بالجناية ، وكذا الأدوية ، والمؤونة والكسوة ، لا تلحق بالثمن ، فلا يلزم أن يخبر بها .

(٥) أي وزيادته كذا ؛ أو : ونقصته كذا . أو : اشتريته مثلاً بخمسة عشر ، ثم بعته بعشرة ، ثم اشتريته بكذا ؛ فحسن ، لأنه أبلغ في الصدق .

(٦) أي وإن أخبر بالحال ، بأن قال : زدت المبيع كذا ؛ أي شيئاً آخر معه ، أو : نقصت المبيع كذا ؛ كأن أخذ جزءاً منه بقسطه ، ونحوه من مؤونة أو كسوة ، أو غير ذلك بعد لزوم البيع .

(٧) وأقرب إلى الحق ، وأنفى عن التهمة ، ولا يجب ، حيث كان بعد لزوم البيع ، ولا يلتحق بالعقد .

ولا يلزم الإخبار بأخذ نماء ، واستخدام<sup>(١)</sup> ووطئ ، إن لم ينقصه<sup>(٢)</sup> وإن اشترى شيئاً بعشرة مثلاً ، وعمل فيه صنعة<sup>(٣)</sup> أو دفع أجرة كيّله ، أو مخزنه ، أخبر بالحال<sup>(٤)</sup> ولا يجوز أن يجمع ذلك ، ويقول : تحصل علي بكذا .<sup>(٥)</sup> وما باعه اثنان مرابحة ، فثمنه بحسب ملكيهما ، لا على رأس ماليهما<sup>(٦)</sup> ( السابع ) من أقسام الخيار ( خيار ) يثبت ( لاختلاف المتبايعين ) في الجملة<sup>(٧)</sup> .

- 
- (١) أي ولا يلزم الإخبار إذا باع بتخيير الثمن بأخذ نماء ، كصوف ، ولبن غير موجودين حال العقد ، ولا يلزم الإخبار باستخدام رقيق أو غيره .
- (٢) أي ولا يلزم الإخبار بوطاء ثيب ، إن لم ينقص الوطاء المبيع ، كوطء البكر ، فيجب الإخبار به ، كما لو وطئها غيره وأخذ الأرش .
- (٣) كأن اشترى ثوباً بعشرة ، وعمل فيه هو أو غيره ما يساوي عشرة ، بأن صبغه ، أو قصره ، ولو بأجرة ما يساوي عشرة ، أخبر بالحال .
- (٤) أي وإن اشترى شيئاً مثلاً بعشرة ، ودفع أجرة كيّله ، أو مخزنه ، أو سمساره ونحوه بعشرة ، أخبر بالحال على وجهه .
- (٥) أي بعشرين مثلاً ، لأنه تلبيس ، بل يخبر به على وجهه ، ولا يضمه إلى الثمن فيخبر به ، ويغر المشتري .
- (٦) لأن الثمن عوض المبيع ، فهو على قدر ملكيهما ، ومثاله لو اشترى شخص نصف شيء بعشرة ، واشترى غيره باقية بعشرين ، ثم باعه مرابحة ، أو مواضعة ، أو تولية ، صفقة واحدة ، فإن الثمن لهما بالتساوي ، كما لو باعه مساومة .
- (٧) أي في بعض الصور ، لا بالجملة ، فهناك بيعات لا يقع فيها .

( فإذا اختلفا ) هما أو ورثتهما<sup>(١)</sup> أو أحدهما وورثة الآخر  
( في قدر الثمن )<sup>(٢)</sup> بأن قال بائع : بعته بمائة ؛ وقال  
مشتري : بثمانين . ولا بينة لهما<sup>(٣)</sup> أو تعارضت بينتهما  
( تحالفا )<sup>(٤)</sup> ولو كانت السلعة تالفة<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أي في قدر الثمن ، تحالفا ، ولكل منهما الفسخ إذا لم يرض أحدهما بقول الآخر ، لحديث « إذا اختلف المتبايعان ، وليس بينهما بينة ، فالقول قول البائع ، أو يترادان البيع » وهو حديث مشهور ، دل على إثبات الخيار لاختلاف المتبايعين ، وقال الوزير وغيره ، اتفقوا على أنه إذا اختلف المتبايعان ، والسلعة قائمة ، فإنهما يتحالفان ، ويترادان .

(٢) أي إذا اختلف أحد المتبايعين وورثة الآخر في قدر الثمن ، وليس بينهما بينة ، تحالفا ، وترادا البيع ، أو اختلف ورثتهما فكذلك ، والورثة يقومون مقام مورثهم ، إذا تم العقد في حياة المورث .

(٣) أي للمتبايعين أولا بينة لأحد المتبايعين وورثة الآخر ، أو لا بينة لورثة كل منهما بالمائة ، ولا بالثمانين .

(٤) لتعارض البيتين وتساقطهما ، فيصيران كمن لا بينة لهما ، لأن كلا منهما مدع ومنكر ، البائع مدع أنه مائة ، ومنكر أنه ثمانون ، والمشتري منكر ومدع .

(٥) « لو » هنا إشارة لخلاف في المذهب وغيره ، لعموم الخبر ، قال أحمد : لم يقل في الحديث « والمبيع قائم » إلا يزيد بن هارون ، وقد أخطأ ، فلا فرق بين أن تكون موجودة ، أو تالفة ، فيرجع إلى قيمة مثلها ، فترلت مترلة الموجودة ، في قيمة مثلها .

( فيحلف بائع أولاً : ما بعته بكذا ، وإنما بعته بكذا<sup>(١)</sup>  
ثم يحلف المشتري : ما اشتريته بكذا ، وإنما اشتريته بكذا )<sup>(٢)</sup>  
وإنما بدأ بالنفي لأنه الأصل في اليمين<sup>(٣)</sup> ( ولكل ) من  
المتبايعين بعد التحالف ( الفسخ إذا لم يرض أحدهما بقول  
الآخر )<sup>(٤)</sup> وكذا إجارة<sup>(٥)</sup> وإن رضي أحدهما بقول الآخر<sup>(٦)</sup>

(١) أي فيحلف البائع أولاً ، لقوة جنبة ، لأن المبيع يرد إليه ، ويجمع بين  
النفي والإثبات ، النفي لما ادعي عليه ، والإثبات لما ادعاه ، وظاهره وجوب البداءة  
بحلف البائع ، ثم المشتري ، وإن لم يبدأ بحلف البائع ، لا يكتفى بحلف المشتري .  
(٢) ويقدم النفي ، ويحلف وارث على البت ، إن علم الثمن ، وإلا على نفي  
العلم .

(٣) وإن قدم الإثبات عليه لم يعتد به .

(٤) ولو بلا حاكم ، لأنه فسخ لاستدراك الظلامة ، أشبه رد المعيب ، ولا  
يفسخ إلا بفسخهما ، لأنه عقد صحيح ، فلم يفسخ باختلافهما ، وتعارضهما في  
الحجة .

(٥) أي فيما إذا اختلف المؤجر والمستأجر في قدر الأجرة ، لأنها بيع المنافع ،  
فيحلف مؤجر : ما أجرته بكذا ، وإنما أجرته بكذا . ثم يحلف مستأجر : ما استأجرته  
بكذا ، وإنما استأجرته بكذا ، ولكل منهما الفسخ بعد التحالف ، إذا لم يرض أحدهما  
بقول الآخر .

(٦) أقر العقد ، لأن من رضي صاحبه بقوله منهما حصل له ما ادعاه ، فلا  
خيار له .

أو حلف أحدهما ونكل الآخر ، أقر العقد<sup>(١)</sup> ( فإن كانت السلعة ) التي فسخ البيع فيها بعد التحالف ( تالفة رجعا إلى قيمة مثلها )<sup>(٢)</sup> ويقبل قول المشتري فيها ، لأنه غارم<sup>(٣)</sup> وفي قدر المبيع<sup>(٤)</sup> ( فإن اختلفا في صفتها ) أي صفة السلعة التالفة<sup>(٥)</sup> بأن قال البائع : كان العبد كاتباً . وأنكره المشتري<sup>(٦)</sup> ( فقول مشتر ) لأنه غارم<sup>(٧)</sup> .

---

(١) أي بما حلف عليه الحالف منهما ، لقضاء عثمان ، ولأن النكول كإقامة البينة على من نكل ، وإن نكلا صرفهما الحاكم .

(٢) إن كانت مثلية ، وإلا فإلى قيمتها ، لتعذر رد العين ، يقومها عدل أو اثنان ، إن كان من باب الشهادة ، فيأخذ مشتر الثمن إن كان قد قبض ، إن لم يرض بقول بائع ، وبائع القيمة ، وإن تساويا ، وكأنا من جنس ، تقاصا وتساقطا ، وإلا سقط الأقل ، ومثله من الأكثر .

(٣) أي يقبل قول المشتري في قيمة المبيع التالف يمينه ، نص عليه ، لأنه غارم ، أي ملزم نفسه ما التزمه بالعقد ، فيقبل قوله .

(٤) كأن قال البائع : بعثك هذين العبدین بثمان واحد . فقال : بل أحدهما . أو قال البائع : هو قفيزان . وقال المشتري : هو قفيز . قبل قوله يمينه ، لأنه غارم ، فلو وصفها بعيب ، كبرص ، وخرق ثوب وغيرهما ، فقول من ينفيه يمينه .

(٥) بفعل الله أو فعل آدمي .

(٦) ولا بينة لهما ، أو لهما بينة وتعارضتا .

(٧) لاتفاقهما على وجوب الثمن ، واختلافهما في التعيين ، وكذا كل غارم =



وإذا تحالفا في الإجارة ، وفسخت بعد فراغ المدة ، فأجرة المثل<sup>(١)</sup> وفي أثنائها بالقسط<sup>(٢)</sup> ( وإذا فسخ العقد ) بعد التحالف ( انفسخ ظاهراً وباطناً ) في حق كل منهما ، كالرد بالعيب<sup>(٣)</sup> ( وإن اختلفا في أجل ) بأن يقول المشتري : اشتريته بكذا مؤجلاً . وأنكره البائع<sup>(٤)</sup> ( أو ) اختلفا في ( شرط ) صحيح أو فاسد ، كرهن ، أو ضمين ، أو قدرهما<sup>(٥)</sup> .

---

= يقبل قوله يمينه ، في قيمة ما يغرمه ، لأن الأصل براءة ذمته ، وقدره ، وصفته كمشتر ، وإن مات المتعاقدان ، أو أحدهما ، فورثتهما بمرتلتها .

(١) أي أجرة مثل العين المؤجرة مدة الإجارة .

(٢) أي من أجرة المثل ، لأنه بدل ما تلف من المنفعة .

(٣) فإن المبيع إذا وجد به العيب ، ثم فسخ المشتري ، انفسخ العقد ظاهراً وباطناً ، فيجري فيما هنا كالرد بالعيب ، وقوله « ظاهراً » يعني في ظاهر الحكم « وباطناً » في باطن الأمر ، فلو تبين لأحدهما بعد الفسخ صدق صاحبه ، لم يلزمه إعلامه ، ولا استحلاله ، وظاهر عباراتهم : له ذلك ، قال في الإقناع : ولو مع ظلم أحدهما . وفي الشرح : وإن فسخ الكاذب ، لم ينفسخ بالنسبة إليه باطناً ، لأنه لا يحل له الفسخ ، واختار الموفق : الإنفساخ باطناً لا يكون في حق الظالم ، بل يلزمه السعي في التحلل من المظلوم ، والخروج من مظلمته ، لقوله « إنكم تختصمون إلي » الخ .

(٤) فقول من ينفيه يمينه ، لأن الأصل عدمه ، وإن اختلفا في قدر الأجل فقول منكر الزائد ، سوى أجل في سلم .

(٥) أي قدر الزهن ، أو المضمون ، وكما لو شرط أن لا يخسر ونحو ذلك ، إذا ادعى أحدهما اشتراط ذلك ، وأنكر الآخر .

( فقول من ينفيه ) بيمينه ، لأن الأصل عدمه <sup>(١)</sup> ( وإن اختلفا  
في عين المبيع ) كبعثني هذا العبد . قال : بل هذه الجارية  
( تحالفا <sup>(٢)</sup> وبطل ) أي فسخ ( البيع ) <sup>(٣)</sup> كما لو اختلفا في  
الثن <sup>(٤)</sup> وعنه : القول قول بائع بيمينه : لأنه كالغارم <sup>(٥)</sup>  
وهي المذهب ، وجزم بها في الإقناع ، والمنتهى وغيرهما <sup>(٦)</sup>  
وكذا لو اختلفا في قدر المبيع <sup>(٧)</sup> .

---

(١) أي عدم الأجل أو الشرط ، ثم الزائد الذي يدعى ، الأصل عدمه ، ولأنه  
كالغارم ، ويتجه : ما لم يكذبه الحس .

(٢) فيحلف مشتر ثم بائع .

(٣) لأن أصل العقد صحيح ، وبعد التحالف يفسخ البيع ، إذا لم يكن لأحدهما  
بينة .

(٤) على ما تقدم من : أنهما يتحالفاً ، ويبطال البيع ، واختاره القاضي ،  
وقال الشارح : هو أقيس وأولى .

(٥) لاتفاقهما على وجوب الثمن ، واختلافهما في التعيين .

(٦) وقدمه في الفروع ، وجزم به في المقنع وغيره ، وهو الصحيح من المذهب ،  
وعليه أكثر الأصحاب .

(٧) وصفة ذلك قول بائع : بعثك قفيزين . فيقول مشتر : بل ثلاثة . فالقول  
قول البائع ، لأنه منكر للزيادة ، وهذا الصحيح من المذهب ، وجزم به أكثر  
الأصحاب ، وتقدم حديث « إذا اختلف المتبايعان ، وليس بينهما بينة ، فالقول  
ما قال البائع » .

وإن سميا نقداً ، واختلفا في صفته ، أخذ نقد البلد <sup>(١)</sup> ثم غالبه رواجاً <sup>(٢)</sup> ثم الوسط إن استوت <sup>(٣)</sup> ( وإن أبى كل منهما تسليم ما بيده ) من المبيع والثلث ( حتى يقبض العوض ) <sup>(٤)</sup> بأن قال البائع : لا أسلم المبيع حتى أقبض الثمن . <sup>(٥)</sup> وقال المشتري : لا أسلم الثمن حتى أستلم المبيع . <sup>(٦)</sup> ( والثلث عين ) أي معين <sup>(٧)</sup> .

(١) ولا يقبل قول مدعي صفة غيره ، لأنه كالشاهد ، وكذا لو اختلفا في جنس النقد ، إذا لم يكن في البلد إلا نقد واحد ، وادعاه أحدهما ، قضي له به ، عملاً بالقرينة ، ولم يقيد بذلك لوضوحه .

(٢) أي نفاقاً ، لأن الظاهر وقوع العقد به لغلبته .

(٣) أي النقود رواجاً ، تسوية بين حقيهما ، ودفعاً للميل على أحدهما ، لأن العدول عنه ميل على أحدهما ، وعلى مدعي نقد البلد — أو غالبه رواجاً أو الوسط — اليمين ، لاحتمال ما قال خصمه .

(٤) أي المبيع يقبضه المشتري ، والثلث يقبضه البائع ، وتشاحا .

(٥) خشية أن يذهب بالمبيع ، ولا يتمكن من قبض الثمن .

(٦) خشية أن يذهب البائع بالمبيع ، ولا يتمكن مشتر من قبضه .

(٧) في العقد ، من نقد ، أو عرض ، ليس المراد أنه عين ذهب ، أو فضة ، بل سواء كان منهما أو من غيرهما ، كهذه العشرة الدراهم مثلاً ، أو هذا الثوب ، فإنه قد تعلق حق المشتري بالعين ، وهي الفرس مثلاً ، وتعلق حق البائع بعين الثمن ، الذي هو العشرة أو الثوب .

( نصب عدل ) أي نصبه الحاكم <sup>(١)</sup> ( يقبض منهما ) المبيع والثلث <sup>(٢)</sup> ( ويسلم المبيع ) للمشتري <sup>(٣)</sup> ( ثم الثمن ) للبائع لجريان عادة الناس بذلك <sup>(٤)</sup> ( وإن كان ) الثمن ( ديناً حالاً ) <sup>(٥)</sup> أجبر بائع ( على تسليم المبيع ، لتعلق حق المشتري بعينه <sup>(٦)</sup> ( ثم ) أجبر ( مشتر إن كان الثمن في المجلس ) لوجوب دفعه عليه فوراً ، لتمكنه منه <sup>(٧)</sup> .

---

(١) ليقطع النزاع بين البائع والمشتري حيث تشاحا .

(٢) أي يقبض المبيع من البائع ، والثلث المعين من المشتري .

(٣) أي يسلم العدل المبيع للمشتري أولاً .

(٤) أي قديماً وحديثاً ، بتسليم المبيع للمشتري ثم الثمن للبائع ، ولأنهما استويا في تعلق حقهما بعين الثمن والثلث ، وظاهره اللزوم ، قال ابن القيم : للبائع حبس سلعته على ثمنها ، لأنه عقد يقتضي استواءهما في التسليم والتسليم ، ففي إيجاب البائع على التسليم قبل حضور الثمن ، وتمكينه من قبضه ، إضرار به اهـ . ومن امتنع منهما من تسليم ما عليه ، مع إمكانه حتى تلف ، ضمنه كفاصب ، وأيهما بدأ بالتسليم أجبر الآخر .

(٥) أي غير معين ، فنص أحمد على أنه لا يجبس المبيع على قبض ثمنه .

(٦) أي عين المبيع ، وحق البائع إنما تعلق بالذمة ، فوجب تقديم ما تعلق بالعين ، كحق المرتهن ، على سائر الغرماء .

(٧) ولأنه غني ، ومطله ظلم ، وعنه : يجبر مشتر على تسليم الثمن ، وهو مذهب مالك ، وأبي حنيفة ، واختار الشيخ : أن للبائع الفسخ إذا كان المشتري مماطلاً ، وضوبه في الإنصاف ، والفسخ هنا على التراخي كالعيب ، لكونه لدفع ضرر متحقق .

( وإن كان ) ديناً ( غائباً في البلد )<sup>(١)</sup> أو فيما دون مسافة القصر<sup>(٢)</sup> ( حجر عليه ) أي على المشتري ( في المبيع وبقيّة ماله حتى يحضره )<sup>(٣)</sup> خوفاً من أن يتصرف في ماله تصرفاً يضر بالبائع<sup>(٤)</sup> ( وإن كان ) المال ( غائباً بعيداً ) مسافة القصر<sup>(٥)</sup> أو غيبه بمسافة القصر ( عنها ) أي عن البلد<sup>(٦)</sup> ( والمشتري معسر ) يعني أو ظهر أن المشتري معسر ( فلبائع الفسخ )<sup>(٧)</sup> .

---

(١) حجر على المشتري في المبيع حتى يحضر الثمن .

(٢) أي أو كان الثمن غائباً فيما دون مسافة القصر عن البلد ، وهو ما دون مسيرة يومين ، لأنه في حكم البلد .

(٣) أي يحضر الثمن كله ، ويسلمه للبائع .

(٤) لأنه لا ينفذ تصرفه فيه ، فلذلك قلنا : للبائع حبس المبيع على ثمنه ، لما تقدم من أنه عقد يقتضي التسلم والتسليم ، وإن أحضر بعض الثمن ، لم يملك أخذ ما يقابله إن نقص الباقي بالتشقيص ، وقلنا : للبائع حبس المبيع على ثمنه . وإلا فله أخذ الجميع .

(٥) أي عن البلد فلبائع الفسخ ، وكذا لو كان بعض المال غائباً عنها مسافة القصر فأكثر ، فلبائع الفسخ .

(٦) أي فله الفسخ ، وكذا لو غيب بعض المال عنها مسافة القصر فأكثر ، فلبائع الفسخ .

(٧) في الحال ، لأن في تأخيره ضرراً عليه ، وظاهر المتن : أنها جملة حالية =

لتعذر الثمن عليه<sup>(١)</sup> كما لو كان المشتري مفلساً<sup>(٢)</sup> وكذا مؤجر  
بنقد حال<sup>(٣)</sup> ( ويثبت الخيار للخلف في الصفة )<sup>(٤)</sup> إذا باعه  
شيئاً موصوفاً<sup>(٥)</sup> .

---

= فلذا صرفها الشارح ، وجعل الواو بمعنى « أو » لأنه المراد عند الأصحاب ، أي  
لا يقدر على وفائه ، وسواء كان معسراً به كله أو ببعضه ، وصوبه في الإنصاف ،  
وفي الإغائة : الصحيح أن البائع يملك حبس السلعة على الثمن ، حتى يقبضه ،  
وعليه : فلو دفعه إلا درهماً ، فله حبسه كله عليه ، وكذا لو ظهر أنه مماطل ،  
اختاره الشيخ وغيره ، وهو على التراخي ، كعيب ، ولا يلزمه إنظاره ، وكل موضع  
قيل : له الفسخ ؛ فإنه يفسخ بغير حكم حاكم ، ولعله لا نزاع فيه ، وكل موضع  
قيل : يحجر عليه ؛ فذلك إلى الحاكم .

(١) أي على البائع مع الإعسار أو المطل ، أو بعد المال عن البلد ، ونحو ذلك .

(٢) وباعه جاهلاً بالحجر عليه ، له الفسخ ، والرجوع بعين ماله ، كما يأتي  
في الحجر .

(٣) أي وكبائع فيما ذكر مؤجر بنقد حال ، إذا آجر زيد داره من عمرو ، وكانت  
الأجرة ديناً حالاً غير مؤجل ، وأبى تمكينه من الدار حتى يسلم له الأجرة ، فإن  
كان مؤجلاً لم يطالب به حتى يحل .

(٤) وهو الثامن من أقسام الخيار المعلومة بالإستقراء ، ويتضمن أربع صور  
إما أن يتفقا على اشتراط صفة وتخلفت ، أو يدعي المشتري اشتراط صفة ، ويخالفه  
البائع ، أو بشرط عدم تلك الصفة ، أو بشرط غيرها .

(٥) معيناً كان أو في الذمة كما تقدم .

( ولتغير ما تقدمت رؤيته ) العقد<sup>(١)</sup> وبذلك تمت أقسام  
الخيار ثمانية<sup>(٢)</sup> .

---

(١) وتقدم أنه يثبت الخيار به باتفاق الأئمة .

(٢) قيل ويتجه ، - أن يزداد : التاسع خيار يثبت لفقد شرط صحيح ، أو فاسد  
على ما مر ، والعاشر : لفوات غرض من ظن دخول مالم يدخل في شراء ، أو عدمه  
في بيع . والحادي عشر : لظهور عسر مشتري ولو يبيع الثمن ، هرب أولا ،  
حجر عليه لفلس ، أو غيب ماله ببعيد .

## فصل

في التصرف في المبيع قبل قبضه ، وما يحصل به قبضه<sup>(١)</sup>

( ومن اشترى مكيلاً ونحوه ) وهو الموزون ، والمعدود ،  
والمذروع ( صح ) البيع .<sup>(٢)</sup> ( ولزم بالعقد ) حيث لا خيار<sup>(٣)</sup>  
( ولم يصح تصرفه فيه ) ببيع ، أو هبة ، أو إجارة<sup>(٤)</sup> أو  
رهن ، أو حوالة ( حتى يقبضه )<sup>(٥)</sup> .

(١) أي قبض المبيع من عد أو ذرع ونحو ذلك ، وحكم الإقالة ، وغير ذلك .  
(٢) ولو كان قفيزاً من صبرة ، أو رطلاً من زبرة حديد ونحوه ، ومكيل ،  
أصله : مكيول ، معتل العين ، كبيع أصله مبيوع ، والمكيل والموزون : محله باب  
الربا ، لأن الكيل والوزن من جملة علل الربا .

(٣) أي لزم المبيع لتمام شروطه ، وملك بالعقد إجماعاً ، حيث لا خيار لهما ،  
أو لأحدهما ، إلى أمد ، ولا خيار مجلس ، كباقي المبيعات ، وسواء احتاج لحق  
توفية أو لا ، إلا ما يوجب الرد بنحو عيب .

(٤) أي ولم يصح تصرف المشتري فيما اشتراه ، بكيل ، أو وزن ، أو عد ،  
أو ذرع ، بيع ، أو هبة ولو بلا عوض ، أو إجارة ، حتى يقبضه ، لما يأتي .

(٥) أي ولم يصح تصرف المشتري برهن ، ولو بعد قبض ثمنه ، أو حوالة عليه ،  
أو به ، قبل قبضه صورة للاحقيقة ، وإلا فشرط الحوالة كما يأتي أن تكون في ذمة على  
ما في ذمة ، وقيل معنى الحوالة عليه هنا ، توكيل الغريم في قبضه لنفسه ، نظير ماله ،  
لأنه ليس في الذمة ، وكذا الثمن إذا وقع بإحدى الصور الأربع ، الكيل والوزن =



لقوله عليه السلام « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه »  
متفق عليه<sup>(١)</sup> ويصح عتقه<sup>(٢)</sup> وجعله مهراً ، وعوض خلع<sup>(٣)</sup>  
ووصية به<sup>(٤)</sup> .

---

= والعد والذرع ، قال الوزير وغيره : اتفقوا على أن الطعام إذا اشترى مكايلة  
أو موازنة أو معادة ، فلا يجوز لمن اشتراه أن يبيعه من آخر ، أو يعاوض به ،  
حتى يقبضه الأول ، فإن القبض شرط في صحة هذا البيع .

(١) وفي لفظ « حتى يقبضه » وحكاه الشيخ إجماعاً ، ولمسلم « حتى يكتاله »  
أي حتى يأخذه بالكيل ، قال ابن عباس : ولا أحسب غيره إلا مثله ، ولأحمد  
« إذا اشترت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه » ولأبي داود « نهى أن تباع السلع حيث  
تبتاع ، حتى يحوزها التجار إلى رحالهم » قال الشيخ ، وابن القيم وغيرهما :  
علة النهي عن البيع قبل القبض ، عجز المشتري عن تسلمه ، لأن البائع قد يسلمه ،  
وقد لا يسلمه ، لا سيما إذا رأى المشتري قد ربح ، فإنه يسعى في رد البيع إما  
بجح ، أو احتيال في الفسخ ، وتأكد بالنهي عن ربح ما لم يضمن .

(٢) أي عتق المبيع قبل قبضه ، لقوة سرائته ، كما لو اشترى عبداً على أنهم  
عشرة فأعتقهم قبل عددهم ، صح العتق قولاً واحداً ، قال الشيخ : يملك المشتري  
المبيع بالعقد ، ويصح عتقه قبل قبضه إجماعاً فيهما .

(٣) أي ويصح جعل المبيع مهراً قبل قبضه ، ويصح جعله عوض خلع ،  
لإغتفار الغرر اليسير فيهما ، فخرج عن حكم البيع إذ البيع لا تغتفر فيه الجهالة  
اليسيرة .

(٤) أي قبل قبضه ، لأنها ملحقة بالإرث ، وتصح بالمعلوم ، وكذا كل ما ملك  
بعقد سوى البيع ، قال الشيخ : ومن اشترى شيئاً ، لم يبعه قبل قبضه ، سواء المكيل  
والموزون وغيرهما ، وسواء كان المبيع من ضمان المشتري أولاً ، وعلى ذلك تدل =

وإن اشترى المكيل ونحوه جزافاً ، صح التصرف فيه قبل قبضه <sup>(١)</sup>  
لقول ابن عمر رضي الله عنه : مضت السنة أن ما أدركته  
الصفقة حياً مجموعاً ، فهو من مال المشتري <sup>(٢)</sup> ( وإن تلف )  
المبيع بكيل ونحوه <sup>(٣)</sup> .

---

= أصول أحمد ، ويجوز التصرف فيه بغير البيع ، ويجوز بيعه لبائعه ، والشركة فيه ،  
وكل ما ملك بعقد سوى البيع فإنه يجوز التصرف فيه قبل قبضه ، بالبيع وغيره ،  
لعدم قصد الربح ، وإذا تعين ملك لإنسان في موروث ، أو وصية أو غنيمة ، لم يعتبر -  
لصحة تصرفه - قبضه ، بلا خلاف .

(١) لأن التعيين كالقبض ، هذا المذهب عند بعض الأصحاب .

(٢) أي فدل على جواز التصرف في الصبرة قبل القبض ، وقال الشيخ عبد  
الرحمن بن حسن : الدليل لا يطابق المدعى ، لعدم تلازم الضمان ، وجواز التصرف ،  
بدليل ما في الصحيحين : كانوا يتبايعون الطعام جزافاً بأعلى السوق ، فنهاهم  
صلى الله عليه وسلم أن يبيعه حتى ينقلوه ، وقوله « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى  
يقبضه » اهـ .

وتواتر النهي عن بيع مطلق الطعام حتى يقبضه ، من غير فرق بين الجزاف  
وغيره ، وهو رواية عن الإمام أحمد ، ومذهب الجمهور ، وجاء الأمر أيضاً بنقله ،  
وقال الشيخ : يتمتع التصرف في صبرة الطعام المشتراة جزافاً ، واختاره الخرقى ،  
وهذه طريقة الأكثرين ، وذكر أنه يفضي إلى إنكار البائع البيع ، واختاره ابن القيم  
وغيره ، وثبتت السنة « حتى ينقل » .

(٣) كالموزون ، والمعدود ، والمذروع قبل قبضه ، فمن ضمان البائع .

أو بعضه ( قبل ) قبضه ( فمن ضمان البائع ) <sup>(١)</sup> وكذا لو تعيب قبل قبضه <sup>(٢)</sup> ( وإن تلف ) المبيع المذكور ( بأفة سماوية ) <sup>(٣)</sup> لا صنع لآدمي فيها ( بطل ) أي انفسخ ( البيع ) <sup>(٤)</sup> وإن بقي البعض ، خير المشتري في أخذه بقسطه من الثمن <sup>(٥)</sup> ( وإن أتلفه ) أي المبيع بكيل أو نحوه ( آدمي ) سواء كان هو البائع أو أجنبياً <sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي أو تلف بعض المبيع بكيل ونحوه قبل قبضه ، فمن ضمان بائع ، وأما نماؤه فللمشتري ، فإنه ملكه .

(٢) أي قبل قبض المشتري للمبيع بكيل ونحوه ، فمن ضمان البائع ، وينتقل الضمان إلى المشتري بتمكّنه من القبض .

(٣) أي عاهة كبرد ونحوه .

(٤) أي فيما تلف بأفة سماوية ، سواء كان التالف البعض أو الكل ، لأنه من ضمان بائعه ، وفسر الشارح البطلان بالفسخ ، لأن البطلان لا يكون إلا فيما إذا اختل شيء من أركانه أو شروطه ، وهنا ليس كذلك .

(٥) أي قسط ما بقي من المبيع ، وكذا لو تعيب عند البائع ، أو رده ، لتفريق الصفقة عليه .

(٦) أي سواء كان المتلف للمبيع - بكيل ونحوه - البائع ، أو أجنبياً غير البائع وغير المشتري .

(خير مشتر بين فسخ) البيع ، ويرجع على بائع بما أخذ من ثمنه<sup>(١)</sup> (و) بين (إمضاء ، ومطالبة متلفه ببدله) أي بمثله إن كان مثلياً<sup>(٢)</sup> أو قيمته إن كان متقوماً<sup>(٣)</sup> وإن تلف بفعل مشتر ، فلا خيار له ، لأن إتلافه كقبضه<sup>(٤)</sup> (وما عداه) أي عدا ما اشترى بكيل ، أو وزن ، أو عدد ، أو ذرع كالعبد والدار<sup>(٥)</sup> .

(١) أي الذي دفعه للبائع ، لأنه مضمون عليه إلى قبضه ، وكالخيار في المبيع المغيب ، وللبائع مطالبة متلفه ببدله ، لأنه لما فسخ المشتري عاد الملك للبائع ، فكان له الطلب على المتلف .

(٢) أي وخير مشتر بين إمضاء للبيع ومطالبة متلف المبيع بعثله ، إن كان المبيع المتلف مثلياً كالملكيل والموزون .

(٣) أي على متلف ، وهو ما لم يصدق عليه حد المثلي ، كالجواهر ، لأن الإتلاف كالغيب ، وعند طائفة : الضمان بالمثل ، اختاره الشيخ وابن القيم ، لقصة القصعة ، وعلم منه أن العقد لا يفسخ بتلفه بفعل آدمي ، بخلاف تلفه بفعل الله تعالى ، لأنه لا مقتضي للضمان ، سوى حكم العقد ، بخلاف إتلاف الآدمي فإنه يقتضي الضمان بالبدل إن أمضى العقد ، وحكم العقد يقتضي الضمان بالثمن إن فسخ ، فكانت الخيرة للمشتري بينهما ، والتالف قبل قبضه بأقفة مما ذكر ، من ضمان بائع .

(٤) ولو كان الإتلاف غير عمد ، وكذا إتلاف متهب بإذن واهب كقبضه ، ويسعر الثمن على المشتري إذا أتلف المبيع ونحوه ، فينقده للبائع إن لم يكن دفعه ، وإن كان دفعه فلا رجوع له به .

(٥) أي العبد المعين ، والدار المعينة والأرض ، والثوب ، لم يذكر ذرعهما ، =

( يجوز تصرف المشتري فيه قبل قبضه )<sup>(١)</sup> لقول ابن عمر :  
 كنا نبيع الإبل بالبيع<sup>(٢)</sup> بالدرهم ، فنأخذ عنها الدنانير ،  
 وبالعكس<sup>(٣)</sup> فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « لا  
 بأس أن تؤخذ بسعر يومها ، ما لم يتفرقا وبينهما شيء »  
 رواه الخمسة<sup>(٤)</sup> .

---

=والصبرة المعينة ، وكنصف ذلك ونحوه ، لأن التعيين كالقبض ، وككيل ونحوه  
 بيع جزافاً .

(١) أي يبيع ، وإجارة ، ورهن ، وعق ، وغير ذلك ، سواء تمكن من قبضه  
 أولا ، وعنه : لا يجوز . وهو قول أكثر العلماء ، ومذهب أبي حنيفة والشافعي ،  
 لا يرون بيع شيء قبل قبضه ، واختاره الشيخ وغيره .

(٢) وليبهيقي : في بيع الغرقد . ولم يكن إذ ذاك فيه قبور ، والآن هو معروف  
 بالمقبرة ، شرقي مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣) أي نبيع بالدنانير ، ونأخذ الدرهم ، وفي لفظ : أبيع بالدنانير ، وأخذ  
 مكانها الورق ، وأبيع بالورق ، وأخذ مكانها الدنانير .

(٤) وصححه الحاكم ، والحديث استدلوا به على جواز تصرف المشتري في  
 المبيع قبل قبضه ، وقالوا : إن قيل مقتضى الحديث صحة التصرف فيما يحتاج لحق  
 توفية قبل قبضه ، قيل : إنها في الذمة فليست كبيع ، بل هي من قبيل بيع الدين  
 لمن هو عليه ، بالدين لمن هو عليه ، وهو صحيح بشرطه ، والحديث دليل على جواز  
 قضاء الذهب عن الفضة وبالعكس ، وأن جواز الاستبدال مقيد بالتقايض في المجلس ،  
 وتقدم النهي عن التصرف في المبيع قبل قبضه ، وهو مذهب الجمهور .

إلا المبيع بصفة ، أو رؤية متقدمة<sup>(١)</sup> فلا يصح التصرف فيه قبل قبضه<sup>(٢)</sup> ( وإن تلف ما عدا المبيع بكييل ونحوه فمن ضمانه ) أي ضمان المشتري<sup>(٣)</sup> لقوله عليه السلام « الخراج بالضمان »<sup>(٤)</sup> وهذا المبيع للمشتري ، فضمانه عليه<sup>(٥)</sup> وهذا ( ما لم يمنعه بائع من قبضه )<sup>(٦)</sup> .

---

(١) ولو كان غير مكييل ، أو موزون ، أو معدود ، أو مذروع .

(٢) أي قبض مشتر ، لأنه تعلق به حق توفية ، فأشبه المبيع بكييل أو نحوه ، وظاهره : ولو بعث ، أو جعله مهرأ ونحوه ، ولعله غير مراد ، بل المراد التصرف السابق .

(٣) ظاهره : تمكن من قبضه أولاً ، وقال الشيخ : لا يكون من ضمانه إلا إذا تمكن من قبضه . وقال : ظاهر المذهب الفرق بين ما تمكن من قبضه وغيره ، ليس الفرق بين المقبوض وغيره .

(٤) أي خراج المبيع — وهو غلته وفائدته — لمن هو في ضمانه ، وضمان المبيع بعد القبض على المشتري ، فكان له خراجه ، فالباء متعلقة بمحذوف ، تقديره : مستحق بالضمان . أي بسببه ، فما يحصل من غلة العين — المبتاعة — للمشتري ، ولا شيء عليه لما انتفع به ، لضمان أصله ، والحديث رواه الخمسة ، وصححه الترمذي .

(٥) أي المبيع ملك للمشتري ، له دخله وغلته ، وهو ضامن لرقبته ، إن تلف في يده صار من ضمانه ، ولم يكن له رده على البائع .

(٦) أي وهذا الحكم — في أن ضمان المبيع على المشتري — ما لم يمنع المشتري بائع من قبض المبيع ، ولو لقبض ثمنه .

فإن منعه حتى تلف ، ضمنه ضمان غصب<sup>(١)</sup> والثمر على  
الشجر ، والمبيع بصفة ، أو رؤية سابقة ، من ضمان بائع<sup>(٢)</sup>  
ومن تعين ملكه في موروث ، أو وصية ، أو غنيمة ، فله التصرف  
فيه قبل قبضه<sup>(٣)</sup> (ويحصل قبض ما بيع بكيل ) بالكيل ( أو )  
بيع بـ ( وزن ) بالوزن<sup>(٤)</sup> ( أو ) بيع بـ ( عد ) بالعد ( أو ) بيع  
بـ ( نذر ) بذلك ( النذر )<sup>(٥)</sup> .

(١) وهو أن يسلم المبيع للمشتري ، بنمائه المتصل ، والمنفصل ، لا ضمان عقد .  
(٢) أي والثمر على الشجر قبل جذاذه من ضمان بائع ، حتى يجذبه مشتر ،  
والمبيع بصفة — معيناً أو في الذمة — أو رؤية متقدمة — بزمن لا يتغير المبيع فيه  
عرفاً — من ضمان بائع ، لأنه يتعلق به حق توفية ، وما لا يدخل في ضمان مشتر  
أربعة أنواع ، ما اشتراه بكيل ونحوه ، أو بصفة أو رؤية متقدمة ، وما منعه بائع  
قبضه ، والثمر على الشجر ، والحب المشتد ، ويصح تصرفه في النوعين الآخرين ،  
فبين ما يدخل في ضمانه ، وما لا يصح تصرفه فيه ، عموم وخصوص ، فكل ما لا  
يصح تصرفه فيه ، لا يدخل في ضمانه ، وليس كل ما لا يدخل في ضمانه لا يصح  
تصرفه فيه .

(٣) بلا خلاف ، لعدم ضمانه بعقد معاوضة ، فملكه عليه تام ، لا يتوهم غرر  
الفسخ فيه ، كبيع مقبوض ، ووديعة ، ومال شركة ، وعارية ، فلم يعتبر لصحة  
تصرفه فيه قبضه .

(٤) للخبر الآتي ، والمرجع في كيفية الإكتيال إلى عرف الناس في أسواقهم ،  
من زلزلة كيل ، أو عدمها ، ونحو ذلك .

(٥) ويصح قبض مبيع متعين ، بغير رضا بائع .

لحديث عثمان يرفعه « إذا بعث فكل ، وإذا ابتعت فاكتل »  
رواه الإمام<sup>(١)</sup> وشرطه حضور مستحق ، أو نائبه<sup>(٢)</sup> ويصح  
استنابة من عليه الحق للمستحق<sup>(٣)</sup> ومؤونة كيال ، ووزان ،  
وعداد ، ونحوه على باذل<sup>(٤)</sup>

---

(١) أي أحمد بن حنبل رحمه الله ، ورواه البخاري تعليقا ، وروى الأثرم  
« إذا سميت الكيل فكل » .

(٢) أي وشرط صحة القبض حضور مستحق المبيع : — أو حضور نائبه —  
كياله ، أو وزنه ، أو عده ، أو ذرعه ، للخبر ، فإذا ادعى بعد ذلك نقصان ما اكتاله  
أو اتزنه ، أو عده ، أو ذرعه ، لم يقبل ، أو ادعى أو أحدهما أنهما غلطا فيه ،  
أو ادعى البائع زيادة ، لم يقبل قولها ، لأن الظاهر خلافه

(٣) فلو قال : اكتل من هذه الصبرة قدر حقلك ، ففعل صح ، لقيام الوكيل  
مقام موكله ، ومتى وجده زائداً أعلمه به ، وإن قبضه ثقة بقول باذل أنه قدر حقه ،  
ولم يحضر كياله أو وزنه ، قبل قوله في قدر نقصه ، وإن صدقه في قدره ، بريء  
من عهده ، ولو دفع إليه الوعاء فقال : كله . فقيل : يصير مقبوضاً .

(٤) أي وأجرة كيال لمكيل ، ووزان لموزون ، وعداد لمعدود ، ونقاد لمنقود ،  
وتصفية ما يحتاج لتصفيته ، ونحو ذلك ، على باذل ، بائع أو غيره ، لأنه تعلق به  
حق توفية ، ولا تحصل إلا بذلك ، أشبه السقي على بائع الثمرة ، ولعموم  
( إذا اكتالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوهم ، أو وزنوهم يخسرون ) وأجرة  
النقل لمنقول تكون على قابض ، وأجرة الدلال على بائع ، وهو العرف المطرد ،  
إلا مع شرط .



ولا يضمن ناقد حاذق أمين خطأ<sup>(١)</sup> ( و ) يحصل القبض ( في صبرة<sup>(٢)</sup> وماينقل ) كثياب وحيوان ( بنقله<sup>(٣)</sup> و ) يحصل القبض في ( ما يتناول ) كالجواهر والأثمان ( بتناوله )<sup>(٤)</sup> إذ العرف فيه ذلك<sup>(٥)</sup> ( وغيره ) أي غير ما ذكر ، كالعقار ، والثمرة على الشجر ، قبضه ( بتخليته ) بلا حائل<sup>(٦)</sup> .

---

(١) سواء كان متبرعاً ، أو بأجرة ، إذا لم يقصر ، لأنه أمين ، فإن لم يكن حاذقاً ، أو كان غير ذي أمانة وعدالة ، فهو ضامن ، لتغديره ، كما لو تعمد ، ولا فرق بين كونه بأجرة أولاً .

(٢) بنقلها ، لخبر : كنا نشترى الطعام جزافاً ، فنهانا النبي صلى الله عليه وسلم أن نبيعه ، حتى ننقله .

(٣) وكأحجار ، وطواحين ، وعبارة المبدع وغيره : إن كان حيواناً ، فقبضه تمشيته من مكانه .

(٤) أي باليد ، وكذا كتب ، ونحو ذلك .

(٥) أي فيكون قبضاً شرعياً ، يعطى أحكام القبض في نحو المكيل ، وقال بعض أهل العلم : الرجوع إلى العرف أحد القواعد الخمس ، التي بني عليها الفقه .

(٦) أي مانع من قبضه ، والتخلية ليست شرطاً ، وإنما ذلك تعريف لقبض نحو العقار ، وهو الضيعة ، والبناء ، والأرض ، والغراس ، أن يخلي بينه وبين المشتري ، والتمر على الشجر ، قبضه أن يخلي بينه وبين مشتريه ، يتصرف فيه تصرف المالك .

بأن يفتح له باب الدار<sup>(١)</sup> أو يسلمه مفتاحها ونحوه<sup>(٢)</sup> وإن كان فيها متاع للبائع ، قاله الزركشي<sup>(٣)</sup> ويعتبر لجواز قبض مشاع ينقل إذن شريكه<sup>(٤)</sup> ( والإقالة ) مستحبة<sup>(٥)</sup> لما روى ابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً « من أقال مسلماً أقال الله عشرته يوم القيامة »<sup>(٦)</sup> .

---

(١) أو باب العقار إن كان محاطاً ، وإلا فيخلى بينه وبين التصرف فيه .

(٢) كأن يسلمه مقود الدابة أو يرسلها معه ، وإسلام المفتاح ليفتح به ، وإن شاء أرجعه إليه أو تركه ، وكل ما عده الناس قبضاً صح ، لأن القبض مطلق في الشرع ، فيرجع فيه إلى العرف .

(٣) أي يحصل قبضها بتسليم مفتاحها ونحوه ، وإن كان فيها متاع للبائع عملاً بالعرف .

(٤) أي في قبضه لأن قبضه نقله ، ونقله لا يتأتى إلا بنقل حصة شريكه ، فيسلم البائع الكل فإن أبى المشتري التوكيل وأبى الشريك التوكيل ، نصب الحاكم أميناً يقبض ، ويصير نصيب الشريك أمانة في يد القابض ، وإن سلمه بلا إذن فغاصب وعلم منه : أن قبض مشاع لا ينقل ، لا يعتبر له إذن شريك ، لأن قبضه تخليته ، وليس فيها تصرف .

(٥) أي لأحد المتعاقدين عند ندم الآخر ، إما لظهور الغبن ، أو زوال الرجاحة ، أو لانعدام الثمن ، أو غير ذلك ، وأجمعوا على مشروعيتها .

(٦) ورواه أبو داود بدون لفظ القيامة ؛ أي : غفر زلته وخطيئته ، لإحسانه إلى صاحبه ، وفي فضل الإقالة أحاديث أخر .

وهي ( فسخ ) لأنها عبارة عن الرفع والإزالة<sup>(١)</sup> يقال : أقال الله عثرتك . أي أزالها<sup>(٢)</sup> فكانت فسخاً للبيع لا بيعاً<sup>(٣)</sup> ف ( تجوز قبل قبض المبيع )<sup>(٤)</sup> ولو نحو مكيل<sup>(٥)</sup> ولا تجوز إلا ( بمثل الثمن ) الأول ، قدرأً ونوعاً<sup>(٦)</sup> لأن العقد إذا ارتفع ، رجع كل منهما بما كان له<sup>(٧)</sup> وتجاوز بعد نداء الجمعة<sup>(٨)</sup> .

---

(١) والفسخ : رفع العقد من حين الفسخ ، لا من أصله ، سواء وقع بإقالة ، أو خيار شرط ، أو عيب ، فما حصل من كسب ، أو نماء منفصل فلمشت ، لخبر « الخراج بالضمان » .

(٢) وفي القاموس : قلته البيع بالكسر ، وأقلته : فسخته ، واستقاله طلب إليه أن يقيله ، وتقایل البيعان ، وأقال الله عثرتك ؛ وأقالها .

(٣) أي فسخاً لعقد البيع ، وليست بيعاً ، لما تقدم ، فيعتبر لها شروط البيع ، ولجوازها في السلم ، مع إجماعهم على المنع من بيعه قبل قبضه ، فلو كانت بيعاً لم يميزوها فيه .

(٤) من مسلم وغيره ، كبيع في ذمة ، أو بصفة ، أو رؤية متقدمة ، لأنها فسخ ، والفسخ لا يعتبر فيه القبض .

(٥) أي ولو كان المبيع المفسوخ بالإقالة نحو مكيل ، كموزون ، ومعدود ، ومنزوع ، قبل قبضه بكيل ، أو وزن ، أو عد ، أو ذرع ، لأنها فسخ .

(٦) كما سيأتي ، فلو قال مشتر لبائع : أقلني ، ولك كذا . ففعل ، فقد كرهه أحمد ، لشبهه بمسائل العينة .

(٧) فلم تجز الزيادة ولا النقص ، ولا بغير الجنس .

(٨) كسائر الفسوخ ، والمراد النداء الثاني ، ممن تلزمه الجمعة ، كما تقدم .

ولا يلزم إعادة كيل أو وزن<sup>(١)</sup> وتصح من مضارب ، وشريك<sup>(٢)</sup>  
وبلفظ صلح ، وبيع ، ومعاطاة<sup>(٣)</sup> ولا يحث بها من حلف  
لا يبيع<sup>(٤)</sup> ( ولا خيار فيها ) أي لا يثبت في الإقالة خيار  
مجلس<sup>(٥)</sup> ولا خيار شرط ، ونحوه<sup>(٦)</sup> ( ولا شفعة ) فيها لأنها  
ليست بيعاً<sup>(٧)</sup> .

---

- (١) أو عد ، أو ذرع ، لأن الإقالة رفع للعقد ، فلم يحتج لإعادة الكيل ونحوه .  
(٢) ولو فيما اشتراه شريكه ، بشرط أن يكون فيها مصلحة ، ولو بلا إذن  
رب مال ، أو شريك ، لا وكيل في شراء ، لأنه لا يملك الفسخ بغير إذن موكله .  
(٣) لأن القصد المعنى ، فيكتفى بما أداه كالبيع .  
(٤) أي لا يحث بالإقالة من حلف لا يبيع ، ولا ير بها من حلف لبيع ،  
لأنها فسخ ، وليست بيعاً .  
(٥) لأنها فسخ ، والفسخ لا يفسخ ، ولأن المحتال يتعين عليه القبول بالشرع ،  
فليس عقداً اختيارياً ، بل أمر يصدر من المدين للدائن ، والشرع يلزمه بقبوله ،  
وثبت خيار المجلس بطله ، فيكون إبطالاً للحوالة ، وفي الحديث « إذا اتبع  
أحدكم على مليء فليتبع » .  
(٦) كخيار عيب أو تدليس ، أو لفقد شرط ونحو ذلك ، وإذا وقع الفسخ  
بإقالة ، أو خيار شرط ، أو عيب ، أو تدليس أو نحوه ، فهو رفع للعقد من حين  
الفسخ ، كما تقدم .  
(٧) والمقتضي للشفعة هو البيع ، ولم يوجد في الإقالة ، وإنما هي رفع للعقد  
كالرد بالعيب ، ولا ترد به .

ولا تصح مع تلف مئمن<sup>(١)</sup> أو موت عاقد<sup>(٢)</sup> ولا بزيادة على  
مئمن ، أو نقصه أو غير جنسه<sup>(٣)</sup> ومؤونة رد مبيع تقايله على  
بائع<sup>(٤)</sup> .

---

(١) لفوات محل الفسخ ، وتصح مع تلف مئمن .

(٢) أي ولا تصح مع موت عاقد ، أو غيبته ، بائعاً كان أو مشترياً ، لعدم  
تأثيرها .

(٣) أي ولا تصح الإقالة بزيادة على مئمن معقود به ، أو مع نقصه ، أو بغير  
جنس المئمن المعقود به ، لأن مقتضى الإقالة ، رد الأمر إلى ما كان عليه ، ورجوع  
كل منهما إلى ما كان له ، وتقدم أنه لو قال مشتر لبائع : أقلني ولك كذا . ففعل ،  
فقد كرهه أحمد ، لشبهه بمسائل العينة ، لأن السلعة ترجع إلى صاحبها ، ويبقى  
له على المشتري فضل دراهم ، وإن طلب أحدهما الإقالة ، وأبى الآخر ، فاستأنفا  
بيعاً ، جاز بما ذكر .

(٤) لرضاه ببقاء المبيع أمانة بيد مشتر ، بعد التقايل ، فلا يلزمه مؤونة رده  
كوديعة ، بخلاف مؤونة رد المبيع بعيب ، فعلى المشتري .

## باب الربا والصرف<sup>(١)</sup>

الربا مقصور<sup>(٢)</sup> وهو لغة : الزيادة<sup>(٣)</sup> لقوله تعالى ( فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت ) أي علت<sup>(٤)</sup> وشرعاً : زيادة في شيء مخصوص<sup>(٥)</sup> والإجماع على تحريمه<sup>(٦)</sup> .

(١) أي هذا باب يذكر فيه أحكام الربا والصرف ، والحيل ، وما يتعلق بذلك ، وقد اعتنى الشارع بالنهي عن البيوعات الفاسدة ، الربا وغيره ، لأنه يحتاج لبيانها ، لكونها على خلاف الأصل ، لا الصحيحة اكتفاء بالعمل فيها بالأصل ، وباب الربا من أشكال الأبواب على كثير من أهل العلم ، حتى ود عمر أن الرسول صلى الله عليه وسلم عهد إلينا فيما فيه شائبة الربا ، عهداً تنتهي إليه .

(٢) يكتب بالالف والواو والياء .

(٣) يقال : ربا الشيء يربو ؛ زاد وعلا .

(٤) وارتفعت ، وقال ( أن تكون أمة هي أربى من أمة ) أي أكثر عدداً ( وما آتيت من ربا ليربو في أموال الناس ) أي ليكثر ، و « أربى الرجل » إذا عامل في الربا .

(٥) وهو المكيل والموزون ، إما بتفاضل في المكيلات بجنسها ، والموزونات بجنسها ، أو بنسب في المكيلات بالمكيلات ، ولو من غير جنسها ، والموزونات بالموزونات كذلك ، ما لم يكن أحدهما نقداً ، ويطلق الربا على كل بيع محرم .

(٦) أي في الجملة ، فلاربا بين السيد وعبد ، وقيل : ومكاتبه ؛ ونقل رواية =

لقوله تعالى ( وحرّم الربا )<sup>(١)</sup> « والصرف » بيع نقد بنقد<sup>(٢)</sup>  
 قيل : سمي به لصريفهما ، وهو تصويتهما في الميزان<sup>(٣)</sup>  
 وقيل : لانصرافهما عن مقتضى البياعات ، من عدم جواز  
 التفرق قبل القبض ونحوه<sup>(٤)</sup> .

---

= إباحته في دار الحرب ، بل الأصل في تحريمه الكتاب والسنة ، ولاريب أنه أخذ  
 مال من غير عوض ، ومال الإنسان متعلق حاجته ، وله حرمة عظيمة ، وحرمة ماله  
 كحرمة دمه ، فوجب أن يكون حراماً .

(١) وذلك أن المشركين لما اعترضوا على أحكام الله وشرعه و ( قالوا إنما  
 البيع مثل الربا ) أي نظيره ، فلم أحل هذا وحرّم هذا ؟ أبطل الله قولهم ، وأخبر  
 أن الذين يعاملون به ( لا يقومون ) من قبورهم مما يصيبهم بسبب أكله ( إلا كما  
 يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ) أي كما يقوم المصروع حال صرعه ، رداً على  
 ما قالوه من الإعتراض بتفريق الله بين البيع والربا حكماً ، ثم قال ( فمن جاءه  
 موعظة من ربه فانتهى ، فله ما سلف ، وأمره إلى الله ، ومن عاد فأولئك أصحاب  
 النار ، هم فيها خالدون ، يمحى الله الربا ) وفي الخبر « وإن كثّر فعاقبته إلى قل »  
 ثم قال ( وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوا ، فأذّنوا بحرب  
 من الله ورسوله ) وفي الصحيح « اجتنبوا السبع الموبقات » يعني المهلكات ، وذكر  
 منها « أكل الربا » ولعن آكل الربا ، وموكله ، وكاتبه ، وشاهده ، وغير ذلك  
 من الأحاديث الدالة على تحريمه ، حتى ذكر الشيخ أن الشهادة على العقود المحرمة ،  
 — على وجه الإعانة عليها — حرام .

(٢) سواء اتحد الجنس أو اختلف ، وهو لغة النقل والرد .

(٣) وسمت العرب صرير الباب والبكرة صريفاً ، لتصويتهما .

(٤) كعدم الزيادة في بيع نحو : بر بير ، وفي القاموس : وصرف الحديث أن =

والربا نوعان ، ربا فضل ، وربا نسيئة<sup>(١)</sup> و ( يحرم ربا الفضل في ) كل ( مكيل ) بيع بجنسه<sup>(٢)</sup> مطعوماً كان كالبر<sup>(٣)</sup> أو غيره كالأشنان<sup>(٤)</sup> ( و ) في كل ( موزون بيع بجنسه )<sup>(٥)</sup> مطعوماً كان كالسكر<sup>(٦)</sup> .

---

= يزداد فيه ويُحسّن ، من الصرف في الدراهم ، وهو فضل بعضه على بعض في القيمة ، وكذلك صرف الكلام .

(١) والفضل الزيادة ، والنساء التأخير ، قال ابن القيم : الأول جلي ، والثاني خفي ، فالجلي حرم لما فيه من الضرر العظيم ، والخفي حرم لأنه ذريعة إلى الجلي ، فتحريم الأول قصداً ، وتحريم الثاني وسيلة ، فتحريمه من باب سد الذرائع .

(٢) لعدم التماثل بالإجماع ، للخبر الآتي وغيره ، ولو كان يسيراً لا يتأتى كيّله .

(٣) والشعير ، والذرة ، والدخن ، والأرز ، والعدس ، والتمر ، والباقلا ، ونحو ذلك من الثمار والحبوب المطعومة ، فلا يباع إلا متساوياً ، والتساوي لا يعرف إلا بمعياره الشرعي وهو الكيل .

(٤) أي أو كان غير مطعوم كحب الأشنان ، وحب القطن ، ونحو ذلك من جميع المكيلات .

(٥) أي ويحرم ربا الفضل في كل موزون بيع بجنسه ، لعدم التماثل ، بالإجماع .

(٦) والدهن ، والخل ، واللبن ، واللحم ، ونحوه .



أَوْ لَا كَالْكُتَانِ<sup>(١)</sup> لحديث عبادة بن الصامت مرفوعاً « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يداً بيد » رواه أحمد ومسلم<sup>(٢)</sup> .

---

(١) والقطن ، وكالحريز ، والصوف ، والحديد ، والنحاس ، والذهب ، والفضة ، ونحو ذلك ، وفي الاختيارات : العلة في تحريم ربا الفضل الكيل والوزن مع الطعم ، وهو رواية عن أحمد ، وطائفة خصت المكيلات بالقوت ، وصوبه ابن القيم .

« قاعدة » كل شيء اجتمع فيه الكيل والوزن والطعم ، من جنس واحد ، ففيه الربا ، رواية واحدة ، كالأرز ، والدخن ، والذرة ، والقطنيات ، والدهن ، واخل ، واللبن ، واللحم ، ونحوه ، وهذا قول أكثر أهل العلم ، وما انعدم فيه الكيل والوزن والطعم ، أو اختلف جنسه ، فلا ربا فيه ، رواية واحدة ، وهو قول أكثر أهل العلم ، كالتين ، والنوى ، والقت ، والطين ، إلا الأرمني ، فإنه يؤكل دواء ، فيكون موزوناً مأكولاً ، فهو من القسم الأول ، وما وجد فيه الطعم وحده ، أو الكيل ، أو الوزن ، من جنس واحد ، ففيه الخلاف ، وقال الشارح : الأولى حله .

(٢) فدل الحديث على تحريم بيع الذهب بالذهب ، بجميع أنواعه ، من مضروب وغيره ، والفضة بالفضة ، بجميع أنواعها إلا مثلاً بمثل ، يداً بيد ، سواء بسواء ، وحكاه النووي وغيره إجماعاً ، والبر بالبر وهو الحنطة ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر بجميع أنواعه ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل في المقدار ، سواء بسواء ، وروي « وزناً بوزن » فلا يباع موزون بجنسه إلا وزناً ، ولا مكيل بجنسه إلا كيلاً اتفاقاً ، لعدم تحقق التماثل بغير معياره الشرعي « يداً بيد » أي حالاً ، مقبوضاً في المجلس ، قبل افتراق أحدهما عن الآخر . =

ولا ربا في ماء<sup>(١)</sup> ولا فيما لا يوزن عرفاً لصناعته كفلوس<sup>(٢)</sup>  
غير ذهب ، وفضة<sup>(٣)</sup> .

---

= وحكى الوزير وغيره لإجماع المسلمين على أنه لا يجوز بيع جنس منها بجنسه إلا مثلاً بمثل ، يدأيد ، وأنه لا يباع غائب منها بناجز ، وحرّم في هذا الجنس الربا من طريق الزيادة والنساء ، وإذا اتفقا في العلة ، واختلفا في الجنس ، منع النساء ، وجاز التفاضل ، وإن اختلفا في العلة جاز النساء والتفاضل ، واستثنى النقدان من الموزونات ، لئلا ينسد باب السلم ، ولإجماعهم على جواز إسلامهما في الموزونات من الحديد وغيره .

(١) لإباحته في الأصل ، وعدم تموله عادة ، وضعف العلة التي هي الكيل ، فلم تؤثر .

(٢) فمعمول الصفر ، والنحاس ، والرصاص ، والفلوس — ولو كانت نافقة — لا يجري فيه الربا ، لخروجه عن الكيل والوزن بالصناعة عن علة الوزن ، وعدم النص والإجماع ، وهذا مذهب جمهور العلماء .

(٣) أي غير ما يعمل منهما ، فلا يخرجهما عن أن يكونا ربويين ، فالخلي لا تخرجه صنعه عن الربا ، عند الأكثر ، والمعتمد : ما لا يوزن لصناعته ، في غير الذهب والفضة ، فأما الذهب والفضة ، فلا يصح مطلقاً ، لكونهما موزونين جنس ، وعن أحمد : العلة فيهما الثمنية ، وهو قول مالك ، والشافعي ، قال ابن القيم : وهو الصواب ، فإنهم أجمعوا على جواز إسلامهما في الموزونات من النحاس ، والحديد ، وغيرهما . وقال : التعليل بالوزن ليس فيه مناسبة ؛ وذكر نحواً من ثلاثين دليلاً على صحة التعليل بالثمنية ، واحتج هو والشيخ بأن الخلي كان عند الصحابة ، ولم يجيء أن يبعه بتقد ممنوع ، فإنه لا بد أن يتابعوه ، والمانعون معهم أصل المنع ، والأحوط المنع .

ولا في مطعم ولا يكال ولا يوزن ، كبيض ، وجوز<sup>(١)</sup> ( ويجب فيه ) أي يشترط في بيع مكيل أو موزون بجنسه مع التماثل ( الحلول والقبض )<sup>(٢)</sup> من الجانبين ، بالمجلس<sup>(٣)</sup> لقوله عليه السلام فيما سبق « يداً بيد »<sup>(٤)</sup> ( ولا يباع مكيل بجنسه إلا كيلاً )<sup>(٥)</sup> فلا يباع بجنسه وزناً ، ولو تمرة بتمرة<sup>(٦)</sup> .

---

(١) وتفاح ، ورماني ، وبطيخ ، وحيوان ، فيجوز بيع بيضة ، وجوزة ، وبطيخة ، بمثلها لأنه ليس مكيلاً ، ولا موزوناً ، قال حمد بن معمر : وما جرى هذا المجرى ، يجوز فيه التفاضل ، إذا كان يداً بيد .

(٢) وهذا بإجماع المسلمين ، وفي المستوعب : يشترط القبض في ثمانية من العقود ، السلف ، والصرف ، وما يدخله الربا ، والرهن ، والقرض ، والهبة ، والهدية ، والصدقة .

(٣) متعلق بالقبض ، أي : يشترط إقباض البائع المبيع ، والمشتري الثمن ، بمجلس العقد .

(٤) أي فيما سبق قريباً من حديث عبادة « ولا يباع منها غائب بناجز » ولا نزاع في ذلك ، تسلم يد البائع المبيع للمشتري ، وتسلم يد المشتري الثمن ، ويستلم كل منهما من الآخر بالمجلس ، قبل افتراق أحدهما عن الآخر .

(٥) كتمر بتمر ، وبر ببر ، وشعير بشعير ، وكذا سائر الحبوب والمائعات ، لأن الكيل هو معياره الشرعي .

(٦) أي وزناً ، لخروجه عن جنس المشروع المأمور به .

( ولا ) يباع ( موزون بجنسه إلا وزناً )<sup>(١)</sup> فلا يصح كيلاً<sup>(٢)</sup> لقوله عليه السلام « الذهب بالذهب وزناً بوزن ، والفضة بالفضة وزناً بوزن ، والبر بالبر كيلاً بكيل ، والشعير بالشعير كيلاً بكيل » رواه الأثرم ، من حديث عبادة بن الصامت<sup>(٣)</sup> ولأن ماخولف معياره الشرعي ، لا يتحقق فيه التماثل<sup>(٤)</sup>

---

(١) كذهب بذهب ، وفضة بفضة ، ونحاس بنحاس ، وحديد بحديد ، ونحو ذلك مما أصله الوزن .

(٢) لا اعتبار الشارع المساواة في الموزونات بالوزن ، وفي المكيلات بالكيل ، فمن خالف ذلك خرج عن جنس المشروع المأمور به ، إذ المساواة المعتبرة فيما يحرم فيه التفاضل ، هي المساواة في معياره الشرعي .

(٣) فأما الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، وزناً بوزن ، فهو في صحيح مسلم وغيره ، وأما البر ونحوه فجاء مدأً بمد ، أي مكيالاً بمكيال ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء ، ولأبي داود « مدين بمدين » وحكى الوزير وغيره الإنفاق على أنه لا يباع موزون بجنسه إلا وزناً ، ولا مكيل بجنسه إلا كيلاً ، لعدم تحقق التماثل بغير معياره الشرعي ، وأما ما لا يتهيأ فيه الكيل ، كالتمور التي تغشاها المياه فالوزن ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما ثبت عنده كيل التمر بالمدينة ، جعل الكيل معياراً له ، فيستفاد منه تأصيل المماثلة ، وفي الاختيارات : وما لا يختلف فيه الكيل والوزن ، — مثل الأدهان — يجوز بيع بعضه ببعض كيلاً ووزناً .

(٤) أي فلا يجوز إلا بمعياره الشرعي ، وهو الكيل في المكيل ، والوزن في الموزون ، ولا عبرة بالمساواة في القيمة ، مع اختلاف الكيل أو الوزن .

والجهل به ، كالعلم بالتفاضل<sup>(١)</sup> ولو كيل المكيل ، أو وزن الموزون ، فكانا سواءً صح<sup>(٢)</sup> ( ولا ) يباع ( بعضه ) أي بعض المكيل أو الموزون ( ببعض ) من جنسه ( جزافاً ) لما تقدم<sup>(٣)</sup> ما لم يعلما تساويهما في المعيار الشرعي<sup>(٤)</sup> فلو باعه صبرة بأخرى ، وعلما كيلهما وتساويهما<sup>(٥)</sup> أو تباعاهما مثلاً بمثل ، وكيلتا فكانتا سواءً صح<sup>(٦)</sup> .

(١) أي والجهل بالتماثل ، — حالة العقد على مكيل بجنسه ، أو على موزون بجنسه — كالعلم بالتفاضل ، في منع الصحة إذا اتحد جنس المكيل أو الموزون .

(٢) أي ولو بيع المكيل بجنسه كيلاً ، أو بيع الموزون بجنسه وزناً ، فكانا سواءً في معيارهما الشرعي ، صح البيع ، للعلم بالتماثل ، المنصوص عليه في قوله « مثلاً بمثل ، سواءً بسواء ، يداً بيد » .

(٣) أي من الحديث ، والتعليل ، فلو باع بعض ربوي ببعض من جنسه جزافاً ، لم يصح البيع ، أو كان الجزاف من أحد الطرفين ، كمدير ير جزافاً ، لعدم العلم بالتساوي ، والجزاف — بضم الجيم وتكسر — الحُدس في البيع والشراء ، ويقال : الجزافة ، والمجازفة ، وهو بيع الشيء بالشيء بلا كيل ، ولا وزن .

(٤) وهو الكيل في المكيل ، والوزن في الموزون .

(٥) أي علم المتعاقدان كيل الصبرتين ، وعلما تساويهما في الكيل ، صح البيع ، للعلم بالتساوي .

(٦) أي تباع المتعاقدان الصبرتين مثلاً بمثل ، وهما مجهلان كيلهما ، وكالاهما ، =

وكذا زبرة حديد بأخرى من جنسها<sup>(١)</sup> ( فإن اختلف الجنس )  
كبر بشعير ، وحديد بنحاس<sup>(٢)</sup> ( جازت الثلاثة ) أي الكيل ،  
والوزن ، والجفاف<sup>(٣)</sup> لقوله عليه السلام « إذا اختلفت هذه  
الأشياء ، فبيعوا كيف شئتم ، إذا كان يداً بيد » رواه مسلم ،  
وأبو داود<sup>(٤)</sup> .

---

= أويجهلان كيل إحداهما ، وكالاهما في المجلس ، أو تبايعاهما مكالمة ، وكيلا  
فكانتا سواء ، صح البيع ، للعلم بالتساوي ، وإن لم يتساويا ، بأن زادت إحداهما على  
الأخرى ، بطل البيع للتفاضل .

(١) أي لا يباع إحداهما بالأخرى جزافاً ، ما لم يعلما تساويهما في المعيار  
الشرعي ، فإن علما صح .

(٢) وكنز بزيب ، وذهب بفضة ، وكأشنان بملح ، وكجص بنورة ،  
وكخز بكتان ، ونحو ذلك .

(٣) أي جاز الكيل في الموزون ، والوزن في المكيل ، والجفاف في المكيل  
والموزون ، وصح بيع بعضه ببعض ، كيلا ، ووزناً ، وجزافاً ، متفاضلاً إذا كان  
يداً بيد .

(٤) من حديث عبادة ، وللترمذي وغيره « يبعوا الذهب بالفضة كيف شئتم  
يداً بيد ، ويبعوا البر بالتمر كيف شئتم يداً بيد ، ويبعوا الشعير بالتمر كيف شئتم  
يداً بيد » فأجاز بيع بعض هذه الأشياء ببعض ، من غير تقييد بصفة من الصفات ،  
إذا كان يداً بيد ، وقال الوزير وغيره : اتفقوا على أنه يجوز الذهب بالفضة ،  
وعكسه ، متفاضلين ، وكذا التمر بالحنطة ، أو الشعير ، أو الملح ، إذا كان يداً  
بيد ، وأنه لا بد في بيع بعض الربويات ببعض من التقابض ، وإلا حرم ، وبطل البيع .

(والجنس ماله اسم خاص يشمل أنواعاً) <sup>(١)</sup> فالجنس هو الشامل  
لأشياء مختلفة بأنواعها <sup>(٢)</sup> والنوع هو الشامل لأشياء مختلفة  
بأشخاصها <sup>(٣)</sup> وقد يكون النوع جنساً ، وبالعكس <sup>(٤)</sup> والمراد  
هنا الجنس الأخص ، والنوع الأخص <sup>(٥)</sup> فكل نوعين اجتماعاً  
في اسم خاص فهو جنس <sup>(٦)</sup> وقد مثله بقوله ( كبر ونحوه )  
من شعير ، وتمر ، وملح <sup>(٧)</sup> .

---

(١) فهو أعم من النوع ، والنوع أخص منه .

(٢) وفي القاموس : هو كل ضرب من الشيء ، فالإبل ضرب من البهائم .

(٣) والنوع هو فرع الجنس الذي هو الأصل ، وكل صنف من كل شيء .

(٤) أي وقد يكون النوع الذي هو فرع الجنس جنساً ، باعتبار ما تحته ،  
إذا اشتمل على أصناف ، كالتمر وهو نوع لجنس الحلاوة ، وجنس لأنواعه من  
البرني ، والمعلي ، ونحوهما ، وبالعكس أن يكون الجنس نوعاً بالنسبة إلى ما فوقه  
كالبر جنس ، وهو بالنسبة إلى الحب نوع لأنه من الحبوب ، فهو بالنسبة إلى ما تحته  
جنس ، وبالنسبة إلى ما فوقه نوع ، فالوصف بالجنسية والنوعية أمور نسبية .

(٥) أي لا الجنس العام ، ولا النوع العام .

(٦) فالجنس والنوع إما عامان ، كالإنسان للجنس ، والحيوان للنوع ، وإما  
خاصان ، كالحيوان للجنس ، والإنسان للنوع ، فالمراد هنا الجنس الخاص ،  
كالبر ، لا العام الذي هو المكيل ، والنوع الخاص الذي هو البحيراني مثلاً ، لا العام  
الذي هو البر .

(٧) لشمول كل اسم من ذلك لأنواع ، وهو نوع ، ويسمى جنساً باعتبار =

(١) وفروع الأجناس كالأدقة والأخباز والأدهان ( أجناس<sup>(١)</sup> )  
لأن الفرع يتبع الأصل<sup>(٢)</sup> فلما كانت أصول هذه أجناساً ،  
وجب أن تكون هذه أجناساً<sup>(٣)</sup> فدقيق الحنطة جنس<sup>(٤)</sup> ودقيق  
الذرة جنس ، وكذا البواقي<sup>(٥)</sup> .

---

= ماتحته من الأنواع ، فالبر بأنواعه جنس ، والشعير بأنواعه جنس ، والتمر  
بأنواعه كالبرني والمعقلي جنس ، والملح بأنواعه جنس ، وكل شيتين فأكثر  
أصلهما واحد فهما جنس واحد ، وإن اختلفت مقاصدهما ، كدهن ورد ،  
وزئبق ، وياسمين ، لاتحاد أصلها ، وقد يكون الجنس الواحد مشتملاً على جنسين ،  
كالتمر يشتمل على النوى وغيره ، وهما جنسان بعد التزعم ، فلا يباع البر بالبر إلا  
مثلاً بمثل ، يدأ بيد ، وكذا البقية ، اتحدت أنواع الجنس أولاً ، فاختلف الأنواع  
لا يبيح التفاضل في الجنس المذكور ، كما لا يبيح النساء .

(١) وكذا الخلول ونحوها ، فدهن الإبل جنس ، ودهن البقر جنس ، ودهن  
الغنم جنس .

(٢) فالدقيق والخبز فرع عن أصله ، والدهن فرع عن أصله ، والخل ونحوه  
كل من ذلك فرع عن أصله .

(٣) إلحاقاً للفروع بأصولها .

(٤) وخبزها جنس ، وهكذا .

(٥) أي من الأدقة والأخباز ، والأدهان والخلول ، فدقيق الشعير جنس ،  
وخبزه جنس ، وخبز الذرة جنس ، ودهن السمسم جنس ، ودهن الزيتون جنس ،  
والسمن جنس ، وخل العنب جنس ، وهكذا . فعسل النحل جنس ، وعسل القصب  
جنس ، وزيت الزيتون جنس ، وما أشبه ذلك كذلك .



( واللحم أجناس باختلاف أصوله )<sup>(١)</sup> لأنه فرع أصول هي أجناس ، فكان أجناساً كالأخباز<sup>(٢)</sup> والضأن والمعز جنس واحد<sup>(٣)</sup> ولحم البقر والجواميس جنس<sup>(٤)</sup> ولحم الإبل جنس ، وهكذا<sup>(٥)</sup> ( وكذا اللبن ) أجناس باختلاف أصوله لما تقدم<sup>(٦)</sup> .

---

(١) من إبل ، وبقر ، وغنم ، وخيل ، ونعام وغيرها .

(٢) والأدهان ، والزيت ، وغير ذلك من فروع أصول أجناس ، إلحاقاً للفروع بالأصول ، كما تقدم .

(٣) لأن المعز نوع من الضأن ، ولذلك اجتري بإخراج الزكاة من أحدهما ، فلحم الضأن والمعز جنس واحد ، فلا يباع بعضه ببعض متفاضلاً .

(٤) لأن الجواميس نوع من البقر ، والبقر الوحشية يشملها اسم البقر ، فلحمها جنس واحد .

(٥) أي ولحم الإبل العراب ، والبخاتي ، جنس واحد ، لا يباع لحم أحدهما بالآخر ، إلا مثلاً بمثل ، يداً بيد ، وهكذا سائر الحيوانات . ويجوز بيع رطل لحم ضأن ، برطلي لحم بقر أو إبل .

(٦) أي في قوله : لما كانت أصول هذه أجناساً ، وجب أن تكون هذه أجناساً ، فلبن الضأن والمعز جنس ، ولبن البقر والجواميس جنس ، ولبن الإبل العراب والبخاتي جنس ، لا يباع بعضه ببعض متفاضلاً ، ويباع لبن جنس ، بلبن جنس آخر متفاضلاً ، إذا كان يداً بيد .

(واللحم ، والشحم ، والكبد ) ، والقلب ، والآلية ، والطحال  
والرئة والأكارع ( أجناس )<sup>(١)</sup> لأنها مختلفة في الاسم والخلقة<sup>(٢)</sup>  
فيجوز بيع جنس منها بآخر متفاضلاً<sup>(٣)</sup> ( ولا يصح بيع لحم  
بحيوان من جنسه )<sup>(٤)</sup> لما روي مالك ، عن زيد بن أسلم ،  
عن سعيد بن المسيب ، أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى  
عن بيع اللحم بالحيوان »<sup>(٥)</sup> .

(١) وكذا الرؤوس ، والدماغ ، والمخ ، والكلا ، والكروش ، والمعوي ،  
والجلود ، والأصواف ، والعظام ، ونحوها ، أجناس ، والطحال لكل ذي كرش  
إلا الفرس .

(٢) فكانت أجناساً ، كبهيمة الأنعام .

(٣) نحو أن يشتري رطل شحم برطلي لحم ، وبالعكس ، ورطل مخ برطلي  
كرش ، ونحو ذلك ، إذا كان يداً بيد ، لأنهما جنسان كالنقدين ، ويحرم بيع  
جنس منها بعضه ببعض متفاضلاً ، فلا يصح بيع لحم بمثله من جنسه بعظامه ، ويصح  
إذا نزع عظمه ، وتساويا وزناً ، يداً بيد . وإن اختلف الجنس جاز التفاضل كما  
تقدم ، فلحم إبل بلحم غنم لا بأس به متفاضلاً ، إذا كان يداً بيد ، ولحم الغنم  
جنس ، فلا يباع لحم ضأن بلحم معز ، إلا وزناً بوزن ، ويدل على أنهما جنس واحد  
نصاب الزكاة .

(٤) مقصود اللحم ، وهو مذهب مالك والشافعي ، وقاله الشيخ وغيره ،  
كعضو شاة بطفل صغير مثلاً ، أو عتر .

(٥) وحملوه على جنسه ، وقال ابن عبد البر : هذا أحسن أسانيده ؛ وروي :

( ويصح ) بيع اللحم (بـ) حيوان من ( غير جنسه ) <sup>(١)</sup> كلحم ضأن ببقرة ، لأنه ليس أصله ، ولا جنسه ، فجاز <sup>(٢)</sup> كما لو بيع بغير مأكول <sup>(٣)</sup> ( ولا يجوز بيع حب ) كبر ( بدقيقه ، ولا سويقه ) <sup>(٤)</sup> لتعذر التساوي <sup>(٥)</sup> لأن أجزاء الحب تنتشر بالطحن ، والنار قد أخذت من السويق <sup>(٦)</sup> .

---

= نهى أن يباع حي بميت . وروى ابن عباس أن جزورا نحرت ، فجاء رجل بعناق ، فقال أعطوني جزءاً بهذا العناق ؛ قال أبو بكر : لا يصلح هذا ؛ قال الشافعي : لا أعلم مخالفاً لأبي بكر في ذلك . وقال أبو الزناد : كل من أدركت ينهى عن بيع اللحم بالحيوان .

(١) أي بغير لحم أصله .

(٢) أي لأن لحم الضأن ونحوه ، ليس أصله البقر ونحوه ، ولا جنسه ، فيدخل في بيع الجنس بجنسه متفاضلاً ، فجاز بيعه كذلك ، لكن يحرم بيعه نسيئة ، عند جمهور الفقهاء ، ذكره الشيخ وغيره ، وقيده بمقصود اللحم ، فالعلة بيع لحم بلحم ، فيخرج بيع لحم بحيوان غير مقصود اللحم .

(٣) أي كما يجوز بيع لحم بحيوان غير مأكول ، كحمار وبغل ، عند جمهور الفقهاء .

(٤) الدقيق هو الطحين ، والسويق دقيق الحنطة أو الشعير يحمص ثم يبل بالسمن أو الماء .

(٥) وفوات المماثلة ، المأمور بها في قوله « إلا مثلاً بمثل ، سواء بسواء » .

(٦) فيزيد الحب بالطحن ، وينقص بأخذ النار ، وكل منهما مكيل يشترط فيه التساوي ، وهو متعذر هنا .

وإن بيع الحب بدقيق أو سويق من غير جنسه صح ، لعدم اعتبار التساوي إذا<sup>(١)</sup> ( و ) لا بيع ( نيئه بمطبوخه ) كالحنطة بالهريسة<sup>(٢)</sup> أو الخبز بالنشا<sup>(٣)</sup> لأن النار تعقد أجزاء المطبوخ ، فلا يحصل التساوي<sup>(٤)</sup> ( و ) لا بيع ( أصله بعصير )<sup>(٥)</sup> كزيتون بزيت ، وسمسم بشيرج ، وعنب بعصيره<sup>(٦)</sup> ( و ) لا بيع ( خالصه بمشوبه )<sup>(٧)</sup> .

---

(١) اتفاقاً ، كحب بدقيق شعير ، لعدم جريان الربا بين أصلهما ، لقوله « فإذا اختلفت هذه الأجناس ، فبيعوا كيف شئتم ، إذا كان يداً بيد » .

(٢) أي ولا يجوز بيع نيء بر وذرة وشعير ، ونحو ذلك ، بمطبوخ بر ونحوه ، من جنسه ، ومنه قوله : كالحنطة — وهي البر — بالهريسة ؛ يعني وكالخبز بالعجين ، ولحم نيء بمطبوخ من جنسه ، لأخذ النار من أحدهما ، فتفوت المماثلة .

(٣) أو الفالودج ، أو السنبوسك ، أو الحريرة ونحو ذلك .

(٤) ولما في ذلك أيضاً من الماء ، فلا يتأتى العلم بالمماثلة ، وكذا لا يجوز بيع خبز بدقيقه أو سويقه ، كيلا ولا وزناً ، للجهل بالتساوي ، لما في الخبز من الماء .

(٥) أي لا يصح بيع أصل ربوي بعصيره ، وهو ما تحلب منه .

(٦) وكحب كتان بزيت ، واعتصره استخرج ما فيه .

(٧) أي ولا يجوز بيع خالص الربوي بمشوبه ، أو مشوبه بمشوبه ، لانتهاء التماثل المشترك ، أو الجهل به .

كحنطة فيها شعير بخالصة<sup>(١)</sup> ولبن مشوب بخالص<sup>(٢)</sup> لانتفاء  
التساوي المشترط<sup>(٣)</sup> إلا أن يكون الخلط يسيراً<sup>(٤)</sup> وكذا بيع  
اللبن بالكشك<sup>(٥)</sup> ولا بيع الهريسة ، والحريرة ، والفالودج ،  
والسنبوسك ، بعضه ببعض<sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي بحنطة خالصة ، أو حنطقة فيها شعير ، بحنطة فيها شعير ، يقصد  
تحصيله ، أو فيها تراب يظهر أثره .

(٢) أي لبن خالص ، وكذا مشوبه بمشوبه .

(٣) بقوله صلى الله عليه وسلم « مثلاً بمثل ، سواء بسواء » إذا كان من جنس  
واحد ، وإلا جاز التفاضل ، إذا كان يدأ بيد .

(٤) أي إذا كان الشعير ونحوه يسيراً ، لا يقصد تحصيله ، ولا يظهر أثره ،  
فلا يمنع الصحة ، لأنه لا يخل بالتماثل .

(٥) لا يجوز ، لأن اللبن فيه مقصود ، فهو بيع لبن ومع أحدهما غيره ،  
والكشك يعمل من اللبن والقمح ، وكذا بيع حب جيد بمسوس ، لعدم العلم بالتماثل ،  
ويصح بيع جيد بخفيف وعتيق من جنسه ، إذا تساويا كيلا ، لأنهما تساويا في  
معياريهما الشرعي ، فلا يضر اختلافهما في القيمة .

(٦) أي ولا يجوز بيع الهريسة بعضها ببعض ، ولا بيع الحريرة — بمهملتين —  
دقيق يطبخ بلبن أو دسم ، بعضه ببعض ، لأن فيها ماء ودهناً ، ولا بيع الفالودج لباب  
البر يلبك بالعسل ، ولا بيع السنبوسك بر وماء ورد ، يحكم عجنه بالأدهان ،  
بالشيرج والسمن ، ثم يرق ويحشى لحماً قد نعم قطعه ، وفوه ، وبزر ، ممزوجاً  
بالبصل والشيرج ، ويطوى ويقل في الدهن أو يخبز ، فلا يباع بعضه ببعض ، لانتفاء  
التساوي المشترط ، وكذا الكعك ، وخبز الأبازير لأنه من مسألة مد عجوة .

ولابيع نوع منها بنوع آخر<sup>(١)</sup> (و) لابييع (رطبه بيابسه)<sup>(٢)</sup>  
كبيع الرطب بالتمر ، والعنب بالزبيب<sup>(٣)</sup> لما روى مالك ، وأبو  
داود عن سعد بن أبي وقاص : أن النبي صلى الله عليه وسلم  
سئل عن بيع الرطب بالتمر ، قال « أينقص الرطب إذا يبس؟ »  
قالوا : نعم ، فنهى عن ذلك<sup>(٤)</sup> ( ويجوز بيع دقيقه ) أي دقيق  
الربوي ( بدقيقه إذا استويا في النعومة )<sup>(٥)</sup> .

(١) كبيع خبز بهريسة ، أو هريسة بحريرة ، أو سنبوسكة بفالودج ، وبالعكس  
لانتفاء التماثل المعتبر شرعاً ، إذا كانا من جنس واحد .

(٢) أي رطب شيء من الربوي بشيء من يابسه ، وهذا مذهب جمهور  
العلماء .

(٣) والحنطة المبلولة أو الرطبة باليابسة ، وكذا المشمش والتوت وغير ذلك  
من سائر الربويات .

(٤) أي عن بيع رطب شيء يابسه ، وعلل بالنقصان إذا يبس ، وهذا موجود  
في كل رطب يابسه . والحديث ، صححه ابن المديني ، والترمذي ، وقال : العمل  
عليه عند أهل العلم . وفي الصحيحين عن ابن عمر « نهى عن بيع الثمر بالتمر كيلاً ،  
وعن بيع العنب بالزبيب كيلاً » ، وعن بيع الزرع بالحنطة كيلاً » والعلة في ذلك  
هو الربا ، لعدم التساوي ، لأن أحدهما أزيد من الآخر قطعاً بليته ، فهو أزيد  
أجزاء من الآخر ، بزيادة لا يمكن فصلها وتمييزها ، ولا يمكن أن يجعل في مقابلة  
تلك الأجزاء من الرطب ما يتساويان به .

(٥) كدقيق بر أو ذرة ، بدقيق بر أو ذرة ، مثلاً بمثل ، كيلاً بكييل ، بشرط  
استوائهما في النعومة ، لثلا تختلف أجزاء الحب بالطحن ، فيفوت التساوي .

لأنهما تساويا حال العقد ، على وجه لاينفرد أحدهما بالنقصان<sup>(١)</sup>  
( و ) يجوز بيع ( مطبوخه بمطبوخه )<sup>(٢)</sup> كسمن بقري ، بسمن  
بقري ، مثلاً بمثل<sup>(٣)</sup> ( و ) يجوز بيع ( خبز به خبز به ، إذا  
استويا في النشاف )<sup>(٤)</sup> فإن كان أحدهما أكثر رطوبة من الآخر ،  
لم يحصل التساوي المشترط<sup>(٥)</sup> ويعتبر التماثل في الخبز بالوزن  
كالنشا<sup>(٦)</sup> لأنه يقدر به عادة ، ولا يمكن كيـله<sup>(٧)</sup> لكن إن يبس  
ودق ، وصار فتيتاً ، بيع بمثله كيلاً<sup>(٨)</sup> .

---

(١) فجاز ، كبيع التمر بالتمر ، وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك ، وإن اختلف  
جنس الدقيقين ، صح كيف تراضيا عليه ، يداً بيد .

(٢) أي ويجوز بيع مطبوخ جنس ربوي بمطبوخ ذلك الجنس الربوي ، مثلاً  
بمثل .

(٣) ولا تمنع زيادة أخذ النار من أحدهما أكثر من الآخر إذا لم يكثر .

(٤) أي ويجوز بيع خبز بر مثلاً بخبز بر ، مثلاً بمثل إذا استوى الخبزان نشافاً  
أو رطوبة .

(٥) أي فلم يحز بيع أحدهما بالآخر لقوله « إلا مثلاً بمثل » .

(٦) أي كما يعتبر النشا بالوزن .

(٧) خبزاً ، كما لا يمكن كيل النشا ، فاعتبر بما يقدر به عادة وهو الوزن ،  
وكذا التساوي بين الجبن والجبن بالوزن ، لأنه لا يمكن كيـله ، والعنب ، والزبد ،  
والسمن ، لأنه لا يمكن كيـلها ، صرح به في الإقناع وشرحه .

(٨) لأنه انتقل بالدق من الوزن إلى الكيل ، فإن كان في الخبز من غيره من =

(و) يباع (عصيره بعصيره) <sup>(١)</sup> كماء عنب بماء عنب <sup>(٢)</sup>  
(ورطبه برطبه) <sup>(٣)</sup> كالرطب والعنب بمثله ، لتساويهما <sup>(٤)</sup> ولا  
يصح بيع « المحاقلة » <sup>(٥)</sup> وهي بيع الحب المشتد في سنبله بجنسه <sup>(٦)</sup>

---

= فروع الحنطة مما هو مقصود ، كالحريسة ، وخبز الأباذير ، لم يحز إلا اليسير غير المقصود ، لأنه من مسألة مدعوجة .

(١) أي يباع عصير الربوي بعصيره ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء ، يداً بيد .

(٢) وكزيت بزيت ، وشيرج بشيرج ، مدأ بمد ، مثلاً بمثل .

(٣) أي يجوز بيع رطب الربوي برطبه ، مثلاً بمثل ، ويجوز بيع يابسه يابسه ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء ، يداً بيد .

(٤) أي تساوي الرطب بالرطب ، والعنب بالعنب ، وكذا التمر بالتمر ، والزبيب بالزبيب ، مثلاً بمثل ، لتساويهما ييوسة ، وقد يصير الجنس الواحد مشتملاً على جنسين ، كالتمر يشتمل على النوى وغيره ، وهما جنسان بعد التزع ، وكاللبن يشتمل على المخيض والزبد ، متصلين اتصال خلقة ، فما دام كذلك فجنس واحد ، لاتحاد الاسم ، وإذا ميز أحدهما عن الآخر صاراً جنسين ، ولو خلطاً يجوز التفاضل بينهما .

(٥) من الحقل وهو القراح الطيب يزرع فيه ، ومنه : لا ينبت البقلة إلا الحُقلة . والزرع قد تشعب ورقه ، وظهر وكثر ، وإذا استجمع خروج نباته ، أو ما دام أخضر ، كما في القاموس وغيره .

(٦) أي بحب من جنسه ، وفي خبر زيد « المحاقلة أن يبيع الحقل بكيل من الطعام معلوم » وفي الصحيحين : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع المحاقلة . والعلة الجهل بالتساوي .



ويصح بغير جنسه<sup>(١)</sup> ولا بيع « المزبنة »<sup>(٢)</sup> وهي بيع الرطب على النخل بالتمر<sup>(٣)</sup> إلا في العرايا<sup>(٤)</sup> بأن يبيعه خرصاً ، بمثل ما يؤول إليه إذا جف كيلاً<sup>(٥)</sup> .

---

(١) من حب أو غيره ، كبيع بر مشد في سنبله بشعير أو فضة ، لعدم اشتراط التساوي .

(٢) أي ولا يصح بيع المزبنة ، لما ثبت من النهي عن بيعها ، والمزبنة مفاعلة من الزبن ، وهو الدفع الشديد ، لأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه ، أو إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع لفسخه ، والآخر دفعه بإمضائه .

(٣) أي كيلاً ، وبيع العنب بالزبيب كيلاً ، والعلة في ذلك هو الربا ، لعدم التساوي ، قال الترمذي : والعمل عليه عند أهل العلم ، كرهوا بيع المحاقلة ، والمزبنة ، وألحق الشافعي وغيره بذلك كل بيع مجهول بمعلوم من جنس يجري الربا في نقده ، وهو قول الجمهور ، وقد دلت الأحاديث أنه لا يباع جنس بجنسه وأحدهما مجهول المقدار ، لأن العلم بالتساوي مع الاتفاق في الجنس شرط ، لا يجوز البيع بدونه .

(٤) أي في بيع ثمر العرايا ، فيصح بيع الرطب بالتمر فيها بشروطه ، والعرايا جمع عرية ، والعرية هي النخلة ، وفي الأصل : عطية ثمر النخلة ، سميت بذلك لأنها أعريت من أن تخرص في الصدقة ، وفي الصحيح ؛ نهى عن المزبنة بيع الثمر بالتمر ، إلا أصحاب العرايا ، فإنه قد أذن لهم . وفي رواية ، « نهى عن بيع الثمر بالتمر ، ورخص في العرايا أن تشتري بخرصها ، يأكلها أهلها رطباً » .

(٥) أي العرايا بأن يبيع الرطب على النخل خرصاً ، بمثل ما يؤول إليه الرطب إذا يبس وكان تمرأ يابساً ، لا أقل ، ولا أكثر ، كيلاً ، لأن الأصل اعتبار الكيل =

فيما دون خمسة أوسق<sup>(١)</sup> لمحتاج لرطب<sup>(٢)</sup> ولا ثمن معه<sup>(٣)</sup>  
بشرط الحلول والتقابض قبل التفرق<sup>(٤)</sup> ففي نخل بتخليته ،  
وفي تمر بكييل<sup>(٥)</sup> .

---

= من الجانبين ، وإنما أقيم الخرص مكان الكيل للحاجة ، فيبقى الآخر على مقتضى  
الأصل ، والخرص هو التخمين والحدس ، فيقول الخارص : هذا الرطب الذي علي  
النخلة أو النخلات إذا ييس يحصل منه ثلاثة أوسق مثلاً ؛ فيبيعه بثلاثة أوسق تمرأ .  
(١) لقوله « في خمسة أوسق » وفي رواية « فيما دون خمسة أوسق » وهذا  
مذهب الجمهور ، قال ابن حبان : الإحتياط أن لا يزيد على الأربعة ، وقال الحافظ :  
يتعين المصير إليه .

(٢) وإن لم يكن محتاجاً لم يصح ، وإنما أبيح للحاجة لا يباح عند عدمها ،  
كالزكاة للمساكين .

(٣) أي ولا ثمن مع المشتري من ذهب أو فضة ، لما جاء في رواية زيد :  
أنه سمى رجلاً محتاجين من الأنصار ، شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
ولا نقد في أيديهم يتاعون به رطباً ، ويأكلون مع الناس ، وعندهم فضول قوتهم  
من التمر ، فرخص لهم أن يتاعوا العرايا بخرصها من التمر .

(٤) أي من مجلس العقد ، لأنه بيع مكييل بمكييل من جنسه ، فاعتبر فيه شروطه ،  
إلا ما استثناه الشارع ، مما لم يمكن اعتباره في العرايا ، فصارت الشروط خمسة ،  
وزيد بأن يكون الرطب على رؤوس النخل ، وإلا لم يجوز ، لما تقدم من النهي عن  
بيع الرطب بالتمر .

(٥) أي فالقبض فيما على نخل بتخلية بائع بين المشتري وبينه ، وفي القبض  
في تمر بكييل أو نقل لما علم كييله ، ولا يشترط حضور تمر عند نخل ، فلو تبايعا ،  
وسلم أحدهما ، ثم مشيا فسلم الآخر قبل تفرق ، صح القبض .

ولا تصح في بقية الثمار<sup>(١)</sup> ( ولا يباع ربوي بجنسه ، ومعه )  
أي مع أحد العوضين ( أو معهما من غير جنسهما )<sup>(٢)</sup> كمد  
عجوة ودرهم بدرهمين<sup>(٣)</sup> أو بمد عجوة<sup>(٤)</sup> أو بمد ودرهم<sup>(٥)</sup>  
لما روى أبو داود عن فضالة بن عبيد ، قال : أتى النبي  
صلى الله عليه وسلم بقلادة فيها ذهب وخرز ، ابتاعها رجل

---

(١) للنهي عن بيع الثمر بالتمر ، وأنه لا يباع شيء منه إلا بالدنائر والدراهم ،  
وإنما رخص لأصحاب العرايا بالشروط المتقدمة ، وغيرها لا يساويها في كثرة  
الإقتيات ، وسهولة الخرص ، بل لا تصح الزيادة على القدر المأذون فيه ، إلا أن  
القاضي اختار جوازها في سائر الثمار ، وهو قول مالك ، وفي الإنصاف : هو  
مقتضى اختيار الشيخ .

(٢) أي جنس الثمن والمثمن ، لئلا يتخذ ذلك حيلة إلى الربا .

(٣) ولو فرض مساواة مد بدرهم ، ودرهم بدرهم ، لأن التقويم ظن وتخمين ،  
فلا يتحقق معه المساواة ، والجهل بالتساوي ، كالعلم بالتفاضل ، والعجوة تمر  
بالمدينة معروف .

(٤) أي أو يبيع مد عجوة ودرهم ، بمد عجوة ، لم يجز ، إذ لو صار المدان  
يساويان ثلاثة دراهم ، كان الدرهم في مقابلة ثلثي مد ، ويبقى مد في مقابلة مد  
وثلث ، وذلك ربا .

(٥) أي أو يبيع مد عجوة ودرهم ، بمد عجوة ودرهم ، ولو كان المدان  
والدرهمان من نوع واحد ، فلا يجوز ، نص عليه ، وكبيع محلي بذهب بذهب ،  
أو محلي بعضه بفضة بفضة .

بتسعة دنانير ، أو سبعة دنانير<sup>(١)</sup> فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لا ، حتى تميز بينهما »<sup>(٢)</sup> قال : فرده حتى ميز بينهما<sup>(٣)</sup> .

---

(١) قال : وفيها خرز وذهب . وفي رواية : خرز معلق بذهب .

(٢) ولمسلم « حتى تفصل » ولأبي داود قال : إنما أردت الحجارة .

(٣) ولمسلم : أمر بالذهب الذي في القلادة فترع وحده ، ثم قال لهم « الذهب بالذهب ، وزناً بوزن » . فدل على تحريم بيع الذهب مع غيره بذهب ، حتى يفصل من ذلك الغير ، ويميز عنه ، ليعرف مقدار الذهب المتصل بغيره ، ومثله الفضة مع غيرها بفضة ، وكذلك سائر الأجناس الربوية ، لاتحادهما في العلة ، وهو تحريم بيع الجنس بجنسه متفاضلاً ، فإذا كان مع أحد العوضين شيء لم يجز ، لعدم التمكن من معرفة التساوي على التحقيق ، كما تعذر الوقوف على التساوي في القلادة من غير فصل ، وهذا مذهب جمهور العلماء ، وهو المفتى به .

وجوز الشيخ بيع المصوغ من الذهب والفضة بجنسه ، من غير اشتراط التماثل ، ويجعل التماثل في مقابلة الصنعة ، وفي الإنصاف : وعمل الناس عليه اه . وظاهر مذهب أحمد جواز بيع السيف المحلى بجنس حليته ، لأن الحلية ليست بمقصودة ، واختاره الشيخ ، والمذهب والمفتى به الأول ، سداً للذريعة ، وفي الإنصاف : يجوز التفاضل فيما لا يوزن لصناعة ، كالمعمول من الذهب ، والفضة ، والصفير ، والحديد ، والرصاص ، والنحاس ، ونحوه ، كالمعمول من الموزونات ، كالخواتم والأسطال ، والإبر ، والسكاكين ، والأكسية ونحو ذلك ، اختاره الموفق ، والشيخ ، وصوبه في الإنصاف .

فإن كان ما مع الربوي يسيراً لا يقصد ، كخبز فيه ملح  
بمثله ، فوجوده كعدمه<sup>(١)</sup> ( ولا ) يباع ( تمر بلا نوى ، بما )  
أي بتمر ( فيه نوى )<sup>(٢)</sup> لاشتغال أحدهما على ما ليس من  
جنسه<sup>(٣)</sup> وكذا لو نزع النوى ، ثم باع التمر والنوى ،  
بتمر ونوى<sup>(٤)</sup> ( ويباع النوى ، بتمر فيه نوى )<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أي الملح في الخبز ، وكالماء في خل التمر ، وخل الزبيب ، ودبس التمر ،  
لأنه غير مقصود ، وكذا كل ما لا يؤثر في كيل أو وزن ، فيما بيع بجنسه ، لكونه  
يسيراً غير مقصود ، كذهب مموه به سقف دار ، فيجوز بيع الدار — المموة سقفها  
بذهب — بذهب ، وبدار مثلها ، سقفها مموه بذهب ، لأن الذهب في السقف غير  
مقصود ، ولا مقابل بشيء من الثمن ، وإن كان كثيراً كاللبن المشوب بالماء بمثله ،  
والأثمان المغشوشة بغيرها لم يجز ، للعلم بالتفاضل ، ويصح : أعطني بهذا الدرهم  
نصفاً وفلوساً ، أو حاجة ، لأن قيمة النصف في الدرهم كقيمة النصف مع الفلوس ،  
أو الحاجة .

(٢) النوى عجم التمر ، فإذا بيع تمر بلا نوى ، بما فيه نوى ، صار كمد عجوة  
ودرهم ، فلم يصح البيع ، وفي الإنصاف : الصحيح من المذهب تحريمه .

(٣) أي أحد التمرين على النوى دون الآخر ، فانتفى التساوي المشترك شرعاً ،  
أو جهل ، والجهل بالتساوي ، كالعلم بالتفاضل .

(٤) لأن التبعية قد زالت ، فصارت كمسألة مد عجوة ودرهم ، فلم يصح  
البيع ، للجهل بالتساوي .

(٥) متساوياً ومتفاضلاً ، وإن باع تمرأ منزوع النوى بتمر منزوع النوى جاز ،  
للتساوي .

(و) يباع (لبن و) يباع (صوف ، بشاة ذات لبن وصوف) <sup>(١)</sup>  
لأن النوى في التمر ، واللبن والصوف في الشاة ، غير  
مقصود <sup>(٢)</sup> كدار - مموه سقفها بذهب - بذهب صح <sup>(٣)</sup> وكذا  
درهم فيه نحاس بمثله ، أو بنحاس <sup>(٤)</sup> ونخلة عليها ثمرة  
بمثلها ، أو بثمر <sup>(٥)</sup> .

---

(١) أي وياع لبن بشاة ذات لبن ، وياع صوف بشاة عليها صوف ، حية كانت  
النخلة أو مذكاة .

(٢) أي فلا أثر له ، ولا يقابله شيء من الثمن ، أشبه الملح في الشيرج ، ويسير  
شعير بحنطة ، فيصح البيع .

(٣) أي البيع في النوى بالتمر ، واللبن والصوف بذات اللبن والصوف ، كما  
يصح في الدار - المموه سقفها بذهب - بذهب ، لأنه غير مقصود بالبيع .

(٤) أي وكذا يصح بيع درهم فيه نحاس ، بدرهم فيه نحاس ، متساو ما  
فيهما من الفضة والنحاس ، أو درهم بنحاس ، لأن النحاس في الدرهم غير مقصود ،  
وإن زاد غش أحد الدرهمين بطل البيع ، وكذا إن جهل ، ويصح بيع تراب معدن ،  
وصاغة ، بغير جنسه .

(٥) أي ويصح بيع نخلة أو نخل عليها أو عليه ثمرة ، بمثلها أي بنخلة أو  
بمثله ، بنخل عليه ثمر ، أو بيع نخلة عليها ثمرة بثمر ، لأن الربوي في ذلك غير  
مقصود بالبيع ، فوجوده كعدمه ، وكذا عبد له مال إذا اشتراه بثمر من جنس ماله ،  
واشترطه إن لم يقصد المال .

ويصح بيع نوعي جنس ، بنوعيه ، أو نوعه <sup>(١)</sup> كحنطة حمراء  
وسوداء ، ببيضاء <sup>(٢)</sup> وتمر معقلي وبرني ، بإبراهيمي وصيحاني <sup>(٣)</sup>  
( ومزد ) أي مرجع ( الكيل لعرف المدينة ) على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم <sup>(٤)</sup> ( و ) مرجع ( الوزن لعرف مكة زمن  
النبي صلى الله عليه وسلم ) <sup>(٥)</sup> لما روى عبد الملك بن عمير ،  
عن النبي صلى الله عليه وسلم « المكيال مكيال المدينة ، والميزان  
ميزان مكة » <sup>(٦)</sup> .

---

(١) إذا تساويا كيلاً ، ولا تعتبر الجودة ، لأن الشارع إنما اعتبر المثلية .

(٢) وكذا عكسه كيلاً بكيل ، مثلاً بمثل ، يداً بيد ، لما تقدم .

(٣) مثلاً بمثل ، وكذا لو باع ديناراً قرأضة ، أو فضة ، بدينار صحيح ،  
لأن المعتبر المثلية في الوزن أو الكيل ، لا القيمة والجودة .

(٤) وهو مذهب جمهور العلماء في نحو البر ، والشعير ، وسائر الحبوب .

(٥) وهو مذهب مالك ، والشافعي ، وغيرهما ، وقال الوزير وغيره : اتفقوا  
على أن المكيالات المنصوص عليها ، وهي البر ، والشعير ، والتمر ، والملح ، مكيلة  
أبداً ، لا يجوز بيع بعضها ببعض إلا كيلاً ، والموزونات المنصوص عليها ، أبداً  
موزونة ، وما سواها فالمرجع فيه إلى عرف العادة بالحجاز ، في عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم .

(٦) أي فما كان مكيلاً بالمدينة في زمنه صلى الله عليه وسلم ، انصرف التحريم  
بتفاضل الكيل إليه ، وهكذا الموزون .

( وما لا عرف له هناك ) أي بالمدينة ومكة ( اعتبر عرفه في موضعه )<sup>(١)</sup> لأن ما لا عرف له في الشرع يرجع فيه إلى العرف ، كالقبض ، والحرز<sup>(٢)</sup> فإن اختلفت البلاد اعتبر الغالب<sup>(٣)</sup> فإن لم يكن رد إلى أقرب ما يشبهه بالحجاز<sup>(٤)</sup> .

---

(١) فإن كان العرف فيه الكيل ، بيع بعضه ببعض الكيل ، وإن كان بالوزن ، بيع بالوزن .

(٢) يعني أنه يرجع فيهما إلى العرف ، فكذا الكيل والوزن فيما لا عرف له بالمدينة ، ولا بمكة ، هذا المذهب ، وفيه وجه في المذهب ، وحكاة الوزير وغيره عن الجمهور : أن ما ليس له بالحجاز عرف ، احتمل أن يرد إلى أقرب الأشياء شبيهاً بالحجاز ، وذكر الثمور بسواد العراق ، وغيرها من الأراضي ، التي تغشى نخيلها المياه ، أنه لا يتصور فيها المماثلة ، ولا يتحرر إلا بالوزن ، قال : والذي أرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ثبت عنده كيل التمر بالمدينة ، وقال ما تقدم ، فإنه يستفاد منه تأصيل المماثلة ، وأن لا يؤخذ من ذلك شيء إلا بمعيار ، فيكون فيما يتهيأ كيله الكيل ، وفيما لا يتهيأ كيله الوزن ، ولأن الأحكام الشرعية تتعلق بالممكن ، دون المستحيل .

(٣) أي فإن اختلفت البلاد في معيار ما لم يكن له عرف بالحجاز ، اعتبر الغالب منها .

(٤) أي فإن لم يكن للمبيع بعضه ببعض عرف غالب ، رد إلى أقرب الأشياء به شبيهاً بالحجاز ، لأن الحوادث ترد إلى أشبه المنصوص عليه بها .



## وكل مائع مكييل<sup>(١)</sup> ويجوز التعامل بكيل لم يعهد<sup>(٢)</sup> .

(١) أي وكل مائع كاللبن ، والشيرج ، وسائر الأدهان ، نلجر : كان يتوضأ بالمد . ونحوه ، وما تجب فيه الزكاة من الحبوب والثمار ، فهو مكييل ، ومن الموزون الذهب ، والفضة ، والنحاس ، والحديد ، والحرير ، واللحم ، والصوف ، ونحو ذلك ، وفي الإختيارات : وما لا يختلف فيه الكيل والوزن ، مثل الأدهان ، يجوز بيع بعضه ببعض كيلا ووزناً ، وعن أحمد ما يدل عليه اه ، وغير المكييل والموزون الحيوان ، والثياب ، والفواكه ، والخضر ، ونحو ذلك .

(٢) أي بذلك المكان وغيره ، لعدم المانع ، إن لم يتعارف .

## فصل<sup>(١)</sup>

( ويحرم ربا النسيئة )<sup>(٢)</sup> من النساء بالمد ، وهو التأخير<sup>(٣)</sup>  
( في بيع كل جنسين اتفقا في علة ربا الفضل )<sup>(٤)</sup> وهي  
الكيل والوزن<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أي في أحكام ربا النسيئة ، لما فرغ من أحكام ربا الفضل مفصلاً ، شرع  
في أحكام ربا النسيئة .

(٢) بالكتاب ، والسنة ، والإجماع في الجملة ، لكونه وسيلة لأخذ مال من  
غير عوض ، والوسائل لها حكم الغايات ، فإن الشريعة شاهدة بأن كل حرام ،  
فالوسيلة إليه مثله ، لأن ما أفضى إلى الحرام حرام .

(٣) يقال : نسأت الشيء ، وأنسأته ، أخرته ، و : بعته بنسيئة . بآخرة .

(٤) وكذا بيع شيئين من جنس كمدبر<sup>١</sup> يجنسه ، لقوله « ولا تبيعوا منها غائباً  
بناجز » وقال في الذهب « إلا هاء وهاء » وقال « يدأ بيد »(\*) .

(٥) أي علة ربا الفضل الكيل في المكيل ، والوزن في الموزون ، واختار الموفق ،  
والشيخ ، وغيرهما أن العلة الطعم مع الكيل والوزن ، فيحرم النساء في بيع الجنسين  
إذا اتفقا في تلك العلة .

---

(\*) والناس في الأوراق على ثلاثة أقوال ، قيل : عروض . وقيل : نقود . وقيل : هي بمنزلة  
الفلوس ، قال شيخنا : وأقرب ما يكون عندي أنها نقود ، لأنها أسناد ، متى شاء صاحبها أخذ بها نقوداً ،  
لأنها أوراق مؤمن عليها في البنك ، فالزكاة تجب فيها إذا حال عليها الحول ، إلا أنه ينبغي أن يكون المخرج  
منها مجزياً ، ولا يباع بعضها ببعض غائباً بل هوربا .

( ليس أحدهما ) أي أحد الجنسين ( نقداً )<sup>(١)</sup> فإن كان أحدهما نقداً - كحديد بذهب أو فضة - جاز النساء<sup>(٢)</sup> وإلا لانسد باب السلم في الموزونات غالباً<sup>(٣)</sup> إلا صرف فلوس نافقة بنقد ، فيشترط فيه الحلول والقبض<sup>(٤)</sup> واختار ابن عقيل وغيره : لا ، وتبعه في الإقناع<sup>(٥)</sup> ( كالمكيلين ، والموزونين ) ولو من جنسين<sup>(٦)</sup>

---

(١) أي ذهباً أو فضة ، بل كانت علة ربا الفضل فيهما واحدة ، كمكيل بمكيل من جنسه أو غيره ، فلا يجوز النساء فيهما ، وقال الموفق : كل شيتين يجري فيهما الربا بعة واحدة ، كالمكيل بالمكيل ، والموزون بالموزون ، والمطعوم بالمطعوم ، عند من يعلل به ، يحرم بيع أحدهما بالآخر نسيئة ، بغير خلاف نعلمه .

(٢) قال الموفق وغيره : بغير خلاف ، لأن الشرع أخص في السلم ، والأصل في رأس مال السلم الدراهم والدنانير .

(٣) قيده بالأغلبية ، لأنه يمكن السلم بغيره .

(٤) إلحاقاً لها بالنقد ، بخلاف الكاسدة ، وهذا المذهب عند أكثر الأصحاب ، وجزم به في المنتهى .

(٥) أي اختار ابن عقيل وشيخ الإسلام وغيرهما أنه لا يشترط الحلول والتقابض في صرف نقد بفلوس نافقة ، يعني أنه يتعامل بها ، بل جوزوا فيه النساء ، وتبع صاحب الإقناع ابن عقيل وغيره ، ونصه : ولو في صرف فلوس نافقة به .

(٦) لا يجوز فيهما النساء ، لأنهما مالان من أموال الربا ، عليهما متفقة ، فحرم التفرق فيهما قبل القبض كالصرف .

فإذا بيع بر بشعير ، أو حديد بنحاس ، اعتبر الحلول ،  
والتقابض قبل التفرق<sup>(١)</sup> ( وإن تفرقا قبل القبض بطل )  
العقد<sup>(٢)</sup> لقوله عليه السلام « إذا اختلفت هذه الأصناف ، فبيعوا  
كيف شئتم يداً بيد » والمراد به القبض<sup>(٣)</sup> ( وإن باع مكيلاً  
بموزون ) أو عكسه<sup>(٤)</sup> ( جاز التفرق قبل القبض و ) جاز  
( النساء )<sup>(٥)</sup> .

---

(١) قال الموفق : بغير خلاف نعلمه ، لما تقدم من قوله « ولا تبيعوا منها غائباً  
بناجز » وغيره ، وقال ابن القيم : لو كان الحديد والنحاس ربوياً لم يجوز بيعها إلى  
أجل بدراهم نقداً ، والتعليل بالوزن ليس فيه مناسبة ، وذكر نحواً من ثلاثين دليلاً  
على صحة هذا القول ، والمكيلات خصته طائفة بالقوت وما يصلحه ، وهو قول  
مالك ، قال ابن القيم : وهو الصواب . وإن اتحد الجنس اعتبر التماثل ، وإلا جاز  
التفاضل كما تقدم .

(٢) أي وإن تفرق المتعاقدان قبل القبض من الجانيين ، بطل العقد ، وكذا إن  
تفرقا قبل قبض الكل ، بطل العقد فيما لم يقبض ، وحيث اعتبر القبض فهو شرط  
لبقاء الصحة ، لا لصحة العقد ، وإلا لم يتقدم المشروط على الشرط .

(٣) أي قوله « يداً بيد » وكذا قوله « ولا تبيعوا منها غائباً بناجز » وقوله  
« إلا هاء وهاء » أي : خذ وهات في الحال .

(٤) أي باع موزوناً بمكيل مما تقدم أنه مكيل أو موزون ، أو كان العرف فيه  
الكيل أو الوزن ، ولم يعتبر الطعم .

(٥) أي التأجيل في بيع مكيل بموزون ، أو موزون بمكيل ، هذا المذهب .

لأنهما لم يجتمعا في أحد وصفي علة ربا الفضل ، أشبه الثياب بالحيوان<sup>(١)</sup> ( وما لا كيل فيه ولا وزن ، كالثياب والحيوان يجوز فيه النساء )<sup>(٢)</sup> لأمر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمرو « أن يأخذ على قلائص الصدقة ، فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة »<sup>(٣)</sup> رواه أحمد ، والدارقطني وصححه<sup>(٤)</sup> .

(١) أي فهما من بيع غير الربوي بغير الربوي ، وعلة ربا الفضل الكيل والوزن . وعن أحمد : العلة في المكيل الطعم ، مع الكيل والوزن . اختاره الشيخ وغيره ، ومالك خص الربا بالقوت وما يصلحه ، واختاره ابن القيم ، وتقدم .

(٢) سواء بيع بجنسه أو بغير جنسه ، متساوياً أو متفاضلاً ، هذا مذهب الجمهور .

(٣) أي يأخذ البعير ليجهز به بقية الجيش ، بالبعيرين مؤجلاً ، إلى أوان حصول إبل الصدقة .

(٤) ورواه أبو داود ، وقال الحافظ : إسناده ثقات . وقال ابن القيم : صريح في جواز التفاضل والنساء ، وهو حديث حسن ، فدل على جواز بيع الحيوان بالحيوان نساء ، ولقصة وفد هوازن « ومن لم تطب نفسه ، فله بكل فريضة ست فرائض ، من أول ما يفيء الله علينا » واشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه ، يوفيهما صاحبها بالربذة ، ورافع بن خديج بعيراً ببعيرين ، وأعطاه أحدهما ، وقال : أتيتك بالآخر غداً .

وقال ابن المسيب وغيره : لاربا في البعير بالبعيرين ، والشاة بالشاتين إلى =

وإذا جاز في الجنس الواحد ففي الجنسين أولى<sup>(١)</sup> ( ولا يجوز بيع الدين بالدين ) ، حكاه ابن المنذر إجماعاً<sup>(٢)</sup> لحديث « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالء بالكالء »<sup>(٣)</sup> وهو بيع ما في الذمة بثمن مؤجل لمن هو عليه<sup>(٤)</sup> .

---

=أجل . ومن منعه احتج بما روى الترمذي وصححه ، أنه نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة . وعلل أحمد أحاديث المنع ، وأنه ليس فيها حديث يعتمد عليه . وقال أبو داود : إذا اختلفت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم نظرنا إلى ما عمل به أصحابه من بعده ، وذكر هو وغيره آثاراً عن الصحابة في جواز ذلك متفاضلاً ونسيئة . وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب : الأصح يجوز للحاجة .

(١) أي فإذا جاز بيع نحو البعير بالبعيرين نسيئة ، مع أنهما من جنس واحد ، فأولى أن يجوز بيع نحو بعير بنحو شاة نسيئة ، لكونهما جنسين .

(٢) وحكاه أحمد وابن عبد البر وغيرهما ، وقال الوزير وغيره : اتفقوا على أن بيع الكالء بالكالء - وهو بيع الدين بالدين - مثل أن يعقد رجل بينه وبين آخر سلماً في عشرة أثواب موصوفة في ذمة المبتاع إلى أجل ، بثمن مؤجل ، وسواء اتفق الأجلان أو اختلفا في البيع ، فهو باطل .

(٣) بالهمز ، قيل : هو بيع دين بدين مطلقاً . وقال أبو عبيد : هو بيع النسيئة بالنسيئة .

(٤) كأن يكون عند زيد لعمره عشرة أصع قرصاً أو ثمن مبيع ، فيقول زيد لعمره : اشتراها مني بريال مثلاً ، فيبيعها إياه بريال في الذمة ، وقال ابن القيم : الكالء هو المؤخر الذي لم يقبض ، كما لو أسلم شيئاً في شيء في الذمة ، وكلاهما مؤخر ، فهذا لا يجوز بالاتفاق .

وكذا بحال لم يقبض قبل التفرق<sup>(١)</sup> ، وجعله رأس مال سلم<sup>(٢)</sup> .

(١) أي وكبيع مافي الذمة حالاً بضمن مؤجل لمن هو عليه ، بيع مافي الذمة بحال في الذمة لم يقبض قبل التفرق .

(٢) وذلك بأن يكون له دين على آخر ، فيقول : جعلت ما في ذمتك رأس مال سلم على كذا ، ويحرم أن يمتنع من إنظار المعسر حتى يقلب عليه الدين ، ومتى قال : إما أن تقلب أو تقوم عند الحاكم ، وخاف أن يجسه لعدم ثبوت إعساره عنده وهو معسر ، كانت المعاملة حراماً غير لازمة ، باتفاق العلماء ، ومن صور بيع الدين بالدين ، لو كان لأحدهما على آخر ديناً من غير جنسه ، كذهب وفضة ، وتصارفاً ، ولم يحضرا شيئاً .

وقال ابن القيم : بيع الدين بالدين ، ينقسم إلى بيع واجب بواجب ، وهو ممتنع ، وينقسم إلى بيع ساقط بساقط ، وساقط بواجب وواجب بساقط ، فالساقط بالساقط في صورة المقاصة ، والساقط بالواجب كما لو باعه ديناً له في ذمته ، بدين آخر من جنسه ، فسقط الدين المبيع ووجب عوضه ، وهو بيع الدين ممن هو في ذمته ، وأما بيع الواجب بالساقط ، فكما لو أسلم إليه في كر حنطة مما في ذمته ، وقد حكي الإجماع على امتناعه ، ولا إجماع فيه ، واختار الشيخ جوازه .

قال ابن القيم : وهو الصواب ، إذ لا محذور فيه ، وليس بيع كاليء بكاليء ، فيتناوله النهي بلفظه ، ولا في معناه ، فيتناوله بعموم المعنى ، فإن المنهي عنه قد اشغلت فيه الذمتان بغير فائدة ، وأما ما عدها من الثلاث ، فلكل منهما غرض صحيح ، وذلك ظاهر في مسألة التقاض ، فإن ذمتها تبرأ من أسرها ، وبراءة الذمة مطلوب لهما وللشارع ، فأما في الصورتين الأخيرتين فأحدهما يعجل براءة ذمته ، والآخر يحصل على الربح ، وإن كان بيع دين بدين فلم يته الشارع عنه ، لا بلفظه ، ولا بمعنى لفظه ، بل قواعد الشرع تقتضي جوازه اهـ ، لكن القول بالمنع هو قول الجمهور ، لا سيما الإحتيال في قلب الدين على المعسر إلى معاملة أخرى بزيادة مال ، وذكر الشيخ أنه حرام باتفاق المسلمين .

## فصل<sup>(١)</sup>

( ومتى افترق المتصارفان ) بأبدانهما كما تقدم في خيار المجلس<sup>(٢)</sup> ( قبل قبض الكل ) أي كل العوض المعقود عليه في الجانبين<sup>(٣)</sup> ( أو ) قبل قبض ( البعض ) منه ( بطل العقد فيما لم يقبض )<sup>(٤)</sup> سواء كان الكل أو البعض<sup>(٥)</sup> لأن القبض شرط لصحة العقد<sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي في الصرف ، وهو بيع نقد بنقد ، اتحد الجنس أو اختلف .

(٢) يعني أن التفرق هنا كالتفرق في خيار المجلس ، وهو ما لم يتفرقا عرفاً بأبدانهما من مكان التبايع ، وتقدم مفصلاً .

(٣) أي جانب البائع ، وجانب المشتري في المجلس ، بطل العقد ، لأن القبض في المجلس شرط لصحة الصرف بالإجماع .

(٤) أي من العوض المعقود عليه ، لفوات شرطه ، وصح فيما قبض ، لوجود شرطه .

(٥) أي سواء كان الذي لم يقبض الكل فيبطل الكل ، أو كان الذي لم يقبض البعض ، فيبطل العقد في البعض الذي لم يقبض ، ويقوم الإعتياض عن أحد العوضين ، وسقوطه عن ذمة أحدهما مقام قبضه .

(٦) أي لأن القبض في مجلس العقد شرط لبقاء العقد ، فما لم يقبض فيه بطل عقده بالتفرق منه .



لقوله صلى الله عليه وسلم « وبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يداً بيد »<sup>(١)</sup> ولا يضر طول المجلس مع تلازمهما<sup>(٢)</sup> ولو مشيا إلى منزل أحدهما مصطحبين صح<sup>(٣)</sup> وقبض الوكيل قبل مفارقة موكله المجلس كقبض موكله<sup>(٤)</sup> ولو مات أحدهما قبل القبض فسد العقد<sup>(٥)</sup> .

(١) وتقدم نحوه من غير وجه ، وحكى ابن المنذر وغيره الإجماع على أن القبض في المجلس ، شرط لصحة الصرف ، وقال ابن القيم : حرم التفريق في الصرف ، وبيع الربوي بمثله قبل القبض ، لثلا يتخذ ذريعة إلى التأجيل الذي هو أصل باب الربا ، فحماهم من قربانه باشتراط التقابض في الحال ، ثم أوجب عليهم فيه التماثل ، وأن لا يزيد أحد العوضين على الآخر ، إذا كانا من جنس واحد .

(٢) أي لا يضر في صحة الصرف طول المجلس قبل القبض ، مع تلازم المتبايعين .

(٣) أي ولو مشى المتعاقدان إلى منزل أحدهما مصطحبين لم يتفرقا فتقابضا ، أو تماشيا إلى الصراف فتقابضا عنده صح الصرف ، لأن المجلس هنا كالمجلس الخيار في البيع ، ولم يتفرقا قبل القبض ، وهذا مذهب أبي حنيفة ، والشافعي .

(٤) ما دام موكله بمجلس العقد ، لتعلقه به ، سواء بقي الوكيل في المجلس إلى القبض ، أو فارقته ثم عاد ، لأنه كالألة .

(٥) أي ولو مات أحد المتصارفين قبل القبض في الكل أو البعض ، فسد العقد فيما لم يقبض ، لعدم تمام القبض ، لأن القبض هنا كالقبول في البيع ، لا إن مات أحدهما بعد التقابض وقبل التفرق ، لأنه قد تم ونفذ .

( والدراهم والدنانير تتعين بالتعيين في العقد )<sup>(١)</sup> لأنها عوض مشار إليه في العقد ، فوجب أن تتعين كسائر الأعواض ( فلا تبدل )<sup>(٢)</sup> بل يلزم تسليمها إذا طُلب بها ، لوقوع العقد على عينها<sup>(٣)</sup> ( وإن وجدها مغصوبة بطل ) العقد ، كالبيع إذا ظهر مستحقاً<sup>(٤)</sup> وإن تلفت قبل القبض فمن مال بائع ، إن لم تحتج لوزن أو عد<sup>(٥)</sup> .

---

(١) فلا تبدل ، قال الموفق : هذا أظهر الروايتين ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، ويحصل التعيين بالإشارة ، سواء ضم إليها الاسم أو لا ، كبعتك هذا الثوب بهذه الدراهم ، أو بهذه . فقط من غير تعيين ، أو : بعتك هذا بهذه . من غير تسمية العوضين .

(٢) ولأنها أحد العوضين ، فتعين بالتعيين كالآخر ، وتملك بالتعيين حال العقد ، فلا يصح ولا يجوز للمشتري ونحوه إبدالها ، إذا وقع العقد على عينها ، لتعيينها .

(٣) كهذا الدينار بهذه الدراهم ، ذكرا وزنهما أم لا ، ولو بوزن متقدم على مجلس صرف ، وإن عين أحدهما دون الآخر ، فلكل حكم نفسه .

(٤) لأنه باع مالا يملكه ، وإن ظهر الغصب في البعض بطل العقد فيه فقط ، والمراد عقد البيع وما بمعناه ، لا كصداق ، وعوض عتق وخلع ، وما صولح به عن دم أو غيره ، وعبارة الخرقى : فلا يبيع بينهما ، وذلك لأن القبض فيه بمتزلة القبول ، فلا يتم العقد إلا به .

(٥) أي وإن تلفت تلك الدراهم أو الدنانير المعينة بعقد قبل القبض ، فمن مال =

( و ) إن وجدها ( معيبة من جنسها )<sup>(١)</sup> كالوضوح في الذهب ، والسواد في الفضة ( أمسك ) بلا أرش<sup>(٢)</sup> إن تعاقدنا على مثلين ، كدرهم فضة بمثله<sup>(٣)</sup> وإلا فله أخذه في المجلس<sup>(٤)</sup> وكذا بعده من غير الجنس<sup>(٥)</sup> ( أو رد ) العقد للعيب<sup>(٦)</sup> .

---

= بائع ونحوه ممن صارت إليه ، إن لم تحتج لوزن أو عد ، كالبيع المعين ، فإن كان كذلك فمن ضمان باذل ، إذا كان الثمن حاضراً معيناً .

(١) أي وإن وجد الدراهم أو الدنانير معيبة من جنس المعيبة ، لا من جنس السليمة .

(٢) أي كالبياض في الذهب ، وكالسواد في الفضة ، والخشونة فيها ، وكونها تنفطر عند الضرب ، أو لكون سكتها مخالفة لسكة السلطان ، أمسكها بلا أرش مطلقاً ، سواء كان من جنسه أو لا ، وسواء تفرقا أو لا .

(٣) أي درهم فضة ، وكدينار بدينار ، هذا إذا كانت معيبة من جنسها .

(٤) أي وإلا يتعاقدان على مثلين فله أخذ الأرش في المجلس ، لا من جنس السليم ، لثلا يصير من مسألة مد عجوة .

(٥) أي وكذا يجوز أخذ الأرش بعد المجلس ، لكن من غير جنس العوضين ، كأخذ بر ، أو شعير ، أو غيرهما ، لعدم اشتراط التقابض في ذلك ، وكذا سائر أموال الربا ، إذا بيعت بغير جنسها مما القبض شرط فيه .

(٦) لأن لمن صار إليه العيب الخيار بين الرد والإمسك ، ومتى رده بطل العقد ، وليس له أخذ بدله ، لوقوع العقد على عينه .

وإن وجدها معيبة من غير جنسها<sup>(١)</sup> - كما لو وجد الدراهم نحاساً - بطل العقد<sup>(٢)</sup> لأنه باعه غير ما سمي له<sup>(٣)</sup> ( ويحرم الربا بين المسلم والحربي )<sup>(٤)</sup> بأن يأخذ المسلم زيادة من الحربي<sup>(٥)</sup> لعموم ما تقدم من الأدلة<sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي وإن وجد الدراهم أو الدينارين معيبة بطل عقد البيع ، ولو كان العيب يسيراً ، إذا كان من غير جنسها .

(٢) وكذا لو وجدها رصاصاً ، أو وجد مساً في الذهب ، لم يصح العقد ، كبعثك هذا الفرس ؛ فتبين أنه بغل .

(٣) فلم يصح البيع ، وكذا إن ظهر العيب في بعض العوض ، بأن صارقه دينارين بعشرين درهماً ، فوجد أحد الدينارين معيباً من غير جنسه ، بطل العقد فيه فقط ، بما قابله ، وصح في السليم بما قابله ، ومتى صارفه كان له الشراء منه من جنس ما أخذ منه ، بلا مواطأة ، ولو اشترى فضة بدينار ونصف ، ودفع إلى البائع دينارين ، ليأخذ قدر حقه منه فأخذه صح ، والزائد أمانة في يده .

(٤) في دار الإسلام ودار الحرب ، ولو لم يكن بينهما أمان ، وفي الإنصاف : الصحيح من المذهب أن الربا محرم بين الحربي والمسلم مطلقاً ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، ونص عليه .

(٥) وهذا مذهب الجمهور ، فيشترط في الحضر أن تكون الزيادة للمسلم .

(٦) أي في النهي عن الربا ، والوعيد الشديد ، فيتناول النهي المسلم مع الحربي ، كالمسلم مع الذمي ، ولأن دار الحربي كدار الذمي ، في أنه لا يد للإمام عليهما ، =

(و) يحرم الربا ( بين المسلمين مطلقاً<sup>(١)</sup> ) بدار إسلام أو حرب )  
لما تقدم<sup>(٢)</sup> إلا بين سيد ورقيقه<sup>(٣)</sup> وإذا كان له على آخر  
دنانير ، فقضاه دراهم شيئاً فشيئاً<sup>(٤)</sup> فإن كان يعطيه كل درهم  
بحسابه من الدينار صح<sup>(٥)</sup> وإن لم يفعل ذلك ثم تحاسبا  
بعد ، فصارفه بها وقت المحاسبة لم يجز ، لأنه بيع دين  
بدين<sup>(٦)</sup>

---

= وما روي « لاربا بين المسلم وأهل الحرب » خبر مجهول ، لا يترك له تحريم ما دل  
عليه الكتاب ، والسنة .

(١) سواء تفرقا أو لا ، من جنسه أولاً .

(٢) أي من الدليل على التحريم ، وفي الإنصاف : يحرم بين المسلمين ، في  
دار الإسلام والحرب بلا نزاع .

(٣) ولو كان الرقيق مدبراً ، أو أم ولد ، لأن المال كله للسيد ، وكذا مكاتب  
في صورة ما إذا كاتبه ، وكان في آخر نجم عليه عشرة مثلاً ، قال : أريد أن أقدم لك  
عن العشرة تسعة .

(٤) أي قضاه دراهم متفرقة ، ليس دفعة واحدة .

(٥) بأن يقول : هذه الدراهم مثلاً عن عشرة ، وهذان الدرهمان عن دينار ،  
كل شيء منها بما يقابله ، صح الصرف .

(٦) أي وإن أعطاه الدراهم مع السكوت ، ثم حاسبه بعد ذلك ، فصارفه بها  
وقت المحاسبة لم يصح ، لأنه بيع دين بدين ، حيث تباعاه في الذم .

وإن قبض أحدهما من الآخر ماله عليه ، ثم صارفه بعين وذمة  
صح<sup>(١)</sup> .

(١) أي وإن قبض أحد المتصارفين من الآخر ماله عليه ، ثم صارفه « بعين » أي معين ، كهذا الدينار ، فهو معين « وذمة » وهو ما ليس بمعين ، كعشرة دراهم في الذمة . صح ، وكأن يكون لزيد على عمرو دينار ، فيقضيه عمرو دراهم شيئاً فشيئاً ، ولم يحسب عليه كل درهم بحسابه من الدينار ، فلما تمت مقابلة الدينار من الدرهم ، أخذ عمرو من زيد الدراهم ، فقال : هذه عما في ذمتك من الدينار ، فيكون مصارفاً له بعين وذمة .

وقال ابن القيم : ظن بعض الفقهاء أن الوفاء يحصل باستيفاء الدين ، بسبب أن الغريم إذا قبض الوفاء ، صار في ذمة المدين مثله ، ثم إنه يقاص بما عليه ، وهذا تكلف ، أنكره جمهور الفقهاء ، وقالوا : بل نفس المال الذي قبضه يحصل به الوفاء ، ولا حاجة أن يقدر في ذمة المستوفي ديناً ، فمن ثبت في ذمته دين مطلق كلي ، فالقصد منه هو الأعيان الموجودة ، وأي معين استوفاه ، حصل به المقصود من ذلك الدين المطلق .

## باب بيع الأصول والثمار<sup>(١)</sup>

الأصول جمع أصل ، وهو ما يتفرع عنه غيره<sup>(٢)</sup> والمراد هنا الدور والأرض والشجر<sup>(٣)</sup> والثمار جمع ثمر ، كجبل وجبال<sup>(٤)</sup> وواحد الثمر ثمرة<sup>(٥)</sup> ( إذا باع داراً ) أو وهبها ، أو رهنها ، أو وقفها ، أو أقر أو أوصى بها ( شمل ) العقد ( أرضها )<sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي هذا باب يذكر فيه حكم بيع الأصول ، وبيع الثمار ، وما يتعلق بذلك .

(٢) وفي القاموس : أسفل الشيء ، وجمعه أصول وأصل ، وفرع يتفرع تفريعاً انحدر وصعد ، ومنه : الأغصان كثرت .

(٣) أي والمراد بالأصول في هذا الباب الدور والأرض والشجر ، وهو من النبات ما قام على ساق ، أو سما بنفسه ، دق أو جل .

(٤) وجمعه ثمر ، وجمع الجمع أثمار ، وهو حمل الشجر .

(٥) بالفتح والضم ، والثمرة أيضاً الشجرة ، وثمر الشجر ، وأثمر ، صار فيه الثمر ، وهو أعم مما يؤكل ، فيشمل القرظ ونحوه .

(٦) أي إذا باع داراً ، وقال الموفق : بحقوقها . أو وهب داراً ، أو رهن داراً ، أو وقف داراً ، أو أقر بدار ، أو أوصى بدار شمل العقد أرض الدار ، وقال الموفق : ومرافقها . والوجه الثاني : يثبت له حق الإختصاص ، من غير ملك ، وصرح في الإقناع والمنتهى بدخول الفناء في الملك ، وقال الوزير : اتفقوا على أنه إذا باع داراً لم يكن له أن يبيع فناءها ، فإن باعه فالبيع باطل في الفناء .

أي إذا كانت الأرض يصح بيعها<sup>(١)</sup> فإن لم يجز كسواد العراق فلا<sup>(٢)</sup> ( و ) شمل ( بناءها وسقفها ) لأنهما داخلان في مسمى الدار<sup>(٣)</sup> ( و ) شمل ( الباب المنسوب ) وحلقته<sup>(٤)</sup> ( والسلم والرف المسمورين<sup>(٥)</sup> والخابية المدفونة )<sup>(٦)</sup> والرحى المنصوبة<sup>(٧)</sup> .

(١) وذلك بأن لم تكن موقوفة ونحوه .

(٢) أي فلا يشمل العقد أرض الدار المبيعة ونحوه ، وذكر ذلك بعض الأصحاب ، وتقدم صحة بيع المساكن مما فتح عنوة ، كأرض الشام ، ومصر ، والعراق ، وصرح الموفق وغيره أنه لا بأس بحيازتها ، وبيعها ، وشرائها ، وسكناها ، وقال أبو عبيد : ما علمنا أحداً كره ذلك ، واقتسمت خطط بالكوفة ، والبصرة ، والشام ، ومصر ، وغيرها من البلدان ، فما عاب ذلك أحد ، ولا أنكره .

(٣) أي وشمل العقد بناء الدار ، وشمل سقفها ، من خشب أو أحجار أو غير ذلك ، وشمل درجها ونحوه ، لدخوله في مسمائها .

(٤) لاتصال الباب بالدار ، وكونه لمصلحتها ، واتصال الحلقة به ، فأخرج الملقى فيها بغير نصب .

(٥) السلم - بضم السين وفتح اللام - المرقاة ، مأخوذة من السلامة تفاؤلاً ، والرف شبه الطاق ، يجعل عليه طرائف البيت ، فإذا كانا مسمرين شملهما العقد ، وإلا فلا .

(٦) أي وشمل العقد الخابية يعني الحب ، إذا كانت مدفونة ، لانتفاع بها ، وكذا الأجرة المبنية ، فإن لم تكن الخابية مدفونة ، ولا الأجرة مبنية ، لم يتناولها العقد .

(٧) أي وشمل العقد حجر الرحى السفلائي ، إذا كانت منصوبة ، وإلا فلا .



لأنه متصل بها لمصلحتها ، أشبه الحيطان<sup>(١)</sup> وكذا المعدن  
الجامد<sup>(٢)</sup> وما فيها من شجر وعرش<sup>(٣)</sup> ( دون ما هو مودع فيها  
من كنز ) وهو المال المدفون<sup>(٤)</sup> ( وحجر ) مدفون<sup>(٥)</sup> ( ومنفصل  
منها كجبل ، ودلو ، وبكرة<sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي لأن ما ذكر ونحوه متصل بالدار لمصلحتها ، فشملة العقد ، أشبه  
شمول العقد للحيطان ، والمعتبر هنا العرف ، لأن القصود في العقود معتبرة ،  
وما كان في الأرض من الحجارة المخلوقة فيها ، أو مبنياً فيها ، كأساسات الحيطان  
المتهدمة ، والآجر المتصل بالأرض ، يشمله العقد ، لأنه من أجزائها ، فهو كترابها ،  
وإن كان المتصل يضر بها كالصخر فعيب .

(٢) سواء كان معدن ذهب ، أو فضة ، أو غيرهما ، يشمله العقد ، ويملك  
بملك الدار التي هو فيها ، لأنه كأجزاء الدار ، وإن لم يعلم به البائع فله الخيار ،  
وكذا ما ظهر فيها من بئر ، أو عين ماء ، ويلزم المشتري لإعلامه به .

(٣) أي وكذا ما في الدار من شجر ، له ساق أولاً ، وما فيها من عرش جمع  
عريش ، وهو الظلة ، أو ما يحمل عليه العنب ، أو خيمة من خشب وثمار ، يشمله  
العقد ، فهو للمشتري ، لاتصاله بالدار .

(٤) أي دون ما هو مودع في الدار للنقل ، من كنز وهو المال المدفون في  
الأرض من ذهب ، أو فضة ، أو غيرهما .

(٥) أي ودون حجر مدفون ، لأنه مودع فيها للنقل ، أشبه الستر ، والفرش .

(٦) وهي بالفتح خشبة مستديرة ، في وسطها محز ، يستقى عليها الماء ، أو  
المحالة ، أي فهي للبائع ، لانفصالها من الدار ، ولا يتناولها البيع ، أشبهت الثياب  
والطعام .

وقفل ، وفرش ، ومفتاح )<sup>(١)</sup> ومعدن جار ، وماء نبع<sup>(٢)</sup>  
وحجر رحي فوقاني ، لأنه غير متصل بها ، واللفظ لا يتناول<sup>(٣)</sup>  
ولو كانت الصيغة المتلفظ بها الطاحونة ، أو المعصرة ، دخل  
الفوقاني كالتحتاني<sup>(٤)</sup> ( وإن باع أرضاً ) أو وهبها ، أو وقفها ،  
أو رهنها ، أو أقر أو أوصى بها<sup>(٥)</sup> ( ولو لم يقل : بحقوقها .  
شمل ) العقد ( غرسها ، وبناءها ) لأنهما من حقوقها<sup>(٦)</sup> .

---

(١) القفل بالضم : الحديد الذي يغلق به الباب ، والفرش ما تفرش به الدار  
من أي نوع كان ، والمفتاح آلة الفتح ، وكذا رفوف موضوعة ، لعدم اتصالها ،  
ولأن اللفظ لا يشملها ، والمعتبر العرف ، وتقدم في قبض الدار أن يسلم له مفتاحها ،  
ومفتاحها من مصالحها ، وظاهر كلام الموفق وغيره : ما لا يختص بمصلحتها .

(٢) أي خارج من العين لأنه يجري من تحت الأرض إلى ملكه ، أشبه ما يجري  
من الماء في نهر إلى ملكه ، ولأنه لا يملك إلا بالحيازة ، وأما نفس البئر ، وأرض  
العين ونحوها مما يتصل بها ، فلمالك الأرض ، وينتقل بانتقالها ، لاتصاله بها .

(٣) ولا يدخل في مسمى الدار ، فهو للبائع .

(٤) كأن يقول : بعثك هذه الطاحونة ، أو المعصرة . لتناول اللفظ له .

(٥) أو جعلها صداقاً ، أو عوضاً في خلع ، أو عتق ، أو جعالة ، أو تصدق بها ،  
ونحو ذلك .

(٦) ويتخذان للبقاء فيها ، وليس لانتهاه مدة معلومة ، استظهره غير واحد ،  
وما كان كذلك يدخل فيها بالإطلاق ، وإن قال : بحقوقها . دخل الغرس والبناء  
في البيع ، قال في الإنصاف : بلا نزاع .

وكذا إن باع ونحوه بستاناً ، لأنه اسم للأرض ، والشجر ،  
والحائط<sup>(١)</sup> ( وإن كان فيها زرع ) لا يحصد إلا مرة ( كبر ،  
وشعير ، فلبائع ) ونحوه<sup>(٢)</sup> ( مبقى ) إلى أول وقت أخذه ،  
بلا أجره ، ما لم يشترطه مشتر<sup>(٣)</sup> ( وإن كان ) الزرع  
( يُجزئ ) مراراً ، كرطبة وبقول<sup>(٤)</sup> .

---

(١) أي ومثل إن باع أرضاً في الحكم ، إن باع ، أو وهب ، أو وقف ،  
أو رهن بستاناً ، أو أقر أو أوصى ونحو ذلك ببستان ، دخل الغراس والبناء ، لأن  
البستان اسم للأرض ، والشجر ، والحائط ، بدليل أن الأرض المكشوفة لا تسمى به ،  
وكذا لو باع ونحوه ملكه أو نخله بحقوقه ، والمتعارف شمول البيع للأرض والشجر  
والحوائط ، شملها العقد ، وإن كان فيها منازل — والمتعارف دخول المنازل —  
دخلت ، لأنها من آكد الحقوق ، فإن ما كان مقصوداً بالعقد اعتبر في الحكم .

(٢) أي وإن كان في الأرض المبيعة زرع ، من أي نوع لا يحصد إلا مرة  
— كبر وشعير ، وأرز ودخن وذرة ، وقطنيات ونحوها ببقائه — فلبائع ، ونحوه  
كواهب وواقف ، وراهن ، ومقر ، وموص ، ونحوهم ، إذا أطلق البيع ونحوه ،  
لأنه مودع في الأرض ، فهو كالكثر ، وهذا مذهب أبي حنيفة ، والشافعي .

(٣) أي الزرع ونحوه ، مبقى في الأرض المبيعة ، إلى أول وقت أخذه المعتاد ،  
كالثمرة بلا أجره ، لأن المنفعة مستثناة له ، وعلم منه أنه لا يبقى بعد أول وقت أخذه  
المعتاد — وإن كان بقاءه أنفع له — إلا برضى مشتر ، وذلك ما لم يشترط الزرع مشتر  
أو متهب ونحوه ، فإن اشترطه كان له ، ولا يضر جهله في بيع ، ولا عدم كماله ،  
للدخول له تبعاً .

(٤) أي وإن كان في الأرض المبيعة الزرع يجذ مرة بعد أخرى ، كرطبة =

( أَوْ يَلْقُطُ مَرَاراً ) ، كَقِثَاءٍ وَبَاذَنْجَانٍ<sup>(١)</sup> وَكَذَا نَحْوُ وَرْدٍ<sup>(٢)</sup>  
( فَأَصُولُهُ لِلْمُشْتَرِي ) ، لِأَنَّهَا تَرَادُ لِلْبَقَاءِ ، فَهِيَ كَالشَّجَرَةِ<sup>(٣)</sup>  
( وَالْجُزْءُ وَاللَّقْطَةُ الظَّاهِرَتَانِ عِنْدَ الْبَيْعِ لِلْبَائِعِ )<sup>(٤)</sup> وَكَذَا زَهْرُ  
تَفْتَحٍ ، لِأَنَّهُ كَالثَّمْرِ الْمُؤَبَّرِ<sup>(٥)</sup> .

---

= بَفَتْحِ الرَّاءِ ، وَهِيَ الْفَصْفَصَةُ ، يَعْنِي « الْقَت » وَقِيلَ : إِذَا يَسَتْ فِيهِ قَتٌ ،  
وَكَبَقُولٌ ، كَالنَّعْنَاعِ وَالْكَرَاثِ .

(١) وَاحِدَةُ الْقِثَاءِ قِثَاءَةٌ ، وَهُوَ اسْمٌ لِمَا يَسْمِيهِ بَعْضُ النَّاسِ الْخِيَارَ ، وَالْعُجُورَ  
وَالْفُقُوسَ ، وَبَعْضُهُمْ يَطْلُقُهُ عَلَى مَا يَشْبَهُ الْخِيَارَ ، وَكَدْبَاءَ ، فَأَصُولُهُ لِلْمُشْتَرِي إِذَا  
أُرِيدَ بِهِ الْبَقَاءُ ، سِوَاءِ كَانَ مِمَّا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ سَنَةً ، كَالْهَنْدَبَاءِ ، أَوْ أَكْثَرَ كَالرُّطْبَةِ ،  
وَكَذَا إِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ مُسْتَرْتِراً بِالْأَرْضِ ، كَالْفَجْلِ وَالثُّومِ .

(٢) مِمَّا يَتَكَرَّرُ زَهْرُهُ كِيَاسْمِينٍ وَبِنَفْسَجٍ وَنَرَجِسٍ .

(٣) أَيُّ فَأَصُولٍ جَمِيعِ هَذِهِ لِلْمُشْتَرِي ، وَكَذَا غُصُونُهُ وَأَوْرَاقُهُ ، لِأَنَّهُ مِنْ  
أَجْزَائِهِ ، وَهُوَ مُقِيدٌ بِمَا إِذَا أُرِيدَ بِهَا الْبَقَاءُ ، وَالدَّوَامُ فِي الْأَرْضِ ، فَتَكُونُ كَالشَّجَرِ ،  
وَإِنْ لَمْ يَرُدَّ بِهَا الدَّوَامُ ، بَلِ النُّقْلُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَيُسَمَّى الشَّتْلُ ، وَكَانَ أَصْلُهَا  
لَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الزَّرْعِ .

(٤) الْجُزْءُ بِالْفَتْحِ اسْمٌ لِلْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ ، وَهِيَ بِالْكَسْرِ اسْمٌ لِمَا يَنْتَهِي لِلْجُزْءِ ، كَمَا  
فِي الْمَطْلَعِ وَغَيْرِهِ ، فَالْجُزْءُ مِنَ الرُّطْبَةِ وَالْبَقُولِ وَنَحْوِهَا ، وَاللَّقْطَةُ مِنَ الْقِثَاءِ ،  
وَالْبَاذَنْجَانِ ، وَالزُّهُورِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، عِنْدَ الْبَيْعِ لِلْبَائِعِ ، لِأَنَّهُ مِمَّا تَتَكَرَّرُ الثَّمَرَةُ فِيهِ ،  
أَشْبَهَ الشَّجَرِ .

(٥) أَيُّ وَكَمَا يَلْقُطُ مَرَاراً ، زَهْرُ تَفْتَحٍ عِنْدَ الْبَيْعِ ، فَهُوَ لِلْبَائِعِ ، لِأَنَّهُ كَالثَّمْرِ  
الْمُؤَبَّرِ ، فَأَعْطِيَ حُكْمَهُ .

وعلى البائع قطعها في الحال<sup>(١)</sup> ( وإن اشترط المشتري ذلك  
صح ) الشرط<sup>(٢)</sup> وكان له ، كالثمر المؤبر ، إذا اشترطه مشتري  
الشجر<sup>(٣)</sup> ويثبت الخيار لمشتري ظن دخول ما ليس له من زرع  
وثمر<sup>(٤)</sup> كما لو جهل وجودهما<sup>(٥)</sup> ولا يشمل بيع قرية مزارعها ،  
بلا نص أو قرينة<sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي وعلى البائع ونحوه ، قطع الجزء الظاهرة ، واللقطة الأولى ، ونحوهما  
في الحال فوراً ، إن كان ينتفع به ، وإلا فيبقى كبر وشعير .

(٢) لحديث « المسلمون على شروطهم » .

(٣) قصيلاً كان أو ذا حب مستتر ، أو كان ظاهراً ، معلوماً أو مجهولاً ،  
لأنه دخل في البيع تبعاً للأرض ، فلا يضر جهله ، وعدم كماله ، كما تقدم .

(٤) إذا كان ممن يجهل ذلك .

(٥) أي الزرع والثمر لبائع ، لتضرره بفوات منفعة الأرض والشجر ذلك  
العام ، والقول قوله يمينه في جهل ذلك ، إن جهله مثله كالعامي ، لأن الظاهر معه ،  
وإلا لم يقبل قوله .

(٦) فالنص كبعثك القرية بمزارعها ، والقرينة مثل المساومة على أرضها ،  
أو ذكر الزرع والغرس فيها ، وذكر حدودها ، أو بذل ثمن لا يصلح إلا فيها وفي  
مزارعها ، ولا يدخل ما يشمل البيع ، فيما إذا باعه داراً ، كما تقدم ، بل يشمل بيعها  
الدور والحصون والصور ، لأن ذلك هو مسمى القرية ، وأما الغراس الذي بين  
بنيانها ، فحكمه حكم الغراس في الأرض ، فيدخل تبعاً للأرض .

## فصل<sup>(١)</sup>

( ومن باع ) أو وهب ، أو رهن ( نخلاً تشقق طلعه )<sup>(٢)</sup> ولو لم يؤبر<sup>(٣)</sup> ( ف ) الثم ( لبائع مبقى إلى الجذاذ<sup>(٤)</sup> إلا أن يشترطه مشتر ) ونحوه<sup>(٥)</sup> .

---

(١) في بيع الثمار وما يتعلق به .

(٢) أي من باع نخلاً أو وهب ، أو رهن نخلاً تشقق طلعه ، بكسر الطاء وفتحها على المشهور ، وهو ظاهر القاموس وغيره ، وعاء عنقوده ، سواء تشقق الطلع بنفسه ، أو شقوقه الصعاد فيظهر ، قال القاضي : أيهما كان فهو التأبير ههنا ، والحكم متعلق بالظهور من الغلاف ، دون نفس التلقيح ، بغير خلاف بين العلماء .

(٣) أي يلقح ، وهو وضع طلع الفحال في طلع النخل ، وتأبير بعض النخل يجعل جميعها للبائع .

(٤) وذلك حين تنتهي حلاوة ثمرتها ، وفي غير النخل يتناهى إدراكه ، ولا فرق بين استحقاقها بالظهور ، بأن باع ونحوه بعد التشقق ونحوه ، وبين استحقاقها بالشرط ، بأن باع ونحوه قبل التشقق والظهور واشترطها ، ما لم تكن عادته بأخذه بשרاً ، أو بصره خير من رطبه ، أو يشترط قطعه ، ونحو ذلك .

(٥) أي إلا أن يشترط الثمر مشتر ونحوه ، كتهب ومرتهن ومصالح به ، ومن آل إليه أجرة أو صداقاً ، أو عوض خلع ، ونحو ذلك ، أو يشترط بعضه أو نخلة بعينها ، وكذا بائع ونحوه ، فمن اشترط الثمرة منهما ، فهي له ، سواء كان ذلك قبل أن تشقق أو بعده ، عملاً بالشرط ، لا قبل ظهورها ، لشبهها بالمعدوم ، واستثنى بعضهم الوقف والوصية ، فإن الثمرة تدخل فيها ، كفسخ لعب ، ورجوع أب في هبة .

لقوله صلى الله عليه وسلم « من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترطه المبتاع » متفق عليه<sup>(١)</sup> والتأبير التلقيح<sup>(٢)</sup> وإنما نص عليه<sup>(٣)</sup> والحكم منوط بالتشقق ، لملازمته له غالباً<sup>(٤)</sup> .

---

(١) أي من اشترى نخلاً بعد أن يؤبر ، أي تشقق وتلقيح ، والتأبير التشقيق والتلقيح ، وذلك أنه يشق طلع النخلة الأثني ، ليذر فيها شيء من طلع النخلة الذكر ، فالثمرة للبائع ، إلا أن يشترطها المشتري ، وذلك كأن يقول : اشتريت الشجرة بثمرتها . فدل الحديث على أن من باع نخلة وعليها ثمرة مؤبرة ، لم تدخل الثمرة في البيع ، بل تستمر على ملك البائع ، إلا أن يشترطها المبتاع فتكون له ، ودل بمفهومه على أنها إن كانت غير مؤبرة تدخل في البيع ، وتكون للمشتري ، والبيع صحيح باتفاق أهل العلم ، والنهي عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، المراد بها المستقلة ، وهنا الثمرة تابعة للنخل ، فتدخل تبعاً .

وقال أحمد : الذي قد أبر للبايع ، والذي لم يؤبر للمشتري ، واختار الشيخ : أن الحكم منوط بالتأبير ، وهو ظاهر النص ، وألحق بالبيع باقي عقود المعاوضات ، لأنها في معناه ، وكذا الهبة ، والرهن ، وترك إلى الجذاذ ، لأن تفريغ المبيع بحسب العرف والعادة .

(٢) وفي القاموس : أبر النخل يأبره ، أصلحه كأبره . وفي النهاية : المأبورة الملقحة ، يقال : أبرت النخلة وأبرتها فهي مأبورة ومؤبرة ، والاسم الإبار .

(٣) أي وإنما نص في الحديث على التأبير ، الذي هو التلقيح .

(٤) أي والحكم عند بعض العلماء معلق بالتشقق ، لملازمة التشقق للتأبير في الغالب ، وتقدم أنه قول الجمهور ، وقول أحمد : إنه منوط بالتأبير . اختاره الشيخ وغيره ، أخذاً بظاهر النص .

وكذا لو صالح بالنخل<sup>(١)</sup> أو جعله أجره<sup>(٢)</sup> أو صداقاً ، أو عوض خلع<sup>(٣)</sup> بخلاف وقف ووصية ، فإن الثمرة تدخل فيهما ، أبرت أو لم تؤبر<sup>(٤)</sup> كفسخ لعيب ونحوه<sup>(٥)</sup> ( وكذلك ) أي كالنخل ( شجر العنب ، والتوت ، والرمان وغيره ) كجميز<sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي ومثل من باع في الحكم ، لو صالح بنخل تشقق طلعه ، ولو لم يؤبر ، فثمرته لمعط ، ما لم يشترطه آخذ .

(٢) ومثله لو جعله جعلاً ، أو أخذه تبعاً للأرض بشفعة .

(٣) أي جعل النخل ونحوه صداقاً ، أو جعله عوض خلع ، أو عوض طلاق أو عتق ، فثمرة نخل تشقق طلعه لمعط إلى الجذاذ ، ما لم يشترطه آخذ ، وما قبل التشقق لمشتري .

(٤) لأن المقصود من وقف ذلك الإنتفاع به ، فدخلت مطلقاً ، ومثله الوصية ، واقتصاره عليهما يفهم أن الإقرار ليس كذلك ، كما هو مفهوم شرح الإقناع .

(٥) أي كفسخ بيع ، وكذا نكاح قبل دخوله لعيب ، ومقابلة في بيع ، ورجوع أب في هبة وهبتها لولده ، حيث لا مانع منه ، فتدخل الثمرة في هذه الصور ونحوها ، لأنها نماء متصل ، أشبهت الثمر في المبيع .

(٦) بضم الجيم ، وفتح الميم المشددة : التين الحلو ، وكذا الجوز وغيره مما فيه ثمر باد ، وجعله العنب مما تظهر ثمرته بارزة ، لا قشر عليها ولا نور ، فيه نظر ، بل هو بمنزلة ما يظهر نوره ثم يتناثر ، فتظهر قطوفه كحب الدخن ، ثم يتفتح ويتناثر كتناثر النور ، فيلحق بالفتح ونحوه .



من كل شجر لا قشر على ثمرته <sup>(١)</sup> فإذا بيع ونحوه بعد ظهور  
الثمرة كانت للبائع ونحوه <sup>(٢)</sup> (و) كذا (ما ظهر من نوره  
كالمشمش والتفاح <sup>(٣)</sup> وما خرج من أكمامه) جمع كم وهو  
الغلاف <sup>(٤)</sup> (كالورد) والبنفسج (والقطن) <sup>(٥)</sup> الذي يحمل في  
كل سنة <sup>(٦)</sup> .

(١) أو بدا في قشره وبقي فيه إلى أكله كالرمان والموز ، أو في قشريه كالجوز .  
(٢) كمرتهن ومتهب وغيرهما ممن تقدم ، لأن ظهورها من شجرها بمنزلة  
ظهور ما في الطلع .

(٣) والسفرجل واللوز ، والخوخ ونحوه ، و «نوره» بفتح النون زهره .  
(٤) كما في النهاية وغيرها وفي القاموس : وعاء الطلع ، وغطاء النور ، والغلاف  
الغطاء .

(٥) فإنه تظهر أكمامه ثم تفتح ، فهو كالطلع ، قال في الإنصاف : ما خرج  
من أكمامه كالورد والقطن للبائع بلا نزاع . اهـ ، وكذا الياسمين والبنفسج والترجس  
ونحوه ، فإن الشجر على خمسة أضرب ، ما تكون ثمرته في أكمام ، ثم تفتح  
فتظهر ، كالنخل ، ومنه القطن ، وما يقصد نوره كالورد ، والياسمين ، والترجس ،  
والبنفسج ، وهو بفتح الباء . والثاني : ما تظهر ثمرته بارزة ، كالتين والحميز ،  
والثالث : ما يظهر في قشره ، ثم يبقى فيه إلى حين الأكل كالرمان ، والرابع :  
في قشريه كالجوز واللوز ، لأن قشره لا يزول عنه غالباً ، والخامس : ما يظهر نوره  
ثم يتناثر ، فتظهر الثمرة ، كالتفاح .

(٦) قيده بذلك ، لأن قطن الشام ونحوه الذي يحصد في كل سنة بخلافه ،  
فحكمه حكم الزرع .

لأن ذلك كله بمثابة تشقق الطلع<sup>(١)</sup> ( وما قبل ذلك ) أي قبل التشقق في الطلع<sup>(٢)</sup> والظهور في نحو العنب ، والتوت والمشمش<sup>(٣)</sup> والخروج من الأكمام في نحو الورد ، والقطن<sup>(٤)</sup> ( والورق فلمشتر ) ونحوه<sup>(٥)</sup> لمفهوم الحديث السابق في النخل<sup>(٦)</sup>

---

(١) فأعطي حكمه ، فإن تشقق طلع النخل هو الأصل ، وما سواه مقيس عليه .

(٢) فلمشتر ، لمفهوم الخبر المتقدم ، ومفهوم قوله : قضى أن ثمرة النخل لمن أبرها . وهو مذهب مالك والشافعي .

(٣) والرمان ، والجميز ، والتفاح ، والسفرجل ، ونحو ذلك مما تقدم ، لمشتر .

(٤) والبنفسج والياسمين ونحوه لمشتر ، قياساً على الطلع .

(٥) وكذا الأغصان وسائر أجزاء الشجر ، لمشتر ، ومتهب ، ونحوهما ، لأن ذلك من أجزائها ، خلق لمصلحتها ، فهو كأجزاء سائر المبيع ، ويحتمل أن يكون ورق التوت المقصود أخذه للود القز للبائع ، إذا تفتح ، لأنه بمنزلة ما يظهر نوره من الورد وغيره ، وذلك إذا كان عادتهم أخذ الورد ، لأن القصد في ذلك ونحوه معتبرة .

(٦) ولفظه « من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر فثمرتها للذي باعها ، إلا أن يشترطها المبتاع » وهو مذهب جمهور العلماء ، قال الوزير وغيره : إن كان غير مؤبر فقال مالك ، والشافعي ، وأحمد : الثمرة للمشتري . وإن كان مؤبراً فللبائع ، إلا أن يشترطه المبتاع .

وما عداه فبالقياس عليه<sup>(١)</sup> وإن تشقق أو ظهر بعض ثمره ، ولو من نوع واحد ، فهو لبائع<sup>(٢)</sup> وغيره لمشتري<sup>(٣)</sup> إلا في شجرة ، فالكل لبائع ونحوه<sup>(٤)</sup> ولكل السقي لمصلحة ، ولو تضرر الآخر<sup>(٥)</sup> .

(١) أي وما عدا ثمرة النخل الذي وضع الشارع حكمه كما تقدم مقيس عليه ، فإن حكم ثمر النخل هو الأصل ، و : قاس الشيء بالشيء . وقاسه عليه : قدره على مثاله ، والقياس في الشرع : حمل فرع على أصل في حكم ، بجامع بينهما .

(٢) أي وإن تشقق طلع النخل ، أو ظهر بعض ثمر الشجر ، فما ظهر للبائع ونحوه ، ولو كان ما تشقق أو ظهر بعضه من نوع واحد ، إلحاقاً لما لم يتشقق بمتشقق ، لأننا إذا لم نجعل الكل للبائع أدى إلى الإضرار باشتراك الأيدي ، وقال الموفق وغيره : هذا في النوع الواحد ، لأن الظاهر أنه يتقارب ويتلاحق فيختلط ، وإلا لم يتبعه النوع الآخر ، ولم يفرق أبو الخطاب وغيره .

(٣) أي وغير ما تشقق وظهر كله أو بعضه فلمشتري ، لما تقدم .

(٤) أي إلا أن يكون ما ظهر في شجرة ، كثمر النخلة الواحدة إذا تشقق بعضه ، فإن الجميع للبائع ، قال الموفق : بالاتفاق . ومثل بائع من انتقل إليه بعقد معاوضة كصداق ، أو لا كهبة كما تقدم ، فإن اختلفا : هل بدت الثمرة ، أو تشقق الطلع قبل بيع ونحوه أو بعده ؟ فقول بائع ، قال في الإنصاف : بلا نزاع .

(٥) أي وللبائع سقي ثمرته لمصلحة ، ولمشتري سقي ماله إن كان فيه مصلحة ، لحاجة وغيرها ، ولو تضرر الآخر بالسقي ، فلا يمنعان ولا أحدهما من السقي ، لأنهما دخلا في العقد على ذلك ، ويرجع في ذلك إلى أهل الخبرة ، ومن اشترى شجرة أو نخلة فأكثر ، لم تتبعها أرضها ، وإن لم يشترط قطعها ، أبقاها في أرض بائع ، كثمر على شجر ، بلا أجره ، ولا يغرس مكانها لو بادت ، لأنه لم يملكه ، وله الدخول لمصلحتها ، لثبوت حق الإجتياز له ، ولا يدخل لتفريج ونحوه .

( ولا يباع ثمر قبل بدو صلاحه )<sup>(١)</sup> لأنه عليه السلام نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، نهى البائع والمبتاع . متفق عليه<sup>(٢)</sup> والنهي يقتضي الفساد<sup>(٣)</sup> ( ولا ) يباع ( زرع قبل اشتداد حبه )<sup>(٤)</sup> .

(١) الثمر جمع ثمرة ، وهي أعم من الرطب وغيره ، و « بدو » بغير همز أي ظهور صلاحه ، حمرة ، أو صفوته ، وبدوه إذا ظهر ، ولو في شجرة إذا اتحد البستان ، والعقد ، والجنس ، فيتبع ما لم يبد صلاحه ما بدا صلاحه ، لأن الله جعل الثمار لا تطيب دفعة واحدة ، إطالة لزمن التفكه ، ولو اعتبر في طيب الجميع ، لأدى إلى أن لا يباع شيء قبل كمال صلاحه ، أو الحبة بعد الحبة ، وفي كل منهما ضرر .

(٢) أما البائع فإنه يريد أكل المال بالباطل ، وأما المشتري فإنه يوافقه على حرام ، قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على القول بجملة هذا الحديث . ولهما عن أنس : نهى عن بيع الثمار حتى تره . قيل : وما زهوها ؟ قال « تحمار أو تصفار » قال الخطابي : أراد حمرة أو صفرة بكمودة ، ولم يرد اللون الخالص . وقال ابن التين : ظهور أوائل الحمرة . وفي حديث زيد بن خالد : كان الناس يتبايعون الثمار ، فإذا جذ الناس ، وحضر تقاضيتهم ، قال المبتاع : إنه أصاب الثمرة الدمان . وهو فساد الطلع ، وسواده ، وقال بعضهم : مراض ، قشام . أي تساقط ، عاهات يحتاجون بها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تبتاعوا حتى يبدو صلاح الثمرة » فالضابط أن يطيب أكله ، ويظهر نضجه .

(٣) أي فساد المنهي عنه ، لهذه الأخبار وغيرها ، فإنها دالة على المنع من بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، وأن وقوعه في تلك الحال باطل ، كما هو مقتضى النهي .

(٤) أي قوته وصلابته ، والمراد بدو صلاحه ، وهذا إجراء للحكم على الغالب ، =

لما روى مسلم عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخل حتى يزهو<sup>(١)</sup> وعن بيع السنبل حتى يبيض<sup>(٢)</sup> ويأمن العاهة<sup>(٣)</sup> نهى البائع والمشتري<sup>(٤)</sup> . ( ولا ) تباع ( رطبة وبقل<sup>(٥)</sup> ولا قثاء ونحوه كباذنجان<sup>(٦)</sup> .

---

= لأن تطرق التلف إلى البادي صلاحه ممكن ، وعدمه إلى غير مابدا صلاحه ممكن ، فأنيط الحكم بالغالب .

(١) وذلك إذا ظهرت حمرة ، وفسره بقوله « تحمار وتصفار » وهو دليل على خلاص الثمر من الآفة ، وفيه « أريت إذا منع الله الثمرة ، بم يأخذ أحدكم مال أخيه ؟ » .

(٢) وفي لفظ « حتى يشتد » وفي الصحيحين : نهى عن بيع الثمرة حتى تطيب .

(٣) يعني الآفة تصيبه فيفسد ، فدل الحديث على أن الصلاح في السنبل أن يشتد ويبيض ، ويأمن الآفة ، فاشتداد الحب هو الغاية لصحة بيعه ، كبذو الصلاح في الثمرة .

(٤) أما البائع فلتلا يأكل مال أخيه بالباطل ، وأما المشتري فلتلا يضيع ماله ، ويساعد البائع على الباطل ، قال ابن المنذر : لا أعلم أحداً يعدل عن القول بهذا الحديث ، وهو قول مالك وأهل المدينة ، وأهل البصرة ، وأصحاب الحديث ، وأصحاب الرأي .

(٥) الرطبة القت ، وفي النهاية : الفصفصة . وهي الرطبة من علف الدواب ، والبقل : الكراث . وقيل : كل نبات ، اخضرت به الأرض .

(٦) وكبطيخ وباميا ، والقثاء هو الخيار ، الواحدة قثاء ، ويسمى الطروح .

دون الأصل ( أي منفردة عن أصولها<sup>(١)</sup> ) لأن ما في الأرض مستور مغيب<sup>(٢)</sup> وما يحدث منه معدوم ، فلم يجوز بيعه ، كالذي يحدث من الثمرة<sup>(٣)</sup> فإن أبيع الثمر قبل بدو صلاحه بأصوله<sup>(٤)</sup> .

---

(١) كثمر دون نخل ، وسائر شجر ، أو زرع دون أرض ، أو قثاء ونحوه دون عروقه ، فلم يصح البيع ، لما تقدم .  
(٢) كالمقائي ، أي فلا يجوز بيعها بدون أصولها .

(٣) أي كما لا يجوز بيع ما يحدث من الثمرة ، لوقوع العقد على معدوم ، وقال الشيخ : الصحيح أن هذه لم تدخل في نهى النبي صلى الله عليه وسلم ، بل يصح العقد على اللقطة الموجودة ، واللقطة المدومة إلى أن تبيس المقثاة ، لأن الحاجة داعية إلى ذلك ، فيجوز بيع المقائي دون أصولها .

وقال ابن القيم : ليس في كتاب الله ، ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أحد من الصحابة أن يبيع المعدوم لا يجوز ، لا بلفظ عام ، ولا بمعنى خاص ، بل صحح الشارع في بعض المواضع بيع الثمر ، وإنما نهى عن بيع الثمار التي يمكن تأخير بيعها ، حتى يبدو صلاحها ، فلم تدخل المقائي في نهيه ؛ وقال : وإنما نهى عن بيع الغرر ، ولا يسمى هذا البيع غرراً لالعة ، ولا عرفاً ، ولا شرعاً . اهـ .

وأهل الخبرة يستدلون بما ظهر من الورق ، على المغيب في الأرض ، والمرجع في ذلك إليهم ، وأيضاً العلم في المبيع شرط في كل شيء بحسبه ، وما احتيج إلى بيع ، يسوغ فيه مالا يسوغ في غيره ، فيجيزه الشارع للحاجة مع قيام السبب ، كما أقام الخرص في العرايا مقام الكيل ، وغير ذلك .

(٤) وذلك بأن يبيع الثمر مع الشجر صح البيع ، قال الموفق وغيره : بالإجماع . لأنه دخل تبعاً لها .

أو الزرع الأخضر بأرضه<sup>(١)</sup> أو أبيعاً لملك أصلهما<sup>(٢)</sup> أو أبيع قثاء ونحوه مع أصله ، صح البيع<sup>(٣)</sup> لأن الثمر إذا أبيع مع الشجر ، والزرع إذا أبيع مع الأرض ، دخلاً تبعاً في البيع ، فلم يضر احتمال الغرر<sup>(٤)</sup> وإذا أبيعاً لملك الأصل فقد حصل التسليم للمشتري على الكمال<sup>(٥)</sup> .

---

(١) صح البيع ، كالثمر مع الشجر .

(٢) أي أو أبيع الثمر والزرع لملك أصل الشجر والأرض ، صح البيع ، وهو المشهور عن مالك ، وأحد الوجهين للشافعية ، واختاره أبو الخطاب وغيره ، وذلك أن يبيع الأصل بعد أن أبرت الثمرة ، ولم يشترط المبتاع تلك الثمرة ، فيبيعها بائع الأصل على المشتري .

(٣) أي وإلا أبيع قثاء ونحوه كباذنجان مع أصله صح البيع ، ولو لم تبع معه أرضه ، لأنه أصل تتكرر ثمرته ، أشبه الشجر ، وذكر الشيخ وغيره أنه يجوز بيع المقائي بعروقها ، سواء بدا صلاحها أولاً ، وأن العروق كأصول الشجر ، وتقدم أن المأخذ الثاني وهو الصحيح أنها لم تدخل في النهي ، بل يصح العقد على اللقطة الموجودة والمعدومة ، وأنه يجوز بيعها دون أصولها .

(٤) كما احتملت الجهالة في بيع اللبن في الضرع مع الشاة ، والنوى في الثمر مع التمر ، ولا نزاع في صحته .

(٥) أي وإذا أبيع الثمر لملك الشجر ، والزرع لملك الأرض ، فقد حصل بذلك تسليم الجميع للمشتري على الكمال ، لملكه الأصل والقرار ، فصح البيع ، كصحة بيعهما معهما ، هذا المذهب ، وعنه : كبيعه لغير مالكة ، لانفراد العقد ، وهو قول الجمهور ، لعموم الخبر .

( إلا ) إذا باع الثمرة قبل بدو صلاحها<sup>(١)</sup> أو الزرع قبل اشتداد حبه ( بشرط القطع في الحال ) فيصح إن انتفع بهما<sup>(٢)</sup> لأن المنع من البيع لخوف التلف ، وحدث العاهة ، وهذا مأمون فيما يقطع<sup>(٣)</sup> ( أو ) إلا إذا باع الرطبة والبقول ( جرة ) موجودة فـ ( جرة ) فيصح<sup>(٤)</sup> لأنه معلوم ، لا جهالة فيه ولا غرر<sup>(٥)</sup> .

---

(١) يعني بشرط القطع في الحال فيصح ، قال الموفق : بالإجماع .

(٢) أي بالثمر والزرع ، قاله الشيخ وغيره ، وذلك لأنه إذا لم ينتفع بهما فهو فساد ، وإضاعة للمال ، ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال ، وإن أراد بذلك نفي الضمان لم ينتف ، لإثبات الشارع له ، ولا يجوز اتخاذ ذلك حيلة لإبطال ما أمر الله به ، ونهى عنه ، وإن اشترى قصيلاً من شعير ونحوه ، فقطعه ثم نبت ، فلصاحب الأرض ، كما لو سقط سنابل من حاصد زرع ، ثم نبت من العام المقبل ، نص عليه ، وما لا ينتفع به كثمر الجوز ، وزرع الترمس ، لا يصح بشرط القطع ، لعدم النفع بالمبيع ، وكذا ما كان مشاعاً ، لتعذر قطعه بدون قطع ما لا يملكه .

(٣) فيصح بيعه ، كما لو بدا صلاحه .

(٤) أي البيع إذاً ، والجزة بالكسر ما جز منه المرة ، وجز الحشيش ونحوه جزاً : قطعه .

(٥) وهذا مذهب الشافعي ، ورخص مالك وغيره في شراء جزئين وثلاث ، وتقدم قول الشيخ وابن القيم : أنه لم يرد أن يبع المعلوم لا يجوز ، وأنه ليست العلة في المنع العدم ، ولا الوجود ، وأنه وإن كان معدوماً ، فليس فيه غرر ، لأنه يقدر على تسليمه ، فلا غرر فيه ، وأما الخشب ونحوه إذا اشتراه من غير شرط القطع ، =



( أَوْ ) إِلَّا إِذَا بَاعَ الْقِثَاءَ وَنَحْوَهَا ( لَقَطَّة ) موجودة فـ ( لَمَقَطَة )  
موجودة ، لما تقدم <sup>(١)</sup> ومالم يخلق لم يجز بيعه <sup>(٢)</sup> ( والحصاد )  
لزراع ، والجذاذ لثمر <sup>(٣)</sup> ( واللقاط ) لقثاء ونحوها ( على المشتري ) <sup>(٤)</sup>

---

= فالبيع صحيح ، والكل للمشتري إلى وقت قطعه المعتبر عند أهله ، جزم به الشيخ  
سليمان بن علي ، وفي الإقناع : إن آخر قطع خشب مع شرطه فنما ، فالبيع لازم ،  
ويشتركان في الزيادة .

(١) أي من أنه معلوم ، لاجتهالة فيه ولاغرر ، فيصح البيع ، واللقطة بفتح  
اللام : المرة .

(٢) وهذا مذهب الشافعي وغيره ، وقال ابن القيم : لم جعلوا المعدوم منزلاً  
منزلة الموجود في منافع الإجارة ، للحاجة إلى ذلك ، وهذا مثله من كل وجه ،  
لأنه يستخلف كما تستخلف المنافع ، وقد جوزوا بيع الثمرة إذا بدا الصلاح في  
واحدة منها ، ومعلوم أن بقية الأجزاء معدومة ، فجاز بيعها ، قال : واللقطة لا  
ضابط لها ، فإنه يكون في المقتاة الكبار والصغار وبين ذلك ، فالمشتري يريد استقصاءها  
والبائع يمنع من أخذ الصغار ، فيقع التنازع ، فأين هذا من جعل ما لم يوجد تبعاً  
لما وجد ، لما فيه من المصلحة ، وقد اعتبرها الشارع ، ولم يأت عنه أنه نهى عن بيع  
المعدوم ، وإنما نهى عن بيع الغرر ، والغرر شيء ، وهذا شيء ، ولا يسمى هذا  
البيع غرراً ، لا لغة ، ولا عرفاً ، ولا شرعاً .

(٣) يعني إذا بيع - حيث صح - على المشتري ، ما لم يكن عرف مطرد ،  
أو شرط ، وكذا جزر طبة ، ونعناع ونحوه .

(٤) إذا بيع حيث صح البيع ، ولم يكن هناك شرط ، ولا عرف ، قال في  
الإنصاف : بلا نزاع . وإن شرطه على البائع صح ، وتقدم أن القثاء هو الخيار ،  
ونحوه الباذنجان .

لأنه نقل للملكه ، وتفرغ لملك البائع عنه فهو كنقل الطعام<sup>(١)</sup>  
( وإن باعه ) أي الثمر قبل بدو صلاحه ، أو الزرع قبل  
اشتداد حبه<sup>(٢)</sup> أو القثاء ونحوه ( مطلقاً ) أي من غير ذكر  
قطع ولا تبقية ، لم يصح البيع لما تقدم<sup>(٣)</sup> ( أو ) باعه ذلك  
( بشرط البقاء ) لم يصح البيع لما تقدم<sup>(٤)</sup> ( أو ) اشترى ثمرأ  
لم يبد صلاحه بشرط القطع ، وتركه حتى بدا ( صلاحه ،  
بطل البيع بزيادته<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أي من دار بائع ، على المشتري ، وهذا بخلاف كيل ، ووزن فعلى بائع ،  
لأنها من مؤنة تسليم المبيع ، وهو على البائع ، وهنا حصل التسليم بالتخلية بدون  
القطع ، لجواز بيعها ، والتصرف فيها ، قال الموفق : لا نعلم فيه خلافاً .

(٢) أي من غير ذكر قطع ولا تبقية ، لم يصح البيع ، قال الموفق : إذا باعها  
مطلقاً ، ولم يشترط قطعاً ولا تبقية ، فالبيع باطل ، وبه قال مالك ، والشافعي ،  
 وذكره ابن القيم من الحيل الباطلة ، وأنه نفس ما نهى عنه الشارع .

(٣) أي من الأدلة على اشتراط بدو الصلاح في الثمرة ، واشتداد الحب في  
الزرع ونحوه ، فكذا القثاء ونحوه ، قالوا : لما فيه من الغرر ، وتقدم بيانه .

(٤) أي أو باعه الثمر ، أو الزرع ، أو القثاء ونحوه بشرط البقاء ، لم يصح  
البيع ، لما تقدم من الأدلة على ذلك ، وتقدم حكاية الموفق الإجماع على عدم جواز  
بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط التبقية ، للنهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ،  
وكذا الزرع الأخضر للخبر ، وقول ابن المنذر : لا أعلم أحداً يعدل عن القول به ،  
ويعيب القثاء ونحوه هذا المذهب ، وتقدم ما ذهب إليه الشيخ ، وابن القيم ، وهو  
مذهب مالك ، ومقتضى الأصول الشرعية .

(٥) هذا المذهب ، واختاره الخرقى ، وقال القاضي والشارح : هي أصح ، =

لثلا يجعل ذلك ذريعة إلى شراء الثمرة قبل بدو صلاحها ،  
وتركها حتى يبدو صلاحها<sup>(١)</sup> وكذا زرع أخضر بيع بشرط  
القطع ، ثم ترك حتى اشتد حبه<sup>(٢)</sup> (أو) اشترى (جزء)  
ظاهرة من بقل ، أو رطبة<sup>(٣)</sup> (أو) اشترى (لقطة) ظاهرة ،  
من قثاء ونحوها ، ثم تركهما (فتمتا) بطل البيع<sup>(٤)</sup> .

---

= وعليه : يرد المشتري الثمرة إلى البائع ، ويأخذ الثمن ، وإن أراد الحيلة لم يصح بحال ،  
فعن أحمد صحته على من لم يرد حيلة ، قال الموفق وغيره : وهو قول أكثر الفقهاء ،  
لأن أكثر ما فيه أن المبيع اختلط بغيره ، فأشبه ما لو اشترى ثمرة فحدثت أخرى ،  
ونحو ذلك .

(١) ووسائل الحرام حرام ، كبيع العينة ، قال ابن القيم : إذا باعها بشرط  
القطع في الحال ، ثم اتفقا على بقائها إلى حين الكمال ، فهو عين ما نهى الله عنه ،  
لما يفضي إلى التشاجر ، والتشاحن ، فإن الثمار تصيبها العاهات كثيراً ، فيفضي بيعها  
قبل إكمالها إلى أكل مال المشتري بالباطل ، كما علل به الشارع .

(٢) أي يبطل بزيادته ، لثلا يجعل ذريعة إلى ما نهى عنه الشارع ، وإن أريد به  
الحيلة لم يصح بحال ، وإذا بطل البيع فالأصل والزيادة للبائع ، إلا أنه يعفى عن  
سير الزيادة عرفاً .

(٣) لاشراطهم يبعه جزء جزء .

(٤) وذلك بأن طالت جزء الرطبة ، ونحوها ، وكبرت اللقطة من القثاء  
ونحوها ، وتقدم أن مذهب مالك واختيار الشيخ وتلميذه الصحة .

لئلا يتخذ حيلة على بيع الرطبة ونحوها - والقضاء ونحوها -  
بغير شرط القطع<sup>(١)</sup> (أو اشترى ما بدا صلاحه) من ثمر  
(وحصل) معه (آخر واشتبها) بطل البيع ، قدمه في المقنع  
وغيره<sup>(٢)</sup> والصحيح أن البيع صحيح<sup>(٣)</sup> وإن علم قدر الثمرة  
الحادثة دفع للبائع ، والباقي للمشتري ، وإلا اصطلاحاً<sup>(٤)</sup> ولا  
يبطل البيع ، لأن المبيع اختلط بغيره ، ولم يتعذر تسليمه<sup>(٥)</sup>

---

(١) هذا على ما ذهب إليه متأخرو الفقهاء ، من أنه لا يجوز بيعه إلا جزء أو  
لقطة في الحال ، وجوز الشيخ وتلميذه وغيرهما بيعه وإن كان معدوماً ، وذكروا أنه  
لاغرر فيه ، وفي الإنصاف : أو خشباً بشرط القطع ، فأخر قطعه فزاد ، فالبيع لازم ،  
والزيادة للبائع ، قدمه في الفائق ، وقيل : الزيادة لهما ، وذكروا أنه المنصوص .

(٢) وفي المغني : شبهه بحنطة انثالت عليها أخرى ، أو ثوباً اختلط بغيره .

(٣) أي والصحيح فيما إذا اشترى ما بدا صلاحه ، وحصل آخر واشتبها ،  
أن البيع صحيح ، وصوبه الزركشي ، وقال الشارح فيما إذا حدثت ثمرة أخرى :  
هما شريكان فيهما ، كل بقدر ثمرته ، ولا يبطل العقد في ظاهر المذهب ، لأن المبيع  
لم يتعذر تسليمه ، وإنما اختلط بغيره .

(٤) أي وإلا يعلم قدرها اصطلاحاً على الثمرة ، لدعاء الحاجة لذلك ، إذ لا  
طريق لمعرفة كل منهما .

(٥) فيصح ، أشبه ما لو اشترى صبرة واختلطت بغيرها ، ولم يعرف قدر كل  
منهما .

والفرق بين هذه والتي قبلها اتخاذ حيلة على شراء الثمرة قبل بدو صلاحها كما تقدم<sup>(١)</sup> (أو) اشترى رطباً (عريّة) وتقدمت صورتها في الربا<sup>(٢)</sup> فتركها (فأتمرت) أي صارت تمرّاً (بطل) البيع<sup>(٣)</sup> لأنّه إنّما جاز للحاجة إلى أكل الرطب ، فإذا أتمرت تبينا عدم الحاجة ، سواء كان الترك لعذر أو لا<sup>(٤)</sup> (والكل) أي الثمرة وما حدث معها على ما سبق (للبيع) لفساد البيع<sup>(٥)</sup> (وإذا بدا) أي ظهر (ما له صلاح في الثمرة ، واشتد الحب<sup>(٦)</sup> .

(١) أي في بطلانه إذا كان حيلة على شراء الثمرة قبل بدو صلاحها ، ويفارق أيضاً مسألة العريّة .

(٢) أي في باب الربا ، في كلام الشارح ، مستوفاة بشروطها .

(٣) هذا المذهب ، واختاره الخرقى وغيره ، لقوله صلى الله عليه وسلم « يأكلها رطباً » .

(٤) أي لا فرق بين كون تركه لها لغناه عنها ، أو مع حاجته إليها ، وإن أخذها رطباً فتركها عنده فأتمرت ، أو شمسها حتى صارت تمرّاً جاز ، لأنّه قد أخذها .

(٥) بمجرد الزيادة ، والذي سبق هو قوله : وحصل معه آخر واشتبها . وتقدم مفصلاً .

(٦) تقدم أن بدو الصلاح في الثمر أن يحمار ويصفار ، واشتداد الحب أن يبيض ويصلب .

جاز بيعه ) أي بيع ما ذكر من الثمرة والحب ( مطلقاً ) أي من غير شرط<sup>(١)</sup> ( و ) جاز بيعه ( بشرط التبقية ) أي تبقية الثمر إلى الجذاذ ، والزرع إلى الحصاد ، لأمن العاهة يبدو الصلاح<sup>(٢)</sup> ( وللمشتري تبقيته إلى الحصاد والجذاذ )<sup>(٣)</sup> وله قطعه في الحال<sup>(٤)</sup> وله بيعه قبل جذه<sup>(٥)</sup> ( ويلزم البائع سقيه ) بسقي الشجرة الذي هو عليها ( إن احتاج إلى ذلك ) أي إلى السقي<sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي شرط قطع أو تبقية ، لأن النهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ، والزرع حتى يشتد ، غاية للمنع من بيعه ، فيدل على الجواز بعده ، وهو في الثمر إجماع ، لأن ظاهر النصوص أن البيع بعد ظهور الصلاح صحيح ، وفي الزرع إذا اشتد هو قول الجمهور .

(٢) فإن تعليل الشارع بأمن العاهة يدل على التبقية ، لأن ما يقطع في الحال لا تخاف العاهة عليه ، وإذا بدا الصلاح فقد أمنت العاهة ، فيجب أن يجوز بيعه ، لزوال علة المنع ، وكذا الزرع إذا اشتد الحب ، يجوز كالثمرة .

(٣) لاقتضاء العرف ذلك .

(٤) أي ولمشتري قطع الثمر والزرع المبيع في الحال .

(٥) أي ولمشتري بيع الثمر الذي بدا صلاحه ، والزرع الذي اشتد حبه قبل جذه ، وهو مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، لأنه مقبوض بالتخلية ، فجاز التصرف فيه ، كسائر المبيعات .

(٦) وعليه حراسته ، ليستلم المشتري الثمرة كاملة .

وكذا لو لم يحتج إليه ، لأنَّه يجب عليه تسليمه كاملاً ،  
فلزمه سقيه <sup>(١)</sup> ( وإن تضرر الأصل ) بالسقي <sup>(٢)</sup> ويجبر عليه  
إن أبى <sup>(٣)</sup> بخلاف ما إذا باع الأصل وعليه ثمر للبائع ،  
فإنه لا يلزم المشتري سقيها <sup>(٤)</sup> لأنَّ البائع لم يملكها من جهته <sup>(٥)</sup>  
( وإن تلفت ) ثمرة أبيعت بعد بدو صلاحها دون أصلها ، قبل  
أوان جذاذها <sup>(٦)</sup> ( بأقّة سماوية ) وهي ما لا صنع لآدمي فيها ،  
كالريح ، والحر ، والعطش <sup>(٧)</sup> .

(١) ولا يمكن التسليم كاملاً بدون السقي .

(٢) فيلزم البائع سقي الشجرة التي عليها الثمر المبيع .

(٣) أي ويجبر بائع على سقي الثمر بسقي الشجر إن أبى السقي ، لدخوله عليه .

(٤) ولا يجب عليه تسليم الثمرة ، بل يختص بالبائع ، لكن لو قال البائع :  
لا تسق ثمري . لم يلزمه للمشتري شيء ، لسقيه الأصل ، وانتفاع الثمرة به .

(٥) بل ملكه باق عليه ، وهذا ما لم تبع الثمرة مع أصلها ، فإن أبيعت معه  
فمن ضمان مشتر ، وكذا لو أبيعت للمالك أصلها ، لتسلمها التسلم التام ، وكذا لو  
يؤخرها عن وقت أخذها المعتاد .

(٦) متعلق بأبيعت ، أو قبل بدو صلاحها بشرط القطع ، قبل التمكن منه ،  
و « ثمرة » نكرة ، تعم كل ثمر على أصوله ، تلف قبل أوان جذاذها ، وكذا ما  
أصله يتكرر حمله ، كقثاء ، وخيار ، وفي الكافي وغيره : تثبت أيضاً في الزرع .

(٧) وكطر ، وثلج ، وبرد ، وجليد ، وصاعقة ، وجراد ونحوه ، وفي =

( رجع ) ولو بعد القبض ( على البائع )<sup>(١)</sup> لحديث جابر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوائح . رواه مسلم<sup>(٢)</sup> ولأن التخلية في ذلك ليست بقبض تام<sup>(٣)</sup> .

---

= الاختيارات : ولو من جراد . أو جيش لا يمكن تضمينه ، فمن ضمان بائعه ، إن لم يفرض المشتري .

(١) أي رجع مشتري الثمرة بعد بدو صلاحها على البائع ، ولو بعد القبض ، وهو هنا بالتخلية ، فـ « لمو » إشارة إلى خلاف أبي حنيفة وغيره ، قالوا : التخلية يتعلق بها جواز التصرف ، فتعلق بها الضمان ، والقول بضمان الثمرة على البائع مذهب الجمهور ، والمراد ما لم تبع الثمرة مع أصلها ، أو يؤخر أخذها عن عادته .

(٢) الجوائح جمع جائحة ، وهي الآفة تصيب الثمار فتهلكها ، من الجوح ، وهو الإستهصال ، ولا خلاف أن البرد ، والعطش جائحة ، وكذا كل آفة سماوية ، وأن تلفها من مال البائع ، وأنه لا يستحق على المشتري في ذلك شيئاً ، والجمهور من غير فرق بين القليل والكثير ، وبين البيع قبل بدو الصلاح وبعده ، عملاً بظاهر الحديث ، ولقوله « بم تأخذ مال أخيك بغير حق ؟ » وغيره ، ولأن مؤونته على البائع إلى تمتة صلاحه ، فوجب كونه من ضمانه .

واختار الشيخ ثبوت الجائحة في زرع مستأجر ، وحانوت نقص نفعه عن العادة ، وقال : قياس نصوص أحمد وأصوله إذا عطل نفع أرض بآفة ، انفسخت فيما بقي ، كانهدام الدار ، ولأنه لا جائحة فيما تلف من زرعه ، لأن المؤجر لم يبيعه إياه ، ولا ينازع في هذا من فهمه .

(٣) أي فوجب كونه على بائع ، كما لو لم يقبض ، ويرجع على بائع الثمرة بثمنها إن تلفت كلها ، أو ببعض الثمن إن تلف البعض ، وهو مذهب الجمهور ، ويقبل قول بائع في قدر تالف ، لأنه غارم .



وإن كان التالف يسيراً لا ينضبط ، فات على المشتري <sup>(١)</sup>  
( وإن أتلّفه ) أي الثمر المبيع على ما تقدم ( آدمي ) ولو  
البائع ( خير مشتر بين الفسخ ) ومطالبة البائع بما دفع من  
الثلث <sup>(٢)</sup> ( والإمضاء ) أي البقاء على البيع ( ومطالبة المتلف )  
بالبذل <sup>(٣)</sup> ( وصلاح بعض ) ثمرة ( الشجرة صلاح لها ولسائر  
النوع الذي في البستان ) <sup>(٤)</sup> .

---

(١) فلا يرجع بقسطه من الثمن لقلته ، قال يحيى بن سعيد : لا جائحة فيما  
دون ثلث رأس المال ، وذلك في سنة المسلمين اهـ . ولأنه لا يؤثر في العادة ولا يسمى  
جائحة ، ولا يمكن التحرز منه ، كما لو أكل منه الطير ، أو تساقط في الأرض ،  
ونحو ذلك .

(٢) أي وإن أتلّف الثمر المبيع — على ما تقدم في قوله : أبيع بعد بدو صلاحها الخ  
— آدمي معين ، ولو كان المتلف البائع ، بنحو حرق ، خير مشتر بين الفسخ للبيع ،  
ومطالبة متلف بائع أو غيره بما دفع من الثمن ، ويرجع بائع على متلف .

(٣) كالمكيل إذا أتلّفه آدمي قبل القبض ، وقال ابن القيم : من غير مال غيره ،  
بحيث يفوت مقصوده عليه ، يخير المالك بين أخذه وتضمين النقص ، والمطالبة  
بالبذل ، وهذا أعدل الأقوال ، وأقواها ، اهـ . وأصل ما يتكرر حملة ، من قناء  
ونحوه كشجر ، وثمره كثمر في جائحة ونحوها .

(٤) أي وصلاح بعض ثمرة الشجرة صلاح لجميعها ، فيباح بيع جميعها بذلك ،  
قال الموفق : لا نعلم فيه خلافاً . ولسائر النوع الذي في البستان ، فيجوز بيعه ، وهو  
مذهب الشافعي وغيره .

لأن اعتبار الصلاح في الجميع يشق<sup>(١)</sup> ( وبدو الصلاح في ثمر النخل أن تحمر أو تصفر )<sup>(٢)</sup> لأنه عليه السلام نهى عن بيع الثمرة حتى تزهر ، قيل لأنس : وما زهوها ؟ قال : تحمار أو تصفار<sup>(٣)</sup> .

---

(١) فيؤدي إلى الإشتراك ، واختلاف الأيدي ، وكذا اشتداد بعض حب ، فيصح بيع الكل تبعاً ، لا لإفراد ما لم يبد صلاحه بالبيع ، قال ابن رشد : الأنواع المتقاربة الطيب ، يجوز بيع بعضها بطيب البعض ، لأن الثمرة التي تنجو فيه في الغالب من العاهات ، هو إذا بدا الطيب في الثمرة ابتداء متناسقاً ، غير منقطع . وقال ابن القيم : إذا بدا الصلاح في بعض الشجر جاز بيعها جميعها ، وكذلك يجوز بيع ذلك النوع كله في البستان .

وقال شيخنا : يجوز بيع البستان كله ، تبعاً لما بدا صلاحه ، سواء كان من نوعه أو لم يكن ، تقارب إدراكه وتلاحقه ، أو تباعد . اهـ . وهو مذهب مالك ، لأنهما يتقاربان في الصلاح ، ولأن المقصود الأمن من العاهة ، وقد وجد ، وذكره الموفق احتمالاً ، وفي الاختيارات : إذا بدا صلاح بعض الشجرة جاز بيعها ، وبيع ذلك الجنس ، وهو رواية عن أحمد ، وبقية الأجناس الذي بان حمله . وقال : صلاح جنس من الحائط صلاح لسائر أجناسه ، فيتبع الحوز الثوت ، والعلة عدم اختلاف الأيدي على الثمرة . وفي الفروع : وأختار شيخنا بقية الأجناس التي تباع عادة كالنخيل ، إلا أن يشترطه المبتاع ، بلا نزاع في الجملة .

(٢) أي يظهر في بلح النخل لون الحمرة أو الصفرة ، بكمودة ، أو أوائل ذلك ، وليس المراد اللون الخالص كما تقدم .

(٣) بالمد فيهما للمبالغة ، والحمرة والصفرة هما بدو الصلاح في ثمر النخل ، وبذلك يطيب الأكل منه ، لقوله « حتى يطيب أكله » .

( وفي العنب أن يتموه حلواً )<sup>(١)</sup> لقول أنس : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع العنب حتى يسود . رواه أحمد ، ورواته ثقات ، قاله في المبدع<sup>(٢)</sup> ( وفي بقية الثمر ) كالتفاح والبطيخ<sup>(٣)</sup> ( أن يبدو فيه النضج ، ويطيب أكله )<sup>(٤)</sup> لأنه عليه السلام نهى عن بيع الثمرة حتى تطيب ، متفق عليه<sup>(٥)</sup> .  
والصلاح في نحو قضاء أن يؤكل عادة<sup>(٦)</sup> .

---

(١) أي يصفر لونه ، ويظهر ماؤه ، وتذهب عفوصته من الحلاوة ، فإن كان أبيض حسن قشره ، وضرب إلى البياض ، وإن كان أسود فحين يظهر فيه السواد .

(٢) فقله « حتى يسود » دليل لبو الصلاح فيه ، وغاية لجواز بيعه ، وذلك بأن يبدو فيه الماء الحلو ، ويلين ، ويصفر لونه ، ولأنه بذلك يطيب أكله .

(٣) وكالرمان ، والمشمش ، والخوخ ، والجوز ، ونحو ذلك مما يظهر فماً واحداً ، وغير ذلك من سائر الثمار .

(٤) وكذا قال جماعة في بدو الصلاح في الثمر ، أن يطيب أكله ، ويظهر نضجه ، وفي الإنصاف : أن هذا الضابط أولى ، والظاهر أنه مراد غيرهم ، وما ذكره علامة على هذا .

(٥) وفي لفظ « حتى يطيب أكله » ولهما من حديث ابن عباس : نهى عن بيع النخل حتى يؤكل منه . والأحاديث في ذلك كثيرة ، تدل على هذا المعنى .

(٦) أي والصلاح فيما لا يتغير لونه ويؤكل طيباً ، في نحو قضاء كخيار ، فصلاحه بلوغه أن يؤكل عادة كالتمر .

وفي حب أن يشتد أو يبيض<sup>(١)</sup> ( ومن باع عبداً ) أو أمة  
( له مال ، فماله لبائعه ، إلا أن يشترطه المشتري )<sup>(٢)</sup> لحديث  
ابن عمر مرفوعاً « من باع عبداً وله مال ، فماله لبائعه ،  
إلا أن يشترطه المبتاع » رواه مسلم<sup>(٣)</sup> ( فإن كان قصده ) أي  
المشتري ( المال ) الذي مع العبد<sup>(٤)</sup> ( اشترط علمه ) أي العلم  
بالمال ( وسائر شروط البيع )<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أي والصلاح في حب أن يصلب ويقوى ، كما تقدم ، لأنه صلى الله عليه  
وسلم جعل اشتداد الحب غاية لصحة بيعه ، كبداية الصلاح في الثمرة .

(٢) أي ومن باع عبداً أو أمة ، له مال ملكه سيده إياه ، أو خصه به ، فماله  
للبيع ، إلا أن يشترطه المبتاع أو بعضه في العقد ، وهذا مذهب مالك ، والشافعي .

(٣) ورواه البخاري وغيره ، وعن عبادة : قضى أن مال المملوك لمن باعه ،  
إلا أن يشترطه المبتاع . فدل على أن مال العبد لا يدخل في المبيع ، حتى ثياب الجمال ،  
ونسبه الماوردي لجميع الفقهاء ، وصححه النووي ، ولاختصاص البيع بالعبد دون  
غيره ، كما لو كان له عبدان ، فباع أحدهما ، ولأن العبد وماله للبائع ، فإذا باع  
العبد بقي المال ، وسواء قلنا : العبد يملك بالتملك . أولا ، وقوله : المملوك .  
ظاهر في التسوية بين العبد والأمة ، فهو في الدلالة أشمل .

(٤) وذلك بأن لم يقصد تركه للرقيق ، وعدم القصد تركه في يده له .

(٥) من العلم به ، وأن لا يشارك الثمن في علة ربا الفضل ، ونحوه ، كما  
يعتبر في العينين المبيعتين .

لأنه مبيع مقصود ، أشبه ما لو ضم إليه عيناً أخرى<sup>(١)</sup> (وإلا) يكن قصده المال ( فلا ) يشترط له شروط البيع<sup>(٢)</sup> وضح شرطه ولو كان مجهولاً<sup>(٣)</sup> لأنه دخل تبعاً ، أشبه أساسات الحيطان<sup>(٤)</sup> وسواء كان مثل الثمن ، أو فوقه ، أو دونه<sup>(٥)</sup> .

---

(١) وباعهما ، أي فإنه يشترط علمه بهما ، وسائر شروط البيع ، فكذاك المال مع العبد إذا كان مقصوداً .

(٢) أي وإلا يكن قصد المتاع القن المال ، أو ثياب جماله أو حليته ، وقصد ترك ذلك للرفيق ، لينتفع به وحده ، لم يشترط علمه بالمال ، ولا غيره من شروط البيع .

(٣) أي وضح شرط مال العبد ، ولو كان مجهولاً وقت البيع ، وهو مذهب الشافعي وغيره ، وسواء كان المال من جنس الثمن ، أو من غير جنسه ، عيناً كان أو ديناً .

(٤) أي لأن مال العبد دخل في البيع تبعاً غير مقصود ، فأشبه أساسات الحيطان المستورة عن المشتري ، في دخولها في البيع تبعاً ، وأشبه التمويه بالذهب في السقوف ، والحمل في البطن ، وأشابه ذلك ، حتى قيل : إن المال ليس بمبيع هنا ، وإنما استبقاه المشتري على ملك العبد ، لا يزول عنه إلى البائع .

(٥) أي سواء كان المال مع العبد — غير المقصود للمشتري — مثل الثمن ، كأن باع عبداً بألف درهم ، ومعه ألف درهم ، أو أقل أو أكثر ، فالبيع جائز ، إذا كان رغبة المتاع في العبد ، لا في الدراهم ، وذلك لأنه دخل في المبيع تبعاً غير =

وإذا شرط مال العبد ، ثم رده بإقالة أو غيرها ، رده معه <sup>(١)</sup>  
( وثياب الجمال ) التي على العبد المبيع ( للبائع ) <sup>(٢)</sup> لأنها زيادة  
على العادة ، ولا يتعلق بها حاجة العبد <sup>(٣)</sup> ( و ) ثياب لبس  
( العادة للمشتري ) <sup>(٤)</sup> .

---

= مقصود ، ونص أحمد على أن الشرط - الذي يختلف الحكم به - قصد المشتري  
دون غيره ، وقال الموفق : هو أصح .

(١) أي وإذا شرط المشتري مال العبد ، ثم رد الرقيق بإقالة أو غيرها  
- كخيار ، أو عيب ، أو تدليس ، ونحو ذلك - رد ماله مع الرقيق ، لأنه عين  
مال أخذه المشتري به ، فيرده بالفسخ كالعبد ، ولأن قيمته تكثر به ، وتنقص مع  
أخذه ، فلا يملك رده حتى يدفع ما يزيل نقصه ، فإن تلف ماله ، ثم أراد رده ،  
فكعيب حدث عند مشتر ، يرد قيمته ، ولا يفرق بين العبد المبيع وبين امرأته يبيعه ،  
بل النكاح باق .

(٢) وكذا شيء يزينه به ، إلا أن يشترطه المبتاع ، أو يطرد عرف .

(٣) وإنما يلبسها إياه لينفقه بها ، وهذه حاجة السيد ، لا حاجة العبد ،  
قال الموفق وغيره : ولم تجز العادة بالمسامحة بها ، فجرت مجرى الستور في الدار ،  
والدابة التي يركب عليها ، ولأنه لم يتناولها لفظ البيع ، ولا جرت العادة ببيعها معه ،  
أشبهه سائر مال البائع .

(٤) أي وثياب عبد مبيع ، أو أمة مبيعة مما هو لبس العادة للمشتري ، إذ لا  
غناء له عنها ، قال أحمد : ما كان يلبسه عند البائع للمشتري ، اهـ . لأنه مما تتعلق  
به حاجة المبيع أو مصلحته .

لجريان العادة ببيعها معه<sup>(١)</sup> ويشمل بيع دابة كفرس لجاماً ،  
ومقوداً ونعلاً<sup>(٢)</sup> .

---

(١) قال الموفق وغيره : الثياب التي يلبسها عادة للخدمة والبذلة تدخل في  
المبيع .

(٢) اللجام بكسر اللام ما يجعل في فم الدابة ، والمقود بكسر الميم الرسن ،  
وكل أسماء الآلات ، بكسر أوله ، والنعل للدابة ما وقيت به الأرض ، ويجعل من  
حديد وغيره ، فيدخل ذلك ونحوه في مطلق البيع ، لجريان العادة به ، فالعمل في  
الغالب بالعرف في ذلك ونحوه .

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

---

آخر المجلد الرابع ، من حاشية « الروض المربع » ويليه المجلد الخامس  
وأوله : « باب السلم » .





## فهرس المجلد الرابع من حاشية الروض المربع

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣	باب محظورات الإحرام وهي تسعة بالإستقراء .	٢١	قتل صيد البر المأكول ، واصطياده ، وما تولد منه .
٤	تقليم الأظفار ، وحلق الشعر .	٢٢	إتلاف الصيد بمباشرة أو سبب ما يحرم أكله من الصيد على
٦	غُسْلُ المحرم ، وتسريح شعره ، ونوع القدية ، ومقدارها .	٢٤	المحرم ، وما يحل ، والتفصيل في ذلك .
٩	تغطية الرأس للرجل بملامس ممنوع بالإتفاق ، واختلف في الاستئلال .	٢٥	يضمن المحرم البيض والحليب ، ولا يملك الصيد ابتداء .
١١	لبس المخيط على قدر البدن أو بعضه ، والطرح عليه .	٢٦	لا يحرم الحيوان الإنسي ، ولا صيد البحر .
١٣	العقد للرداء والإزار ، والهميان ولبس الخفين بلا قطع .	٢٧	لا يحرم قتل محرم الأكل . وهو : ثلاثة أقسام .
١٥	الطيب ، وحكمه ، واستعماله والإدهان بمطيب ، والبخور .	٢٧	قتل الصائل ، والمؤذي ، وما فيه ترفه .
١٧	من أنواع الطيب : مسك ، وكافور ، وعنبر ... الخ .	٣٠	نكاح المحرم ، وخطبته ، وعدم الفداء .
١٩	من محظورات الإحرام :	٣٢	الرجعة ، وشراء الأمة ، والوطء .

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٤	يمضي المحرم في فاسده ، ويقضي فيما بعد .	٥٧	من فعل محظوراً من أجناس فدى لكل جنس .
٣٦	يسن تفرقهما في قضاء من موضع الوطء .	٦٠	كل هدي أو إطعام ، يتعلق بحرم أو إحرام ، يلزم ذبحه في الحرام .
٣٧	المباشرة دون الفرج لا تفسد الحج ، وعليه بدنة إن أنزل ، والمرأة كذلك .	٦٢	فدية الأذى ، ودم الإحصار ، حيث وجد السبب .
٤٠	إحرام المرأة وما يجوز لها مع التحقيق .	٦٣	الدم المطلق : شاة . ويجزىء عن البدنة بقرة ، أو سبع شياه
٤٤	للحاج إتيان وصنعة بشرطه ، ويجتنب الرفث والفسوق ، والجدال .	٦٥	باب جزاء الصيد ، وهو ضربان .
٤٦	باب الفدية وهي على ضربين .	٦٦	يعمل بما قضت فيه الصحابة ، فهم أعدل الأمة .
٤٧	مقدار الإطعام ، وكونه مأدوماً .	٦٨	ذكر أنواع من الصيد ، وجزائه .
٤٨	جزاء الصيد المثلي ، وما لا مثل له	٧١	من الطيور : الحمامة . ففيها شاة ، وكذا كل طير يعب الماء .
٥٠	دم المتعة والقران ، والصوم لمن عدم الهدي .	٧٣	ما لم تقض فيه الصحابة يرجع فيه إلى عدلين خبيرين .
٥٤	ما يجب بالوطء في الحج أو العمرة .	٧٣	الضرب الثاني : ما لا مثل له . فيضمن بالقيمة .
٥٦	فصل فيمن كرر محظوراً ، وما يسقط بالنسيان ، وغير ذلك .		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٧٤	إذا اشترك جماعة في قتل صيد فعليهم جزاء واحد .	٨٩	ودخول مكة والمسجد الحرام ، مع بيان ما يجوز ويستحب .
٧٥	باب حكم صيد الحرم ، وما يجب فيه ، وحكم نباته ، وغير ذلك .	٩٢	ما يقوله عند دخول المسجد ورؤية البيت .
٧٥	حدود حرم مكة ، وذكر من نصبها .	٩٣	حكم الإضطباع ، وحكمته ، وتعريفه .
٧٦	صيد الحرم ، وقطع شجره ، وحشيشه .	٩٤	يتبدى المعتمر بطواف العمرة ، والقارن والمفرد بطواف القدوم .
٨١	كره إخراج تراب الحرم وحجارتة .	٩٤	مبدأ الطواف ، وكيفيته .
٨١	يحرم صيد حرم المدينة ، وكذا شجرها وحشيشها ، ويباح للعلف ، وآلة حرث ، ونحوه ، ولا جزاء فيما حرم .	٩٦	إستلام الحجر سنة ، وترك الإيذاء واجب .
٨٣	حرم المدينة يريد في بريد ، وهو ما بين عير إلى ثور .	٩٧	لا يستحب للنساء تقبيل ، ولا استلام ، إلا عند خلو المطاف .
٨٥	حكم المجاورة بمكة والمدينة .	٩٨	ما يقوله عند استلام الحجر ، والحكمة في جعل البيت عن يساره .
٨٧	باب ذكر دخول مكة ، وصفة الطواف والسعي ، وما يتعلق بذلك .	٩٩	يطوف سبعا ، يرمل الأفقي ثلاثة أشواط .
٨٧	المبيت بذى طوى ، والإغتسال ،	١٠١	الرمل سببه إغاظه المشركين ، ثم صار سنة .
		١٠٢	الركن اليماني لا يقبل ، ولا يشار إليه .

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٠٤	ما يدعوه فيما بين الركنتين ، وفي بقية طوافه ، وما يستلم ويقبل .	١٢١	تشرط النية للسعي والموالاة ، وتسن الطهارة ، والستارة .
١٠٦	القراءة والكلام في الطواف .	١٢٢	المعتمر لا يتحلل إلا بالطواف والسعي ، والحلق أو التقصير .
١٠٧	إكمال الطواف مع الموالاة والنية .	١٢٤	من طاف وسعى ممن لا هدي معه فقد حل .
١٠٩	طوافه على جدار الحجر ، واللباس ، والظهارة ، مع التحقيق في طواف الحائض ، وشرط الطهارة .	١٢٥	يقطع التلبية إذا شرع في الطواف .
١١١	صلاة الركعتين بعد الطواف خلف المقام .	١٢٦	باب صفة الحج والعمرة . وما شرع فيهما من أقوال وأفعال .
١١٣	صفة المقام ، وحاصل كلام الشارح في شروط الطواف ، وسننه .	١٢٦	يحرم المحلون بالحج يوم التروية قبل الزوال ، من منازلهم ، لا من تحت الميزاب .
١١٤	فصل في السعي بين الصفا والمروة ، والتحلل من العمرة .	١٢٨	التمتع إذا عدم الهدي وأراد الصوم يحرم يوم السابع .
١١٤	الإكثار من الطواف بالبيت كلما بدا له . واستلام الحجر قبل السعي .	١٢٨	السنة أن يبيت بمنى ، ويصلي بها الفروض الخمسة ، قصرأ بلا جمع ، ثم يسير إذا طلعت الشمس إلى عرفات ملياً .
١١٥	صفة السعي ، وما ورد فيه ، وسبب مشروعيته .	١٢٩	يقيم بنمرة إلى الزوال ، ويخطب الإمام بعرفة خطبة نسك .

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣٠	حدود عرفة ، ومساحتها .	١٤٤	يصلي الصبح في أول الوقت ،
١٣١	يسن القصر والجمع بعرفة		ثم يقف عند المشعر الحرام ،
	ومزدلفة لجميع الحاج .		ويدعو .
١٣٢	وقت الوقوف ، وكيفيته ،	١٤٦	الإفاضة من مزدلفة قبل طلوع
	وبيان الأفضل .		الشمس .
١٣٣	لا يشرع صعود جبل الرحمة .	١٤٧	يلتقط مثل حصي الخذف من
١٣٤	الإكثار من الدعاء والإستغفار		حيث شاء ، لا ما يفعله العوام
	في المشاعر ، وبيان أفضله .		اليوم .
١٣٦	وقت الوقوف بعرفة ، وكونه	١٤٨	الرمي تحية منى ، يبدأ به
	أهلاً له .		قبل كل شيء .
١٣٨	حكم من دفع قبل الغروب	١٤٩	وادي محسر ، وجمرة العقبة
	ولم يعد .		ليسا من منى .
١٣٩	من وقف بعرفة ساعة من ليل	١٥٠	كيفية الرمي لجمرة العقبة ،
	أو نهار فقد تم حجه .		وسببه ، وما لا يجزىء الرمي
١٣٩	الدفع من عرفة بعد الغروب		به .
	على طريق المأزمين .	١٥٣	لا يشترط بقاء الحجر في
١٤٠	حدود مزدلفة ، وكيفية سيره		الرمي ، ويقطع التلبية عند
	إليها ، والجمع بين العشاءين .		الشروع في الرمي .
١٤٢	يتأكد المبيت ، والوقوف	١٥٥	وقت الرمي للضعفة ، والقادرين .
	بمزدلفة ، بأمور . . . الخ .	١٥٦	وقت النحر ، وموضعه ،
١٤٣	دفع الضعفة من مزدلفة بعد		والحلق أو التقصير ، وكيفيتهما
	غيوبة القمر ، ورميهم بعد		وبيان الأفضل .
	طلوع الشمس .		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٥٩	المرأة تقصر قدر أنملة ، للنهي عن الخلق ، ولأنه مثله في حقهن .	١٦٩	يجزىء المفرد والمتمتع سعي واحد ، مع التحقيق في ذلك . ويجوز تقديمه على طواف الزيارة .
١٦٠	يقصر العبد ، ولا يحلق إلا بإذن سيده .	١٧١	التحلل الثاني : يبيح المحظورات حتى النساء .
١٦٠	من قضاء التفث : أخذ ظفر وشارب وعانة .	١٧١	الشرب من ماء زمزم ، ونية شربه ، وما ورد فيه .
١٦٠	إذا رمى وحلق أو قصر ، فقد حل له كل شيء إلا النساء .	١٧٣	بيت الحاج بمنى ثلاث ليال إن لم يتعجل ، إلا السقاة والرعاة ، ويرمي الجمرات الثلاث .
١٦٢	من قدم شيئاً قبل شيء فلا حرج .	١٧٤	كيفية الرمي ، ووقته ، وترتيبه ، وصفة المشي بين الجمرات ، والتكبير والدعاء .
١٦٣	السنة : أن يرمي ، ثم ينحر ، ثم يحلق ، ثم يطوف .	١٧٥	تضمن حجه ست وقفات للدعاء .
١٦٣	يخطب الإمام بمنى يوم النحر .	١٧٧	حكم ترك حصة ، وشرط سقوطها .
١٦٥	فصل في طواف الإفاضة ، والسعي . . . الخ .	١٧٨	تأخير الرمي إلى اليوم الثالث وترتيبه واستنابة من يرمي .
١٦٦	الأطوفة ثلاثة ، ولا يستحب أن يطوف للقدوم بعد التعريف .	١٧٩	من له مال يخاف ضياعه حكمه حكم الرعاة .
١٦٨	دخول البيت ، والصلاة فيه ، وفي الحجر .		
١٦٩	له تأخير الطواف ، وينبغي أن يكون في أيام التشريق .		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٨٠	خطبة الإمام في اليوم الثاني ، وخروج من تعجل قبل الغرب	١٩١	حديث « من حج فزار قبري . . . » ضعيف باتفاق أهل العلم .
١٨١	السنة أن يقيم الإمام إلى اليوم الثالث ، واختلف في التحصيب	١٩٢	كيفية السلام على النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه .
١٨٢	يجب طواف الوداع عند العزم على الخروج ، وخفف عن الحائض .	١٩٣	الدعاء عند القبر لنفسه بدعة . ويحرم الطواف بالحجرة ، والمسح بها ، وتقيلها .
١٨٤	من ترك طواف الوداع ولم يرجع قريباً فعليه دم عند أكثر العلماء .	١٩٤	رفع الصوت في المساجد منهى عنه ، وفي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أشد .
١٨٥	إن أخر طواف الزيارة أجزأه عن الوداع .	١٩٤	يستحب أن يأتي مسجد قباء ويصلي فيه ، وأما المساجد التي بنيت على آثار النبي وأصحابه ، وجبل حراء ، وقبة الفداء ، ونحو ذلك فليس من السنة زيارة شيء منها ، بل بدعة .
١٨٦	الوقوف بالملتزم ، والدعاء بما ورد من خير الدنيا والآخرة.	١٩٥	دعاء من توجه إلى بلده ، ولإخبار أهله بقدمه ، وما يقال له إذا قدم من الحج .
١٨٩	الحطيم : الحجر ، وعند أكثر أهل اللغة : ما بين الباب وزمزم .	١٩٦	صفة العمرة ، وهي نوعان .
١٩٠	المشي قهقري بعد وداعه بدعة .		
١٩٠	زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبري صاحبيه ، والتحقيق في ذلك .		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٩٦	عمرة الخارج من مكة إلى أدنى الحل لم تشرع .	٢٠٩	إن أخطأ الناس فوقفوا في الثامن أو العاشر أجزأهم .
١٩٨	تباح العمرة كل وقت ، وأول الأزمنة بها أشهر الحج .	٢٠٩	ما يفعله المحصر إذا أراد التحلل ، مع التفصيل .
٢٠٠	أركان الحج ثلاثة بالإتفاق ، واختلف في الرابع ، وهو السعي .	٢١٢	تحلل المحصر سواء كان بمكة أو غيرها ، وإن اشترط كان مجاناً .
٢٠١	واجباته سبعة ، يجب بتركها دم .	٢١٥	باب الهدي ، والأضحية ، والعقيقة ، وما يتعلق بذلك .
٢٠٣	حكم الباقي من أفعاله وأقواله .	٢١٥	مشروعية الهدي والأضحية ، وبيان أفضلها .
٢٠٣	أركان العمرة ثلاثة ، لإحرام ، وطواف ، وسعي .	٢١٨	المجزيء في الأضحية : جذع ضأن وثني سواء ، مع التفصيل لمن تجزيء عنه .
٢٠٤	واجبات العمرة ، وسننها ، وما تخالف به الحج .	٢٢٠	التشريك في سبع ، وبيان الأفضل .
٢٠٥	من ترك واجباً فعليه دم ، أو سنة فلا شيء عليه ، من الحج أو العمرة .	٢٢١	ما لا يجزيء مما به عيب ، وما يجزيء بدون كراهة ، أو مع الكراهة .
٢٠٦	باب الفوات والإحصار ، وما يتعلق بذلك .	٢٢٥	كيفية نحر الإبل ، وذبح غيرها ، وما يقوله عند ذلك .
٢٠٦	من فاته الوقوف فاته الحج ، وتحلل بعمره ، ويقضي الفائت ، ويهدي إن لم يشترط	٢٢٨	يتولاها صاحبها ، أو يوكل ويشهدها .



الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٢٩	وقت الذبح ، واستمراره ، وبيان الأفضل ، وما يكره .	٢٤٥	تذبح يوم سابعه ، ويحلق رأسه ، ويسمى .
٢٣١	إن فات وقت الذبح قضى الواجب من حينه ، وما لعذر فله ذبحه قبله .	٢٤٦	تحسين الاسم ، وتحريم أن يعبد لغير الله ، فالأسماء قوالب للمعاني .
٢٣٢	فصل في أحكام تعيين الهدي والأضحية ، والمنع من البيع وغير ذلك .	٢٤٨	الأذان في أذنيه ، وتحنيكه ، والإعتناء به .
٢٣٤	الإنتناع بها ومنها بلا ضرر ، وعدم إعطاء الجزار شيئاً منها ، واختلاف في بيع الجلد .	٢٤٩	إذا فات الذبح في اليوم السابع ففي أربعة عشر ، أو إحدى وعشرين .
٢٣٦	حكمها إن تعينت بفعله أو تفريطه .	٢٤٩	تجزئ العقيدة عن الأضحية إذا اتفقت ، كتحية المسجد ، وسنة المكتوبة .
٢٣٨	حكم الأضحية ، وبيان فضلها وتقسيمها .	٢٥٠	حكم العقيدة حكم الأضحية ، إلا الشرك في الدم .
٢٤١	حكم أخذ الشعر والتقليم ، لمن أراد أن يضحي عن نفسه أو غيره .	٢٥١	حكم الفرعة والعترة .
٢٤٣	فصل في العقيدة .	٢٥٣	كتاب الجهاد .
٢٤٣	تسن عن الغلام شاتان ، وعن الجارية شاة .	٢٥٣	مناسبته بالعبادات ، وتعريفه لغة وشرعاً ، وحكمه ، وبيان فضله ، والنفقة فيه .
		٢٥٦	ذكر من يجب عليه الجهاد ، ووقته .

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٥٧	قتال الدفع متعين على كل أحد ، بحسب الإمكان .	٢٦٩	تبیت الكفار ورميهم ، وإتلاف ما تدعو الحاجة إليه ، والنكاية بهم .
٢٥٨	يجب النفير مع كل أمير ، بشرط أن يحفظ المسلمين ، ولا غنى لولي الأمر من المشاورة .	٢٧١	لا يجوز قتل من لا رأي له ولم يقاتل ، أو يحرض . ويكون رقيقاً .
٢٥٩	تمام الرباط ، وفضله ، وبيان أقله ، ووجوب الهجرة عن ديار الكفر .	٢٧٢	الإمام مخير في الأسرى ، بين القتل ، والإسترقاق ، والمن والفداء .
٢٦١	يعتبر إذن والديه في التطوع ، وكذا المدين .	٢٧٢	يجب هدم الأوثان ، والقباب التي على القبور .
٢٦٢	يتفقد الإمام جيشه ، ويمنع المخذل والمرجف ، ومعروفاً بنفاق ، ويمنع المعاصي ، والفساد .	٢٧٣	المسي غير البالغ مسلم ، بخلاف من مات ، أو أسلم أحد أبويه .
٢٦٤	يعرف الأمير العرفاء ، ويعقد الأولوية .	٢٧٣	ما تملك به الغنيمة ، وحكم قسمتها بدار الحرب .
٢٦٥	يتخير لهم المنازل ، ويبيع العيون ، وينفل من يغير .	٢٧٤	تعريف الغنيمة ، وبيان من يستحقها .
٢٦٧	طاعة الجيش ولي الأمر ، والصبر معه ، والغزو بإذنه ، وشرط الحرب .	٢٧٦	يخرج الإمام الخمس ، بعد دفع سلب وأجرة جمع ، وغير ذلك مما هو مستحق ، ويجعله خمسة أسهم .

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٧٨	يقسم الأربعة الأخماس الباقية على الغانمين ، للرجال سهم ، وللنساء ثلاثة أسهم .	٢٩٠	أصل الفيء ، واسمه عند الإطلاق ، ومصرفه .
٢٨١	يشارك الجيش سراياه فيما غنمت ، ويشاركونه .	٢٩٢	لا تتم رعاية الخلق إلا بالحق والنجدة .
٢٨٢	الغال مرتكب كبيرة ، يحرق رحله ، وقيل يعزر بما يراه الإمام .	٢٩٣	لا يختص الفيء بالمقاتلة .
٢٨٤	أرض العنوة يخير الإمام بين قسمها ووقفها ، وكذا التي جلوا عنها ، أو صولحوا عليها .	٢٩٤	يقسم فاضل بين أحرار المسلمين .
٢٨٦	المرجع في مقدار الخراج والجزية إلى الإمام ، وليس لأحد تغييره ، وإنما التغيير لما استؤنف .	٢٩٦	فصل : يصح الأمان عشر سنين ، منجزاً ، ومعلقاً .
٢٨٨	من عجز عن عمارتها أجبر على إجارتها ، ويجري فيها الميراث .	٢٩٨	يكون الأمان من إمام لجميع المشركين وغيرهم ، لأن ولايته عامة ، ويحرم به قتل ، ورق ، وأسر .
٢٨٩	لا خراج على مزارع مكة ، ورجح الشيخ جواز البيع فقط	٢٩٩	من طلب الأمان ليسمع القرآن ويعرف الشريعة ، لزم إجابته .
٢٨٩	ما أخذ من مال كافر بحق بلا قتال ، أو مال لا وارث له ، وخمس الخمس ، ففيء .	٢٩٩	يعقد الهدنة للإمام أو نائبه .
		٣٠٢	باب عقد الذمة ، وأحكامها . وما يتعلق بذلك .
		٣٠٢	معنى عقدها ، والأصل فيه ، ومن تعقد له .

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٠٤	أخذ الجزية من جميع الكفار .	٣١٦	يمنعون من إظهار خمر ،
٣٠٥	لا يعقد الذمة إلا الإمام أو نائبه .		وختزير ، وناقوس ، وأكل
٣٠٥	ذكر من لاجزية عليه ، ووقت أخذها .		وشرب برمضان ، إلا في
			بلادهم إن صولحوا عليها .
٣٠٧	من بذل الواجب منهم وجب قبوله ، وحرّم قتاله ، وأخذ ماله .	٣١٧	ليس لكافر دخول مسجد ، ولو أذن له مسلم .
٣٠٨	كيفية أخذ الجزية منهم .	٣١٨	إن تحاكموا إلينا فلنا الحكم أو الترك ، وقيل يلزم الحكم بشريعتنا .
٣٠٩	فصل في أحكام أهل الذمة .	٣١٨	إن اتجر إلينا حربي أخذ منه العشر ، وذمي نصفه ، مرة في السنة .
٣٠٩	يلزم الإمام أخذهم بحكم الإسلام ، وإقامة الحدود عليهم فيما يعتقدون تحريمه .	٣١٩	لا تعشر أموال المسلمين ، وإذا تهود نصراني أو عكسه لم يقر ، فإن أبي هدد ، وحبس ، وضرب ، ولم يقتل .
٣١٠	يلزمهم التمييز عن المسلمين ، وعدم التشبه بهم ، ولا يجوز تصديرهم في المجالس ، ولا بداءتهم بالسلام ، ولا تهنتهم ولا تعزيتهم ، ويلجئون إلى أضيّق الطرق .	٣٢٠	حكم الزنديق من أهل الذمة .
٣١٣	يمنعون من إحداث كنائس وبيع ، ومن تجديدها ، وتعلية بنيان ، ومن إظهار شيء من شعائر الكفر .	٣٢١	فصل فيما ينقض العهد ، وما يتعلق بنقضه .
		٣٢١	إن أبي الذمي بذل الجزية ، أو الصغار ، أو التزام حكم

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٣٤	الثالث : أن تكون العين مباحة النفع .	٣٢٤	الإسلام . . . الخ انتقض عهده ، دون نسائه وأولاده .
٣٣٥	بيع الكلب ، والخنزير ، والقرد ، وآلة اللهو ، والخمر ، والحشرات .	٣٢٤	يخير الإمام فيمن نقض عهده بين قتل ورق ، ومن وفداء ، وماله في .
٣٣٦	بيع المصحف ، والمعاوضة على المنافع الدينية .	٣٢٥	كتاب البيع .
٣٣٨	بيع الميتة ، والسرجين النجس والأدهان النجسة ، والمتنجسة .	٣٢٥	مناسبة ذكره بعد أركان الإسلام ، وتقديسه على الأنكحة وما بعدها ، ودليل جوازه ، وتعريفه لغة وشرعاً .
٣٤٠	الرابع : أن يكون العقد من مالك أو من يقوم مقامه .	٣٢٧	تناول التعريف تسع صور للبيع .
٣٤١	إن اشترى لغيره في ذمته بلا إذنه صح بالإجازة .	٣٢٨	ينعقد البيع بإيجاب وقبول ، فإن تشاغلا بما يقطعه بطل .
٣٤٢	بيع المساكن وغيرها مما فتح عنوة ، وما صولحوا عليه ، وبقاء الخراج ، والإجازة .	٣٣٠	الصيغة للبيع : القولية والفعلية ؛ ولها صور .
٣٤٥	بيع رباع مكة ، وإجارتها ، والتحقيق في ذلك .	٣٣١	لفظ الإيجاب والقبول : يشتمل على صور العقد .
٣٤٦	بيع نقع البئر ، وماء العيون ، وما ينبت في أرضه ، ومعادن جارية .	٣٣١	لبيع سبعة شروط ، أحدها : التراضي من المتعاقدين .
٣٤٨	يجوز دخول الأرض المملوكة لأخذ الماء والكلأ .	٣٣٣	الثاني : أن يكون العاقد جائز التصرف .

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٤٨	الخامس : أن يكون العقود عليه مقدوراً على تسليمه .	٣٥٩	بيع ما مأكوله في جوفه ، والباقلا في قشره ، والحب في سنبله .
٣٤٩	بيع الآبق ، والشارد ، والطيور في الهواء ، والسملك في الماء ، والمغصوب .	٣٦٠	السابع : أن يكون الثمن معلوماً للمتعاقدين .
٣٥٠	كل بيع كان المقصود منه مجهولاً أو معجزاً عنه غرر .	٣٦١	بيعه برقمه ، أو بألف درهم ذهباً وفضة ، وبما ينقطع به السعر ، وبما باع به زيد ، مع التحقيق في ذلك .
٣٥١	السادس : أن يكون المبيع معلوماً ، برؤية أو صفة .	٣٦٣	بيع كل الصبرة ، أو القفيز ، أو البعض بكذا .
٣٥٣	بيع الأعمى ، وشرائه ، وما لم يره ، وحمل في بطن ، ولبن في ضرع .	٣٦٥	الإستثناء من غير الجنس ، وبيع معلوم ومجهول لم يحدد ثمنه .
٣٥٤	بيع المسك في فأرته ، ونوى في تمره ، وصوف على ظهر ، وفجل ونحوه قبل قلعه .	٣٦٧	تعريف الصفقة ، ومسائل تفريقها الثلاث .
٣٥٥	لا يصح بيع الملامسة ، والمنابذة وعبد من عبيده ، للجهالة والغرر .	٣٦٩	لمشتر الخيار إن جهل الحال ، بين إمساك ما يصح فيه البيع ورد المبيع .
٣٥٧	استثناء ما لا يصح بيعه منفرداً ، واستثناء الرأس ، والجلد ، والشحم ، والحمل .	٣٧١	فصل فيما نهى عنه من البيوع ونحوها .
		٣٧١	لا يصح البيع ممن تلزمه

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	الجمعة بعد نذائها الثاني ، وتحرم المساومة ، والصناعات أيضاً ، وكذا لو تضايق وقت مكتوبة .	٣٨٦	ما يجوز شراؤه من المبيع في مسألة العينة إذا لم يكن حيلة .
٣٧٣	لا يصح بيع ما قصد به الحرام ، أو الإعانة على المعصية .	٣٨٨	إن احتاج إلى نقد فاشترى ما يساوي مائة بأكثر ، وتسمى « مسألة التورق » .
٣٧٥	لا يصح بيع عبد مسلم لكافر ، وإن أسلم في يده أجبر على إزالة ملكه .	٣٨٩	التسعير ، والاحتكار ، والإشهاد على البيع .
٣٧٧	إن جمع بين بيع وكتابة ، أو بيع وصرف ونحو ذلك ، صح البيع ، وما جمع إليه في غير الكتابة ، ويقسط العوض .	٣٩٢	باب الشروط في البيع .
			وهي ضربان : صحيح ، وفاسد .
		٣٩٣	النوع الأول ، والثاني ، من الصحيح ، وأمثلتهما .
		٣٩٥	النوع الثالث ، وأمثلته .
		٣٩٩	الجمع بين الشرطين في البيع ، والتحقيق في ذلك .
		٤٠٠	الضرب الثاني من الشروط : « الفاسد » وهو ما يتنافى بمقتضى العقد ، وهو ثلاثة أنواع .
		٤٠١	الأول : يبطل العقد من أصله .
			يحرم بيعه على بيع أخيه المسلم وكذا شراؤه على شرائه ، وسومه على أسومه ، وكذا سائر العقود .
٣٨١	يحرم بيع حاضر لباد ، ويبطل بشروط خمسة .		
٣٨٢	مسألة العينة ، وعكسها ،		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤٠١	البيعتان في بيعة هو الشرطان في البيعة .	٤١٣	الأول خيار المجلس . أثبته الشارع في البيع حكمة ومصلحة للمتعاقدين .
٤٠٢	الثاني : ما يصح معه البيع .	٤١٧	وكذا ما هو في معنى البيع . وما قبضه شرط لصحته .
٤٠٣	إلغاء كل شرط خالف حكم الله ، واعتبار ما لم يحرمه ولم يمنع منه .	٤١٩	ما يحصل به التفرق عرفاً . إن نفيا الخيار أو أسقطاه سقط ، وتحرم الفرقة خشية الفسخ .
٤٠٥	الثالث ما لا ينعقد معه بيع مع بيان الفرق بينه وبين الأول والثاني .	٤٢٠	ينقطع بموت أحدهما لا بجنونه وإذا مضت المدة لزم البيع .
٤٠٧	تعليق البيع بالشرط الحق جوازه .	٤٢٠	الثاني خيار الشرط ، وابتدأه من العقد .
٤٠٨	إن باعه وشرط البراءة من كل عيب لم يبرأ لأنه غرر وغش .	٤٢٣	يثبت خيار الشرط في البيع ، وما بمعناه ، وقال الشيخ في كل العقود .
٤١٠	حكم بيع الدار ونحوها مما يذرع ، وما لا ضرر فيه ، إذا تبين أنه أكثر أو أقل .	٤٢٥	يصح شرطه للمتعاقدين ولأحدهما .
٤١٣	باب الخيار ، وقبض المبيع ، والإقالة .	٤٢٦	يجوز لمن له الخيار : الفسخ .
٤١٣	الخيار : ثمانية أقسام ، باعتبار أسبابه .	٤٢٧	الملك مدة الخيارين للمشتري ، وله نماؤه المنفصل وكسبه .
		٤٢٩	حكم تصرف أحدهما في مدة الخيارين .



الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤٣١	يسقط الخيار بما يقتضي لزوم البيع ، وما يدل على الرضا . ويبطل بإتلاف وموت .	٤٥٧	السادس خيار في البيع بتخيير الثمن ، ويثبت في صور أربع
٤٣٣	القسم الثالث خيار الغبن ، وله ثلاث صور ، أحدها : تلقي الركبان .	٤٦٠	إذا كتم البائع الثمن ، فللمشتري الخيار بشرطه .
٤٣٥	ذكر الصورة الثانية ، والثالثة	٤٦٥	السابع : خيار لاختلاف المتبايعين ، في الجملة .
٤٣٧	الرابع خيار التدليس .	٤٦٦	اختلافهما في الثمن ، والتلف والأجل ، ونحو ذلك .
٤٣٩	حديث لاتصروا الإبل ، أولى وأصح من حديث : « الخراج بالضمان » .	٤٧١	كيفية تسليم المبيع والثمن ، وحكم ما إذا كان الثمن ديناً حالاً أو مؤجلاً .
٤٤٠	خيار التدليس على التراخي ، إلا في المصراة .	٤٧٤	الثامن من أقسام الخيار : الخلف في الصفة ، ويتضمن أربع صور .
٤٤١	الخامس : خيار العيب .	٤٧٥	ما زيد على الأقسام الثمانية .
٤٤٤	ما هو بمعنى العيب ، وما يتسامح فيه .	٤٧٦	فصل في التصرف في المبيع قبل قبضه ، وما يحصل به قبضه ، وحكم الإقالة ، وغير ذلك .
٤٤٥	علم المشتري العيب ، وتخييره بالإمساك مع الأرش ، أو الرد .	٤٧٦	تصرف المشتري في المكيل قبل قبضه ، وحكم التالف مع التفصيل .
٤٥٠	ما لم يعلم عيبه بدون كسره .		
٤٥٣	القول المعتبر في حدوث العيب عند الإختلاف .		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤٨٠	حكم التصرف في غير المكيل ، وبيان ما يضمنه ، وما يحصل به القبض من مكيل وغيره .	٥١٥	ثبوت المكيلات المنصوص عليها ، وكذا الموزونات ، وما سواها فيعتبر العرف .
٤٨٦	الإقالة : فسخ لا خيار فيها ولا شفعة .	٥١٨	فصل في أحكام ربا النسيئة .
٤٩٠	باب الربا والصرف ، والحيل ، وما يتعلق بذلك .	٥١٩	إن كان أحد الجنسين نقداً جاز النساء .
٤٩٢	الربا نوعان ، أحدهما : ربا الفضل .	٥٢١	ما لا كيل فيه ولا وزن يجوز فيه النساء مطلقاً .
٤٩٣	قاعدة فيما اتفق عليه من الربا وما اختلف فيه .	٥٢٢	تعريف بيع الدين بالدين ، وأقسامه .
٤٩٤	العلة في ربا الذهب والفضة التمنية .	٥٢٤	فصل في الصرف ، وهو : بيع نقد بنقد .
٤٩٥	يشترط في مكيل أو موزون — بيع يجنس — الحلول والقبض	٥٢٨	يحرم الربا بين المسلم والحربي وبين المسلمين مطلقاً .
٤٩٩	ذكر الجنس ، والنوع ، وفروع الأجناس .	٥٣١	باب بيع الأصول والثمار .
٥٠٢	ما لا يصح بيعه ، وما يجوز ، مع التمثيل .	٥٣١	ما يشمله بيع الدار ونحوه ، وما لا يشمله .
٥٠٩	العرايا ، ومقدارها ، وشروطها .	٥٣٤	بيع الأرض ، أو هبتها ، ونحو ذلك ، وحكم الزرع الموجود فيها ، والجزء واللقطة .
٥١١	ما جهل فيه التساوي من الربوي .		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥٣٨	فصل في بيع الثمار ، وما يتعلق به .	٥٤٩	الحصاد واللقاط على المشتري .
٥٣٨	حكم ثمر النخل والشجر المبيع وكذا ماله نور أو كم . مع التوضيح .	٥٥٣	بيع ما بدا صلاحه ، وسقيه .
٥٤٤	ما نهى عن بيعه من الثمر والزرع ، وحكم بيع الرطبة والمقاتي .	٥٥٥	تلف المبيع بأفة ، أو بآدمي ، وضمانه .
٥٤٦	بيع الثمرة مع أصولها ، والزرع مع الأرض .	٥٥٧	صلاح بعض الشجرة صلاح لها ولسائر النوع في البستان .
		٥٦٠	مال العبد المبيع لبائعه ، وكذا ثياب الجمال .